



تقرير

عن المالية والادارة والحالة العمومية

في مصر والسودان سنة ١٩١٠

مرفوع

من السر الدن غورست الى السر ادوارد جراي

مقدمة

مصر في ٢٥ مارس سنة ١٩١١

مولاي

اتشرف ان اعرض تقريري عن تقدم دواوين الحكومة المصرية ومصالحها المختلفة في سنة ١٩١٠

الباب الاول

في فصول عامة

«١» — المقدمة

تناول تقريري الماضي زمناً حرجاً في عهد تقدم مصر السياسي وصدر والناس لا يزالون يتذكرون اقشعرارهم من قتل المرحوم رئيس النظار السابق بيد النذالة ومن المظاهرات العنيفة التي جرت ضد الانكليز على سبيل الحماقة والجهالة حتى بلغت غاية شدتها برفض الجمعية العمومية لمشروع قنال السويس بلا مناقشة حقيقية . فحال ذلك دون نظر الانكليز والمصريين الى الحالة بسكون وروية. وزاد الطين بلة قيام قسم من الجرائد الانكليزية حينئذ قومة ركبت فيها متن الضلالة لقبولها الاراجيف والاشاعات الكثيرة المبالغة التي كان يشيعها قوم من سكان مصر الاوربيين والمصريين الذين لم تتنزه مقاصدهم عن المآرب والاغراض الخصوصية. فشددت النكير على ما توهمت انه سياسة الحكومة الانكليزية التي اتبعت في مصر هذه السنين الاخيرة والحال ان ما توهمته انما هو ممسوخ عن السياسة الانكليزية الحقيقية في مصر مسخاً لا يقبله العقل . وذمت تلك السياسة المزعومة بحجة انها اضعفت السلطة الانكليزية كثيراً . وطلبت فعل امور عنيفة لا مسوغ لها بل لو فعلت فلربما ادت الى تكدير العلائق تكديراً دائماً بين الشعب الانكليزي والمصريين الذي يجب عليه ان يذود عن مصالحهم

اما الآن فقد مضى على ذلك اثنا عشر شهراً سكن فيها جاش الرأي العام حتى صار يتيسر له ان يحكم حكمه في الحالة التي كانت حينئذ وهو هادىء خال من الهوى . وعليه يمكننا البحث الآن في معنى تلك الحوادث ومؤداها وفي العبر التي تستخرج منها ليستفاد بها في المستقبل

ان السياسة الانكليزية في مصر لا ترمي الى مجرد تمتيع المصريين بنعم حسن الادارة والاحكام فقط بل الى تدريبهم ايضاً حتى يشتركوا تدريجاً في نصيب يزداد شيئاً فشيئاً في ادارة حكومتهم وتدبير امورهم وقد قيل هذا الامر مراراً واعيد تكراراً حتى ملت الآذان سماعه واتفقت الوزارات الانكليزية المتعاقبة على هذه الخطة السياسية وهي في اعتقادي الخطة السياسية المقبولة عند السواد الاعظم من الامة البريطانية واني اعتقد ايضاً اعتقاداً ثابتاً ان

القصد هو اتمام ذلك فعلاً لا ذكرهُ قولاً فقط . وهذه هي الغاية التي جعلت همي بلوغها منذ تشرفت بتعييني معتمداً لجلالة الملك في هذه البلاد

وفي السنين الاولى من سني الاحتلال استغرق الامر الاول (الذي ترمي اليه سياستنا) معظم عنايتنا لان الحاجة كانت ماسة الى المبادرة لاصلاح العواقب الوخيمة التي نتجت عن السياسة الماضية السيئة فاتم سلفي الخطير الشان ذلك الاصلاح المادي بنجاح وسرعة اعجب بهما العالم المتمدن باسره . ومن يتصفح تقارير اللورد كرومر الاخيرة يجد انه كان يفكر قبل سفره من بر مصر بسنين في ما يحسن فعلهُ لزيادة اشتراك المصريين في تدبير امورهم وانهُ اشار خصوصاً بان يكون الشروع في ذلك بترقية شؤون مجالس المديريات . لانه لو كانت النتيجة بعد السعي في اصلاح شؤون المصريين ليس مادياً فقط بل ادبياً أيضاً مدة تزيد عن ربع قرن ان التقدم في هـذا السبيل لا يطابق مقتضى السياسة العملية لدل ذلك على وجود خطأ جوهري في طريقة حلنا لهذه القضية

فجعلت دأبي منذ تعييني ان افعل بمصادقة حكومة جلالة الملك بعض الامور العملية المعتدلة الخالية من المخاطرة لتحقيق مقاصدنا الصريحة من هذا القبيل وهي

اولاً . تنشيط النظار والموظفين المصريين ليزدادوا اقداماً على تحمل المسأولية والشروع بانفسهم في مباشرة امور بلادهم

وثانياً . اعطاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية فرصة فيها يسمعان صوتهما في الامور المهمة لانهما وان كانا لا ينوبان عن البلاد بالمعنى الحقيقي فهما الواسطتان الوحيدتان اللتان يمكن لمصر ان تعرب بهما عن رأيها بطريقة غير رسمية

وثالثاً . ترقية شؤون مجالس المديريات واعطاؤها سلطة تمكنها من ان تكون عنصراً حقيقياً في الحكومة المحلية وخصوصاً في ما يتعلق بأمر المعارف والتعليم

اما الاول من هذه الاصلاحات فانما هو الترقي الطبيعي الذي ترقتهُ السياسة التي اتبعت في مصر من بادىء الامر . فان المراقبة البريطانية كانت محصورة على قدر الاستطاعة في اعطاء الارشاد في دواوين الحكومة المركزية وفي تفتيش اعمال موظفي الحكومة الوطنيين تفتيشاً دقيقاً . وهذه الطريقة تضمن الوصول الى درجة معتبرة في حسن الادارة وتربي ايضاً رجالاً للحكومة من الوطنيين الذين يزدادون كفاءة ومقدرة شيئاً فشيئاً . وقد سهل التعليم ذلك لانه هيأ من الوطنيين مادة اصلح (من المادة الاولى) لاخذ الموظفين منها

وأما مجالس المديريات الجديدة فلا تزال في مهدها ولكن اخبار اعمالها تقوي الآمال بالنجاح فيها كما سيظهر بعد في هذا التقرير. وقد اشتد تزاحم الاعيان الوطنيين على الانتخاب في هذه المجالس وأبدى اعضاؤها احسن غيرة تذكر فتشكر في قضاء وظائفهم وخصوصاً في ما يتعلق منها بأمر التعليم . وقررت كلها الضرائب المحلية المسموح لها بها لاجل التعليم فبلغت جملة المال المجموع من البلاد كلها نحو ٢٥٠٠٠٠ جنيه وستزيد بذلك الاموال التي تنفقها الحكومة على المعارف زيادة عظيمة . ولم يتطرق التحريض السياسي الى هذه المجالس بعد فاذا استمرت كذلك فالرجاء انها تعين اعانة تذكر على تربية الامة للحكم الذاتي المحلي

وأما اذا التفتنا الى الفرع الباقي من التغييرات المذكورة آنفاً — وهو ما يختص بمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية — فسلم ان سعينا من هذا القبيل لم يلقَ بعد النجاح الذي كان يستحقهُ . لانهُ وان يكن مجلس شورى القوانين قد نظر في عدة مشروعات لا محل للنزاع فيها ولا دخل للاعتبارات السياسية فيها وتناقش فيها تناقش من يجري على اصول الاشغال ويقصد انجاز الاعمال واقترح ايضاً عدة اقتراحات نافعة لكنهُ هو والجمعية العمومية اظهرا في سنة ١٩٠٩ وفي النصف الاول من سنة ١٩١٠ ميلاً متزايداً الى ان يكونا التين بأيدي الحزب الوطني يستعملها في تحريضهِ وتهييجهِ على الاحتلال البريطاني . فان طلبهما المتكرر لحكومة دستورية تامة وحملاتهما المنكرة على الحكومة في ما يتعلق بالميزانية والسودان والعداوة والريبة اللتين اظهراهما في مشروع قنال السويس وتجاوزا فيهما حد الاعتدال — كانت كلها في جوهرها مظاهرات ضد الانكليز طوعاً لتحريض الحزب الوطني . فان الفكرة الكبرى عند هذا الحزب هي ان يبطل الاحتلال البريطاني بجعل قضائهِ لمهمتهِ امراً مستحيلاً عليهِ . والوسائط العظمى التي يستعملها لبلوغ غايتهِ هذه هي تقويض اركان نفوذ الانكليز والمصريين بدوام الطعن عليهم وشتم كل المصريين الذين لا يعارضون المراقبة البريطانية والتحريض على الاخلال بالنظام كلما سنحت الفرصة . فالجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين جعلا نفسيهما مساعدين على قضاء تلك الاوطار فكانت النتيجة انهما اتخذا ما نالاهُ جديداً من عظمة الشأن سلاحاً لقتال الذين هما مدينان لهم بانالتهما اياهُ

فلا وزارة بطرس باشا ولا وزارة محمد سعيد باشا استطاعتا ان تتوليا قياد المجلس حتى الآن او ان تنشئا فيه حزباً للحكومة مع ان رجالهما مشهود لهم عند الجمهور بأنهم من اعقل المصريين وأقدرهم . وكذلك البرنس حسين باشا قطع الامل وعدل عن السعي في ادخال روح النظام والاعتدال الى المجلس في مداولاتهِ . ولما استعفى من رئاسة المجلس لم يكن من

يقبل هذا المنصب الذي لا يعترف لمن فيه بفضل بل كان المصريون يرفضونهُ واحداً بعد واحد

وعليهِ لم نجد في مجلس شورى القوانين جماعة تعين الحكومة على عملها بالمناقشات المعقولة بين أصحاب رأي ورأي آخر بل وجدنا فيه جماعة معادية للجماعات الاخرى في الهيئة الحاكمة — اي لمجلس النظار ومستشاريهم — عداوة شديدة ومتعمدة احباط مساعيهم وتثبيط هممهم وجعل العمل متعذراً على الحكومة وقد رضيت الاقلية المعتدلة فيهِ — ان صح انهُ كانت فيهِ تلك الاقلية — ان يسودها الغلاة المتطرفون ويمحقوها . فبات مجلس شورى القوانين لا يقضي الوظيفة المعينة لهُ في القانون النظامي الذي وضعهُ اللورد دفرين

والنتيجة التي تستنتج من ذلك هي أن السياسة التي يقصد بها الحكم على بلاد مصر بمعاونة نظار من الوطنيين لا تتفق الآن مع السياسة التي ترمي الى تنشيط السعي في ترقية ما يسمى بالمجالس النيابية فلا بد من اختيار احدى السياستين وتقديمها على الاخرى . والسياسة التي يجب اختيارها وتقديمها ظاهرة ظهوراً لا ريب فيهِ حتى لو نظرنا اليها من الوجهة التي تطابق رغبة الهيئة الحكومة نفسها . فالنظار يختارون من اقدر المصريين وأعظمهم كفاءة . وهم ادرى برغائب اهل وطنهم وآراؤهم الحقيقية من اعضاء مجلس لا ينوبون في الحقيقة الا عن فئة البكوات والباشوات الاغنياء ولا يستطيعون مقاومة اي تحريض كاذب تصطنعهُ جماعات قليلة من ذوي الاغراض . فالمجالس التي تنوب عن الامة نيابة حقيقية لا تكون في بلاد ليس يعرف القراءة والكتابة من أهلها غير ٦٠٠٠٠٠ نفس فقط من احد عشر مليون نفس

وقد انتقد بعض الجرائد التغييرات التي مر شرحها آنفاً بدعوى انها تدل على جعل المسأوليات المترتبة على الاحتلال خاضعةً وتابعةً لمرام شعب لا يزال بعيداً عن الاتصاف بالصفات التي لا يستغنى عنها للحكم الذاتي . والحال ان التغييرات التي حدثت لم تكن كلية تقلب بها الامور عن مواضعها بل اذا اريد الانتقاد فالاولى الانتقاد على محدثها بالتناهي في التلمس والحذر والتحرس عند احداثها . فان رأيي لا يزال ان المصريين بلغوا في العقل والفهم شأواً يستطيعون عندهُ ان يجيدوا استعمال التسهيلات التي تمنح لهم للمساعدة على تدبير امور بلادهم. على انهُ لا ينكر مع ذلك ان التجربة الحديثة التي جربت لم تصح بل خابت في ما يختص بمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية . وان النتائج التي استنتجت من تلك التجربة لم تجيء مطابقة لمقاصدنا وآمالنا . فما هي اسباب ذلك يا ترى ؟

أرى ان السبب الاكبر في ذلك والكافي لتعليل المطلوب كان من البداية الى النهاية

أن المصريين والاوربيين النازلين في بر مصر حسبوا ان اتباعنا لهذه السياسة هو عن ضعف منا وعن سعي في تسكين الاحزاب الوطنية عن التحريض علينا بمنحها منحاً في غير وقتها وعن الرغبة في تقيص السلطة البريطانية ايضاً . وليس قصدي الآن ان اظهر وجوه المحال الظاهرة كالصبح للعيان في هذه الخرافة التي جد في اذاعتها كثيرون من ذوي المقاصد التي لا تسلم من الشبهات وحسبي أن أترك تاريخ السنتين او السنوات الثلاث الماضية يشهد بنفسه لنفسه . وانما أقصد الآن أن أبين أن تصديق الناس لهذا الظن كان الضربة القاضية على صحة هذه التجربة. لا أعني بقولي هذا انه يوجد بين سكان مصر فئة يخطر على بالها ان تنازع في كون الكلمة الاخيرة هي لحكومة جلالة الملك سواء كان في هذه المسألة او في سائر المسائل أو تتصور انه يمكن أن يكون غير ذلك ما دام الاحتلال البريطاني في مصر ولكن لا ريب ان الناس أخطأوا المقاصد التي جعلتنا نسعى في اجابة المصريين الى رغائبهم المعقولة مع اتباعنا السياسة البريطانية التقليدية التي تقوم بابقاء المراقبة البريطانية محجوبة عن العيان على قدر الامكان . فتوهموا من هذا الخطاء انه يمكن للذين يطلبون حكومة نيابية تامة أن يحققوا امانيهم بالتحريض على الاحتلال البريطاني . ومما ساعد على اذاعة هذا الوهم امران مختلفان: اولهما سعي الحزب الوطني في تبرير وجوده السياسي بايهام الناس ان كل امتياز ومنحة تمنح للجمهور هي نتيجة طلبه لها وسعيه في الحصول عليها . وثانيهما أن بعض الجرائد الافرنجية التي كانت لاسباب عمومية مضادة لتقديم العنصر الوطني في الحكومة لم تترك فرصة تمر بها الا انتهزتها للقول بان كل خطوة من هذا القبيل هي دليل الضعف والسعي في ارضاء الغلاة والمتطرفين في طلب الاستقلال الاداري لمصر سواء كان اولئك المتطرفون في انكلترا او في مصر

وما دام هذا هو السبب الاكبر في عدم انتاج سياستنا الحديثة للنتائج التي كان العاقل ينتظر ان تنتجها لولا ذلك فالسبيل الذي يلزمنا سلوكه في المستقبل القريب بسيط واضح وهو تفهيم المصريين ان حكومة جلالة الملك لا تدع احداً يزحمها حتى تبعد او تستعجل في سبيل منح الحكم الذاتي اكثر مما تقتضيه مصالح مصر اجمالاً في رأيها. وما لم يتعلم المصريون هذا الدرس الابتدائي حق التعلم فلا فائدة من اقتراح امور اخرى لترقية اختصاص مجلس شورى القوانين فان اختبار السنوات القليلة الاخيرة قد اثبت لنا انهم لم يدركوا هذه الاولية . وهي أن السياسة البريطانية لا يمكن أن تحيد عن سبيلها المستقيم طوعاً لتحريض المحرضين من جهة أو لتعدي المتعدين من جهة اخرى .

في الماضي لم يف بمجرد الكلام والتصريح بالغرض المقصود لأني على قلة ما لدي من الوسائط افرغت جهدي في تقاريري السنوية الحديثة لأؤدي الى اذهان اعضاء مجلس شورى القوانين هذه الحقيقة وهي انه لا يمكن توسيع اختصاص مجلسهم الا اذا ثبت أن توسيعهُ لا يكون فيه خطر على مصلحة الجمهور ولكن نصيحتي هذه لم تجد منهم آذاناً مصغية فالرجاء أن التصريح الرسمي الذي صرحت به حكومة جلالة الملك بمجلس النواب في شهر يونيو الماضي يجد عندهم نصيباً احسن مما وجدتهُ نصيحتي حيث قالت انهُ لا يؤمل ان يزاد التقدم في مصر حتى يبطل التحريض على الاحتلال البريطاني . على ان أقوى حجة مقنعة بل الحجة الوحيدة التي تعلمهم هذا الدرس المراد تعليمهم اياهُ هي ان تثبت لهم الحوادث والايام ان ذلك التصريح ليس مجرد كلام في كلام بل هو عبارة عن الخطة الحقيقية التي تتبع على الدوام في السعي في مساعدة المصريين على السير في سبيل التقدم

على ان عدم صحة التجربة الاخيرة لا يذهب كلهُ خسارة اذا كان سياق الحوادث التي حدثت في السنتين الماضيتين يقنع المصريين بأن تقدمهم في سبيل الحكم الذاتي متوقف دائماً وأبداً على اقناعهم الشعب البريطاني بأن الحكم الذاتي يكون لخير الامة المصرية كلها . فاننا سعينا باخلاص وصدق نية حتى نعلم الى اي حد يمكننا ان نقابل رغبة المصريين في التوسع في الحكم الذاتي بالقبول من دون ان يحط ذلك من المنزلة التي وصل اليها حسن الادارة والاحكام في عهد هذا النظام ولا لوم علينا اذا كان القادرون على مساعدتنا في نجاح سعينا هذا قد اختاروا ان يكونوا من المعارضين له لا من المساعدين فيه

هذا ونظراً الى الاحوال الخصوصية المتغلبة على هذه البلاد ربما لم يكن بد من اخفاق السعي في زيادة علائق الميل والانعطاف بين الدولة المحتلة والامة المصرية باخطاء الباعث على هذا السعي وتوهم ان الباعث عليه هو الضعف . فاذا كان هذا الاخفاق الاول يؤدي الى ازالة هذا الوهم ومنع ارتكاب هذا الخطاء في المستقبل فان ما حدث يكون قد اعان المصريين على قطع مرحلة لا بد لهم من قطعها في دور تعلمهم السياسي . ومتى استؤنف التقدم في حينه —ولا بد من استئنافه يوماً طبقاً لمقتضى الخطة المرسومة له— فالامل ان هذا المانع الخصوصي لا يعود وان الذين يدعون أنهم ينطقون بلسان الامة المصرية يكونون اميل الى مساعدتنا في هذا السبيل في ذلك الحين مما كانوا الى هذا الحين

ومما يجعلنا نتفاءل بذلك ان الحالة اصبحت الآن اصح مما كانت عليه في السنوات القليلة المضطربة التي مرت بنا . فقد تغيرت خطة الفئة المعتدلة من الاهالي تغيراً حسناً بالنظر الى

سياستنا وادارتنا. وكذلك اعمال مجلس شورى القوانين اصبحت من اول جلساته الحالية في شهر نوفمبر الماضي مما يبعث على الامل بأن يكون الجو قد صفا فيه وروح التعقل قد تغلب عليه فانه تناقش في القوانين المختلفة التي عرضت عليه تناقش من يبغي السير على اصول الاشغال ويقصد انجاز الاعمال واقترح ايضاً اقتراحات مفيدة قبلها منه الحكومة . وقد بدت هذه الخطة الحسنة منه خصوصاً في بعض المشروعات التي عرضت لاصلاح المحاكم الشرعية والمجلس الحسبي والجامعة الازهرية الوارد شرحها في فصل تال من هذا التقرير

واعود الى النتائج القريبة المحلية التي نتجت عن قتل المرحوم رئيس النظار السابق ومحاكمة قاتله والحكم عليه فاقول ان الجريمة وان كانت جريمة سياسية وليست صادرة عن تعصب ديني كما ذكرت في حينه وكما اعيد الآن فانه لا يكاد ينتظر انها تحدث ولا تلقي الرعب بين الاقباط عموماً لانهم لقلة عددهم كان من شأنهم دائماً الخوف فهم يصرخون قبل أن يصل اليهم الاذى. وقد زاد هذا الرعب فيهم سلوك الحزب الوطني سلوكاً لا يعذر عليه فانه لم يكتف بدفع أجرة المحاماة عن الورداني بل فعل كل ما في طاقته ليستميل الطبقات الوسطى والدنيا اليه ويجعلها تعطف عليه وليدخل حاسة المعارضة الدينية في هذه القضية حتى ان اعضاءه الذين ذموا هذه الجريمة تكلفوا ذمها تكلفاً ولم يصرحوا بذم القاتل تصريحاً جلياً جهارياً يتنصلون به من تبعة تحريضاتهم السابقة. فنتج عن ذلك طبعاً وقوع الجفاء بين القبط والمسلمين في البلاد كلها ودارت رحى المناظرة بالكلام الثقيل بين الجرائد القبطية وجرائد الاحزاب الوطنية تحريضاً للاهالي على الشر والتعدي حتى اقتضى الامر تنفيذ قانون المطبوعات في عدة أوقات منعاً لتفاقم الشر. ومع ذلك حدثت بين المسيحيين والمسلمين في الاقاليم حوادث قليلة مبتذلة بذاتها ولكنها مهمة من حيث دلالتها على ما في القلوب وقد بالغت الجرائد المسيحية المحلية كثيراً في جسامة تلك الحوادث حسب العادة

واذا اعتبرنا شدة ايغار تلك الحوادث للصدور وخصوصاً باضرام المتطرفين من الفريقين لنيران الحقد استغربنا مزيد الاستغراب عدم حدوث مخاصمة ومشاجرة بعد ذلك وحق علينا أن نشهد بعظيم الفضل لرجال الحكومة في ذلك . وشاعت الاراجيف والتهويلات المعتادة عن عزم المسلمين على ذبح المسيحيين وذاعت في الاقطار بلا مانع حتى بلغت اوربا فحركت فيها حاسات عدم الائتمان على غير اساس صحيح. ولا يخفى ما في ذلك من الضرر على مصالح البلاد المالية والتجارية فرأت غرفة التجارة البريطانية في مصر من الواجب عليها ان تصدر القرار التالي وهو

« ان لجنة غرفة التجارة البريطانية بمصر تنظر بهم وانشغال بال الى حاسات القلق وعدم الامن التجاري في مصر لان ذلك يؤثر في مصالح البلاد التجارية كثيراً

وهذه الغرفة ترى ان هذه الحالة ناجمة بالاكثر عن افعال المحرضين الوطنيين فتلح مع مراعاة واجب الاحترام على حكومة جلالة الملك في اتخاذ التدابير المبطلة لهذا التحريض ورد السكينة اللازمة لرواج التجارة ولخير مصر عموماً »

على ان الحوادث اثبتت انهُ لم يكن هنالك سبب حقيقي يوجب القلق من هذا القبيل ومع ذلك اقتضى الامر اتخاذ احتياطات فائقة العادة لحفظ النظام وخصوصاً ايام محاكمة الورداني ولكن سكان مصر على اختلاف معاشرهم كانوا يتولون اشغالهم واعمالهم بتمام الامان والاطمئنان في تلك الشهور

وقد كثر الانتقاد والتخطئة في انكلترا بسبب طول الزمان الذي مر بين ارتكاب الجناية والحكم النهائي على الجاني . ولكن ارى بعد اعادة النظر على ظروف القضية كلها أن اجراء العدل على القاتل لم يتأخر اكثر مما يقتضي على غير لزوم . فالتحقيق الابتدائي الذي اجراهُ النائب العمومي تم بسرعة تستحق المدح مع اضطرارهِ الى تحقيق شهادات عدد عظيم من الشهود لا يقل عن ١١٠ شهود لامكان وجود شركاء للورداني في جنايته . فمع ذلك كله ومع كثرة تشعب القضية تم تحقيق النائب العمومي في ١٦ يوماً . ثم اجل النظر في القضية اجابة لطلب المحامين عن المتهم ومع ذلك قدمت القضية للمرافعة بعد القتل بشهرين أي في مدة أقصر من متوسط المدة التي تمر في مصر بين ارتكاب الجريمة والمحاكمة بسبعة وعشرين يوماً . فان متوسط هذه المدة كان ٨٧ يوماً في سنة ١٩٠٩ وهو لا يزيد عن متوسط هذه المدة عينها في اشهر البلدان الاوربية حيث يبلغ المتوسط من ثلاثة أشهر الى اربعة وكثيراً ما تطول القضايا الجنائية في انكلترا اكثر من ذلك

وأما رأي المفتي فيكون بالنظر الى القضية من جهة الشريعة الاسلامية وهو يطلب قبل النطق بحكم الاعدام ويعتبر من قبيل المعاملات الرسمية المعتادة ولكن المحكمة لا تعول عليهِ مطلقاً . والفتوى تكاد تكون دائماً على سبيل المحاولة والتهرب من الافتاء ويندر أن يعبر المفتي فيها عن مصادقتهِ على عقوبة الاعدام . وقد تقول المسيحيون الوطنيون وجرائدهم كثيراً بسبب افتاء المفتي ضد الحكم بالاعدام في هذه القضية ولكن لم يكن في هذا الافتاء شيء خارق للعادة كما ابنت آنفاً

هذا واذا نظرنا الى ما جرى في هذه القضية اجمالاً تفاءلنا به خيراً للقضاء المصري في

المستقبل . فقد اثبت القضاء المصري هذه المرة اقتداره على النظر في القضية بالهدو والتروي وعدم المحاباة مع عظم المساعي التي بذلت لتعويج طرق القضاء . . .

وقد تبين من البحث في هذه القضية أن الحكومة المصرية غير حاصلة على السلطة الكافية لقمع المؤامرات التي يقصد بها ارتكاب اعمال غير قانونية وأنها تحتاج لذلك الى سن قوانين اخرى وخصوصاً في ما يتعلق بمواد القانون المختصة بجرائم الجرائد والمطبوعات لمنع الشرور التي ظهرت في خلال تلك القضية فسنت حالاً قوانين سيأتي شرحها في هذا التقرير لسد ذلك النقص التشريعي .

« ٢ » ـ الاقباط

شغلت شكاوى رجال من القبط من معاملة القبط بالنسبة الى معاملة مواطنيهم المسلمين محلاً منيفاً في الجرائد المصرية مدة من الزمن ثم ازدادت دائرة الانتباه اليها اتساعاً بعقد المؤتمر القبطي الذي ذكرت اخبار مداولاته مليًّا في انكلترا . واذكر هنا على سبيل العرض ان الذين نظموا هذا المؤتمر هم فئة صغيرة من ارباب الاطيان الاغنياء في الوجه القبلي لم يدعوا انهم يمثلون اكثر من نحو ١٢ الفاً من ٧٠٠ الف قبطي في مصر وقد اقاموا انفسهم بانفسهم نواباً عن ابناء طائفتهم مع وجود فرقة نافذة الكلمة منهم لا تستصوب عملهم بل تخطئهُ ومن جملتها البطريرك الذي هو رأس الكنيسة القبطية بمصر

وقد ابتدأ تجدد هذه الشكاوي منذ قتل رئيس نظار قبطي في فبراير ١٩١٠

واما هي فابتدأت فعلاً قبل ذلك بسنين كثيرة وكان ينظر فيها دائماً باعتناء ولكن الرأي كان فيها ان شواهد الحال لا تعطي الاقباط حقًّا فيها وقد شرح اللورد كرومر في كتابهِ الذي عنوانهُ « مصر الحديثة » (مجلد ٢ فصل ٣٦) حالة غلاة الاقباط في هذه المسألة من بدء عهد الاحتلال وانا انقل عنهُ الفقرة التالية قال

« كانت مبادىء الانصاف التام التي جرى الانكليزي عليها غريبة عن طبع القبطي لانهُ لما حصل الاحتلال جعلت نفس القبطي تزين لهُ بعض الآمال فقال في نفسهِ اني مسيحي ولو كان الامر بيدي لميزت المسيحيين على المسلمين . والانكليز مسيحيون والامر بيدهم فلا بدَّ لهم من تمييز المسيحيين على المسلمين . وهنا اخطأ القبطي المحزّ . ولما وجد القبطي ان قياسهُ خطأ وان سلوك الانكليزي صادر عن بواعث وتابع لمقاصد لم يحسب (القبطي) حسابها ولا ادركها خاب املهُ وهاجت خيبة الامل وجدهُ فتوهم ان انصاف الانكليزي للمسلم يستلزم ظلمهُ للقبطي لاعتقادهِ — وربما كان اعتقادهُ هذا على غير انتباه منهُ — ان الظلم وعدم

المحاباة مع القبط كلمتان مترادفتان بمعنى واحد تقريباً »

ففي السنين الطويلة التي كان فيها المرحوم بطرس باشا ناظراً وخصوصاً لما كان رئيس مجلس النظار كان بما لهُ من السطوة ونفوذ الكلمة كابحاً لجماح المشاغبين في طائفتهِ ومانعاً لهم من الخوض في بحار تحريض ربما القى الجفاء بينهم وبين المسلمين المصريين. لان بطرس باشا الذي يعد تقلدهُ لمنصب ناظر ازماناً متطاولة في وزارات متعاقبة وتقلدهُ رئاسة النظار اخيراً دليلاً يدحض دعوى من يدعي ان الاكفاء من الاقباط ممنوعون من تقلد الوظائف العالية كان يعرف مصالح ابناء طائفتهِ الحقيقية حق المعرفة. ولتحنكهِ في السياسة وسعة ادراكهِ وبعد نظرهِ في الامور كان يعلم ان الاحتلال البريطاني يضمن معاملة جميع طوائف السكان بالانصاف وان ما اوتيهُ الاقباط من الخصائص الطبيعية يضمن لهم مركزاً ممتازاً ما عليهم الاَّ ان يستفيدوا منهُ . وكان يعلم ايضاً ان المقابلات الجهارية والمقارنات العمومية بين مركزهم ومركز ابناء وطنهم المسلمين يمكن ان تؤدي الى تغيير لا تكون نتيجتهُ في مصلحتهم . وانا على يقين انهُ لو بقي بطرس باشا حياً الى اليوم لكان آخر انسان يوافق على التحريض الجاري الآن ولكن من سوء الحظ انهُ بعد موتهِ لم يقم من القبط من بلغ من الوجاهة ونفوذ الكلمة منزلة في قومهِ تمكنهُ من كبح جماح الشاطين عن جادة الاعتدال منهم .

وقد ابنت ان قتل الناظر الذي كان الاقباط يعدونهُ رئيسهم اقترن بظروف واحوال اوغرت صدور الاقباط جداً على ابناء وطنهم المسلمين فقابلهم المسلمون بمثل ذلك واكثر ولم تسكن الاحقاد الثائرة بين الفريقين الاَّ في اواخر السنة الماضية .

وقبل ذلك باشهر جعلت شكاوي الاقباط تأول الى الانحصار في امر واحد وهو تعليم ديانتهم لتلامذتهم الذين في مدارس الحكومة . وكانت الحكومة قد اهتمت بهذه المسألة في ايام سلفي وقرَّ رأيها في اول سنة ١٩٠٧ على تسهيل امر التعليم الديني للتلامذة غير المسلمين في مدارس الحكومة الابتدائية وذلك بان يعلمهم معلم من ابناء طائفتهم اصول دينهم اذا وجد معلم منهم بين معلمي مدرستهم والاَّ فيعلمهم اياها معلم من الخارج تختارهُ لهم طائفتهم ولكن لا تدفع لهُ الحكومة اجرتهُ . واشترط ان التلامذة غير المسلمين لا ينالون هذا الامتياز الاَّ اذا بلغ عددهم ١٥ على الاقل في المدرسة فاذا نقص عدد الذين يطلبون التعليم الديني منهم عن هذا العدد جاز لهم ان يخرجوا من المدرسة في الدرس الاخير من دروسها اليومية وهو المخصص بالتعليم الديني لتلامذتها . فتظلم الاقباط قائلين ان التلامذة المسلمين يتعلمون ديانتهم مجاناً واما التلامذة الاقباط فيكلفون دفع اجرة تعلم ديانتهم الاَّ اذا وجد من

لعلمهم اياها بين معلمي مدارس الحكومة وذلك نادر جداً . ولكن تظلمهم هذا كان من امر ليس بذي شأن عظيم لان ما كانوا يدفعونهُ كان قليلاً جداً فان عدد الفرق كان ٣١ فرقة وعدد تلامذتها ٨٢٠ وعدد المعلمين الذين ياتونها من الخارج ١٦ فقط . ومع ذلك فلان الامر لم يكن يخلو في الواقع من فرق في المعاملة بين القبط والمسلمين استصوب اجابة الاقباط الى ما يرومون على قدر الامكان من هذا القبيل وتقرَّر انهُ في المستقبل يكون التعليم الديني كلهُ عند الاقتضاء على يد معلمين تدفع الحكومة لهم اجرتهم واتخذت التدابير اللازمة لتعيين معلم قبطي موافق في كل مدرسة يكون عدد تلامذتها الاقباط كافياً . ولكي يكون هذا التعليم وافياً بالغاية انشئت فرقة لتعليم المعلمين في مدارس مصر القاهرة وقد ذكر في فصل « تعليم المعلمين » من هذا التقرير انهُ انشئ ايضاً فرقة عدد تلامذتها ٢٣ في مدرسة المعلمين الخديوية . ففي هاتين الفرقتين يعدُّ العدد الكافي من المعلمين لتعليم الدين للتلامذة الاقباط في كل المدارس التي يطلبون تعلم الدين فيها بلا حاجة الى معلمين يأتونها من الخارج لذلك . وربطت في الميزانية رواتب لمراكز اضافية لكي تدرج دروس التعليم الديني للاقباط بين الدروس الاخرى الاعتيادية من غير ان يكلف الاقباط دفع شيء على تعليم اولادهم اصول ديانتهم

فما تقدَّم يوجب الاعتراف بان ولاة الامور المصريين سلكوا سبيل التقدُّم والارتقاء في حل قضية التعليم الديني المعقدة وظاهر انهُ لا يتيسر تعليم الدين لابناء كل ملَّة في مدارس الحكومة الابتدائية واما القبط فقد بذلت الحكومة كل واسطة لاجابتهم الى مرادهم وهي مستعدة على الدوام للاصغاء الى كل طلب عملي بهِ يطلب منها ان تزيد التسهيلات عما كانت مالية المعارف تسمح بهِ حتى الآن . واما مسألة التعليم الديني في الكتاتيب وغيرها من المدارس التي تحت مراقبة مجالس المديريات فقد شرحت ما تمَّ فيها بالتفصيل في الفصل الذي افردتهُ للبحث في اعمال مجالس المديريات الجديدة من فصول هذا التقرير

ولنعد الى قص اخبار الحوادث التي ادت الى عقد مؤتمر قبطي فاقول : ان المحرضين من الاقباط غيروا في اول هذه السنة خطتهم في النزال والنضال فتظاهروا بانهم اصبحوا على وئام واتفاق تام هم وخصومهم في الدين واداروا رحى الحرب الصحافية على الوزارة المصرية الحالية وعلى الاحتلال بحجة انهما هما المسأولان عن الحيف الذي يزعمونهُ واقعاً عليهم في مركزهم . والذي فتح لهم هذا الباب هو سن قانون جديد يقصد بهِ اعطاء المصريين شيئاً من الحكم الذاتي المحلي على يد مجالس مديرياتهم . فان كل ترقية من هذا القبيل تؤدي بالضرورة الى جعل مركز الاقلية الصغيرة حرجاً دقيقاً ولكنها لا تسوّغ لها الخوف من عدم صيانة مصالحها

معها . غير ان المستائين من الاقباط عدوا هذه الفرصة موافقة للاستغاثة باميال الجمهور في بلاد الانكليز

ان شكاوي الاقباط لم يعرضها عليَّ قط جماعة منهم تمثلهم او زعيم لم يمكنني ان اناقشهُ فيها واوضح الوسائل التي يراد بها تخفيف الموانع التي يعتقدون انهم معرضون لها . فقد فضلوا على ذلك ان يعقدوا موءتمراً قبطياً ليزداد الانتباه اليهِ خارج مصر . ولم يستحسن عقدهم لهذا الموءتمر لاسباب اعظمها انهُ لا بد وان يسوء المسلمين ويستفزهم الى عقد موءتمر منهم فتضطرم نيران الاحقاد الدينية التي لم تكن قد خمدت الا منذ زمن قصير . ثم ان اختيار اسيوط مركزاً لهذا الموءتمر لم يكن اختياراً حسناً ولم يشإِ الساعون في عقد هذا الموءتمر ان يصغوا الى نصائح الحكومة مع انها لم تنصحهم بها الا مراعاة لمصالحهم الحقيقية ولا راعوا خاطر بطريركهم والفريق المعتدل من طائفتهم . ولم ترَ الحكومة مسوغاً لمنع هذا الموءتمر فقصرت عملها على اتخاذ الاحتياطات المانعة لاختلال النظام . فاجتمع المندوبون في ٦ مارس والايام التالية لهُ في اسيوط وبلغ عدد الموءتمرين ١١٠٠ نفس او اكثر حسب التقارير الرسمية فبوبوا شكاوي الاقباط في خمسة ابواب وتناقشوا فيها على التوالي ولكنهم لم يوضحوا شيئاً مما تتضمنهُ من المسائل المختلف عليها والمطلوب الفصل فيها

اما مطالبهم فهي بالاختصار ما يأتي

(١) حق الاقباط في الاستفادة من التسهيلات التعليمية التي توءديها مجالس المديريات الجديدة

(٢) جعل المعوَّل على الكفاءة وحدها في التعيين في وظائف الحكومة

(٣) تمثيل الطائفة القبطية في مجالس مصر النيابية

(٤) السماح لغير المسلمين في خدمة الحكومة ومدارسها ان يستبدلوا يوم الجمعة بيوم آخر للبطالة

(٥) منح عطايا الحكومة لكل المعاهد التي تستحقها بلا تمييز يحرك الحسد بينها

اما مسألة التعليم الديني فمنشأ كلها ومصاعبها لا تنحصر في مصر وحدها . وقد ذكرت آنفاً ما فعلتهُ الحكومة لتعليم الدين في مدارسها الابتدائية . على ان هذا الموضوع كلهُ ولا سيما صياح فريق من الاقباط صياحاً لا يتيسر اخراجهُ من القوة الى الفعل لتعليم دينهم في الكتاتيب التي هي اسلامية في جوهرها يرتبطان كل الارتباط بانشاء مجالس مديريات مصرية تعطى نصيباً متزايداً في تولي امر التعليم في بلاد مصر كلها . ولذلك رأيت ان البحث في هاتين

المسألتين معاً اصلح من البحث في كل منهما على حدة فاحول الانظار الى فصل « مجالس المديريات » في هذا التقرير حيث شرحت الاسباب الاخرى التي تجعلني اعتقد ان شكوى الاقباط من هذا القبيل ليس لها اساس وطيد

وعليهِ انتقل من ساعتي الى تهمة عدم المساواة والانصاف في وظائف الحكومة

صاحت الجرائد القبطية ورمت الحكومة المصرية بالظلم والمحاباة في تعيين الموظفين في وظائفها فالفى صياحها محلاً بين قرارات المؤتمر القبطي حيث طلب ان يكون المعوَّل على الكفاءَة وحدها في تعيين موظفي الحكومة او في ترقيتهم . فانا اوافقهم على ان الكفاءَة او الاهلية يجب ان تكون القياس الوحيد وان لا يقع تمييز في تعيين مستخدمي الحكومة او ترقيتهم بالنظر الى دينهم . ولكن ان كانت اعتبارات اخرى قد اثرت في هذا التعيين في الماضي فسيظهر مما يلي ان ذلك لم يكن بتفضيل المرشحين للوظائف من المسلمين اذ الاحصاء يدل على ان الاقباط قد نالوا من وظائف الحكومة اكثر بكثير مما يحق لهم على نسبة عددهم وقد ذكر في الجدول التالي عدد المستخدمين من المسلمين والاقباط في الحكومة الآن ونسبة هذا العدد الى المئة

الديوان او المصلحة	المسلمون		الاقباط	
	العدد	في المئة	العدد	في المئة
الداخلية *	٢٣٤٦	٣٧،٧٠	٣٨٧٨	٦٢،٣٠
الاشغال العمومية	٦٠٤	٧٠،٦٤	٢٥١	٢٩،٣٦
الحقانية	١٢٦١	٨٥،١٥	٢٢٠	١٤،٨٥
المعارف	٩٩٥	٩٣،٨٦	٦٦	٦،١٤
المالية	١٣٠١	٥٥،٧٦	١٠٣٢	٤٤،٢٤
السكة الحديد والتلغرافات	٢٧٠٠	٥١،٩٢	٢٥٠٠	٤٨،٠٨
الحربية	٣٠٧	٦٩،٤٥	١٣٥	٣٠،٥٥
الجملة	٩٥١٤	٥٤،٦٨	٨٠٨٢	٤٥،٣٢

* هذه الارقام تشمل الكتبة المستخدمين في المديريات في الاشغال المالية كالاموال الاميرية والاراضي الاميرية ونحوها ويدخل في جملة ذلك الصيارفة وعددهم ١٨٧٧ منهم ١٨٢٦ من الاقباط

اما نظارة المالية فعدد المسلمين والاقباط في اقسامها هو كما يأتي

		المسلمون		الاقباط	
ديوان المالية :—					
قسم الحسابات ...	..	٧٤		١٠٩	
قسم القضايا ...	...	٩		٣٠	
المفتش العام ...	...	٠٠		١	
التفتيش ...	...	١٢		٣	
السكرتارية ...	...	٢٨		١٠	
الاملاك ...	...	١٢٨		١٣٤	
الاموال المقررة	...	٢٢		٥٠	
الدفترخانة ...	...	١٩		١٦	
			٢٩٢		٣٥٣
المصالح :—					
البوستة ...	...	٣٥٤		٤٤٨	
الجمارك ...	...	٤٠٥		١٢٠	
خفر السواحل ...	...	١٤٩		٤٩	
المواني والفنارات	...	٦٣		٤٢	
المساحة ...	...	٢٧		١٩	
المطبعة الاميرية	...	١١		١	
			١٠٠٩		٦٧٩
الجملة	...		١٣٠١		١٠٣٢

وفي نظارة الداخلية يفوق عدد الاقباط عدد المسلمين كثيراً ولكن احصاء الرواتب الذي يشمل رواتب المديرين والمحافظين وغيرهم يدل على ان مجموع رواتب المسلمين يفوق مجموع رواتب الاقباط قليلاً اي انهُ ٤٤ في المئة مقابل ٤٠ في المئة

فالارقام المتقدمة تدل على ان عدد المستخدمين من الاقباط في الحكومة المصرية ومقدار رواتبهم يفوقان ما تقتضيهِ نسبة عددهم الى عدد المسلمين كثيراً فلا يمكن ان يكون لهم شكوى

الأ من ان المديرين والمحافظين ووكلاءهم والمأمورين كلهم تقريباً هم من المسلمين . وارى من الانصاف ان اقول هنا ان المعوَّل عليه في تعيين هؤلاء الموظفين هو الكفاءة والخصائص الطبيعية

قيل ان المدير يمثل حكومة اسلامية وانهُ عليهِ بمقتضى وظيفتهِ ان يحضر بعض الحفلات الدينية الاسلامية اما انا فلا احسب لذلك شأناً عظيماً بل احسب الشأن العظيم لحفظهِ القانون والنظام في مديريتهِ ومقابلتهِ كل ما يطرأ في مديريتهِ من الطوارئ بالسرعة والنشاط ولذلك يجب ان يكون هماماً مهيباً يطيعهُ المأمورون والاهالي . ولقد دلَّ الاختبار على انَّ القبطي تعوزهُ هذه الصفات في الغالب ومهما كان كفأً وهمَّاماً في بعض دوائر الحكومة فقد جُرِّب في القسم التنفيذي من مصلحة خفر السواحل فلم يفلح فبطل استخدامهُ فيهِ مع انهُ لا يزال عددهُ متغلباً في القسم الاداري من تلك المصلحة . ولم يفلح ايضاً في مصلحة السجون . وهو بارع في الامور الكتابيـة والماليـة والتجارية . وما زار احد الصعيد الأ اعجب بفخامة منازل اعيان الاقباط وما فيها من دلائل الرفاهة وبمركباتهم الفاخرة والنعمة الواسعة التي يعيشون فيها . وعلى الضد من ذلك معيشة الجمهور الاكبر من جيرانهم المسلمين . وترى الاقباط يزدادون ثروةً واطياناً بالنسبة الى عددهم . والدائنون الصغار منهم الذين يقرضون الاموال لاهالي البلاد يكتسبون كثيراً من الفلاحين الذين لا يعرفون الاقتصاد . والقبطي ناجح الآن في الوجه القبلي ولكنهُ غير محبوب . فاذا قلد منصباً عالياً يقتضي ان تكون بيدهِ القوة التنفيذية وهو على ما تقدم من قلة الاستعداد الفطري لها وجد الفريق الاكبر من الاهالي ميالين الى مضادتهِ ولم يستطع الاعتماد على مبادرتهم الى طاعتهِ ومساعدتهِ فلا يكون المدير القبطي في حالة يغبط عليها لا هو ولا ولاة الامر الذين عينوهُ لذلك المنصب والتزموا ان يؤيدوهُ . لا اقول ان هذا الحكم يصدق حتماً على كل الاقباط من غير استثناء ولكني لا اعرف واحداً منهم الآن يستطيع ان يتغلَّب على مصاعب مثل هذه . ولما اجتمع المؤتمر القبطي رفض واحد من خطبائهِ طلبهم لمنصب مدير وقال ان تعيين مدير منهم ليس للمصلحة العمومية . وعندي ان هذا هو القول الصواب في هذه المسألة . ومتى ضعفت الفواصل التي تفصل الآن بين هذين الفريقين من الاهالي بمرور الزمان فقد يسهل ان يجاب طلب الاقباط الذين يطلبون زيادة من السلطة التنفيذية اما الآن فاعطاؤهم تلك السلطة سابق لاوانهِ ومضر في نتائجهِ

اما الموظفون الاقباط الذين في الحكومة المصرية فاني اغتنم هذه الفرصة لاظهـار اعتبـاري العظيم للخـدم الجليلة التي اداها كثيرون منهم وحتى الآن لم يشـتركوا في الحركة الحاضرة بل اجتنبوها وهم يعلمون ان خدمتهم الحسنة معترف لهم بها وانها ستقابل دائماً

بما تستحقهُ من هذا القبيل

واعود الى مطالب الاقباط الثلاثة الاخيرة فاقول : —

اني أرى ان رغبة الاقباط في ايجاد طريقة لتمثيل الاقلية بالنسبة الى عددها في كل الهيئات النيابية لا يمكن تحقيقها في الوقت الحاضر . نعم ان مبدأ الانتخاب العمومي قد ادخل الى مصر ولكن لا يكاد يحتمل استنباط طريقة لانتخاب نواب عنهم يمثلون افرادهم المتفرقين حيث لا تستلزم طرق الانتخاب العادية انتخاب اولئك النواب منهم . ولا بد من ان يبقى الاقباط اقلية في كل هيئة حاكمة ولكن عليهم ان يثقوا بان المراقبة الانكليزية لا تدع حيفاً يقع بهم .

وواضح ان الاقباط تطرفوا في طلبهم جعل يوم الاحد يوم بطالة لهم في الحكومة والمدارس فان اعمال الحكومة تختل اذا اهملت يومين في الاسبوع فالضرورة تقضي بأن يكتفى بيوم منها . وواضح ان يوم المسلمين هو يوم الفريق الاكبر من السكان فيجب ان يكون هو يوم البطالة . والمفهوم ان المسيحيين الموظفين في دواوين الحكومة يسمح لهم ان يغيبوا ساعات معلومة في صباح الاحد للقيام بفروضهم الدينية وهذا شأن المستخدمين منهم في المديريات وزد على ذلك انهُ لا يطلب منهم الحضور في اعيادهم الخصوصية مثل رأس السنة والفصح وانهم يبطلون ايضاً مع المسلمين في اعيادهم

والطلب الخامس المتعلق بما ينفق من اموال الحكومة على بعض الاعمال الدينية او الخيرية لا يستحق عناية كبيرة فان بلاداً الاكثرية الكبرى فيها من المسلمين ينتظر من خزينتها ان تتحمل بعض النفقات العمومية مثل ارسال المحمل الى مكة ولا بأس بتحمل الاهالي كلهم من مسلمين ومسيحيين هذه النفقات على السواء . وعندي ان اعتراض الاقباط موجه بنوع خاص الى اعانة قليلة تعطيها الحكومة لجمعية العروة الوثقى التي هي جمعية خيرية اسلامية على منشورات تنشرها في بلاد الفلاحين والغرض منها افادتهم ادبياً ومادياً . وكيفما كانت الحال فالاموال التي تنفقها الحكومة في هذا السبيل غير كثيرة . واذا طلب الاقباط انفاق اموال مثلها على امر وطني نظرت الحكومة في طلبهم بعين الاعتبار

اشرت في فقرة سابقة الى ان مؤتمر الاقباط في اسيوط لا بد وان يقابل بمؤتمر مثله من المسلمين . وقد تحقق ذلك الآن فان مؤتمراً اسلامياً اخذ في التألف ولم يقر القرار على برنامج اعماله حتى الآن ولكن يقال ان غرضهُ النظر في احوال سكان القطر بنوع عام واحوال الاقباط بنوع خاص . ولا شأن للحكومة في هذا المؤتمر على الاطلاق وسيرأسهُ

رياض باشا ووجوده فيهِ يضمن اجتناب هذا المؤتمر للبحث في المسائل الدينية والسياسية على قدر الامكان ولكن نتائج هذين المؤتمرين لا بدَّ وان تزيد الخلاف الديني بين الفريقين لسوء الحظ ولقد اشتدت لهجة الجرائد الاسلامية من الآن

فلا يحق لزعماء الاقباط ان يسروا بما بدا من ثمار عملهم . وعندي ان اعتبار فريق من الاهالي جماعة منفصلة عن غيرها خطأ لا بدَّ وان يضر اخيراً بمصالح الاقباط . ولا شبهة في ان مصالحهم المادية لم تكن في وقت من الاوقات اصلح مما صارت اليهِ في السنين الاخيرة رغماً عما يدعونهُ ويشكون منهُ من عدم المساواة . وما من احد استفاد اكثر منهم من الاصلاح الذي ادخل الى القطر المصري على يد الاحتلال البريطاني كما يستدلُّ من ان كثيرين من اغنى الاهالي واوسعهم املاكاً في هذه البلاد هم من الاقباط . واذا نظرنا الى مجموعهم رأينا ان حالهم صالحة جدًّا بالنسبة الى المسلمين ولا شبهة عندي انهُ ليس للاقباط في الوقت الحاضر شكاوي حقيقية تستحق الذكر ولكن اذا ظهر اقل ميل الى ظلم اقلية مثلهم هي جزء مهم من صميم اهالي القطر المصري — وذلك مالا اتوقعهُ على الاطلاق في الاحوال الحاضرة — فلتثق حكومة جلالة الملك ان المسؤولين عن امور الحكومة الحاضرة يبادرون حالاً الى منع كل ظلم وهضم للحقوق .

الباب الثاني

في المالية

« ٣ » — الحالة المالية

اقتبس الخلاصة التالية في الحالة المالية في آخر السنة الماضية من مذكرة المستشار المالي عن ميزانية سنة ١٩١١

ختمت سنة ١٩١٠ والفأل بالمستقبل أحسن مما كان في السنوات السابقة فان محصول القطن جاء مرضياً بالنسبة الى ما كان عليه في السنوات الاخيرة ولو لم يبلغ متوسط محصول الفدان ما كان يبلغه في بعض السنين السابقة . و يقدر ان المحصول سيبلغ ٧٥٠٠٠٠٠ قنطار وهو في الاسعار الحاضرة التي بيع بها اكثره سيكون ثمنه اكثر كثيراً من ثمن اي موسم آخر من المواسم الحديثة

وقد ثبت من ذلك ان الذين تشاءموا من ضيق الحال في السنة الماضية بالغوا في تشاؤمهم ولكننا لانزال بعيدين عن بلوغ الحالة التي نرضاها من حيث زراعة القطن فاننا لا نزال نجهل الاسباب التي اضعفت موسم سنة ١٩٠٩ كثيراً واصلحت موسم سنة ١٩١٠ بالنسبة اليه ومن المرجح ان الوسائل الفعالة التي اتخذتها الحكومة لمقاومة دودة القطن والنصائح المشددة للفلاحين لكي لا يفرطوا في ريه وتأخر مجيء الفيضان ومناسبة الاحوال الجوية في الخريف كل ذلك فعل في اجادة الموسم

ولكن يبقى شيء غير معلوم كان فاعلاً في موسم هاتين السنتين فلا بد اذاً من مواصلة البحث عن الاسباب المختلفة التي تؤثر في زراعة القطن — البحث الذي شرعت فيه الحكومة بهمة ويجب ان تواصله بهمة وهي فاعلة ذلك الآن . وقد اخذت تنشيء مصلحة خصوصية للزراعة وعينت لها مديراً عاماً واسع الاختبار في هذا الموضوع وناطت به ذلك فضمت هذه المصلحة اليها الموظفين الذين كانوا في الجمعية الزراعية الخديوية وعدداً من المساعدين الفنيين والمفتشين وعين لها مبلغ في الميزانية حتى يتسع نطاقها مع الزمن . وسيدل الزمان والاختبار في أي جهة يجب ان تتسع بحيث يكون اتساعها اصلح للبلاد

ويرجى ان هذه المصلحة الجديدة تهتدي رويداً رويداً الى اصلاح الحالة الزراعية .

وما جناه القطر هذه السنة من الموسم الحاضر يجب ان لا يحجب عن نظرنا حرج الموقف فانه كان لارتفاع الاسعار اليد الطولى في ذلك ولكن الموسم نفسه كان قليلاً بالنسبة الى المساحة المزروعة وارتفاع سعره فاق الحد الذي يمكن الاعتماد عليه في المستقبل · والمطلوب ان يزيد محصول الفدان وان يزيد ايضاً زرع الانواع الاجود والاثمن

واذا التفتنا الى حالة المالية المصرية وجدناها مرضية بنوع عام ويلزم ان تبقى على اساس ثابت دائماً لاكثر من سبب واحد· فان الباقي من المال الاحتياطي انحط الى مليوني جنيه وهو الحد الذي وعدت الحكومة ان لا تتجاوزه في الانفاق منه الا عند الضرورة الشديدة· وقد اتفق حدوث ذلك لما اتمت القسم الاول من المشروع العظيم وهو مشروع الاعمال المستجدة لتحويل ري الحياض في مصر الوسطى الى ري صيفي زادت به قيمة الاطيان زيادة عظيمة جداً . ثم ان مشروع تعلية الخزان قد تم نصفه فقط ويستلزم اتمامه نفقات كثيرة وكذلك اعمال الري اللازمة لاستخدام المياه التي تخزن فيه في السنين التالية · ويلزم نفقات اخرى لاصلاح الصرف في الوجه البحري وسيطلب من الحكومة مبالغ كبيرة مدة سنوات كثيرة لاجل عمل مصارف العاصمة · وسكك الحديد تحتاج مبالغ كبيرة سنوياً لكي تقوم بالحاجات العصرية وتنشىء خطوطاً جديدة وتبدل الكباري القديمة بكباري جديدة تحمل القطرات الجديدة · والمجالس البلدية تحتاج الى اعانات كبيرة للماء والتنوير ولرصف الشوارع ونزح الفضلات وكل هذه المطالب يجب ان تقوم بها الحكومة الآن من ايراداتها السنوية وان توفر جانباً من هذه الايرادات ان امكن لكي يتوفر لديها مال احتياطي آخر

والحكومة المصرية حالة خصوصية على نوع ما من حيث وضع الضرائب واستدانة الاموال فلا تستطيع ان تتوسع في ماليتها كما يستطيع غيرها من البلدان ولهذه الاسباب يستحسن بنوع خاص ان يكون مركزها المالي على اقوى ما يمكن وان تستطيع ان تقوم بالنفقات الكثيرة المشار اليها آنفاً بغير صعوبة

وما عرضته شركة قنال السويس منذ سنتين لاطالة امتيازها مقابل مبلغ كبير تدفعه في القريب العاجل ومقابل فوائد اخرى في المستقبل الآجل كان فرصة تستعين بها الحكومة المصرية على تقوية مركزها المالي فبرفض هذا المشروع اضطرت ان تكتفي بايراداتها العادية من غير مساعدة اخرى · والاعمال المشار اليها آنفاً لابد من عملها ولكن سيبطؤ عملها اكثر مما يراد · والحاجة الى الاقتصاد التام والاقلال من النفقات حيثما يكون ذلك ممكناً امران واضحان والوسائل الموصلة اليهما مبذولة كلها

وقد ختمت سنة ١٩١٠ بزيادة في الايرادات على المصروفات بلغت ١٥٥٠٠٠٠ ج٠م يمكن اضافتها الى المالي الاحتياطي العمومي ويضاف اليهِ مبالغ اخرى حاصلة من بيع اراضي الحكومة ومن فوائد الاوارق المالية الممثلة المال الاحتياطي وتبلغ هذه المبالغ نحو ٣٧٠٠٠٠ ج٠م فمجموع الزيادة في المال الاحتياطي هو ٩٢٠٠٠٠ ج٠م والاعتمادات المفتوحة من المال الاحتياطي لسنة ١٩١١ تبلغ ١٤٠٦٠٠٠ ج٠م فيبقى لهُ زيادة اكثر من ٥٠٠٠٠٠ ج م اي ان ما يضاف اليهِ يزيد على الاعتمادات التي ستؤخذ منهُ وهذه اول مرة حدث فيها ذلك منذ عدة سنوات فسيزيد هذا المال بدلاً من ان ينقص

ويمكن ان يقال الآن ان الحكومة المصرية جارية ضمن حدودها المالية وهي تنفق ايضاً من ايراداتها اموالاً طائلة على اعمال ذات ريع

ويرى في الجدول التالى النقص المستمر في مجموع نفقات الحكومة في السنين الاخيرة

السنة	الميزانيه السنوية		الاعتمادات من الاحتياطي	المجموع
	المصروفات العمومية	المصروفات الخصوصية		
	ج٠م	ج م	ج٠م	ج م
١٩٠٧	١٣٢٣٠٩٢٣	١٠٤٩٤٩٠	٤٦٤٦٤٩٨	١٨٩٢٦٩١١
١٩٠٨	١٣٦٥٠١٢٤	٧٥٨٠٢٠	٣٦٠٠٩٩٥	١٨٠٠٩١٣٩
١٩٠٩	١٣٥٦٨٤٢٨	٦٧٣١٧٤	٢٦٥٨٤١٣	١٦٩٠٠١٥
١٩١٠	١٣٨٤٩٨٥٠	٥٦٤٦٤٩	٢٥٢٣٥٨٣	١٦٩٤٨٠٨٢
١٩١١ (بالميزانية)	١٤٢٧٥٠٠٠	٧٢٥٠٠٠	١٤٠٦٠٠٠	١٦٤٠٦٠٠٠*

وكانت نتيجة الايرادات سنة ١٩١٠ مرضية بالاجمال وقد بلغت ماقدرت بهِ في كل الابواب او زادت عنهُ الاَّ في باب واحد فزادت ايرادات الجمارك مبلغ ١٠٥٠٠٠ ج٠م عن سنة ١٩٠٩ وزادت ايرادات سكة الحديد ١٥٠٠٠٠ ج٠م ولا تزال الزيادة مضطردة في الايرادات القضائية ٠ ومما يستحق النظر ان ايرادات المحاكم المختلطة التي

* لا تصح مقابلة هذا المبلغ بالمبالغ التي صرفت في السنين السابقة لان بعض المبالغ ستصرف سنة ١٩١١ بسبب بقاء رصيد الاعتمادات السابقة من المال الاحتياطي ومع ذلك سيظهر في سنة ١٩١١ على تقليل المصروفات

زادت زيادة فاحشة في سني المضاربة بالاراضي من ١٩٠٥ — ١٩٠٧ عادت الى الزيادة المعتدلة المستمرة كما يظهر من الجدول التالي

السنة	الرسوم القضائية ورسوم التسجيل			
	الرسوم القضائية	اوراق التمغة	رسوم التسجيل	المجموع
	ج·م	ج·م	ج·م	ج·م
١٩٠٠	٥٤٥١٩	٢١٠٢٨	٣٩٧٤٤٧	٤٧٣٠١٤
١٩٠١	٥٤٢٦١	٢٢١٠٩	٤٤٤٣٥٤	٥٢٠٧٢٤
١٩٠٢	٥٧١١٥	٢٥١٩٧	٤٨٠٥٥٣	٥٦٢٨٦٥
١٩ ٣	٦٣٤٢٩	٣٠٣٤٥	٥٨٤٥٠٤	٦٧٨٢٧٨
١٩٠٤	٥٩٢٨٤	٣٤٤٨٣	٦٦٨٨٩٦	٧٦٢٦٦٣
١٩٠٥	٦٩٧٦١	٣٨٠٨٠	٨٩٩٣٩٠	١٠٠٧٢٣١
١٩٠٦	٨٧١١٠	٤٥٢٣١	٨٩٧١٣٢	١٠٢٩٤٦٣
١٩٠٧	١٠٩٨٠٠	٣٨٤٢٥	٨٧٥٧٧٣	١٠٢٣٩٩٨
١٩٠٨	١٦٣٧٢٦	٤٤٦٩٧	٥٨٤٦١٥	٧٩٣٠٣٨
١٩٠٩	١٩٢ ٩٢	٥١٤٨٦	٥٩٩١٫٦	٨٤٢٦٩٤
١٩١٠	١٩٩٠٥٠	٥٣٤٨٨	٦١١٦٠٧	٨٦٤١٤٥

ولا يستثنى من زيادة الايرادات الاَّ ايراد الدخان فانهُ نقص ٦٤٠٠٠ ج ٠ م لان اسعارهُ كانت غالية جداً بسبب محل موسمهِ في تركيا فنقص المقدار الوارد منهُ ٣٢١٠٠٠ كيلو غرام عما كان في العام السابق ولكن ثمنهُ زاد ٣١٥٠٠٠ ج م٠ واكثر السكان ينفقون مبلغاً معلوماً على الدخان كأَن ينفق الفقير نصف غرش في اليوم مثلاً والمتوسط غرشاً فلما غلا سعر الدخان اضطروا ان يكتفوا بمقدار اقل مما كانوا يدخنون قبلاً ولذلك قلَّت المقطوعية . ولكن من حيث ان ايراد الحكومة من الدخان يحسب على مقدارهِ لا على ثمنهِ فنقص المقطوعية انقص ايراداتها

ثم ان احتراق جانب كبير من مخازن الدخان في جمرك الاسكندرية في بدء السنة اثر في تجارتهِ

وقلما يرجى ان تزيد المقطوعية زيادة كبيرة في المستقبل القريب الاَّ اذا هبطت الاسعار. والاخبار عن زراعة التبغ تدل على جودة موسمهِ ولذلك يحتمل ان تنحط اسعارهُ فتزيد مقطوعيتهُ

ومما يستحق الذكر من قبيل تجارة الدخان زيادة الوارد منهُ من روسيا على اثر المعاهدة التجارية التي أُمضيت حديثاً بين روسيا ومصر فانهُ ورد من روسيا في الاثني عشر شهراً الاولى بعد امضاء المعاهدة ٣٢٣٣٥ كيلوغراماً يقابلها ٦٨١٥٠ كيلوغراماً وردت في الاثني عشر شهراً السابقة

ولا تزال كمية السكاير الصادرة من مصر آخذة في الازدياد المستمر مع ان الصادر منها الى المانيا وبريطانيا العظمى آخذ في النقصان

ومما يسر ذكرهُ في تقرير الجمارك ان مقدار الحبوب الواردة قد نقص نقصاً مهماً فان قيمة الوارد منها نقصت ٩٠٠٠٠٠ ج٠م ونقص ايضاً الوارد من السكر المكرر وغير المكرر نحو ٣٥ في المئة يقابلها نقص في الثمن يعادل نحو ٢٠٠٠٠٠ ج٠م وزاد الوارد من الانسجة القطنية ما قيمتهُ ٣٥٦٠٠٠ ج٠م ومن الصلب (الفولاذ) ما قيمتهُ ٣٠٧٠٠٠ ج٠م ومن السماد الكيماوي ما قيمتهُ ١١٨٠٠٠ ج٠م اي نحو ٦٥ في المئة . وقد غلا سعر الفحم الحجري فنقص مقدار الوارد منهُ قليلاً ولكن ثمنهُ زاد ٥٠٠٠٠ ج٠م

وظهر شيءٌ من الصعوبة في تحصيل الاموال الاميرية في النصف الاول من سنة ١٩١٠ ولا سيما في الوجه القبلي ولكن جودة موسم القطن اثرت في المتحصل من قسطي اكتوبر ونوفمبر فبلغت الحجوزات التي عملت في اكتوبر سنة ١٩١٠ ٥٣٥ فقط يقابلها ٨٠٢ في اكتوبر سنة ١٩٠٩

«٤» ــ ميزانية ١٩١١

في الجدول التالي بيان موجز للميزانية في سنتي ١٩١٠ و١٩١١

	١٩١١		١٩١٠	
	ج.م	ج.م	ج.م	ج.م
الايرادات المقدرة ...		١٥٥٠٠٠٠٠		١٥٣٥٠٠٠٠
المصروفات المقدرة				
العادية ...	١٤٢٧٥٠٠٠		١٤٠٨٨٠٠٠	
الخصوصية ...	٧٢٥٠٠٠		١٠٦٢٠٠٠	
		١٥٠٠٠٠٠٠		١٥١٥٠٠٠٠
الزيادة المقدرة ...		٥٠٠٠٠٠		٢٠٠٠٠٠

وقد قدرت الاموال المقررة بمبلغ ٥٥٥٣٠٠٠ ج . م يقابلها ٥٥٦٥٠٠٠ ج . م سنة ١٩١٠ . فينتظر ان تنقص هذه الاموال قليلاً عما كانت عليه في العام السابق بدلاً من ان تزيد وهذه اول مرة حدث فيها ذلك منذ سنوات كثيرة وسبب هذا النقص ان الايراد سيقل ٥٣٠٠٠ ج .م في مديريتي اسيوط وجرجا بسبب تعديل الضرائب الذي يبتدىء العمل به فيهما سنة ١٩١١ ولكن يقدر ان عوائد الاملاك ستزيد ٢٧٠٠٠ ج .م ورسوم الخزان ستزيد ١١٠٠٠ ج. م ويضاف الى ذلك الزيادة العادية في الاموال المقررة وذلك كله يقلل النقص فلا يبقى منه الا نحو ١٢٠٠٠ ج.م . ثم ان النقص في ضرائب اسيوط وجرجا يعوض سنة ١٩١٢ بالضرائب الجديدة في بني سويف والمنيا وهي نحو ٥٠٠٠٠ ج . م

واصلاح الاحوال المترتب على زيادة موسم القطن وارتفاع سعره ينتج الزيادة القليلة التي قدرت لايراد الجمارك في السنة التالية

وقد عاد ايراد المحاكم المختلطة الى ما كان عليه من الازدياد المعتدل. ومن المحتمل ان يزول النقص الذي قدر في ايرادها في السنتين الماضيتين . ولا تزال الزيادة مضطردة في ايراد المحاكم الاهلية بسبب ازالة العوائق التى كانت تعيق المقاضاة.وتظهر نتيجة تنظيم المحاكم الشرعية في زيادة ايرادانها . ولذلك ينتظر ان تكون الزيادة في هذه الايرادات الثلاثة ١٣٥٠٠٠ ج. م

وفي تقدير الايرادات المتنوعة نقص يبلغ ٥٥٠٠٠ ج.م سببه ان ايرادات سنة ١٩١٠ اضيف اليها ١٠٠٠٠٠ ج.م من شركة الترامواي دفعتها من نفقات انشاء كبري بولاق وهذا دخل غير عادي وفي ما سوى ذلك فالايرادات في هذا الباب زادت ٤٥٠٠٠ ج.م سنة ١٩١٠

وفي تقدير المصروفات لسنة ١٩١١ نقص عن مصروفات سنة ١٩١٠ يبلغ ١٥٠٠٠٠ ج.م وقد قدرت المصروفات العادية بمبلغ ١٤٢٧٥٠٠٠ ج.م يقابلها ١٤٠٨٨٠٠٠ ج.م سنة ١٩١٠ فالزيادة ١٨٧٠٠٠ ج.م وجانب من هذه الزيادة وهو ٣٢٠٠٠ ج.م يقابله مقدار يعادله في الايرادات وسبب ذلك ادراج ايرادات ومصروفات في الميزانية لم تكن تدرج فيها قبلا على هذه الصورة ولذلك فالزيادة الحقيقية المقدرة في المصروفات العادية هي ١٥٥٠٠٠

اما من جهة المصروفات الخصوصية فلا يبرح من الاذهان انه يجب التمييز بين مبلغ الاعتمادات الخصوصية المفتوحة في سنة من السنين وبين المصروفات الخصوصية التى يمكن أن تصرف فعلاً في تلك السنة . فان الاعتمادات الجديدة التى فتحت لسنة ١٩١١ تبلغ ٥٣٣٠٠٠ ج.م يقابلها ٧١٢٠٠٠ ج.م في السنة السابقة فنقصت ١٧٩٠٠٠ ج.م. والمصروفات المنتظرة من هذه الاعتمادات ومن رصيد الاعتمادات المفتوحة في السنين السابقة تقدر بمبلغ ٧٢٥٠٠٠ ج.م وكانت الاعتمادات لسنة ١٩١٠ للمصروفات الخصوصية ١٠٦٢٠٠٠ ج.م ولذلك ينتظر أن تقل المصروفات الخصوصية ٣٣٧٠٠٠ ج.م

وهذه أهم فروع الزيادة والنقصان في المصروفات الخصوصية

الزيادة

	ج . م
لنظارة المعارف	١٩٢٨٧
« الداخلية	٠٩١٩٤
لمصلحة الصحة	١٥٠٠٧
للمحاكم المختلطة	٣٠٧٧٤
للمحاكم الاهلية	١٤٣٩٤
للمحاكم الشرعية	٠٨٩٠٦
لنظارة الاشغال العمومية	١٣٧٦٨
لمصلحة الزراعة	١٠٠٠٠

	ج·م
لادارة الاقاليم	١٠٩٦٥
لمصلحة البوسطة	٠٨٤٠٧
المصروفات الحربية في السودان	٤٥٠٠٠

النقصان

في نظارة الحربية	١١٩٧٥
في منع تجارة الرقيق	١٠٩٢٩
في اعانة المصاريف الملكية في السودان	١٠٠٠٠

وميزانيات أكثر المصالح لا تستدعي بحثاً خصوصياً . فما يأتي مقتصر على الاحوال التى فيها زيادة في المصروفات تقتضي ايضاحاً اوالتي فيها فائدة اذا نظر اليها مالياً

زادت المصروفات العادية المقدرة في الميزانية لنظارة المعارف سنة ١٩١١ ١٢٤٥ ج·م عما قدرت به سنة ١٩١٠ . ولكن من حيث ان مصروف مدرسة القضاء الشرعي المقدر في ميزانية سنة ١٩١١ بمبلغ ١٨٠٤٢ ج·م قد حذف من ميزانية نظارة المعارف سنة ١٩١١ لكي يدرج وحده في الميزانية العمومية فالزيادة الحقيقية في ميزانية نظارة المعارف لسنة ١٩١١ تبلغ ١٩٢٨٧ ج·م ينفق ١٠٣٩٢ ج·م منها في الادارة المركزية و٨٨٩٥ ج·م في الفرع المختص بالتعليم الزراعي والصناعي والتجاري

وقد خص مبلغ الـ ١٠٣٩٢ ج·م المعين للادارة المركزية بما يأتي

(١) انشاء قلم مخصوص لترجمة كتب التعليم الى العربية وطبعها

(٢) توسيع نطاق فروع مختلفة من فروع التعليم ومنها انشاء فرع في مدرسة المعلمين الخديوية لقسم الاجبتولوجيا وافتتاح مدرسة محرم بك في الاسكندرية وانشاء فرق اضافية في مدارس مختلفة

(٢) اعطاء الجامعة المصرية اعانة للمرة الاولى قدرها ٢٠٠٠ ج·م وزيادة اعانات الكتاتيب مبلغ ١٠٠٠ ج·م

ويستلزم التعليم الابتدائي في الكتاتيب زيادة ٣٠٠٠ ج·م في النفقات فادارة الاوقاف تؤدي منها ١٣٣٥ ج . م عما زاد في نفقات كتاتيب الاوقاف

ومن الزيادات التى تدعو الى زيادة النفقات في المدارس الابتدائية زيادة عدد المعلمين

لكي يستطيع التلامــذة الاقباط أن يتعلموا التعليم الديني من معلمين أقباط معينين في تلك المدارس كما يتعلم التلامذة المسلمون تعليمهم الديني من معلمين مسلمين فيها

أما الزيادة المعينة للتعليم الزراعي والصناعي والتجاري ومقدارها ٨٨٩٥ ج . م فهي مخصصة كما يأتي

(١) لانشاء فرع في هذه الادارة لترجمة كتب التعليم العربية وطبعها ولانشاء الفرق الليلية للتعليم التجاري

(٢) لانشاء مدرسة التدبير المنزلي

(٣) لانشاءفرقة جديدة في مدرسةالزراعة ولاصلاحات مختلفة فيالمدارس الصناعية ولاسيما مدرسة المهندسخانة ومدرسة المنصورة الصناعية

(٤) لزيادة الاعانة المخصصة للمدارس الصناعية مبلغ ٢٣٥٠ ج . م

وعينت مبالغ لابتياع مكان تبنى فيه مدرســة البنات في الاسكندرية ومكان تبنى فيه مدرسة بني سويف الابتدائية . ويرجى أن يبتدأ ببناء هاتينالمدرستين وبناء مدرسة قنا الابتدائية سنة ١٩١١ .ودبر المال لتجديد المدرسة الحسينية في القاهرة لان بناءها الحالي غير صالح

وأكثر الزيادة في نفقات مصلحة الصحة ناتج من أن بيمارستان المجاذيب (المجانين) في الخانقة قارب التمام ويلزم أن يعين له الاطباء والخــدمة ومايكفي لادارته . وقد عينت مبالغ خصوصية في الميزانية يبلغ مجموعها ٢٠٠٠٠ ج .م لتوسيع أماكن المجاذيب اوتحسينها

واذ قد زادت النفقات المتعلقة بمعالجة المجاذيب في السنينالاخيرة فيحسن ذكر بعض الامور ايضاحاً لهذا الموضوع

منذ ست عشرة سنة اتخذت التدابير اللازمة للاعتناء بالمجاذيب الذين يرى أنهم أشد خطراً من غيرهم وأصعب مراساً ولذلك كان المستشفى المعد لهم يوسع ســنة بعد سنة فيزيد عددهم فيــه لـكن ازدياد عددهم في المستشفى لايدل على ازدياد عددهم في القطر بل هو ناتج عن نقلهم من الاماكن التى لاتحصل لهم فيها العناية الواجبة الى ملجاءيعتنى بهم فيه . وقد حدث ذلك فى القطر المصري كما حدث في سائر البلدان الراقية

وكان في مستشفى العباسية ٤٤٠ نفساً من المجاذيب في أول يناير سنة ١٨٩٥ وكانفيه ٣٠٠ سرير والانصار فيهنحو١٣٠٠ نفس و١٠٠٧ أسرة فزاد عدد المجاذيب ثلاثةاضعاف وقد كلف زيادة هذه الاسرة ٦٦٧٧٥ ج . م أي نحو ٩٤ $\frac{1}{2}$ ج . م لكل سرير (وهذا

يشمل مباني الادارة وبيوت الاطباء والمستخدمين والبيوت الخصوصية التى يقيم فيها المجاذيب الذين يدفعون أجرة والجناة واصلاح المباني القديمة وجعلها منطبقة على تقدم فن معالجة المجاذيب)

ويوجد في سجن طره ٧٥ مجذوباً يقيمون هناك وقتياً ونفقاتهم لاتدخل في النفقات المذكورة انفاً وهم غير الالف والثلاثمائة الذين في العباسية

وعدد المجاذيب الذين يقبلون سنوياً في العباسية لم يزد كثيراً فانه كان ٦١٤ سنة ١٨٩٤ و٥٧٨ سنة ١٩٠٩ و٧٧٢ سنة ١٩١٠ . أما زيادة الموجودين في المستشفى فأسبابها

أولاً قلة متوسط عدد الوفيات السنوي من ٣٣ ½ في المئة (من متوسط عدد المجاذيب اليومي) كما كان سنة ١٨٩٤ الى ١٠ في المئة سنة ١٩٠٩

ثانياً العدول عن اخراج كثيرين من المجاذيب الخطرين الذين كانوا يخرجون قبلاً ثم يعادون ثم يخرجون وهلم جراً فيزيد بهم عدد الذين يقبلون زيادة ظاهرة فقط

وقد عولج ٥٤٤ مجذوباً سنة ١٩٠٩ في المستشفيات المحلية عدا عن الذين أرسلوا الى مستشفى العباسية وعددهم ٥٧٨ .ومن المرجح ان كل واحد من المجاذيب الذين عولجوا في المستشفيات المحلية كان الواجب أن يعالج في مستشفى المجاذيب ولكن أسرة مستشفى العباسية كانت مشغولة كلها .وبلغ عدد المجاذيب الذين قبض عليهم في القطر كله سنة ١٩٠٩ ١١٢٢ وذكر في احصاء سنة ١٩٠٧ ان عدد المجاذيب ٥٤٤٧ وقد يكون عددهم أكثر من ذلك

وقد رئي منذ سنة ١٨٩٥ انه لابد من وجود الفي سرير في مستشفى المجاذيب لكي تكفي الذين يرسلون اليه ويقبلون فيه في الوقت الحاضر. ووضع مشروع للوصول الى هذا العدد من الاسرة عاجلا اواً جلاً وذلك بتوسيع مستشفى العباسية حتى يسع ١١٥٠ سريراً (فيه الان ١٠٠٧ اسرة وسيضاف اليها ١٤٣ سريراً سنة ١٩١١ بواسطة الاعتماد الخصوصي الجديد) وبالابتداء في مستشفى الخانقة سنة ١٩١١ بمئتين واربعين سريراً وزيادتها تدريجاً حتى تصل الى ١٠٠٠ سرير فيصير مجموع الاسرة في المستشفيين ٢١٥٠ سريراً

وزاد المبلغ الذي يدفعه اقارب المجاذيب من ٢٢٦ ج.م سنة ١٨٩٥ الى ٥٠٠٠ ج.م سنة ١٩١٠

أما الزيادة في مصاريف نظارة الاشغال فسببها ان تحويل ري مديرية الجيزة الى ري صيفي اضطر مصلحة الري الى تطهير وحفظ ترع جديدة ومصارف جديدة بنحو ١٣٠٠٠ ج.م

والزيادة في مصاريف ادارة الاقاليم اكثرها لتعزيز البوليس واصلاحه فان نظارة الداخلية متبعة سيرها بهمة في تحسين أحوال الامن العام في القطر كله

واحتلال حكومة السودان لمقاطعة اللادو بعد موت ليوبولد ملك البلجيك القى على عاتقها مسؤلية ادارة بلاد مساحتها ١٧٠٠٠ ميل مربع (نحو مضاعف مساحة الوجه البحري) وحفظ الامن فيها وسكانها قبائل متوحشة فدعت الحال الى شيء من الزيادة في قوة الجيش الذي عند حاكم السودان العام وقدرت النفقات اللازمة لذلك ٤٥٠٠٠ ج.م في السنة . ومن حيث ان هذا يطلب من حكومة السودان وهي غير قادرة الان ان تزيد مصروفاتها الى هذا الحد زيدت الاموال التى تدفعها الحكومة المصرية للنفقات الحربية في السودان بهذا المقدار . ولكن الزيادة المستمرة في ايرادات حكومة السودان مكنتها من ان تقلل الاعانة التى تأخذها من الحكومة المصرية لنفقاتها الملكية ١٠٠٠٠ ج . م فصارت هذه الاعانة الان ١٨٨٠٠٠ ج.م وكانت ٢٥٣٠٠٠ سنة ١٩٠٨ و ٢٠٨٠٠٠ سنة ١٩٠٩ و ١٩٨٠٠٠ سنة ١٩١٠

والاعتمادات الجديدة للمصروفات الخصوصية التي لا تتكرر بلغت ٥٣٣٠٠٠ ج . م كما تقدم يقابلها ٧١٢٠٠٠ سنة ١٩١٠ . والمبالغ التي تستحق الذكر منها غير ما ذكر قبلاً هي ما يأتي

(١) مبلغ ٤٥٠٠٠ ج . م لكبري بولاق الجديد و ٢٧٠٠٠ ج .م لنزع ملكية ما يلزم ايضاً من الاماكن لرصيف بولاق . ومعلوم ان شركة الترامواي تدفع ٢٠٠٠٠٠ ج.م من نفقات الكبري والرصيف

(٢) نحو ٦٠٠٠٠ ج . م مخصصة للمباني الجديدة اللازمة في المديريات كالمراكز ونقط البوليس. ولا شبهة ان المباني الموجودة الان في اماكن كثيرة هي في حالة غير صالحة

(٣) ١٧٩٤٦ ج .م اعطيت لحفظ المكان الذي يوضع فيه الاشقياء في المحاريق بالواحة الداخلة . والاختبار الذي اختبر حتى الان غير كاف لتعيين مقدار النفقات اللازمة لذلك لتوضع في الميزانية العمومية . ويرجي ان الاختبار يدل على انه يمكن تقليل النفقات الحالية التى تظهر كثيرة على نوع ما

(٤) أعطي مبلغ ١٠٠٠٠ ج . م لبناء مستشفى قنا فان بناءه الحالي غير صالح وغير صحي وهو فوق مدرسة قنا الابتدائية فلابد من انشاء بناء جديد له . وفتح اعتماد قدره

١٤٦٣٧ ج . م لانشاء بناء جديد متصل بمستشفى الامراض المعدية في العاصمة ليقيم فيه المرضى الذين يدفعون اجرة وليس في المستشفى الان مكان لهم

(٥) ويرجى ان يشرع سنة ١٩١١ في بناء محكمة مركزيةفي اسيوط فان البناءالذي فيه محكمة اسيوط الان غير صالح لها

«٥» — حسابات سنة ١٩١٠

كان المقدر لايرادات السنة ومصروفاتها كما يأتي :

الايرادات		١٥٣٥٠٠٠٠ ج . م
المصروفات —		
الاعتيادية	١٤٠٨٨٠٠٠ ج . م	
الخصوصية	١٠٦٢٠٠٠ ج . م	١٥١٥٠٠٠٠ ج . م
الزيادة		٢٠٠٠٠٠ ج . م

فجاءت النتيجة كما يأتي :

الايرادات		١٥٩٦٥٠٠٠ ج . م
المصروفات —		
الاعتيادية	١٣٨٤٩٠٠٠ ج . م	
الخصوصية	٥٦٥٠٠٠ ج . م	١٤٤١٤٠٠٠ ج . م
الزيادة		١٥٥١٠٠٠ ج . م

فيرى من ذلك ان الايرادات زادت ٦١٥٠٠٠ ج . م . عما قدر لها

وكانت الايرادات في السنوات الاربع الماضية كما يأتي :

سنة ١٩٠٧	١٦٣٦٧٠٠٠ ج . م
« ١٩٠٨	١٥٥٢١٠٠٠ ج . م
« ١٩٠٩	١٥٤٠٢٠٠٠ ج . م
« ١٩١٠	١٥٩٦٥٠٠٠ ج . م

فيرى من ذلك ان الايرادات زادت ٥٦٣٠٠٠ ج . م عن ايرادات سنة ١٩٠٩ وان

الايرادات عادت الى الزيادة لاول مرة بعد ازمة سنة ١٩٠٧ وهذه النتيجة المرضية ظاهرة في ايرادات رسوم الجمارك وسكك الحديد التي زادت زيادة كبيرة على ان ايرادات الدخان عادت فهبطت ايضاً وفي الجدول الآتي مقارنة ايرادات هذه الابواب الثلاثة في السنوات الاربع الماضية

	١٩٠٧	١٩٠٨	١٩٠٩	١٩١٠
	ج·م	ج·م	ج·م	ج·م
رسوم الجمارك	٢١٤٢٠٠٠	١٩٨٢٠٠٠	١٧٩٩٠٠٠	١٩٠٤٠٠٠
ايرادات سكك الحديد ...	٣٥٦٥٠٠٠	٣٤٦٤٠٠٠	٣٢٨٩٠٠٠	٣٤٣٩٠٠٠
الدخان	١٦٤٨٠٠٠	١٦٨٨٠٠٠	١٦٥٦٠٠٠	١٥٩١٠٠٠
المجموع ...	٧٣٥٥٠٠٠	٧١٣٤٠٠٠	٦٧٤٤٠٠٠	٦٩٣٤٠٠٠

وزادت ايرادات الرسوم القضائية ورسوم التسجيل من ١٣٤٤٠٠٠ ج م . سنة ١٩٠٩ الى ١٣٨٠٠٠٠ ج م . سنة ١٩١٠ وزادت ايرادات ضرائب الاطيان وغيرها من الضرائب المقررة فانها بلغت ٥٥٣٩٠٠٠ ج م مقابل ٥٤٤٨٠٠٠ ج م في السنة السابقة وفي الجدول التالي بيان المصروفات التي صرفت فعلاً في السنة الماضية والمقدر لها في الميزانية

	المصروفات الاعتيادية	المصروفات الخصوصية	المجموع
	ج·م	ج·م	ج·م
المقدر في الميزانية ...	١٤٠٨٨٠٠٠	١٠٦٢٠٠٠	١٥١٥٠٠٠٠
الذي صرف فعلا ...	١٣٨٤٩٠٠٠	٥٦٥٠٠٠	١٤٤١٤٠٠٠
الوفر ...	٢٣٩٠٠٠	٤٩٧٠٠٠	٧٣٦٠٠٠

وهذه النتيجة المبهجة دليل جديد على الحكمة والاقتصاد اللذين تدار على محورهما مالية البلاد

«٦» - المال الاحتياطي

سبقت الاشارة الى حالة المال الاحتياطي

		ج · م
كان الرصيد الغير المصروف في اول يناير ١٩١٠		٦٣٦٠٨٨٤
يضاف اليه	ج · م	
(١) زيادة ميزانية ١٩١٠	١٥٥١١٩٤	
(٢) ايرادات مختلفة	٣٧٠٦٢٤	
		١٩٢١٨١٨
	المجموع	٨٢٨٢٧٠٢
يطرح منهُ ما دفع سنة ١٩١٠		٢٥٣٣٥٨٣
		٥٧٤٩١١٩

وقد هبطت قيمة الاوراق المالية المشتراة بالمال الاحتياطي ٣٤٥٥٠٥ ج·م· وكان هبوطها ٢٢٩٠٠٠ ج·م في مثل ذلك الوقت من السنة الماضية والسبب الاكبر في هبوطها هذا الهبوط الآخر البالغ ١١٦٠٠٠ ج·م هو نزول اثمان سندات الحكومة المصرية فان الدين الموحد سقط من ١٠٢ الى ¼١٠٠ والدين الممتاز من ½٩٦ الى ٩٤ والقرض المضمون من ٩٩ الى ٩٦ فاذا حسب هذا النقص كان الرصيد المقدر الغير المصروف من المال الاحتياطي ٥٤٠٣٦١٤ ج·م· وقد خصص ١٤٣٩٥٢٢ ج·م من هذا الرصيد لاعتمادات قررت ولكنها لم تصرف

واليك بيان الاعتمادات التي خصصت من المال الاحتياطي لسنة ١٩١١

	ج · م
الري	٦٧٩٥٠٠
مصارف القاهرة	٢٢٠٢١٢
حصة الحكومة في نفقات الرجوع الي مياه النيل في القاهرة	٩٧٨٤٨
سكك الحديد	٣٢٢٠٠٠

	ج.م
اموال للبلديات والقومسيونات المحلية للانارة وتوزيع المياه	٧٣٥٠٠
شتى	١٢٩٤٠
المجموع	١٤٠٦٠٠٠

« ٧ » — الدين المصري

بلغ مجموع الدين ٩٥٢٤٠٧٤٠ جنيهاً في ٣١ دسمبر ١٩٠٩ ومال الفائدة والاستهلاك ٣٥٧٦٠٠٠ ج . م . وسدد من اصل الدين ٢٦٨٥٤٠ جنيهاً مدة السنة فيكون مجموع الدين ٩٤٩٧٢٢٠٠ جنيه في ٣١ دسمبر ١٩١٠ ومال الفائدة والاستهلاك السنوي ٣٥٧١٠٠٠ ج.م.

ولا يغرب عن البال ان عند الحكومة وصندوق الدين سندات بقيمة ٥٨٢١١٤٠ جنيهاً فائدتها ٢١٣٠٠٠ ج . م

فمجموع الدين الذي كان الجمهور يتداول سنداته في آخر السنة الماضية ٨٩١٥١٠٦٠ جنيهاً وما تدفعهُ الحكومة لمال الفائدة والاستهلاك ٣٣٥٨٠٠٠ ج . م . في السنة

« ٨ » — مصلحة الدومين

كانت قيمة السندات الباقية في ايدي الجمهور ٦١٨٠٠٠ ج.م في اول يناير ١٩١٠ و ٤٤٦٠٠٠ ج م في ٣١ دسمبر ١٩١٠ فاستهلك منها في خلال السنة ما قيمته ١٧٢٠٠٠ ج.م من بيع الاطيان وزيادة الايرادات . اما السندات فمضمونة بما يأتي

(١) الاقساط السنوية من ثمن الاطيان التي بيعت وهي ٢٠٥٠٠٠ ج م

(٢) زيادة ايرادات سنة ١٩١٠ عن مصروفاتها وهي نحو ١٨٧٠٠٠ ج.م

(٣) ١٤٤٧٤٨ فداناً تزيد قيمتها عن ٣٠٠٠٠٠٠ ج.م بحسب التقدير الرسمي

وعرضت المصلحة ٢٣٠٠ فدان للبيع في سنة ١٩١٠ فبيع منها ٧٣٧ فداناً بلغ مجموع اثمانها ٣٤٠٠٠ ج.م

وتقدموا تقدماً عظيماً في خلال السنة في اصلاح الاطيان وهذا الاصلاح يتألف من (١) الصرف و (٢) التقصيب و (٣) غسل الاطيان الملح وزرعها مزروعات معينة

بالمناوبة . وقد نصبوا الات رافعة للصرف في موضعين فجاء عملها على ما يرام وهي تدار بمحركات من طرز ديزل . والاهتمام متجه الان الى مسألة الصرف بتطهير المصارف القديمة وجعلها صالحة وحفر المصارف الجديدة حيث تدعو الحاجة اليها .ولا بد من انقضاء سنة او اكثر قبل ان تظهر فائدة هذه الاعمال ظهوراً وافياً ومع ذلك فالتحسن بادٍ في الاطيان

وكانت المصلحة تزرع اطيانها الواقعة في مركز السنطة لحسابها اما الان فاستقر الرأي على تأجيرها في المستقبل فقد تيسر في السنة الماضية تدبير مستأجرين لالفي فدان استأجروها بمتوسط ١٠ ج.م للفدان الواحد والمأمول ان تؤجر سائر اطيان المركز في السنتين القادمتين بمثل هذا السعر فان ذلك أربح للمصلحة من زرع الاطيان لحسابها

وفي الجدول الآتي بيان كمية وقيمة محصول قطن الدومين في السنوات الثلاث الماضية

السنة	مساحة المزروع	جملة المحصول	محصول الفدان	سعر القنطار	قيمة المحصول
	فدان	قنطار	قنطار	ج.م	ج.م
١٩٠٨	٩٨٦٠	٣١٨٥٥	٣،٢٣	٣،١٨١	١٠١٠٠٠
١٩٠٩	١٠٠٢٤	٢٠٤٤٠	٢،٠٤	٤،١٨٠	٠٨٥٠٠٠
١٩١٠	٩٥٨٢	٣٤٦٩٠	٣،٦٢	٤،٥٦٨	١٥٨٠٠٠

ولم تكن دلائل المحصول في اخر مايو تبشر بالاقبال الكثير فلما اخذت حرارة الجو تزيد نما القطن نمواً سريعاً ولم تفعل دودة القطن شيئاً من فعلها الذريع بفضل التدابير الشديدة التى اتخذت حالاً فطرحت الشجيرات طرحاً حسناً وجنيت الجنية الاولى والثانية قبل ان ظهرت دودة اللوز في أواخر اكتوبر ومع ان الجنية الثالثة لم تسلم من هذه الدودة فان ضررها كان قليلاً جداً . وحكم العارفون بالاسكندرية ان قطن الدومين كان في هذا العام أحسن منه في العام الماضي

وقد حفظ المقدار المطلوب من البذرة لاطيان الدومين ومستأجريها من الجنية الاولى والثانية وبيع الباقي للجمعية الزراعية الخديوية ما عدا ١٠٠٠ اردب . وهذه البذرة تكاد تكون سليمة من الصنف المعروف بالهندي الذي يحط من قدر القطن المصري . والفضل

في سلامتها عائد الى الاعتماد على جني القطن باليد بعناية ودقة واستئصال النباتات الغريبة من حقول القطن

والمصلحة تعد تقريراً مطولاً لمدير مصلحة الزراعة عن الامتحانات التى أجرتها في خلال العام للوقوف على فعل الاسمدة الكيماوية في شجيرات القطن . وفي الصيف امتحنوا أربع شباك من طرز اندره مايره لصيد فراش الحشرات المؤذية ولكن النتيجة لم تحقق الامال التى علقت على هذه الشباك لسؤ الحظ

وفي الربيع الماضي جلبت المصلحة من دلهي مقداراً من تقاوي القمح لان القمح الذي جيء به من الهند منذ بضع سنوات انحط في جودته وكمية محصوله وزرعت التقاوي الجديدة في أطيان ملائمة فاذا جادت وكانت على مايرام حفظت غلتها تقاوي للشتاء القادم . وعلاوة على ذلك فقد أخذت المصلحة نوعاً منتقى من القمح رباه نباتي الجمعية الزراعية الخديوية وستزرعه كما يزرع القمح العادي والمنتظر أن يفوق سائر أنواع القمح المعروفة في البلاد في جودته

واستمرت مراقبة الماء الكامن تحت سطح الارض في السنة الماضية كما كانت في سنتي ١٩٠٨ و ١٩٠٩ وقد فرزت قطعة أرض في مركز السنطة لتجري مصلحة المساحة امتحانات أخرى من هذا القبيل فيها

والعمل جار بالتدريج في تعديل نظام موظفي المصاحة في المراكز وقد بلغ مجموع المكافئات التى دفعتها المصلحة للذين رقوا في سنتي ١٩٠٩ و ١٩١٠ ٣٦٠٠٠ ج . م

«٩» ـ البنك الزراعي

صحب جودة محصول القطن في هذا الموسم بعض التحسين في تحصيل الاقساط المطلوبة للبنك الزراعي المصري من الفلاحين في مديريات الوجه البحري على انهُ رجح على هذا التحسين لسوء الحظ نقص ذو بال في التحصيل في مصر الوسطى والوجه القبلي بحيث ان التحصيل في القطر كله قل عن مجموعه في العام الماضي . ويظهر من الجدول الآتي نتيجة ما حصل في السنوات السبع الاخيرة

السنة	قيمة الاقساط التي يجب تحصيلها	مقدار المتأخر في آخر السنة	نسبة المتأخرات الى المستحق في المئة	المتحصل من متاخرات السنوات السابقة في المئة
	جنيه مصري	جنيه مصري		
١٩٠٤	٩١٧٩٤٢	٢٧٧١٨	٣٫٠	٧٦٫٦
١٩٠٥	١٤١٠٥٤٧	٩٤٦٣٣	٦٫٧	٨٩٫٥
١٩٠٦	١٧٤٠١١٧	٥٤٣٢٢	٣٫١	٩١٫٣
١٩٠٧	١٨٥٥٧٥١	١١٣١٢٨	٦٫١	٨٠٫٠
١٩٠٨	١٨٨٦٠٤٦	٢٦٣٧٥٨	١٤٫٠	٧٤٫٢
١٩٠٩	١٨٠٤١٤١	٣١٩٤٠٨	١٧٫٧	٦٧٫١
١٩١٠	١٧٥٠٦١٦	٣٣٠٦١٠	١٨٫٩	٥٨٫٥

واليك بيان المبالغ التي حصلت سنة ١٩١٠ مقسومة على وجه يظهر منه الفرق في التحصيل بين كل من الوجه البحري ومصر الوسطى والوجه القبلي

	قيمة الاقساط التي يجب تحصيلها	الاشهر التي تستحق فيها	مقدار المتاخر في ٣١ يناير ١٩١١	نسبة المتاخرات الى المستحق	المتحصل من متاخرات السنوات السابقة في المئة
	ج٠م٠		ج٠م٠		
الوجه البحري	١٣٥٧١٨٦	اكتوبر ونوفمبر	١٦٥٠١٠	١٢٫٢	٦٩٫١
مصر الوسطى	١٧٣٩٥٢	مايو الى اكتوبر	٤٧٥٢٠	٢٧٫٣	٥٠٫٢
الوجه القبلي	٢١٩٤٧٨	ابريل الى سبتمبر	١١٨٠٨٠	٥٣٫٨	٣٣٫٠
المجموع	١٧٥٠٦١٦		٣٣٠٦١٠	١٨٫٩	٥٨٫٥

فمع ان الاقساط السنوية المستحقة في مصر الوسطى والوجه القبلي قليلة بالنسبة الى غيرها فان المتاخرات منها كبيرة تعادل المتأخرات في الوجه البحري

واول الاسباب الباعثة على هذا الاختلاف في النتيجة واوضحها هو ان اطيان الحياض في الوجه القبلي لا تزرع قطناً فلم تشترك في الربح الذي نجم عن جودة محصول القطن . ثم ان محصول الحبوب الذي تتوقف عليهِ ثروة الوجه القبلي كان اقل من المتوسط في السنتين الاخيرتين وصادفهُ نزول في الاسعار ابان الموسم . على ان ذلك وحدهُ لا يكفي لتعليل النتائج الغير المرضية التي حدثت فان الاسعار لم تهبط الى ما كانت عليهِ سنة ١٨٩٥ — ٩٧ لما عينت قيمة الايجارات توصلاً الى تقرير الضرائب وعلى هذه القيمة بنيت الضرائب وبالتالي سلف البنك . وزد على ذلك ان كثيراً من الاطيان في مصر الوسطى يزرع قطناً ولكن التحصيل فيها كان اقل من الوجه البحري

فلا ريب على ما يظهر في ان الفلاح تعوَّد في السنوات الاخيرة على تحسين احوال معيشتهِ — وساعدهُ على ذلك ارتفاع قيمة محصولاتهِ وسلف البنك الزراعي — فصار لا يشعر بضرورة القيام بعهودهِ اذا كان في ذلك مساس براحتهِ الاَّ اذا اشتد ضغط الاحوال عليهِ وصار يزداد شعوراً بانهُ يستطيع تأجيل ايفاء دين البنك من دون ان يلحقهُ ضرر عاجل . وكانت الصعوبة فوق العادة في الوجه القبلي سنة ١٩١١ حتى في تحصيل الضرائب وكثرت المتأخرات في اواخر بعض الاشهر وازدادت الحجوزات ازدياداً ذا معنى وتأثر البنك الزراعي اكثر جدًّا من الحكومة طبعاً لان عدم دفع الضرائب قد يفضي حالاً الى الحجز على المحصولات والمواشي اداريًا واما البنك فلا يستطيع استيفاء متأخراتهِ في نهاية الامر الاَّ باتخاذ الطرق القضائية البطيئة

وقد تسرع البعض فذهبوا الى ان المانع الوحيد من قيام الفلاح بعهودهِ في مواعيدها هو عدم رغبتهِ في الدفع . نعم ان تحسن الاحوال في الجهات التي تزرع قطناً هذا الفصل جعل اصحاب الاطيان اقدر على تحمل ما عليها منهم في الزمن الذي عقدت فيهِ السلف وانهُ لا بدَّ ان يكون ما يراهُ المدينون من انهُ قلما يعقب عدم ايفاء الديون نتائج ذات بال قد قوَّاهم في احوال عديدة على عدم ايفائها الاَّ ان هناك ادلة على ان الفلاحين استلفوا مبالغ كبيرة من الذين يسلفون النقود في القرى في سنتي ١٩٠٨ و١٩٠٩ لما كانت الاحوال اسوأ من العادة . ومتى كان الفلاح مديونًا للبنك الزراعي وللمسلفين فلا ريب ان المسلفين يستوفون اموالهم قبل البنك فلذلك ربما لزم اكثر من فصل واحد لرجوع الموازنة وتحسن ايرادات البنك تحسنًا يذكر

ولم تقتصر مساعدة الحكومة للبنك على تحصيل الصيارفة للاقساط بل لم تترك وسيلة

لاقناع الماطلين من المديونين بوجوب قيامهم بعهودهم ولا شك في ان هذه المساعي جاءت على الاقل في الوجه البحري بنتيجة كبيرة في التحصيل

وبلغت المتأخرات في ٣١ يناير سنة ١٩١٠ ٤١٦٨٨٧ ج٠م٠ موزعة على نحو ٤٠٠٠٠ سلفة وكان البنك حينئذٍ قد باشر الاجراءات القضائية في ٢٥٤٤ قضية على انهُ عاد فاخرها في اوائل السنة املاً بتسويتها بلا نزع ملكية ولكن هذه السياسة لم تلقَ نجاحاً كبيراً فلم تتم التسوية الاَّ في اقل من ربعها وتوهم البعض طبعاً من ايقاف البنك الاجراءات انهُ لا يستطيع نزع الملكية او انهُ أُمر بعدم نزعها فعاد البنك الى السير في اجراءاتهِ في تلك السنة واقيمت قضايا جديدة على جماعة من اكثر المديونين مماطلة فبلغ عدد القضايا التي لم تتم ٢١٨١ قضية في ٣١ يناير سنة ١٩١١

ولم يشرع في نزع الملكية الاَّ في ٣١٩ قضية سنة ١٩١٠ وبلغت مساحة الاراضي التي بيعت ١٠٣٥ فداناً اشترى البنك منها ٦٨٠ فداناً . وبلغ مجموع ما عند البنك من الاراضي في ٣١ يناير ١١٨٩ فداناً ثمنها ٣٥٥٢٥ ج ٠ م وقد ارتفعت اسعار الاراضي اخيراً ارتفاعاً ساراً فيمكن البنك ان يبيع بعض ما عنده بربح

وقد حصل ٤٣٩٤٦ ج٠م٠ من المتأخرات التي بلغت ٤١٦٨٨٧ ج٠م٠ في ٣١ يناير ١٩١٠ اي ½ ٥٨ في المئة مدة السنة وهي نتيجة تعد مرضية بالنظر الى الاحوال ولكن المتأخرات الجديدة سنة ١٩١٠ جعلت مجموع المتأخرات ٥٠٣٧٦٠ ج٠م٠ في ٣١ يناير ١٩١١ موزعة على نحو ٤٩٠٠٠ سلفة

وقد اتبع البنك في التسليف سياسة اكثر حذراً من قبل بعد النتائج التي رآها في السنوات الاخيرة فضيق نطاق التسليف اومنعهُ بتاتاً في الجهات التي كثرت فيها المتأخرات وقرر من جهة الوجه القبلي خصوصاً ان لا يسلف سلفاً جديدة الآن على اطيان الحياض الاَّ في قرى خصوصية وبضمان وجعل يجري ابحاثاً خصوصية قبل اعطاء السلف في بعض الجهات والقرى التي ظهر ان الضرائب لا تدل دائماً فيها دلالة صحيحة على قيمة الاطيان . ووجد انه يجب زيادة فحص الحجج والعقود في بعض الاحوال وهو لا يزال يبحث عن الغرض الذي تطلب السلف لاجلهِ قبل اعطائها وان تكن قيمة ما يقف عليهِ من هذا القبيل قليلة ضرورةً .

وقد كانت نتيجة هذه القيود مع ما بدا من النقصان في طلب السلف وتمديد اجال السلف تدريجاً من عشر سنوات الى عشرين سنة ان مقدار السلف السنوي نقص نقصاً محسوساً . وهذا بيان مقابلة ارقام سنتي ١٩٠٩ و ١٩١٠

	١٩٠٩		١٩١٠	
	القيمة	متوسط السلف	القيمة	متوسط السلف
سلف ب	ج.م.	ج.م.	ج.م.	ج.م.
١٠ ج.م. الى ٣٠٠ ج.م ...	٩٨٨٣٥٩	٦٠٫٤	٨١٣٦٩١	٦٥٫١
٣٠١ ج.م. الى ٥٠٠ ج.م....	١٢١٥٦٢	٤٢٥٫٠	١٠٤٤٤٣	٤٠٨٫٠
مجموع سلف ب ...	١١٠٩٩٢١	٦٦٫٦	٩١٨١٣٤	٧٢٫٠
سلف ا	١٩٦١٦١	١٠٫٦	١١١٩٥٥	١٠٫٦
مجموع السلف	١٣٠٦٠٨٢	٣٧٫١	١٠٣٠٠٨٩	٤٤٫١

ويجب ان يطرح من مجموع سلف سنة ١٩١٠ المبين اعلاه قيمة السلف التي دفعت الى البنك قبل مواعيدها وقد بلغ مجموعها مبلغاً كبيراً قدره ٤٠٤٤٠٣ ج.م. موزعة كما يأتي:

	القيمة	متوسط السلف
	ج.م.	ج.م.
١٠ ج.م. الى ٣٠٠ ج.م.	٣١٠٠٤٠	٤٢٫١
٣٠١ ج.م الى ٥٠٠ ج.م.	٩٤٣٦٣	٣٤٩٫٥
المجموع	٤٠٤٤٠٣	٥٣٫٠

وقد نقل كثير من السلف الكبيرة الى محلات اخرى للتسليف على الرهون لعرضها شروطاً اسهل من شروط البنك الزراعي. اما في ما يتعلق بالسلف التي تتجاوز قيمتها ٣٠ ج.م. فان قيم ما ارجع منها لا يقل كثيراً عن مقدار السلف التي سلفت مدة السنة فكانت النتيجة ان البنك حرم اربح جانب من اعماله. واذا لم ينقص البنك معدّل الفائدة التي يتقاضاها على السلف الكبيرة فالمحتمل ان يستمر ذلك لان هناك اموالاً كثيرة يراد تثميرها بالتسليف على الرهون الآن

اما في ما يتعلق بدلائل سنة ١٩١١ فان آخر الاخبار عن المحصولات في الوجه القبلي

موافقة . وقد وافقت نظارة المالية على السماح للصيارفة بالشروع في التحصيل للبنك قبل استحقاق الاقساط ببضعة اشهر حتى يتيسر للفلاح ايفاء ديونهِ عند قبضهِ اثمان محصولهِ (وتدفع لهُ فائدة على ما يدفعهُ قبل استحقاقهِ) وبالاجمال فان الدلائل في هذه المديريات تبشر بتحسن الحال

اما في مديريات الوجه البحري فيتوقف تقدم تحصيل اموال البنك او تأخرهُ على حالة محصول القطن فاذا كان مقدارهُ حسناً كما في الموسم الحالي ودامت الاسعار مرتفعة وجب ان يكون عملاء البنك اقدر على القيام بعهودهم مما كانوا عليهِ في هذا الشتاء هذا اذا كانوا قد اوفوا قسماً كبيراً من ديونهم غير المسجلة في هذا الفصل كما تدل بعض الدلائل . وغني عن البيان ان البنك سيلقى من المساعدة الادارية ما لقيهُ في العام الماضي

وقد نظرت الحكومة والمحاكم المختلطة في الاقتراحات التي اقترحها البنك لتعجيل الاجراءات لاستيفاء ديونهِ قضائياً وتقليل النفقات ولكن المسألة محفوفة بصعوبات خصوصية ويقتضي السير فيها دقة وعناية

« ١٠ » — التجارة والجمارك

بلغت ايرادات الجمارك ٣٥٠٢١٤١ ج . م . سنة ١٩١٠ مؤلفة كما يأتي :

	ج . م .
الواردات	١٥٩٨٤٩٤
الصادرات	٢٧٩٥٨١
ايرادات اخرى	٣٢٧١٩
الدخان	١٥٩١٣٤٧

فزادت ٤٦٤٨٩ ج . م . عن ايرادات سنة ١٩٠٩

وبلغ مجموع قيمة الصادرات والواردات ما عدا البضائع التي اجتازت القطر المصري وعادت فصدرت منه وما عدا النقود ٥٢٤٩٧٠٠٠ ج.م. مقابل ٤٨٣٠٧٠٠٠ ج . م . سنة ١٩٠٩ فزاد ٨٫٧ في المئة

وبلغت قيمة النقود التي وردت ١٢٩٦٤٠٠٠ ج.م. والتي صدرت ٧٠٤٦٠٠٠ ج.م. وكانت قيمة النقود التي وردت سنة ١٩٠٩ ٧٠١٠٠٠٠ ج . م . والتي صدرت في تلك السنة ٦٤٥٨٠٠٠ ج . م. وسبب هذه الزيادة العظيمة في واردات الذهب الطلب لدفع اثمان محصول القطن الذي كان حسناً جداً

الواردات

كانت قيمة الواردات ٢٣٥٥٣٠٠٠ ج . م . سنة ١٩١٠ مقابل ٢٢٢٣٠٠٠٠ج.م. سنة ١٩٠٩ فزادت ١٣٢٣٠٠٠ ج . م . اي ٦ في المئة وكانت الاسعار بوجه الاجمال اعلى قليلاً من سنة ١٩٠٩ والزيادة في كل باب تقريباً .

وقد ادى نزول أثمان اراضي البناء والحجارة المحلية وما صحبها من هبوط اجور العمال الى ازدياد الحركة في اعمال البناء فزادت واردات الخشب ومواد البناء

وزادت قيمة واردات الفحم عما كانت عليه في السنة الماضية وذلك خصوصاً لازدياد طلب معامل الحلج وارتفاع الأثمان . ولهذا السبب زادت قيمة الفحم الذي اجتاز القطر ودفعت عليه الرسوم ١٨٠٠٠ ج . م . عن السنة الماضية مع انه كان ٨٣٠٠٠ طن اقل مما كان عليه وقتئذ

وزادت منسوجات القطن ١٢ في المئة والمغزولات ٢٤ في المئة وهي زيادة تذكر فكانت قيمة واردات المنسوجات ٣٤٠٣٠٠٠ ج . م . والمغزولات ٢٢٤٠٠٠ ج . م .

وزادت الاسمدة الكيماوية ايضاً زيادة كبيرة من ١٧٨٠٠٠ ج . م . الى ٢٩٦٠٠٠ ج . م . مما يدل على حسن حالة الزراعة

وزادت قيمة واردات الحديد والفولاذ ومصنوعات المعادن والنحاس وغير ذلك من المعادن من ٢٠ الى ٣٠ في المئة

وبلغت واردات منسوجات الاصواف ٤٢٠٠٠٠ ج.م. والمنسوجات المختلطة ٢٨١٠٠٠ ج.م. وواردات الحرير ١٤٧٠٠٠ ج.م. فكانت الزيادة في هذه الابواب ٦ و ٤٢ و ٤٣ في المئة على التوالي

على ان واردات السكر والحبوب كلها قلت كثيراً وذلك لزيادة مقدار السكر المصنوع في القطر وتحسن محصول الحبوب فيه ولكن صادرات السكر والارز زادت مقابل ذلك وقلت واردات القهوة والبترول والآلات الزراعية والفاكهة الخضراء والمقددة

الصادرات

بلغت قيمة الصادرات ٢٨٩٤٤٠٠٠ ج.م. سنة ١٩١٠ مقابل ٢٦٠٧٦٠٠٠ ج.م. سنة ١٩٠٩ فزادت ٢٨٦٨٠٠٠ ج.م. أي ١١ في المئة وصدر ٦٠٠٩٤٠٠ قنطار من

القطن تقدر قيمتها بمبلغ ٢٤٢٤٢٠٠٠ ج٠م٠ مقابل ٦٩٥٢٥٠٠ قنطار سنة ١٩٠٩ تقدر قيمتها بمبلغ ٢١٤٧٨٠٠٠ ج م٠ أي ان الكمية نقصت ١٤ في المئة والقيمة زادت ١٣ في المئة ٠ أما الكمية التي وصلت الى الاسكندرية وصدرت منها حتى ٣١ دسمبر فبلغت مالم تبلغهُ في سنة من السنين السابقة فان ما وصل من الداخلية الى ذلك الحين بلغ مجموعهُ ٥ ملايين ونصف مليون قنطار فزاد نصف مليون قنطار عن المحصول السابق كله٠ على ان بذرة القطن نقصت ١٩ في المئة في الكمية و١١ في المئة في القيمة فكانت كما يأتي :

	اردب	ج٠م
١٩١٠	٢٦٧٣٠٠٠	٢١٦٠٠٠٠
١٩٠٩	٣٣٠٨٠٠٠	٢٤٣٣٠٠٠

وكان محصول البصل اكبر محصول عرف حتى الآن ولكن قيمتهُ لم تزد عن محصول السنة الماضية كثيراً لنزول الاثمان في البلدان التي يصدر اليها و بلغ ما صدر منهُ ٩٠٨٠٠ طن قيمتها ٢٦٤٠٠٠ ج٠م٠ مقابل ٧٣٠٠٠ طن سنة ١٩٠٩ قيمتها ٢٥٩٠٠٠ ج٠م

وصدر من الارز ما قيمتهُ ٢٨٨٣٠٠ ج٠م مقابل ١٦٧٠٠٠ ج م سنة ١٩٠٩ وزادت صادرات الفول والصمغ والسكر واقراص الكسب والصوف زيادة تذكر ونقصت كمية صادرات البيض وقيمتها فصدر ٨٣٠٠٠٠٠ بيضة يقدر ثمنها بمبلغ ١٢٥٠٠٠ ج ٠ م مقابل ١٠٢٠٠٠٠٠ بيضة سنة ١٩٠٩ تقدر قيمتها بمبلغ ١٥٣٠٠٠ ج٠م

ونقصت قيمة صادرات الذهب والفضة من سبائك وحلى من ٨٥٠٠٠ ج ٠ م ٠ الى ٤٩٠٠٠ ج ٠ م ٠ مما يدل على ان تأثير الازمة المالية في الطبقات الفقيرة أخذ يزول

الدخان

نقصت واردات الدخان من ٧٨٧٣٠٠٠ كيلو غرام الى ٧٥٥٢٠٠٠ كيلو غرام سنة ١٩١٠ اي ٤٫١ في المئة ولكن الاثمان ارتفعت وزاد الوارد من روسيا ١١٣٠٠٠ كيلو غرام الى ٧٨١٠٠٠ كيلو غرام فحلَّ محل جانب من واردات تركيا واليونان وولايات البلقان ٠ ولا يزال لتركيا المقام الاول ونصيبها ٤٢٫٧ في المئة و يتلوها بلاد اليونان ونصيبها ٣٢٫٩ في المئة

وفي الختام اذكر انهُ ادخل تغيير كبير الشان في طريقة اخذ رسوم التصدير ابتداء من اول سبتمبر هذه السنة فقد جرت العادة في الماضي أن يخصم ١٠ في المئة من قيمة القطن وبذرة القطن والحبوب قبل اخذ الرسوم وهو خصم لاموجب لهُ والعدول عنهُ يزيد ايرادات الجمارك من ٣٠٠٠٠ ج٠م٠ الى ٤٠٠٠٠ ج٠م٠ سنويًا

«١١» ــ مصلحة البوستة

بلغ عدد مكاتب البوستة في ٣١ دسمبر ١٥٢٨ فزاد ٤٣ عن عددها في السنة السابقة وزاد مجموع الايرادات ١٠٥٠٠ ج ٠ م عن مجموعها في سنة ١٩٠٩ وبلغت المصروفات ٢٦٧٠٠٠ ج ٠ م ٠ وكانت ٢٦٣٠٠٠ ج ٠ م ٠ في سنة ١٩٠٩

و بلغ جملة ما ارسل من المكاتب والكارت والعينات رنحوها ٧٥٠٠٠٠٠٠ و يقدرعدد الطرود التي ارسلت بمليون طرد فالزيادة ٤,٤ في المئة عن السنة السابقة ٠ وفي شهر يونيو الماضي انقصت رسوم البوستة في داخلية القطر على الاوراق التجارية والعينات ٥٠ في المئة وزيد اقصى الوزن لما يجوز ارسالهُ بمليم واحد من المطبوعات والرسائل غير الدورية وكارت الزيارة من ٣٠ جراماً الى ٥٠ جراماً

وفي الجدول التالي مقابلة بين الاموال التي ارسلت على يد البوستة في سنة ١٩٠٩ وفي سنة ١٩١٠

	١٩٠٩	١٩١٠
	ج٠م	ج٠م
تحاويل داخلية	٤٢١٩٠٠٠	٤٣٦٥٠٠٠
الى السودان	٨٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
من »	٣٤٥٠٠٠	٢٩٣٠٠٠
الى البلدان الاجنبية	٦٤١٠٠٠	٦٣٠٠٠٠
من » »	١٠٥٠٠٠	١١٩٠٠٠
نقود	١٥٤٧٣٠٠٠	١٥٥٥٠٠٠٠

وجملة ذلك نحو ٢٦٧٢٧٠٠٠ ج٠م لسنة ١٩١٠ و ٢٦١٠٧٠٠٠ج٠م لسنة١٩٠٩

وقد زاد استعمال بونات البوستة الانكليزية فارسل منها نحو ٦١٠٠٠ مجموع قيمتها ٣٩٠٠٠ ج م يقابلها ٥٨٠٠٠ في السنة السابقة مجموع قيمتها ٣٥٢٨٩ ج٠م

والظاهر ان الاقبال يزيد على الطرود المحول عليها بقيم بين مصر و بريطانيا العظمى فبلغ عددها ٦٩٠٩ قيمتها ١٠٥٥٥ ج٠م مقابل ٢٧٧٣ في سنة ١٩٠٩ قيمتها ٤٣٥٥ ج٠م.

و بلغ عدد الذين اودعوا دراهم في صندوق التوفير ١٠٤١٠٠ في ٣١ دسمبر ١٩١٠ وكانوا ٩٢٩٠٠ في سنة ١٩٠٩ ومن هؤلاء ٨٧٠٠٠ من المصريين و٣٥٣٦ من

الرعايا البريطانيين يقابلهم ٢٨٧٤ في السنة السابقة وبلغ جملة المال المطلوب للمودعين ٤٥٦٠٠٠ ج٠م . وفي هذا الرقم دلالة على ان الفلاح لايهتم بصندوق التوفير اهتماماً يستحق الذكر

«١٢» — سكك الحديد والتلغرافات

انقص المال المقدر لمصروفات سكة الحديد ١٤٦٤ ج.م في سنة ١٩١١ عن سنة ١٩٠٩ ونقص سعر الفحم الذي تبتاعه المصلحة قليلاً عن سعره في سنة ١٩٠٩ ولكن الكمية التى طلبتها زادت لان حركة النقل عادت فراجت. وزيد المخصص من الايرادات لشراء القاطرات ١٠٠٠٠ ج.م . وابقي المخصص للمركبات على ما كان عليه سنة ١٩١٠ وحسنت احوال العمال الذين يشتغلون في تسيير القطارات في ما يختص بالاجازات وايام الراحة

وفتحت اعتمادات من المال الاحتياطي بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ ج.م في سنة ١٩١١ لحساب رأس المال واليك اهم الابواب التى خصت بها هذه الاعتمادات

	ج.م
خطان جديدان: من زفتى الى الزقازيق وآتمام خط قناطر الدلتا الى اشمون	٧٦٠٠٠
كباري	٣١٠٠٠
ثمن اراض	١٠٠٠٠
مد خطوط وتحصيب	٤٣٠٠٠
محطة الاسكندرية	٤٠٠٠٠
مساكن المستخدمين	٢٠٠٠٠
اعمال اخرى ومصروفات عمومية	١٧٠٠٠

ويظهر من نتيجة الحسابات الختامية لسنة ١٩١٠ ان ايرادات سكة الحديد زادت ٤٣٠٠٠ ج.م عنها في سنة ١٩٠٩ وبلغت الزيادة ١٦٦ في المئة في عدد الركاب و٤،٨ في المئة في البضائع ومعظم الزيادة في القطن ومواد البناء والحبوب والخشب والسكر وعسل السكر والبصل

وبلغ المصروف على حساب رأس المال ٣٨٦٣٢٢ ج . م في سنة ١٩١٠ وتم انشاء

الخط الجديد بين المرج وابي زعبل ولا يزال العمل جارياً في ربط المحطات وفي نظام الاشارات وقد فرغوا من خط القاهرة والاسكندرية فاخذوا يهتمون بسائر خطوط الوجه البحري وخط الوجه القبلي . وشرع في بناء محطة الاسكندرية ومدت الخطوط الى ارصفة الخشب الجديدة في القباري

وفي الجدول التالي بيان نتائج اعمال سكة الحديد فيالسنوات الثلاث الماضية

	١٩٠٨	١٩٠٩	١٩١٠
الايرادات	٣٤٣٥٠٠٠ ج.م	٣٢٥٨٠٠٠ ج.م	٣٤٠١٠٠٠ج.م
المصروفات	٢٠٨٢٠٠٠ «	١٩٧٥٠٠٠ «	١٩٥٥٠٠٠ «
صافيالايراد	١٣٥٣٠٠٠ «	١٢٨٣٠٠٠ «	١٤٤٦٠٠٠ «
الايراد بالكيلو متر من الخطوط المفتوحه	١٤٧٣ «	١٣٩٨ «	١٤٦٠ «
صافي الايراد بالكيلو متر من الخطوط المفتوحة	٥٨٦ «	٥٥١ «	٦٢١ «
الىنسبة مصروفات التشغيل الايرادات في المئة	٦٠،٦٢	٦٠،٦	٥٧،٥
عددالركاب	٢٥٨٤٢٠٠٠	٢٥٣٠٦٠٠٠	٢٥٧١١٠٠٠
زنة البضائع بالطن	٥٧٧٥٠٠٠	٥١٨١٠٠٠	٥٥٠٨٠٠٠
قيمةسكك الحديد(بالتقدير)	٢٥٠٩٣٠٠٠جم	٢٥٢٩٣٠٠٠جم	٢٥٦٧٩٠٠٠جم
فائدة رأس المال (على هذه القيمة)	٥،٣٩ فى المئة	٧ ،٥فى المئة	٥،٦٤ فى المئة

ولايزال التحسن مطرداً في سكك الحديد الفرعية فى الوجه القبلي فزادت ايراداتها ٢٠ في المئة في سنة ١٩١٠ عنها في سنة ١٩٠٩ مع أن مصروفات التشغيل لم تزد سوى ٩ فى المئة

ويقال بالاجمال ان حركة النقل فى السنة الماضية كانت على مايرام

وفي اشهر الصيف خفضت اجرة نقل الحبوب تخفيضاً عظيما علىسبيل التجربةولكن النتيجة خيبت الامل فان الزيادة في الوزن كانت ٣٧٠٠٠ طن وفي الايردات ١١٧٠٠ ج.م . وهي لا تمثل سوى جانب صغير من المحصول ولكن النية معقودة على الاستمرار

على « الفئة » الجديدة في سنة ١٩١١ لان علم الجمهور « بفئة » جديدة واقباله على الاستفادة منها يقتضيان سنتين على الاقل

وقد كان ينتظر ان زيادة أطوال الخطوط تزيد الايرادات زيادة عظيمة ولكن قلة الواردات بالنسبة الى صادرات القطن والبذرة حالت دون ذلك فان هذا النقص النسبي في الواردات كثيراً ماأفضى الى ارسال قطارات فارغة من القباري. ويجدر بي أن أقول ان ليس لوابورات الحلج في مواضع كثيرة من المخازن مايكفي لخزن القطن الخام حالما يصل اليها وقد نبهت المصلحة التجار منذ بضع سنوات الى أن زيادة القطارات والمركبات وتحسين نظام العمل يمكنان المصلحة من تسليم القطن بأسرع مما كان يتيسر لها قبل فذهب هذا التنبيه سدى أو كاد ونتج عن ذلك تراكم المركبات وعدم تفريغها بسبب ضيق وابورات الحلج وقد يحدث ان هذه المركبات تبقى محملة بضعة أيام فيؤثر هذا الابطاء في تجارة البلاد عموماً في أشهر الحركة والعمل

وبلغت ايرادات مصلحة التلغرافات ١١٥٠٠٠ ج. م في سنة ١٩١٠ مقابل ١٠٧٧٠٠ ج . م . سنة ١٩٠٩ فالزيادة ٧٣٠٠ ج . م . وبلغت مصروفاتها ١٠٣٠٠٠ ج. م . مقابل ١٠٤٠٠٠ فى سنة ١٩٠٩

سكك الحديد الضيقة

بلغ مجموع أطوال خطوط سكك الحديد الضيقة ١٢٢٨ كيلو متراً فى سنة ١٩١٠ وعدد ركابها نحو ٩٠٠٠٠٠٠ ولم تحدث اصابات خطيرة ولكن حدث بعض اصابات لافراد يظهر ان لامناص منها وانه لايصح لوم الشركات عليها فى شرعة الانصاف . وقد حافظت الشركات على الخطوط والكباري والمباني كما يجب . وفى الجدول التالي بيان ايرادات هذه الشركات فى السنة الماضية

	الدلتا	حلوان	مصر السفلى	الفيوم
الايرادات	٢٠٠٧٥٠ ج.م	٥٤٥٠٠ ج.م	٣٣٨١٠ ج.م	٢٤٨٦٨ ج.م
مصروفات التشغيل (نسبتها الى الايرادات)	٥٨ في المئة	٦٧،٥ في المئة	٤٩،٨ في المئة	٦٧،٧٥ في المئة

«١٣» ـ التشريع المتعلق ببورصات الاوراق والمحصولات

سن سنة ١٩١٠ لاعمال بورصات الاوراق والمحصولات قوانين بقيت تحت النظر سنوات وهي تجيز الكونترانات لمواعيد على شروط معينة متى كانت نية المتعاقدين ان لا تؤدي تلك الكونترانات الا الى دفع « الفروقات »

وقد حرر القومسيون الدولي نص تعديلات القانون التجاري المختلط التي لا بد لنفاذها من موافقة الدول وكذلك نص القوانين العمومية المتعلقة بالبورصات وذلك بعد الوقوف على اراء مندوبي السماسرة ثم ارسل مشروع هذه القوانين العمومية الى السماسرة وارباب البنوك في مصر والاسكندرية ليبدوا اراءهم فيها . فظهر ان بين ارباب الاعمال والاشغال تبايناً كبيراً في الافكار واعترضوا اعتراضات مختلفة على شروط مشروع القومسيون الدولي التي كانت لا تخلو من الشدة

وكانت غاية الحكومة في كل ما عقب ذلك من المناقشات الطويلة أن تضمن للجمهور الذي يتعاطى اعمال البورصة القدر الذي لا بد منه من حماية مصالحه مع التوفيق بين مصالح العناصر المختلفة المتباينة التي لها شأن في الامر على قدر ما تسمح به اراء القومسيون الدولي

واخيراً تمت الموافقة على نص كان بضرورة الحال ضرباً من التسوية وظهر من البدء ان الاختبار قد يثبت وجوب تعديله

فلما شرع في العمل به اعترضوا في انكلترا او بالنيابة عن الشركات الانكليزية على امرين فيه خصوصاً وهما (١) الفقرة التي تمنع التعامل لميعاد باسهم الشركات التي تنقص قيمتها الاسمية عن مئة فرنك و(٢) الفقرة التى تحصر الكونترات لمواعيد في حساب واحد. فان الفقرة الاولى كانت نتيجتها منع التعامل لمواعيد في اسهم شركات كثيرة من الشركات الانكليزية في حين ان الفقرة الثانية حالت دون اعمال « الاربتراج » على ما يقال

اما في ما يتعلق بالامر الاول فالمفهوم ان القومسيون الدولي ادخله بناءً على ان القانون التجاري يمنع الشركات المصرية من اصدار اسهم قيمتها الاسمية اقل من مئة فرنك فقبول اسهم اجنبية بقيمة اقل من ذلك يكون تمييزاً غير عادل للشركات غير المصرية فاعترض المندوب البريطاني في القومسيون الدولي على ذلك ولكن القومسيون لم يوافق على اعتراضه استناداً الى الاسباب المتقدم ذكرها

اما الامر الثاني فادخل عملاً باشارة السماسرة انفسهم والارجح انهم لم يقدروا كل النتائج التي تنتج عنه حق قدرها

فلما وجهت انظار الحكومة المصرية الى هذه الصعوبات وغيرها طلبت من سماسرة البورصة في الاسكندرية ومصر عرض التعديلات التي يريدونها ولما كان الاتفاق على هذه المسائل التي تتضارب فيها الافكار كثيراً امراً صعباً اقتضى اعداد هذه التعديلات زمناً طويلا فلم ترد على الحكومة الا اخيراً حتى ان الاتفاق لم يتم بين بورصتي مصر والاسكندرية على كل الامور . ويتضمن النص الجديد تعديلات يقصد بها سد النقص المتقدم وهو تحت النظر الان والمأمول امكان حل الصعوبات المختلفة حلا مرضياً . غير ان قبول الحكومة المصرية لاي تعديل من التعديلات يحتاج الى موافقة محكمة الاستئناف المختلطة وفي بعض الاحوال الى موافقة الدول نفسها

الباب الثالث

في الزراعة

«١٤» — القطن

ذكرت في السنة الماضية ان الحكومة عينت لجنة للبحث في بعض المسائل المتعلقة بنمو القطن في مصر • فقسمت اللجنة الى فرعين احدهما للبحث في حالة التربة وماء الري والآخر للبحث في حالة شجيرات القطن والحشرات التي تسطو عليها وجمع كل منهما المعلومات على حدة ثم اجتمعا معاً اجتماعات متوالية . ووضعا تقريراً مشتركا نشر في الخريف الماضي فامكن للجمهور الاطلاع عليه منذ زمن . وقد شملت ابحاثهما نطاقاً واسعاً جدا وجاء تقريرهما ضخماً مستوفياً

وقد استنتجت اللجنة ٢٦ نتيجة بوبتها في خمسة أبواب يمكن تلخيصها بما يأتي :

(١) الماء — يمكن اتخاذ النتيجة التي توصلت اليها اللجنة في هذا الموضوع مثالاً على المسألة كلها فقد رأت انه لا بد من جمع معلومات مفصلة كثيرة من عملية وعلمية قبل الوصول الى نتائج نهائية وجمع هذه المعلومات يقضي بحثاً طويلاً في كل انحاء البلاد . على انها رأت في اثناء ذلك ان تشير باتخاذ بعض التدابير التي تفيد مهما كانت الحال فاشارت بارشاد المزارعين الى كيفية ارواء محصولاتهم المختلفة ومواعيد اروائها وتحذيرهم مما ينجم عن الافراط

في الري بعد الفيضان السنوي من الخطر وتخفيف النشع بجعل مناسيب الماء في الترع اوطأ ما يمكن دائماً وان تناوب تعلية مناسيب الترع وتوطئتها حالما تقضي المناوبات الصيفية بوصول ماء الفيضان وبانشاء نزازات عن جانبي الترع لمنع النشع حيث التربة قابلة للامتصاص وبتوسيع كل نظام المصارف في القطر وتحسينه

(٢) التربة — وأشارت في هذا الباب بزيادة البحث أيضاً ولا سيما في ما يتعلق بطبيعة التربة ووجود املاح مضرة وفي خير الطرق لاستعمال الاسمدة الصناعية وشددت في انشاء محطات زراعية في كل انحاء القطر لهذا الغرض

(٣) الشجيرات — وجهت اللجنة الانظار توجيهاً خاصاً الى ضرورة زيادة التجارب في تربية القطن لتحسين التقاوي واختيار انواع اكثر موافقة لطبيعة البلاد اذا امكن وعدم الاقتصار على التربية العلمية بالطرق التركيبية المتبعة في المعمل المندلي التابع لجمعية الزراعة الخديوية بل الجري على الطرق التحليلية في انتقاء التقاوي أيضاً . وقد شددت في اظهار الضرر الذي ينشأ عن خلط التقاوي المصرية بالبذرة المعروفة بالهندي وضرورة الاعتناء بتنقية البذرة لاستئصال كل الانواع الدنيئة وأشارت بجعل كل نظام توزيع التقاوي تحت مراقبة مركزية وبحثت أيضاً في نتيجة تحويل الزراعة من ثلاثية الى ثنائية وفعل الاسمدة وفي تأثير نقص المواشي بسبب الطاعون البقري

(٤) الحشرات — بحثت اللجنة في الطرق المتبعة في مكافحة الحشرات التي كانت عظيمة الضرر في الماضي ولا سيما دودة القطن ودودة اللوز ونظرت في طرق جديدة اقترح اتباعها فاشارت بالتبكير في مكافحة دودة القطن اكثر من قبل واجراء ابحاث وتجارب كثيرة في ما يتعلق بالطرق المختلفة التي اقترحت لمقاومة الدودة بالمواد التي تقتل الحشرات والفخاخ وارتأت أن تعين الحكومة جوائز للذين يكتشفون طريقة ناجعة من هذا القبيل وذكرت ضرورة حماية الطيور التي تأكل الحشرات

(٥) تنظيم امور الزراعة — اشارت اللجنة (ا) بتغيير نظام المدارس الزراعية فيكون منها مدارس ابتدائية وثانوية وعليا (ب) وبانشاء محطات زراعية في كل انحاء البلاد مع معهد مركزي في القاهرة فيه عدد كبير من الاختصاصيين العلميين (ج) وبانشاء مصلحة للزراعة وتعيين لجنة لمراقبة المباحث العلمية والعملية المختلفة التي أشارت بها اللجنة ريثما يتم انشاء المصلحة (د) واخيراً بتعيين لجنة دائمة للزراعة للسهر على مصالح الزراعة عموماً

وسأنظر الآن في اهم المسائل التي تضمنتها الخلاصة المتقدمة آخذاً كل مسألة منها على حدة ومبيناً ما فعلته الحكومة فيها قبل تعيين اللجنة أو بعد تعيينها عملاً بمشورتها

ان توزيع المياه هو أهم ما تعنى به مصلحة الري كما لا يخفى فلذلك سبق اخراج كثير من اقتراحات اللجنة الى حيز الفعل وكان موظفو الري لا يألون جهداً في افهام المزارعين خطر الافراط في الري وأرسلت سنة ١٩١٠ المنشورات الى كل المديرين في هذا الموضوع وعقدت الاجتماعات في كل المديريات لبيان أهميته . ومما يوجب الارتياح ان آراء المزارعين وعوائدهم تغيرت تغيراً بيناً من جهة الافراط في الري وأنقص كثيرون منهم ارواء أراضيهم من تلقاء انفسهم بعد وصول ماء الفيضان وان يكن يعسر حمل صغار المزارعين على تغيير الطريقة التي اعتادوها . ولم تفتأ مصلحة الري أيضاً توجه اهتمامها الى ضرورة تقليل تأثير النشع فكانت تخفض مناسيب الترع كلما تيسر لها ذلك وعدلت رسوم ترع كثيرة أخيراً تخفض مناسيبها على قدر ما تسمح به مقتضيات الري وكانت تتبع مناوبات الصيف في الوجه البحري بمناوبات فيضان تتعاقب فيها سبعة أيام يكون فيها المنسوب عالياً وسبعة أيام يكون فيها واطئاً في حين ان هذه المناوبات تشمل ستة أيام «عمالة» وستة أيام «بطالة» في الوجه القبلي . أما مسألة النزازات فشديدة الارتباط بمسألة المصارف

ولا ريب ان التسهيلات من هذا القبيل غير كافية وقد اهتمت مصلحة الري بذلك سنة ١٩١٠ كما في السنوات السابقة على قدر ما يسمح به ما عندها من الاموال . وتحت النظر الآن مشروعات كبيرة لتحسين النظامات الحاضرة في الوجه البحري وتوسيع نطاقها ولما كان لهذه المشروعات كلها علاقة كبيرة بمشروعات اخرى لتحويل الاراضي البور في الشمال الى اطيان زراعية فهي تقتضي بالضرورة بحثاً مدققاً نظراً الى ما يمكن ان ينتج من النتائج الخطيرة الشأن عن كل خطأ قد يقع . وهناك الآن عدة مشروعات مجهزة تقريباً للموافقة عليها وهي تستلزم نفقات طائلة . وقد كثر الاهتمام بالمسألة في الوجه القبلي ووضع مشروع كبير لتحسين المصرف العام . وتم نظام المصارف في الاراضي الواقعة بين النيل وترعة الابراهيمية وحسنت كل المصارف الصغيرة تقريباً حتى صارت حالها على ما يرام

أما فيما يتعلق بالتربة فقد اشارت اللجنة بانشاء محطات زراعية للقيام بابحاث اخرى . وقد باشرت مصلحة الزراعة التي سيجيء وصفها هذه الابحاث وانشئت ١٤ مزرعة تجريبية في مديريات مختلفة وجعل مفتشو المصلحة يحللون تربة الجهات المختلفة بالاشتراك مع

الاختصاصين العلميين . والمصلحة تدرك اهمية حفظ الانواع الجيدة من القطن على تقاوتها وايجاد انواع اخرى موافقة لطبيعة البلاد . وقد قر الرأي على انشاء محطة لتربية القطن تحت ادارة الاختصاصي النباتي مباشرة واجراء التجارب بالانواع الجديدة فيها . على ان مساعي المصلحة الآن موجهة خصوصاً الى تحسين انواع القطن الموجودة لا الى ايجاد انواع جديدة منه وهي مهتمة باستئصال النوع المعروف بالهندي وينوي استئصاله من الحقول المختارة لتربية التقاوي التي يراد توزيعها. وقد شرعوا في مراقبة توزيع التقاوي وهي تقتصر على مديرية الشرقية الآن ولكنها ستشمل غيرها في المستقبل

وقد كان النقص في خصب الارض بسبب استبدال الزراعة الثنائية بالزراعة الثلاثية باعثاً على القلق منذ زمن طويل فنبه المزارعون الى ذلك وصار ولاة الامور يغتنمون كل الفرص للاشارة بتغيير الطريقة المتبعة متى لزم الامر

وقد سبقت الحكومة المصرية فاتخذت كثيراً من التدابير التي اقترحتها اللجنة لمكافحة الحشرات التي تسطو على شجيرات القطن فاستخدمت نظارة الداخلية وسائط خصوصية سنة ١٩١٠ لمقاومة دودة القطن ودودة اللوز اللتين فتكتا بمحصول سنة ١٩٠٩ فتكاً ذريعاً فعين خمسة مفتشين انكليز لمراقبة الاعمال التي تعمل لمقاومة دودة القطن ووفقت الحكومة الى استخدام جماعة من ذوي الخبرة الواسعة والعلم الوفير باحوال القطر الزراعية منهم ثلاثة عينوا في مصلحة الزراعة الجديدة بعد ذلك وعينت الحكومة ايضاً ٢٥ نائب مفتش منهم ٢٠ اوربيون فكان هؤلاء مع ٣٦٦ معاوناً و٧٠ كاتباً هم الهيئة الخصوصية التي عينت لمساعدة ولاة الامور المحليين على البحث عن وجود الدودة واستئصالها من الجهات التي ظهرت فيها بنزع الاوراق المصابة. وقام رجال الجمعية الزراعية الخديوية ايضاً بخدمات جليلة. وكان الشروع في الاستعداد لمكافحة الدودة في شهر ابريل أي قبل الشروع فيه في سنة ١٩٠٩ بشهر واستمرت مكافحتها الى شهر سبتمبر بهمة تشهد بالفضل لكل من اشترك فيها واستخدمت كل الوسائل لصرف الاهالي عن ترك الاهتمام بهذه الآفة بناء على اعتقادهم انها امر مقدور لزراعتهم وكان كثيرون من المديرين والمأمورين علاوة على المفتشين يطوفون في المديريات ركوباً من وقت الى آخر مستنهضين همم الفلاحين. وزار الناظر والمستشار ووكيل النظارة بانفسهم كل مديرية من مديريات الوجه البحري . وكان يطلب من البوليس احياناً المساعدة على اجبار الناس على استئصال الدودة في الجهات التي ظهرت فيها ووزعت التعليمات الوزارية وكتابات مختلفة عن الدودة في القرى والقيت المواعظ في الجوامع مبينة وجوب بذل الهمة في

العمل وكان الذين يبدو منهم تقاعد او اهمال يعاقبون بشدة فعوقب ١٣٥٧٠ نفساً لعدم ابلاغهم ظهور الدودة واكثر من ٩٠٠ عمدة وشيخ لاهمالهم واجباتهم و٦٥٩ عاملاً لفرارهم. وكان الفلاحون في بادىء الامر يستاؤن من التشديد عليهم ولكنهم ازدادوا همة ورغبة في معاونة ولاة الامور لما نجحت الحملة وامكنهم تقدير نتيجتها. وصار المفتشون الذين كانوا يقابلون اولاً بشيء من العداء يستقبلون بعد ذلك بصدور رحبة في كل مكان فكان من ذلك عبرة تسهل الحملات المقبلة تسهيلاً كبيراً. وقد وردت اول الاخبار بظهور الدودة في الاسبوع الثاني من شهر مايو ثم ثقلت وطأتها في اواسط يونيو وبلغت اشدها في الاسبوعين الاول والثاني من يوليو ولكنها خفت كثيراً في آخر الشهر بسبب ما اتخذ من التدابير وانقطع دابرها من جهات كثيرة في آخر اغسطس وجاءت الاخبار بانها زالت من القطر كله في اول اكتوبر وأما الاطيان التي اصيبت بالدودة فبلغت مساحتها ٦٤٣٠٠٠ فدان (منها ٦ آلاف فدان في الوجه القبلي) وقد ظهرت في كثير منها غير مرة وفي بعضها مراراً عديدة. وكان متوسط عدد الافدنة اليومي الذي كانت ترد الاخبار باصابته في الوجه البحري في الاسبوع الثاني من يوليو ٢٤٨٠٠ ومتوسط عدد الاشخاص المستخدمين يومياً في تنقيتها ١٠٦٥٠٠ عدا الذين كانوا يفحصون القطن الذي لم يصب وكلهم ممن كان يجب مراقبتهم مراقبة ادارية دائمة. ومتى كانت دودة القطن كثيرة فانها لا تقتصر على اكل اوراق شجيرات القطن بل الوسواس ايضاً. ولكن معظم ضررها قائم باضعافها وتأخيرها نمو الشجيرات حتى تمسي عرضة لسطو آفة اخرى اشد ضرراً منها وهي دودة اللوز التي لا تظهر بكثرة تذكر الا بعد ابتداء الفصل بزمن ولم تستطع هذه الدودة أن تسطو سنة ١٩١٠ الا على آخر الجنيات وأقلها قيمة بسبب التبكير في تنقية دودة القطن وجودة المحصول. وقد عين مفتش و ١٣ نائب مفتش و ٣٦ معاوناً من اول دسمبر ١٩١٠ الى ١٥ يناير الماضي لمكافحة دودة اللوز بتنفيذ الامر العالي القاضي بتنقية الارض من حطب القطن والكتان والبامياء التي تأوى اليها تلك الآفة في الشتاء وتعيش عليها وقد كلفت كل هذه التدابير نيفاً وعشرين الف جنيه مصري وستقوم نظارة الداخلية هذه السنة ايضاً بمكافحة دودة القطن ودودة اللوز وفي اثناء ذلك تبحث مصلحة الزراعة الجديدة بحثاً دقيقاً في مسألة حفظ المحصول وتجري التجارب بالمواد التي تقتل الحشرات مواصلة بذلك الاعمال التي شرع فيها من هذا القبيل قبل انشاء تلك المصلحة

وقد كان اهم ما اشارت به اللجنة في موضوع تنظيم الامور الزراعية انشاء مصلحة للزراعة وكانت الحكومة قد سبقت فنوت اجراء هذا الاصلاح الخطير الشان ثم انفذته قبل

آخر سنة ١٩١٠. وكانت الجمعية الزراعية الخديوية الى ذلك الحين هي التي تقوم بالتجارب والابحاث وكانت تعطى اعانات سنوية من اموال الحكومة لتسهيل اعمالها ولكن ازدياد شأن المسائل الزراعية في القطر في السنوات الاخيرة اقتضى زيادة اشتراك الحكومة في الاعمال التي كانت الجمعية تقوم بها فقر الرأي على انشاء مصلحة خصوصية وعين المستر جرالد ددجن مديراً عاماً لها وكان منذ عهد قريب مفتشاً في أملاك انكلترا في غرب افريقية . وما له من الاختبار في زراعة القطن في انحاء مختلفة من العالم وفي الاعمال المتعلقة بالآفات من الحشرات في الهند وغرب افريقية يؤهله للوظيفة التي عين فيها . وقد عين كل الاختصاصيين العلميين والمفتشين في الجمعية الزراعية الخديوية تقريباً في المصلحة الجديدة وهي تابعة لنظارة الاشغال العمومية ولكنها مرتبطة ارتباطاً شديداً بنظارتي المالية والداخلية فالاولى تساعد في توزيع بذرة القطن والثانية في مكافحة دودة القطن ودودة اللوز والعمل سائر فيها بانتظام الآن. وقد انشئت مزارع تجريبية واتخذت التدابير لتوزيع بذرة قطن حسنة على فقراء المزارعين وهي تجري الابحاث العملية في الآفات من حشرات وفطر وما شاكل ذلك من المسائل وترسل التعليمات اللازمة بواسطة منشورات وتبحث في انحطاط قطن الميت عفيفي . ومن جملة اعمالها الاخرى تحليل الاتربة والاسمدة ونشر مسائل تهم رجال الزراعة في مجلة

وقبل ان انتقل من موضوع تنظيم امور الزراعة اقول ان ما اشارت به اللجنة من جهة المدارس قد ادمج في بيان الحكومة التعليمي وشرع في انشاء مدارس في المزارع وفي النية ان ينشأ بعد ذلك مدارس زراعية عملية متوسطة بين تلك المدارس ومدرسة الجيزة الزراعية التي ستحول تدريجاً الى مدرسة ارقى مما هي الآن . اما ما اقترحته اللجنة من انشاء لجنة دائمة للزراعة فقد سبقتها الحكومة فيه الى حد محدود فان تعيين لجنة استشارية من هذا القبيل كان داخلاً في المشروع الاصلي لانشاء مصلحة للزراعة والمسألة تحت النظر الآن

اما في ما يتعلق بمحصول ١٩١٠ خصوصاً فان المساحة التي زرعت قطناً تقدر بنحو ١٦٠٣٢٦٦ فداناً مقابل ١٤٦٥١٨٧ فداناً سنة ١٩٠٩ وكانت الزيادة عمومية الا في مديرية اصوان ونسبتها اكبر في الوجه القبلي منها في الوجه البحري فكان متوسط الزيادة عن السنة الماضية السابقة ٢٩ في المئة في الوجه القبلي و½ ٥ في المئة في الوجه البحري اما من جهة الانواع المزروعة فيظهر انهم عمدوا في بعض الاحوال في الوجه البحري الى زرع الانواع العليا — اليانوفتش والنوباري وغيرهما — بدلاً من الميت عفيفي والعباسي في حين ان الاشموني حل محل كل الانواع الاخرى تقريباً في الوجه القبلي وقد اتجهت الانظار

في اثناء السنة الى بعض الانواع المحسنة وبيعت بذرتها باسعار عالية واحسن هذه الانواع على الارجح النوع المسمى سكلاريدس وهو يعد عموماً اعلى من اليانوفتش او على الاقل معادلاً له ويقال انه يمكن زرعه بدل اليانوفتش في الاطيان المزروعة ميت عفيفي حيث لا تنجح زراعة اليانوفتش على انه لا يمكن الاشارة بشيء من جهة الاستعاضة من الانواع الحالية بانواع جديدة في أي جهة من الجهات قبل اتمام البحث والتحري

ولا تزال درجة القطن المصري على ما كانت عليه على ما يظهر في الميت عفيفي الذي انحط عن اليانوفتش وغيره من الانواع العليا اكثر من قبل وربما كان هذا الانحطاط ناجماً عما يقال من ان عادة استحضار القطن الاشموني الذي ينبت في الوجه القبلي لحلجه مع الميت عفيفي أخذت تزداد بين صغار المزارعين في الوجه البحري حتى يحتمل بيع الشعرة باسم الميت عفيفي . فالتقاوي المختلطة الناتجة عن ذلك توزع على صغار المزارعين في الجهات التي يزرع فيها الميت عفيفي . وقد وجهت مصلحة الزراعة اهتمامها الى هذه المسألة

وقد كانت الاحوال الجوية في المساحات المتسعة المزروعة قطناً على غير ما يرام تماماً في شهري مارس وابريل ولكنها تحسنت تحسناً كبيراً في الاشهر التي تلتها ولم ينتشر الضباب خصوصاً . وبقيت درجة الحرارة مرتفعة ارتفاعاً غير اعتيادي الى آخر السنة تقريباً فاستمرت الشجيرات على الطرح. فلهذا السبب ولما كان من وقاية المحصول من الدودة على ما سبق ذكره وغير ذلك من الاحوال الموافقة جاء المحصول كبيراً . والارجح ان المحصول كله يبلغ ٧٥٠٠٠٠٠ قنطاراً فيزيد زيادة واضحة عن اكبر محصول عرف حتى الآن وهو محصول سنة ١٩٠٧ الذي بلغ ٧٢٣٤٦٦٩ قنطاراً

ولا يبرح عن البال ان محصول السودان الذي يجتاز معظمه القطر المصري ازداد زيادة تؤثر في ارقام الاحصاء وان يكن تأثيره طفيفاً جداً . ويرجح ان متوسط محصول الفدان يكون معادلاً لما كان عليه سنة ١٩٠٧ ولكنه أقل من متوسط بعض سنين سابقة حين بلغ ٥ قناطير للفدان . غير انه لا يخفى ان القطن في تلك السنة لم يزرع الا في أحسن الاطيان فضلاً عن ان الجري على الزراعة الثنائية بدلا من الزراعة الثلاثية كان سبباً في انقاص محصول الارض على الارجح . وقد شرعت مصلحة الزراعة في البحث في هاتين المسألتين بحثاً دقيقاً

وفصل الخطاب في قيمة القطن هو حكم الغزالين في جودته . أما الحكومة فتقدر وجوب المحافظة على مرتبة القطن المصري الحالية وتحسينها حق قدره ولا تألو جهداً فى سبيل بلوغ هذه الغاية

«١٥» — موسم السكر والمواسم الاخرى

لا تزال زراعة قصب السكر تنتشر في القطر المصري انتشاراً يدعو الى الرضى وقد جاءت الاحوال الجوية ملائمة لها في العام الماضي فبلغ المحصول في عام ١٩٠٩ — ١٩١٠ (لغاية نوفمبر ١٩١٠) ٥١٥٠٠٠٠ طن من القصب يقابلها ٣٥٩٠٠٠٠ طن في عام ١٩٠٨ — ١٩٠٩ و٢٥٣٠٠٠٠ طن في عام ١٩٠٧ — ١٩٠٨ وزادت نسبة كمية السكر المستخرج من القصب ايضاً زيادة كبيرة

وقد اخذت زراعة قصب السكر تزداد في الصعيد لا سيما في نجع حمادي وارمنت وكوم امبو لكنها نقصت قليلاً في مصر الوسطى حيث اخذت زراعة القطن والقمح تتغلب عليها وقد يكون علة ذلك طول مدة بقاء القصب في الارض فلا يبقى بعد حصاده من الوقت ما يكفي لزرع محصول آخر والماء متوفر . فقد وجدوا ان الماء الذي يكفي قصب السكر يكفي محصول القطن ومحصول قمح او برسيم يعقبهُ ويقولون ان غلة محصولين من هذه المحاصيل اربح من محصول القصب

وقد جربوا زرع نوع من قصب السكر يعرف بقصب جاوه نمرة ١٠٥ فتباينت نتائج زراعتهِ بتباين الانحاء التي زرع فيها . وقد اخذت شركة معامل السكر والتكرير المصرية تجرب انواعاً جديدة جيء بها من موريتيوس للوصول الى نوع جيد

وفاقت غلة الارز في سنة ١٩١٠ غلتهُ في السنة السابقة وبلغت قيمة صادراتهِ ٢٨٨٠٠٠ ج . م يقابلها ١٦٧٠٠٠ ج . م في سنة ١٩٠٩ وكان محصول القمح والشعير والقطاني في الوجه البحري مرضياً بالاجمال . اما في الوجه القبلي فقد سطت الدودة والجويدار على القمح فنقص محصولهُ نقصاً عظيماً ولم يجد البرسيم بسبب برد الجو ولاسباب اخرى فارتفع سعر تقاويهِ ارتفاعاً يخشى منهُ على محصول ١٩١١ واقبل موسم الذرة البلدية لحسن الحظ اقبالاً عظيماً وهي طعام سكان جانب كبير من البلاد . ومما يجدر ذكرهُ عن الصادر من المحاصيل المصرية ان صادرات القمح والذرة والفول السوداني زادت زيادة عظيمة . ومن الواجب ان تجود زراعة الفول السوداني في الوجه القبلي والاطيان الرملية

«١٦» — البهائم وطاعون المواشي

نفق ٢٥٠٠ راس في السنة الماضية في القطر كلهِ ووجدوا ٥٢ اصابة بين الحيوانات الواردة من الخارج

وبلغ مجموع الحيوانات التي حقنت بالمصل ٥٧٠٠٠ ومتوسط ما نفق منها ٨ ٤/١ في الالف مقابل ٤ ٤/١ في ١٩٠٩ . ولا يصادفون صعوبة الآن في حقن مواشي الفلاحين ولكن كبار الملاك اقل منهم ميلاً الى ذلك فهم يفضلون المخاطرة بمواشيهم على حقنها

ويظهر من تعداد المواشي والجواميس انها عادت فنقصت ايضاً نقصاً عظيماً اي ٥٣٠٠٠ راس والظاهر ان الفلاحين يجدون ان بيع حيواناتهم وهي صغيرة اربح لهم من تربيتها حتى تكبر

ومن الجهة الاخرى فان عدد الحيوانات التي جلبت الى القطر المصري من الخارج بلغ ٥٧١٠٠٠ في سنة ١٩١٠ مقابل ٣٦١٠٠٠ في السنة السابقة

وبين هذه الحيوانات المجلوبة ٥٣١٨ راساً من الماشية و٦٣٠٠٠ راس من الغنم والمعزى جيء بها من السودان ومعظمها جاء بطريق حلفا والشلال ومما يدعو الى الرضى عدم وجود مرض ما في هذه الحيوانات فاذا تيسر ذلك دائماً توقع ان يتسع نطاق هذه التجارة اتساعاً عظيماً

الباب الرابع

في الري

«١٧» — مناسيب النيل وماء الري

نقص ماء الري عنهُ في السنة السابقة ولكنهُ كان في الربيع واوائل الصيف كافياً لحاجة البلاد وكان الفيضان الذي عقبهُ متأخراً ولكنهُ كان فوق المتوسط بقليل فتيسر بمساعدة قناطر اسنا ري جميع الاراضي المزروعة رياً كافياً . أما الفيضان العالي فكان اوطأ منهُ في السنتين السابقتين ومع ذلك فقد اقتضى طلب عدد كبير من الرجال للعونة وفي الجدول التالي عدد الذين طلبوا للعونة في السنوات الثلاث الماضية محولاً الى قاعدة مئة يوم كالمعتاد

	١٩٠٨	١٩٠٩	١٩١٠
الوجه القبلي	٩٩٠٠	١٢٢٧٣	١٠١٢٥
الوجه البحري	١٣٦٣٦	٨٥٦٤	٩٠٧٦

«١٨» — الصرف

بينت في تقريري عن السنة الماضية ان الحكومة شاعرة بضرورة تحسين نظام الصرف في البلاد لا سيما في الاراضي الواطئة الواقعة في شمال الدلتا وقد وجهت لجنة القطن في تقريرها الانظار خصوصاً الى اهمية هذه المسألة في زراعة القطن

ومع انه لا يستطاع اجراء تحسين عام فجائي في نظام الصرف الموجود فلا يزال هذا الموضوع ينال حظاً وافراً من اهتمام مصلحة الري وعنايتها فقد انصرفت همتها الى تحسين النظام الحالي بتطهير المصارف الموجودة وتعديلها على نمط منتظم على انهُ لا يرجى التوصل الى حل وافٍ لمشكلة يعترف الجميع بانها من أعقد المشاكل واشدها صعوبة الاّ بالتدريج

وفي هذا التحسين البسيط ما يستغرق جميع المال الذي تستطيع البلاد الاستغناء عنهُ لهذا الغرض بضع سنوات وليس في العمل نفسهِ ما يحول دون الاعتماد على الآلات الرافعة للصرف اذا اتضح انها ملائمة للغرض

وهنا يجدر بي ان اعيد ما تكرر ذكرهُ غير مرة وهو انهُ في استطاعة اصحاب الاطيان الرديئة الموقع ان يحسنوا حالها بالتعويل على الآلات الرافعة في الصرف اما على انفراد او باتحادهم معاً على نحو الاسلوب المتبع في الري في الوجه البحري

«١٩» — اعمال الري

لا يعمل عمل مهم الآن اذا استثنينا تعلية سد خزان اصوان الذي لا يزال العمل دائراً فيهِ اذ يستطاع انفاق ما تيسر من الاموال المعينة للاعمال الجديدة على تحسين نظام الصرف والمشروعات الصغرى الكثيرة التي تمس الحاجة اليها والتي هي اهم واوفر ربحاً للبلاد من المشروعات الكبرى اذا اعتبرنا نسبة كلفتها وعليهِ فيرجح ان الحكومة لا تقدم على عمل شيء من المشروعات الكبيرة الجديدة في بضع السنوات المقبلة

أما التقدم في تعلية سد خزان اصوان فمطرد وقد فرغوا من تعريض بناء السد الاصلي على طولهِ واعيد تنظيم الهويسات وعرضت جدرانها وعليت وركبت البوابات الجديدة واستؤنفت الملاحة في الهويسات في اول دسمبر بعد ان وقفت سنة وتقدموا تقدماً يرضي في ملء الفراغ الحادث بين السد القديم والسد الجديد بالاسمنت

وتم مشروع الترع المتفرعة من قناطر اسنا وقد بدت فائدة هذا المشروع في اثناء الفيضان حين استصوب استمرار الموازنة بهذه القناطر لمدة ٤٣ يوماً

وأتم الخواجات ايرد وشركاؤهُ بناء قناطر موازنة الرياح المنوفي — وقد ورد ذكرهُ في تقريري الاخير – في شهر يونيو قبل حلول الفيضان . ويجدر بي ان اقول ان انجاز هذا العمل الخطير في سبعة أشهر امر لم يسبق لهُ نظير في القطر المصري في السرعة وهو يشهد بطول باع المقاولين وجميع الذين كان لهم يد فيهِ وعلاوة على ذلك فان كلفتهُ البالغة ١٣٥٠٠٠ جنيه معتدلة اذا قورنت بالاعمال التي تماثلهُ

وانفق في خلال السنة ٣٥٠٠٠٠ ج٠م٠ على اتمام مشروع تحويل ري الحياض الغربية وأهم الابواب التي صرف هذا المبلغ فيها اثنان وهما

(١) اقامة بناء عظيم في نكلا مركب من قناطر للحجز ومحارة لاجل مرور مياه الصرف من الحياض التي لم يتحول ريها وماء المصرف العام و (٢) حفر الاربعين كيلو متراً الاخيرة من المصرف العام هذا

ومعظم العمال الذين نيطت بهم هذه الاعمال يدرسون الآن مشروع اصلاح الاراضي البائرة في شمال الدلتا

وأهم الاعمال الصغرى التي عملت في خلال السنة تعديل هويس القرنين وقناطر الموازنة فيها واتمام تحويل ري حياض شرق الجيزة وبناء مركز رئاسة للري في بني سويف وتعديل مجرى النيل في اسيوط وصيانة فرش قناطرها واكمال هويس الخطاطبة وقناطر الموازنة فيها وانشاء محطة الطلمبات في الاميرية

وصرف ٩٠٠٠٠ ج٠م٠ في الوجه البحري في اعمال حفظ النيل من فعل الفيضان ونحو ١٣٧٠٠٠ ج٠م٠ لتحسين نظام الصرف

الباب الخامس

في الاشغال العمومية

« ٢٠ » — مباني الحكومة

اعد في خلال السنة ٣٩ تصميماً لمبان جديدة قدرت كلفتها بمبلغ ٨٣٠٠٠ ج . م

وكان المال الموضوع تحت تصرف مصلحة المباني لانشاء الابنية والصيانة في السنة الماضية ٣٥٧٠٠٠ ج . م ولكن الذي صرف حقيقة من هذا المبلغ في الاشهر العشرة الاولى ١٥٤٠٠٠ ج.م انفق ثلثها في حفظ المباني وخمساها في انشاء الابنية الجديدة والرصيد على الموظفين واعمال الادارة

واهم الاعمال الجديدة التي اعملت في خلال السنة هي

١ مدرسة محرم بك تمت في يوليو وبلغت كلفتها ١٣٠٠٠٠ ج . م

٢ مديرية البحيرة تمت وكانت كلفتها ٢٨٠٠٠ ج . م

٣ مستشفى المجاذيب بالخانقاه . وقد بلغ ما انفق عليه الى الآن نحو ١٠٠٠٠٠ ج.م وينتظر الفراغ منه في هذه السنة وان تكون جملة ما ينفق عليه ١٢٥٠٠٠ ج . م

وقد كان العمل في كبري بولاق ابطأ بكثير مما كان ينتظر . نعم ان البناء والبغلات والاكتاف في الكبري الكبير تمت ولكن الجدران السادة لم يشرع في اقامتها ولما كان لا بد لها من اسس عميقة تحفر تحت الهواء المضغوط وهو عمل يستغرق بضعة اشهر فالكبري لا يفتح للجمهور الا بعد انقضاء سنة على الاقل . اما الكبري الصغير الذي يبنى فوق البحر الاعمى فالتقدم فيه مضاه للتقدم في الكبري الكبير . ولما كان التيار شديداً عند كبري بولاق اثناء الفيضان فانهم يخشون من شدته على الملاحة متى تم الكبري ولذلك فهم ينتظرون الآن في استبدال كبري الانكليز بكبري جديد يفتح ويقفل وتحويل الملاحة الى البحر الاعمى

ونشأ جرف من الرمال فوق كبري الروضة فاعاق الملاحة واقتضى مقداراً وافراً من التطهير بالكراكات على ما فيه من الكلفة . وفي خلال السنة ركبت مخففات التيار الكهربائي اللازمة للآلات الكهربائية التي تدير القوس المتحركة في كبري الروضة فجاء عملها على ما يرام

وقد قسمت المصلحة الكهربائية الآن وانشىء قسم جديد في نظارة الداخلية للنظر في امور المجالس البلدية وقد اهتمت الحكومة بامر الخطر الذي قد يتعرض له الجمهور من الجهازات الكهربائية بالسينماتغرافات فتعهد مفتشوها ٤٥ محلاً لهذا الغرض في السنة الماضية

«٢١» — قسم الهندسة

تفقد قسم الهندسة ٣٢٩٠ آلة بخارية واصدر ٦٧٦ رخصة جديدة بآلات بخارية وفي معرض النظر الآن توحيد الآلات الرافعة الخاصة بالحكومة تحت مراقبة هذا القسم. ويحسن جداً توسيع نطاق مراقبته ليشمل البواخر والرفاصات التي تمخر في النيل اذ الحاجة ماسة الى وضع قانون لمراقبة الملاحة حرصاً على مصلحة الجمهور

«٢٢» — مصلحة الآثار القديمة

اهم حوادث السنة الماضية في هذا الباب عثور المسيو ريناخ والمسيو فايل في قفط على بضعة ألواح بشواهد القبور يرجع تاريخ واحد منها ان لم نقل كلها الى الدولة الثامنة وهي الدولة التي لم يعثر لها على اثر حتى الآن . أما في طيبة فقد اتموا تنظيف هيكل رعمسيس وشرعوا في ترميم دير المدينة ولا يزال المسيو لجراين مواظباً على عمله المفيد في الكرنك وقد شرع في نصب الاعمدة المكسورة في الجانب القبلي من الرواق الكبير وشرع المنيو باريز في ترميم هيكل الهبة في الواحة الكبرى ونجح المنيو برسانتي في اتمام العمل الخطير الذي شرع فيه في بلاد النوبة طبقاً لما تعهد به السر جستن مسبرو في سنة ١٩٠٧ من ان الاحد عشر هيكلاً التي يخشى عليها من فعل الماء يمكن غمرها بالماء بلا خوف على سلامتها من آخر سنة ١٩١٠ اذا اقتضت الحال وعلاوة على ذلك فقد ازيلت الرمال التي كانت ابسمبول مطمورة تحتها فظهر الى الوجود معبد وتماثيل كبيرة جديدة واصبح منظر المكان كله كما كان في العهد القديم

أما في المتحف فالعمل جار في اعادة بناء سقف الرواق الكبير والاروقة التي الى جانبيه

وقد شرع السر جستن مسبرو بتبويب الآثار تبويباً منظماً وتقدموا التقدم المعتاد في طبع الفهرس العام والسجلات

«٢٣» — حديقة الحيوانات

بلغ عدد الحيوانات في اكتوبر ١٤٦٤ حيواناً تمثل ٣٩١ نوعاً ثم أضيف اليها في نسمبر اضافات مهمة أعظمها شأناً كركدن اسود اهداه البرنس يوسف كمال وشمبنزي اهداه الهر كرل هجنك .وكانت صحة الحيوانات بالاجمال حسنة وولدت اناث النيالت والكتمبور وحمار الزرد والنمر في الحديقة

«٢٤» — الاوبرا

استقال من منصبه المسيو كلنتي مدير الاوبرا بعد ان خدمها خدمة جليلة عدة سنوات وقد لا يسهل تدبير خلف له جامع لصفات الكفاءة المطلوبة .ومن المسائل الكبيرة الشأن في الاوبرا مسألة انارتها وقد عرض الآن على نظارة المالية مشروع يجعل جهاز الانارة وافياً بانفاق ٢٥٠٠ ج .م. ويكون منه اقتصاد كبير

الباب السادس

في الداخلية

«٢٥» — الامن العام

ان التحسن الذي بدأ في الامن العام في الاشهر الاولى من سنة ١٩١٠ واشرت اليه في تقريري الماضي ظل مستمراً في سائر اشهر السنة وفي الجدول الآتي بيان عدد الجرائم التي بلغت البوليس في كل من السنوات الثلاث الاخيرة

	١٩٠٨	١٩٠٩	١٩١٠
القتل	٨٦٤	٨٦٩	٧٣٢
الشروع في القتل	٦٧٠	٦٦١	٥٧٩
السرقة	٥٠٢	٤٧٢	٣٠٨
الشروع في السرقة	٦٣	٥٠	٢٧
جرائم اخرى	١٥٥٦	١٦٦٥	١٦٨٢
الجملة ...	٣٦٥٤	٣٧١٧	٣٣٢٨

و يرى من هذه الارقام تحسن جلي في الجرائم الكبرى فقد نقصت حوادث القتل والشروع في القتل والسرقة ١٣٧ و٨٢ و١٦٤ على التوالي عن عددها في السنة السابقة وزادت الجرائم الصغرى زيادة طفيفة معظمها في حوادث اتلاف المحصولات او ادوات الزراعة انتقاماً من اصحابها وفي حوادث السرقات الصغرى . فهذه الارقام تدعو الى الارتياح ويمكن ان يقال ان التحسين اعظم من هذا في عدد الجرائم التي لم يبلغ البوليس امرها (كالسرقات في الغيطان وحوادث الارهاب والنصب) والتي فشت وكثرت في المديريات في السنوات الماضية ويقال بالاجمال ان حالة الامن العام الآن احسن مما كانت عليه في سنوات كثيرة مضت . ففي البحيرة مثلاً وهي المديرية التي اشتهرت بكثرة الجرائم واضطراب حبل الامن صار التجار يستطيعون ان يعودوا من الاسكندرية بقطار الليل ويسيروا حاملين دراهمهم في الحقول الى بيوتهم وكانوا منذ سنتين لا يجسرون على أن يسيروا كذلك في رائعة النهار الا اذا كان الخفراء معهم . وفي معظم مديريات القطر المصري تقوّى السكان المسالمون المطيعون للقانون على النصابين

والاشقياء وهي اول مرة حدث هـذا منذ سنوات كثيرة وستبذل الحكومة كل مرتخص وغالٍ في حفظ هذهِ الحال

ويعزى هـذا التحسن الى بضعة أسباب من أهمها زيادة نشاط ولاة الامور والبوليس المحليين وكفاءتهم على ان اهم عامل فيها هو بلا ريب النجاح في انفاذ قانون ٤ يوليو ١٩٠٩ الذي يقضي بوضع الاشقياء المشهورين الذين يخشى شرهم تحت مراقبة البوليس . وقد عقدت اللجان المخصوصة المعينة بحسب هذا القانون جلساتها الثانية في جميع مديريات القطر في الربيع الماضي . وكانوا قد اعدوا كشوفاً جديدة باسماء الاشقياء كما فعلوا في الجلسات الاولى وذلك تحت مراقبة المديرين ومساعدة المفتشين البريطانيين الذين نظروا في كل اسم واجازوهُ . واصدرت التعليمات الى ولاة الامور المحليين أن لا يتكلوا على كشوف السنة السابقة بل يقدموا اسماء الاشخاص الذين يرى ان سلوكهم منبع خطر على الهيئة الاجتماعية في الوقت الحاضر وافهموا ان القانون لا ينفذ الاَّ في عدد محدود من أشهر الاشقياء فكان من ذلك ان عدد الاسماء التي تقدمت كان قليلاً بالنسبة الى عدد ما قدم في سنة ١٩٠٩ ولم تضطر نظارة الداخلية الى تعديل كثير فيها قبل عرضها على اللجان فبلغ العدد في القائمة الاصلية ٣٥٤ حوكم منهم ٢٣٧ امام اللجان ومن هؤلاء ٣٢٩ سبقت محاكمتهم او ادانتهم لجرائم مختلفة فحكمت اللجان على ٢٩٨ بتقديم الضمان المالي على حسن سلوكهم في المستقبل وعلى ٣٣ بتقديم ضامنين ووضعت ٤ تحت مراقبة البوليس من دون ضمان وبرأت ٢ . واقبل الشهود على اداء الشهادة من دون تردد وابدوا من الشجاعة الادبية مالم يبدوهُ من قبل لما رسخ في نفوسهم من الثقة بان ولاة الامور نجحوا في حماية الشهود في الجلسات السابقة من انتقام ذوي المتهمين وانصارهم . وقد تيسر في هذهِ الجلسات محاكمة ٣ او ٤ من اصحاب الاطيان الاغنياء الاقوياء في الدلتا اشتهروا بالتحريض على ارتكاب جرائم لم يظهر اشتراكهم فيها علانية ولو حوكموا في الجلسات الاولى لما تجرأ احد ان يشهد عليهم . وقد اتهم شهود كثيرون احد هؤلاء الملاك بخمس عشرة حادثة قتل لم يحاكم على واحدة منها في المحاكم ومن المؤكد ان الجمهور عدَّ وضع هؤلاء المجرمين الاقوياء تحت المراقبة عربوناً على ان الحكومة تنوي كبح جماح الاشقياء من جميع الطبقات فكان لذلك تأثير حسن جداً في النفوس

وبلغ عدد الذين استأنفوا احكام اللجان الى لجنة المراجعة التي يرئسها ناظر الداخلية ١٣٨ وعدد القضايا التي امرت نظارة الداخلية من تلقاء نفسها باعادة النظر فيها ٤٨ فبرأت اللجنة واحداً من المستأنفين وايدت الحكم على ١٣٦ وعدلت الحكم تعديلاً طفيفاً على ٧ وخففت

الضمان او مدة النفي عن ٤٠ وزادتهما على اثنين

وبلغ عدد الذين ارسلوا منهم الى الواحة الخارجية الى الآن ٢٧٥ اما الباقون فبعضهم قدم الضمان المالي المطلوب او الضامن او وضع تحت المراقبة في قراه . ولم يقبض بعد على ٢٠ حوكموا غيابياً

وعقب جلسات اللجان التي عقدت في الربيع نقص في عدد الجرائم التي بلغ عنها في يونيو ويوليو وأغسطس كما حدث في سنة ١٩٠٩ الا ان النقص لم يكن ظاهراً فيها ظهوره في ١٩٠٩ ولكن ارقام الاشهر الاخيرة من السنة لاتدعو الى الارتياح كالتي قبلها .

لا جرم ان هذا القانون الذي يغل ايدي اشقياء معينين يضعف تأثيره بالتدريج في زجر الاشقياء المطلقي السراح

وقد اوشك تنظيم منفى الواحة الخارجة ان يتم ومتى كملت جميع التدابير فسيكون الذين فيه عائشين في مكان يفضل ما اعتادوه في أوطانهم من حيث المسكن والاقليم والتدابير الصحية كما تحققت ذلك بنفسي في زيارة لتلك الواحة تعهدت بها أحوالها وقد لحقت عائلات معظم المنفيين بهم وهم يعملون اعمالاً زراعية غير شاقة يؤجرون عليها اجوراً كافية منتظمة . ثم ان مركز الواحة في قلب الصحراء ووجود دوريات من الهجانة والمقيفين يحولان دون فرار المنفيين من دون تعرض لحريتهم الشخصية لغير داع وصحتهم بالاجمال جيدة لولا حمى شديدة فشت فيهم وقطع دابرها حالاً . والظاهر انهم وعائلاتهم قانعون بمصيرهم ولا يبعد أن يختار الفقراء منهم البقاء في الواحة بعد انقضاء مدة نفيهم . ولكن حقيقة حالهم لم تخف طويلاً على المقيمين في وادي النيل بسبب المكاتبات التي تدون بين المنفيين وبين ذويهم واصدقائهم وتكاد تكون غير مقيدة بقيد ما فرسخ في الاذهان أن النفي الى الواحة الخارجة ليس بالعقاب الصارم الرهيب وعندي ان قانون النفي الاداري قد ادى ما كان ينتظر منه في الحال ومع انه يجب ان نبقى مستعدين لانفاذه في اية مديرية تكثر فيها الجرائم كثرة غير معقولة او في حوادث خصوصية تكون الجرائم فيها شديدة الخطورة فلست أرى ضرورة لتعميم انفاذه في ما بعد . وقد جاء هذا القانون باحسن النتائج في بعض مديريات الدلتا كما يرى من الارقام التالية وهي عن الجرائم التي بلغت للبوليس في المنوفية والغربية والبحيرة في السنتين الاخيرتين

	١٩٠٩	١٩١٠
القتل والشروع في القتل	٣٩٩	٢٨٧
السرقة والشروع في السرقة	٩٩	٥٢
الجرائم الاخري	٤٧٨	٤١٩
الجملة ...	٩٧٦	٧٥٨

اما في المديريات الاخرى واخصها مديريات الوجه القبلي فلم يكن لهُ هذا التأثير فالذين احترفوا النصب لا يكادون يوجدون في مديريتي اسيوط وقنا مثلاً ولكن الفلاحين سريعو الغضب والتهيج كثيرو العنف وفي كل واحد منهم استعداد لان يكون مجرماً يقتل جاره لخصام بسيط او لاحقاد عائلية قديمة تعم قرى برمتها · ففي احوال كهذه لا يفيد ابعاد بعض الاشقياء فائدة تذكر · وعندي ان الفائدة تحصل بتعزيز الدوريات الراكبة الموجودة بدوريات مشاة من البوليس والخفراء على نمط اجلى عن نجاح يستحق الذكر في مواضع اخرى اخصها المنوفية · وقد جندت قوة صغيرة من البوليس السوداني تركب الجمال وتقيم في أسيوط فاذا بلغ مسامع ولاة الامور ان الجرائم تفاقمت في موضع ما أو ان قريتين او فئتين على أهبة القتال ارسلوا فصيلة صغيرة من هذه القوة الى الموضع فتطوف في الناحية · وقد ثبت ان وجودها فيه زاجر يمنع وقوع الاعتداء وعامل على انقاص حوادث الجرائم انقاصاً يذكر · وفي النية أن تزاد هذه القوة قريباً الى ٢٠٠ سوداني وان توضع فصائل منها في انحاء البلاد

ويظهر من الحالة الحاضرة ان البلاد خطت خطوة كبيرة في سبيل تحسن الامن العام وان كان لا يزال امامها مجال واسع للعمل على هذا التحسن فان قانون مراقبة البوليس افضى الى ابعاد نحو ٥٥٠ شخصاً من اشقى اشقياء البلاد ابعاداً موقتاً فاستراح ولاة الامور من شرهم وتيسر لهم ان يصرفوا همهم الى تحسين البوليس بالتدريج وتنظيم الخفر وتوسيع نطاق نظام الدوريات وترقيتهِ وانفاذ قانون الاسلحة بالدقة وهي الامور التي تعود بافضل النتائج الآن وتحفظ المنزلة التي بلغها الامن العام في جميع انحاء البلاد وترقيها أيضاً

« ٢٦ » — الادارة المركزية وادارة المديريات والبوليس

فرغوا من اعادة تنظيم نظارة الداخلية الذي بدئ فيهِ في سنة ١٩٠٩ فألف « القلم » الفني التابع لادارة الضبط والربط لاجل تدريب رجال البوليس وتحصيل الخبرة الفنية في تحقيق الجرائم والبحث عنها وتحري احصاءات وقوع الجرائم واسبابها

وفي سنة ١٩٠٩ انشيء قسم دعي قسم تفتيش النظام وعين فيه ستة مفتشين بريطانيين يرئسهم باشمفتش ومهمة هذا القسم تفتيش بوليس المديريات وخفرائها والاهتمام بتدريبهم التدريب العسكري وقد قام بعمل جليل في سنة ١٩١٠ وهمته الآن منصرفة الى توسيع نطاق نظام الدوريات وتعديل تنظيم قوة الخفر التي ذكرتها في تقريري الاخير

وفي ربيع ١٩١٠ خطوا الخطوة الاولى في تدريب خفراء الليل في القليوبية تدريباً عسكرياً على سبيل التجربة وتم الاتفاق مع نظارة الحربية على ان يعفى من الخدمة العسكرية المتجندون الذين يقبلون ان يخدموا خفراء في قراهم ثلاث سنوات على حكم القانون العسكري وفي الوقت عينه طلب متطوعون للخفر على الطريقة عينها فاقبلوا اقبالاً يدعو الى الارتياح وعين بعض الخفراء القدماء وبعض الاهالي وبعض رجال الاحتياطي أيضاً. ويتمرن الخفراء الجدد مدة شهرين ونصف شهر في المعسكر وبعد ذلك يتسلمون بنادق رمنتن وخرطوش ويعينون خفراء في قراهم . وقد عممت هذه الطريقة في بني سويف والفيوم واسيوط ثم ادخلت الى المنيا وقنا وجرجا وصار عدد الخفراء الذين اتموا التمرن ٤٦١٤ والذين يدربون ١٨٢٦ والذين سوف يدربون ٢٦٣٧ . وفي النية تعميم هذا التعديل في السنة الحالية في جميع انحاء القطر . وسينقص عدد خفراء الليل عشرة في المئة أي من ٢٦٤٤٩ الى ٢٣٨٠٥ تلافياً لزيادة النفقات واعتماداً على كفاءة القوة الجديدة . وقد اقتضى لتدريب هؤلاء الخفراء ٥١ ضابطاً و١٥٠ صف ضابط اخذوا او سيؤخذون من الجيش . وسيبقى معظم هؤلاء الضباط في قوة الخفر بوظائف مفتشين ويعين لكل منهم مركز يحتوي على ٥٠٠ خفير او ٦٠٠ ويتدرب الخفراء الجدد مرتين في الشهر كل مرة بضع ساعات في قراهم او مراكزهم تحت ملاحظة هؤلاء الضباط . ولكنهم يبقون تحت سلطة ولاة الامور المحليين مباشرة كما كانوا من قبل . ولا ريب في ان الطريقة الجديدة ستفضي الى جعل خفراء الليل قوة مستوفية بعض اركان النظام والتنظيم والكفاءة بعد ان كانوا لا كفاءة فيهم ولا فائدة تذكر من وجودهم وعلاوة على ذلك فان تدريب الخفير افضى الى زيادة اعتماده على نفسه واحترامه لذاته زيادة ظاهرة . وهذا المشروع ينفذه قسم النظام وقد عين ضابط بريطاني لمراقبته خصوصاً

وقد بذلت الهمة لمنع بيع الاسلحة النارية فنجح المسعى وضبطت الحكومة في السنة الماضية ٤٧٧٩ بندقية ونقص عدد الرخص التي صدرت بحمل السلاح ١٩٠٦ رخص عن عددها في سنة ١٩٠٩ ونشر منشور اداري على باعة الاسلحة ينهاهم عن بيع السلاح لشخص

ما الأ اذا ابرز شهادة الشخصية وحسن السلوك . ومتى ضبط سلاح او قيل انهُ استعمل في ارتكاب جريمة فيعمل محضر بحق شيخ الناحية التي يقيم فيها المتهم لاجل الوقوف على كيفية حصوله على السلاح وما اذا كان عندهُ رخصة بهِ . وكل شيخ يثبت اهمالهُ يعاقب .وقد انتجت هذه التدابير نتائج تدعو الى الارتياح ففي خلال السنة الماضية ابلغ احد محلات بيع السلاح بالجملة نظارة الداخلية ان مبيعهُ لم يبلغ ٥٠ بندقية بعد ان كان يبيع في الشهر الواحد ٤٠٠ بندقية او ٥٠٠ وطلب منها ان تسمح لهُ بتصدير ٤٠٠٠ سلاح ناري الى الخارج وانزال رسوم الجمرك التي دفعها فاذنت لهُ في ذلك ثم حذا محل آخر حذوهُ ايضاً

وسوت لجان التحكيم او الصلح المحلية التي أُلفت سنة ١٩٠٩ ٢٥٦٠ خلافاً ومشكلة الى آخر يونيو فاصدرت نظارة الداخلية منشوراً بهذا الصدد الى ولاة الامور المحليين في ذلك الشهر حثتهم فيهِ على بذل الهمة في هذا السبيل فكان من ذلك ان عدد القضايا التي ازالت اللجان فيها ذات البين في الستة الاشهر الباقية بلغ ٧٢٥٧

وكانت جملة قوة البوليس في آخر ١٩١٠ ٣٩٧ ضابطاً (٦٠ منهم اوريون) و ٧٧٢٧ من صف الضباط والانفار فالزيادة ١٨ ضابطاً و٦٤٢ من الانفار عن العدد في سنة ١٩٠٩

وقد عرض مشروع امر عال على مجلس شورى القوانين لتعديل ادارة مدرسة البوليس حيث يتعلم الآن ٦٩ تلميذاً ليكونوا ضباطاً و٢٧٣ تلميذاً ليكونوا انفاراً ومدة تعليم الاولين اربع سنوات وسيؤخذون ضمن قوة البوليس بوظائف ضباط او في الهيأة الادارية بوظائف معاونين

وضبط خفر السواحل والجمارك والبوليس ٢٠٨٢٠ كيلو جراماً من الحشيش في سنة ١٩١٠ مقابل ٢٣٠٠٠ كيلو جرام في السنة السابقة ورفعت القضايا على ٢٨٣٨ شخصاً لاستعمالهم الحشيش في محلات عمومية فحكم بالادانة في ٢٧٦٤ قضية منها وكان عدد الذين رفعت عليهم القضايا في السنة السابقة ٣٣٣٦ شخصاً والذين حكم بادانتهم ٣٢٥٨ ويعزى هذا النقص الى زيادة اليقظة والى ان قهوات الحشيش تعد الآن من المحلات العمومية التي يحق للبوليس مهاجمتها من دون الاستعانة بالقناصل والى الاحكام الشديدة التي حكمت المحاكم المختلطة بها

ورفعت ٨٨ قضية بسبب المقامرة في القطر كلهِ حكم في ٧٧ منها بالادانة وفي ٨ بالبراءة ولا تزال ثلاثة منها تحت النظر

ورفعت القضايا على ٢٢٨ شخصاً لبيعهم المشروبات الروحية بدون رخصة فحكم على ١٩٠

بالادانة وبرئت ساحة واحد وحفظت ٦ قضايا ولا تزال ٣١ قضية تحت النظر. وتقدم ١٣١ طلبًا للترخيص ببيع المشروبات الروحية فقبل ٤٧ منها ورفض الباقي

« ٢٧ » — مجالس المديريات

انفذ القانون القاضي بتوسيع نطاق سلطة مجالس المديريات في ١ يناير ١٩١٠ ولما تم انتخاب المرشحين الثلاثة والثمانين اجتمعت المجالس وشرعت في اعمالها فاجمعت كلها على فرض ضريبة موقتة (استناداً الى المادة الثانية من القانون) قدرها ٥ في المئة من ضريبة الاطيان ما عدا مجلس مديرية اصوان فانه جعل الضريبة ٣ في المئة ولكن لما كان انفاذ قرارات المجالس من أول السنة غير مستطاع لم يتيسر لها جباية كل الضريبة عن سنة ١٩١٠ ومع ذلك فقد بلغ ما جبته ٢٠٥٦٦٦ ج . م . ولما كانت المجالس لم تكد تبدأ في انفاذ مشروعاتها المختلفة فقد بقي معظم هذا المبلغ مالاً احتياطاً لينفق منه في السنة الحالية

واجتمعت المجالس مراراً كثيرة اجتماعات حضرها الاعضاء جميعهم ووجهت اهتمامها الى التعليم فخصت جميع ما لديها من المال سنة ١٩١٠ لهذا الغرض وعينت لجاناً لدرس جميع المسائل الخاصة بالتعليم استناداً الى المادة ٩ من القانون وأضيف الى هذه اللجان أعضاء استشاريون من ذوي الخبرة والاهتمام بامور التعليم في المديريات وجعل معظم هؤلاء الاعضاء الاستشاريين بموافقة نظارة المعارف من مفتشي النظارة او المدرسين التابعين لها .

وقد نص القانون الجديد على ان ٧٠ في المئة من المال الذي يعين للتعليم يجب ان يخص بالتعليم الابتدائي بالعربية في الكتاتيب وبمدارس الزراعة والصناعات . ولما كانت الكتاتيب في القطر المصري كثيرة ونظارة المعارف قائمة بتفتيش معظمها رأت مجالس المديريات ان مهمتها تنحصر في انشاء كتاتيب جديدة تكون درجة التحصيل فيها أرقى مما هي في تلك وتكون اكثر انطباقاً على حاجات البلاد من قبل وفي تحسين حال الكتاتيب الموجودة اما باستلام زمام ادارتها أو باعانتها بالمال ومراقبتها وفي انشاء مدارس لتخريج الاكفاء من معلمي الكتاتيب بسبب قلة عددهم وقد تحققت هذه المطالب الثلاث في مديريات كثيرة

أما بيان الدروس الذي اختير للكتاتيب فيكاد يكون عين البيان الذي وضعته نظارة المعارف لكتاتيبها التي من الدرجة الاولى والدرجة الثانية بتعديل طفيف . واذا اعتبرنا ما لمجالس المديريات من الوسائط والنفوذ المحلي رجح عندنا انها تبلغ في هذا النوع من

التعليم شأواً لا يرجى أن تبلغه الحكومة وانه لا ينقضي زمن طويل حتى يعهد الى هذه المجالس في ادارة كل التعليم الابتدائي في البلاد بعد ان تحرز الخبرة الكافية ويجتمع لديها العدد الوافي من المعلمين الاكفاء

وقد نال التعليم الصناعي والزراعي نصيباً كبيراً من اهتمام المجالس وعنايتها فنقلت الى يدها مدارس الصنائع الخصوصية الموجودة أو أعانتها بالمال ووضعتها تحت مراقبتها وقد فعلت ذلك في دمنهور وطوخ وبني سويف والفيوم وسوهاج ولقصر . اما في الجهات الاخرى كالمنوفية والشرقية والغربية والمنيا والجيزة واصوان فانشأت مدارس جديدة للصناعات في بعضها وعزمت على انشاء مثلها في البعض الآخر . وقد أقبلت المجالس على الاستفادة من مشورة مصلحة التعليم الصناعي والزراعي التي لم تفتر عن تقديمها

أما في ما يختص بالتعليم الزراعي فقد أضيفت فروع زراعية الى مدارس الصناعات في دمنهور وطوخ واخذت مجالس الغربية والمنوفية والشرقية والجيزة وجرجا والمنيا والفيوم وقنا تنظر في مشروعات مدارس زراعية أو حقول للتجارب الزراعية ولم تتفق المجالس فى هذا الصدد فمجلس الدقهلية مثلاً يميل الى منزلة عالية من التعليم الزراعي بارسال الارساليات الى أوروبا ويرى مجلس الغربية ان حقول التجارب الزراعية اصلح شيء يسد حاجات البلاد ثم ان مجلس الجيزة ينوي ارسال ارسالية الى فرنسا يخرج فيها معلمون اكفاء للمدرسة الزراعية والصناعية التي ينوي انشاءها فى المستقبل

وقد أبدت المجالس لا سيما في الوجه القبلي اهتماماً عظيما بالتعليم الابتدائي وهي تدير الآن ٢٦ مدرسة بعضها انشأته هي والبعض الآخر افضى اليها من اصحابه ويظهر من البيانات التي وضعتها للمستقبل انه لا يبعد أن يكون في كل مركز بالقطر المصري مدرسة ابتدائية بعد زمن ليس بطويل

ولم تتناول المجالس مسألة التعليم الثانوي والعالي بعد. والمشكلة العظيمة التي تعترض مجالس المديريات في مسألة التعليم هي مشكلة الدين التي زادت تعقداً بفرض الضريبة الخصوصية . لا يخفى ان المسلمين هم ٩٢ في المئة من مجموع سكان البلاد والاقباط يزيدون قليلاً عن ٦ في المئة من هذا المجموع. ولكن الاقلية القبطية متوزعة في انحاء البلاد توزعاً متبايناً فهي اقل من ٢ في المئة من سكان ٣٠ من الاربعين مركزاً التي في الوجه البحري ثم تأخذ في الزيادة الى ما فوق ٢٠ في المئة من سكان ٩ من السبعة والثلاثين مركزاً في الوجه القبلي. ثم ان نسبة ما يدفعه الملاك الاقباط من ضريبة التعليم تتراوح بين ما هو اقل

من ٣ في المئة في بعض مديريات الوجه البحري وما هو اكثر من ٣٠ في المئة في مديرية اسيوط فالمسألة حافلة بالصعوبات ولن تحل الا بروح التساهل والانصاف والتفاهم . فالاكثريات يمكنها ان تكون عادلة والاقليات لا يمكنها ان تخلص تماماً من المشقات والمصاعب التي تلازم الاقلية بالطبع ويجب عليها ان تعتصم بالعقل والحكمة . ان جانباً من الاقباط حسبوا ان مصالحهم لم تنل النصيب الكافي من الاهتمام فطلبوا ان يعطى الاقباط في كل مديرية نصيبهم النسبي من الضريبة المخصوصة لينفق على مدارس يديرونها بأنفسهم فسلم بعض المجالس بهذا المطلب ولم يسلم به البعض الآخر ولست ارى ان المطلب في مصلحة الاقباط في المراكز التي يقل انتشارهم فيها وهي معظم مراكز القطر . واني حرصاً على مصلحة الاقباط انفسهم اذم كل نظام يزيد مسافة الخلف بين الاقباط والمسلمين . ان المعاملة التي عومل الاقباط بها الى الآن اختلفت باختلاف المديريات . ولا ريب في ان روح القانون الجديد تقضي باعطاء المجالس المحلية جانباً كبيراً من حرية التصرف في جميع امور التعليم ولكن ليس ثمت ما يدعو الى الظن بان الاكثرية المسلمة تريد التصرف فيها بغير روح التساهل والانصاف ومن الغريب ان معظم استياء الاقباط كان في اسيوط حيث انتخب عضوان قبطيان لمجلس المديرية

ولم يمض على انفاذ القانون الجديد زمان كاف لنقد البيانات التي وضعتها المجالس نقداً وافياً لان هذه البيانات لا تزال في دور الطفولية وانما يقال بالاجمال ان المجالس اتخذت المبادىء التالية قاعدة لخطتها في هذا الصدد وهي ان تفتح ابواب جميع مدارسها للاقباط والمسلمين على السواء . أما في ما يختص بالتعليم الديني فقد جرت بالاجمال على الخطة المتبعة في مدارس الحكومة فاذا طلب عدد معين من الاقباط ان يتعلموا اصول دينهم واتفق وجود معلم كفء لتعليمها عهد اليه في ذلك فاذا لم يوجد معلم كهذا في المدرسة يسمح للقسس ان يعلموهم التعليم الديني في ساعات خصوصية . أما في ما يختص بالتعليم الابتدائي بالعربية فالكتاتيب مفتوحة للمسلمين والاقباط على السواء ايضاً ولكن فيها الصفوف المعتادة لدرس القرآن وللتلاميذ الاقباط ان يحضروا هذه الصفوف او يغيبوا عنها بحسب اختيارهم والقرآن هو اساس اللغة العربية في هذه البلاد ويكاد درسه يكون لا غنى عنه لمن يريد درس ادابها . ولا يغرب عن البال ان الكتاتيب في الاصل مدارس اسلامية يتعلم تلاميذها قراءة القرآن واستظهاره فقط وان تحويلها الى مدارس للتعليم الابتدائي العام امر حادث . والقاعدة العمومية ان لا تعلم اصول الدين المسيحي في الكتاتيب

فاذا وجد في قرية ما أو في مجموع قرى عدد كاف من التلاميذ الاقباط لجعل هذا التعليم مستطاعاً فينشأ لهم كتاب قبطي يعلم فيه اصول الدين المسيحي . اما الاقباط فيطلبون ان يسمح لقسوسهم بدخول الكتاتيب وتعليم تلاميذها المسيحيين اصول دينهم حينما يتعلم المسلمون القرآن فلم تر المجالس ما عدا واحداً منها * انها تستطيع التسليم بهذا المطلب الذي لم يطلبه الاقباط في كتاتيب الحكومة على ما اعلم . وعندي ان الوقت لم يحن في القطر المصري بعد — مع اني لا اقول باستحالة وقوعه — للجمع بين الشيخ والقس والسماح لهما باعطاء الدروس في دينين يناظر احدهما الآخر لاولاد الطبقة السفلى معاً في كتاب واحد قد لا يكون فيه في بعض الاحيان سوى غرفة واحدة او غرفتين من دون ان يخشى عواقب هذا الجمع . فاذا لم يكن عدد التلاميذ الاقباط كافياً يسوغ انشاء كتاب خاص لهم فلا مناص لهم من الاكتفاء الآن بتعلم اصول دينهم في بيوتهم

والاقباط اقلية صغيرة في مديريات القطر المصري ولا تكثر نسبتهم العددية الا في اسيوط وجرجا والمنيا وقنا فهم في أسيوط خمس السكان ولهم في مجلس المديرية عضوان انتخب احدهما قريباً اما الاخر فكان عضواً في المجلس سنة ١٩١٠ ووافق موافقة تامة على بيان التعليم الذي قر عليه القرار كما اتصل بي . وقد جروا في هذا البيان على النظام المشروح في الفقرة المتقدمة فان المدارس الابتدائية الثلاث تقبل الصبيان من جميع المذاهب من دون تمييز . ويدير المجلس ٧٩ كتاباً منها ٩ مختصة بالاقباط وحدهم والباقي مفتوح لهم . وقد عين اعتماد قدره ٢٠٠٠ ج . م في الميزانية لاعانة المدارس الدينية وسيعطى الاقباط نصيبهم من هذا المبلغ الذي لم يوزع بعد والمجلس ينظر الآن فى طلبين لاعانة مدرسة قبطية في أسيوط ومدرسة ارثوذكسية انجيلية في النخيلة . ويبلغ عدد الاقباط في جرجا نحو خمس عدد السكان ولكنهم لم يفوزوا في انتخاب عضو واحد للمجلس ولكن المجلس ضمَّ قبطياً الى لجنة التعليم الاستشارية وهذا المجلس يدير ٤ مدارس ابتدائية يتعلم فيها ٣٣٢ مسلماً و ٧٨ قبطياً ومدرسة بنات في سوهاج فيها ٥٦ مسلمة و ١٤ قبطية وقد تبرع المتبرعون المسلمون للمجلس بابنية للمدارس والكتاتيب التى تقبل التلاميذ الاقباط تساوي قيمتها ٧٠٠٠ ج.م ولم يفعل إحد من الاقباط شيئاً من ذلك . اما المبدأ الذي جرى المجلس عليه وراعاه على

* فقد قرَّ القرار في الجيزة على السماح بتعليم اصول الدين المسيحي في كل كتاب يكون فيه ٣٥ تلميذاً قبطياً ولكن لما كان الاقباط في هذه المديرية ٢ في المئة من مجموع السكان فسيكون هذا السماح نظرياً اكثر منه عملياً

قدر الطاقة فهو ان ٨٠ في المئة من المبالغ التى تصرف على بناء الكتاتيب او ادارتها تخص بكتاتيب المسلمين و٢٠ في المئة بكتاتيب الاقباط وهذا التقسيم ينطبق على نسبة الاقباط العددية ومقدار ما يدفعه كل فريق من الضريبة الخصوصية . وفي مدرسة البنات بسوهاج تدرس اصول الدين المسيحي وتقفل المدرسة بعد ظهر الاحد بدلاً من بعد ظهر الخميس اجابة لرغبة الاقلية المسيحية

وفي سنة ١٩١٠ منح المجلس ١٤٢ ج . م لاعانة المدارس الخصوصية منها ٧٠ ج.م. للمدارس الاسلامية و٧٢ ج.م. للمدارس القبطية . أما في المنيا حيث للاقباط عضوان في مجلس المديرية وفي قنا فلم يستوف بيانا المجلسين حتى يتيسر النظر فيهما ولكن المجلسين يفاوضان كبار الاقباط فيهما في انشاء الكتاتيب المسيحية وادارة شؤونها وليس ثمت ما يدعو الى الظن بان المبادىء التي سيقع عليها الاختيار تخالف المبادىء التي جرى عليها مجلس اسيوط وجرجا ويقال مثل ذلك في سائر مديريات القطر المصري . فقد رأيت في القليوبية مثلا حيث الاقباط اكثر قليلاً من ٢ في المئة من مجموع السكان ان مدرستي الصبيان والبنات الابتدائيتين في بنها تحتويان على ٤٧ تلميذاً قبطياً و٣٥ تلميذة قبطية من مجموع ١٨٢ في الاولى و١١٥ في الثانية . وستكون المبالغ التي تنفق على التلاميذ الاقباط في هذه المديرية سواء كانوا في المدارس أو في الكتاتيب الخصوصية اكثر بكثير من المبالغ التي تحق لهم بنسبة عددهم أو بنسبة ما يدفعونه من الضريبة الخصوصية

لاجرم ان هذا القانون الجديد هو أهم اصلاح حاوله المصلحون في القطر المصري فى السنوات الاخيرة وعلى نجاحه أو فشله وعلى الثقة التي تستطيع المجالس ان تنالها أو عدمها يتوقف حكمنا فى المستقبل على مقدرة المصريين وكفاءتهم للحكم الذاتي . على ان أعمال المجالس لا تزال فى طورها التمهيدي واقتراحاتها وقتية وعلى سبيل التجربة فليس من الانصاف التمادي فى انتقادها ولم يحن الوقت لذلك وانما يقال بالاجمال ان النتائج التي ادركتها الى الآن تشدد العزائم وقد أبدت نشاطاً وحماسة فى سبيل ترقية التعليم . واظهرت فى بعض الاحيان ميلا الى الاسراع فى السير قبل التثبت من موطىء اقدامها كما قد يجوز انها اظهرت في احيان اخرى ميلاً الى التعويل على آراء المديرين الذين يرئسونها والاكتفاء بها او النفور من مشورات الحكومة لعدها اياها تعرضاً لا مسوغ له . ولا يخفى ان المجالس في الوقت الحاضر قليلة الخبرة في ادارة امور التعليم والمرجح أن اعمالها ستكون مصطبغة لبضع سنوات بصبغة قلة خبرتها فلا يرجى ان تصرف بالحكمة جميع الاموال التي تجبيها . وعلاوة على ذلك فان في

مشروعاتها المختلفة نقصاً في التوفيق يفضي الى وقوع التنافر بينها وبين مشروعات الحكومة التعليمية او بين مشروعات مجلس ومجلس . ولكن النتائج العاجلة لا تقاس بالربح النهائي الذي يجنى من انشاء مدارس تديرها هيئات محلية باموال محلية . وقد تقدم ان المجالس خصت جميع ايراداتها في سنة ١٩١٠ بالتعليم فلم تعن بالتدابير الاخرى كتحسين الصحة العمومية وترقية رفاه السكان وانما يسرني ان اقول ان معظم المجالس قد أفرد في ميزانياته لسنة ١٩١١ ابواباً للامور التي منها نفع عام كانشاء المستشفيات والاجزاخانات المجانية والمطافىء ونحوها

وجوهر القانون الجديد ان تطلق الحرية للمجالس في بعض الامور المعينة وان تترك وشأنها لتستفيد الخبرة من الخطأ الذي ترتكبه . اما الحكومة فمستعدة على الدوام لموافاتها بالرأي والمساعدة خصوصاً في الامور الفنية ولكنها تستنكف من التعرض لها . وفي مقدمة الامور التي استلمتها المجالس امر التعليم وفيه التعليم الديني والحكومة تستطيع ان تستعمل نفوذها بواسطة المديرين الذين هم رؤساء المجالس بحكم وظائفهم والمديرون يعلمون ان الحكومة لا تبغي الا معاملة جميع الملل بالعدل والانصاف في هذه المسألة وفي غيرها ولكن اذا حاولت الحكومة الضغط على المجالس تأييداً لمطالب الاقباط في بعض الجهات بسبب عددهم او بسبب ثروتهم ونسبة ما يدفعون من الضريبة وهو الغالب فان ذلك يثير السخط بلا شك كما يثيره محاولة بعض اغنياء الملاك القبط في الوجه القبلي تسيير المجالس على رغبتهم ويكون شره اكثر من خيره . فالاقباط على ما يظهر ينالون في بعض المديريات اكثر مما يحق لهم ويجوز ان ينالوا في البعض الآخر اقل مما يحق لهم من المراعاة بحسب أي قانون من قوانين النسبة ولكن يظهر ان المتوسط مطابق تقريباً لما يقتضيه الانصاف واني موقن ان هذه الشكاوي وهمية كانت او حقيقية ستزول بالتدريج بانتشار نور العلم وارتقاء روح التسامح الديني بين الفريقين في القطر المصري

وفي شهر دسمبر الماضي جرى ٧٨ انتخاباً لمجالس المديريات فاشتد الاهتمام بها واحتدمت المناظرة والمنافسة وكانت المزاحمة في جميع المديريات تقريباً بين العائلات الكبيرة ذات النفوذ والاملاك الواسعة فان كلاً منها رشحت مرشحها . ومدت السياسة اصبعها الى بعض الانتخابات فكان بعض الاحزاب كالحزب الوطني وغيره وبعض الصحف ينتصر لمرشح على مرشح . وقد سبق لي ان قلت في بعض تقاريري الماضية ان النواب الناخبين اظهروا استياءهم لانهم لم يقبضوا ثمناً لاصواتهم ولكنني علمت انه لم يعد لهم سبيل الى الشكوى من

هذا القبيل بعد الانتخاب الاخير . وقد طعن في انتخاب ٤٨ عضواً وكان الطعن في كثير من الاحيان مبنياً على اسباب تافهة . وبعد ان تم انتخاب اعضاء مجالس المديريات انتخبت ٨ اعضاء لمجلس شورى القوانين وكانت هذه الانتخابات ايضاً موضوع منافسة ومزاحمة شديدتين

« ٢٨ » — البلديات والمجالس المحلية

اهم ما يستحق الذكر من التغيير هو ان حسابات هذه المجالس المحلية صارت الآن تحت مراقبتها اكثر من قبل حتى تضطر الى الاهتمام باحوالها المالية ولا تلقي كل اتكالها على الحكومة

وقد اخذت البلديات المختلطة الآن في مواضع كثيرة تجرُّ ماء الشرب الى البيوت وتنير المدن بالنور الكهربائي وتمد الطرق واستلفت لهذا الغرض في السنة الماضية من المال ما بلغت جملتهُ ٧٣٥٠٠ ج م . وهذه السلف تسلفها الحكومة من المال الاحتياطي العمومي . وهم ينظرون الآن في مشروع عمل مصارف في رشيد والمنصورة والسويس

وفي سنة ١٩١٠ تحول المجلس المحلي في المحلة الكبرى الى بلدية وطلب تاليف مجالس مختلطة في بورت سعيد وميت غمر والمنيا وملوي وحلوان فانشئت بلدية مختلطة في بورت سعيد بامرٍ عالٍ مؤرخ في ٢ يناير ١٩١١ وهي تؤلف من خمسة اعضاء دائمين وهم محافظ القنال ومفتش الصحة ومدير الجمرك ومندوبين عن شركة ترعة السويس (يوافق ناظر الداخلية عليهما) و ١١ عضواً منتخباً ٥ من الوطنيين و ٥ من الاوربيين وعضو واحدٍ تنتخبهُ شركات الملاحة ولا يجوز ان ينتخب غير عضو واحد من جنسية اوربية ما ومدة عضوية العضو المنتخب ٤ سنوات لا يتقاضى فيها راتباً ولا مكافأة . وللبلدية ان تفرض ضرائب اختيارية وتجبيها وتتصرف في ايرادات المدينة وتتولى تخطيط الشوارع وعمل الطرق والتنظيف والرش والتبليط والانارة والتدابير الصحية وماء الشرب والوقاية من النار والسلخانات وسائر الشؤون البلدية التي تعهد نظارة الداخلية اليها فيها ويجوز لها ان تقترض اموالاً بموافقة نظارة الداخلية ومشورة نظارة المالية . وفي ١٢ فبراير انتخب اعضاء البلدية فاصاب الانتخاب اهتماماً شديداً في نفوس الجمهور في بورت سعيد اما الاعضاء الاوربيون الخمسة الذين انتخبوا فنمسوي وفرنسوي وايطالي ويوناني وبريطاني وانتدبت شركة ترعة السويس مندوبها الاعلى في القطر المصري وباشمهندسها . وكانت الحكومة المصرية تعطي بورت سعيد ١١٩٠٣ ج م في السنة للشؤون البلدية فوضع هذا المبلغ تحت تصرف البلدية فاذا اضيف اليهِ الضرائب الاختيارية وسواها من الرسوم فلا يبعد ان تتجاوز الميزانية الاولى للبلدية ٢٤٠٠٠ ج م

ومن شروط البلدية المختلطة ان يقبل الاهالي الضرائب التي يفرضها النواب المنتخبون لقضاء حاجات المدينة . والذين يدفعون هذه الضرائب يحق لهم الانتخاب . وتبلغ جملة اعانات الحكومة للمجالس المحلية ٨٢٠٥٣ ج . م . منها ٥٩٢٤٦ ج . م . موزعة على ٣٣ مجلساً محلياً . ويضاف الى اعانة الحكومة في المجالس المحلية رسوم السلخانات والانتفاع بالطرق العمومية والتخطيط الخ وفي المجالس المختلطة هذه الرسوم ايضاً والضرائب الخصوصية التي تفرضها هذه المجالس . وبهذه الاضافة زادت ميزانية المجالس المحلية الثلاثة والثلاثين من ٥٩٢٤٦ ج . م . الى ٨٩٩٠١ ج . م . اي ان الزيادة بلغت ٥١ في المئة او عبارة عن مصروف يساوي ١٥٤ مليماً عن كل نفس من السكان . وزادت ميزانية المجالس المختلطة الستة من ٢٢٨٠٧ ج . م . الى ٨٠٩٠٩ ج . م . اي ٢٥٤ في المئة من اعانة الحكومة او عبارة عن مصروف يساوي ٣٥٣ مليماً عن كل نفس . ويرى من ذلك ان المال الذي يمكن صرفهُ في الاعمال البلدية يزيد في البلديات المختلطة عن ضعفي الموجود لهذه الاعمال في المجالس المحلية وان اعانة الحكومة تساوي ثلثي مجموع ايرادت المجالس المحلية ولا تبلغ سوى ربع ايرادات البلديات المختلطة ومفاد ذلك ان اهتمام السكان في شؤون مدنهم وتحسين احوالهم المحلية يكون اعظم اذا كان لهم بلديات مختلطة . ولكن عيب النظام الحاضر هو ان الضرائب اختيارية فيستطيع الفرد ان يتملص من دفع جميع الضرائب ويتمتع بجميع التحسينات في المدينة فيحسن جداً ان تخول المجالس المختلطة سلطة عمومية لفرض الضرائب على جميع السكان

«٢٩» — مدينة القاهرة

جاءت اعمال التنظيم بمدينة القاهرة بنتائج باهرة بمصروف قليل ووسع نطاق قطرنة الشوارع فاقتصد في نفقات صيانتها اقتصاداً يدعو الى الرضى

وبلغت جملة مصروفات الصيانة والادارة ١٢٢٠٠٠ ج . م وهي تشمل انارة الشوارع ونحوها وترميم الطرق وحفظ الحدائق العمومية وانفق ٤٤٠٠٠ ج . م على اعمال خصوصية كنزع الملكية لطرق جديدة وتمهيد هذه الطرق وبناء الجدران على النيل لانشاء طرق على ضفتهِ

وبلغت ارباح مصلحة ماء الشرب للجيزة والجزيرة المأخوذ من النيل رأساً اكثر من ٦٠٠٠ ج . م فكانت المصروفات ٥٤٥٠ ج . م والايرادات ١١٨٢٢ ج . م ولا يزال الماء المرشح على احسن حال ومتوسط عدد البكتيريا في السنتمتر المكعب ٨ مقابل المئة المسموح بها بحسب قاعدة الدكتور كوخ

و بدئ في اعمال ماء الشرب الجديدة بروض الفرج في ٣١ مايو لاجل العودة الى الاستقاء من النيل رأساً فتمت اعمال الحفر والتأسيس لفرش المرشحات و بلغت كلفتها ١١٨٠٠ ج٠م

وتقدموا تقدماً حسناً في مشروع مصارف القاهرة في السنة الماضية ويرجى ان يستمر العمل في هذه السنة بسرعة تفوق سرعتهُ في السنة الماضية

« ٣٠ » — بلدية الاسكندرية

لا تزال الاسكندرية سائرة في سبيل التقدم سيراً يدعو الى الرضى وقد قدرت ايرادات ١٩١١ بمبلغ ٣١٠٠٠٠ ج٠م والمصروفات بما يساويها ودبرت التدابير اللازمة لسد فائدة قرض نصف المليون جنيه الذى يراد عقدهُ لبناء الحاجز في الميناء الشرقي وتوسيع نطاق المصارف الخ وقد وافقت الدول على هذا القرض ٠ ومن الامور التي تدعو الى الارتياح نماء الايراد السنوي فقد كان ٥٤٠٠٠ ج٠م في سنة ١٨٩٠

وقد اخذوا ينشئون حدائق عمومية بديعة في شرق المدينة والعمل جارٍ بانتظام في مدّ الطرق وهي عبء ثقيل على المدينة لان اصحاب الاراضي التي تخترقها هذه الطرق وترفع قيمتها لا يتحملون نصيبهم من كلفتها ٠ ولا تزال الاحياء القديمة من المدينة في حاجة الى اعمال كثيرة ونفقات عظيمة ولكن معظم التحسينات الماسة يعمل على نسبة السرعة التي يدبر فيها المال اللازم لها

وقد قامت حركة اخيراً على شركات الماء والغاز والترمواي وهي شركات احتكار ولكن يظهر ان روح المسالمة اخذت تسود والمأمول ان المدينة والشركات تتحقق ان مصالح الواحدة مرتبطة بمصالح الاخرى

« ٣١ » — حلوان

افرد مبلغ الثلاثة الآلاف جنيهاً المعتاد في الميزانية لسد حاجات حلوان ٠ وللذين يتولون شؤون المدينة فضل عظيم في حفظها كما هي في هذه الاحوال ومتى الفت البلدية الجديدة فيستطاع زيادة المخصص لخدمة المدينة

و بلغت الايرادات من مصلحة الماء ٦٢٣٥ ج٠م و بلغت مصروفاتها ٣٦٢٥ ج٠م

« ٣٢ » — السجون

بلغ عدد المسجونين ١٢٤٤٩ في آخر السنة مقابل ١٣٣٢٥ في سنة ١٩٠٩ منهم ٤٣٠١ محكوم عليهم بالاشغال الشاقة (وكانوا ٤٢٣٣ في سنة ١٩٠٩) و٥٧٦٣ بالحبس (وكانوا ٦٤٩٥ في سنة ١٩٠٩) و١٢٢٠ مستأنفون (وكانوا ١١٨٨ في سنة ١٩٠٩) و١١٦٥ ينتظرون المحاكمة (وكانوا ١٤٠٩ في سنة ١٩٠٩) وعدد النساء في هذا المجموع ٣٥١ (وكانوا ٣٦٠ في ١٩٠٩)

وحكم في السنة الماضية على ٢٤٠ من مدمني الجرائم بالنقل الى اصلاحية البالغين لمدد متفاوتة طبقاً للامر العالي الصادر في ١١ يوليو ١٩٠٨! وبلغ مجموع من في الاصلاحية في آخر السنة ٤٩٢

وبلغ مجموع الذين دخلوا السجون في خلال السنة ٨٢١٧٤ (يقابله ٩٣١٦٥ في سنة ١٩٠٩) ومتوسط عدد المسجونين اليومي ١٢٨٤٣ يقابله ١٣٤٢٠ في سنة ١٩٠٩

وجلد ٣٦٣١ حدثاً في السنة الماضية (يقابلهم ٢٥٨٩ في سنة ١٩٠٩) وبلغ عدد الاحداث الموجودين في الاصلاحية ٧١٥ في ٣١ دسمبر ١٩١٠ (وكان ٧٢٦ في سنة ١٩٠٩) منهم ٦٤٧ من الصبيان و٦٨ من البنات ومتوسط العدد اليومي ٧٦٤

وبلغ عدد الوفيات في السنة الماضية ١٨٦ ومتوسط عدد الوفيات بالالف ١٤٫٤ (وكان ١٢٫٤ في سنة ١٩٠٩) ومن هذه الوفيات ١٦ بامراض معدية (وكانت ١٥ في سنة ١٩٠٩) واطلق سراح ٢٦ مسجوناً لاسباب طبية (مقابل ٢٣ في ١٩٠٩)

وبلغت مصروفات المصلحة ما عدا المبالغ المصروفة على المباني ١٩٧٠٢٥ ج . م يدخل فيها المصروفات التي صرفت على مصنوعات السجون (وكانت ١٩٠٨٧٥ ج . م في سنة ١٩٠٩) وبلغ المتحصل من اعمال المسجونين ٤٤١٥٠ ج . م (يقابله ٤٤٦٠١ ج . م في سنة ١٩٠٩) وبلغ متوسط كلفة المسجون الواحد في السجون التي يطعم فيها المسجونون ويكسون ١٢٫٠٥٩ ج . م (مقابل ١٠٫٠٤١ ج . م في سنة ١٩٠٩)

وقد اتجه نظر الجمهور الى هياج حدث في سجن طره في شهر يناير الماضي بسبب استياء بعض المسجونين من استبدال خبز القمح الذي اعتادوا أكله بخبز الذرة . فاغتنمت صحف الحزب الوطني ذلك وبنت عليه العلالي والقصور ووزع بعضهم ارغفة ذرة بائتة في لوكندات القاهرة استعطافاً للسياح على المسجونين . اما حقيقة الامر فكما يأتي

ان مصروف الجراية في السجون يتجاوز ٦٥٠٠٠ ج٠م٠ في السنة فخطر لاولي الشأن ان ينظروا في الاقتصاد في بعض هذه النفقة باستعمال خبز الذرة الذي يأكلهُ الفلاحون في بيوتهم بدلاً من خبز القمح الذي يصرف للمسجونين والذي هو احسن بكثير من الخبز الذي يأكلونهُ لوكانوا مطلقي السراح فامتحن ذلك في سجن بني سويف وصرف خبز الذرة للمسجونين فيهِ اكثر من سنة فكان تقرير طبيب السجن عن هذا الخبز مليحاً اذ وجد ان وزن المسجونين بقي كما كان حين كانوا يطعمون خبز القمح وان صحتهم تحسنت عنها في السنة السابقة فقلّت حوادث امراض المعدة بينهم ٠ ولم يعترض المسجونون الجدد على الخبز لانهُ كالخبز الذي يأكلونهُ في بيوتهم بل احسن منهُ ولكن المحكوم عليهم بمدد طويلة وكانوا يأكلون خبز القمح في سجنهم اعترضوا بالطبع على تغيير طعامهم فكانوا علة الهياج . والاعتراض الوحيد على خبز الذرة انهُ يقسو متى كان بائتاً فلا يعود صالحاً للاكل ولا مقبولاً ولكن الخبز يعطى جديداً كل يوم للمسجونين

وقد قرّ القرار على ادخال خبز الذرة الى جميع سجون البلاد فيقتصد بذلك ٨٠٠٠ ج٠م٠ الى ١٠٠٠٠ ج م٠ في السنة

« ٣٣ » — تجارة الرقيق الابيض

عاون بوليس الاسكندرية جمعية منع الرقيق الابيض طول السنة فقابل ٢٢٥٣ فتاة قاصرة عند نزولهنّ الى البر وسلّمهنّ الى السلطات الدينية او القنصلية التي هنّ تابعات لها او الى الملجإِ الخاص ٠ وبلّغ عن ٥٢ نفساً من المشتغلين بهذه التجارة الرجسة فنفي ٣١ منهم من القطر ٠ والجهد مبذول لحصر هذه الآفة ولكن الامتيازات الاجنبية تحول دون اتخاذ الحكومة المصرية الوسائط الفعالة كما ابنت في السنة الماضية

« ٣٤ » — الحج

بلغ مجموع الحجاج المصريين في هذه السنة ١٧٥٠٠ فزاد ٧٥٠٠ عن مجموعهم في سنة ١٩٠٩ واجتاز نحو ١٦٠٠٠ حاج من الاجانب القطر المصري في طريقهم الى الحجاز ٠ وفي ٢٣ دسمبر ١٩١٠ اعلن ان الحج ملوّث بسبب حدوث اصابة بالطاعون في جدة وتأيد ذلك في ٣ يناير الماضي حين حدثت الاصابات الاولى بالكولرا واصيب ٤٥ من الحجاج المصريين بالكولرا فتوفي ٣٢ منهم وفي ما سوى ذلك فقد كانت صحة الجميع جيدة ويقال انهم يضاهون احسن الحجاج من الامم الاخرى في جودة بنيتهم وقوتهم

الباب السابع

في الصحة العمومية

« ٣٥ » — المستشفيات

عولج ٣٨٠٠٠ مريض في مستشفيات الحكومة مدة السنة و ٣١٢٠٠٠ نفس في العيادات الخارجية منهم ١٥٣٠٠٠ من المرضى الجدد وعين طبيب وطني مساعد جراح في مستشفى قصر العيني وآخر جراحاً في مستشفى الاسكندرية ومع انهُ لم يشرع في انشاء مبانٍ جديدة لمستشفيات عمومية مدة السنة فقد عينت لجنة للنظر في مسألة اعادة بناء قصر العيني وسيبدأ بهذا العمل الكبير الشأن حالما يتيسر المال اللازم لهُ

وزار مستشفيا الرمد النقالان الاقصر وزفتى وبني سويف وسوهاج واصوان وعولج فيهما ١٠٠٠٠ مريض وافتتح مستشفى رمدي دائم في اسيوط في خلال السنة وهو بناء حسن التنظيم فيهِ ٢٨ سريراً واجد انواع المعدات وقد دفع اهل المديرية ٥٠٠٠ ج٠م٠ من نفقة انشائهِ ٠ وشرع ايضاً في انشاء مستشفى المنصورة

وقد اكتتب بمبلغ ٤٠٠٠ ج٠م٠ في بني سويف ووافق مجلس مديرية الشرقية على اعطاء مثل هذا المبلغ وذلك لانشاء مستشفيات رمدية ٠ وقد وضع اخيراً رسم بناء بسيط ويظن ان ٤٠٠٠ ج٠م٠ تكفي لانشاء مستشفى من هذا الطراز حيث يمكن الحصول على هذا المبلغ

« ٣٦ » — مستشفيات المجاذيب

زيد عدد الاسرة في بيمارستان العباسية من ٩٤٧ الى ١٠٠٧ باكمال قسم اضافي ٠ على ان عدد المرضى زاد من ١١٥٠ الى ١٣٠٤ أي زاد ٢٩٧ عن عدد الاسرة وينتظر ان يكمل القسم الاول من البيمارستان الجديد في الخانقا سنة ١٩١١ وهو يسع ٢٤٠ مريضاً . ويمكن توسيع بيمارستان العباسية بادخال بعض التغييرات في بنائهِ حتى يسع نحو ١٤٠ مريضاً آخر وبلغ عدد المرضى الجدد ٧٧٢ سنة ١٩١٠ أطلق سراح ٤٩٢ منهم ومات ١٢٦ وبقي ١٥٤ ولا تزال البلاغرا والحشيش والكحول اكبر اسباب الجنون كما كانت في السنين السابقة ٠

«٣٧» — الطاعون

خف الطاعون في السنوات الاخيرة ولكنهُ عاد لسوء الحظ فاشتد سنة ١٩١٠ و يظهر ذلك خصوصاً من وقوع الطاعون الرئوي — وهو اكثر انواع هذا الداء عدوى واشدها فتكاً — و يكاد ينحصر في مديريات الوجه القبلي و بلغ عدد اصابات الطاعون الرئوي التي ورد خبرها ٢٥٠ اصابة سنة ١٩٠٧ و١٦٨ سنة ١٩٠٨ ولكنهُ هبط الى ٩ سنة ١٩٠٩ . على انهُ عاد فارتفع سنة ١٩١٠ فبلغ ١٥٩ و يكاد يكون في حكم المقرر ان عدد اصاباتهِ سيزيد عن هذا العدد كثيراً سنة ١٩١١

والسبب الاكبر في هذه الزيادة راجع على الارجح الى تقصير عمد القرى في ابلاغ حدوث الاصابات فلذلك اتخذ اولو الشأن التدابير اللازمة لتكون المراقبة على ما يجب من هذا القبيل

اما من جهة الطاعون الدملي فقد اصبح متوطناً تقريباً في بعض جهات الوجه البحري، بلغ عدد اصاباته ١٢٣٨ سنة ١٩١٠ مقابل ٥١٣ سنة ١٩٠٩ وعدد الجهات المصابة ١٤٢ مقابل ٧٦ سنة ١٩٠٩ وربما كانت اسباب هذه الزيادة هي نفس الاسباب التي ذكرت في الكلام عن الطاعون الرئوي

ومما لا يخلو ذكره من الفائدة ان نتيجة المعالجة بالمصل التي لم تنشط في هذا القطر خيبت الآمال كما يستفاد من اقوال اطباء الصحة الانكليز والفرنسويين في الشرق الاقصى

« ٣٨ » — وفيات الاطفال

ان الزيادة الفجائية في وفيات الاطفال في ربيع ١٩٠٩ واوائل صيفها لم تقع في سنة ١٩١٠ و يظهر من البحث انهُ مهما كان السبب المباشر في الحمى المعدية القتالة فان لتباين عدد اصاباتها ارتباطاً شديداً بالاحوال الجوية وواضح ايضاً ان للاعتناء وحسن التدبير في ارضاع الاطفال واطعامهم شأناً كبيراً فحيث توفرت شروطهما قلت الوفيات والعكس بالعكس

وقد واصلت اجزاخانات اللادي كرومر التي اشرت اليها في العام الماضي عملها المفيد فكان عدد الحوادث الجديدة في المحلين المفتوحين الآن ١٨٣٦٦ وعدد الذين عولجوا فيهما ١٣٠٠٠ نفس

وتقوم ايضاً « جمعية حماية الاطفال » التي يرئسها رشدي باشا ناظر الخارجية بخدمة جليلة في مساعدة الامهات على الاعتناء باطفالهن وتعليمهن ما يلزم من هذا القبيل و بلغ عدد

الذين عولجوا في اجزاخانة هذه الجمعية نحو ٢٩٠٠٠ في سنة ١٩١٠

واهم اعمال هاتين الجمعيتين هو قبول الامهات والاطفال ومعالجتهم وتعويد الامهات على العناية والنظافة بالقدوة والعمل

« ٣٩ » — ماء الشرب في القاهرة

فصلت في تقرير السنة الماضية الاسباب التي حملت الحكومة المصرية على الرجوع الى استقاء ماء الشرب للقاهرة من النيل ففي مارس سنة ١٩١٠ تم الاتفاق بين الحكومة وشركة مياه القاهرة . والعمل جارٍ في اقامة البناء اللازم ويجب تسليم المرشحات في مايو وسيشرع قريباً في تطهير النيل بالكراكات استعداداً لوضع الانبوبين الكبيرين الذين يأخذان الماء منهُ وينتظر ان تكون كل المعدات جاهزة للعمل قبل آخر السنة

ومما يستحق الذكر ان الاسلوب المتبع هو الاسلوب المتبع في الاسكندرية منذ سبع سنوات بتحسين فيه وقد جاء هناك باحسن النتائج من دون استثناء

« ٤٠ » — الملاريا والبعوض

استمرت مكافحة البعوض في القاهرة طول السنة ؛ومما يجدر ذكرهُ ان الغرض منها ليس مقاومة الملاريا اذ لا يصح ان يقال ان الملاريا موجودة في القاهرة فالتدابير المتخذة موجهة الى انقاص البعوض المعروف بالكولكس والستجوميا وهو لا ينقل عدوى الملاريا . وحل المسألة في ما يتعلق بالقاهرة يقوم باكمال نظام المصارف وهو يقتضي ازالة كل آبار الاقذار التي تتولد فيها هذه الحشرات وتعلية الاماكن الواطئة التي يمكن ان يرشح ماء النيل اليها

أما مكافحة البعوض في السويس فهي حملة ضد الملاريا وقد اتخذت مصلحة الري التدابير لنزح المياه في جهة من اسواء الجهات . ومكافحة البعوض الذي من نوع الانوفليس سائرة بهمة ونشاط ومقرونة بنجاح بين

« ٤١ » — الدفاع الصحي

كان القطر المصري في النصف الاخير من سنة ١٩١٠ عرضة لهجوم الكولرا فانها بعد ان فشت في روسيا ثلاث سنوات متوالية تشتد فيها آونة وتخف اخرى اشتدت وطأتها فجأة في البلدان الواقعة على سواحل البحر الاسود واستمرت الحال على هذا المنوال في شهر اغسطس وفيه ظهرت في ولايات ايطاليا الجنوبية ايضاً فالاستانة وازمير فطرابلس الغرب على حدود مصر الغربية

وابتدأ الحج في شهر اكتوبر وفي الحال عثروا على اصابات بالكولرا في قران بين حجاج جاوه القادمين من الشرق الاقصى وظهر ان حجاج بخارى القادمين من الشمال كانوا ملوثين بالكولرا ايضاً فرجح ان الحج سيلوث وفي ٢٧ دسمبر ظهر الداء في مكة فصار القطر المصري بحيث يجب عليه رد هجمات الكولرا عنه من الجنوب والشرق والشمال والغرب

ان كولرا ١٨٣٧ جاءت القطر المصري من موانىء اوربا وشمال افريقية وفي ماسوى ذلك فان الكولرا كانت تأتيه دائماً من الجنوب الشرقي ويتفق مجيئها بالاجمال مع عودة الحجاج. أما في هذه المرة فان ريح الكولرا التي انتشرت في طول روسيا وعرضها وامتدت الى بعض بلدان اوربا لم تصل الى القطر المصري . وقد انشىء محجر الحجاج في الطور بعد الوباء الاخير في سنة ١٩٠٢ ولا ريب في ان الفضل في سلامة القطر عائد الى حسن تنظيم هذا المحجر بعناية الدكتور روفر رئيس مجلس الصحة والكورنتينات

وحرصاً على سلامة القطر من خطر العدوى من روسيا وايطاليا وطرابلس الغرب والاناضول والبحر الاحمر وجميعها قريبة من السواحل المصرية رأت الحكومة علاوة على التدابير التي اشار بها مجلس الصحة والكورنتينات ان تعود بمساعدة هذا المجلس الى مراقبة المسافرين والمهاجرين التي كانت شائعة من قبل فاعيدت في منتصف سنة ١٩١٠ . وقوانين هذه المراقبة مماثلة للقوانين التي سنتها بلدان أوربا الوسطى واوربا الغربية اتقاء للعدوى من روسيا . ولم تكن هذه القوانين نافذة في القطر المصري شرعاً الا على الرعايا العثمانيين ولكنها انفذت على جميع الناس بفضل مساعدة معتمدي الدول الاجنبية. وقد وافقت محكمة الاستئناف المختلطة على جملة قوانين وضعت بالاتفاق مع مجلس الكورنتينات فصارت نافذة المفعول على الجميع وفي الوقت عينه دعت الحكومة الفرنسوية سائر الحكومات الى عقد مؤتمر صحي في باريس في شهر مايو القادم

«٤٢» — البحث العلمي

لم يحل تراكم الاعمال الاعتيادية وقلة الموظفين في المعاهد العلمية دون سير البحث العلمي فكان التقدم فيه ظاهراً

فقد استمروا على درس خصائص مصل الحيوانات الذي يستعمل في تحضير مصل الطاعون البقري في معمل المصل فانجلت لهم نتائج مهمة وراقبوا بعض اصابات بداء الفيل

في قرية بجوار الاهرام ففحصوا دم جمهور من سكانها ووجدوا أثر هذا الداء في ٤٦ في المئة من الذين تبدو عليهم علامات الصحة

وقضوا وقتاً طويلا في البحث عن طريقة ممكنة عملاً لتنقية ماء النيل من ميكروبات الامراض قبل ترشيحه وذلك بواسطة الترسيب واقتضى ذلك اجراء بضعة الوف من الامتحانات البكترولوجية والكيماوية فكانت النتيجة مرضية وسيكون لها شأن عظيم في مستقبل مسألة ماء الشرب في القطر المصري

الباب الثامن

في الحقانية

« ٤٣ » — المحاكم الاهلية

(١) القضاء المدني — وسّع اختصاص عشر محاكم مركزية اخرى سنة ١٩٠٩ حتى يشمل المسائل المدنية ولكن ذلك لم يقلل من تراكم القضايا المدنية في المحاكم الجزئية فاعطيت احدى عشرة محكمة مركزية اخرى في نوفمبر حق النظر في القضايا المدنية وانشئت محكمة جزئية جديدة في العريش لها اختصاص في المسائل المدنية

وقد جاءت الزيادة الكبيرة في عدد القضايا التي انجزتها المحاكم المركزية بالغاية المطلوبة من حيث تخفيف عبء الاعمال في المحاكم الجزئية كما يتضح من احصاء القضايا المدنية الآتي لسنتي ١٩٠٩ و ١٩١٠

١ — قضايا جديدة

	سنة ١٩٠٩	سنة ١٩١٠
محاكم المراكز	٧٨٠٩	١٧٠٨٦
المحاكم الجزئية	١٨٢١١٦	١٧٧٩٩٠
المحاكم الكلية		
ابتدائي	٦٥٦٤	٦٣٧١
استئنافي	٤٣٢٢	٤٣٦١
محكمة الاستئناف	١١٥٧	١٢٣٦

٢ ـ قضايا انتهت

	سنة ١٩٠٩	سنة ١٩١٠
محاكم المراكز	٧٠٦٠	١٦١٤٠
المحاكم الجزئية	١٨٦٩٤٢	١٧٩٣٨٣
المحاكم الكلية		
ابتدائي	٧٠٧٤	٧١٨٦
استئنافي	٥٤١١	٤٧٥٥
محكمة الاستئناف	٩٧٦	١٠٧٩

ولا يزال عدد القضايا الباقية امام المحاكم الكلية (الابتدائية) ومحكمة الاستئناف كبيراً جدًّا ولكن لا يغرب عن البال ان معظم هذه القضايا جاء موعد النظر فيه فاجلهُ القضاة لاسباب مختلفة

ومتوسط الوقت الذي تستغرقهُ القضية المدنية امام المحاكم الاهلية في مصر من حين اقامتها الى حين صدور الحكم النهائي فيها اقصر جدًّا منهُ في انكلترا و يتضح من مقارنة عدد القضايا الجديدة بالقضايا التي انتهت (انظر البيان السابق ايرادهُ) ان القضاة يستطيعون الآن الفراغ من النظر في القضايا الجديدة في اثناء السنة التي تقام فيها · والسبب في تأجيل القضايا عادة هو عدم تمكن الخصوم من الاستعداد الكافي لها قبل الموعد المعين للنظر فيها ·

وقد انشئت وظيفة « قاضي تحضير » (قانون نمرة ٣ سنة ١٩١٠) لمساعدة الخصوم في تحضير قضاياهم رغبة في تسهيل العمل من هذا القبيل في المحاكم الكلية (ابتدائية واستئنافية) فكانت النتيجة على ما يرى من الارقام المذكورة آنفاً ان القضايا الباقية في تلك المحاكم نقصت نقصاً محسوساً وان كانت لا تزال كثيرة جدًّا

(ب) القضاء الجنائي — هذا بيان بمقابلة عدد الجرائم سنة ١٩١٠ بعددها سنة ١٩٠٩

	سنة ١٩٠٩	سنة ١٩١٠
جنايات	٣٨٢٨	٣٣٧١
جنح		
النيابة	٣٣٢٣٠	٣٥٢٩٣
المراكز	٣٧٢٥٣	٣٦٣٢٦
مخالفات		
النيابة	٨٦٣٢	٩٠٩٤
المراكز	٧٤٢٦٤	٧٠٣٧١
المجموع ...	١٥٧٢٠٧	١٥٤٤٥٥

اما مجموع الجرائم الصغرى فعرضة لتقلب كبير وبالاجمال يقال انهُ يختلف حسب قبول ضباط البوليس عدداً من البلاغات التافهة او رفضهم لها واهتمام مصالح الحكومة باقامة الدعاوى على الذين يخالفون لوائحها الخاصة

وقد نقصت الجنايات نقصاً كبيراً يستحق الذكر هذه السنة واليك بياناً باحصاء السنوات الثلاث الاخيرة

انواع الجرائم	سنة ١٩٠٨	سنة ١٩٠٩	سنة ١٩١٠
قتل	٨٥٩	٩١١	٧٧٦
شروع في قتل...	٦١١	٦٤٧	٥٠٩
ضرب وجرح	٦٤	٦٧	٨٤
سرقة...	٤٩٧	٥٤٦	٣٢٩
شروع في سرقة	٥٧	٤٥	٢٦
سرقة (المادة ٥٠)	٤٥٩	٤٩٠	٤٩٥
اتلاف مزروعات (المادة ٥١)	...	١	١
« « (المادتان ٣٢٠ و ٣٢٢)	١٨٤	١٤٣	١٢٣
تسميم مواش	٩٤	٨٤	٧١
حريق عمداً	٥٠١	٤٩٢	٥٥٩
فسق وهتك عرض	١٢٨	١٦٦	١٧٠
تزوير	٧٤	٩٥	٩٢
رشوة...	٤	٢	١١
شتى	١٢٣	١٣٩	١٢٥
المجموع ...	٣٦٥٥	٣٨٢٨	٣٣٧١

فمن الارقام المتقدم ايرادها وهي مبنية على تقسيم الجرائم الرسمي وتختلف قليلاً بسبب ذلك عن الارقام الواردة تحت عنوان « الداخلية » يتضح ان نقصان عدد الجنايات هذه السنة كان في ثلاثة انواع خصوصاً وهي القتل (نقص ١٣٥) والشروع في القتل (نقص ١٣٨) والسرقات (نقص ٢١٧) واذا استثنينا سنة ١٩٠٧ كانت السنة الحالية اول سنة نقصت فيها الزيادة الكبيرة المطردة التي حدثت في عدد الجرائم في القطر في السنوات العشر الأخيرة

واهم ما يستوقف النظر في الاحصاءات الجنائية هو النقص المرضي في عدد جرائم القتل (١٣٥) والشروع في القتل (١٣٨) والمأمول ان يكون ذلك نتيجة قانون النفي الاداري وقد كان هذان النوعان من الجرائم آخذين في الازدياد ازدياداً مطرداً في الزمن الاخير على انهُ ينتظر مع نفي الاشقياء الى الواحة الخارجة طبقاً لقانون النفي الاداري ان ينقص عددهما الى

الحد الطبيعي مع تراوحه التراوح الطفيف الذي لا بد منهُ من سنة الى اخرى ٠

على ان عدد الجنح الكبيرة زاد ٢٠٦٣ وخصوصاً في نوعي السرقة (فان عددهما زاد ٩١٥) في حين ان الجنايات نقصت واليك احصاء السنوات الثلاث الاخيرة

بيان الجرائم	سنة ١٩٠٨	سنة ١٩٠٩	سنة ١٩١٠
سرقة (بالمادة ٢٧٤)	١٢٧٦٤	١٢٦٤٢	١٢٩٤٨
« (بالمادة ٢٧٥)	٣٧٨٣	٣٩٥٨	٤٥٦٧
تزوير (بالمادة ١٨٣)	٣٧٢	٤٣٠	٤١٨
نصب (بالمادة ٢٩٣)	٥١٧	٥٩٨	٧١٧
خيانة الامانة (بالمواد ٢٩٤ الى ٢٩٩)	١٠١٤	١٤٥٨	١٦٩٣
تسميم مواش (بالمادتين ٣١٠ و٣١٢)	٣٣٣	٣٠٥	٣٠٨
اتلاف مزروعات (بالمادة ٣٢١)	٣١٥٨	٣١٧٢	٢٨٧١

ومما يسر ذكرهُ في الختام ان القضايا التي حفظتها النيابة لعدم الاثبات نقصت نقصاً عاماً ولا سيما قضايا القتل والشروع فيهِ

« ٤٤ » ــ التشريع المدني

صدر قانون جديد بإنشاء وظيفة « قاضي التحضير » والغرض منه ان يرفع عن المحاكم الاهلية المؤلفة من ثلاثة قضاة عبء الجانب الاكبر مما يقتضيه تمهيد الاجراآت الابتدائية والمسائل المتعلقة بها من الاعمال التي تتعب وان تكن في حد ذاتها سهلة بالنسبة الى غيرها. وقد رأوا انه لو عهد الى احد القضاة في تحضير القضايا لكان في ذلك اقتصاد كبير بوقت المحاكم وقد تم ذلك الآن بالقانون الجديد . وبالاجمال يقال ان وظيفة «قاضي التحضير» تنحصر في اعداد القضية للمرافعة والفصل في كل المسائل السابقة للنظر في الموضوع . وقيام قاضي التحضير بهذه الوظيفة لا يضر بطالب التعجيل من الخصوم في حين انه يمكن ان يساعد كثيراً في سرعة الفصل في القضايا وتقليل تراكمها الحالي . وقد كان من نتيجة هذا القانون انقاص عدد القضايا المتأخرة امام المحاكم الكلية انقاصاً كبيراً واذا روعيت الحكمة في تطبيقه انقصها ايضاً

« ٤٥ » — التشريع الجنائي

صدر قانونان جنائيان خطيرا الشان في العام الماضي

(١) احدهما متعلق بالدعاوى التي تقع بواسطة الصحف و(٢) الآخر متعلق بتعديل بعض النصوص في قانون العقوبات

وثانيهما اهم من الاول وهو يشمل اربعة مواضيع مختلفة

(١) الاتفاقات الجنائية (٢) نشر المرافعات في القضايا امام المحاكم (٣) التبعة في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف (٤) التهديدات

وسأتكلم عن كل من هذه الموضوعات بالايجاز حسب الترتيب المتقدم

(١) الاتفاقات الجنائية — اتجهت الانظار الى نقص كبير في القانون المصري لم يكن قد شعر بهِ من قبل وذلك بعد حادثة قتل المرحوم رئيس النظار المشؤومة وثبوت انتماء قاتلهِ الى جمعية سرية لتنفيذ الاغراض السياسية ولو بالقوة . فقد كان يتعذر وقتئذٍ معاقبة شخصين او اكثر اتفقوا على ارتكاب الجنايات او الجنح الاَّ اذا ثبت اشتراكهم او اشتراك احدهم في جناية او جنحة معينة فلم يكن قانون العقوبات يعاقب على التواطؤ او الاتفاق على ارتكاب جنايات او جنح غير معينة تنفيذاً لغاية مشتركة . فلما اظهر التحقيق في حادثة الورداني ان الجمعيات السرية نمت نموًّا يوجب الاسف اصبح من الضروري الاسراع الى سد هذا النقص فشرع في البحث في القوانين الاوربية بحثاً دقيقاً طبقاً للعادة المتبعة في نظارة الحقانيـة المصرية للتوصل الى اختيار افضل القوانين التي يمكن اقتباسها من القوانين الاجنبية في هذا الموضوع واخيراً قرَّ الرأي على ادخال نص يشمل الاتفاقات على ارتكاب جنايات وجنح عادية . وقد اقترح مجلس شورى القوانين ان لا يتناول القانون الجديد الاَّ الاتفاقات التي يكون الغرض منها ارتكاب جنايات او جنح ضد الحكومة او موظفيها وعرض تعديلاً بهذا المعنى غير ان الحكومة رأت نفسها مضطرة ان ترفض هذا التعديل لابهامهِ وكثرة الصعوبات التي تعترض في تأويلهِ حين العمل بهِ . وهذا القانون موجه كما قالت الحكومة في جوابها الرسمي لمجلس شورى القوانين الى الاتفاقات التي تتهدد الامن العام ولا وجه للخوف بانهُ يستخدم كواسطة للضغط او التعرض للحرية الشخصية تعرضاً خارجاً عن الحدود

(ب) نشر المرافعات في القضايا — الموضوع الثاني الجديد الذي يشمله قانون نمرة ٢٨ سنة ١٩١٠ يتعلق بنشر المرافعات في القضايا وقد نص هذا القانون على انه يجوز للمحاكم في

كل الاحوال التي يمكن أن يكون من وراء نشر المرافعات فيها خطر على النظام العام بسبب نوع الجريمة ان تمنع نشر تلك المرافعات كلها او بعضها وتعاقب من يخالف ذلك بالحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر او بغرامة لا تزيد على مئة جنيه مصري لانه اذا كان يجب اطلاق الحرية التامة للدفاع وقت المحاكمة فانه يجب ان لا يسمح بان يصبح استعمال هذه الحرية مصدر خطر على الامن العام . والمحاكم تبيح احياناً ايراد نظريات ثورية في المرافعات او شهادة الشهود في اثناء المحاكمة بناء على أن لها شيئاً من العلاقة بالدفاع عن المتهم ولكنه يجب ان لا تتحول هذه المرافعات او الشهادات الى وسيلة لنشر المبادىء والافكار الثورية . ومثل تلك النصوص موجود في بعض القوانين الاوربية وخصوصاً في فرنسا والبرتغال

(ت) الجرائم التي تقع بواسطة الصحف — وقد ادخل قانون نمرة ٢٨ سنة ١٩١٠ أيضاً نصوصاً جديدة مهمة تتعلق بمقدار المسأولية في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف ويمكن تلخيص احكام القانون الجديد بما يأتي

(١) مدير الجريدة او النشرة الدورية او ملتزم طبع الكتاب او الرسالة او النشرة غير الدورية مسأول دائماً بصفة فاعل أصلي

(٢) المؤلف غير مسأول بصفة فاعل اصلي الا اذا تعذرت اقامة الدعوى على المدير او ملتزم الطبع

(٣) صاحب المطبعة غير مسأول بصفة فاعل أصلي الا اذا تعذرت اقامة الدعوى على المدير او ملتزم الطبع او المؤلف

(٤) البائع والموزع واللاصق غير مسأولين بصفة فاعلين أصليين الا اذا تعذرت اقامة الدعوى على المدير او ملتزم الطبع او المؤلف أو صاحب المطبعة

(٥) تجوز اقامة الدعوى على المؤلف وصاحب المطبعة والبائع واللاصق بصفة شركاء اذا لم يتهموا بصفة فاعلين اصليين وذلك اذا توفرت قبلهم شروط الاشتراك المقررة في المواد ٤٠ وما يليها من قانون العقوبات

(٦) عد القانون قرينة القصد الجنائي لاصقة بالفاعلين الاصليين خلافاً للقواعد القانونية العامة

وستسهل هذه النصوص الجديدة اقامة الدعاوى الصحافية تسهيلاً كبيراً لجعلها المسأولية قرينة لاصقة بالفاعلين الاصليين نعم ان القانون لايمكنه أن يحول دون استخدام اشخاص صوريين مأجورين لتحمل المسأولية التي يجب ان تقع على غيرهم ولكن المأمول ان تطبيق

هذه النصوص على محور الفطنة والحكمة مع وجود قانون المطبوعات يقلل عدد الجرائم الصحافيةالتي كثر وقوعها في السنوات الاخيرة لسوء الحظ

(ث) التهديدات — عدلت المادة ٢٨٤ من قانون العقوبات تعديلا ذا شأن وسع نطاقها فان قانون العقوبات الصادر سنة ١٨٨٣ (المادة ٢٣١) وقانون العقوبات الصادر سنة ١٩٠٤ (في المادتين ٢٨٣ و٢٨٤) لا يعاقبان على التهديد الا اذا كان بقصد سلب المال. وكان مجرد التهديد ولو بالكتابة غير معاقب عليه مهما بلغت شدته فكان لابد من سد هذا النقص نظراً الى تكاثر رسائل التهديد. وواضح ان ذوي الامزجة العصبية الذين يتلقون يومياً رسائل تهددهم بالقتل قد يستولي عليهم الرعب من جراء ذلك ويحتمل أن يتحولوا عن القيام بواجباتهم اذا كانوا من موظفي الحكومة. ويكاد يتعذر عادة معرفة كاتبي تلك الرسائل التي ترسل دائماً بلا توقيع طبعاً ولكن القانون يجب أن يعطي ولاة الامور السلاح اللازم ولو لم يستطيعوا استعماله الا نادراً

وبناء على ذلك عدلت المادة ٢٨٤ تعديلاً يجعلها تتناول التهديد الشفاهي والكتابي متى كان شديداً سواء كان معلقاً على شرط او لا أي التهديد باعتداء شخصي يعاقب فاعله بالقتل او بالاشغال الشاقة او التهديد بافشاء ما يمس بالشرف او بنسبة مثل ذلك واذا لم يبلغ التهديد باعتداء شخصي درجة الشدة المتقدم ذكرها فلا يعاقب عليه الا اذا كان كتابة

ولننتقل الآن الى القانون الاول المذكور تحت هذا العنوان وهو المتعلق بالنظر في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف فاقول ان الغرض من هذا القانون جعل تلك الجرائم من اختصاص محكمة الجنايات . وهذا من مصلحة المتهمين كما هو اضمن للعدل اذ الافضل اناطة النظر في المسائل الدقيقة التي تنطوي تحت القضايا الصحافية بقضاة محكمة الجنايات الذين هم عادة اكبر سناً واكثر اختباراً من قضاة المحاكم الابتدائية. على ان الاجراءات في محكمة الجنايات ستستمر على ما هو مقرر للجنح في قانون تحقيق الجنايات سواء من حيث التحقيق أو نظام الاعمال في القضية وذلك خصوصاً لصيانة حق المجني عليه والنيابة في اقامة الدعوى مباشرة

« ٤٦ » — المحاكم الشرعية

فصلت في تقريري السنة الماضية نظام المحاكم الشرعية الجديد ويسرني هذه السنة ان اقول ان الاصلاح الآخر في الاجراءات المتبعة في تلك المحاكم اجتاز الادوار التشريعية

المختلفة . ومعظم الفضل في ذلك راجع الى ما ابداه وكيل نظارة الحقانية مدة سنوات من الزمن من الهمة التي لم تعرف الكلل فصدر القانون المتضمن هذا الاصلاح في شهر اغسطس الماضي . ثم صدر في ١٤ مارس امر عال شامل ترتيب درجات القضاة الشرعيين وكيفية ترقيتهم فحسن مرتباتهم ومستقبلهم تحسيناً كبيراً

ولا حاجة الى تفصيل كل ما جاء في قانون الاجراءات المتقدم ذكره ولكني اذكر انه قرر الاخذ بالادلة الخطية اكثر من قبل وقسم الاوراق الى رسمية وغير رسمية كما يقسمها المشترعون الاوربيون مع بيان طرق الطعن فيها وكذلك قرر سريان لوائح الخبراء التي يعمل بها في المحاكم الاهلية في المحاكم الشرعية . ويمكن ذكر تغييرات اخرى كثيرة كتوسيع حق الاستئناف وادخال اجراءات اكثر مطابقة للعدل عند سماع الدعوى من جديد وتخويل المتقاضين في بعض الاحوال حق رد القضاة وكان ذلك غير معروف في تلك المحاكم قبلاً الى غير ذلك من الامور . وارى اني اوردت ما به الكفاية للدلالة على نوع الاصلاحات التي ادخلت والنطاق الذي شملته ولكن لا بد لي قبل أن اختم هذا البيان الموجز من الاشارة الى امر جديد ذي شأن ادخل في هذا القانون وهو تخويل القضاة الشرعيين حق حبس المديونين في بعض الاحوال

تسمح القواعد الشرعية في مسائل النفقات بحبس المدين الممتنع عن الاداء حتى يفي دينه وكثيراً ما طلب الى الحكومة اعادة هذه السلطة الى القضاة الشرعيين . فبعد اصلاح نظام المحاكم الشرعية وطرق الاجراءات فيها ونظراً الى عودة مجلس شورى القوانين الى الالحاح في الامر رأت الحكومة ان تجيبه الى طلبه فوافقت على اعطاء القضاة الشرعيين الحق في حبس الذين حكم عليهم بنفقات لزوجاتهم وأولادهم اذا كانوا يأبون دفعها او يماطلون فيه مع استطاعتهم الدفع بشرط ان لا تجاوز مدة الحبس شهراً واحداً

وهذا المبدأ يعمل به كثيراً في انكلترا وهو لا يقتصر فيها على قضايا النفقات وان يكن عدد هذه القضايا كثير فيها . والمأمول ان القضاة الشرعيين يطبقون القانون في ذلك طبقاً لما تقضي به الحكمة فيحققون ثقة الحكومة بهم . وقد زادت ايرادات المحاكم الشرعية زيادة كبيرة سنة ١٩٠٩ بعد لائحة الرسوم القضائية الجديدة التي بدأ العمل بها في مايو من تلك السنة . وزادت الايرادات هذه السنة ٣٣٥٦٦ ج . م . اي ٥٥ في المئة

وتم ترتيب محفوظات المحاكم الشرعية وتبويب فهارسها في الوجه البحري اما في الوجه القبلي فما جنوباً الى المنيا والعمل فيهما سائر سيراً حثيثاً في المحاكم الشرعية في اسيوط وجرجا

وقنا واصوان ويرجح اتمامه هذه السنة

وقد زيد عدد المفتشين وحسنت مرتباتهم وذلك لمراقبة تنفيذ النظام الجديد مراقبة وافية وعين مفتشون آخرون خص بهم مراقبة سير الاعمال الحسابية في هذه المحاكم وتنفيذ لائحة الرسوم الجديدة كما يجب

« ٤٧ » — المجالس الحسبية

كثرت الشكوى في السنين الاخيرة من سير هذه المجالس المهيمنة على اموال وأشخاص القصر وفاقدي الاهلية الخاضعين لاختصاص المحاكم الشرعية . وتستأنف قرارات هذه المجالس في قضايا الحجر او الوصاية بعد بلوغ الموصى عليه السنة الثامنة عشرة الى محكمة الاستئناف الاهلية . اما في ما يختص بتعيين الاوصياء والقوام وعزلهم وفي مسائل الحسابات التي يظهر فيها اختلاس وخيانة فقرارات المجالس نافذة لا تستأنف

وقد كان في نظارة الحقانية منذ بضع سنوات لجنة مختلطة ذات صبغة ادارية تدعى « المجلس الحسبي الاعلى » تنظر في استئناف قرارات المجالس الحسبية بالمديريات في محاسبة الاوصياء والقوام او عزل الاوصياء ولكن قلة عدد القضايا التى استؤنفت الى هذه اللجنة العليا افضت الى الغائها في سنة ١٩٠٠ فلم تكن نتيجة الالغاء على ما يرام فقد اثبت الاختبار ان لا بد من وجود مجلس عال لحماية مصلحة القصر والمعتوهين وسواهم من فاقدي الاهلية لادارة شؤونهم

فانشىء المجلس الحسبي الاعلى وهو يتألف من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف الاهلية لاحدهم الرئاسة وعضو من العلماء وعضو من موظفي الحكومة الحاليين اوالسابقين وهذا المجلس ينظر في القضايا التي تحيلها نظارة الحقانية اليه . وقد رحب مجلس شورى القوانين بهذا العمل ووقع وقعاً حسناً في نفوس المسلمين عموماً فعدوه ضماناً ضرورياً لمنع وقوع الحيف الذي كان كثير الوقوع في الماضي

« ٤٨ » — المحاكم المختلطة

زاد عدد القضايا المستأنفة زيادة مطردة (١٦١٩ مقابل ١٤٥٨ سنة ١٩٠٩ — ١٩٠٨) ومع ذلك فما يسر ان محكمة الاستئناف بذلت الجهد لانجاز الاعمال وقد انتهت من ١٤٢٥ قضية مقابل ١٣٦٢ قضية في العام السابق ومع ان عدد القضايا المتأخرة زاد من ١١٦٦ قضية الى ١٣٦٠ قضية في ٣١ اكتوبر فان النائب العمومي لا ينتظر ان يستمر معدل

الزيادة الحاضرة في القضايا امام محكمة الاستئناف على ما هو عليه . وقد نقص عدد القضايا المتأخرة من مدنية وتجارية وجزئية نقصاً مطرداً في المحاكم الثلاث الابتدائية في السنوات الثلاث الاخيرة . والحقيقة ان عدد القضايا المتأخرة كبير في محكمة مصر فقط فكان ٣٨٥٥ في ٣١ اكتوبر الماضي . ولكن لا يبرح عن البال انه بلغ في مثل ذلك الوقت من العام السابق ٤٠٥٠ وفي مثله من سنة ١٩٠٨ ٤٤٧٥ . وقد نقص عدد القضايا التجارية الجديدة ايضاً وذلك مما يدل دلالة اكيدة على تحسن الحالة الاقتصادية وسير الاعمال بلا صعوبات خصوصية . على ان التفاليس زادت قليلاً وبلغ عدد قضايا التفليس بالتدليس ٧٢ في العام الماضي مقابل ٦٣ سنة ١٩٠٩ و ٣٧ سنة ١٩٠٨ . وهذه الزيادة الكبيرة في التفليس بالتدليس في السنتين الاخيرتين مما يبعث على القلق ولا ريب ان من اكبر البواعث عليها ان ليس لدى المحاكم المختلطة الوسائط الكافية لقمع هذه الجرائم لتعذر ارجاع المفلسين الفارين الذين يتمكنون دائماً تقريباً من مغادرة مصر والرجوع الى اوطانهم الاصلية عموماً قبل ان يمكن القبض عليهم . ولم ترفع الدعوى العمومية في العام الماضي الا على ٣٠ مفلساً في الـ ٧٢ قضية وحكم على ١٧ منهم ولكن ٨ من المحكوم عليهم فروا قبل القبض عليهم . وزاد مجموع الايرادات زيادة كبيرة فبلغ ٨٥٩١٨١ ج . م . مقابل ٨٢٧٧٠٨ ج . م . السنة الماضية ومعظم هذه الزيادة آت من رسوم الاوراق القضائية والعقود الرسمية والتسجيل

وقد عين المسيو ارنست ايمان وكيل محكمة الاسكندرية في وظيفة النائب العمومي التي خلت بوفاة المسيو بورشجرفنك

ويسوءني ان اذكر استعفاء المستر ولتر بري القاضي الاميركي في محكمة مصر . ومع انهُ لم يقض الاّ سنتين هنا فقد نال مقاماً رفيعاً في المحكمة منذ اول تعيينه تقريباً وكان في مقدمة العاملين في اعمالها

وقد الحقت بهذا التقرير مذكرة للمستشار القضائي في مسألة كبيرة الشأن في القانون الدولي الخاص تقدمت الى المحاكم المختلطة بخصوص حالة الشركات التجارية الاجنبية في مصر

«٤٩» — التشريع الدولي

عقد القومسيون الدولي للاصلاح القضائي اجتماعين كبيري الشأن في فبراير ومايو للنظر في اقتراحات الحكومة في ما يتعلق بادخال بعض التعديلات على النظام الحالي في المحاكم المختلطة وقد اوردت هذه الاقتراحات في تقريري السنة الماضية فوافق القومسيون في

اجتماعه الثاني باكثرية كبيرة على انقاص عدد القضاة في جلسات محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية وقرر في مسألة تعيين روساء المحاكم ونوابهم ان محكمة الاستئناف تعينهم من كشف تقدمهُ المحاكم نفسها باسماء المرشحين مرتبة حسب حروف الهجاء ويكون عدد المرشحين خمسة لمحكمتي مصر والاسكندرية وثلاثة لمحكمة المنصورة. وقبلت الحكومة في هذا الاجتماع ان يكون سن السبعين هو الذي تنتهي فيهِ خدمة القضاة وهو السن الذي كانت اكثرية القومسيون قد وافقت عليهِ

وأرسلت المشروعات التي تم الاتفاق عليها الى الدول لتوافق عليها بمنشور في ١٧ يوليو سنة ١٩١٠ ولكن لم يرد الى الآن الا موافقة بعضهن عليها والمأمول ان توافق عليها الدول الباقية قريباً فيعمل بهذه التغييرات الخطيرة الشأن هذه السنة

بقي ذكر بعض مشروعات وافق عليها القومسيون الدولي منذ حين ولكن لم ترد موافقة الدول عليها بعد فقد ذكرت في العام الماضي ما تعلقهُ الحكومة المصرية من الاهمية على تعديل المادة ١٢ من القانون المدني . وقد وافقت اكثرية اللجنة على المشروع سنة ١٩٠٩ ولم تزل المفاوضة جارية منذ ذلك الحين مع الدول المعارضة فيهِ والمظنون انهُ سيتم الاتفاق قريباً وينشر القانون مع ادخال بعض التعديلات غير الجوهرية على النص الذي وافق القومسيون عليهِ فيتيسر حينئذٍ الاشتغال بعدة مشروعات اصلاحية موقفة الآن لما في طريقة التشريع الحالية من المعايب وما يعترض العمل بها من الصعوبات

ولا تزال المفاوضة جارية مع الدول في مشروع توحيد اقلام التسجيل العقاري . اما طريقة الدفاتر العقارية فيتعذر العمل بها حتى ينفذ ذلك المشروع كما اشرت الى ذلك مراراً

الباب التاسع

في المعارف

«٥٠» — كلام عمومي

تدير نظارة المعارف ١٤٥ كتاباً و٦ مدارس يتعلم فيها الذين يعلمون في الكتاتيب ومنها مدرسة لتعليم المعلمات . و٢٣ مدرسة ابتدائية للصبيان ومدرستين ابتدائيتين للبنات و٥ مدارس ثانوية و٦ مدارس صناعية منها واحدة للبنات والمدارس الثلاث التي للتعليم العالي وهي مدرسة الطب ومدرسة الحقوق والمهندسخانة و ٣ مدارس لتعليم المعلمين ومدرسة القضاء

الشرعي . وكان عدد الطلبة في هذه المدارس كلها في ٣١ دسمبر سنة ١٩١٠ كما ترى في الجدول التالي بالمقابلة مع السنين الماضية

	١٨٩٠	١٨٩٥	١٩٠٠	١٩٠٥	١٩٠٦	١٩٠٧	١٩٠٨	١٩٠٩	١٩١٠
كتاتيب الحكومة	١٩٦١	٣٦٢٥	٣٩٦٦	٧٤١٠	٩٠٤٥	١١٠١٤	١٢٣٦٩	١٣٣٦٥	١٣٥٤٥
مدارس لتعليم معلمي الكتاتيب	—	—	—	١٤٧٨	٢٩٢٩	٢٩٧٨	٢٧٨٨	٢٧٤٧	٢٧٦٦
المدارس الابتدائية	٥٧٦١	٧٢٣٣	٦٤٨٩	٧١٧٥	٧٩١١	٨٥٤٤	٥٥٨٥	٨٣٨٦	٨٦٤٤
المدارس والفرق الصناعية	٢٩٢	٢٩٣	٣٧٧	٦٧٥	٧٦٩	٨٥٩	٨١٦	٨٥٤	١٣٥٢
المدارس الثانوية	٧٢٤	٦٨٤	٥٦٩	١٢٤٥	١٣٨	١٩١٠	٢١١٣	٢٢٤٣	٢١٩٧
المدارس العالية	٣٨٣	٢٤٩	٢٨٨	٧٤٣	٩٦٣	١٣٠٤	١٥١١	١٥٤٨	١٥٩٩
البرساله المصرية	٢٨	١١	٤٠	٢	٣	٢٢	٤٠	٥٥	٩٥

والنظارة تراقب المدارس الخصوصية التالية وهي :—

٣٦٤٤ كتاباً فيها من التلامذة		٢٠٢٠٩٥
١٣ مدرسة ابتدائية	«	٣٥٣٥
٩ مدارس صناعية	«	١٤١٢
مدرسة للممرضات والقوابل	«	٣٥
اصلاحية الجيزة	«	٧١٥

واهم ما حدث في امور التعليم في العام الماضي ابتداء مجالس المديريات الجديدة في اعمالها المتعلقة بالتعليم كصاحبة السلطة المحلية وقد أشرت في العام الماضي الى علاقة نظارة المعارف بهذه المجالس واشرت الى ما يلزم من الاتفاق لاجل النجاح . وقد ابنت في الفصل المتعلق بهذه المجالس ما فعلتهُ الى الآن من حيث ادارتها لعدد كبير من المدارس فلا داعي لاعادة الكلام في هذا الموضوع . ولكن يحسن بي أن اشير هنا الى الزيادة الكبيرة التي زادتها المدارس التي لا علاقة لها بنظارة المعارف فضلاً عن تأثير هذه البداءة من الحكم الذاتي (اي مجالس المديريات) في شؤون التعليم . فقد ذكرت في العام الماضي ان الطلب متزايد للتعليم الثانوي وان الصعوبة الكبيرة هي ايجاد الاماكن الكافية في مدارس الحكومة الثانوية . وقد وافق ذلك زيادة عدد المدارس الثانوية المصرية . و يستدلُّ من الذين تقدموا لنيل الشهادة الثانوية سنة ١٩١٠ انهم زادوا زيادة كبيرة جدًّا وكل هذه الزيادة تقريبًا من المدارس

الخصوصية . ومن المرجح انهُ لا يمضي وقت طويل حتى يصير عدد التلامذة الذين يتعلمون في مدارس الحكومة الثانوية جزءًا صغيرًا من عدد كل التلامذة الذين يتعلمون التعلّم الثانوي . وحتى الآن كان للحكومة يد في اختيار الاساتذة لاكثر المدارس التي في القطر سواء كانوا اوربيين او مصريين وكان لها يد أيضًا في نظام المدارس و بروغرام التعليم وما يتعلق بصحة التلامذة وبناء المدارس الصحي ولا ينتظر ان يقل تأثير نظارة المعارف في مراقبة هذه الامور في المدارس الثانوية وغيرها باتساع نطاق التعليم في القطر المصري بل ينتظر ان تبقى مدارس الحكومة مثالاً يحتذى و يقتدى بهِ في المدارس الخصوصية

ذكرت في تقاريري الثلاثة السابقة زيادة استعمال اللغة العربيـة للتعليم في المدارس الثانوية . والآن صارت كل فروع العلوم الرياضية تقريبًا تعلَّم بالعربية . وينظر في تعميم ذلك على علوم اخرى كالجغرافيا والتاريخ والعلوم الطبيعية . وهذا يفتح الباب لاتباع هذه الخطة في المدارس العالية . ولدى الحكومة الآن مشروع لتعليم الرياضات بالعربية في المهندسخانة وفي المدرسة الخديوية . وقد جعل التعليم بالعربية في مدرسة الجيزة الزراعية . والهمة مبذولة في تعليم الاساتذة المصريين لهذه الغاية . وسيعود واحد من الرسالة المصرية التي تتعلم في بلاد الانكليز بعد ان نال درجة بكلوريوس في العلوم من جامعة لندن و يرجى ان يقتفي كثيرون خطواتهِ ولكن لا بد قبل ذلك من استخدام الاساتذة الاوربيين الذين يعرفون من العربية ما يكفي للتعليم بها . والآن يوجد استاذان انكليزيان يعلمان الرياضيات بالعربية للفرق العليا في المدارس الثانوية حيث يطلب تعلُّم الرياضيات العليا

وقد نقِّحت في العام الماضي القوانين الموضوعة لامتحان الاساتذة الاوربيين باللغة العربية حتى تتحقق بها كفاءتهم للتعليم بالعربية . واتضح انهُ اذا زاد الاساتذة تمكنًا من العربية زاد نجاح تلامذتهم وهذا مما يدعو الى الارتياح . وجُعل لامتحانهم العالي بالعربية اسلوب عملي يختبرون بهِ فيطلب منهم الآن ان يلقوا دروسًا باللغة العربية امام الممتحنين وان يظهروا كفاءتهم بقراءة فقرات عربية في مواضيع العلوم التي يعلّمونها ويشرحوا معناها . والفرق التي انشئت في اكتوبر سنة ١٩٠٩ التعليم العربية للاساتذة الاوربيين دامت في السنة الماضية والفرقة التي تعد تلامذتها للامتحان العالي دامت كل شهور الصيف وكانت النتيجة مرضية بوجه الاجمال وامتاز واحد منهم في الامتحان الشرفي

«٥١» — الكتاتيب

استمرّ نجاح مراقبة الحكومة للكتاتيب واعانتها لها سنة ١٩١٠ كما يظهر من الارقام التالية

السنة	عدد الكتاتيب الخصوصية التي فتشت	عدد الكتاتيب التي اعطيت اعانات	مبلغ الاعانات
١٩٠٩	٣٥٨٢	٣٠٥٤	٢١٤٧٩ ج٠م
١٩١٠	٣٦٤٤	٣١٣٩	٢١٨٨٨ ج٠م

وزاد عدد التلامذة في الكتاتيب سنة ١٩١٠ كما يرى في الجدول التالي

	صبيان	بنات	الجملة
١٩٠٩	١٧٤٠٢٣	١٦٨٥٢	١٩٠٨٧٥
١٩١٠	١٨٤٤٨٦	١٧٦٠٩	٢٠٢٠٩٥

وأُصلحت مباني الكتاتيب وادواتها وأُصلح التعليم فيها كما يستدل من ان المعلمين (الفقهاء) الذين صاروا اكفاء للتعليم فيها بلغ عددهم الآن ٣٢٢٩ وكان عددهم ١١٤٢ في عام ١٩٠٩ و ١٢١ منهم تخرجوا في مدرسة من المدارس التي تعلم معلمي الكتاتيب

والذين راقبوا هذه الكتاتيب قرروا ان التعليم في ١١٢٦ كتّاباً منها جيد وان ادارة ١٣٦٠ كتاباً حسنة

وكل هذه الكتاتيب اسلامية ما عدا ٣١ كتّاباً ٠ وعدد التلامذة غير المسلمين ٣٢٣٩ اي اقل من ٢ في المئة من عدد كل التلامذة ٠ وسترى الحكومة ما يستحق الاعانة ايضاً من الكتاتيب التي تديرها مجالس المديريات وقد اتفقت مع المجالس على ان تعطي الاعانة للمجالس نفسها لا لمعلمي الكتاتيب

وتدير نظارة المعارف مباشرة ١٤٥ كتاباً فيها ٣٧٧ معلماً و ٧٠ معلمة و ٩٠٦٠ من الصبيان و ٤٤٨٥ من البنات فمجموع تلامذتها ١٣٥٤٥

«٥٢» — التعليم الابتدائي

عدد مدارس الصبيان الابتدائية التي تديرها الحكومة ٣٢ مدرسة فيها ٨١٣٢ تلميذاً وكان فيها ٧٩٤١ سنة ١٩٠٩ . ومدارس العاصمة مملوءة تماماً حتى اضطرت النظارة ان ترفض بعض الطالبين لضيق المكان . والامر على خلاف ذلك في الاقاليم ولاسيما في مدارس دمنهور و بورت سعيد والفيوم وقنا فان عدد التلامذة قلَّ فيها عما كان ولعلَّ سبب ذلك مناظرة المدارس الخصوصية التي اجرة التعليم فيها ارخص منها في مدارس الحكومة وانشاء مجالس المديريات للمدارس الابتدائية . ونسبة الحضور من التلامذة الى المقبولين كنسبة ٩٦ الى مئة وهي نسبة حسنة كما كانت في العام الماضي

و يقسم التلامذة حسب مذاهبهم كما ياتي

المسلمون		٦٦٣٩	(او ٨٢ في المئة)
المسيحيون	الاقباط	٢٣٨٤	(او ١٧ في المئة)
	غير الاقباط	٦٦	
اليهود		٤٣	
والجملة		٨١٣٢	

ان ازدياد عدد المتخرجين في مدرسة المعلمين الناصرية ومدرسة المعلمين الخديوية قد زاد في اصلاح التعليم في المدارس الابتدائية كما يظهر من زيادة عدد الاساتذة الذين معهم دبلومات التعليم او دبلومات المدارس العليا وقلة عدد الاساتذة الذين ليس معهم سوى شهادة المدارس الابتدائية او ليس معهم شهادة على الاطلاق

ولا يزال عدد المدارس الابتدائية الخصوصية التي تراقبها الحكومة ١٢ كما كان سنة ١٩٠٩ ولكن ينتظر ان تزيد المدارس الابتدائية التي تراقبها الحكومة لان بعض مجالس المديريات طلبوا منها ان تراقب مدارسهم ولو لم يوضع لذلك نظام مخصوص حتى الآن

واهم ما امتاز بهِ الامتحان للشهادة الابتدائية سنة ١٩١٠ ان زاد عدد المتقدمين لهُ من ٤٧٥٠ الى ٥٥٩٤ واكثر هذه الزيادة من المدارس الخصوصية فان ١٥٣ مدرسة منها ارسلت ٢٥٨٨ تلميذاً . وكان عدد الناجحين ٣٩ في المئة سنة ١٩١٠ يقابلهم ٣٤ في المئة سنة ١٩٠٩ وكان عدد المتقدمات للامتحان من مدارس البنات ٤٠ سنة ١٩٠٩ فبلغن ٤٣ سنة ١٩١٠ وفاز منهن ٢١

وكل الممتحنين تقريباً يستعملون العربية في الاجابة على المسائل حيث يباح لهم ان يستعملوا العربية او الانكليزية او الفرنسوية

والذين جازوا الامتحان سنة ١٩٠٩ بقي منهم في المدارس ١٣٧٨ (اي ٦٤ في المئة) في القطر المصري او في الخارج . وعين ١١٤ منهم في خدمة الحكومة مقابل ٧٣ عينوا في خدمتها في العام السابق ولكن عدد الذين عينوا في الخدمة قليل جدًّا بالنسبة الى عدد الذين جازوا الامتحان وهم ٢١٥٥ ولذلك سيصير الغرض الاكبر من هذا الامتحان ان يكون سبيلاً لدخول المدارس الثانوية التي يراد ان تجعل دبلواها شرطاً لازماً لدخول وظائف الحكومة بدل الشهادة الابتدائية

« ٥٣ » — التعليم الثانوي

بلغ عدد الذين قبلوا في مدارس الحكومة الثانوية في اكتوبر الماضي ٦٥٤ وكان عددهم ٥٣٣ سنة ١٩٠٩ و٦٢٨ سنة ١٩٠٨ . وعدد التلامذة الآن في المدارس الثانوية ٢١٩٧ يقابل ذلك ٢٢٤٣ سنة ١٩٠٩ الى ١٩١٠ الداخليون منهم ٤٣١ او ١٩ في المئة يقابلهم ١٣٥٦ في العام الماضي او ١٥ في المئة

وقد تقدموا في إعداد كتب التعليم فصدرت اجزاء كبيرة من كتب الجبر والهندسة بالعربية وسيطبع قريباً قسم من كتاب حسابي بالعربية ويرجى ان تطبع كل الكتب اللازمة لتعليم الرياضيات في المدارس الثانوية بالعربية في غضون السنة الحاضرة

وزاد عدد طالبي الدخول في قسمي الامتحان للشهادة الثانوية سنة ١٩١٠ اربعين في المئة عما كان سنة ١٩٠٩

وكانت نتيجة الامتحان في القسم الاول كما يأتي

	عدد المتقدمين للامتحان	عدد الناجحين منهم	نسبة الناجحين في المئة
من المدارس الاميرية	٧١٨	٣٧٦	٥٢
من المدارس الخصوصية	٥٢٨	١٥٤	٢٩
من الذين درسوا في بيوتهم	١٤٧	١٤	٩
الجملة	١٣٩٣	٥٤٤	٣٩

و٤٨٣ من الذين جازوا الامتحان لا يزالون يتابعون دروسهم في المدارس الثانوية (٣٨٨ منهم في المدارس الاميرية و٥٩ في المدارس الخصوصية) وكان الناجحون ٥١٠ سنة ١٩٠٩ وبقي منهم في المدارس الثانوية ٤٩٥ (٤٥٣ في المدارس الاميرية و٤٢ في المدارس الخصوصية)

وفي الجدول التالي نتيجة الامتحان في القسم الثاني

	الفرع الادبي			الفرع العلمي			المجموع		
	المتقدمون للامتحان	الناجحون	نسبتهم في المئة	المتقدمون للامتحان	الناجحون	نسبتهم في المئة	المتقدمون للامتحان	الناجحون	نسبتهم في المئة
من المدارس الاميرية	٢٠٦	١٤٩	٧٢	١٦٥	١١٦	٧٠	٣٧١	٢٦٥	٧١
من المدارس الخصوصية	٢٨١	٩٨	٣٥	١٠٤	٢٩	٢٨	٣٨٥	١٢٧	٣٣
الدارسون في بيوتهم	١٧٦	٢٤	١٤	٢٩	٣	١٠	٢٠٥	٢٧	١٣
المجموع	٦٦٣	٢٧١	٤١	٢٩٨	١٤٨	٥٠	٩٦١	٤١٩	٤٤

وكان الناجحون ٣٢٩ سنة ١٩٠٩ اي ٤٦ في المئة ونسبة الناجحين هذه السنة اقل قليلاً من نسبتهم في سنة ١٩٠٩ ولكن عدد المتقدمين للامتحان زاد ٢٣٨

وقد زاد عدد المتقدمين من المدارس الخصوصية على عدد المتقدمين من المدارس الاميرية وهذه اول مرة حدث فيها ذلك منذ تمّ تنظيم الامتحان سنة ١٨٨٧ ولكن نسبة الناجحين منهم كانت اقل مما كانت سنة ١٩٠٩ فانها بلغت ٣٣ في المئة وكانت في العام السابق ٤٢ في المئة

و٣٠٢ من الذين نالوا الشهادة وعددهم ٤١٩ يتابعون الآن دروسهم في المدارس العليا في مصر او في الخارج . وعدد الذين ذهبوا الى المدارس او الجامعات الخارجية لا يزال آخذاً في الازدياد فان ٤٦ سافروا من مصر لهذه الغاية سنة ٩١٠. يقابلهم ٤٠ سنة ١٩٠٩ و٣٣ سنة ١٩٠٨ و٣ سنة ١٩٠٧ . و٦٢ استخدمتهم الحكومة يقابلهم ٤٥ سنة ١٩٠٩ . ووجد ١٧ غيرهم اعمالاً اخرى . وزاد عدد الذين لم يجدوا عملاً من ١٠ سنة ٢٩٠٨ و٢٨ سنة ١٩٠٩ الى ٣٦ سنة ١٩١٠

« ٥٤ » — تعليم البنات

تقدم تعليم البنات سنة ١٩١٠ تقدماً يستحق الذكر. وثلاث من البنات اللواتي ارسلن الى مدرسة ستوكول في بلاد الانكليز سنة ١٩٠٧ مع الرسالة المصرية اتممن دروسهن وعدن الى مصر لكي يعلمن في المدارس الاميرية . ولا يزال اثنتان في مدرسة هومرتن بكمبردج تتابعان دروسهما وقد ارسلتا اليها سنة ١٩٠٩

وعدد التلميذات الآن في المدرسة السنية لتعليم المعلمات ٢٠ وقد تخرج فيهما ٢٢ وهن الآن يعلمن في المدارس . وقد عينت واحدة منهن ناظرة لمدرسة البنات في الفيوم

وزاد الاقبال على مدارس البنات الابتدائية جداً بزيادة الرغبة في تعليم البنات فدعت الحال في السنة الماضية الى رد كثيرات من طالبات الدخول الى المدرسة السنية. وقد عرف ان المدرسة ممتلئة لكن آباء البنات يسألون دائماً هل في الامكان ان يخلو مكان فيها ولذلك اعدت الحكومة مكاناً في الاسكندرية تبني فيه مدرسة للبنات وسيشرع في بنائها قريباً. وقد خصصت غرفة في المدرسة السنية لتدريس تدبير المنزل وطبخ الطعام اجابة لطلب الذين طلبوا ان يقرن العلم بالعمل

وقر القرار سنة ١٩٠٩ على قبول بنات في المدرسة السنية يتعلمن التعليم الثانوي من غير ان يتخرجن للتعليم . وقبل غيرهن في السنة الماضية لهذه الغاية

ويتعلم البنات الآن في ٢٨٥٨ كتاباً فيها ٢٢٠٩٤ ابنة يقابل ذلك ٢١٠٣٤ سنة ١٩٠٩ وقد خصص ١٣ كتاباً من كتاتيب الحكومة لتعليم البنات وفيها ٢٠٨٠ ابنة و٤٢ معلمة من اللواتي تخرجن في مدرسة بولاق التي لتعليم المعلمات. وعينت واحدة منهن ناظرة لمدرسة البنات في السيدة زينب . ويرجى انه لا يمضي وقت طويل حتى يصير كل المعلمات في هذه الكتاتيب من متخرجات مدارس المعلمات . وقد زيد اصلاح مدرسة بولاق لكي تتيسر وسائل تربية المعلمات فيها. وفيها الآن ٥٩ تلميذة وقد جاز ١٨ من تلميذاتها الامتحان النهائي فجعل ١١ منهن معلمات في كتاتيب الحكومة والباقيات في مدارس خصوصية تحت مراقبة النظارة

« ٥٥ » — مدرسة الطب

انضم في العام الماضي ٥٠ طالباً الى مدرسة الطب و ٣ الى مدرسة الصيدلة . ونال الدبلوما ٢٢ في الطب و ١ في الصيدلة وبلغ عدد الطلبة في ٣١ دسمبر ٢٢٠ يقابلهم ٢٠٧

في السنة السابقة و ١١٦ سنة ١٩٠٥ و ٦٢ سنة ١٩٠٠ و ٤٦ سنة ١٨٩٥

وخلت وظيفة مساعد لاستاذ الباثولوجيا فعين فيها الدكتور انيس انسي الذي تخرج في مدرسة غلاسكو وفي مدرسة طب الاقاليم الاستوائية وكان من جملة الرسالة المصرية

وكانت وظيفة مساعد استاذ الفيسيولوجيا خالية فعين فيها مصري اخر وهو الدكتور عبد المجيد محمود الذي درس الفسيولوجيا مدة سنتين في مدرستي لفربول وكمبردج

وعاد سنة ١٩١٠ اثنان من الطلبة الذين ذهبوا مع الرسالة المصرية وعينا للتدريس في مدرسة الطب ولا يزال ستة يدرسون في اوربا

« ٥٦ » — مدرسة الحقوق

عدد الطلبة فيها الآن ٣٠٢ و٢١٧ منهم يدرسون الحقوق بالانكليزية و٨٥ بالفرنسوية وقد نقص عدد الطلبة ٥٠ عن عددهم في العام السابق وسبب ذلك زوال فرقة من فرقتي السنة الرابعة من القسم الانكليزي وقلة عدد الذين طلبوا دخول القسم الفرنسوي . و ٢٠١ من الطلبة (او ٦٦ في المئة) مسلمون و ٩٩ (او ٣٢ في المئة) اقباط و ٢ اسرائيليان

وقد طلب عشرة من حاملي الشهادة الثانوية الفرنسوية وخمسة من حاملي الشهادة الثانوية الانكليزية ان يدخلوا القسم الفرنسوي وقبلوا

وطلب ١٢٨ ان يدخلوا القسم الانكليزي وكان الطالبون ٩٠ سنة ١٩٠٩ و٧٠ سنة ١٩٠٨

ونال الدبلوما ٨٩ سنة ١٩١٠ وجاز ٨ امتحان المعادلة وهم يحملون دبلوما اجنبية ولذلك تأهل ٩٧ للمحاماة امام المحاكم الاهلية بامتحان السنة الماضية. ولا بد للذين اتخذوا المحاماة صناعة لهم ان ينظروا الى ذلك بشيء من القلق لئلا يزيد عدد المحامين عن الحاجة. والذين جازوا الامتحان ونالوا الدبلوما توظف ٦ منهم في النيابة و١٢ يشتغلون هناك وقتياً وواحد ارسلته نظارة المعارف الى فرنسا ليتابع دروسه فيها و٤ ارسلتهم الحكومة ليدرسوا الاعمال المتعلقة بالبوليس و٣ ذهبوا الى اوربا على نفقتهم ليتابعوا دروسهم فيها وتعين اثنان في بعض وظائف الحكومة والباقون وهم ٦١ ذهبوا الى المحاكم ليكونوا محامين فيها

والثلاثة الذين اختيروا سنة ١٩٠٩ وارسلوا الى اوربا لكي يتمرنوا على تعليم الحقوق يدرسون الآن في فرنسا في مدارس مختلفة وقد اختير ٣ آخرون سنة ١٩١٠ لهذا الغرض عينه

«٥٧» — تعليم المعلمين

لاتزال مدارس المعلمين تسعاً كما كانت في العام السابق سبعاً منها للمعلمين واثنتين للمعلمات ويظهر من الجدول التالي عدد الذين خرجوا منها وعدد الذين لا يزالون في اقسامها المختلفة كما هم الآن وكما كانوا في العام السابق

	الذين جازوا الامتحان		عدد الطلبة في المدرسة	
	١٩٠٩	١٩١٠	١٩٠٩	١٩١٠
مدرسة المعلمين الخديوية بالعاصمة				
(أ) القسم الاعلى لمعلمي الانكليزية والجغرافيا والتاريخ والرياضيات والعلوم الطبيعية الخ	٩	٨	٧٠	٩٢
(ب) القسم الاوطأ لعلمي الانكليزية والجغرافيا والرياضيات الخ	٤	٢٨	١٦٧	١٦٢
مدرسة المعلمين الناصرية لمعلمي العربية الخ	٤٧	٤٤	٢٧٥	٢٦٥
المدرسة السنية للمعلمات بالعربية والانكليزية	٥	٣	٢٠	٢٠
مدرسة بولاق لمعلمات الكتاتيب	١٤	١٨	٦٠	٥٩
خمس مدارس لمعلمي الكتاتيب	١٢٤	١٤٧	٣٩٥	٤٧١
تلامذة يتعلمون في اوربا للتعليم	٥	١٧	٥٥	٥٩
الجملة	٢٠٨	٢٦٥	١٠٤٢	١١٢٨

ومدرسة المعلمين الخديوية تامة في نظامها وقد بلغ عدد طلبتها في القسم الاعلى ٩٢ وكانوا ٧٠ سنة ١٩٠٩ وفي القسم الاوطإ ١٦٢ وكانوا ١٦٧ سنة ١٩٠٩ وقلل عدد القسم الاوطاء قصداً لان الفرق جاءت اكبر من ان يستطيع الاساتذة تدريبها التدريب اللازم. ونجح في العام الماضي ثمانية في الامتحان لاجل الدبلوما من القسم الاعلى فعين اربعة منهم في المدارس الثانوية و٣ في المدارس الابتدائية وارسل واحد الى انكلترا للتخرج فيها ونجح ٢٨ من القسم الاوطإ فتعين ٢٦ منهم في مدارس الحكومة الابتدائية

واعدت التدابير اللازمة لتعليم الاجبتيولوجيا في بداءة السنة الحاضرة ويرجى ان يتعلم بعض التلامذة مبادىء هذا العلم فيوظفوا في مصر او في الخارج في الوظائف التي تقتضي معرفة علم العاديات بعد ان يتقنوا فرعاً او اكثر من فروعه ويرجى ايضاً ان تبث في نفوس الذين يصيرون معلمين في المدارس الاميرية رغبة في المباحث اللغوية والاركيولوجية المتعلقة بتاريخ مصر . ويقوم تعلم هذا العلم بسماع خطب تتلى بالعربية في مدرسة المعلمين وبمشاهدات عملية في دار التحف المصرية . والخطب والمشاهدات يقوم بها موظفون مصريون في مصلحة الآثار المصرية . ومدار الخطب في الغالب المواضيع اللغوية ومدار المشاهدات تطبيق الخطب على الكتابات المختلفة التي على الآثار . وبعض الخطب يكون موضوعه عمومياً في تاريخ المصريين الاقدمين وآدابهم

في مدرسة المعلمين الناصرية عشر فرق فيها ٢٦٥ طالباً وكان فيها في العام السابق ٩ فرق و٢٧٥ طالباً . وقد نال الدبلوما في الامتحان الماضي في يونيو ٤٤ طالباً وعينوا كلهم في المدارس الاميرية ما عدا ثلاثة منهم ذهبوا الى انكلترا لاتمام دروسهم فيها

ومدارس تعليم المعلمين للكتاتيب خمس وهي في القاهرة والفيوم وقليوب والمنصورة والزقازيق وفيها من الطلبة ٤٧١ وكان فيها في العام السابق ٣٩٥

وكان في المدرسة الخديوية فرع لتعليم المعلمين الوقتيين للمدارس الابدائية فابطل في شهر مايو الماضي لان مدرسة المعلمين الخديوية تخرج العدد الكافي من المعلمين ولكن فرق تعليم المعلمين في الكتاتيب التي تتعلم مرة كل اسبوعين لاتزال جارية مجراها

وأدخل التعليم الديني للتلامذة الاقباط في مدرسة المعلمين الخديوية والحضور فيه اختياري فيحضره ٢٣ من القسم الاوطا وهم يجتمعون للدرس ليلاً ثلاث مرات في الاسبوع في المدرسة الناصرية الابتدائية والغرض أن يتعلموا من الاصول الدينية ما يؤهلهم للتعليم الديني في المدارس الابتدائية التي يعينون للتعليم فيها . وانشئت فرقة مثل هذه للمعلمين الذين يعلمون في المدارس القبطية الابتدائية التي في العاصمة يحضره ١١ منهم

«٥٨» — الرسالة المصرية في أوربا

كان في يناير الماضي من الرسالة المصرية ٥٢ طالباً في انكلترا و٣ في فرنسا ووجد لواحد منهم اشتراك في جمعية سرية ثورية فطرد ونجح واحد في اتمام دروسه مدة ثلاث سنوات في مدرسة لتعليم المعلمين فعين مساعداً لاستاذ العربية في مدرسة اكسفرد الجامعة وعاد ١٦ الى مصر في غضون سنة ١٩١٠ فاستخدمتهم نظارة المعارف واحداً وكيلاً لناظر

المهندسخانة واثنين استاذين مساعدين في مدرسة الطب وواحداً مدرساً في مدرسة بولاق الصناعية والباقي لتعليم الرياضيات أو لغير ذلك من المناصب الصغيرة

وفي غضون سنة ١٩١٠ ارسل ١٦ من المصريين الى انكلترا و٣ الى فرنسا. وفي الجدول التالي عدد التلامذة الذين يدرسون الآن على نفقة الحكومة المصرية والسنين التي أرسلوا فيها والعلوم التي يدرسونها بنوع خاص

المواضيع التي يدرسونها بنوع خاص	السنين التي ارسلوا فيها				
	١٩٠٧	١٩٠٨	١٩٠٩	١٩١٠	المجموع
(ا) في انكلترا					
الطب	...	...	١	٤	٥
الهندسة المدنية	...	...	...	٢	٢
البناء	...	١	٢	...	٣
الهندسة الالية والكهربائية ...	...	٢	١	١	٤
الزراعة وزراعة الجنائن	...	...	١	٢	٣
الرياضيات والطبيعيات	١	٥	٢	٣	١١
التاريخ	...	١	٥	١	٧
الرسم	...	...	١	١	٢
علم التعليم					
الرجال	٢	٣	٤	٤	١٣
النساء	...	...	٢	...	٢
(ب) في فرنسا					
الحقوق	...	...	٣	٣	٦
(ج) في النمسا					
الطب	...	...	...	١	١
المجموع ...	٣	١٢	٢٢	٢٢	٥٩

ومما يحسن ذكره ان امتحان سنة ١٩١٠ دل على ان النجاح زاد عما كان سنة ١٩٠٩ وتدل تقارير مدير الرسالة في انكلترا ورؤساء المدارس فيها على اجتهاد اعضاء الرسالة وحسن سلوكهم الا في ما ندر

ويذهب كثيرون من الشبان المصريين الى اوربا على نفقتهم كما ذكرت في تقريري الماضي لكي يتموا دروسهم لكن الحكومة المصرية غير مسؤولة عنهم

وقد زادت نفقات الرسالة المصرية كانت ١٦٠٠ ج.م سنة ١٩٠٧ فصارت ١٣٩٠٠ ج.م سنة ١٩١٠

«٥٩» — مدرسة القضاء الشرعي

ستكون مدرسة القضاء الشرعي من الآن فصاعداً جزءاً من الجامعة الازهرية وانما يحفظ لها استقلالها المدرسي المبين في الامر العالي الذي صدر في سنة ١٩٠٧ بتأسيسها وتحل لجنة الازهر محل نظارة المعارف بحسب الاقتضاء

وتفرز ميزانية المدرسة عن ميزانية النظارة وتكون قائمة بذاتها في ميزانية الحكومة العمومية ويبقى موظفوها معدودين من موظفي الحكومة

ولم يسقط في الامتحان السنوي في يونيو الماضي سوى ٣٠ من ٢٩٩ تلميذاً في القسم الاوطإ وواحد من ٢٥ تلميذاً في القسم الاعلى

وقد تجاوز عدد طلبات الدخول الى القسم الاوطإ المحلات الخالية فيه دائماً . وقد تمت فرق المدرسة كلها الآن وبلغ عدد تلاميذ القسم الاوطإ ٣٧٥ وتلاميذ القسم الاعلى ٣٠

«٦٠» = جامعة الازهر

لقد ثبت انه لا بد من اعادة تنظيم هذا المعهد العلمي الاسلامي القديم الشهير كما قلت في تقريري لسنة ١٩٠٧ وذكرت في تقرير السنة التالية ما اصاب الاصلاحات التي اشير بها فان فريقاً من العلماء حملها على غير محلها واوجس منها شراً فاهملت . وفي اواسط العام الماضي اراد محمد باشا سعيد رئيس النظار ان يعاد النظر في هذه المسألة المهمة فعين لجنة من وكيل نظارة الحقانية ووكيل نظارة الداخلية والنائب العمومي لتفحصها بالتفصيل . فوضعت اللجنة تقريراً وارفقته بمشروع للازهر ونحوه من المعاهد العلمية الدينية . ففحص هذا المشروع جماعة من كبار رجال الدين ونوابغ العلماء ومدير الاوقاف وادخلوا فيه بعض التنقيح وصادق عليه مجلس النظار ثم عرض على مجلس شورى القوانين في دسمبر الماضي

فاحاله على لجنة فاستحسنته بعد ان ادخلت فيه بعض التنقيح في التفاصيل ويرجي ان يصادق المجلس عليه

والاصلاحات التي يراد ادخالها في الازهر تتناول كيفية ادارته الداخلية وعلاقاته الخارجية بغيره من المعاهد الدينية وتقرير امر الدروس التي تدرس فيه وجعلها موافقة لاحوال العصر وشروط الامتحانات والشهادات وقواعدها وتنظيم ادارة الاوقاف الموقوفة عليه

«٦١» ــ الجامعة المصرية

انشيء قسم لآداب اللغة والفلسفة . والذين يقضون فيه اربع سنوات يقبلون في الامتحانات النهائية فاذا جازوها منحوا دبلوما الجامعة ويشترط في من يدخل هذا القسم ان يكون حائزاً للبكالوريا المصرية او لرتبة علمية اجنبية تعادلها . وتسعة من مواضيع الدروس العشرة اجباري وهي الثمانية التي تدرس بالعربية وآداب اللغة الانكليزية او اللغة الفرنسوية وفي الجدول التالي بيان المواضيع ولغة التدريس وعدد الطلبة

المواضيع	لغة التدريس	عدد الطلبة
آداب اللغة العربية	العربية	٣٥
تاريخ آداب اللغة العربية	»	٣١
اشتقاق اللغات السامية	»	٣١
تاريخ الشرق القديم	»	٢٩
تاريخ الامم الاسلامية	»	٥٤
الفلسفة العربية والآداب	»	٣١
تاريخ المذاهب الفلسفية	»	٣٠
الجغرافية والاتنولوجيا	»	٢٩
تاريخ آداب اللغة الانكليزية	الانكليزية	٢١
» » الفرنسوية	الفرنسوية	٤٨

وفي النية انشاء قسم للعلوم الاجتماعية والاقتصادية وقد انشيء منصبا استاذين للاقتصاد السياسي والاقتصاد (الزراعي والعام والمصري)

اما في قسم السيدات فقد استمرت الجامعة على اعطاء دروس الفلسفة الادبية والفلسفة العقلية وأضافت اليها سلسلة محاضرات بالعربية تلقيها سيدتان مصريتان فكثر الاقبال على

سماعها. وعلاوة على ذلك فان بعض الاطباء المصريين والاوربيين يخطبون خطباً في علم حفظ الصحة والعناية بالاطفال

وعدد انواع المحاضرات الآن ١٣ وكان ٨ في السنة السابقة فزادت نفقاتها من ٢٦٥٠ ج . م. الى ٣٤٠٠ ج . م .

وزاد عدد الطلبة الذين ارسلتهم الجامعة الى اوربا لتلقي العلوم والاستعداد ليكونوا اساتذة في المستقبل من ١٩ الى ٢٤ وزيد عدد مجلدات المكتبة من ٨٠٠٠ مجلد الى ١٠٠٠٠ ومنحت الحكومة الجامعة الاعانة السنوية الاولى وقدرها ٢٠٠٠ ج . م .

« ٦٢ » — التعليم الزراعي والصناعي

ان المدارس الصناعية الحديثة في لقصر ودمنهور وبني سويف وطوخ تم تنظيمها وهي الآن جارية في اعمالها وبها صار عدد المدارس الصناعية الاميرية تسعاً وفيها كلها ١٦٠١ من الطلبة (١٤٦٠ من الصبيان و ١٤١ من البنات) وكان فيها ٨٤٣ سنة ١٩٠٩ وتبلغ نفقاتها نحو ٢٣٠٠٠ ج.م وفي ثلاث منها فروع للتعليم الزراعي وفي اثنتين لتعليم البنات ومما يدل على استمرار الحاجة الى هذه المدارس انه كان في المدارس الجديدة منها ٣٨٤ مكاناً فارغاً فتقدم اليها ١٩٦٠ طالباً سنة ١٩١٠

والمدرستان الصناعيتان الصغيرتان في نجع حمادي وسوهاج قاربتا التمام وطلب مجلس مديرية الغربية مساعدة الحكومة لانشاء مدرسة للحياكة في المحلة الكبرى التي هي اكبر مركز لهذه الصناعة في الوجه البحري

والامور الجديدة التي حدثت في المدارس القديمة وتستحق الذكر هي زيادة فرع لتعليم الحياكة في مدرسة الفيوم ومسبك صغير في مدرسة الفجالة بالقاهرة وفتح مخزن لمدرسة محمد علي الصناعية في الاسكندرية لبيع مصنوعات المدرسة

اشرت في العام الماضي الى صعوبة وجود المعلمين الاكفاء لتعليم الصناعة وقد كان جل الاعتماد على الذين تعلموا في الورشتين الصناعيتين في بولاق واسيوط وزيد على ذلك الآن ان عين مدير سابق من هذه الورش مفتشاً للمدارس الصناعية وهو يرسل البعض من رؤساء الاقسام في المدارس الصناعية الانكليز ليزوروا المدارس الصناعية مرة في الشهر

وزادت علاقة مدارس المديريات الصناعية بمجالس المديريات في غضون السنة الماضية ونقلت مدارس لقصر والفيوم وطوخ الى مجالس مديرياتها نقلها اليها لجانها ومؤسسوها :

واخذ مجلسا البحيرة وبني سويف يساعدان مدرستيها الصناعيتين والمرجح الآن ان هذه المدارس تجد ما يقوم بكل نفقاتها وستكون النتيجة من اتفاق مجالس المديريات والنظارة المختصة ثبوت هذه المدارس ونجاحها . وكثر الاهتمام بتسهيل التعليم الزراعي وغرض النظارة ان تشجع انشاء مدارس زراعية عملية تعلم مبادئ الزراعة بالعلم والعمل مثل مدارس الحقول الزراعية في فرنسا وانكلترا . وقد اقرّ بعض مجالس المديريات على انشاء مدارس زراعية من هذا القبيل في المراكز الزراعية . والنظارة مهتمة بمساعدتهم في هذا الامر . ويراد ان تكون هذه المدارس لتدريب ابناء الفلاحين وصغار الملاَّك حتى يصيروا اقدر على معاطاة اعمالهم الزراعية . وسيكون في كل مدرسة غرفة او غرفتان وورشة صغيرة كافية لتعليم التلامذة بناء ما يبنى في العزب واكثر من خمسة افدنة يقومون بخدمتها وينحصر تعليمهم في المواضيع الابتدائية لكي يفهموا كيفية اعمال الزراعة واحوالها

وكان في مدرسة الزراعة خمسة من الطلبة اتموا دروسهم فيها في يونيو الماضي وكانوا عازمين على مغادرتها فابقوا فيها لكي يتعلموا كيفية التعليم الزراعي ويعينوا لهذه المدارس وسيزاد عددهم في يونيو المقبل

وقد نجحت المدارس الست الصناعية التي تحت ادارة النظارة مباشرة نجاحاً كبيراً في السنة الماضية وزاد عدد طالبي الدخول الى المهندسخانة ومدرسة الزراعة ومدرسة بولاق الصناعية ومدرسة المنصورة الصناعية عما كان عليهِ في العام السابق ودرجة الطالبين العلمية اعلى مما كانت فقبل منهم اكثر مما كان يقبل

وبلغ عدد التلامذة في المهندسخانة ١٠٠ ونال ١٧ منهم الدبلومات ١٤ في الري و٣ في البناء واختير واحد من هؤُلاء لاتمام دروسهِ في انكلترا والباقون عينوا في نظارة الاشغال العمومية وعين. اثنان من التلامذة السابقين في المدرسة نفسها واحداً وكيلاً للناظر وواحداً استاذاً مساعداً . وطلب ١٧٤ الدخول الى مدرسة الزراعة ولكن لم يقبل منهم الاَّ ٨٨ فصار عدد التلامذة فيها الآن ١٩٦ يقابل ذلك ١٣٨ في العام السابق . وعين واحد من متخرجي المهندسخانة المصريين مدرّساً في مسح الاراضي وهندسة العزب . وتمت مباني جديدة مختصة بالاعمال الزراعية بمبلغ ٥٠٠٠ ج م . وقرّ القرار على جعل التعليم بالعربية فجعلت الفرقة الاولى تعلَّم بها واضيف الى كل معلم اوربي مساعد من متخرجي المدرسة فسهل نقل التعليم الى العربية

ونال ٢٩ طالباً الدبلوما من مدرسة بولاق الصناعية · وقد جعلت المدرسة ثلاثة اقسام قسماً للهندسة الميكانيكية والكهربائية وقسماً للبناء والهندسة المدنية وقسماً للصنائع والحرف · واضيف الى مبانيها معمل علمي ومحل لرسم المباني لكي تصير كافية للبروغرام الجديد وعين واحد من متخرجيها استاذاً مساعداً فيها بعد ان اتمَّ دروسهُ في انكلترا مع الرسالة المصرية

وورشتا بولاق واسيوط الصناعيتان باقيتان على حالها من التقدم واضيف الى ورشة اسيوط فروع للاعمال الوطنية المهمة مثل الترصيع وعمل العاج · وقد نقل مديرها الانكليزي الى المهندسخانة فادَّى ذلك الى تعيين مصري في مكانهِ وعين مصري في ورشة بولاق الصناعية مساعد رئيس قسم

وجعلت مدرسة المنصورة الصناعية مثل الورش الصناعية واضيفت الحياكة الى بروغرامها لانها من الصنائع المحلية

ومن الاصلاحات الجديدة ادخال التعليم التجاري بانشاء دروس ليلية في الحساب التجاري ومسك الدفاتر والكتابة على آلة الكتابة والكتابة المختزلة وفي المدرسة الناصرية الآن ٤٢ فرقة تجارية ويراد ادخال هذا النظام الى الاسكندرية ايضاً

واضيف في العام الماضي الى المدارس التي تديرها النظارة مدرسة عملية لتدبير المنزل واختير ٣٠ بنتاً من تلميذات كتاتيب الحكومة ليتعلمنَ فيها مدة سنتين والغرض من ذلك اعدادهنَّ لادارة البيوت ولتزيد كفاءتهنَّ اذا صرنَ زوجات وامهات · وفي هذه المدرسة مطبخ كبير ومكان لغسل الثياب وغرف لشغل الابرة · وكل اعمال البيت يعملها البنات انفسهنَّ ولا تطلب منهنَّ اجرة التعليم · وكان في المدرسة اماكن لثلاثين بنتاً فتقدَّم لها ٩٤ بنتاً وذلك يدل على شدَّة الحاجة الى هذه المدرسة

ويظهر من مجموع عدد التلامذة في مدارس الحكومة الصناعية ان هذه المدارس تقدَّمت كثيراً عما كانت عليهِ في العام السابق

« ٦٣ » — المكتبة الخديوية

صار عدد المجلدات في المكتبة الخديوية نحو ٧٣٧٠٠ فكان عدد ما اضيف اليها في السنة الماضية ٣١٥١ مجلداً منها ٧١٩ كتاباً في ٩٥٣ مجلداً في القسم الشرقي بينها بعض كتب عربية مخطوطة ذات قدر وقيمة منها كتابان يرجعان الى القرن الرابع بعد الهجرة وكتاب يرجع للقرن الخامس وهو بخط الكاتب الشهير ابن البواب وكتاب امثال الميداني وقد

كتب في سنة ٥٩٩ هجرية وكتاب لابي القائد الشعراوي الهندي ولم يكن معروفاً من قبل وقد كان تدبير هذه الكتب داعياً الى السرور فقد مضت سنتان او ثلاث من دون أن يضاف الى المكتبة كتب خطية تستحق الذكر

ولا يزال عدد الذين يقصدون غرف المطالعة والمعارض مطرد الزيادة وزاد عدد الكتب التي اعيرت أيضاً عنه في السنة السابقة . وقد تضاعف عدد كتب المكتبة في السنوات الاربع عشرة الاخيرة وزاد عدد الكتب التي اعيرت عشرة اضعاف

والهمة منصرفة الى زيادة موظفي المكتبة واحداث تغيير يفضي الى توسيع نطاق دائرة الذين يستفيدون منها

الباب العاشر

في الجيش المصري

«٦٤» — الجيش المصري

كانت سنة ١٩١٠ من الوجهة الحربية اهم من السنوات القليلة التي تقدمتها

فقد عهد فيها الى الجيش في السودان نحو ١٥ مرة في محاربة اعداء الحكومة وتاييد السلطة المدنية واقتضت كل حادثة من هذه الحوادث ان تسرع الحكومة في ارسال دورية او اكثر متباينة القوة والتركيب فتوفرت الفرصة لامتحان مقدرة الجيش على القيام بالمهام التي وجد لاجلها وكانت هذه الدوريات مؤلفة من جميع الاسلحة ومحتوية على جميع الاجناس التي يتألف منها انفار الجيش — اي المصرية والعربية والسودانية · وقامت باعمالها في القفار والجبال وفي البلاد التي تغطيها الانجم والاعشاب الطويلة وكان الذين يحاربونها على انواع مختلفة من عرب غارقين في بحار التعصب ومتوحشين مسلحين بالرماح والقسي ونوبيين مسلحين بالاسلحة النارية التي يحسنون استعمالها · وكانت الدوريات تقاتل في فصل المطر وفصل القيظ وكانت الاحوال التي اكتنفتها في بعض الاحيان شاقة تستنفد القوى والصبر

فالامتحان كان شديداً دقيقاً ولكن السردار يقول ان الجيش جازهُ بما استدعى رضاهُ التام

وقد اضطر احتلال اللادو الحكومة الى ان ترسل من الخرطوم نصف الاورطة الرابعة عشرة السودانية . ولكن هذه القوة لا تكفي ولا بدَّ من اورطة كاملة لحراسة الجزء الشمالي فقط من هذه البلاد الواسعة الحراسة الوافية

ثم ان قلة الجيش الاحتياطي الذي تستطيع الحكومة تسييرهُ من الخرطوم وسعة البلاد التي قد تدعو الحاجة الى تسييره فيها تجعلان سهولة الانتقال في الدرجة الاولى من الاهمية ولذلك كان مدُّ سكة الحديد قبلي الخرطوم ذا فائدة حربية عظيمة جداً

اما في ما يختص بعدد رجال الجيش فقد دبرت الحكومة المصرية المال الكافي لابلاغ الاورطة الرابعة عشرة السودانية الى العدد الكامل والباعث على هذا الاكمال احتلال بلاد اللادو كما تقدم

وقد زالت لحسن الحظ الصعوبة التي كانوا يصادفونها في تدبير المتجندين اللائقين فان سكان المقاطعة الجديدة ابدوا ميلاً شديداً الى الخدمة العسكرية وتقدم كثيرون منهم للتجند فاذا استمرت هذه الحماسة صار في الامكان اكمال جميع الوحدات السودانية في السنة الحاضرة

ودبر المال اللازم ايضاً لاضافة بلوك مزدوج الى اورطة العرب واكمال البلوك الخامس والاخير من الهجانة حتى يكون معادلاً للبلوكات الاربعة الاخرى

ولا يزال العمل جارياً في استبدال المصريين بسودانيين في الوحدات والاقسام المعسكرة قبلي الخرطوم او التي منها فصائل معسكرة قبلي الخرطوم وهو مما يفضي الى زيادة الكفاءة فيقل ضياع الزمان والعمل اللذين كان يضيعهما المرضى في المستشفيات

وقد جرت التمرينات المعتادة في الخلاء فظهر فيها ان الجنود السودانيين اخذوا يتغلبون على الميل المفطور فيهم الى اطلاق النار وحرق البارود بسرعة وبلا انتظام . وقد اظهرت المعارك التي حدثت في الجبال ان نظام الاشارات في حاجة الى الاهتمام مع كثرة الوقت والتعب اللذين صرفا عليهِ في السنوات الاخيرة

وفي اوائل السنة طلب ثلاثة بلوكات من الجنود السودانيين القدماء الذين في الاحتياطي للتمرين فجاء التقرير عنهم بما يشهد بكفاءتهم

وقد كان النظام في الجيش على ما يرام فقلت جرائم عصيان الاوامر الخطيرة قلة تذكر واذا اعتبرنا كثرة الجنود الشبان كان ذلك ناطقاً بفضل الذين يتولون شؤون الجيش

اما في التعليم فقد قال الماجور هربرت في تقريره ان ٧٤ في المئة من التلاميذ الذين قبلوا في المدرسة الحربية بالقاهرة في السنة الماضية كانوا من حملة الشهادة الابتدائية اي بزيادة ٨ في المئة عن السنة السابقة فهذه الزيادة تدعو الى الرضى ولكن الحاجة الى ضباط مصريين مدربين تدريباً عالياً لا تسد الا اذا كثر طلاب الدخول الى المدرسة الحربية من بين اللائقين الذين يحملون الشهادة الثانوية على الاقل اما الآن فان بيان التعليم مقيد بوجوب تلافي النقص في تعليم التلاميذ الذي تعلموهُ قبل دخولهم المدرسة الحربية . اما المواضيع التي تدرس في المدرسة فهي مبادئ التحصين والطبوغرافية العسكرية والقانون العسكري والقانون الخديوي واما المواضيع غير العسكرية فهي الحساب والجبر والجغرافيا والانكليزية والعربية . ويقول السردار ان تدريس هذه المواضيع حسن جداً يضاهي تدريسها في اية مدرسة اخرى من مدارس القطر

ويستحيل ان يعمل اكثر من ذلك في ثلاث سنوات وهي مدة الدراسة في المدرسة الحربية . وعدد التلاميذ ١٠٠ والنظام في المدرسة على ما يرام

وقد زيد عدد تلاميذ المدرسة الحربية بالخرطوم من ٣٠ الى ٤٠ منهم ١٢ من العرب و٢٨ من السودانيين ولا تزال المنزلة التي يبلغها هؤلاء التلاميذ في فرقهم في كلية غردون آخذة في التحسين ولكن لا يصح ان يقال ان المدرسة بلغت المنزلة التعليمية المطلوبة الا متى تساوت معارف كل تلميذ فيها بمعارف الفرقة الرابعة بكلية غردون

وقد كانت صحة التلاميذ وسلوكهم جيدين جداً ودرجة اصابة الهدف بالبنادق عالية كالسنوات السابقة

والتحسن مطرد في مدارس وحدات الجيش المصري وهي المدارس التي انشئت لتأهيل الجندي المصري لان يكون عضواً نافعاً في قوة البوليس بعد خروجهِ من الجيش

وهذا النظام يجعل المدارس قسمين قسماً عالياً وقسماً واطئاً ولكن الصعوبة العظمى حمل الجنود على تلقي الدروس في القسم العالي لان معظم وقت الجندي تستغرقهُ واجباتهُ اليومية

وقد كانت صحة الجيش بالاجمال على ما يرام فنقص عدد الذين دخلوا المستشفيات ٢٠٠٠ عن عددهم في سنة ١٩٠٩ ومتوسط عدد المرضى اقل منهُ في السنوات الاربع السابقة وبلغ عدد الوفيات ١٣٦ يقابلهُ ١٧١ في سنة ١٩٠٩ وقد نقصت الوفيات بالملاريا نقصاً عظيماً وظهر تحسين يستحق الذكر في كسلة والابيض المشهورتين بكثرة الملاريا فيهما

اما في قسم المحروسة فقد حوّل حكيمباشي الجيش الانظار الى حالة قشلاق عابدين غير الصحية وقال انها لا تدعو الى الرضى فان صحة الجنود المقيمين فيه ليست جيدة فاخذت الحكومة تنظر في بناء قشلاق جديد

« ٦٥ » — النتيجة

اؤمل أن ما ورد في هذا التقرير عن تقدم الاصلاح الاداري في الاثني عشر شهراً الماضية في احوال محفوفة بصعوبات فائقة العادة يعد مساوياً للتقدم في السنوات السابقة . وعندي أن النتائج تشهد بالفضل العظيم لمحمد سعيد باشا وزملائه وكبار الموظفين الانكليز والمصريين الذين يشتركون في القيام بمهام عبئهم الثقيل على القواعد التي وضعتها حكومة جلالة الملك

ومن اخص مزايا هذا العام الاصلاحات المهمة التي جرت في الازهر والمحاكم الشرعية والمجالس الحسبية . فان هذه المعاهد الدينية الاسلامية تعد خارجة عن دائرة اعمال الموظفين الاوربيين وقد كان عدم مبالاة المصريين انفسهم بامرها حجر عثرة في سبيل ارتقائها . فالاصلاحات الحالية ابتدأ بها النظار المصريون واكملوها ولكنها لم تكن لتنفذ لولا تأييد سمو الخديوي ومجلس شورى القوانين لها. ثم ان التغلب على اوهام بعض المسلمين الباقين على العهد القديم وعلى حبهم لبقاء القديم على قدمه وازالة ذلك بطريق الاقناع السلمي لما يقوي الامل بازدياد التقدم في المستقبل في جعل هذه المعاهد مطابقة لمقتضى العصر الذي هي فيه ويدل على ان الرغبة في الترقية والتحسين قد نفذت الى الجهات التي كانت مستعصية عليها

واقول في الختام للذين ينتقدون النظام الحالي ان مهمة شعب يدير شؤون شعب آخر يخالفه في الصفات لمهمة دقيقة معقدة فلا محل لسوء الحظ بايراد ما في الكتب المدرسية

من الحكم والعظات ولا بسرد العبارات المفخمة . وأنما يدرك النجاح فيها بالمثابرة على وضع علاقات الشعبين على قاعدة الثقة وحسن النية بينهما ولو في الاحوال غير الملائمة . فلو عدلنا عن النظام الحالي لكون فريق صغير من المصريين يبدي العداء الشديد للاحتلال أو لو حكمنا المصريين بعصاً من حديد كما يشير قوم من الذين اقل ما يقال فيهم ان معرفتهم للبلاد ولصعوبة الحال فيها معرفة سطحية لكان ذلك اعترافاً مؤلماً منا بالفشل والخيبة . نعم اننا لو سلكنا ذلك السبيل لسهلنا مهمة الساعين في انفاذ مشيئة الامة البريطانية في هذا القطر ولكني اظن اننا نجر بذلك عاراً على بريطانيا العظمى ونقضي به قضاء مبرماً على كل رجاء بتقدم القطر المصري تقدماً صحيحاً . فقضاء المهمة العظيمة التي تولت بريطانيا العظمى قضاءها منذ ربع قرن يتوقف على الاحتفاظ بعلاقات العطف والوداد بين عمال الدولة المحتلة والمصريين وعلى ترقية هذه العلاقات

هذا واني الخ

الامضاء : الدن غورست

ملحق

حالة الشركات التجارية الاجنبية في القطر المصري (*)

مقتبس من تقرير المستشار القضائي من سنة ١٩١٠

أهمّ مسألة من مباحث القانون الدولي الخاص تقدمت للمحاكم المختلطة في الايام الاخيرة تتعلق بحالة الشركات التجارية الاجنبية في مصر . ولم يكن من امر هذه المسألة فقط انقسام في الرأي بين رجال القانون ومناظرات على صفحات الجرائد بل انها ادت الى تنازع في الاختصاص بين محكمة مختلطة ومحكمة قنصلية نعم ان مثل هذا التنازع ليس بالغريب في هذا البلد وقد اشترك في اقامة القضاء به ما لا يقل عن خمسة انواع من المحاكم مستقلة عن بعضها ولكل منها قوانين ترجع اليها او معاهدات تعتمد عليها الا ان الخلاف الحادث في القضية التي نحن بصددها من شأنهِ التأثير على المصالح المادية لفريق كبير من اهل النزالات الاجنبية في هذه البلاد وعلى الاخص النزالة الانكليزية ولذلك قد ينبغي تفصيل هذا الخلاف في هذا التقرير بحسب ما يراه واضعهُ ويؤتى على ذكر اهم حجج الطرفين . وتلك وقائع الدعوى

قررت شركة (حلوان ديڤلوبمانت كومپاني لمتد) وهي شركة انكليزية ذات أسهم مسجلة في انكلترا طبقاً لنصوص (قوانين الشركات) ان تشرع في تصفية اعمالها بصفة ودية بعد مرور ثمانية عشر شهراً على وجودها فعينت لذلك اثنين من المصفين (احدهما انكليزي والآخر اجنبي) . وحدث بعد ذلك بقليل ان احد حملة اسهمها من المصريين رفع دعوى ضدها امام محكمة مصر المختلطة يطلب فيها الحكم باعتبار هذه الشركة باطلة وغير موجودة في نظر القانون لانها تشكلت بصفة غير قانونية قصد بها الاحتيال لعدم اتباع احكام القوانين المصرية . فحكمت المحكمة المختلطة بهذه المطالب في ٢٩ مايو سنة ١٩٠٩ وقضت على الشركة بالبطلان واعتبرتها غير موجودة قانوناً في مصر وعينت لها ثلاثة مصفين آخرين ليقوموا بتصفيتها تصفية قضائية . بناء عليهِ انذر المصفون المذكورون المصفيين الوديين وطلبوا منهما

(*) ننشر هذا الفصل بحروفهِ كما هو وارد في التقرير الصادر من نظارة الحقانية

تسليم دفاتر واموال الشركة فقام احد حملة الاسهم من الانكليز وطلب من قاضي قنصليته ان يمنع المصفي الانكليزي المعين من قبل الشركة من تسليم ما بيده من الدفاتر والاموال فحكم له قاضي القنصلية بما طلب بانياً حكمهُ على عدم اختصاص المحاكم المختلطة بالحكم ببطلان شركة انكليزية مسجلة طبقاً للقانون الانكليزي

ونرى تبياناً لنقطة الخلاف ان نرجع الى حكم على غاية من الاهمية اصدرتهُ محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٩ ابريل سنة ١٩٠٨ (مجموعة التشريع والاحكام جزء ٢٠ صفحة ٢٢١) قضت فيه ببطلان شركة انكليزية اخرى (ستي أند اجريكولتورال لندس أوف ايجيبت لمتد) وانما نذكر هذا الحكم لان الحكم الصادر في قضية شركة حلوان أخذ بالقواعد العامة التي قررها ومن المفيد ان نبدأ الكلام بذكر الظروف التي تقدمت فيها هذه القضايا للمحكمة اول مرة

نصت القوانين المصرية على أن شركات المساهمة المصرية لا يجوز تشكيلها الا بموجب امر عال (المادة ٤٦ من قانون التجارة المختلط والمادة ٤٠ من قانون التجارة الاهلي) وبذلك اصبحت الحكومة ذات الحق المطلق في منح او رفض الترخيص بتشكيل الشركة وتمكنت بهذه الواسطة من ان تضع القيود والشروط التي يتوقف عليها هذا المنح اوالرفض ذلك ما فعلته في قرارات عدة (قرار مجلس النظار في ١٧ ابريل سنة ١٨٩٩ و٣ يونيه سنة ١٩٠٦) وفي عصر الرخاء العظيم او عصر المضاربات أعني في السنوات ١٩٠٥ و١٩٠٦ و١٩٠٧ أنشئت في مصر شركات عديدة جداً وكان من اشهر الطرق التي يتخذها منشئوها لانتشارها طريقة (حصص التأسيس) فكان بعض ذوي الاغراض يشيع ان الشركة المراد تأسيسها لها مستقبل باهر عديم النظير وأن حصص التأسيس لا تلبث ان تبلغ فيها قيمة عالية فيقبل الناس على الاكتتاب وكان منشئو الشركة يحفظون لانفسهم طبعاً كل حصص التأسيس ولا يعطون منها المكتتبين الا قليلا بنسبة ما يكتتبون به وفي اثناء ذلك يكون القائمون بالشركة (تخلصوا) من حصص التأسيس التي لديهم بأثمان عالية فيصبحون ولا يعنيهم من امر الشركة شيء لانهم لم يصرفوا في سبيلها درهماً ولم يعد يهمهم نجحت أم خابت واذا انصرفت عن الشركة عناية منشئيها أخذت في الحال قيمة اسهمها في النزول وكسدت سوق حصص التأسيس وهي التي غرت الجمهور في الاقبال على ابتياع الاسهم واصبحت لا تباع ولا تشرى واولئك يتمتعون بما كسبوا . ويقال ان بعض مهرة الماليين في هذه البلاد

تمكن بهذه الوسيلة من انشاء اربع شركات في نصف شهر وربح من وراء كل منها ربحاً كبيراً

كل هذا من المبادىء الاولية طبعاً عند العارفين . وانما فائدة هذا البيان للذين لا خبرة لهم بالوسائل التي يتخذها البعض احياناً لانشاء شركات المساهمة

رأت الحكومة ان تضع حداً لهذه التصرفات فقرر مجلس النظار في ٣ يونيه سنة ١٩٠٦ ان لا يرخص بتشكيل الشركات في المستقبل اذا كان من نظاماتها ايجاد حصص تأسيس بها ما لم يكن الغرض من هذه الحصص مكافأة من يقدم للشركات اختراعاً او امتيازاً من الحكومة مما لا تقدر قيمته بمال

عجزت الحكومة عن ان تنال هذه الاعمال المنكرة يد القانون فعمدت الى اتقاء المسؤلية العائدة عليها بعدم الترخيص بانشاء الشركات المصرية اذا كان من ورائه ما يخشى منه على اموال المكتتبين الذين يصدقون كل ما يقال . ومن المعلوم أن هذه الحيطة لم تؤثر في الشركات التي شكلت في البلاد الاجنبية طبقاً لقوانين تلك البلاد فكان ما خشيت الحكومة وقوعه ولم يكن في استطاعتها درؤه . ذلك ان قوماً من أرباب الشركات الذين لا تثني عزيمتهم مثل هذه القيود عمدوا الى اتقاء صرامة القوانين المصرية بتأسيس شركاتهم في الاقطار الاجنبية وعلى الاخص في انكلترا حيث وجدوا من سهولة قوانينها في مواد شركات المساهمة ما يعينهم على تنفيذ اغراضهم . فاصبحنا نرى شركات جل اعمالها بل كلها في مصر (وكثير منها ما كان غرضه الوحيد شراء و بيع الاراضي في هذا القطر) تؤسس على نظام شركات المساهمة الانكليزية وذلك بالرغم مما قضت به احكام المحاكم الانكليزية في بلادها اذ قررت أن الشركة لا يجوز تسجيلها طبقاً لاحكام القانون الا اذا كانت تعتمد من يوم تأسيسها على ادارة أعمالها واحوالها بنوع ما في هذه البلاد أي في انكلترا (راجع بوكلي في قوانين الشركات طبعة سابعة صفحة ٩ والقضايا التي استشهد بها)

ولما كانت اعمال الشركة بمصر فمن الطبيعي ان يكون بها معظم ادارتها ان لم تكن كل الادارة وكثيراً ما نرى مجلس ادارة الشركة ينعقد في مصر لا في انكلترا وتنعقد جمعية المساهمين هنا لا هناك وهكذا فلا نرى بانكلترا الا خيالاً (مكتب وكاتب) والحقيقة هنا . ولا شك ان حال مثل هذه الشركات يخالف المعتاد الا انها دامت متحسنة بدوام الرخاء العرضي أيام المضاربات وبدوام تغلب حزب الصعود فلما تجلت الحقيقة وجاء رد الفعل ودعي

المكتتبون الى دفع المتأخر من رأس المال ضاق الخناق على الكثير منهم لانهم لم يكتتبوا الا طلباً للربح من وراء المضاربات. هكذا أحرجت صدور المساهمين وجعلوا يبحثون على وسيلة تقلل من خسارتهم الداهمة فما وجدوا خيراً من الادعاء ببطلان هذه الشركات التي أنشئت على الصورة التي ذكرناها وهذا ما فعلوه في قضية شركة (ستي أند أجريكورلتورال لندس أوف ايجيبت)

تلك هي الاحوال التي رفعت القضية فيها الى محكمة الاستئناف لتفصل طبقاً للقوانين المصرية في صحة الشركة المذكورة او عدم صحتها ونظراً لاهمية الظروف المذكورة (ولا قصد اهميتها بالنسبة للحكم على هذه الشركات وانما أهميتها بالنسبة لحسن قصدها وصحة الصفة الانكليزية التي اتخذتها) نرى قبل الكلام على الحكم الصادر من المحكمة المشار اليها أن نأتي على القواعد المقررة في بعض البلاد بخصوص جنسية الشركات المسماة Joint-Stock Companies (او شركات المساهمة كما تسميها القوانين الفرنسية والمصرية) وبخصوص الحقوق التي لها في غير بلادها لما في ذلك من الفائدة الكبرى وعلى الاخص عند الكلام على المحاكم المختلطة والبحث في احكامها لان قضاة هذه المحاكم ينتخبون من الممالك الاوربية المختلفة وليس في قوانينها من قوانين بلاد كل واحد منهم الا اليسير وهم يميلون بالطبع غالباً الى الرجوع للقواعد والاحكام المقررة في بلادهم وعلى الاخص في البلاد التي تشابه قوانينها قوانين المحاكم المختلطة(١) وقد يضطرون الى ذلك

والمشكلة التي رفعت لمحكمة الاستئناف يمكن حصرها في امرين

أولاً — ما هي الشركة الاجنبية في مصر وما هي حقوقها

ثانياً — أي محكمة في مصر تختص (٢) بالفصل في ذلك

فاما الاجابة على السؤال الاول فتقتضي طبعاً الرجوع الى القواعد المقررة فيما يختص بجنسية الشركات وهي مسئلة لا تخفى أهميتها لان القانون الذي يجب على الشركة مراعاته في تأسيسها وأعمالها وحلها عند الاقتضاء انما يتعين بتعيين جنسيتها ومن الاسف أن تعين

(١) هذا ما حدث على الاخص بمناسبة القواعد المختصة بالشركات فان نصوص القوانين المختلطة في هذا الموضوع كثيرة الشبه بنصوص القوانين الفرنسية والايطالية والبلجيكية

(٢) من المعتاد البدء بالكلام في الاختصاص ثم الانتقال للموضوع ولكن في هذه المسالة تتوقف معرفة الاختصاص على معرفة الراي في الموضوع فلذلك راينا تقديم هذا وتاخير ذاك.

تلك الجنسية من المسائل المختلف فيها اشد الاختلاف في القوانين الدولية الخاصة وفي محاكم اغلب الممالك الاوربية (٣) فتتابعت المذاهب وقالوا اولاً ان جنسية الشركة تتبع المكان الذي حررت فيه نظاماتها ثم قالوا بانها ترجع الى جنسية مؤسسيها ثم الى المكان الذي صدرت فيه الاسهم الى غير ذلك من الاقوال المتضاربة

ولكن يظهر انهم اتفقوا الآن في اوربا على تعيين جنسية الشركة باعتبار (محل اقامتها) الاّ انهم اختلفوا في تعريف محل الاقامة هل هو المكان لذي يدور فيه دولاب اعمال الشركة اي الوسط الذي تجري فيه تلك الاعمال أم المكان الذي به مكتب ادارتها (مقر الشركة). ورأت بعض الممالك ان من الحكمة فض الخلاف بتعريف محل الاقامة في القانون (بلجيكا وايطاليا ورومانيا) (٤) وترك كثير غيرها تلك المسألة لتقدير المحاكم فوقع الخلاف الشديد فيها (٥)

---

(٣) راجع على الاخص

ليون كان ورينو - شرح القانون التجاري مجلد ثاني طبعة ثانية صفحة ٨٢١ وما بعدها

هوبين - الشرح العام لمسائل الشركات المدنية والتجارية مجلد ثاني صفحة ١٥٨ وما بعدها

اندريه ويس - الشرح العلمي والعملي للقانون الدولي الخاص مجلد ثاني طبعة ثانية صفحة ٤٧٧ وما بعدها

ا . تالير - الشرح الصغير للقانون التجاري طبعة ثالثة صفحة ٤٠٣ وما بعدها

(٤) راجع القانون البلجيكي الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٧٣ المادة ١٢٩ المعدلة بقانون ٢٢ مايو سنة ١٨٨١ والتي نصها

(تعتبر تابعة للقانون البلجيكي كل شركة محلها الاصلي بالبلجيكا ولو كان عقد تاسيسها محررًا في بلاد اجنبية)

ذلك ايضاً هو مقتضى قانون التجارة التليالي اذ جاء في المادة ٢٣٠ منه فقرة رابعة

(تعتبر من الشركات الاهلية الخاضعة لاحكام هذا القانون المؤسسة في بلاد اجنبية ما دام مقر ادارتها واهم اعمالها في المملكة الايتالية ويكون عقد تاسيسها تابعاً في شكله وصحته لاحكام هذا القانون ولو كان ذلك العقد محررًا في البلاد الاجنبية)

راجع ايضاً قانون التجارة الروماني المادة ٢٩

(٥) راجع جنسية الاشخاص المعنويين تاليف ب . ارمنجون بمجلة القوانين الدولية ومقارنة التشريع السنة ٣٤ سنة ١٩٠٢ صفحة ٤٢٤ وما بعدها - جنسية شركات المساهمة وفقدها الجنسية بفرنسا تاليف ه . لافوليه تغيير جنسية الشركات تاليف ر . دموج - اعمال مؤتمر القانون الدولي لشركات المساهمة ببروكسل سنة ١٩١٠ مجلد اول .

اما انكلترا فالظاهر انهُ لا محل للخلاف عندها في جنسية الشركات المسماة (Joint-Stock Companies) لان الشركة اذا تسجلت بانكلترا كانت شهادة التسجيل برهاناً كافياً على جنسيتها ولا يسعني ان اذكر قضية واحدة تقدمت للحاكم الانجليزية واختلف فيها على جنسية شركة كانت تعتبر من كل الوجوه انكليزية ولكنها تسجلت في الخارج بقصد التخلص من احكام القوانين الانكليزية الا انهُ كثيراً ما يختلف في محل الشركة او مقرها عند ما يقتضي الحال تحصيل الضريبة المقررة على ايرادها (income tax) و يظهر ان المحاكم الانكليزية اتبعت في هذا الموضوع منذ عهد بعيد قواعد كثيرة الشبه بالقواعد الواردة في احكام المحاكم الفرنسية وقوانين الدولتين البلجيكية والايتالية انظر مثلاً ما قالهُ نلسن في كتابهِ القانون الدولي الخاص صفحة ٢٢٨ وراجع القضايا التي استشهد بها . قال « يعتبر مقر الشركة الاصلي في المكان الذي بهِ محلها الاصلي الحقيقي لا الظاهر اي في المكان الذي فيهِ تجارتها واعمالها بالفعل (راجع ايضاً الاحكام المبينة في الهامش) [٦]

وقد حكمت المحاكم حديثاً في قضية اخرى (٧) بان محل الشركة حيث ينعقد مجلس ادارتها الاصلي وحيث تصدر قراراتها الاصلية لا حيث يوجد مكتبها الاصلي ولا حيث تقوم فعلاً بالاعمال التي أسست لاجلها

وعليه اذا سجلت شركة في البلاد الانكليزية وكانت دائرة اعمالها في بلاد أخرى وقضت محاكم هذه البلاد الاخيرة ببطلانها لكونها لم تؤسس طبقاً للقانون فالظاهر أن المحاكم الانكليزية تكون مختصة بالنظر في تصفية هذه الشركة والراجح أنها تفعل ذلك لانه من العدل والانصاف — راجع المادة ١٢٩ من قانون الشركات سنة ١٩٠٨ (٨) (قضية (Reuss v. Bos. 5. H. L. 176.

ولننظر الآن فى حقوق الشركات الاجنبية

---

(6) Attorney General v. Alexander L. R. 10 Exch. 20, Cesena Sulphur Co. v. Nicholson, Calcutta jute Mills v. same, I Exch. D. 428 and Alexandria Water Co. v. Musgrave 1883, II. Q. B. D. 174 C. A.

(7) De Beers Consolidated Mines Ld. v. Howe C. A. 1905, 2 K. B. 612.

(٨) يجوز للمحكمة ان تقضي بحل الشركة
سادساً — اذا رأت المحكمة من العدل حلها
مثال ذلك اذا باشرت الشركة اعمالا غير قانونية

من المسلم به الآن عند أغلب الاصوليين أن الشركة اذا تأسست تأسيساً صحيحاً طبقاً للقانون الذي كان تأسيسها خاضعاً لاحكامه تستطيع أن توجد حركة أعمالها في البلاد الاجنبية بحرية كبيرة . انما يجب عليها اذا انشأت فروعاً في تلك البلاد أن تخضع لمثل الاحكام السارية على الشركات الاهلية في البلاد المذكورة .وبعض الممالك (فرنسا والروسيا والنمسا) تشترط أن يرخص للشركة بالعمل فيها وهذا الترخيص يكون عاماً أو خاصاً في صورة معاهدة او قانون او دكريتو

أما اذا تألفت شركة وطنية في بلاد اجنبية في صورة شركة أجنبية لتتخلص من الاحكام الخاصة بالشركات في بلادها فالقضاء الاوربي مجمع على بطلانها واعتبارها غير موجودة (٩)

بعد هذا البحث الموجز في المبادىء التي تتقرر بها جنسية الشركات التجارية في البلاد الاجنبية وما لها من الحقوق في البلاد الاخرى وبيان الظروف التي عرضت فيها المسئلة التي نحن بصددها على المحاكم المختلطة ينبغي أن نبين ما جاء في القوانين المصرية من الاحكام المختصة بهذا الموضوع

تمتعت الشركات الاجنبية من عهد انشاء المحاكم المختلطة بالحرية التامة في اجراء اعمالها بمصر ولم يشترط عليها الا أن تراعي قوانين جنسيتها في تشكيلها وادارتها وحلها . ورسخت هذه العادة حتى انها لتعتبر اليوم في قوة القانون. وحال الشركات الاجنبية بتركيا كحالها بمصر (١٠)

وما جاء في القانونين المدني والتجاري للمحاكم المختلطة بمصر خاصاً بالشركات موجز جداً وناقص ولهذا جاء قرارا مجلس النظار اللذان أشرنا اليهما منذ حين متممين لهذا النقص أما النصوص القانونية الاصلية في هذا الموضوع فهما المادتان ٤٦ و٤٧ من قانون التجارة المختلط (١١)

---

(٩) مجلس الاتحاد السويسري في ٢١ يناير سنة ١٨٧٥ (مجلة القانون الدولي الخاص سنة ١٨٧٥ صفحة ٢٠٧) - محكمة استئناف ءغان في ٢١ ابريل سنة ١٨٧٦ (مجموعة سنة ١٨٧٦ جزء ثاني صفحة ٣٥١) - محكمة النقض والابرام الفرنسية في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٩٦ (مجلة القانون الدولي الخاص سنة ١٨٩٧ صفحة ٣٦٤ - محكمة السين التجارية في ٢٦ اغسطس ١٩٠٢ مجلة القانون الدولي الخاص سنة ١٩٠٤ صفحة ١٨٩)

(١٠) راجع بحثاً في الشركات الاجنبية في تركيا بمجلة القانون الدولي الخاص سنة ١٩٠٨ صفحة ١٠٠٢

(١١) هاتان المادتان واردتان في القوانين المختلطة المصدق عليها من الدول فاتباع نصهما الزامي اذن بالنسبة لها

المادة ٤٦ — « لا يجوز ايجاد شركة المساهمة الا بأمر يصدر من الجناب الخديوي بالتصديق على الشروط المندرجة في عقود الشركة وبالترخيص بتشكيلها »

المادة ٤٧ـ «جميع شركات الاسهم التي تؤسس بالقطر المصري يجب أن تكون مصرية وأن يكون مركزها الاصلي بالقطر المذكور »

فجنسية الشركة تتعين اذن في مصر بمحل تشكيلها ومركزها معاً . والحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٩ ابريل سنة ١٩٠٨ الذي الغى حكم محكمة الاسكندرية وقضى ببطلان شركة(ستي اند اجريكولتورال لندس اوف ايجبت لمتد)يفسر لنا المقصود من كلمة (تؤسس) الواردة في المادة ٤٧ فهو يقول « تأسيس الشركة معناه تشكيلها بواسطة الاجتماع للتوقيع على العقد المبين لقواعد وشروط ادارتها بقصد الحصول على الترخيص اللازم بواسطة الاكتتاب برأس المال » ويمكن تلخيص النظرية الواردة في ذلك الحكم كما يأتي :

قضت المادتان ٤٦ و ٤٧من قانون التجارة ان شركات المساهمة التي تؤسس في مصر تكون مصرية ويجب عليها ان تجعل محلها الاصلي بهذا القطر فاذا تأسست الشركة حقيقةفي مصر وجب عليها ان تراعي في ذلك التأسيس احكام القوانين المصرية حتى يمكن اعتبارها في هذه البلاد وعليه فمجرد وقوع تأسيس الشركة في البلاد الاجنبية لا يؤثر على جنسيتها المصرية ويترتب على ذلك وعلى كونها لم تراع القوانين المصرية في تشكيلها انها باطلة وغير موجودة

بقي الكلام على المسألة الثانية وهي التي قام فيها الخلاف بين المحكمة المختلطة ومحكمة القنصلية الانكليزية وملخصها هل للمحاكم المختلطة حق النظر فيهذهالمسائلبالنسبةللشركات الانكليزية بمصر

اهم حجة للمعترضين على حكم محكمة الاستئناف المختلطة وهم الذين يؤيدون رأي قاضي القنصلية الانكليزية هو ان للشركات كما للاشخاص احوالاً شخصية لا يجوز لغير محاكمها الاهلية التعرض لها . ويقولون فيما يتعلق بالشركات الانكليزية بنوع خاص ان مجرد تسجيلها في البلاد الانكليزية يكسبها الجنسية الانكليزية ولا تستطيع اي محكمة اجنبية ان تنزع عنها تلك الجنسية.ثم يقولون ان الامتيازات تمنع المحاكم المصرية من الحكم ببطلان شركة

تشكلت بصفة قانونية في مملكة اجنبية منح لها الباب العالي حق التمتع بهذه الامتيازات

ويسلم المتنصرون لحكم المحكمة المختلطة بأن مجرد تسجيل الشركة بانكلترا يمنحها الجنسية الانكليزية ولكنهم يقولون ان الموضوع انما هو البحث فيما اذا كان تسجيل الشركات في انكلترا يلزم المحاكم المصرية المختلطة باعتبارها شركات صحيحة ام لا اذا رفع اليها نزاع بين شركة انكليزية من هذه الشركات وبعض المصريين او الاجانب غير الانكليز وكانت المحاكم المختلطة مختصة بالفصل فيه طبقاً للقانون المصري المختلط . نعم اذا صح ان الموضوع كما يقال من مسائل الاحوال الشخصية فالرأي فيه واضح الا انه لا دليل على ذلك ولا مشاحة في ان شركات المساهمة تعتبر اشخاصاً معنوية لها احوال كما للافراد غير ان هذه الشخصية المعنوية في الشركات لا توجد كلها او جلها الا بالتعاقد وصحة العقد الذي كان السبب في وجودها متوقفة على مراعاة احكام القانون المصري اذا كانت هذه الشركات مصرية في الحقيقة وعلى مراعاة احكام القوانين في بلادها اذا كانت اجنبية

ومن الثابت على كل حال ان هذه المسائل في نظر الشارع المصري من مسائل العقود ولا دخل للاحوال الشخصية فيها ولهذا جعل الاحكام المختصة بالشركات التجارية الاهلية في قانون التجارة الاهلي تفصل فيها المحاكم الاهلية طبقاً للقوانين المدنية ولم يجعلها من اختصاص قضاة المحاكم الشرعية اى قضاة الاحوال الشخصية

اما فيما يختص بحجة الفريق الاول الراجعة للامتيازات فلا يعترض احد على ان الشركات الاجنبية المشكلة طبقاً للقوانين الواجب تشكيلها بمقتضاها شركات صحيحة معترف بوجودها ولها ان تتمتع بما تخوله لها تلك الحالة بمصر ولكن الخلاف ينحصر في معرفة ما هي الشركة الاجنبية في نظر الشارع المصري وهل يكفي مؤسسوها أن يلبسوها ثوباً اجنبياً لتخرج به من اختصاص المحاكم المحلية . لا خلاف في ان المحاكم المختلطة هي المحاكم الوحيدة التي لها في الوقت الحاضر حق الحكم على شركة تجارية بأنها مصرية او اجنبية اذا تعلقت بالدعوى المرفوعة امامها حقوق افراد مختلفي الجنسية . والواقع ان جميع شركات المساهمة المشكلة الآن في مصر تتعلق بها مثل هذه الحقوق. فاذا كانت المحاكم المختلطة مختصة بالحكم في مسألة الجنسية فمن الصعب على ما يظهر ان لا تخول حق الحكم ببطلان الشركة اذا اتضح لها انها مصرية فعلاً ولم تتخذ شكل الشركات الاجنبية الا لتتخلص من احكام القوانين المصرية

وقد رأينا ان المحاكم الفرنسية لا تتردد في الحكم ببطلان الشركات الاجنبية في مثل هذه الحالة فانها قضت (محكمة النقض والابرام في ٢٢ دسمبر سنة ١٨٩٦ صفحة ٢٣ من هذا التقرير تعقيب نمرة ٣) ببطلان شركة ادعت انها انكليزية واتضح انها فرنسية انشئت في انكلترا بشكل شركة انكليزية كي تخلص من الاحكام الصارمة الواردة في قانون سنة ١٨٦٧ والمحاكم المختلطة تعتبر اختصاصها كاملاً كاختصاص محاكم البلاد الاخرى الوطنية وذلك بالنسبة للاجانب مختلفي الجنسية الذين لم يستثنوا بنص صريح من الرضوخ لذلك الاختصاص

ثم انه لا خوف من شطط المحاكم المختلطة في ذلك لان محكمة الاستئناف احتاطت فقررت في حكمها آنف الذكر ان لا نزاع في ان لشركات المساهمة الاجنبية حقيقة حقاً في طلب الاعتراف بشخصيتها المعنوية في مصر وان لها الحق في المدافعة والمرافعة امام المحاكم وحق مباشرة الاعمال التجارية او الصناعية بنفسها او بواسطة فروع لها في هذه البلاد

وسبب الخلاف في هذا الموضوع اختلاف في النظر الى صفة شركات المساهمة (١٢) بين رجال القانون من الانكليز وغيرهم من علماء القارة الاوروبية فالقانون الانكليزي يمنح الجنسية للشركة بمجرد تسجيلها وبصفة قطعية. اما القانون الفرنسي ومثله قوانين البلاد التي ذهبت مذهبه فتقضي بأن جنسية الشركة تابعة لعدة احوال لا يستطيع مؤسسو الشركة تغييرها متى ارادوا. وبتعبير آخر يطلق القانون الانكليزي الحرية للشركات في هذا الموضوع اما قوانين القارة الاوروبية فتعتبر ما يختص بالشركات من مسائل النظام العام فتراعي الشدة في وضع احكامها

والحاصل أنه مهما كان الرأي في هذا الخلاف وهو ليس وحده الذي قام أخيراً بين المحاكم المختلطة ومحكمة القنصلية الانكليزية فالواضح أنه لابد من وجود لجنة علماء أو محكمة لها حق الحكم في بيان الجهة المختصة بنظر هـذه المسائل اذا وقع تنازع الاختصاص بين جهات قضائية مختلفة في المواد المدنية والتجارية . وقد نص القانون على تشكيل محكمة من هذا القبيل للفصل بين المحاكم المختلطة والمحاكم القنصلية اذا تنازعت الاختصاص في المسائل الجنائية (١٣) الا أنه لم يذكر شيئاً عن هذا الموضوع في المواد المدنية والتجارية وقد بحثت هذا الموضوع بحثاً مسهباً في تقاريري منذ بضع سنين (١٤) وذكرت أمثلة من الخلاف

(١٢) راجع في هذا الموضوع مقالة مهمة نشرها م . ف . ر . سندرسن تحت عنوان الشركات الاجنبية في مصر بالمجلة القضائية (شهر ابريل سنة ٩ ١٩)

(١٣) راجع المواد ٢٢ الى ٢٥ من الكتاب الثاني من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة

(١٤) راجع تقرير سنة ١٩٠١ صفحة ٤١ وما بعدها

الذي يحدث بين المحاكم المختلطة والقنصليات وبين المحاكم المختلطة والمحاكم الاهلية وبين هذه المحاكم والمحاكم الشرعية وبين المحاكم الشرعية والبطركخانات وبين بعض البطركخانات والبعض الآخر . ولا محل لاعادة ذلك هنا انما أقول ان التجارب التي اكتسبناها في السنوات التسع الاخيرة اقنعتنا بان دون الحصول في الوقت الحاضر على تعديل في أساس القوانين عقبات قد لا نستطيع ازالتها (١٥) فلا أمل للحكومة الآن في انشاء المحكمة المشار اليها في عهد قريب كما كانت تتمنى ثم هي لا تستطيع أن تقترح على الدول اصدار قانون جديد للشركات واف بالغرض ومطابق لمطالب العصر الحاضر (١٦) كما اقترح ذلك بعض طلاب الاصلاح ممن يظنون كل أمر ميسوراً وفضلاً عن ذلك فمادة الشركات من اعقد مواد التشريع واكثرها تعدداً في المذاهب

---

(١٥) يؤيد قولنا ما هو حاصل في مشروع توحيد اقلام التسجيل فهو مطروح تحت نظر الدول منذ سنة ١٩٠٥

(١٦) اذا صدر مثل هذا القانون فلا شك انه يتعرض لحالة الشركات الاجنبية حتى يتيسر له حل الخلاف الذي فصلناه . وقد عرض قانون في هذا الموضوع المعقد على مجلس النواب الفرنسي في سنة ١٩٠٢ والى الآن لم تفرغ اللجنة المكلفة بنظره من البحث فيه

تقرير

عن المالية والادارة والحالة العمومية

في السودان سنة ١٩١٠

مرفوع

من السر الدن غورست الى السر ادوارد جراي

مقدمة

مصر في ٢٥ مارس سنة ١٩١١

مولاي

اتشرف برفع تقريري عن احوال السودان سنة ١٩١٠

الباب الاول

في فصول عمومية

« ١ » — الحالة العمومية

قال السر رجنلد ونجت في تقريره الثمين عن السنة الماضية وهو التقرير الذي اقتبست منهُ كثيراً مما يلي ان سنة ١٩١٠ كانت عظيمة الشان في ارتقاء السودان

واهم حوادث السنة الاستمرار على مد سكة الحديد قبلي الخرطوم · ففي الربع الاول من السنة فتح كبري النيل الازرق القائم بين الخرطوم والخرطوم البحرية وفي آخرها تمَّ بناء كبري النيل الابيض الواقع في رباك ومدَّت سكة الحديد من سنار مخترقة الجزيرة الى كستي وهي مدينة قائمة على ضفة النيل الابيض الغربية آخذة في التقدم والنمو بسرعة · وسيمد الخط منها في خلال سنة ١٩١١ نحو الابيض والمأمول ان يصل اليها في الاشهر الاولى من سنة ١٩١٢

وقد ظهرت المزايا التجارية والعسكرية من هذا التحسين في المواصلات وثبت ان هذا الخط الذي يصل بلاد الجزيرة الخصبة بالخرطوم و بورت سودان و بالتالي بسائر بلدان العالم عمل مالي رابح كما يظهر من ايرادات سكك حديد السودان فقد بلغت ٣٩١٠٠٠ ج · م في سنة ١٩١٠ وكانت ٣٣١٠٠٠ ج·م· في سنة ١٩٠٩ والربح ١٢٣٠٠٠ ج·م· والفضل الاكبر في هذه النتيجة المرضية عائد الى الخط الذي يصل ود مدني بالخرطوم

اما فائدة الخط الجديد في تحريك الهمم لترقية الزراعة فظهرت من الطلب الذي قدمتهُ شركة انكليزية الى الحكومة لانشاء قناطر موازنة على النيل الازرق بجوار سنار والتعهد الذي تعهدتهُ بانشاء سلسلة من الترع تكفي لري نحو نصف مليون فدان تصلح لزراعة القطن والحبوب وهذه المساحة هي جزء من ملايين الافدنة الصالحة للزراعة في سهل الجزيرة · على اننا لم ندرك بعد الخبرة الكافية التي تسوغ لنا بتَّ هذا الموضوع الشديد الاهمية

ولكن الحكومة توصلت الى عقد اتفاق مع «نقابة زراعة السودان» على ان تقوم هذه بالنيابة عن الحكومة بامتحان زراعة القطن وسواه من المحاصيل في بقعة مناسبة بجوار ودمدني وتستغرق هذه الامتحانات ثلاث سنوات او اربعاً · وعلى نتائجها يتوقف تحقيق المشروع الاكبر

المتقدم . وسيوالي رجال الري في الوقت عينهِ ابحاثهم في النيـل الازرق والنيل الابيض لازالة كل ريب في مسألة مقدار الماء الذي يمكن السماح بهِ لزراعه السودان من دون الحاق شيءٍ من الضرر بالقطر المصري

اما اهم الحوادث السياسية في السودان سنة ١٩١٠ فافضاء مقاطعة اللادو اليـهِ بعد وفاة الملك ليو بولد و بذلك أُضيف ١٧٠٠٠ ميل مربع الى مديرية منقلة الجنوبية . ولا يخفى ان ادارة وحراسة بلاد تبلغ مساحتها ضعفي مساحة الدلتا وتقطنها قبائل متوحشة ويكثر فيها مرض النوم لسوء الحظ عبءٌ ثقيل على مالية الحكومة الضعيفة . فلاجل سد علاوة النفقة التي يقتضيها احتلال الجانب الشمالي فقط من مقاطعة اللادوز يدت اعانة الحكومة المصرية لحساب المصروفات العسكرية في السودان ٤٥٠٠٠ ج.م. ومن الجهة الاخرى فان استمرار الزيادة في ايرادات حكومة السودان مكن من تنقيص ١٠٠٠٠ ج.م. من اعانة الحكومة المصرية للمصروفات الملكية فصات هذه الاعانة الآن ١٨٨٠٠٠ ج.م. وكانت ٢٥٣٠٠٠ ج.م. في سنة ١٩٠٨ و ٢٠٨٠٠٠ ج.م في ١٩٠٩ و ١٩٨٠٠٠ ج.م. في سنة ١٩١٠

ولا يغرب عن البال ان مصر اشترت بالاموال التي انفقتها على السودان الراحة والطمانينة على حدودها الجنوبية وضمنت لنفسها ماء الري وهما عاملان من العوامل الحيوية في رفاهيتها وتقدمها فكأنها اخذت بهذا المال بوليصة تامين رخيصة وسليمة من العيوب

وقد حال الضيق المالي في مصر دون منح السودان سلفاً لاعمال ذات ربع في سنة ١٩١٠ سوى ما كان لازماً لمد سكة الحديد جنوباً واكمال كبري النيل الابيض فاعطت الحكومة المصرية لهذا الغرض ٣٥٤٠٠٠ ج.م. اما الاعمال الاخرى التي اقتضى لها صرف مال لحساب راس المال فاضطر السودان الى الاعتماد على مالهِ الاحتياطي وكان ١٢٢٠٠٠ ج.م. في سنة ١٩١٠ انفقها على عمل تسوية ملكية الاطيان ومسحها والاشغال العمومية (وفي جملتها الطرق والآبار ونحوها) وترقية حقول التجارب الزراعية والري المحلي واعمال المديريات ومشروعات اخرى لم يكن مفر من عملها

وغني عن البيان ان مبلغاً زهيداً كهذا لا يسد الاجزءاً صغيراً من مطالب رؤساء المصالح ومديري المديريات ولكن النتائج التي نتجت عن مد سكة الحديد وفتح اسواق جديدة للتجارة تدل على ان هذه المصروفات تعود بربح على البلاد كما يظهر من مقدار المال الذي اضيف

الى الاحتياطي في اول سنة ١٩١١ فقد بلغ ١٦٥٠٠٠ ج٠م٠ فزاد ٤٣٠٠٠ ج٠م٠ عن الذي اضيف الى الاحتياطي في اول سنة ١٩١٠

وسيوفى البحث حقهُ في الحالة الاقتصادية في ما يلي من هذا التقرير ولكن مما يحسن ذكره هنا ان قيمة الصادرات زادت من ٢٦٥٠٠٠ ج م٠ في سنة ١٩٠٦ الى ٦٧٤٠٠٠ ج٠م٠ في سنة ١٩٠٩ و٩٧٨٠٠٠ ج٠م في سنة ١٩١٠ ٠ والذي يستحق الذكر في تجارة الصادر هذه زيادة كمية القطن والبذرة فقد بلغت قيمتها ٢٣١٠٠٠ ج٠م في ١٩١٠ وكانت ٦٣٠٠٠ ج٠م في سنة ١٩٠٩ ولم يقتصر التحسين على زيادة الكمية بل تناول الكيفية ايضاً بعد ان ادخلت الحكومة بذرة الميت عفيفي المصرية الى طوكر ٠ وقد ثبت ان قطن المزارع التي يديرها اوربيون واخصها مزارع نقابة الزيداب مساوٍ في جودتهِ للقطن المصري ٠ وهذه الحقائق دليل على استعداد السودان لأن يخرج مقادير وافرة من القطن والحبوب متى شاع الري الصناعي فيهِ

فيظهر مما تقدم ان السنة الماضية كانت سنة تقدم واستبشار بالخير على ان الاهتمام بترقية موارد ثروة البلاد المختلفة لا يجب ان يقعدنا عن الاهتمام بامر الامن العام فيها ٠ فقد اقتضت الاحوال في السنة الماضية ان تعمد الحكومة الى تجريد قوات مسلحة لمساعدة السلطة المدنية في ادارة الشؤون او لتأييد سلطة الحكومة بين القبائل السذج التي تحدتها ولم تعبأ باوامرها وهذه القبائل كثيرة الاذعان لنفوذ زعمائها وقد تعمد الى تعكير صفاء الامن في البلاد اما بعامل التعصب الديني او حباً بمصلحتها الذاتية

ولا يغرب عن البال ان انتشار الرفاهية بترقي التجارة والزراعة يلقي على الحكومة واجب تأييد اركان الامن في جميع انحاء البلاد وحماية الذين يعملون في ترقية البلاد في الجهات النائية

«٢» — الامن العام

اضطرت الحكومة في اوائل السنة الى تأييد سلطتها في الناحية التي يقطنها خمسة بطون من بطون قبيلة اتوت الثانية في بحر الغزال ٠ فان شيخاً معادياً للحكومة ادعى ان فيهِ قوة سموية فهاج رجال القبيلة وحرضهم على القلاقل فجردت الحكومة قوة بقيادة الكبتن هرفي نجحت نجاحاً تاماً واضطرت الشيخ الى التسليم وردت السكينة الى تلك الجهة واعادت المواصلات مع النقط العسكرية الجنوبية وكانت خسارتها ٤ قتلى و١٧ جريحاً

وادعى احد الدراويش في كتياب بمديرية بربر النبوة وهاجم رجال البوليس الذي جاؤا للقبض عليهِ فسكن الاضطراب حالاً ولكن قتل شيخ كتياب وواحد من رجال البوليس وجرح اربعة من البوليس

وفي كردوفان شق ملك تاجوي وزعماء جبال كتلة عصا الطاعة فرأت الحكومة ان ترسل حملة كبيرة تفوق الحملات التي اعتادت تجريدها في السنوات الاخيرة وكانت الحملة بقيادة الكولونل اسر فاخرجت الملك من معقلهِ بعد قتال شديد . واعيد النظام الى تلك الجهة بسرعة حتى ان الحكومة تمكنت من استرجاع الحامية التي بقيت هناك

وصادفت الحملة التي ارسلت بقيادة الماجور كنري الى كتلة كرون وجبال تيما من النجاح ما صادفتهُ تلك

واغارت القبائل المقيمة على حدود دارفور الشمالية وما وراءها على جهات كروفان الشمالية الغربية مرتين فارسلت الحكومة دورية من الهجانة بقيادة الكبتن روميلي لتسكين مخاوف الكبابيش الذين اصابهم معظم الضرر من هذه الغارة

وجردت الحكومة حملة صغيرة بقيادة الكبتن برود بنت لتأديب الزعماء الناشزين بجوار تلودي فاظهروا طاعتهم للحكومة حالاً

وجردت حملة صغيرة في مديرية منقلة على النوير الذين هجموا على نقطة البوليس في دك فديات

وكاد يحدث فتنتان شديدتان في سنار لولا ان تداركتها الحكومة وقمعتها حالاً وهما شرارتان من نار التعصب القديم اثارهما ظهور مذنب هلي فقرنهُ الناس هناك بالمذنب الذي سبق ظهورهُ ظهور المهدي

« ٣ » — مسائل الحدود

(ا) حدود الحبشة

لم تحسن الحال على الحدود التحسن الذي كان منتظراً بعد ان ردَّ ولاة الامور الاحباش النساء والاولاد الذين سبوا من جبل فارونج في السنة الماضية الى اوطانهم فقد اغارت عصابات حبشية في هذه السنة على السودان لخطف العبيد وكان عدد الغارات على مديرية سنار ثلاثاً بين يوليو وسبتمبر فقط فالفتت الحكومة نظر حكومة الحبشة الى هذا الاعتداء وبينت لها وجوب المبادرة الى اتخاذ التدابير لمعاقبة المعتدين واطلاق سراح الاسرى

وقد اعرب ولاة الامور الاحباش عن رغبتهم في تحسين المواصلات التجارية والتلغرافية بين البلادين وهو من الامور التي تدعو الى الارتياح

(ب) دارفور

في شهر مايو ورد نعي اللفتننت بويد الكسندر الذي قتل غيلة وغدراً بقرب نيارسي عاصمة دارتامه والظاهر ان هذا الرحالة المنكود الحظ لم يكن عالماً بالخطر الذي كان يحيق به في تلك الجهة المضطربة

ثم ان احتلال الفرنسو بين لوداي في يونيو ١٩٠٩ اقتضى النظر في مسألة الحدود بين تلك السلطنة ودارفور . وقد عينت هذه الحدود بالاتفاق الذي امضي في لندن في ٢١ مارس ١٨٩٩ والذي جاء متمماً للاتفاق المبرم ١٤ يونيو ١٨٩٨ ولكن حالة البلاد حالت دون التحديد . والمأمول ان المفاوضات التي دارت بين السر رودلف فون سلاتين بالنيابة عن حكومة السودان ورسل علي دينار تفضي الى التفاهم على حدود سلطنة وداي والبلاد التي كانت تعرف بمديرية دارفور في سنة ١٨٨٢

(ج) الكنغو الفرنسوية

ذكرت في تقريري الماضي ان حكومة الكنغو الفرنسوية انشأت بقرب حدود السودان مخفراً بقيادة ضابط فرنسوي وقد تيسر للكبتن ستوني مفتش القسم الغربي من بحر الغزال ان يجتمع بالمندوب الفرنسوي في تدبلي في يونيو الماضي لاجل اتخاذ التدابير اللازمة لمنع القليل الباقي من النخاسة على الحدود فتم الاتفاق بينهما وعولت حكومة الكنغو الفرنسوية على ان تعطي جوازات سفر للمسافرين والتجار تحتوي على البيانات الخاصة باثبات شخصيتهم على منوال الجوازات التي تعطى في السودان

وقد شرعت الحكومة الفرنسوية في انشاء مخفرين جديدين على الحدود كل منهما بقيادة ضابط

(د) مقاطعة اللادو

بعد وفاة جلالة ليوبولد الثاني ملك بلجيوم عينت لجنتان لتسليم مقاطعة اللادو لحكومة السودان طبقاً لنص الاتفاق المبرم في ٩ مايو ١٩٠٦ بين جلالة ملك بريطانيا وملك الكنغو المستقلة فبدأت اللجنتان عملهما في ١ مايو ١٩١٠ وفرغتا منهُ في حفلة اقيمت في ياي في ١٦ يونيو ١٩١٠ . وتمّ التسليم على ما يرام بفضل تعاون اللجنتين وحسن العلاقات بينهما

(هـ) تجارة الاسلحة

لم يبقَ ريب في ان الحبشة هي المستودع الاكبر الذي تهرب البنادق منهُ الى السودان والظاهر ان ولاة الامور الاحباش شاعرون بالخطر الذي ينجم عن استمرار هذه التجارة ولكنهم عاجزون عن منع بيع الاسلحة والذخيرة على الحدود من جهة الحبشة . اما على الحدود من جهة السودان فطبيعة البلاد و بعد الشقة بين مخافر الحكومة يحولان دون مراقبة الحدود المراقبة الوافية . فمتى انتقلت مصلحة الرق من الحكومة المصرية الى الحكومة السودانية يمكن تكليفها بمراقبة مهربي الاسلحة علاوة على مهمتها الاصلية التي هي منع النخاسة على الحدود

و يستفاد من الاخبار الواردة من الغرب ان عدد الاسلحة التي تدخل دارفور من الغرب آخذ في الزيادة وهو ما كان منتظراً بسبب احتلال الفرنسو يين لوداي فانهُ اقام القبائل على الحدود واقعدها

ولو تمَّ الاتفاق نهائياً في موْتمر الاسلحة الدولي في السنة الماضية على حظر تور يد الاسلحة للاتجار بها بطريق ساحل طرابلس الغرب لكان ضربة قاضية على هذه التجارة التي تعرقل عمل اوربا في نشر راية السلم والحضارة في افريقية

«٤» — اعمال المرسلين

لا يزال الاقبال على مدارس البنات الثلاث التابعة لجمعية التبشير في السودان يزيد ففاق عدد تلميذات مدرسة الخرطوم في هذة السنة عددهن في كل سنة سبقت ولم تعد مدرستا ام درمان والاتبرة تسعان اكثر مما فيهما . وقد شرعوا يبنون مدرسة جديدة كبيرة في ام درمان

وتقوم الرسالة الطبية بام درمان باعمال جزيلة النفع فيعالج في عيادتها الخارجية نحو ٣٥ مريضاً كل يوم

ويقول المطران جوين في تقريرهِ عن المرسلين الى الدنكة في اعالي النيل ان اعمالهم مرضية وهم يعدون مشروعاً للعمل في مقاطعة اللادو . وتعد رسالة التبشير بالسودان المعدات للشروع في التبشير في هذه المقاطعة في آخر السنة القادمة

وقد تقدموا تقدماً يذكر في بناء الكاتدائية الانجليكانية في الخرطوم والمأمول ان يكملوها في مدة اثني عشر شهراً او ثمانية عشر شهراً

ويعمل المرسلون الاميركيون اعمالاً مدرسية وطبية جزيلة الفائدة في مدارسهم في الخرطوم وام درمان واتبرة وفي مركز التبشير الواقع على نهر السوبات

وقد جنت الرسالة النمسوية نتائج ترضي وتشدد العزائم من مدارسها في الخرطوم وام درمان وبور سودان وبحر الغزال وتقدمت نقطتا لول وطنجة تقدماً حسناً

«٥» — المساحة

تقدموا تقدماً يرضي في مسح الاطيان وتم وضع الخرط للاراضي المزروعة المجاورة للنيل في المديريات الاربع شمالي الخرطوم . وبلغ ما مسح في خلال السنة نصف مليون فدان في الجزيرة وعلى ضفاف النيل الابيض . والمأمول ان يفرغوا في آخر السنة الحالية من مسح جميع الاطيان التي تنطوي تحت مشروع ترع الجزيرة المعروض للنظر . غير ان العمل سيتجاوز هذا الحد لفض المنازعات القديمة وتوقعاً لما قد يكون من توسيع نطاق مشروع الري

وقد اجلى التحقيق الذي عمله الكبتن بيرسن مدير المساحة في مركز القضارف في السنة الماضية عن جباية العشر ان الخسارة في الايراد الناجمة من عدم ضبط المساحة ليست كبيرة كما كان يظن . وقد نقحت خرط البلاد لتكون عوناً للمفتشين في وقت فرض العشر وقر القرار على ارسال بعض المساحين ايضاً الى المديرية علاوة على من فيها حين يحل زمان تقدير العشور

وقد مسحت مدينة ام درمان أيضاً فوجدوا ان فيها ١٣٠٠٠ حوش ويقدرون ان ٣٠٠٠ منها أعيد بناؤها في السنوات الثلاث الاخيرة وكلفت ١٠٠٠٠٠ ج.م . والبيوت الجديدة تجري على نظام معين من حيث الطرق والازقة . وتخطيط هذه الطرق وتوزيع أراضي البناء من واجبات المستربويس باشمساح المدينة ومساعديه . ومما يدعو الى الارتياح التحسين البادي في شكل البيوت الجديدة وشدة رغبة السكان في هدم تكلاتهم والبناء في الاراضي الواقعة على الشوارع

الباب الثاني

«٦» — العمال والسكان

في المعايش

زاد سكان السودان زيادة تقدر بنحو ٥٠٠٠٠ نسمة بضم مقاطعة اللادو اليه

و يؤخذ من الاحصاءات الواردة من المديريات المختلفة ان معدل المواليد لا يزال كما كان في الكثرة وان عدد السكان مطرد الزيادة . ولا يستطاع الآن احصاؤهم احصاء مدققاً ولكن يمكن ان يقال بالتقريب انهم ينوفون عن ٢٦٠٠٠٠٠

وقد وسع نطاق مهمة قلم العمال الذي ذكرت انشاءه في تقريزي عن السنة الماضية وعدلت التدابير الموضوعة لقيد العمال في المديريات حتى تنطبق على الشروط الجديدة

ولا يزال عدد العمال المستعدين للعمل قليلاً لسوء الحظ ولكن قلم العمال يدرس المسألة الويظهر من الاحصاءات الموجودة ان البلاد تستطيع في الاحوال المعتادة تقديم العمال ملازمين لمصالح الحكومة من دون ان تستنزف المشتغلين بالزراعة اذا طلبتهم المصالح قبل موعد الحاجة اليهم . اما اذا كان المطلوب كثيراً سواء للاعمال الخصوصية او لاعمال الحكومة فلا سبيل الى سد الحاجة الا بزيادة كفاءة العمال الموجودين او بجلب العمال من القطر المصري . وعلى كل حال فان المطلوب من عمال الزراعة في آخر فصل المطر يفوق الموجود منهم

٧ ــ الزراعة والاراضي

لم يطلب بالاجمال في السنة الماضية سوى قليل من اراضي الحكومة التي للزراعة أوالتي للبناء . ولكن حركة البناء في بورت سودان رائجة وكذلك طلب اراضي البناء فيها ايضاً

وكانت الحكومة قد خيرت شركة اطيان الزيداب في شراء مقدار كبير من الاطيان المجاورة لاطيانها في الزيداب اذا شاءت فابلغت الشركة الحكومة انها تريد الانتفاع بهذا الخيار وشراء نحو ٥٠٠٠ فدان فاخذت الحكومة تمسح هذه الاطيان وتسوي ملكيتها

وقد نجحت تجارب ري اطيان الاهالي في الزيداب نجاحاً تاماً وخلاصة هذا المشروع أن اصحاب الامتياز يسمح لهم باعطاء ماء الري من آلاتهم الرافعة لري اراضي الاهالي التي

تجاور اطيانهم والتي كانت بائرة فاقبل الاهالي على اغتنام فرصة وجود الماء وزرع اطيانهم وقد طلبت الشركة من الحكومة الآن ان تسمح لها بنصب آلات رافعة في بقاع معينة على ضفة النيل لري اراضي الاهالي المجاورة

ويصعب تصور اهمية تنشيط الزراعة بين اصحاب اراضي « السواقي » التي اهملت زراعة معظمها بسبب شدة المصاعب والعناء الذي تقتضيه زراعة السواقي وبسبب وجود اعمال ذات ربح في جهات اخرى تجتذب العمال اليها

ويحتمل الآن انهم وجدوا سبيلاً للانتفاع بالسد الذي كان العقبة الكبرى في سبيل الملاحة في اعالي النيل الابيض والانهر التي تصب اليه فقد تألفت شركة انكليزية المانيـة لتحويل « السد » الى وقود يصنع اقراصاً كالطوب بطريقة ابتكرها الاستاذ هورنج . وقد امتحن ذلك في المانيا في خريف ١٩١٠ فكانت النتيجة على ما يرام وجاء الكبتن بنيت دمبير احد مندوبي الشركة الى الخرطوم حيث اخذ يستعد لاعادة الامتحان في كميات كبيرة

وقد قاموا بكثير من اعمال تسوية ملكية الاراضي خصوصاً في مركز المسلمية حيث اتموه وقد ابطأت التسوية بعض الابطاء في مركز الكاملين بسبب المنازعات والتقاضي . وتقدموا تقدماً يذكر في تسوية ملكية الاطيان الواقعة على ضفاف النيل الابيض وكانوا قد شرعوا في اعادة تسجيل الاطيان بمديرية الخرطوم في نوفمبر ١٩٠٩ فاستمر هذا العمل جارياً بانتظام . وحكمت لجنة اراضي ام درمان في ٣٠٠٠ قضية واوشكت ان تنجز عملها فيها

وأهم ما يسترعي النظر في الاحصاءات الزراعية اتساع نطاق الاطيان المزروعة اذا قورن بمساحة المزروع منها في السنة السابقة فقد بلغت الزيادة ٢٤٩٦٠٠ فدان ومعظم الزيادة في الاطيان التي تزرع ذرة ولكنها تناولت زراعة السمسم ايضاً لا سيما في مديريتي النيل الازرق والنيل الابيض . وقد كان لملاءمة الاحوال الجوية وسلامة المزروعات من آفات الحشرات والديدان فضل عظيم في هذه الزيادة في المحصولات

وجاد موسم القطن وبيع باسعار عالية . وتدل الدلائل المأخوذة من انحاء مختلفة على ان ارباحه الكبيرة نبهت افكار الزراع الوطنيين الى زرع القطن الجيد . ويؤخذ من احصاءات القطن السوداني في السنة الماضية ان ٥١ في المئة من المحصول روي بالفيضان و ٤٠ في المئة منه روي بالمطر أي ان ٩١ في المئة من قطن السودان زرعه الوطنيون واستغلوه من دون مساعدة الاوربيين . وبناء عليه فزراعة القطن في السودان لا تزال بيد الوطنيين

وبما أن مصلحة الغابات والحراج ضمت الى مصلحة الزراعة التي يديرها الماجور ولكنسن فقد الحقت مصلحة الاراضي بالمصلحة القضائية تحت مراقبة السكرتير القضائي يساعده مساعد مدير لقسم الاراضي

٨ ــ الغابات والحراج

زادت مساحة غابات الحكومة المحمية بانشاء حمى لحطب الوقد في جوار الابيض وقد نجحت التدابير التي اتخذت لوقاية الغابات من النيران لا سيما في سنار وكردوفان حيث دبر المال اللازم لوقاية غابات الصمغ . ثم ان مقدار حطب الوقود الذي اخذ من الغابات المحدودة في خلال السنوات الثماني الماضية يقضي بضرورة وضع ما بقي في هذه الغابات تحت ادارة منظمة

ويؤخذ من التقارير الواردة عن اشجار اللستك البلدية في بحر الغزال انها تكثر وتفرخ على نمط يدعو الى الرضى والارتياح حيث لا تسطو النيران عليها وان اشجار لستك سيارا المزروعة في حمى واو وفي كجولو باللادو تنمو نمواً حسناً . اما الحقول الثلاثة الشمالية التي اشرت اليها في تقريري عن السنة الماضية فلم تنجح

وقد زادت ايرادات هذه المصلحة زيادة تدعو الى الارتياح ومعظم الزيادة من الصمغ

« ٩ » — التجارة والجمارك

استمر التحسن العام في مصادر الرزق في سنة ١٩١٠ وزاد مجموع الصادرات والواردات فبعد ان كان ١٩٨٣٠٠٠ ج . م . في سنة ١٩٠٩ بلغ ٢٣٢٥٨٠٠ ج . م . في سنة ١٩١٠ والزيادة في الصادرات وحدها ٤٠ في المئة فان تحسن طرق المواصلات اخيراً في داخلية السودان ادنى منه اسواق الحبوب في اوربا مثل سوق الذرة ثم ان ترقية وسائل الشحن في بورت سودان افضت الى انقاص اجور النقل بحراً الى اوربا

ومن الامور التي تبعث على التفاؤل والاستبشار ان الفلاحين المصريين اخذوا ينزحون الى مديرية دنقلة حيث زراعة الحياض وستكون خبرتهم في الزراعة وسيلة لتحسين اسلوبها في تلك المديرية

وقد وفق السودان في هذه السنة الى اكتشاف محصولين جديدين لهما قيمة تجارية احدهما ضرب من البذور يدعى سنات يعصر منه زيت وينمو كالحشائش في زراعات الذرة البلدية وسواها وزيته يشبه زيت السمسم . والآخر جوز الدوم فقد تيسر باصلاح الآلات

في اوربا استخدامه في الصناعة وبعد ان كان عديم القيمة في الاصدار صارت قيمة الطن منه ١٠ ج . م . وهو يستعمل في ما يستعمل له جوز كوروسوس

والتجارة التي كبرت واتسعت هي تجارة المواشي كما قدرت لها في تقريري الماضي فقد اصدر ١٥٠ رأساً من البقر و ٣٧٠٠٠ رأس من الغنم في سنة ١٩٠٩ . اما في سنة ١٩١٠ فأصدر ٥٠٠٠ رأس من البقر و ٦٣٠٠٠ رأس من الغنم وليس هذا سوى جزء صغير مما يستطيع السودان اصداره في هذا الباب

فاذا اعتبرنا انتشار الامن وزيادة السكان واتساع نطاق التجارة حق لنا ان نقول ان السودان في فاتحة عصر جديد . فقد كان واجب الحكومة الاول ان تقيم لمصر حصناً منيعاً على حدودها الجنوبية . اما الآن فيجب تخطي سياسة تأييد اركان السلم والامن الى وضع البلاد على اركان اقتصادية مستقلة ويجب تدبير منفذ للهمة التي تبذل بعد استتباب اسباب الامن والتي تلقى تعضيداً كبيراً وتأييداً من جانب اوربا

وتنشر مصلحة الجمارك احصائيات ربعية تحتوي على معلومات وافية عن جميع ابواب التجارة وكانت اسعار الصمغ احسن منها في سنة ١٩٠٩ . اما الذرة فزاد مقدار الصادر منها ولكن القيمة هبطت بانقضاء مدة الحاجة الشديدة اليها في القطر المصري ولكن النقص في ما صدر منها بطريق حلفا سد بما صدر منها من موانىء البحر الاحمر

وقد تقدمت الاشارة الى الزيادة العظيمة في محصول القطن وتحسن مرتبته وهي من اهم حوادث السنة في هذا الباب

وجاد موسم السمسم وكانت اسعاره حسنة وهو من المحاصيل الرابحة لانه مطلوب في اوربا والقطر المصري والسودان. وتضاعفت صادرات الفول السوداني عما كانت عليه في سنة ١٩٠٩ والوطنيون يميلون الى توسيع نطاق زراعته

وبلغت صادرات سن الفيل (العاج) ٦٤٧٠٠ كيلو جرام وكانت ٤٤٣٠٠ كيلو جرام في سنة ١٩٠٩ ولكن صادرات البلح نقصت . اما تجارة ريش النعام ففي حالة لا ترضي

وقد اخذت الحكومة تنظر من مدة في توحيد الاوزان والمكاييل في السودان . ولاجل تعويد الناس على النظام المتري توطئة لاستعماله جلبت موازين تدل على الوزن بالكيلو جرامات والاوزان المصرية ووزعتها

ويؤخذ من تقرير الماجور هايز سدلر مدير الجمارك ان قيمة الواردات زادت ١٥٠٠٠٠ ج . م . والصادرات ٢٢٦٣٠٠ ج . م . والنقود ٧٥٠٠٠ ج . م . والسبب الاكبر في زيادة

النقود ابتياع قطن طوكر بالنقد عوضاً عن البضائع كما كانت في الحال من قبل . وقد هصت البضائع التي اعيد اصدارها هصاً قليلاً وكذلك البضائع التي اجتازت السودان الى البلدان الجنوبية

اما نصيب الجمهور من الواردات فيبلغ ٦٤ في المئة ونصيب الحكومة ٣٦ في المئة مقابل ٦٣ و ٣٧ في المئة في السنة الماضية ومن مجموع الواردات ٤٦ في المئة بضائع بريطانية و٢٢ في المئة من مصنوعات القطر المصري او حاصلاته . اما في الصادرات فنصيب انكلترا ١٠ في المئة ونصيب القطر المصري ٦٥ في المئة

اما في ما يختص بطرق التجارة فقد زادت الواردات من الحبشة بطرق الحدود ٧٠٠٠ ج . م . مع اضطراب احوال الحبشة وهذه الزيادة تدعو الى الارتياح . اما على البحر الاحمر فقد اتضح ان سواكن هي المنفذ الطبيعي لقطن طوكر وسوق البضائع الهندية وان بورت سودان ميناء التصدير من السودان واليها يصل ٥٠ في المئة من وارداته ايضاً

الباب الثالث

في المالية

«١٠» — ميزانية ١٩١١

قدرت ميزانية السنة الحالية كما يأتي مقارنًا مع ميزانية ١٩ ٩

	١٩١١		١٩١٠	
ايرادات	ج٠ م٠		ج٠ م٠	
المديريات . . .	٣٧٣٠٠٠		٣٤٠٠٠	
المصالح	٧٥٥٠٠٠		٦٩٩٠٠٠	
الخدمات المحلية . .	٦٧٠٠٠		٦١٠٠٠	
	١١٩٥٠٠٠		١١٠٠٠٠٠	
اغاثة الحكومة المصرية .	٣٦٠٠٠٠		٣٢٥٠٠٠	
		١٥٥٥٠٠٠		١٤٢٥٠٠٠
مصروفات				
المديريات . . .	٣٣٤٠٠٠		٣١٩٠٠٠	
المصالح	٩٨٢٠٠٠		٩١٨٠٠٠	
الخدمات المحلية . .	٦٧٠٠٠		٦١٠٠٠	
	١٣٨٣٠٠٠		١٢٩٨٠٠٠	
المدفوع للحكومة المصرية عن الجيش في السودان .	١٧٢٠٠٠		١٢٧٠٠٠	
		١٥٥٥٠٠٠		١٤٢٥٠٠٠

اما زيادة ٩٥٠٠٠ ج ٠م في الايرادات المقدرة فتستخدم في زيادة ٨٥٠٠٠ ج ٠م٠ على المصروفات عما كانت عليه سنة ١٩١٠ وفي انقاص ١٠٠٠٠ ج م٠ من اعانة الحكومة المصرية لمصروفات السودان الملكية

وكانت حقيقة هذه الاعانة في الميزانية عن السنة الحالية ٣١٥٠٠٠ ج ٠م ٠ مقابل ٣٢٥٠٠٠ ج ٠م٠ في سنة ١٩١٠ ولكن زيادة مصروفات الجيش ٤٥٠٠٠ ج٠م٠ باحتلال

مقاطعة اللادو افضت الى زيادة الاعانة الملكية والعسكرية حتى بلغت ٣٦٠٠٠٠ ج م

وقد ذكرت في تقريري الاخير انهُ كان في النية التدرج في نقل مصروفات بعض الاعمال التي تتكرر سنة بعد سنة الى الميزانية الاعتيادية عوضاً عن ابقائها موقتاً في حساب الاحتياطي بحكم الاحوال ولكن ذلك لم يتيسر في ميزانية سنة ١٩١١ فان زيادة ايرادات الخدمات المحلية خصت بسد الحاجات المحلية وزيادة ايرادات سكك الحديد استغرق معظمها زيادة المصروفات اللازمة لتشغيل الخط الجديد وعلاوة على ذلك فقد اقتضت الحاجة تدبير نحو ٧٣٠٠ ج م للمصروفات الملكية التي اقتضاها احتلال مقاطعة اللادو

ولما كان المبلغ الباقي قليلاً لا يسد جميع المطالب المعجلة واللازمة التي تطلب من الخزينة فلا تزال بعض المصالح حملاً على الاحتياطي . وعلاوة على ذلك اضطروا الى تأجيل تدبير ٦٠٠٠ ج م تلزم لادارة الجزء الجنوبي من مقاطعة اللادو الى سنة ١٩١٢ او الى ان يعظم الايراد حتى يمكن حمل هذا العبء الجديد

ومن المصالح التي تتكرر مصروفاتها سنة فسنة وتضاف الى الاحتياطي الاشغال العمومية والطرق وتسوية ملكية الاراضي والمساحة وحقول القطن وهي تقتضي تدبير نحو ٧٣٠٠٠ ج م

والمأمول ان نمو الايراد في السنة القادمة بترقي زراعة البلاد ومد سكك الحديد وسائر التدابير المتخذة لترقية التجارة يسهل وضع ميزانية ١٩١٢ على قواعد مرضية

«١١» — حسابات ١٩١٠

لم تقفل الحسابات بعد ولكن النتيجة ستكون بالتقريب كما يلي

	المقدر بالميزانية	النتيجة المنتظرة
	ج م	ج م
الايرادات	١٤٢٥٠٠٠	١٤٩٣٣٠٠
المصروفات	١٤٢٥٠٠٠	١٣٤٣٣٠٠
زيادة الايرادات على المصروفات		١٥٠٠٠٠

فزادت الايرادات ٦٨٣٠٠ ج م عما قدر لها ونقصت المصروفات ٨١٧٠٠ ج م عن ربوط الميزانية فزادت الايرادات على المصروفات ١٥٠٠٠٠ ج م عما قدر حين ربطت الميزانية وستضاف هذه الزيادة الى الاحتياطي

وكانت زيادة الايرادات في سنة ١٩١٠ مطردة بما يرضي فزاد مجموعها ١٢٦٠٠٠ ج٠م٠ عن مجموعها في سنة ١٩٠٩ .

ومعظم الفضل في هذه الزيادة نشاط التجارة بعد اقبال المواسم وزيادة ايرادات سكك الحديد والوابورات

وفي الجدول التالي بيان ايرادات سنة ١٩١٠ في ابوابها المختلفة بالتقريب مقابلة مع ايرادات السنوات الاربع السابقة ومنهُ يرى مبلغ التقدم الذي حدث

ابواب الايرادات	الايرادات				
	١٩٠٦	١٩ ٧	١٩٠٨	١٩٠٩	١٩١٠
	ج٠م	ج٠م	ج٠م	ج٠م	ج٠م
المديريات					
ضرائب الاطيان					
(ا) عوائد الاطيان	٥٥٥٥٥	٥٩٥١٠	٥٥٨٥٧	٦١٦٣٢	٦٠١٤٠
(ب) العشور	٥٠٧٩١	٤٩٠٧١	٤٢٩٧٧	٦٠٧٥٩	٧٧٨٢٠
عوائد النخيل	١٦٩٦٨	١٦٦٥٩	١٨٩٨٦	١٨٥١٢	١٩٣٠٠
عوائد الحيوانات	٢٤٣٠٦	٢٧٢٢٨	٢٨٠٠٣	٣٦٣٢٥	٥١١٦٠
جزية قبائل البدو	١٤١١٤	١٩٠٧٤	١٩١٩٢	١٩٣٣٨	٢١٧٨٠
العوائد الجليلة	٣١٥٥٢	٣٩٩٢٠	٤١٧٩١	٥٢٢٨٨	٥٠٥٨٠
الخشب والحطب	١٨٥٢٣	٢٦١١٦٠	٢٩٧٥٤	٢٨٠٣٦	٣١١٦٠
شتى	٥٦٥٥٩	٥١٦٨٨	٥٦٥٩٦	٥٧٨٧٦	٦٠٥٦٠
المصالح					
الجمارك	٤٧٩٥٣	٨٧٧٤٩	٦٩٨٩٣	٦٤٣٤٧	٧٠٠٠٠
الوابورات	١١٣٢٠٢	١٢٦٧١١	١٢٦٨٥٧	١٣٠٨٠٠	١٤٢٦٠٠
البوستة والتلغرافات	٣٩١٧٤	٤٥٠٢٣	٤٧٢٩٥	٤٦٨٣٣	٥٢٥٠٠
سكك الحديد	٢٧٩٣٤٠	٣٠٣٨٢٣	٣٢٣٤٧٦	٣٣٦٧٣٦	٣٩١٧٠٠
الزراعة والاراضي	٥٩٣١	٧٦٩٩	٣٤٣٦	٣٠٤٧	٢٠٠٠
المصلحة القضائية	٦٤٨٠	١٩٩٨٣	٨٤٣٧	٩٥٣١	٧٧٠٠
الادارة المركزية	١٢٣٤٨	١٧٣٤١	٢١٦٥٥	٢٢٦٨٨	٢٢٠٠٠
المصالح الاخرى	٨١٦٢	٢٥٩٩١	٣٠٦٢٨	٣٣٥٦٤	٤١٣٠٠
الجملة	٧٨٠٠٠٠	٩٢٣٦٣٠	٩٢٤٨٣٣	٩٨٢٣٠٣	١١٠٢٣٠٠
الخدمات المحلية في المديريات	٣٧٠٦٣	٥٢٣٤٣	٥٤٥١٠	٦٠٢٩٧	٦٦٠٠٠
الجملة العمومية	٨١٧٦٣١	٩٧٥٩٧٣	٩٧٩٣٤٣	١٠٤٢٥٩٩	١١٦٨٣٠٠

ويظهر اطراد الزيادة في الايرادات بمقارنة مجموعها في كل سنة احتلال البلاد كما يرى في الجدول التالي

السنة	الايراد	
	المقدر	الحقيقي
	ج٠م	ج٠م
١٨٩٨	٨٠٠٠	٣٥٠٠٠
١٨٩٩	٥١٠٠٠	١٢٦٠٠٠
١٩٠٠	١٥٨٠٠٠	١٥٦٠٠٠
١٩٠١	١٨٧٠٠٠	٢٤٢٠٠٠
١٩٠٢	٢٢٤٠٠٠	٢٧٠٠٠٠
١٩٠٣	٤٢٨٠٠٠	٤٦٢٠٠٠
١٩٠٤	٤٦٩٠٠٠	٥٧٦٠٠٠
١٩٠٥	٥٣٦٠٠٠	٦٦٥٠٠٠
١٩٠٦	٦٢٢٠٠٠	٨١٨٠٠٠
١٩٠٧	٨٢٥٠٠٠	٩٧٦٠٠٠
١٩٠٨	١٠٠٠٠٠٠	٩٧٩٠٠٠
١٩٠٩	١٠١٤٠٠٠	١٠٤٢٠٠٠
١٩١٠	١١٠٠٠٠٠	١١٦٨٠٠٠
١٩١١	١١٩٥٠٠٠	—

وبلغت ايرادات المديريات ٣٧٢٥٠٠ ج٠م وكانت ٣٣٥٠٠٠ ج٠م في سنة ١٩٠٩ و٢٩٣٠٠٠ ج٠م في سنة ١٩٠٨

وقد تعاقبت ثلاث سنوات غزر مطرها وحسن فيضانها فزادت رفاهية الاهالي ويسرهم واتسع نطاق الزراعة وتكاثرت قطعان المواشي وفاق محصول الصمغ كل محصول تقدمهُ كما فاق محصول الذرة والقطن ما كان ينتظر لهما

وكانت مساحة الاطيان المزروعة ١٢٦٣٨٠٠ فدان في سنة ١٩٠٨ و١٧٦٤٥٠٠ فدان في سنة ١٩٠٩ فبلغت ١٩٥٣٢٠٠ في سنة ١٩١٠ وجبيت ضرائب الاطيان ٩٨٨٠٠ ج٠م في سنة ١٩٠٨ و١٢٢٤٠٠ ج٠م في سنة ١٩٠٩ و١٣٨٠٠٠ ج٠م في سنة ١٩١٠

وزادت ايرادات عوائد الحيوانات نحو ١٥٠٠٠ ج . م في سنة ١٩١٠ عنها في السنة السابقة . اما النقص في العوائد الجليلة فهو في الظاهر فقط فان العوائد التي كانت تجبى على الصمغ والسن اللذين لا يعرف مصدرهما تضاف الآن لحساب الجمارك . وقد تضاعفت صادرات الصمغ عما كانت عليهِ في سنة ١٩٠٥ . ويرى من الجدول الاول ان ايرادات المصالح ذات الريع كالجمارك والوابورات والبوستة والتلغرافات وسكك الحديد زادت زيادة عظيمة عما بلغتهُ في سنة ١٩٠٩

« ١٢ » — المال الاحتياطي

تظهر حالة المال الاحتياطي من البيان التالي

	ج . م
الباقي في ١ يناير سنة ١٩١٠	٢٠٠٠٠
توفير في اعتمادات مفتوحة وايرادات اخرى	١٥٠٠٠
زيادة الايرادات على المصروفات سنة ١٩١٠	١٥٠٠٠٠
	١٨٥٠٠٠

اما بيان مصروفات السنة القادمة فكما يلي

	ج . م
الاشغال العمومية	٢٦٥٠٠
الطرق والمواصلات	١٥٠٠٠
تسوية ملكية الاراضي والمساحة	٢٩٥٠٠
حقل التجارب الزراعية بالجزيرة	٢٠٠٠٠
مشروعات التصحيح	٦٥٤٠
الخدمات المحلية بالمديريات	١٠٥٠٠
مشروعات اخرى ذات ريع	١٩٥٦٠
شتى	٣٧٤٠٠
الجملة	١٦٥٠٠٠

وبذلك يبقى رصيد ٢٠٠٠٠ ج . م للطوارىء

وقد بذلوا الجهد في ردّ هذا الرصيد الى مقامهِ الاول اي ٥٠٠٠٠ ج . م ولكن كثرة الطلبات على هذا المال وشدة الحاجة اليها لم تسمح بذلك من دون ان يعاق تقدم البلاد

الباب الرابع

في المواصلات

« ١٣ » — سكك الحديد

في الجدول التالي مقارنة بين الايرادات والمصروفات في السنوات الخمس الماضية

السنة	الايرادات	المصروفات	الربح الصافي	نسبة المصاريف الى الايرادات في المئة
	ج٠م٠	ج٠م٠	ج٠م٠	في المئة
١٩٠٦	٢٣٥٦٦٩	١٦١٤٦٩	٧٤٢٠٠	٦٨٫٥
١٩٠٧	٢٩٨٥٥٧	٢١٣٣٥٤	٨٥٢٠٣	٧١٫٤
١٩٠٨	٣٢٢٥٦٣	٢٥١٩٥٩	٧٠٦٠٤	٧٨٫١
١٩٠٩	٣٣١٦٦٢	٢٥٩٦٢٣	٧٢٠٣٩	٧٨٫٣
١٩١٠	٣٩١٧١٧	٢٦٨٢٨٥	١٢٣٤٣٢	٦٨٫٥

ويقول الكبتن مدونتر مدير سكك الحديد ان معظم الفضل في الزيادة العظيمة في ارباح السنة الماضية عائد الى مد خط سكة الحديد الى ود مدني ٠ ولم يشعر بالكافة الكاملة التي اقتضاها تشغيل هذا الخط لان جانباً منهُ لا يزال يمد ٠ ومما يشدد العزائم الزيادة العظيمة في الايرادات وزيادة زنة بضائع الاهالي التي نقلتها سكة الحديد فانها كانت ١٢٠٠٠٠ طن فصارت ١٦٦٥٠٠ طن ولذلك يؤَمل ان مد الخط في الجهة القبلية يكون عملاً رابحاً من الوجهة التجارية علاوة على الاعتبارات الحربية الشديدة الاهمية التي دعت الى انشائهِ

ويقال بالاجمال ان نتيجة عمل هذه المصلحة في السنة الماضية يدعو الى الارتياح الشديد والرضى التام ٠ ومما يحسن ذكرهُ في هذا المقام تخفيض متوسط اجرة نقل البضائع فقد انزل نحو ثلاثة مليمات للطن الواحد عن الميل الواحد والاجرة الواطئة لنقل الحبوب الصادرة الى الخارج وهي اقل من ½ ١ مليم للطن الواحد عن الميل الواحد ٠ والغرض من هذا التساهل العظيم ترقية كل مورد من موارد النقل

وقد زاد عدد الركاب بالاجمال لاسيما ركاب الدرجة الرابعة (الخاصة بالوطنيين) فانهم بلغوا ٣٣٥٠٠٠٠ وكانوا ٢٤٧٠٠٠٠ . والسبب الاكبر في زيادة زنة البضائع كثرة الذرة التي نقلتها سكة الحديد

وفي الجدول التالي بيان اهم ما نقلهُ سكة الحديد من البضائع

	١٩٠٨ طن	١٩٠٩ طن	١٩١٠ طن
الصادرات			
صمغ	١٠١٨١	١٣٨٤٦	١٤٠٨٢
ذرة	١٣٢٨٨	٣١٢١٢	٤٨٣٥٤
سمسم	١٨٩٣	٦٣٣٤	٥٦٤٧
بلح	١٤٦٢	٩٧٣	١٢٧٤
قطن	٣٤٢	٦٠٩	٢١٣٦
الواردات			
سكر	٨٧٤٨	٩٣٣٧	١٠٠٥٢
ملح	١٦٠٨	٢٠٦٦	٢٥٨٩
صابون	٥٢٣	٥٤٩	٦٥١
حلويات	١٠٢	١٦٣	١٨٢
بهارات وطيوب	١٨٩	٤٣٤	٢٤٩
شاي	٤١١	٣٠٤	٤١٦
بترول	١٠٠٩	١٠١٧	١٦٧٤
منسوجات قطنية . . .	٣٤٢٨	٢٧٠٠	٣٤٦٦
دخان	٢٢١	٣٣٦	٤٣٣

ولو اهتم كبار التجار بتوثيق عرى الاتصال باصحاب المحاصيل المحليين عوضاً عن استسلامهم الى الوسطاء لزادت زنة البضائع المتقدمة زيادة اسرع من زيادتها الحالية ولا بدّ من تعيين عملاء مسؤولين في المواضع التي كود مدني وكستي ونحوها

ولا بدَّ للحكومة من الاهتمام بالسياسة التي تتبعها في المستقبل في مسألة سكة الحديد فبين المشروعات التي تستحق الاهتمام مشروع انشاء خط في المديريات الواقعة شرق النيل الازرق يصل البحر الاحمر بكسلة والقصارف وسنار فيتصل مهل طوكر الجصب بسواكن و بورت سودان و يروج دولاب التجارة في تلك الاصقاع · وقد اثبت نجاح خط ود مدني ان هذا المشروع الآخر صحيح من الوجهة المالية لا عيب فيهِ

« ١٤ » — الملاحة في النيل

من اهم ما يذكر في هذا الباب زوال السد في بحر الغزال بعد ان عاق الملاحة بضع سنوات

وقد زادت التجارة مع الحبشة زيادة متدرجة ولكن النقل بالنيل الازرق قلَّ بسبب مد سكة الحديد

ولما انخفض ماء النيل اشتدَّ العناء في تسيير البواخر بين حلفا والشلال بسبب تكاثر جزوف الرمل والصخور · ولا يبعد ان يختار هذا الطريق لنقل المواشي والحبوب الصادرة الى القطر المصري فيسترجع النقل بالبواخر اهميتهُ الماضية التي كادت تضيع بعد فتح سكة حديد البحر الاحمر

وقد زاد الركاب بهذا الطريق زيادة قليلة

و يؤْخذ من احصاءات المصلحة ان النقل زاد زيادة تدعو الى الرضى والارتياح كما يظهر من زيادة نسبة الايرادات الى المصروفات بالرغم عن وقوع عدة حوادث معاكسة

وقد تيسر بذلك تخفيض اجور النقل على جميع الحاصيل المحلية التي ستصدر سنة ١٩١١ تخفيضاً كبيراً

واذا تحقق إستطاعة تحويل السد الى وقود هبطت مصروفات المصلحة على الوقود وتيسر تخفيض اجور النقل ايضاً

«١٥» — الطرق والآبار

تشتد الحاجة الى تحسين الطرق وتدبير ماء الشرب وضوحاً وجلاءً سنة فسنة · فان مقدرة سكة حديد الحكومة وابوراتها على اكثار ايراداتها لم تبلغ المنزلة التي يجب ان تبلغها لان التجار والزراع الوطنيين في الاصقاع السحيقة لا يستيعون الوصول الى طرق المواصلات الكبرى فانفاق المال على ايجاد طرق مناسبة رابح لانهُ يزيد ايرادات النقل وعلاوة على ذلك فان انشاء هذه الطرق يسهل اعمال السلطتين الادارية والعسكرية

وقد عملوا عملاً يستحق الذكر في الطريق المؤدي من طنجة الى تلودي وجربوا استخدام العمال المحليين لذلك فلم تكن النتيجة على ما يرام تماماً ولكن يحسن الاستمرار على استخدامهم لان صيانة الطرق سيتوقف في المستقبل على العمال المحليين

واستؤنف العمل في الطريق المهم المؤدي من شمبه الى مريدي و يمبيو الى جنوب بحر الغزال في آخر ١٩٠٩ وانشئت طريق لمركبات النقل الى يمبيو . وكان العمال المحليون الذين استخدموا في عمل هذا الطريق على ما يرام

واكبر اعتماد منح لعمل يعمله العمال المحليون كان لفتح طريق بين القلابات وسكة الحديد بسنار والمأمول ان هذا الطريق يرقي التجارة بين الحبشة وتلك الجهات

وقد بلغ مجموع اطوال الطرق التي فتحت جديداً ٢٣١٠ كيلومترات وعدد الآبار الجديدة التي حفرت ٧١ بئراً ما عدا آبار الزراع

واستأنفوا تجربة مركبات الاتوموبيل للنقل على الطريق الممتد بين المشرع وواو ولكن لا يؤمل نجاح مالي لها الا متى تيسر تسييرها على جميع الطرق المتشعبة من واو ولا بدّ لذلك من مصروفات عظيمة . اما في سائر انحاء السودان فعدم وجود طرق مرصوصة يحول دون تسيير هذه المركبات بانتظام . ولذلك سينحصر تسيير هذه المركبات واتوموبيلات الركوب في الخرطوم الآن

ومنذ بضعة اشهر طلب ولاة الامور الاحباش ارسال مهندس ليشير عليهم بافضل الاساليب لانشاء الكباري على الانهر في الطريق المؤدي من جمبيلة الى اديس ابابا وتحسين حال هذا الطريق فارسل الكبتن نيوكمب الى جمبيلة ليجتمع بالماجور دوطي و يلي والمندوبين الاحباش والمأمول ان مهمتهُ تفضي الى تحسين المواصلات بين الحبشة والسودان وتوسيع نطاق التجارة بين البلادين

« ١٦ » — البوستة والتلغرافات

يقول الماجور ترنر مدير هذه المصلحة ان عمل مصلحته آخذ في الزيادة المطردة

وقد تيسر في هذه السنة للمرة الاولى استخدام صبيان من مدارس السودان في وظائف المصلحة التي خلت في خلال السنة

وزاد عدد الرسائل الاعتيادية ٧ في المئة عن عددها في سنة ١٩٠٩ والطرود الاعتيادية ١١½ في المئة والطرود المحول عليها بقيم ٢٢ في المئة وقيمة الاموال التي نقلتها المصلحة بالتحاويل ٣ في المئة و بلغت جملة هذه الاموال ١٢٥٠٠٠٠ ج . م .

وزاد مجموع التلغرافات ٥ في المئة وعدد التلغرافات الخصوصية ٧ في المئة

وبسبب الخلل الذي طرأ على السلك البحري بين اساب وبريم صارت التلغرافات بين ارتريه والحبشة والبلدان الاجنبية ترسل بطريق كسلة والسودان . ويبلغ عدد مايرسل من هذه التلغرافات على خطوط السودان ١٠٠٠ في الشهر

وقد صار من الضروري حتماً تجديد الخط بين حلفا وأبي حمد فقد انشىء هذا الخط منذ احتلال السودان وهو يوشك أن يتوقف عن العمل بفعل الرمال

وانقطعت المواصلات التلغرافية نحو ٣٠ مرة بسبب تعطيل الحيوانات البرية كالفيل والزرافة والعسنت للخطوط . وقد اعتدى بعض الاهالي على الخط الممتد بين بور ومفولو ولكن التعطيل الذي كهذا كان نادراً جداً

الباب الخامس

في الاشغال العمومية

«٧» — الاشغال العمومية

كانت المبالغ المعينة للاشغال العمومية في السودان في سنة ١٩١٠ كما يلي

	ج . م .
(ا) الميزانية الاعتيادية	٥٤٠٠٠
(ب) الاعتماد الخصوصي للابنية الجديدة	٢٥٠٠٠

وعلاوة على هذه المبالغ فقد بقي ٣٨٠٠٠ ج . م. رصيد اعتمادات سابقة لم يصرف ويقال بالاجمال ان التقدم العام في السنة كان على مايرام

وقد وقع الاختيار على ملاكال لتكون مركز رئاسة مديرية اعالي النيل وشرعوا في اتخاذ التدابير لتخطيط المدينة الجديدة هناك

واكملوا الارصفة الجديدة في المقرن وجهزوها بما يلزم وبنوا مزلقانات سكة الحديد والمدخل وفرغوا من التطهير بالكراكات على طول الرصيف

والمأمول أن تستطيع الحكومة تعيين المبالغ الآتية للصرف في ١٩١١

	ج . م .
(ا) الميزانية الاعتيادية	٥٣٠٠٠
(ب) اعتماد خصوصي للابنية الجديدة	٢٥٠٠٠

واما الرصيد الذي لم يصرف من اعتمادات سابقة وقدره ٣٢٠٠٠ ج . م . فسيضم الى ما يصرف سنة ١٩١١

وقد نبه الكبتن كندي مدير مصلحة الاشغال العمومية ثانية الى عدم كفاية المبلغ المعين لصيانة المباني وترميمها . فان قلة الاموال دعت الى ابقاء هذا المبلغ على حاله في السنوات الاخيرة مع زيادة الابنية التي تجب صيانتها وترميمها . وقد عهد الى لجنة خصوصية في البحث في هذا الامر وسيبذل الجهد في السنة القادمة لتلافي هذه الحالة

وفي آخر سنة ١٩٠٩ كان الرصيد الذي لم يصرف من الاعتماد الخصوصي لانشاء مدينة بورت سودان وميناها نحو ٢٠٥٠٠ ج . م . فصرف منه ١٣٥٠٠ ج . م. في خلال السنة في اتمام العمل ويقدر ان الرصيد وقدره ٧٠٠٠ ج.م. يصرف في سنة ١٩١١ في اكمال بعض الاعمال التي تمس الحاجة اليها

وقد كملت الارصفة الآن واستعملت الونشات الخمسة الكهربائية بلا انقطاع من أول السنة وشغلت نقالات الفحم وتحسن ماء الشرب ولكن لابد من عمل اعمال اخرى في المستقبل . ولا يزال مجال التحسن في كفاءة العمال واسعاً

الباب السادس

في الري

«١٨» — الري

تقدموا تقدماً يذكر في خلال السنة نحو حل مشاكل الري الكبرى في السودان

قال المستر تهام مفتش ري السودان العام في تقريره الثمين ما يأتي بهذا الصدد

« ان المعلومات التي جمعت في السنوات الست التي مرت على انشاء مصلحة ري السودان تمكننا من اعطاء اجوبة تكاد تكون قاطعة على المشاكل الكبرى التي انشئت المصلحة لحلها وهي منع تبديد ماء النيل الاعلى في آجام السودان الجنوبي والاماكن التي يحسن ادخال الري الصناعي فيها لارواء سهول السودان الخصبة وكيفية القيام بذلك . أما المشكلة الاولى فحلها جار الان بتحسين مجرى بحر الزراف بواسطة اعمال الكراكات

« أما المشكلة الثانية فقد حلت في مديرية دنقلة حيث يمكن ري نحو ١٥٠٠٠٠ فدان ري حياض وحلت في مديرية كسلة ايضاً حيث يمكن ري اكثر من ٢٠٠٠٠٠ فدان ري حياض من القاش متى اتصلت سكة الحديد بتلك المديرية

« وقد كادت تحل في سهل الجزيرة العظيم ومتى ثبت انه يصلح لزرع مواسم اخرى غير الذرة فلا يبقى ما يحول دون انشاء ترعة الجزيرة الا المال واعتبارات اقتصادية . وبهذه الترعة يمكن ري ٣٠٠٠٠٠٠ فدان في المستقبل

«وليس ثمت ما يدعو الى الارتياب في استطاعة ري السهول الفسيحة الواقعة شرق النيل الازرق والتي يخترقها نهر الاتبرة فاذا كان عدد السكان كافياً تيسر ري ما لا يقل عن ١٢٠٠٠٠٠ فدان في قلب السودان وشرقه رياً صناعياً وكلها من الاراضي التي تصلح لزرع القطن هذا اذا كان في النيل الازرق والاتبرة من الماء ما يكفي لري هذه المساحة العظيمة من دون ان يلحق اذى بالقطر المصري

«وينطوي تحت مسألة ماء الري هذه ترقية السودان كله في المستقبل ولكن جميع الدلائل تدل على ان معظم البلاد لا يحتاج الى الماء في الاشهر التي يكون ماء النيل فيها على اوطاءه وحاجة القطر المصري على اشدها واذا استثنينا الاراضي المجاورة للخرطوم والواقعة شماليها فالمواسم التي تجود في السودان تزرع وتمو في أشهر الفيضان وأشهر الشتاء أي من ١٥ يوليو واول مارس وهي المدة التي لا تعارض الحكومة المصرية فيها

« فاذا ثبت صحة ما تقدم فترقي السودان يتم من دون اذى للقطر المصري . ولكن حرصاً على سلامة ماء الري اللازم للقطر المصري يحسن انشاء مقياس دقيق في وادي حلفا ووضع اتفاق بين الحكومتين فتتعهد حكومة السودان بهذا الاتفاق ان تعطي القطر المصري كميات معينة من الماء لا تنقص عن اقلية مفروضة في كل فصل من فصول السنة وتكون هذه الكمية مبنية على حاجة القطر المصري واقلية الماء الذي يكون في النيل بالاصل والباقي يعطى للسودان»

ويقول المستر تنهام انهم اتموا بالتدقيق اعمال المسح ووضع الخرط لوادي بحر الزراف ووادي النيل الابيض بين مصب بحر الزراف وبحر السوبات وان عمل التطهير بالكراكات كان متقطعاً لانه لا يزال في طور التجربة ولكن ما عمل منه جيد ومفيد فقد عمق مجرى بحر الزراف ليتيسر سير السفن فيه طول السنة وحفر خليج يوصل هذا البحر ببحر الجبل

ويزيد في مائه في الصيف زيادة كبيرة وبما ان نفقــة التطهير بالـكراكات صارت معلومة فسيوضع في السنة القادمة مشروع لزيادة ماء النيل الابيض ٥٠ في المئة بتحسين مجرى بحر الزراف ·

واكبر الاعمال الجديدة التي عملت في مديرية دقهلة مشروع حوض لتي وبه يتيسر ري ١١٠٠٠ فدان بماء الفيضان وعملت اعمال اخرى لري ٤٠٠٠ فدان الى ٦٠٠٠ فدان بماء الفيضان ايضاً . اما في كرمه فقد رووا نحو ٢٦٠٠٠ فدان زرع منها نحو ٢٠٠٠٠ فدان مقابل ٣٠٠٠ في سنة ١٩٠٩ وجملة ما روي في جميع حياض مديرية دقهلة في هــذه السنة ٤٠٠٠٠ فدان بكلفة يتضح منها ان توسيع نطاق ري الحياض في هذه المديرية عمل رابح للحكومة

وقد جمعوا معلومات ثمينة عن مشروع ترعة الجزيرة واخذ يتضح يوماً فيوماً ان المال الذي يستثمر في ري هذا السهل الخصب يعود بالربح وان البلاد تجني فوائد عظيمة منه

وقد قال المستر تتهام

اذا ثبت ان القطن يجود في مدة الفيضان فالمعلومات التي جمعناها عن كمية الماء الذي جرى في النيل الازرق في السنوات الاخيرة تدل على انه يستطاع تجهيز الثلاثة الملايين فداناً بالترع من دون انقاص الماء اللازم للقطر المصري واذا ثبت ان القمح يجود في الشتاء فمساحة الاطيان التي يمكن ريها تتوقف على الماء الذي يكون في النيل الازرق في يناير وفبراير ومارس اكثر من الماء الذي يكون فيه في اشهر الفيضان الاولى

على ان نجاح مشروع عظيم كهذا في ما يختص بزراعة القطن لا يتوقف فقط على النتائج التي تجنى من حقل التجارب الزراعية الذي شرعو فيه الآن على طريقة صحيحة بل على عوامل اخرى ككفاءة اصحاب الاطيان ورغبتهم في الانتفاع بتسهيـل الري ومقدرة الاهالي على زرع المزروعات بالتعاقب في مساحة واسعة كهذه

الباب السابع

في الادارة

« ١٩ » — السجون

نقص عدد الذين سجنوا في السنة الماضية لجرائم كبيرة نقصا كبيراً وظهر نقص خفيف في جرائم السرقة والقتل وهما اكثر الجرائم انتشاراً وقلت حوادث خطف الرقيق فلم تجاوز ٨

ولا تزال الاصلاحية تأتي بنتائج حسنة والطلبات تتوالى من الوالدين لقبول صبيانهم الذين خرجوا عن طاعتهم ولكن كثيراً من هذه الطلبات رفض

وبين المسجونين في السجن العمومي ٣٠ يتراوح سنهم بين ١٨ سنة و٢١ وهم يقيمون على حدة منفردين عن سائر المسجونين ويتعلم ١٥ منهم في المدرسة

ودخل السجن في خلال السنة اوربي واحد وتسعة في الدرجة الثانية وعين سجان اوربي للقسم الاوربي من السجن

وبلغ عدد النساء اللواتي دخلن السجن ٤ وجرائمهن كبيرة

ولا تزال الورشة تأتي بنتائج حسنة ولكن ارباحها نقصت عن ارباحها في السنين السابقة

« ٢٠ » — الرق

يظهر من اعمال السنة الماضية ايضاً ان التدابير التي اتخذتها الحكومة افضت الى قمع النخاسة ويكاد اكتشاف المجرمين في هذا الباب يكون مؤكداً بسبب مخافر مصلحة منع الرق ودورياتها والعقاب الشديد الذي يحل بهم

وقد قطعت الدوريات مسافات طويلة في كردوفان. وأبقي المخفر الذي انشىء سنة ١٩٠٩ في النهود كما ابقيت مخافر الجبلي وقوز رجب وشريك . ويقول مدير بربر عن هذا الاخير انه كان افضل شكيمة لمنع الخطف في تلك الجهة . وكانت الدوريات المنظمة تطوف في مديرية البحر الاحمر والمنوط بهم امر المراقبة يراقبون الحجاج الذين يبرحون السودان الى بلاد العرب لمنع تهريب الارقاء والاولاد المخطوفين . وأقيمت مخافر دائمة في مواضع كثيرة على ضفاف النيل الازرق الشرقية والغربية وطافت الدوريات في الطرق المؤدية الى الرصيرص

وقد اعتزل الكبتن مكمردو مدير مصلحة منع الرق منصبه بعد ان قضى فيه ١٦ سنة

قامت فيها المصلحة بأعمال جليلة بحسن ادارته وهمته في قمع الاسترقاق وقد قر القرار على انتهاز هذه الفرصة وقل المصلحة الى حكومة السودان

وقد سبق لي ان قلت حين اشرت بهذا النقل في شهر نوفبر الماضي ان الطريقة الجديدة افضل من الطريقة القديمة حين كان مركز رئاسة المصلحة في الخرطوم ومرجعها الى نظارة الداخلية بالقاهرة لا الى حكومة السودان فان تلك الطريقة لم تكن وافية لانها كانت تقضي بقسمة العمل بين المصلحة وحكومة السودان وتكرار جانب من العمل ووقوع الاضطراب والتشويش

وسيكون من وراء العمل بالطريقة الجديدة اقتصاد وزيادة كفاءة فبدلاً من ان يناط العمل بقوة صغيرة يناط بجميع ادارة الحكومة في السودان وفي ذلك تكثر الضمانات بان مكافحة هذه التجارة الرجسة تستمر بأقصى الهمة والنشاط

« ٢١ » — وقاية الصيد

لم تكمل كشوف الحيوانات التي اصطادها الصيادون في السنة الماضية ولكن يظهر ان المجموع اقل من مجموع سنة ١٩٠٩

وتقدر ايرادات المصلحة بمبلغ ٣٣٠٠ ج . م . ومصروفاتها بنحو ١٤٠٠ ج . م .

ويقول المستر بطلر مدير المصلحة ان ضم مقاطعة اللادو الى السودان يجعل جميع المنطقة التي يوجد فيها الكركدن الابيض تحت ادارة حكومة السودان ومراقبتها وهو يشير بأن لا يسمح بقتل هذا الحيوان الذي هو ثاني الحيوانات الحية في الكبر ومن اندرها الا لغرض علمي لا لان يتمتع الصيادون بصيده. وقد حظرت الحكومة قتل هذا الحيوان الآن. وتكثر الفيلة في مقاطعة اللادو ولكن الصيادين ضايقوا الحيوانات البرية فيها في السنوات الاخيرة فلذلك لا ترغب الحكومة في السماح للصيادين بالصيد والقنص في تلك البلاد الآن

الباب الثامن

في الصحة العمومية

«٢٢» — الصحة العمومية

تفردت سنة ١٩١٠ في جودة الصحة العمومية بالسودان. فلم يفش فيها داء معد يستحق الذكر اذا استثنينا تفشي الدفثيريا تفشياً جزئياً في جنوب الدويم

وقد حول الكولونل متياس حكيمباشي الجيش الانظار من جديد في تقريره الى عدم وجود ابنية اضافية وممرضين اكفاء في المستشفيات. وقد قامت المستشفيات التي في الاصقاع النائية بأعمال حسنة ولكن هذه المستشفيات تنقصها الابنية اللازمة. وزاد عدد الذين عولجوا في المستشفيات الملكية زيادة طفيفة ولكن الذين عولجوا في العيادات الخارجية زادوا كثيراً

وطاف المطعمون بلقاح الجدري مديريات بربر ودنقلة وحلفا وذلك علاوة على التطعيم الذي تم يوماً فيوماً في خلال السنة

وفي سنة ١٩١٠ حدثت الاصابات الاولى بداء النوم في السودان فعثروا على اصابتين به في راجا واصابة مشتبه فيها في واو بين بعض الوطنيين الذين كانوا قد عادوا من عهد قريب من الكنغو الفرنسوية . فشخصت الاصابات حالا وعزل المصابون فلم يعدوا احداً . ولما كان داء النوم موجوداً في مقاطعة اللادو اقتضى ضمها الى السودان اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الداء. وللكولونل متياس رئيس لجنة مرض النوم بالسودان والضباط الذين يعملون معه فضل عظيم في التدابير الفعالة التي يتخذونها لابعاد هذه الضربة عن السودان فقد فازوا الآن في حصرها في بقاع معينة في مقاطعة اللادو والمأمول أن يوفقوا الى قطع دابرها من تلك المقاطعة واقامة حاجز منيع يحول دون عودها الى السودان

اما الداء الاسود (كلا ازار) فلم يزد انتشاره ولكن شدة وطأته تظهر من وقوع ١٩ وفاة في ٢١ اصابة فحصتها اللجنة وهذه اللجنة مؤلفة من ضابطين بريطانيين من القسم الطبي وهما الكبتن طمسن واللفتننت مرشال فانهما بقيا يبحثان عن هذا المرض في السودان الشرقي من نوفمبر ١٩٠٩ الى اغسطس ١٩١٠ والظاهر ان معظم تفشي هذا الداء في القرى الواقعة على ضفاف النيل كسنجة وأبو نعامة وعلى حدود الحبشة وتكثر اصاباته في الذكور الذين لا يتجاوز سنهم العشرين. ومن رأي اللجنة أن هذا الداء غير موجود الآن كوباء وانه كان

موجوداً من زمان طويل وان الاصابات به الآن متفرقة ويقول الوطنيون ان العدوى به تكون في المعي على ان قولهم هذا لا ينبغي التعويل عليه وهنالك آراء اخرى في كيفية نقل العدوى ولكن الرأي الذي كان مسلماً به وهو ان العدوى تنتقل بواسطة نوع من البق الاهلي غير صحيح. وعليه فكيفية الاصابة بهذا الداء او انتقال عدواه لا تزال مجهولة ولكن اللجنة اشارت ببعض امور يرجى ان انفاذها يمنع شره او يقلله

«٢٣» ــ القسم البيطري

خف انتشار مرض الخيول عما كان عليه في السنة الماضية وقد استوفي الكلام على تفشي مرض الفم والظلف في الكلام على مديريات سنار واعالي النيل والنيل الابيض ٠ ونفقت حيوانات كثيرة في بعض الجهات بمرض النجانه

وفي سنة ١٩١٠ ازيد موظفو المصلحة البيطرية الفنيون والمستخدمون زيادة كبيرة للمساعدة على ترقية تجارة اصدار المواشي ٠ وقد تحسنت الحال في ما يختص بطاعون المواشي فلم يفشُ الاّ في مديريتين من المديريات الثلاث عشرة ٠ وأنشئت حظيرة في بورت سودان للمواشي التي تصدر الى القطر المصري واتضح من محجر اقيم في القلابات ان جميع المواشي التي تجتاز الحدود قادمة من الحبشة يجب ان تفحص فحصاً مدققاً وان لا بدَّ من انشاء سلسلة من المحاجر الصحية حتى تترقى هذه التجارة في تلك الجهة

الباب التاسع

في القضاء

«٢٤» ــ المحاكم المدنية

يقول المستر ستري رئيس القضاة ان عدد القضايا المدنية في السودان كله زاد من ٨٣٩١ الى ٨٨٣٩ ولكن المحاكم المدنية لا تزال تنجز القضايا في مواعيدها ولا يزال القضاة يوجهون اهتماماً خصوصياً الى تنفيذ الاحكام وفي ذلك عناءٌ كثير لتكرار ضرورة تحصيل المطلوب في اقساط وقد صدرت احكام بدفع مبالغ مجموعها ١٢٢٣٢ ج ٠ م ٠ فدفع منها ٤٧ في المئة مقابل ٤٢ في المئة في السنة السابقة ونظرت محكمة الخرطوم المدنية في عشر قضايا افلاس

اما احصاءات الجرائم فتدعو الى الارتيـاح فقد بلغ مجموع احكام المحاكم غير الايجازية بالادانة في الجرائم الكبرى في السودان كلهِ ٦٣٢ وكان ٧٠٠ في السنة السابقة وانفذ حكم الاعدام في عشرة اشخاص

ولا يسـهل في الغالب التوفيق بين نصوص قانون العقوبات وعوائد القبائل التي لاتزال على الفطرة كقبائل العربان الشرقية التي اعتادت اخذ الثاراو الوثنيين في الجنوب الذين يؤمنون بالسحر ويصدقون الذين يدّعون القدرة على انزال المطر ويعتقدون ببينة النار والسم وزجر الطير

مثال ذلك ما أوردهُ المستر بنهام كارتر السكرتير القضائي في تقريرهِ عن حادثة وقعت بين المدندوة فان مشايخ المدندوة اجتمعوا من عهد قريب لفض احقـاد قديمة افضت الى سفك الدماء ثم عادت فثار ثائرها وآل امرها الى القتل وبعد اخذ ورد كتبوا الوثيقة الآتية

« لا يجوز لقبيلة القـاتل وقبيلة المقتول ان تقتتلا . وانما يجوز لقبيلة المقتول ان تقتل القاتل اينما وجدتهُ . ولا يحق لذويهِ ان ينصروهُ »

فلما نمى خبر هذا الاتفـاق الى المدير نهى الفريقين منهُ فسافر ذوو المقتول الادنون الى الخرطوم وقدموا عريضة اعترضوا فيها على تعرض المدير لحقوقهم وواجباتهم من دون مسوغ

واليك مثالاً آخر : مرَّ رجلان في رمبك من أعمال بحر الغزال بقرية فاعترضهما احد اهلها وقتل احدهما ولما سئل عن ذلك قال ان أولهما قتل والدهُ بسحره من زمان طويل وان الثاني قتل زوجتهُ وابنهُ وبعض ذويهِ بسحرهِ منذ عهد قريب فقيل لهُ ولماذا قتلت الثـاني وتركت الاول وهو قاتل ابيك في ما تزعم فاجاب ان اباهُ كان ساحراً مثل قاتلهِ فلا غرو اذا كان القتل نصيبهُ

ومما يجدر ذكرهُ في هذا المقام ان محكمة مصر الابتدائية المختلطة حكمت حكماً مهماً في هذه السنة اعترضت فيهِ بمقام السودان المعين باتفاق ١٨٩٩ وفحوى القضية ان بعض المقاولين الذين قاموا باعمال ميناء بورت سودان طلبوا تعديل العقد الذي بينهم وبين حكومة السودان فلما رفعت القضية الى المحكمة اعترضت الحكومة المصرية على ادخالها في القضية بحجة ان لا علاقة لها بالعقد الذي ابرم في السودان بين مندوب حكومة السودان والمقاولين فقالت انهُ لم يكن لها علاقة بادارة الاعمال المذكورة في العقد فلا يصح ادخالها في القضية اما حكومة السودان فاعترضت بقولها انها حكومة مستقلة لا تدخل في اختصاص المحاكم المصرية ولا تمكن مقاضاتها الاّ في محاكمها وان لا اختصاص للمحاكم المختلطة بالنظر في

دعوى مختصة بعقد أبرم خارج القطر المصري على عمل يعمل خارجه وليس للمدعى عليه محل مختار في القطر المصري فحكمت المحكمة برفض القضية في ما يختص بالحكومة المصرية وعدم اختصاصها بالنظر في الدعوى المرفوعة على حكومة السودان

« ٢٥ » — المحاكم الشرعية

انشئت محكمة جديدة في مناقل في الجزء الاخير من سنة ١٩١٠

وبلغ عدد القضايا التي اقيمت في المحاكم في السنة الماضية ٦٩١٨ يقابلها ٦٧٧٧ في سنة ١٩٠٩

ومما يدعو الى الارتياح ان التغيير الجديد في الاجراءات القاضي بابطال اصدار ورقة تكليف بالحضور مرة ثانية لمن لا يلبي ورقة التكليف بالحضور الاولى لم يفض الى زيادة الاحكام الغيابية وكانت نتيجتهُ اختصار الاجراءات وتوفير الوقت من دون مس مصلحة المتقاضين بضرر ما

ويقول قاضي القضاة ان تنفيذ الاحكام جارٍ على ما يرام

وبلغ عدد الانكحة التي عقدت في سنة ١٩١٠ ١٢١٦٥ والطلاق ٧٢٥٨٠ على انهُ لما كان تسجيل الزواج والطلاق غير اجباري بحسب الشريعة الاسلامية وليس في كثير من المواضع مأذونون لهذا الغرض فالارقام المتقدمة لا تشمل كل زواج وطلاق بين المسلمين في البلاد

وقد فتح ثمانية جوامع في السنة الماضية منها ٣ في بربر و٢ في دنقلة وواحد في كسلة وواحد في كردوفان وواحد في مديرية اعالي النيل

الباب العاشر

في التعليم

«٢٦» — في التعليم

كان سير جميع فروع التعليم على ما يرام ومما يبعث على الاسف انهم لم يستطيعوا تدبير المال اللازم للسنة الاخيرة في بيان المدرسة الثانوية فان الحاجة الى السودانيين المتعلمين في مصالح الحكومة تزداد جلاءً ووضوحاً سنة بعد سنة ولا يتيسر سدُّ هذه الحاجة الاَّ باكمال بيان الدروس في المدرسة الثانوية بسنيها الاربع

وقد زاد عدد الكتاتيب بفضل الضريبة المحلية لا سيما في الانحاء التي زراعتها مطرية لسهولة حمل عبء هذه الضريبة فيها

ولا تزال المدارس الابتدائية تؤدي وظيفتها المفيدة وكل تلميذ نجيب يتم دروسهُ فيها يؤخذ في مصلحة من مصالح الحكومة ويبلغ عدد تلاميذ هذه المدارس الآن ٧٧٥ . وقد راقب المستر كري مدير المعارف بنفسهِ الامتحان النهائي لتلاميذ السنة الرابعة في المدارس الست وقد اقيم في كلية غردون كالعادة فسرَّ جدًّا بالنتيجة وقد انشأوا فرقة صغيرة للتعليم اليدوي في المدرسة الابتدائية بكلية غردون . والوسائل الموجودة تقضي بحصر هذه التجربة في السنتين الاخيرتين من التعليم الابتدائي فاذا نجحت وجب توسيع نطاقها

ولا تزال الورش الصناعية لتعليم الصناعات في الخرطوم وكسلة وام درمان زاهرة . وجميع متخرجيها في احسن حال ومما يبعث على الارتياح ان ليس بينهم واحد هجر الصناعة اليدوية طمعاً بوظيفة كتابية

وفي امتحان مدرسة المعلمين والقضاة النهائي جاز ٨ تلاميذ المقرر ليكونوا معلمين وثلاثة المقرر للعمل في المحاكم الاهلية . اما تقرير قاضي القضاة عن دروس التلاميذ الشرعية فلا يبعث على الرضى فقد انتقد الافراط في الاستظهار غيباً . ومهما يكن من ذلك فمن الثابت ان الذين تخرجوا في هذه المدرسة يفضلون في اجادة عملهم القضاة القدماء الذين لم يدربوا تدربيهم . والآمال معقودة على ان انتشار العلم في طول البلاد وعرضها يجعل طالبي الدخول في المستقبل اشد كفاءة لتفهم ما يتلقونهُ من الدروس

اما في ما يختص بالتعليم الثانوي فقد اخذت مدرسة الهندسة والمساحة شكلها النهائي ونتجت نتائج حسنة من مدرسة تعليم المعلمين بالانكليزية . ويدخل في هذه المدرسة نواة لما سيكون مدرسة ثانوية لآداب اللغة . ويجب مراقبة سير التلاميذ الذين يتخرجون في المدارس العالية سواءٌ كانت ادبية او فنية لمعرفة ما اذا كان بيان الدروس الحالي وافياً بالمرام

ومن الامور التي يجب النظر فيها في المستقبل امر التعليم في المديريات الجنوبية فان اهلها في الغالب وثنيون واحوالها تخالف احوال المديريات الشمالية

الباب الحادي عشر

في العلوم والفنون

«٢٧» — العلوم

ننتقل الآن الى الاقسام المختلفة المرتبطة بكلية غردون . ولعمل الدكتور بلفوروزملائه في دار ولكم للبحث والتحليل المنزلة الاولى فيها ولا ارى لزوماً للافاضة فيه هنا لان تقرير الدكتور بلفور الرابع سيصدر في السنة الحالية وفيه بيان وافٍ لكل ما تمّ على يده . وقدزاد مقدار العمل الذي يجب التنويه به فقسم التقرير الى مجلدين يبحث اولهما في الامور الطبية وثانيهما في الامور العلمية عامة . ولولا سخاء المسترولكم مؤسس هذه الدار لما تيسر تكبير التقرير كذلك

«٢٨» — الآثار القديمة

نيط متحف حكومة السودان الموجود الآن في كلية غردون بالمستر بطلر

وقد سار البحث في الآثار القديمة سيراً حثيثاً و بدت الحاجة الشديدة الى متحف اركيولوجي ملائم فان الغرفة المخصصة لهذا الغرض بكلية غردون لا تكفي

وقد انتهت الاجازة المعطاة للدكتور مكيفر في بهن ووفق في سنتين ونصف سنة الى اكتشاف كثير من الاشياء ذات الفائدة العلمية والاهمية التاريخية والقيمة الذاتية

وقد اجلت الابحاث التي يقوم بها الاستاذ سايس والمستر جارستنج في مروي عن اكتشافات بديعة مهمة منها بقايا هيكل عظيم لامون كان ملوك ايتيو بيا يتوجون فيه و بقايا هيكل الشمس الذي يظن انهُ « مائدة الشمس » الوارد ذكرها في تاريخ هيرودتس

وهذا النقب يعمل بمال افراد والمامول ان يتيسر تدبير المال الكافي لاستمرار النقب في هذه الاطلال المهمة

وقد ارسلت جامعة اكسفورد بعثة برئاسة الاستاذ جريفث للنقب في اطلال فرس

واتخذت التدابير لوقاية الآثار القديمة وحفظها على قدر الطاقة

الباب الثاني عشر

في ادارة المديريات

«٢٩» — بحر الغزال

كتب الماجور غوردون يقول «رأيت في مدة السنتين اللتين تقلدت فيهما منصب مدير هذه المديرية تقدماً واضحاً في حالة الاهالي المادية لاسيما سكان الانحاء الشمالية وهم يزدادون ثقة بنا وتسليماً لنا. ومن الدلائل على اليسر العام تقاطر التجار الذين يصادفون رواجاً لمتاجرهم في المديرية كما ان من دلائل التقدم تقاطر الاهالي الدائم على واو وجوارها وهو من الامور التي تشدد الامل لدلالتها على رغبتهم بالتمتع بنعم الحضارة واطمئنانهم الى الامن والنظام»

ومما يدعو الى الارتياح والرضى ان صعوبة تدبير العمال في واو اوشكت ان تزول. وقد اخذ الوطنيون في القسم الغربي يدركون قيمة النقود فصاروا يقبلون على العمل. اما في القسم الشرقي فالحال على عكس ذلك واما في القسم الجنوبي فالتقدم في هذا الباب ظاهر. ويقال بالاجمال ان المديرية سائرة الآن في سبيل الارتقاء وان اهلها اخذوا ينفضون عنهم شعار التوحش ويدخلون في باب الحضارة

ولم تلق الحكومة صعوبة في جباية عوائد الحبوب والقطعان التي فرضتها في السنة الماضية وكانت الضريبة الاولى في بحر الغزال

والتجار منتشرون في جميع النقط في المراكز الشمالية وفي النية فتح ابواب جنوب المديرية للتجارة ويقدر ان كثيرين من التجار يذهبون الى تلك الجهات رغبة في ابتياع عاج بلاد النيام نيام الذي كان يرسل الى بلاد الكنغو

وتقدمت التجارة تقدماً يذكر في واو وراجا وبدت الزيادة فيها في رمبك وديم زبير وطنج والنقط الصغرى

ولا تزال مصروفات المديرية اكثر من ايراداتها بكثير طبعاً وربما ظلت كذلك سنوات كثيرة ولكن مستقبل الحالة المالية احسن الآن مما كان عليه منذ بضع سنوات

«٣٠» — بربر

كانت السنة سنة خير في الزراعة وكان اليسر عاماً بين الاهالي وارتفع فيضان النيل وغزرت الامطار فعاد كثيرون الى الزراعة بعد ان كانوا قد قضوا السنوات السابقة في كسب

رزقهم من اعمال غير زراعية . ولكن الافتقار الى العمال لايزال شديداً وخير علاج لتلافي هذه العلة استبدال العمل اليدوي بالوسائط الميكانيكية في الري . وقد ارتفعت أثمان الاطيان لاسيما في مركز بربر

وعدلت ضريبة الاراضي فكان من وراء تعديلها فائدة للمديرية واقتصاد في وقت الموظفين . والحالة المالية بالاجمال على مايرام

واهم مايجدر ذكره في باب التجارة زيادة المواشي التي اصدرت الى الخارج فقد بلغت هذه الزيادة ٢٠٠٠٠ راس ولا تقتصر مزية هذه التجارة على زيادة النقود التي يتداولها الجمهور بل تتناول تشويق العربان الى العمل وجلب مواشيهم الى المدن والاسواق حيث يرون اعمال الحكومة ويتعرفونها

ويقول مدير منجم ام ناباردي انهم طحنوا ٨٥٠٠ طن من التبر من يناير الى يوليو واستخرجوا منها ٤١٥٠ اوقية من الذهب تقوم بنحو ١٤٨٠٠ ج . م . وقد لقوا كل ما احتاجوا اليه من العمال

وفي اول السنة عين الكبتن تونسند مديراً للمديرية خلفاً للكولونل ولكنسن الذي عين مديراً لمصلحة الزراعة والاراضي بالخرطوم

« ٣١ » — مديرية النيل الازرق

عظم اليسر في المديرية بفتح سكة حديدود مدني فزادت الايرادات ١٠٥٠٠ ج.م. عنها في سنة ١٩٠٩ وارتفعت التجارة على نسبة هذه الزيادة . اما حالة الاهالي فعلى مايرام فقد زاد عددهم نحو ١٤٠٠٠ نسمة معظمهم في مركز ود مدني ومركز رفاعه ولا يزال اليسر ضارباً اطنابه بين قبائل البدو

ومدارس المديرية ناجحة فقد تغلب الشعور بقيمة التعلم على حب السوداني لتوفير اجرة عامل بابقاء ابنه عنده . وقد فتحت مدرسة جديدة في عبود وفي النية فتح اخرى في ارازي . وطلب انشاء مدرسة للبنات في ود مدني على نمط مدرسة البنات في رفاعة

وكانت صحة اهل المديرية بالاجمال على مايرام . ولا بد من التنويه بالعمل الجليل الذي يعمل في مستشفى ود مدني

وقد كانت السنة سنة تقدم ونجاح

« ٣٢ » — دنقلة

يتوقف مستقبل المديرية على انتشار ري الحياض فان مساحة الاطيان التي يمكن ريها به تتراوح بين ١٢٠٠٠٠ فدان و ١٦٠٠٠٠ فدان وقد تقدم الكلام عن سير هذا العمل في باب الري . وحباً بتعليم الاهالي الطريقة المثلى لزرع الحياض جيء بمحاريث مصرية خفيفة من القطر المصري وبيعت بأثمان رخيصة للزراع الذين يعول عليهم ويشير الكولونل جكسن مدير المديرية باعادة فتح خط سكة الحديد من حلفا الى كرمه ومده الى دنقلة حيث يتصل بوابورات حكومة السودان وذلك تسهيلاً لنقل المحاصل . فيخترق الخط حوض كرمة كله ويجتاز مركز المحس ويؤيد رأيه هذا بسير التجارة شمالا وكون اكثر من ٩٠ في المئة من اراضي الحياض واقع في طرف المديرية الشمالي

والتحسن في احوال اهل المديرية مستمر فقد تعاقبت ثلاث فيضانات جيدة فافادت الزراعة التي يكاد جميع اهل المدينة يتعاطونها فائدة عظيمة

ولما كانت قوة المديرية على الانتاج والأثمار كبيرة فقد اخذوا يعنون بدرس الامور الخاصة بترقية التجارة وتوزيع التقاوي الجيدة والاعتماد على الطرق المثلى في زرع الحياض وقد تم بناء مدرستين في مروي وارجو والمدارس الموجودة سائرة سيراً حسناً

« ٣٣ » — حلفا

يقال بالاجمال ان حالة الاهالي حالة تسر ويستثنى من هذا الحكم القفر الممتد من الشلال الثاني جنوباً الى سوكي فان اهله فقراء لان الدراويش قطعوا اشجار البلح التي كانت مصدر رزق الاهالي . والنخيل الذي زرعوه بعد احتلال البلاد صغير اخذ يطرح الآن . وعلة تأخر ارتقاء هذه المديرية تقاعد البرابرة من اهلها وكثرة الغائبين من البالغين منهم ومعظمهم في القطر المصري فان نسبة الغائبين تبلغ ٤٠ في المئة ومما يجدر ذكره في هذا المقام ان العمال الماهرين الحاذقين لا يكادون يوجدون في جميع انحاء المديرية

أما الحالة المالية فرضية بالاجمال ولكن لا ترجى زيادة الايرادات في المستقبل العاجل وستبقى ضرائب الاراضي وعوائد النخيل المصدرين الكبيرين للايرادات وربما زادتا زيادة قليلة مطردة بتوالي الايام . فاذا تحقق الوطنيون مزايا زرع النخيل بكثرة وهي الزراعة التي تلائم البرابرة اكثر من سواها تحسن مستقبل المديرية . ويجب ان تكون الخطوة الاولى الاستغناء عن الوسطاء ولكن ذلك لا يتم الا اذا أبدى الاهالي شيئاً من الاعتماد على النفس.

وقد نقصت عوائد الحيوانات في السنة الماضية ولا يرجى نمو الايرادات من هذا المصدر لقلة المراعي في انحاء المديرية

وقدا كملوا تسوية ملكية جميع الاراضي في مركز سكوت في السنة الماضية واعتمدوا على نظام جديد للتسجيل وشرعوا في تحرير سجلات الملكية

ويظهر أن أسرى الدراويش في حلفا قانعون بقسمتهم. والحكومة تعنى بامرهم وصحتهم جيدة جداً ولا يسببون شيئاً من العناء والقلق

«٣٤» — كسله

ان العساكر القدماء المقيمين بين ظهراني سوداني كسله والقضارف مستريحون ناعمو البال . وقد الف بلوك من الاحتياطي في القضارف وابتدأ يتمرن في ابريل

وقد كتب الكبتن كرون يقول

« ان درجة المعيشة العامة متحسنة تحسناً جلياً والناس يستثمرون اموالهم في متاجر مختلفة وقد كثر تداول الذهب عن قبل فصار كثير الوجود في المعاملة . وزادت القطعان والمواشي زيادة كبيرة جداً في الجزء الشمالي من المديرية وكان في المديرية بقاع واسعة يعلوها العشب طول السنة . أما الآن فلا يكاد شهر يناير يحل حتى ترعاها المواشي

«أما حالة أهل المدن فلا ترضي كحالة اهل الريف فلا يكاد الشاب الوطني يتعلم شيئاً من القراءة والكتابة حتى يحسب نفسه من طبقة « الافندية » ويترفع عن العمل اليدوي

«وقد زادت ايرادات المديرية مرة اخرى على ان المصدر الوحيد الذي ترجى منه زيادة معجلة في الايراد هو الجزية التي يدفعها عربان البادية في الشمال فانها خفيفة جداً الآن ولكن تعديلها وجبايتها متى زيدت يقتضيان زماناً وعمالاً »

ويزرع القطن بكثرة في المديرية وقد اتسع نطاق زرعه عنه في السنة الماضية ولكن الوطني ميال الى الاكتفاء بالجنس الدون ولا يتعهد زراعته التعهد الوافي

وقد جادت المزروعات الوطنية فكثرت الذرة وبيع السمسم باسعار عالية

وكانت السنة سنة خير في تجارة الصمغ فبيع في القضارف ومفازه باثمان لم يسبق لها نظير فيهما . أما قرى نهر ستيت التي أشرت اليها في تقريري الاخير فلم تنجح النجاح الذي قدر لها ولكنها لا تزال في مهد الطفولية

ولا يزال مستشفى كسله قائماً بعمله المفيد ولكنه في حاجة الى التوسيع . أما الصحة العمومية في المديرية فكانت جيدة ولم يقع سوى قليل من الجرائم الكبيرة

«٣٥» — الخرطوم

اخذت الخرطوم تبرأ ببطء من أثر الازمة التي عقبت تعالي أثمان الاراضي فيها . أما في أم درمان فحركة البناء رائجة والبيوت الجديدة فيها أفضل جداً من القديمة

وكانت المزروعات المطرية فوق المتوسط ولكنها دون مزروعات السنة السابقة

وفي ميزانية المديرية زيادة طفيفة في الايرادات ولكن الماجور ولسن لا ينتظر زيادة كبيرة في هذا الباب قبل فرض الضرائب على الاطيان النهرية ولا بد من انقضاء بضع سنوات قبل ان تتوازن ايرادات المديرية ومصروفاتها . أما ميزانية البلدية فتدعو الى الرضى وقد زادت ايراداتها زيادة مطردة . وكانت الصحة العمومية في الخرطوم جيدة . وزاد عدد السكان فيها وفي الخرطوم البحرية . وقد حدث بضع اصابات بحمى الملاريا بين الجنود البريطانية في السنة الماضية ولكنها لم تكن وخيمة العاقبة

«٣٦» — كردوفان

سلمت المديرية في السنة الماضية من طاعون المواشي الذي ورد ذكره في تقريري عن سنة ١٩٠٩ وأقبلت المواسم بسبب غزارة الامطار وسلامتها من آفات الحشرات فلم يشعر الاهالي بشيء من الحاجة في جميع انحاء المديرية

ووزعت مصلحة الزراعة والاراضي ٨٠٠ كيلو جرام من بذرة القطن فلم تكن النتائج متماثلة في النجاح ولعل السبب الاكبر في ذلك تأخير الزرع . اما الحالة المالية فتدعو الى الارتياح وزيادة الايرادات عظيمة في كل سنة ولكن الكبتن سافيل لا ينتظر تقدماً في هذا الباب الا بعد ان تصل سكة الحديد الى الابيض

ويجب ان تنشط اسعار الصمغ عزائم الوطنيين على اكثار جنيه من الغابات الموجودة . وقد كانت التجارة في السنة الماضية على غير ما يرام اذا استثنينا تجارة الصمغ . ولا يستطاع اصدار المقادير الكبيرة من الحبوب والسمسم التي تستغلها هذه المديرية لكثرة نفقة النقل . ولكن مد سكة الحديد سيلا في هذا النقص

والصحة العمومية في المديرية جيدة وحمى الملاريا تخف فيها بفضل الاحتياطات التي اتخذت لمنع نمو البعوض

وسكان كردوفان آخذون في الزيادة باطراد وهم يقدرون بنحو ٥١١٫٠٠٠ مقابل ٤٩٥٠٠٠ في السنة السابقة ولكن عدد البدو والنوبة مقدر بالتخمين

« ٣٧ » ــ منقلة

ضمت مقاطعة اللادو الى هذه المديرية فتضاعف عدد السكان او زاد عن الضعفين

وقد اضطرب حبل الامن العام بالغارات التي شنها بعض القبائل على بعض وكانت قبائل البير منبع قلق واضطراب على الاخص. وحدث بعض الخلاف والخصام بين النوير والدنكة على الحد الشمالي

وقد ذم الكبتن اوين تصرف صياد او صيادين من الذين سمح لهم بالصيد والقنص في المديرية في السنة الماضية لعطم اكتراثهما للقوانين والعهود التي تعهدا بها فاصطادا بالبنادق في الجهات الممنوع الصيد فيها وأطلقا النار على القطعان من سفينتيهما وقتلا اناثاً حوامل علاوة على قتل اناث الفيلة وصغارها

والظاهر ان الاهالي ناعمو البال والزراعة آخذة في التحسن والمطر على متوسطه في جميع انحاء المديرية والمواسم تبشر بالاقبال . ويظهر ان القبائل التي تقطن داخلية اللادو احسن حالا وأكثر نشاطاً من القبائل المجاورة النهر وفيها كثيرون من العمال

اما في ما يختص بالمالية فقد دفعت القبائل الجزية وزادت الايرادات ٢٥ في المئة عنها في السنة السابقة

وقد تقهقر حقلا اللستك في منقلة وبور لسوء الحظ بسبب اضطرام النار فيهما في فصل القيظ . اما حقل كجولو فسيكون ذا قيمة كبيرة

« ٣٨ » ــ مديرية البحر الاحمر

راجت حركة البناء في بورت سودان فهدم كثير من الدكاكين الوقتية وأقيم على انقاضها ابنية حسنة متينة . اما الافتقار الى العمال فلا يزال مستمراً

اما حالة الاهالي بالاجمال فحالة يسر وقد استفادوا من حركة الاعمال في بورت سودان واتساع نطاق زراعة القطن في طوكر. وقد اتفق لموسم القطن في طوكر ثلاثة امور جعلته اعظم محصول عرف فيها الى هذا العهد وهذه الامور هي غزارة الفيضان وسلامته من الجراد وارتفاع الاثمان ارتفاعاً لم يعهد من قبل فبلغ المحصول نحو ٩٩٠٠٠ قنطار وامتاز بجودة جنسه

ولكن قلة الامطار في نوفمبر ودسمبر اخرت المواسم الاخرى فبارت بقاع متسعة كانت تزرع ذرة قبل

اما الايرادات فزادت وبلغت ٢١٠٠٠ ج . م . وكانت ١٤٠٠٠ج . م . في سنة ١٩٠٩

ويقول المستر كر مدير المديرية ان قبائل البدو هادئون بالاجمال وهم لينو القياد وتزداد ثقة العربان بالحكومة ورغبتهم في الرجوع اليها لفض منازعاتهم

«٣٩» — سنار

يقول الكبتن نكرسن ان عدد السكان يزيد بسرعة وان ١٦ قرية جديدة بنيت وقد فشا الطاعون البقري ومرض الظلف والفم في المديرية فقطع دابرهما قبل ان فعلا فعلهما الذريع في القطعان . وبلغت المواسم المعدّل المعتاد في الجودة وجاوزتهُ في الكمية لاسيما السمسم فانهُ كان جيداً جداً وبذلت الحكومة الجهد في تشويق الاهالي على زرع القطن فوزعت تقاوي جيدة وفرضت جائزة مالية لمن يستغل احسن قطن في كل مركز من المراكز . ولما كانت التربة شديدة الخصب والمطر غزيراً ويكاد يكون مضموناً وجب ان يستغل الاهالي من اراضيهم اكثر مما يستغلون الآن . ولكن تهاونهم وعدم حبهم للعمل وجهلهم بطرق الزراعة المثلى كل ذلك يؤول الى الحالة الحاضرة

وايرادات المديرية آخذة في الزيادة باطراد فان الايرادات المقدرة لسنة ١٩١١ تزيد ٣٠٠٠ ج . م . عن ايرادات ١٩٠٩

وقد جنى الاهالي من الصمغ اكثر مما جنوا في السنة السابقة ولكن المجني منهُ ليس الاَّ جانباً صغيراً مما يمكن جنيهُ من غابات الصمغ اذا زادت الهمة والنشاط

ويقال بالاجمال ان الجرائم تخف وقد نقصت حوادث القتل عما كانت عليهِ في السنوات السابقة ولا تختفي معالم جريمة الاَّ في النادر لان الاهالي يساعدون الحكومة في القبض على المجرمين

«٤٠» — مديرية اعالي النيل

لم تقبل المواسم المطرية وليس في المديرية ري صناعي . وحاول بعض الشلك استعمال الشواديف في زراعتهم فمنعهم مواطنوهم خوفاً من ان تسخط الآلهة عليهم وتعاقب القبيلة كلها على هذه البدعة . وتنحصر المواسم المطرية في زراعة السمسم والفول السوداني وزراعة هذا الاخير آخذة في الزيادة وحدث بعض اصابات بالطاعون البقري بين قطعان قبائل الدنكة ولكن ثروة عربان البدو وهي قطعانهم ومواشيهم تنمو باطراد وزادت جزيتهم في سنة ١٩١٠ ثلث ما كانت في السنوات السابقة . ومع ان طول فصل المطر حال دون جني كميات وافرة من الصمغ فقد دفع الشلك من ضرائبهم نقداً اكثر مما جرت عادتهم ان يدفعوا . وقد اخذت الحكومة تسهل الوصول الى غابات

الصمغ بفتح الطرق المؤدية اليهاوالمأمول ان ذلك ينشط هذه التجارة ٠ومن المتاجر التي يمكن ترقيتهاتجارةالمواشي ولكن الوطنيين يكرهون بيع حيواناتهم لانها الوسيلة الوحيدة لتدبير الزوجات

والملاريا منتشرة في هذه المديرية لسوء الحظ ومع ان في الاهالي مناعة ضدها فانها حائل يحول دون رواج الاعمال والارتقاء

ويشير الكبتن اوسليفان المدير بوجوب تشديد المراقبة والسلطة على قبائل النوير

« ٤١ » — مديرية النيل الابيض

حالة هذه المديرية زاهرة ومساحة الاراضي التي تزرع فيها تزداد وتتسع عاماً فعاماً والقطعان والمواشي تنمو وتكثر وقد كاد طاعون المواشي يزول ولكن عدم وجود الاسواق للمواشي يحول دون توسيع نطاق تجارتها وسيلاً في هذا النقص متى انتهى مد سكة الحديد

وقد قدرت ايرادات ١٩١٠ بنحو ٥٠٠٠٠ ج٠م ومصروفاتها بنحو ٢٢٠٠٠ ج٠م فهذه المديرية من الوجهة المالية احسن مديريات السودان ومديرها المستر بطلر يستحق الثناء والاطراء على حالة مديريته ٠ فالعشور وعوائد الحيوانات متحسنة و يمكن زيادتها بزيادة الموظفين لتدبيرها ٠ وقد زادت صادرات الصمغ ٧٠٠٠ قنطار قبل آخر يوليو وراجت سوق السمسم وفاق محصول الذرة في سنة ١٩١٠ محصولها في كل سنة سابقة ٠ ولكن لا بدّ من حمل الزراع الوطنيين على تغيير عادتهم التي اعتادوها من الاقتراض من التجار وايفائهم القرض عيناً من محصولاتهم بسعر اقل من سعر السوق

ولا تزال مستعمرات الجنود الذين اتموا خدمتهم سائرة على قدم النجاح وقد قدمت معظم العمال اللازمين لكبري رباك

وزاد عدد التلاميذ في مدارس الدويم والقطينة والكوة ومما يشدد العزائم ان مشايخ العرب اخذوا يرسلون ابناءهم الى هذه المدارس

« ٤٢ » — النتيجة

واقتصر في النتيجة على القول باني ارجو ان حكومة جلالة الملك توافقني على ان نتيجة اعمال حكومة السودان في سنة ١٩١٠ حسنة جداً اذا قورنت باعمال السنوات السابقة وانها تبعث على الامل الشديد بان البلاد دخلت في طور يرجى ان تسير فيه باسرع مما سارت مادياً وادبياً ما دامت تحت النظام الحالي واني اعد الاسلوب الذي جرى عليه السر رجنلد ونجت وجميع الذين يعملون اعمالهم الشاقة تحت رئاسته يستحق اعظم الثناء والاطراء

هذا واني ٠٠٠٠ الخ (الامضاء) الدن غورست

تقرير

عن المالية والادارة والحالة العمومية

في مصر والسودان سنة ١٩١١

مرفوع

من الفيكونت كتشنر الى السر ادورد جراي

مصر في ٦ ابريل ١٩١٢

مولاي

التشرف بعرض تقريري عن تقدم دواوين الحكومة المصرية ومصالحها في سنة ١٩١١

---

١ المقدمة

قضى سلفي السر الدن غورست احسن سني حياتهِ و بذل ما اوتي من مقدرة عظيمة في زيادة الخير والفلاح لهذه البلاد فقد تقلب في وظائف مراقب الاموال المقررة ووكيل نظارة المالية ومستشار نظارة الداخلية والمستشار المالي ونجح في تقلدهِ هذه الوظائف نجاحاً باهراً · ولما ترك اللورد كرومر مصر بعد خدمة طويلة محفوفة بالمتاعب اختير السر الدن غورست طبعاً خلفاً لهُ في هذه الوكالة حيث جدَّ بهمة لا تعرف الكلل حتى ادركتهُ منيتهُ· وقد قيل في تأبينهِ وتقريظ افعالهِ في هذه البلاد وفي بلادنا ما لم يبقَ بعدهُ مجال في هذا التقرير لاطراء خدمتهِ الجليلة بل يعد التطويل فيهِ من الفضول

بعد ما غبت احدى عشرة سنة عن مصر حيث خدمت مدة مديدة في وظائف عسكرية وشبيهة بالعسكرية سررت سروراً عظيماً عند عودتي اليها بتجديد معاشرة كثيرين من المصريين الذين تقادم عهد الصداقة بيني و بينهم · وتيسَّر لي ادراك التقدم والتغير الذي تغيرتهُ مصر اكثر على ما اظن مما يدركهُ الذين استمرت اقامتهم فيها تلك المدة فلا جرم انهُ يحق لسمو الخديوي ونظارهِ وسائر موظفي دواوين الحكومة ومصالحها المختلفة قبول التهانئ بنجاح سعيهم في تحسين حالة الاهالي وتوفير اليسر والخير لهم · على ان بلاداً كمصر لا تزال تحتاج طبعاً الى سعي كثير وان يكن ذلك اضحى الآن اسهل مما كان عليهِ في الماضي · والفضل في هذا التسهيل لمشورات ذوي العقل والحكمة التي تغلبت على سواها ووطدت مالية البلاد على اركان المتانة والفلاح · فان ما ابداهُ اللورد كرومر والسر الدن غورست كلاهما من صحة الحكم ومضاء العزيمة في الامور المالية كان عظيم القيمة في توفير اسباب الخير وارتقاء البلاد في المستقبل

اتفق حين وصولي الى مصر تقريباً ان الحالة السياسية في الشرق الادنى اضطربت كلها اضطراباً شديداً بما فعلتهُ ايطاليا على غير انتظار قط حيث شهرت الحرب على السلطنة العثمانية وشنت الاغارة على طرابلس الغرب و برقة . ولا غرابة ان اثارت هذه الحرب عواطف الميل الشديد في صدور اهل مصر الى اهل تلك البلاد المجاورة بين المسلمين فذلك طبيعي نظراً الى قرب تلك البلاد من بلاد مصر جغرافياً والى الصلات والروابط الشديدة

بين اهلها وعز بان القطر المصري والعلاقات الدينية والتجارية بين الفريقين ولذلك كان هيجان الخواطر في بر مصر شاملاً متسعاً وشديداً ايضاً. ولكن اهل مصر اظهروا مع ذلك من الجلد وضبط النفس ما يستحقون عليهِ اعظم مدح رغماً عن سوء اغراء بعض الجرائد الوطنية التي لا تحاسب ولا تقدر للعواقب . ووقف المصريون نفوسهم على فعل ما يحق لهم فعلهُ فبذلوا بذل الكرام لتخفيف الكرب والشدائد التي تنتج عن الحرب ولتجهيز مستشفيات للهلال الاحمر وارسالها لتأسية الجرحى. وقد اعلنت مصر انها تكون على الحياد في هذه الحرب وحافظ المصريون على هذا الحياد تمام المحافظة فاظهروا بذلك شغفاً عجيباً بالقيام بالواجب واحترام القانون والنظام مع شدة ما بهم من الاميال الدينية والعطف والحنان التي هاجها طول هذا الجهاد بقرب حدودهم

ويسرني ان اقول انهُ في ما سوى ذلك زادت الاميال السياسية اخيراً سكوناً وان معظم الاهالي اصبحوا على ما يظهر يهتمون بالنظر في الاصلاحات التي تعمل لخير بلادهم اكثر مما يهتمون بالمناقشة في مسائل سياسية عويصة لا تؤدي الى نتيجة نافعة

لما عدت الى مصر بعد غياب طويل عنها اثّر كثيراً في نفسي ان الذين فارقتهم وهم معشر متجانس من عقلاء الاهالي المسلمين المعدودين طائفة قائمة على قاعدة سنن اجتماعية ثابتة قد انشقوا وانقسموا الى فرق واحزاب سياسية . لانهُ مهما كانت قيمة نظام وجود الاحزاب في الهيئة السياسية الغربية فواضح ان تطبيق هذا النظام على طائفة شديدة الاصطباغ بالصبغة الديمقراطية قد جعلت القاعدة الجوهرية التي بنت عليها نظامها الاجتماعي الاخوّة بين الناس مع احترام العلم واختبار المتقدمين في السن يكون تطبيقاً منافياً لمقتضى الطبع ومشحوناً بالانقسام والضعف لا محالة

ان ترقية اخلاق الشعب واعلاء سجاياهُ يتوقف معظمها على نمو قوة ضبطهِ لنفسهِ وتسلطهِ على نزق طباعهِ حتى لا يطاوع اول دافع لهُ من نفسهِ وعلى تعودهِ الاعتماد على نفسهِ بلا تطفل وفضول وعلى ممارستهِ المثابرة والثبات والجلد . فجهاد الاحزاب في مناظرة بعضها لبعض لا يفيد اكتساب صفة من هذه الصفات التي ينال بها التقدم . نعم ان الاهتمام بالمسائل السياسية اهتماماً مقروناً بالهدو والتأمل نافع للهيئة المحكومة والهيئة الحاكمة واما الاهتمام الكاذب الذي يبنى عادة على تحريف الاقوال عن مواضعها وتصوير الامور بغير صورها وانما يدوم باموال الحزب وتدابيرهِ والاعيبهِ فلا خير فيهِ لتوسيع العقل وتربية الاخلاق في شعب من الشعوب الشرقية

وفي اوائل سنة ١٩١١ هاجت الطائفة القبطية بعض الهيجان ووقع الجفاء بينها و بين المسلمين بعد ما طال عهد الصفاء بين الفريقين وكان معظم السبب في هذه الحالة الموجبة للاسف سوء التفاهم بينهما . ولكن يسرني ان اقول ان ذلك زال الآن وان الاقباط سلكوا في هذه المسألة سلوكاً موجباً لمزيد الاستحسان طبقاً لما كنت انتظرهُ منهم . فقد عدلوا عن عقد موئتمرهم ثاني مرة عن طيب نفس منهم . وكذلك المسلمون فقد اظهروا مثل ذلك الروح وتلك الرغبة في الخير العام وسلكوا بالفعل مثل ذلك السبيل . وانا على يقين انهُ قد حلَّ الآن زمان السلام والاتحاد والوئام لخير الجميع . والرجاء انهُ يكون زماناً طويل الدوام

ان ارتقاء السواد الاعظم من اهالي القطر المصري في المستقبل يتوقف على تحسين احوال الزراعة عندهم اذ هي وترقية المعارف بينهم الدرجتان الجوهريتان اللتان توءديان الى ارتقائهم ماديًّا وادبيًّا . اما من جهة الزراعة فمصلحة الزراعة التي انشأتها الحكومة المصرية حديثاً باذلة جهدها حتى انها — مع تعلمها هي بالاختبار — تعلم المزارعين وتنصحهم وتنشئ حقول تجربة متفرقة في البلاد لتريهم صحة تعاليمها رأي العين . والفلاح لا يزال كما كان طول زمانهِ من احسن خلق الله واكثرهم تعباً وكدًّا يحب بقاء القديم على قدمهِ نوعاً مثل اكثر الزارعين ولا يكاد يدرك التغيرات التي جرت حولهُ . فانهُ يعسر على قوم قضوا العصور الطوال وهم يتلهفون على زيادة الماء لزراعتهم ان يدركوا ان الافراط في الخير ضرر على انهُ لا مشاحة الآن في ان جانباً كبيراً من ماء الري يضاع سدى وينتج ايضاً ضرراً حقيقيًّا في الحاصلات . واما التربة فلما في ماء الفيضان من اسباب الخصب لا تزال على اصلها من الجودة اذا اجيد حرثها وخدمتها جاءت بالمحصول الكثير وان تكن مشبعة بالماء في بعض الجهات . ولكن اعتراها بعض النقائص فاضعفت قوة الانتاج فيها موقتاً ومست الحاجة الشديدة الى اعمال الصرف التي سيأتي الكلام عليها مطولاً والى مواشٍ لحرث اراضي الدلتا ايضاً فان ربع مليون رأس من الماشية نفق بالوباء في السنوات السبع الماضية مع ان مساحة الاراضي الزراعية زادت مثل ذلك العدد من الفدن ايضاً . وقد نقص المحصول ايضاً باسباب أُخرى منها كثرة تعاقب زراعة القطن وعدم ترك فسحة كافية بين شجيراتهِ . فمتى أُصلحت تلك النقائص وجب ان يعود محصول الفدان الى مثل ما كان عليهِ في الاعوام الغابرة . ويلزم ايضاً زيادة الاعتناء بانتقاء البذرة للتقاوي واستبدال اصناف القطن القديمة التي فسدت واختلطت باصناف اخرى جديدة . والهمة مبذولة الآن في تربية القطن وتأصيلهِ للحصول على تلك الغاية . والمأمول ايجاد اصناف جديدة اصلح من الاصناف الحالية . وقد كان يعسر على الزارعين الفقراء ان

يحصلوا على تقاوي جيدة في الماضي لانهم كانوا يشترونها من صغار التجار الذين كانوا يبيعونهم في الغالب بذرة من اصناف رديئة جداً و يتقاضون منهم اثماناً عالية فصارت الحكومة تبيع الفلاّح الآن تقاوي جيدة لكي يجني منها محصولاً من الدرجة المطلوبة

ولكثرة الرطوبة في الارض وقلة صرفها واهلاك الطير في السنين الاخيرة بلا تمييز ازدادت آفات القطن ازدياداً هائلاً وجعلت تتلف في المحصول كثيراً . فعينت لجنة تنعقد الآن برئاسة دولة البرنس حسين باشا كامل وتجرب التجارب رجاء اكتشاف واسطة يتيسر بها ابادة هذه الحشرات

والمأمول الآن انها تدخل بعض الحِلَم التي تهلك دودة القطن في بلاد اخرى فتتركها قليلة العدد او انها تكتشف مادّة سامّة تقتل الدودة ولا تضر بغيرها فتخفف بذلك وطأة هذه الآفة ان لم تستأصل شأفتها . وقد سنت قوانين لوقاية الطير ولكني اخشى ان يكون سنها قد تأخر عن الوقت الذي كانت تنقذ فيهِ كثيراً من انواع الطير النافعة التي كانت كثيرة في هذه البلاد . والمأمول اخيراً انهُ متى اجيد الصرف وجفت التربة تزول الاحوال التي تلائم وجود الدودة الآن وتوافق تكاثرها فيقل بذلك شرها

وسيتم العمل الخالد الذكر والاثر بتعلية سد اصوان في شهر ماي المقبل فيزداد الري في القطر المصري وتجني البلاد من الخير ما يساوي اضعاف ما انفق على ذلك الخزان . وقد تمت اصلاحات اخرى تتضمن اعطاء الماء الصيفي في الوجه القبلي والغاء ري الحياض الذي طالما حال دون انتاج الارض لمحصولها الكامل هناك . وما دام امر الماء الوافر للري قد صار مضموناً فيجب ان لا يدَّخر وسع في تمكين اهل مصر من جني اعظم ما يجنى من تربتهم الجيدة بفضل هوائهم الطيب العظيم . وقد اضحت مسألة الصرف التي طالت المناقشة فيها مسألة كلية الاهمية وعليهِ فستتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ مشروع عظيم عميم للمصارف في مديريتي الغربية والبحيرة فقد عرض ذلك المشروع على السر وليم جارستن والمستر وب اللذين يفوقان سائر الاقران في معرفتها الفنية وطول اختبارهما للبلاد . وتمت المصادقة عليهِ وسينفذ في اقصر وقت يقتضيهِ مثل هذا العمل العظيم . و يقال بالاختصار ان النتيجة المقصودة هي خفض الماء في مصارف تلك الجهات من الدلتا من متر ونصف الى مترين عن سطح الارض لان التجارب المحكمة التي جربها الدومين اثبتت انهُ اذا تمَّ ذلك زاد محصول الفدان حتى يتضاعف على الراجح في جهات كثيرة

كانت مسألة ديون الفلاح من الاسباب الكبرى الموجبة للهم والقلق على حالة البلاد

الاقتصادية والمأمول الآن ان نشر التعليم بواسطة الكتاتيب ونحوها يعلم الفلاح كيف يحسن تدبير اموره المالية من دون ان يحمله على ترك العمل في اطيانه . وكذلك نشر صناديق التوفير في القرى يعوده التوفير وتربية الثروة وييسر له التخلص من ديونه مع الايام . والمأمول ايضاً ان انشاء حلقات للقطن في البلاد وضبط القبانة تحت نظر الحكومة واعلان اسعار الاقطان يومياً يمنع غش التاجر الصغير للفلاح عند شرائه قطنه ويزيد ربح الفلاح من تعبه

والعناية متجهة الآن لازالة الضرر الذي ينجم عن خلط اصناف القطن المختلفة بعضها ببعض لانه يخفض سعر القطن المصري وايضاً لازالة الضرر الذي ينجم عن قلة آلات الحلج والتدابير الاخرى اللازمة له

وفي سنة ١٩١٠ ابتدأت تجربة ذات شأن عظيم واعني بها اناطة التعليم المحلي بمجالس المديريات التي نظمت تنظيماً جديداً حينئذٍ . ودبر المال اللازم لذلك بزيادة مبلغ في المئة على اموال الاطيان . ولم تتعرض نظارة المعارف لتلك المجالس في اختيار النمط الذي تنشئ مدارسها عليه وانما كانت تمدها بنصائحها ومساعدتها اذا طلبت منها ذلك . فباشرت تلك المجالس مهمتها هذه بهمة وحماسة . ولا ريب في ان التعليم نهض نهضة عظيمة تحت اشرافها ومراقبتها . وقد ادَّى هذا المسعى الجديد الى سد حاجة شديدة حيث جعل نظام التعليم قابلاً للتوسيع ومتعدد الوجوه ووسع ايضاً نطاق التعليم مجاناً . على انه لا بد من امهال هذه المجالس حتى يتيسر لها ان ترقي مساعيها وتوسعها وتركزها على شكل ثابت وعليه لم يحن الاوان للجزم بنتيجة هذه التجربة اذ هي لا تزال في حكم الموقت غير المحدد ولا المقرر

اما السياسة التي تجري عليها مجالس المديريات المختلفة في مدارسها فمختلفة كما كان ينتظر اذ بعضها يميل الى انشاء مدارس ثانوية بدلاً من الكتاتيب والمدارس الصناعية والزراعية التي تحتاج الاقاليم اليها احتياجاً شديداً . وبعضها انشأ مدارس للبنات ايضاً وهذا مما يحسن ذكره ولكن لقلة وجود المعلمات للتعليم في هذه المدارس لم تتقدم بقدر المرام ولا بالسرعة المطلوبة . وعند مجالس المديريات الآن ٤٥١٧٣ صبياً و ٥٥٠٠ بنت في الكتاتيب عدا ١٠٠٠٠ صبي في المدارس التي هي اعلى منها . ومما يقوي الامل بهذه المدارس الرغبة البادية في جعل تعليمها وافياً باحتياجات الاهالي اليومية ومقللاً لعدد الاميين منهم اذ لا ريب في ان جهل الفلاح للقراءة والكتابة يتركانه قاصراً عن العارف بهما في اخذه وعطائه ويؤخران ارتقاء البلاد الاقتصادي والاجتماعي في كل درجة من درجاته . وفي

الماضي لم يكن جهل القراءة والكتابة يغل يدي جاهلها كما يغلها الآن لان احوال المعيشة كانت بسيطة ساذجة اما الآن فالتغيرات التي حدثت اخيراً زادت علاقة الزارع والتاجر والصانع بمن هم اكثر منهم علماً وتنوراً فمست لذلك حاجتهم الى زيادة الاعتماد على قواهم العقلية ومقدرتهم الشخصية واصبحوا بحيث يزيدهم جهلهم للقراءة والكتابة قصوراً وتقصيراً

يمكننا حتى من العلم القليل ان نحصل على عناصر ثمينة من العناصر التي يتركب تقدم الامة منها علاوة على ما في العلم من التثقيف والتهذيب لعقل الانسان واخلاقه . فمن اقبح العيوب التي كانت تعتور التعليم الابتدائي الاقتصار فيه على تقوية الذاكرة فان التعليم الذي ينحصر في الكتب يترك بعضاً من انفع القوى العقلية بلا تقوٍ ولا ترقٍ لكن مزاولة الاعمال اليدوية تعوِّد العين الدقة والضبط في الملاحظة وتعود اليد الحذق في الصنعة وتربي العقل على ادراك اهمية الصدق في العمل وتكسب صاحبها ملكة الاجتهادوالاتقان والانتباه الى التفاصيل وتنشط العقل بوجه الاجمال

فاشد ما يتطلبهُ التقدم من هذا القبيل استنباط نوع من احسن انواع المدارس الريفية الموافقة لسد الحاجات المختصة بالجهات الزراعية ومتى تمّ ذلك قوي الامل بازدياد عدد الاولاد المتعلمين . ولا يغيب عن البال ان التسرّع في توسيع نطاق التعليم ببلاد الارياف قبل التدبر والتفكر في ذلك مليًّا يخشى ان يعطل المصالح الزراعية التي يتوقف معظم ثروة البلاد عليها لانهُ اذا خرج اهل الارياف المصرية من بلادهم فخروجهم يكون ضربة عظيمة عليها اقتصادياً واجتماعياً . واتقاء لهذا المحذور يجب ان يعلم الاولاد نصف النهار في المدارس وان يقضوا النصف الآخر في الغيطان وان تكون المسامحة لهم من الدرس في الاوقات الموافقة لمقتضى الزراعة فذلك احسن حل لهذه القضية

واذا كان القصد الحصول على احسن النتائج من هذا النظام المحلي فلا بدّ من ان يصير تعليم مجالس المديريات مضارعاً في الرتبة لتعليم نظارة المعارف . وليس المراد بذلك ان هذه المضارعة تستلزم توحيد الفريقين وانما المراد ان احدهما يكون عوناً للآخر في تعليم البلاد فنظارة المعارف تقوم بتقديم النصيحة والمساعدة كما تفعل الآن وبالمراقبة ايضاً عند الاقتضاء وتظل على الارجح تدير المدارس الثانوية والفنية العليا . ومجالس المديريات تتولى ادارة الكتاتيب والمدارس التجارية والزراعية والابتدائية ومدارس المعلمين الذين يعلمون في الكتاتيب وما شاكل من المدارس

وقد اظهرت الحكومة ثقتها بهذا النظام الجديد للتعليم المحلي ورغبتها في نجاحه حيث

منحت مجالس المديريات ١٠٠٠٠٠ جنيه مصري لتستعين بها على بناء المدارس وتأثيثها وتجهيزها فاذا كانت هذه المجالس تتبع نصيحة الخبيرين ولا تتورط في مشروعات يغرها بها الطمع يمسي جهل الفلاح للقراءة والكتابة في خبر كان بعد قليل من الزمان

على ان مجالس المديريات شغلت بنشر التعليم عن سواه من الواجبات المفروضة عليها لاهالي الاقاليم فوقع منها بعض الاهمال فيها فالواجب ان لا تنسى وجوب الاعتناء ايضاً بتحسين احوال اهالي الاقاليم وتدبير ما يلزم لذلك. ولا ريب عندي ان تحسين تلك الاحوال ومن جملتها تحسين المواصلات واصلاح السكك والكباري وانشاء حلقات للقطن وردم البرك والمستنقعات التي تضر بصحة اهالي البلاد وربما اضيف اليها تطهير المصارف الفرعية ايضاً — هذه وما شاكلها من الاعمال النافعة اللازمة لخير الاهالي ستصير يوماً قسماً مهماً من عمل مجالس المديريات وتستغرق مزيد اهتمامها

وقبل ان انتقل من مسألة التعليم الى غيرها اذكر امرين مهمين نتجا عن ترقي سياسة التعليم في هذه البلاد احدهما الابتداء بالتعليم التجاري · فان قلة معرفة المصريين الذين درسوا في بلادهم للاصول التجارية سدت في وجوههم ابواب وظائف كثيرة من الوظائف التي تكسب صاحبها كرامة وتعود عليه بالربح

والآخر تقرر مبدئياً ولكنهُ لم يبتدأ بهِ فعلاً بعد وهو وضع امتحانات يمتحن بها الطالب الخدمة في الحكومة · والقصد من هذا الاصلاح ان يصير الموظفون من طبقة ارقى عقلياً وان تزول كل شبهة في التوظيف بالصنيعة « والمحسوبية »

اما مجلس شورى القوانين فقد احسن القيام بعملهِ واظن ان اعضاءَهُ يرغبون في اصلاح احوال الاهالي رغبة حقيقية ولكن نظراً الى طريقة انتخابهم والى عدمهم في هيئة المجلس يبقى مقدار تمثيلهم لرغائب الاهالي على اختلاف طبقاتهم تمثيلاً حقيقياً نعالاً من المسائل المحتملة الاخذ والعطاء والمحتاجة الى النظر والبحث قبل الحكم فيها

اكثر سلفاي من بيان الحوائل التي تحول في سبيل التقدم بمصر من جرَّاء الامتيازات الاجنبية حتى اغنياني عن الاشارة الى التأخير الذي تلاقيهِ الدول الاجنبية في سبيل تقدم هذه البلاد - والمأمول ان الاحتجاج الذي احتجتهُ مصر في المؤتمر الصحي الدولي الاخير يأول الى تخفيف وطأة هذه الوصاية التي لا تزال وهقاً في عنق مصر فان ذلك الاحتجاج وقع وقعاً حسناً عند المندوبين الخبيرين الذي كانوا مجتمعين حينئذٍ بباريس

اتجهت الانظار كثيراً في هذه الايام الى احوال المحاكم المختلطة فان مَثَل هذه المحاكم

كما قال كثيرون مثل دولة في دولة وظني ان النقائص الملازمة للمبادىء الاساسية التي بني عليها نظامها هي السبب الاكبر في ما ظهر فيها حديثاً وكثر فيه التأويل والقال والقيل

ولا شبهة في انها لم تعد قادرة على انجاز القضايا الكثيرة التي ترفع اليها من مدنية وتجارية فاني اسمع شكوى التجار دائماً من هذا القبيل ولا غرابة في ذلك اذ القضايا المتأخرة في السنين الاخيرة ازدادت ازدياداً دائماً حتى تراكمت في محكمة مصر ومحكمة الاستئناف ايضاً . والعلاج الذي يصفونهُ عادة لهذه الحال المنافية للمرام بسيط جداً وهو زيادة عدد القضاة ولكني لست مقتنعاً ان زيادة عدد القضاة بمقدار ما يمكن ان تنتظر من الحكومة المصرية تصلح الخلل وتسدُّ النقص الذي كثرت منهُ الشكوى . واما العلاج الناجع فهو ادخال بعض التعديلات الجوهرية على نظام المحاكم الحالي وزيادة عدد «الاود» بتقليل عدد القضاة في كل اودة . ومن سوء الحظ ان الصعوبة التي تجدها الحكومة في الحصول على القبول اللازم من الدول كلها لبعض الاصلاحات التي تعرضها عليها لا تزال صعوبة تعجز الحكومة عن تذليلها ولذلك اخشى كثيراً انهُ مع شدة جهد القضاء الاكفاء الكثيرين الذين تتألف منهم هذه المحاكم لا تزداد محاكمهم وفاء بالحاجة ولا انجازاً للقضايا في الظروف الحالية

اما المحاكم الاهلية فقد تقدمت كثيراً مدة غيابي عن مصر فزيد عدد المحاكم الجزئية منها وانشئت محاكم مركزية قربت القضاء من ابواب الناس على انهُ لا يزال محل للزيادة من هذا القبيل . نعم ان العمل ثقيل على هذه المحاكم ولكن القضايا المتأخرة عندها غير كثيرة اذ القضاة الوطنيون يفصلون في القضايا بمضاء وسرعة حتى انهُ كثيراً ما يحدث ان الاجانب يحولون قضاياهم الى الوطنيين لكي تفصل فيها المحاكم الاهلية سريعاً . واني وان كان يسرني ان اذكر هذا التقدم العظيم في غيرة القضاة الوطنيين وهمتهم وكفاءتهم ارى من الواجب عدم تراخي كل ذي شأن في السعي في بث الثقة التامة في نفوس الامة بقضاء القضاة الوطنيين

———

الباب الاول

في المالية

« ٢ » — الحالة المالية

تتضح حالة المالية المصرية من اليسر والرخاء من الفقرات التالية المأخوذة من مذكرة المستشار المالي · وانا اوافقهُ على كل ما قالهُ فيها عن محاسن الحالة الحاضرة الناتجة بالاكثر عن توفر الاموال في السنين الماضية وحسن التدبير والشاهدة بفضل السر بول هرفي في ادارتهِ لموارد الثروة في البلاد بالحكمة وحسن العناية · قال

ابتدأت السنة الماضية والاحوال موافقة · فان محصول القطن الكبير الذي جناهُ القطر سنة ١٩١٠ بلغ ثمنهُ ٣٥٨٤٠٠٠٠ ج·م بوجه التقدير وذلك يزيد ٥٧٠٠٠٠٠ ج·م عن ثمن اعظم محصول جنتهُ مصر قبلهُ من القطن · و يظهر تأثير ذلك في توفير اليسر والرفاه للبلاد من ان قيمة الواردات بلغت سنة ١٩١١ مبلغاً لم يسبق لهُ نظير في سنة أُخرى وكذلك الذهب الذي دخل الى البلاد من الخارج لنقل ذلك القطن منها وقدرهُ ١٣١٠٠٠٠٠ ج · م بقي منهُ في البلاد ٥٠٠٠٠٠٠ ج · م

و يظهر ذلك ايضاً من ايرادات السكة الحديد التي يصح الاستدلال بها على حالة البلاد المادية فانها زادت ١٠ في المئة · ولولا تأخر محصول القطن سنة ١٩١١ وقلتهُ لزادت اكثر من ذلك ايضاً

فيستغرب والحالة هذه ان سنة كالسنة التي نحن بصددها تمتاز بتوالي الافلاس فيها بين بنوك مصر وارباب الاشغال كما شوهد في الخريف الماضي · والواقع ان ذلك الافلاس المتوالي نتج عن اسباب سابقة لتلك السنة فمن يستنتج منها ان احوال الاشغال في مصر بوجه الاجمال غير حسنة يخطئ في استنتاجهِ هذا

ان افلاس البنك المصري حصل بالاختصار عن جريهِ في اشغالهِ وتثمير اموالهِ على اصول غير صحيحة ابتداءً بالجري عليها منذ اعوام كثيرة اذ تسليف الاموال الى آجال طويلة من الاموال التي تستلف لوعدة ثلاثة اشهر ليست من الاعمال المأمونة العواقب والواجب ان يكون ما اصاب البنك المصري عبرة لغيرهِ من البنوك ان كانت في حاجة الى عبرة · فان

التزاحم على الاشغال يشتد كثيراً بين البنوك المصرية في بعض الاحيان فيلزمها حينئذٍ الاعتصام بالفطنة والحذر حتى لا تقع في التجربة ولا تخاطر باموالها عند اشتداد المزاحمة . وكذلك يلزم البنوك الاعتيادية اذا شاءت الاشغال بتسليف المال على رهن ان تبقى اشغالها هذه محصورة داخل حدود ضيقة

على انهُ لا بد من كلمة مدح وثناء استحقتها التدابير التي اتخذت بهمة ومضاء و بمساعدة البنك الاهلي وغيرهِ لتخفيف اخطار الخسارة ولتقليل الكلفة والمشقة على مداينى البنك المصري واصحاب الاموال التي كانت مودوعة فيهِ

اما « التفليسات » الاخرى التي سبقت الاشارة اليها فهي تعتبر من عواقب المضاربات التي انتهت بازمة سنة ١٩٠٧ ولكن تاخر ظهورها الى هذا الحين . فان اصحابها كانوا قد استدانوا ديوناً ثقيلة قبل الازمة ثم هبطت قيمة ما عندهم او تعذر عليهم استيفاء مالهم فبقيت الديون التي عليهم بلا تصفية

وعادت فحدثت مضاربات اخرى بلا عقل ولا فطنة ثم عملت اعمال اخرى هي تحت نظر المحاكم الآن فزادت الحالة حرجاً على حرج وزاد سقوط اصحابها دركاً على درك . ولكن هذه الحوادث المؤلمة لا تخلو من وجه للتعزية وهو انها نقت الحالة وطهرتها حتى صارت اصح واصلح . فمهما كان الضرر الذي اصاب ارباب الاشغال بمصر والاذى الذي ألم بسمعة مصر من جراء الاعمال التي افتضحت اخيراً فالمصادر الجوهرية لثروة البلاد ويسرها ورفاهها لا تزال صحيحة سالمة

اما محصول القطن سنة ١٩١١ فقد جاء اكبر مما كان يقدر بهِ في الخريف ولكنهُ ليس بقدر محصول ١٩١٠ . الاَّ ان كبر المحصول الاميركاني اوجب هبوط سعر القطن المصري عما كان عليهِ في الخريف الماضي وبقي السعر مع ذلك بحيث يربح منهُ المزارع . اما ان كان المزارعون يعودون انفسهم ان يعدوا الاسعار العالية التي يحصلون عليها الآن في ظروف غير معتادة اسعاراً معتادة وانهم يحصلون عليها دائماً فيكون ذلك من المصائب التي لا تأمن مصر شرها

واما مالية الحكومة فحالتها راضية . لما حدثت ازمة سنة ١٩٠٧ أثرت في ايرادات الحكومة تأثيراً لم يكن منهُ بدٌّ وكانت الحكومة حينئذٍ منهمكة بصرف اموال طائلة على اعمال عظيمة ذات منافع عمومية . ثم تلاها محصول ١٩٠٨ و ١٩٠٩ بلا اقبال فخفضا ايرادات الحكومة ايضاً وتأتى عن ذلك ان المال الاحتياطي جعل ينفد بسرعة

ولكن ذلك الزمان مضى وانقضى وابتدأ الانتقال من حال الى حال . فالمشروع العظيم لتحويل ري الحياض الى ري صيفي قد تمّ والاموال الباقية من الاعتمادات التي كانت مفتوحة لهُ ستصرف سنة ١٩١٢ وخزان اصوان سيتم في هذه السنة . ورصيد المال الاحتياطي زاد سنة ١٩١١ بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ ج.م والمرجح انهُ يزيد ايضاً في سنة ١٩١٢ . فبطل والحمد لله زعم الذين كانوا يظنون ان الحكومة المصرية لا تستغني عن عقد قرض وهي تنظر الآن الى المصروفات العظيمة التي تقتضيها مصارف الوجه البحري غير هيابةٍ ولا وكلةٍ لاستطاعتها القيام بها اذا ساعدتها الاقدار وجاء محصول القطن معتدلاً مدة من الزمان . ومما يزيد حالة مالية الحكومة قوة وجودة ان اراضي الدومين ستحال اليها وهي قابلة للاصلاح الكثير ولزيادة الريع الوافر

٣ — حسابات سنة ١٩١٢

كان المقدر لايرادات السنة ومصروفاتها كما يأتي

		ج.م	ج.م
الايرادات			١٥٥٠٠٠٠٠
المصروفات			
	الاعتيادية	١٤٢٧٥٠٠٠	
	الخصوصية	٧٢٥٠٠٠	
			١٥٠٠٠٠٠٠
	الزيادة		٥٠٠٠٠٠

فجاءت النتيجة كما يأتي

		ج.م	ج.م
الايرادات			١٦٧٩٣٠٠٠
المصروفات			
«	الاعتيادية	١٤١٣٨٠٠٠	
«	الخصوصية	٧٣٤٠٠٠	
			١٤٨٧٢٠٠٠
	الزيادة		١٩٢١٠٠٠

وفي الجدول التالي بيان الايرادات في السنوات الخمس الماضية

	ج٠م
١٩٠٧	١٦٣٦٧٠٠٠
١٩٠٨	١٥٥٢١٠٠٠
١٩٠٩	١٥٤٠٢٠٠٠
١٩١٠	١٥٩٦٥٠٠٠
١٩١١	١٦٧٩٣٠٠٠

ويرى من ذلك ان ايرادات السنة الماضية فاقت ايرادات سنة ١٩١٠ بمبلغ ٨٢٧٠٠٠ ج٠م وزادت ٤٢٥٠٠٠ ج٠م على ايرادات سنة ١٩٠٧ التي فاقت ايرادات سائر السنين السابقة فزيادة ايرادات السنة الماضية عليها دليل يشدد العزائم ويدل على ان البلاد اخذت تبرأ من عواقب الازمة التي تلت تلك السنة

ومعظم زيادة الايرادات في سنة ١٩١١ مستمد من الجمارك وسكك الحديد والدخان وفي الجدول التالي مقارنة بين ايرادات هذه الابواب الثلاثة في السنوات الخمس الماضية

	١٩٠٧	١٩٠٨	١٩٠٩	١٩١٠	١٩١١
	ج٠م	ج٠م	ج٠م	ج٠م	ج٠م
رسوم الجمارك	٢١٤٢٠٠٠	١٩٨٢٠٠٠	١٧٩٩٠٠٠	١٩٠٤٠٠٠	٢١٦٩٠٠٠
ايرادات سكك الحديد	٣٥٦٥٠٠٠	٣٤٦٤٠٠٠	٣٢٨٩٠٠٠	٣٤٣٩٠٠٠	٣٧٢٩٠٠٠
الدخان	١٦٤٨٠٠٠	١٦٨٨٠٠٠	١٦٥٦٠٠٠	١٥٩١٠٠٠	١٦٦٩٠٠٠
المجموع	٧٣٥٥٠٠٠	٧١٣٤٠٠٠	٦٧٤٤٠٠٠	٦٩٣٤٠٠٠	٧٥٦٧٠٠٠

ومعظم الزيادة في ايرادات الجمارك من رسوم الواردات فقد زادت الواردات في الكمية وارتفاع الاسعار عما كانت في السنة السابقة . أما رسوم الصادرات فنقصت ٣٠٠٠ ج.م وقد قلت الايرادات في الاشهر الاخيرة من السنة بسبب تأخر موسم القطن ورخص ثمنه عما كان عليه . أما الدخان فايراداتهُ تدل على شيء من الزيادة في مقدار متوسط ما

يصيب كل نفس من سكان البلاد

وفي الجدول التالي بيان المصروفات الحقيقية في السنة الماضية والمصروفات التي كانت مقدرة في الميزانية

	المصروفات الاعتيادية	المصروفات الخصوصية	المجموع
	ج.م	ج.م	ج.م
المقدر في الميزانية	١٤٢٧٥٠٠٠	٧٢٥٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠
المصروفات الحقيقية	١٤١٣٨٠٠٠	٧٣٤٠٠٠	١٤٨٧٢٠٠٠

ويرى من ذلك أن الوفر في المصروفات بلغ ١٢٨٠٠٠ ج . م

٤ — ميزانية سنة ١٩١٢

في الجدول التالي بيان الايرادات والمصروفات في ميزانية سنة ١٩١١ وميزانية سنة ١٩١٢

	١٩١٢		١٩١١	
	ج . م	ج . م	ج . م	ج . م
الايرادات المقدرة		١٥٩٠٠٠٠٠		١٥٥٠٠٠٠٠
المصروفات المقدرة				
الاعتيادية	١٤٦٦٨٠٠٠		١٤٢٧٥٠٠٠	
الخصوصية	٧٣٢٠٠٠		٧٢٥٠٠٠	
		١٥٤٠٠٠٠٠		١٥٠٠٠٠٠٠
الزيادة المقدرة		٥٠٠٠٠٠		٥٠٠٠٠٠

وهذه أهم المعلومات المفيدة عن ايرادات السنة الحالية

قدرت الايرادات من الضرائب المقررة بمبلغ ٥٦٢٤٢٦٣ ج.م اي بزيادة ٩٦٠٠٠ ج.م

عن الايرادات الحقيقية من هذا الباب في سنة ١٩١١. ومن هذه الزيادة نحو ٣٥٠٠٠ ج.م نشأت عن انفاذ الفئات الجديدة لضرائب الاطيان في التعديل العام في مديريتي المنيا وبني سويف وستسري الفئات الجديدة الآن على جميع اطيان القطر المصري وبذلك تزول الفروق التي كانت بين ضرائب الاطيان الخراجية والاطيان العشورية

وينتظر ان تبلغ الزيادة من ضريبة الخزان ١١٠٠٠ ج . م في مديرية الجيزة ومن عوائد المباني ١٠٠٠٠ ج . م

ومما يجدر ذكرهُ في هذا المقام ان حجز الاطيان لاستيفاء الضرائب قلَّ كثيراً في السنة الماضية مع ان تأخر موسم القطن عاق سرعة جباية الضرائب

وقد ابقيت ايرادات الجمارك في ميزانية السنة الحالية على ما كانت عليه في ميزانية سنة ١٩١١ وروعي الحذر في تقديرها لان قيمة محصول القطن تؤثر في ايرادات الجمارك مباشرة وتوليداً ولان محصول سنة ١٩١١ كان ادنى من محصول السنة السابقة في الكمية وفي الثمن خصوصاً

وكانت مصلحة الجمارك تقدر صادرات القطن والحبوب في ما يختص بفرض الرسوم الجمركية عليها باقل من قيمتها بعشرة في المئة فالغيت هذه العادة من اول سبتمبر ١٩١١ وعلاوة على ذلك فقد كانت الرسوم الجمركية على صادرات القطن مبنية على قاعدة « رتبة القطن » المعروفة « بجود فيربرون » فرأت مصلحة الجمارك أن هذه « الرتبة » لم تعد تمثل المتوسط الصحيح لمحصول القطن فاتفقت مع شركة المحاصيل العمومية بالاسكندرية على تدبير لتعديل قاعدة التثمين

ولا تزال ايرادات المحاكم المختلطة آخذة في الازدياد وينتظر ان تبلغ الزيادة فيها ١٠٠٠٠ ج . م اما النقص في ايرادات المحاكم الاهلية فناشيء عن النقص في عدد القضايا المدنية التي عرضت عليها لا سيما القضايا التي بمبالغ صغيرة ويقال ان علة هذا النقص هي ان اقبال موسم القطن في سنة ١٩١٠ مكن الفلاحين وصغار التجار من ايفاء ديونهم في حين ان القضايا التي نشأت عن ازمة سنة ١٩٠٧ سوي معظمها تسوية وبناء على ذلك انقصت الايرادات المقدرة في هذا الباب ١٥٠٠٠ ج.م وقدرت الزيادة في ايرادات المحاكم الشرعية بمبلغ ٥٠٠٠ ج.م

وبلغت ايرادات سكك الحديد ٣٧٧٩٠٠٠ ج . م . في سنة ١٩١١ ففاقت ما قدر لها كثيراً ولا يحسن ان يستنتج من ذلك ان ايرادات سنة ١٩١٢ ستبلغ هذا المبلغ ولذلك قدرت بمبلغ ٣٤٤٥٠٠٠ ج . م

وقدرت الزيادة في ايرادات مصلحة التلغرافات بمبلغ ١١٠٠٠ ج . م وفي ايرادات البوستة بمبلغ ١٠٠٠٠ ج . م

وبلغت الزيادة المقدرة من ابواب شتى بمبلغ ١٠٠٠٠٠ ج . م منها مبلغ ٥٠٠٠٠ ج.م تدفعهُ شركة ترمواي مصر

وقد ادمجت ايرادات الدومين في الميزانية العمومية لسنة ١٩١٢ لاول مرة ويرجح ان يوفى الباقي من قرض الدومين في اثناء السنة الحالية ويبقى تحت تصرف الحكومة رصيد من ارباح الدومين قدر بمبلغ ٦٠٠٠٠ ج . م لسنة ١٩١٢

وزيدت المصروفات المقدرة لسنة ١٩١٢ مبلغ ٤٠٠٠٠٠ ج.م عن مثلها في سنة ١٩١١ ومن هذه الزيادة ١٠٠٠٠٠ ج. م. زادت في الظاهر فقط ونتجت عن التغيير الذي ادخل على طريقة الحساب في حسابات المطبعة الاهلية والمحاكم المختلطة لكي تنسج الحسابات على منوال واحد

ويمكن قسمة الزيادة الحقيقية البالغة ٣٠٠٠٠٠ ج . م الى الابواب الآتية

	ج . م .
اعانات لمجالس المديريات	١٠٠٠٠٠
سكك الحديد	٦٧٠٠٠
الاشغال العمومية والزراعة	٦٣٠٠٠
التعليم	٣٠٠٠٠

وقد سبق لي ان اشرت الى الاسباب التي حملت الحكومة على اعانة مجالس المديريات بمبلغ ١٠٠٠٠٠ ج . م لترقية التعليم المحلي

وسأشرح في الفصل الخاص بسكة الحديد المصرية الغرض من زيادة مصروفات سكة الحديد والابواب التي تنفق الزيادة فيها

اما الزيادة في مصروفات الاشغال العمومية والزراعة فمقسومة كما يأتي: ٤٠٠٠٠ ج.م تنفق على تطهير المصارف الموجودة والجديدة والمحافظة عليها وهذا المبلغ هو غير الاعتمادات الكبيرة التي فتحت من المال الاحتياطي في سنة ١٩١٢ لمشروع المصارف الجديدة في بعض انحاء الدلتا الشمالية . و ١٦٠٠٠ ج . م تعطى لمصلحة الزراعة الجديدة والباقي يختص بتنظيم موظفي الري وبعض المطاليب المهمة التي تطلبها نظارة الاشغال العمومية

وأما الزيادة في مصروفات التعليم فالمقصود انفاق بعضها في ترقية التعليم العام والبعض

الآخر في سد الحاجات الخصوصية في مصلحة التعليم الزراعي والتجاري والصناعي. ومعظم الزيادات في القسم الاول ناشيء عن انشاء مكتب للامتحانات وعن توسيع مدرسة المعلمين الناصرية وعن اضافة فرق جديدة الى مدرسة راس التين وهذه الاضافة تعادل انشاء مدرسة ثانوية جديدة . وفي القسم الثاني ٨٥٠٠ ج . م كلفة انشاء مدرستين جديدتين للتجارة والفلاحة العملية وما بقي فلترقية امور في مصلحة المعارف سيأتي الكلام عنها في الفصل الخاص بها

ومما يدعو الى الارتياح انقاص الاعانة التي تمنحها الحكومة المصرية لمصروفات السودان الملكية مبلغاً كبيراً قدرهُ ٢٥٠٠٠ ج . م وقد تناقصت هذه الاعانة في السنوات الاخيرة على ما يرى في الجدول التالي

	ج . م
١٩٠٨	٢٥٣٠٠٠
١٩٠٩	٢٠٨٠٠٠
١٩١٠	١٩٨٠٠٠
١٩١١	١٨٨٠٠٠
١٩١٢	١٦٣٠٠٠

فالزيادة المطردة في ايرادات السودان التي جعلت هذا الانقاص ممكناً تدل على صحة سياسة السخاء التي اتبعتها الحكومة المصرية في ترقية موارد الثروة في السودان فيه. والآمال معقودة على قرب اليوم الذي فيهِ يرفع هذا العبء عن كاهل الميزانية المصرية

وبلغت الاعتمادات الخصوصية الجديدة للمصروفات التي لا تتكرر ٥٩٤٠٠٠ ج . م مقابل ٥٣٣٠٠٠ ج.م في سنة ١٩١١ وأهم الابواب التي يخص هذا المبلغ بها هي ٥٣٠٠٠ ج.م لاكمال كبري بولاق والزمالك الجديدين و ١٥٠٠٠ ج.م لرصيف بولاق و ٤٥٠٠٠ ج.م لاعادة بناء ابنية اميرية مختلفة كدواوين المراكز وقط البوليس في القاهرة والمديريات و ١٢٥٠٠ ج.م لانشاء محلات جديدة في بيمارستان الخانقا ومبالغ اخرى لتوسيع مستشفى الاسكندرية ومستشفى الامراض المعدية في القاهرة وتوسيع نطاق العمل البكتريولوجي وتوسيع الكورنتينات في الاسكندرية وبورت سعيد والطور

٥ — المال الاحتياطي

		ج٠م
كان الرصيد غير المصروف من المال الاحتياطي في اول يناير ١٩١١		٥٧٤٩١١٩
يضاف اليهِ	ج٠م	
(١) زيادة ميزانية ١٩١١	١٩٢٠٦٩٥	
(٢) ايرادات شتى في سنة ١٩١١	٣٨٢٩٥٠	
		٢٣٠٣٦٤٥
	المجموع	٨٠٥٢٧٦٤
يطرح منه ما دفع سنة ١٩١١		٢٢٠٥١٥٢
فيكون الرصيد في اول يناير ١٩١٢		٥٨٤٧٦١٢

ومن هذا الرصيد مبلغ قدرهُ ١١٠٨٠٦٦ ج . م معين لاعتمادات فتحت ولكنها لم تصرف بعد

وقد حسب الهبوط في الاوراق المالية المشتراة بالمال الاحتياطي وانقص مجموعه كلهُ في سنة ١٩١١ فرصيد المال الاحتياطي في الجدول المتقدم لا يفتقر الى تصحيح ما من هذا القبيل

٦ — الدين المصري

بلغ مجموع الدين ٩٤٩٧٢٢٠٠ جنيه في ٣١ دسمبر ١٩١٠ ومال الفائدة والاستهلاك ٣٥٧١٠٠٠ ج . م . فسدد من اصل الدين ٣٥٠٥٤٠ جنيهاً مدة السنة وصار مجموع الدين ٩٤٦٢١٦٦٠ جنيهاً في ٣١ دسمبر ١٩١١ ومال الفائدة والاستهلاك السنوي ٣٥٦١٠٠٠ جنيه*

ولا يغرب عن البال ان عند الحكومة وصندوق الدين سندات بقيمة ٥٥٠٤١٢٠ جنيهاً فائدتها ٢٠٢٠٠٠ ج٠م

فمجموع الدين الذي كان الجمهور يتداول سنداته في آخر السنة الماضية ٨٩١١٧٥٤٠ جنيهاً وما تدفعهُ الحكومة لمال الفائدة والاستهلاك ٣٣٥٩٠٠٠ ج٠م في السنة

* يشمل هــذا الرقم مال الفائدة والاستهلاك عن قرض الدومين للسنة كلها فاذا اوفي قرض الدومين قبل انقضاء السنة نقص هذا الرقم ولما كان تعيين تاريخ ابقاء هذا القرض بالضبط غير متيسر من الآن فيستحيل ضبط هذا الرقم بالدقة التامة

٧ — صناديق التوفير

اتيح لي ان لاحظت ان صناديق التوفير التي انشئت في سنة ١٩٠٠ والحقت بمصلحة البوستة افادت صغار المودعين في البنادر فائدة عظيمة ولكنها لم تفلح في حمل سكان القرى والعزب على ايداع ما يتوفر لديهم فيها ولا ريب في ان عدم نجاحها بين هذا الفريق نشأ بعضهُ عن كراهة الفلاحين لايداع اموالهم في البنوك على الاطلاق ولكن السبب الاكبر لعدم نجاحها هو ان نظام صناديق التوفير لم يكن متسعاً اتساعاً كافياً يجعله في اتصال دائم مع سكان القرى والمزارع

ولذلك اتخذت الحكومة مشروعاً جديداً لتحسين هذه الحال والتقريب بين صناديق التوفير والاهالي بأن يفوض الى الصيارف في القرى قبض ما يودعهُ الناس عندهم ودفعهُ اليهم عند الطلب وبذلك تصل اعمال هذه الصناديق الى كل ناحية مهما بعدت عن المراكز الادارية

ولما كان الغرض من هذه الصناديق نفع فقراء الفلاحين فقد جعل اقل مبلغ يمكن ايداعهُ غرشاً صاغاً واحداً

والهمة مبذولة لبث مبادىء فوائد التوفير وبسط فائدة هذه الصناديق في ادراك هذا الغرض بقيام موظفي الادارة على تعليم الناس مباشرة والقاء الخطب البسيطة في المساجد والمدارس

٨ — التجارة والجمارك

بلغت ايرادات الجمارك ٣٨٣٧٣٤٧ ج.م في سنة ١٩١١ وهي مؤلفة كما يأتي

	ج . م
الواردات	١٨٥٣٧٢٦
الصادرات	٢٧٦٤٣٦
ايرادات شتى	٣٨٦١٧
الدخان	١٦٦٨٥٦٨

وقد فاق هذا المجموع مجموع ايرادات سنة ١٩١٠ بمبلغ ٣١٤١٦٦ ج . م فهو اكبر مجموع بلغته ايرادات الجمارك في زمن من الازمان

وبلغ مجموع قيمة الصادرات والواردات ما عدا البضائع التي اجتازت القطر المصري او التي عادت فصدرت منه وما عدا النقود ٥٥٨٢٦٠٠٠ ج.م مقابل ٥٢٤٩٧٠٠٠ج.م

في سنة ١٩١٠ وهو اعظم مبلغ بلغته في زمن من الازمان ويزيد ٦٫٣ في المئة عن مجموع السنة السابقة

وبلغت قيمة النقود التي وردت ٧٢٤٢٠٠٠ ج . م . والتي صدرت ٧١٣٢٠٠٠ يقابلها ١٢٩٦٤٠٠٠ ج.م و٧٠٤٦٠٠٠ ج.م على التوالي في سنة ١٩١٠

الواردات

بلغت قيمة الواردات ٢٧٢٢٧٠٠٠ ج.م في سنة ١٩١١ مقابل ٢٣٥٥٣٠٠٠ ج.م في سنة ١٩١٠ فالزيادة ٣٦٧٤٠٠٠ ج.م اي ١٥٫٦ في المئة

وقد فاقت واردات السنة الماضية بمبلغ ١١٠٦٠٠٠ ج.م واردات سنة ١٩٠٧ التي كانت اعظم ما ورد في سنة واحدة ويعزى معظم هذه النتيجة الجيدة الى اقبال موسم القطن اقبالاً عظيماً والى ارتفاع ثمانه في السنة السابقة ولذلك فلا يرجى ان تستمر الزيادة في واردات سنة ١٩١٢

وقد زادت واردات الحبوب والدقيق والسكر لان محصولاتها البلدية نقصت عما كانت عليه في السنة السابقة

ولم يؤثر ارتفاع ثمن البن في مقدار الوارد منه فبلغ نحو ما بلغه في سنة ١٩١٠ ولكن قيمة الوارد كانت اعظم بكثير

وزادت كمية الوقود السائل (المزوت) الذي اجتاز القطر المصري ولكن واردات البترول نقصت

اما الزيادة الكبيرة في الفحم الذي اجتاز القطر فناشئة عن كثرة البواخر التي دخلت قنال السويس من بورت سعيد وعن ان شركات الفحم في ذلك الميناء تستطيع مناظرة محطات الفحم الاخرى بسبب الشروط الحسنة التي تنالها في ابتياع الفحم

ولا يزال الوارد من مواد البناء (كالسمنت والجير والجبس والرخام والخشب والحديد والحديد المصنوع) آخذاً في الزيادة وزادت واردات الاسمدة الكيماوية زيادة كبيرة فبلغت ٥٩٩٥٠ طناً مقابل ٣٥٥٦٠ طناً في سنة ١٩١٠

ولكن الزيادة المهمة في الواردات واقعة في واردات المنسوجات من جميع الانواع فقد بلغت ٨٢٠٩٠٠٠ ج م مقابل ٦٦٢٥٠٠٠ ج.م في سنة ١٩١٠ فالزيادة ١٥٨٣٠٠٠ ج.م ويصح ان تتخذ هذه الزيادة دليلاً على زيادة اليسر بين الفلاحين

وقد نقصت واردات النم نقصاً كبيراً جداً عما كانت عليه في السنة السابقة لان الوارد منها من السودان حل محل جانب كبير من الوارد من البلدان الاجنبية . وزاد الوارد من الجمال زيادة عظيمة

الصادرات

كانت قيمة الصادرات ٢٨٥٩٩٠٠٠ ج.م في سنة ١٩١١ مقابل ٢٨٩٤٤٠٠٠ ج.م في سنة ١٩١٠ فالنقصان ٣٤٥٥٠٠ ج.م اي ١٫٢ في المئة فصدر من القطن ٦٦٣٨٢٩٠ قناطير قدرت قيمتها بمبلغ ٢٢٩٨٨١٠٠ ج.م مقابل ٦٠٠٩٤٠٦ قناطير في سنة ١٩١٠ قدرت قيمتها بمبلغ ٢٤٢٤١٧١٢ ج.م. وأصدر من قطن محصول ١٩١٠ — ١٩١١وهو اعظم محصول عرف في القطر المصري ٣٩٢٥٩٢٥ قنطاراً في سنة ١٩١١ فسدّ ذلك معظم العجز الناشيء عن قلة ما أصدر من محصول ١٩١١—١٩١٢ في سنة ١٩١١ وانحطاط ثمنه

اما صادرات البذرة فزادت وبلغت ٣٨١٨٣٣٥ اردباً قدرت قيمتها بمبلغ ٣٠٣٩٠٠٠ ج.م مقابل ٢٦٧٣٠٠٠ أردب قدرت قيمتها بمبلغ ٢١٦٠٠٠٠ ج.م

وفاق محصول البصل محصوله في السنة السابقة مع انه كان اعظم محصول عرف وبلغت صادراته ٩٤٥٠٠ طن قيمتها ٣١٤٠٠٠ ج.م مقابل ٩٠٨٠٠ طن في سنة ١٩١٠ قيمتها ٢٦٤٠٠٠ ج.م

وفي ما سوى ما تقدم فقد زادت صادرات كسب بذرة القطن وقصب السكر وسبائك الذهب وريش النعام والبقول والقصفات الطبيعية والملح ونقصت صادرات الجلود واللوبياء الناشفة والذرة الشامية والصمغ العربي والصوف والبيض والذرة وزيت بذرة القطن والسمك المملح والمنسوجات القطنية وسن الفيل والحناء وخيوط القطن

الدخان

زاد الوارد من الدخان غير المفروم فبلغ ٧٩٥٨٠٠٠ كيلو غرام قيمتها ١١١٣١٠٠ ج.م وكان ٧٥٥٢٠٠٠ كيلو غرام قيمتها ١٠٩٩٥٠٠ ج.م

وقد هبطت اسعار الدخان في البلدان التي يزرع فيها فعادت مقطوعيتهُ في القطر المصري الى مرتبتها المقررة وعقب النقص الذي وقع في سنة ١٩١٠ بسبب غلاء الثمن غلاءً فاحشاً زيادة مهمة في سنة ١٩١١ ويرجح ان لتقدم السودان يداً في هذه الزيادة

ولا تزال واردات الدخان الروسي غير المفروم آخذة في الزيادة منذ ابرام الاتفاق التجاري بين روسيا ومصر في سنة ١٩٠٩ وقد اضرّت هذه الزيادة بواردات الدخان التركي فانها كانت ٣٢٢٣٠٠٠ كيلو غرام في سنة ١٩١٠ فصارت ٢٩٣١٠٠٠ كيلو غرام في سنة ١٩١١. ولا تزال واردات الدخان اليوناني آخذة في الازدياد وكذلك واردات التنباك من اليونان ايضاً

وزادت صادرات السجاير عما كانت عليه في سنة ١٩١٠ فدلَّ ذلك على ان السجاير المصرية الممتازة لا تزال مطلوبة في البلدان التي تفرض رسوماً باهظة على مثل هذه الواردات. مثال ذلك ان المانيا اخذت في السنة الماضية ما زنته ١٠٠٨٠٠ كيلو غرام قابل ٨٩٥٠٠ كيلو غرام في السنة السابقة وزاد ما صدر من السجاير الى الولايات المتحدة واستريا هنغاريا مع ان البلادين من البلدان التي تفرض رسوماً باهظة على هذه الواردات اليها

وقد اكمل مستوذع الدخان الجديد في الاسكندرية واستعمل منذ شهر اغسطس

ويبلغ الدخان المودع الآن في مستودعات الجمارك ١٥٦٣٠٠ بالة منها ١٣٢٠٦٠ بالة مخزونة في الاسكندرية وهذا المقدار يزيد ١٧٠٠٠ بالة على اعظم مقدار سبق خزنه كذلك والمرجح ان لكثرته هذه سببين (١) عدم ثقة التجار بالحالة السياسية في تركيا فكان ذلك باعثاً لهم على اقاص ما يخزنونه في تلك البلاد و (٢) التضييق في الثقة المالية في القطر المصري بحيث يضطر المقترضون الى وضع مقادير وافرة تأميناً للمقرضين. فاذا استمر تجار الدخان على نقل بضاعتهم الى القطر المصري اضطرت الحكومة الى الاهتمام بتوسيع المستودعات. وقد ذكر في تقرير السنة الماضية ان عادة خصم ١٠ في المئة من قيمة القطن والبذرة والحبوب قبل اخذ الرسوم الغيت منذ سبتمبر ١٩١١ وبناء عليه فكشوف الجمارك تصدر في المستقبل وفيها بيان قيمة الصادرات بحسب التعريفة الكاملة وقد ادَّت المفاوضات التي دارت مع شركة المحاصيل العمومية بالاسكندرية لاجل تغيير قاعدة تثمين القطن الى وضع نظام مبني على مراعاة نسب انواع القطن المختلفة

وفي الختام اذكر بعض الامور الجدير بالذكر عن بورت سعيد فقد تمَّ بناء السور الذي يكتنف « المنطقة الحرة » في بورت سعيد طبقاً للمادة الخامسة من الاتفاق الذي ابرم بين الحكومة المصرية وشركة قنال السويس في ١ فبراير سنة ١٩٠٢ ولكن الآمال التي عقدت على ارتقاء التجارة في بورت سعيد على اثر اكمال خط سكة الحديد العريض لم تحقق فقد كانت قيمة صادرات البضائع والدخان من بورت سعيد ٤٣٢٠٠٠ ج . م في سنة ١٩٠٣

فلم تجاوز ٣٤١٠٠٠ ج.م في ١٩١١ . نعم ان الواردات زادت من ١٠٣٦٠٠٠ ج . م الى ٢٠٣٩٠٠٠ ج . م . ولكن هذا التقدم لايذكر في جنب التقدم العظيم في كل تجارة البلاد في تلك المدة

والمظنون ان اصدار الفوسفات والبترول الخام من جمسه وصفاجه وهما الثغران البحريان لشقتي المناجم على ساحل البحر الاحمر يبتدىء في اثناء سنة ١٩١٢ فينقل هذان المعدنان الى البواخر رأساً من الميناءين المذكورين وقد اتفقت مصلحة الجمارك مع مصلحة المناجم على أن تستوفي هـذه رسوم الاصدار وقد اصدر ٤٩٥٢ طناً من الفوسفات في سنة ١٩١١ بطريق السويس

٩ — مصلحة البوستة

بلغ عدد مكاتب البوستة ١٧٠١ في ٣١ دسمبر ١٩١١ فزاد ١٧٣ عن عددها في السنة السابقة

وزاد مجموع الايرادات ٩٤٥٢ ج.م بعد طرح ٦٠٠٠ ج.م بسبب التغيير في طريقة الحسابات وبلغت المصروفات ٢٧٩٩٠٦ ج.م اي بزياة نحو ١٠٠٠٠ ج.م

وبلغ جملة ما ارسل من المكاتيب والكارت والعينات ونحوها ٨٠٠١٩٠٠٠ وقدر عدد الطرود التي ارسلت في اثناء السنة بنحو ١٠٤٩٤٧٦ وكلا الرقمين يزيد عن مثله في السنة السابقة

وفي الجدول التالي مقارنة بين الاموال التي ارسلت على يد البوستة في سنة ١٩١٠ وسنة ١٩١١

	١٩١٠	١٩١١
	ج . م	ج . م
حوالات داخلية	٤٣٦٦٩٨٥	٤٧٢٦٨٥٨
الى السودان	١٠٠٣٩٧	١٣٧٨٢٢
من «	٢٩٢٧٨٠	٣٠٨٧٠٨
الى البلدان الاجنبية	٦٣٠٠٠٠	٦٠٦١٢٧
نقود	١٥٥٤٩٨٢٣	١٤٥٦٩٣٦٥

ولا يتعدى النقص البابين الاخيرين

وبلغت قيمة ما ارسل من بونات البوستة الانكليزية ٤٥٢٧٣ج.م. مقابل ٣٨٥٩٧ج.م في السنة السابقة ودفع ما قيمته ٩٨٢٦ ج.م مقابل ٩٧٦٩ ج.م في سنة ١٩١٠

ولا يزال الاقبال يزداد على الطرود المحول عليها بقيم بين مصر وبريطانيا العظمى والمجال متسع للزيادة اذا اهتمت المحلات البريطانية بزيادة ما تنشره من الاعلانات في الصحف المحلية

وبناء على طلب مصلحة البوستة البريطانية جعل اقصى الوزن لعينات القطن المرسلة الى بريطانيا العظمى كيلو غرامين بدلاً من ٣٥٠ غراماً لان ذلك يسهل ارسال عينات وافية بالغرض المقصود منها

١٠ — سكك الحديد والتلغرافات

ان نتيجة تشغيل سكك حديد الحكومة المصرية في سنة ١٩١١ تدعو الى الارتياح الشديد فقد زادت ايراداتها ٢٩١١١٣ ج. م او ٨٫٥٦ في المئة عن ايراداتها في السنة السابقة مع ان مصروفات التشغيل لم تزد سوى ٥٧٦٠٠ ج. م او ٢٫٩٢ في المئة فزاد عدد الركاب ٨٫٦ في المئة وزنة البضائع ١١٫٨٥ في المئة ومعظم زيادة البضائع في القطن والبذرة ومواد البناء والسكر وعسل السكر والمواد القابلة للتلف والفحم والآلات

وكان يحتمل ان الايرادات تتجاوز ماتقدم ولكن التوازن في النقل ذهاباً واياباً اختلّ في فصل الخريف بسبب تأخر محصول القطن وصعوبة تصريفه

وكانت المركبات بالاجمال كافية للنقل ابان رواج الحركة

وقد استحقت مصلحة سكة الحديد المدح لعدم وقوع حوادث تستحق الذكر في قطارات الركاب في السنة الماضية

وبلغ المصروف لحساب راس المال ٤٢٤٨٠١ ج. م في سنة ١٩١١ وتمّ انشاء خط المرج والخانقا وأبي زعبل وفتح للقطارات في اثناء السنة وفتح خط اشمون وقناطر الدلتا للقطارات في الصيف وصرف ٦٠٠٠٠ ج. م على خط زفتى والزقازيق الجديد في ابتياع الاراضي اللازمة له بين ميت غمر والزقازيق وفي انشاء محطتي زفتى وميت غمر وقد فتحت محطة زفتى الجديدة وينتظر ان تضع مصلحة سكة الحديد يدها على الاراضي اللازمة للخط كله قبل انقضاء هذه السنة . والتقدم جار في الكباري الجديدة في المنصورة وأسيوط وامبابه وفي محطة الاسكندرية الجديدة

وفي الجدول التالي مقارنة بين نتائج اعمال سكة الحديد في السنوات الثلاث الماضية

	١٩٠٩	١٩١٠	١٩١١
الايرادات	٣٢٥٨٠٠٠ ج.م	٣٤٠١٠٠٠ ج.م	٣٦٩١٠٠٠ ج.م
المصروفات	١٩٧٥٠٠٠ »	١٩٥٥٠٠٠ »	٢٠٢١٠٠٠ »
صافي الايراد	١٢٨٣٠٠٠ »	١٤٤٦٠٠٠ »	١٦٦٠٣٣ »
الايراد بالكيلو متر من الخطوط المفتوحة	١٣٩٨ »	١٤٦٠ »	١٤٥٣ »
صافي الايراد بالكيلو متر من الخطوط المفتوحة	٥٥١ »	٦٢١ »	٦٩٧ »
نسبة مصروفات التشغيل الى الايرادات في المئة	٦٠،٦	٦٧،٥	٥٥،٠٢
عدد الركاب	٢٥٣٠٦٠٠٠	٢٥٧١١٠٠٠	٢٧٩٤١١٥٠
زنة البضائع بالطن	٥١٨١٠٠٠	٥٥٠٨٠٠٠	٥٩٦٥٠٠٠
قيمة سكك الحديد بالتقدير	٢٥٢٩٣٠٠٠ ج.م.	٢٥٦٧٩٠٠٠ ج.م.	٢٧١٢٧٣٠٠ »
فائدة رأس المال (على هذه القيمة)	٥،٠٧ في المئة	٥،٦٤ في المئة	٦،٤٢ في المئة

وقد زيدت المصروفات المقدرة لسكة الحديد ٦٧٠١٩ ج.م في سنة ١٩١٢ عما كانت في سنة ١٩١١ . ولا يزال سعر الفحم بالكنترانات على نحو ما كان عليه منذ سنة ولكن المصلحة رأت ان تعتصم بالفطنة والحذر وتلافى خطر نقص الفحم اذا حدث اعتصاب في بريطانيا العظمى وأرلندا فأوصت على ٤٠٠٠٠ طن من الفحم الاميركي تسلم في اوائل سنة ١٩١٢. ولا يزال النقل بالبحر غالياً جداً. وقد زيد المستخدمون بسبب زيادة حركة النقل ولا تنوي المصلحة رفت هؤلاء حتى يثبت لها ان الاحوال تدعو الى الاستغناء عنهم. وقد حسنت حالة المستخدمين بالاجمال تحسيناً عظيماً فيما يختص بزيادة « البدل »

وفتحت اعتمادات من المال الاحتياطي بمبلغ ٤٤٥٠٠٠ ج.م لحساب رأس المال في السنة المالية وهذه أهم الابواب التي خصت بها هذه الاعتمادات

	ج . م
خط جديد من زفتى الى الزقازيق	٧٩٠٠٠
كباري	١٤٣٠٠٠
مد خطوط وتحصيب	٣٦٠٠٠
تحسين المحطات ونظام الاشارات	٦٠٠٠٠
تحسين محطة القاهرة	١٠٠٠٠
محطة الاسكندرية	٣٠٠٠٠
مساكن المستخدمين	٢٠٠٠٠
تحسين الخطوط الفرعية في الوجه القبلي	٢٠٠٠٠
مركبات	٢٤٠٠٠

وقد نقصت ايرادات سكك حديد الوجه القبلي الفرعية بعض النقصان عما قدر لها في الميزانية ولكن مصروفاتها كانت اقل كثيراً مما قدر لها ونقص ما نقلته من قصب السكر والسباخ وزاد ما نقلته من الركاب والحيوانات والقطن

ونقص النقل بسكة حديد الواحات الغربية عما كان عليه في السنة السابقة في بابي الركاب والبضائع وبعض هذا النقص ناشيء عن عدول شركة مصر الغربية عن حفر الآبار بالآلات البخارية وكان الفحم ينقل لها بسكة الحديد وعن اكمال نقطة المحاريق في اول السنة بحيث لم تبق ثمت حاجة لنقل مواد البناء من وادي النيل . على ان مصروفات هذا الخط انقصت كثيراً فلا تبلغ الخسارة منهُ مبلغها في سنة ١٩١٠

وبلغت ايرادات التلغرافات ١٢٧٠٠٠ ج . م فزادت ١١٥٩٧ ج . م عن ايرادات سنة ١٩١٠ وبلغت مصروفات التشغيل ١١٠٠٠٠ ج . م مقابل ١٠٣٠٠٠ ج . م في السنة السابقة

ومدت خطوط التلفون بين المنصورة وطنطا والاسكندرية وبين بورت سعيد والزقازيق وفتحت في سنة ١٩١١ ومدَّ خط تلغراف مرسى مطروح من سيدي براني الى بقبق ومد خط تلفون من الاسماعيلية الى السويس ومن طنطا الى اتياي البارد

سكك الحديد الضيقة

في القطر المصري الآن ثلاث شركات لسكك الحديد الضيقة وهي : —

(١) سكة حديد الدلتا الضيقة ومجموع اطوال خطوطها ٩٥٢ كيلو متراً
(٢) سكة حديد مصر السفلى « « ١٠٩ كيلو مترات
(٣) سكة حديد الفيوم « « ١٦٩ كيلو متراً

ويقال بالاجمال ان نتائج عمل هذه الشركات في سنة ١٩١١ كان مليحاً فبلغ صافي ايراداتها ١١٧٠٠٠ ج.م مقابل ١١١٠٠٠ ج.م في سنة ١٩١٠ وقيمة راس مالها نحو ٢٤٠٠٠٠٠ ج . م والزيادة ظاهرة في عدد الركاب ومقدار البضائع

ثم ان سكة حديد الدلتا الضيقة علك ٤٠ كيلو متراً من الخطوط العريضة بين القاهرة وحلوان وقد انفقت عليها منذ ابتياعها في سنة ١٩٠٥ نحو ٨٠٠٠٠ ج . م وهي تنوي تجديد الخط واستبداله بخط اثقل منه. ومع ان ايرادات هذه الخط زادت فالربح لم يبلغ ما كان منتظراً بسبب النفقات الكثيرة التي انفقت لجعل السكة صالحة للعمل ولا بد من انفاق نفقات طائلة قبل ان تصير وافية بالمرام حقيقة

١١ — استنباط البترول

ظلّ الباحثون يبحثون في سنة ١٩١١ عن زيت البترول على سواحل البحر الاحمر ومع انهم لم يعثروا على منابع جديدة ولم يحفروا آباراً جديدة فقد كان التقدم في هذه الجهة داعياً الى الارتياح وتمت امور كثيرة متعلقة بالبحث والارتياد والتدابير المالية للمستقبل في جمسه حيث المنابع الوحيدة التي تخرج زيتاً من استخراجه ربح مالي اقامت شركة الانجلو اجبشن اويل فيلدس لمد جهازاً كاملاً لخزن الزيت الخام وشحنه مباشرة في السفن ذات الحياض وقد ألفت هذه الشركة في الاثني عشر شهراً الماضية وهي تمثل نصيب شركة رد سي اويل فيلدس ونصيب شركة انجلو سكسون بتروليوم. واستمر حفر الآبار التجريبية في انحاء اخرى فجنوا منها من الاختبار ما يبعث على الرجاء بفتح منابع جديدة للبترول في تلك الجهات

الباب الثاني

في الزراعة

١٢ — انشاء مصلحة الزراعة

ابتدأت هـذه المصلحة عملها بانتظام من اول سنة ١٩١١ وحينئذ ابطلت الحكومة الجانب الاكبر من الاعانة التي كانت تعطيها سنوياً للجمعية الزراعية الخديوية . ونقلت اكثر المستخدمين من الجمعية الى المصلحة ومنهم ثلاثة مفتشين وعشرة معاونين والكيماوي والنباتي واستخدمت مفتشين آخرين من ذوي المعارف الزراعيـة اللازمة ثم عينت رجلاً مصرياً وكيلاً للمدير العام واتت برجل خبير بعلم الحشرات من اوربا . وقد اضيفت هذه المصلحة بعد البحث والتروي الى نظارة الاشغال العمومية . وضمت اليها جمعية زرع الجنائن وجعل من اختصاصها توسيع نطاق زراعة الاشجار المثمرة والخضر وتعليم الناس هذين الفرعين المهمين

وفي ميزانية سنة ١٩١٢ مكان لاربعة مفتشين ايضاً ولدفع اجور التلامذة من المدرسة الزراعية اذا انضموا الى مصلحة الزراعة . وقد فتح اعتماد خاص لانشاء قسم يختص بالدجاج لاجل اصلاح البيض ولتربية نوع من الدجاج لا يصاب بالامراض الشائعة التي تفتك احياناً بالدجاج فتكاً ذريعاً

١٣ — القطن

توزيع التقاوي الصالحة — اشرت في مقدمتي لهذا التقرير الى الصعوبة التي يجدها صغار الفلاحين في الحصول على تقاوي (بذار) جيدة والى ان الحكومة اخذت تقدم لهم التقاوي المنتقاة . فانه قد تم الاتفاق مع اشد اصحاب معامل الحلج اعتناء لابتياع اجود التقاوي من عندهم لكي تقدم لصغار الفلاحين بثمن اقل من الثمن الذي اعتادوا ان يدفعوه للتجار عن تقاوي أدنى منها . والحكومة تدفع الثمن في اوائل السنة وتستوفيه مع المال الاميري في نوفمبر وقت جني المحصول . وقد بلغ ما باعته الحكومة من التقاوي سنة ١٩١٢ حتى الآن نحو ٤٠٠٠٠ اردب اي عشر ما يحتاج اليه القطر من التقاوي وسيكون لانتقاء التقاوي هذا تأثير كبير في البلاد كلها

وقد دبرت مصلحة الزراعة التدابير لأعداد أجود التقاوي المنتقاة لكبار المزارعين الذين يعتنون بزراعتهم لكي يتمكنوا من تكثير التقاوي الجيدة تحت مراقبة الحكومة فتوزع في الدور الثاني والثالث . وقد اقتضت هذه التدابير ان يشترك فيها مصلحة الدومين وكبار المزارعين واصحاب معامل الحلج . والتقاوي التي تنتقيها مصلحة الدومين تبيعها على شرط ان يتعهد لها المشتري كتابة بانه يسمح لمفتشي الحكومة بزيارة اطيانه حيث زرع تلك التقاوي وان يعلمها باسم التاجر أو صاحب معمل الحلج الذي اشترى القطن منه . وقدرأى فائدة هذا الاسلوب أهم اصحاب معامل الحلج الذين تعهدوا ان يبيعوا للحكومة بزر القطن الناتج من التقاوي المنتقاة

الحصول على التقاوي النقية — تدعو الحال مصلحة الدومين الى اخذ تقاويها من حقول الامتحان لكي تبقى التقاوي الحاصلة من زراعة الدومين نقية ولذلك عرض اسلوب لتوليد هذه التقاوي بواسطة طريقة الانتخاب الوراثي حسب ناموس مندل ولتكثيرها باساليب تضمن بقاء نقاوتها مدة التوليد المتوالي اللازم قبل توزيعها للزرع في الاراضي الزراعية فيمكن تبويب التقاوي التي توزع في المستقبل هكذا

اولاً التقاوي النقية التي تأخذها مصلحة الدومين من حقول التجارب وهي المتولد الاول (او العقب الاول)

ثانياً التقاوي الحاصلة من زراعة الدومين هذه وهي المتولد الثاني (أو العقب الثاني) وتباع لكبار المزارعين ويشترى بزرها لاجل المتولد الثالث

ثالثاً هذه التقاوي الاخيرة أي المتولد الثالث تباع للمزارعين الاواسط ويشترى بزر محصولهم وهو المتولد الرابع

رابعاً هذا المتولد الرابع يباع لصغار الفلاحين ديناً ولا تؤخذ التقاوي منه

خلط القطن — ومن الامور التي ينظر فيها الآن استعمال بعض الوسائل لمنع خلط القطن العفيفي بالقطن الاشموني فيمتنع الضرر الذي يصيب الآن المزارعين والغزالين . فان القطن الحاصل من الخليط يحسب كله عفيفاً ويباع بزره المخلوط لصغار المزارعين رخيصاً وتكون النتيجة انحطاط نوع القطن العفيفي

حقول الامتحان — بذلت الهمة في غضون السنة لاصلاح اساليب الزراعة بانشاء حقول للامتحان يقدم اصحابها العمال ويتولى مستخدمو مصلحة الزراعة ادارتها . وجرى العمل في اربعة وعشرين حقلاً من هذه الحقول في غضون السنة . واستعملت بالاكثر

لاظهار ان زراعة القطن تكون احسن اذا قل الماء عن المعتاد ويزيد المحصول اذا زادت المسافة بين الخطوط وبين شجيرات القطن . واستعمل لهذا الغرض ١٠٦ فدن زرع فيها القطن والقمح وقصب السكر وفول الصويا واهتم الناس بامر هذه الحقول وكانت الحاصلات فيها كلها تقريباً اوفر مما كانت في ما يجاورها . وقد عرض كثيرون من المزارعين اطياناً من اطيانهم للامتحان في جهات القطر المختلفة عرضوها على مصلحة الزراعة فسيتسع نطاق الامتحان سنة ١٩١٢

ضربات القطن — قلقت الافكار قلقاً شديداً بظهور دودة القطن سنة ١٩١٠ فكانت سبباً لاذاعة الاراجيف عن قلة المحصول . وكل الذين قدروه حسبوا انه يكون اقل مما بلغ. وكان الذين ينتقدون التقدير الشهري الرسمي يقولون انه يفوق ما يرجح حصوله . وكان تقدير مصلحة الزراعة الاخير في نوفمبر ان المحصول يبلغ ٦٤٠٧٠٠٠ قنطار ولكن المحصول فاق ذلك ومن المؤكد الآن انه يبلغ ٧٠٠٠٠٠٠ قنطار او اكثر

دودة القطن — ان الوسائل الخصوصية التي اتخذتها نظارة الداخلية سنة ١٩١٠ لمكافحة دود القطن ودود اللوز جرت عليها في السنة الماضية وبقي عدد المفتشين والمفتشين الخصوصيين والمعاونين والكتبة على حاله تقريباً . وجاء نصف يونيو ولم يظهر لدودة القطن أثر وعلقت الآمال حينئذ بان الموسم سلم من فتكها ولكنها ظهرت بغتة في اواخر ذلك الشهر بمقادير كبيرة لان برد الهواء ساعدها على الظهور وللحال طُلبت مساعدة اولي الامر من انحاء الوجه البحري. وكان المعروف ان مساحة الاطيان المزروعة قطناً ١٧٠٨٥٠٤ فدن مقابل ١٥٩٥٠٤١ سنة ١٩١٠ وقد اصيب منها ٨٣٠٠٠٠ فدان بدود القطن مقابل ٦٤٣٠٠٠ اصيبت في السنة السابقة . واذا جمع عدد الايام التي اشتغل بها كل عامل في مكافحة دودة القطن سنة ١٩١١ بلغ ٧٥٠٠٠٠٠ يوماً يقابل ذلك ٢٦٠٠٠٠٠ سنة ١٩١٠ ومن الايام الاولى ٨٩٧٠٠ يوماً كانت على نفقة الحكومة (مقابل ١٩٩٩٦ في العام السابق).و١٢٦٣٠ منها (مقابل ٢٧٣ في العام السابق) كانت بتطبيق القانون الذي يجيز دفع اجرة العمل مع الاموال الاميرية . وتدل هذه الارقام على شدة الضربة التي كانت اسوأ من كل ضربة سبقتها. وظهر مرة كأن الدودة ستتغلب على الذين يكافحونها لاسيما وان الفلاحين ارتعبوا منها فوقفوا مكتوفي الايدي. ولذلك استعملت الحكومة كل ما لديها من الوسائل فذهب كثيرون من كبار رجالها الى الاماكن المصابة ويمكن ان يقال ان كل

الموظفين الاداريين اشتغلوا هم ورجال البوليس كلهم في الاطيان المصابة في عدة مديريات جائين الفلاحين او مضطرين ايام لكي ينقوا زراعاتهم. فغلبت الدودة بهذه الوسائل. ويقدَّر المحصول بعد ان وافقه الطقس الحار في الخريف باكثر من ٧٠٠٠٠٠٠ قنطار . وكانت الضربة على اشدها في الاسابيع الثلاثة بين ١٣ يوليو و ٢ اغسطس وكان متوسط عدد الافدنة في الوجه البحري التي يتقرر عنها يومياً مدة هذه الاسابيع انها اصيبت بالدودة ٥٢٧٠٠ عدا اطيان الدومين وعدد الانفار التي كانت تشتغل في تنقيتها يومياً ١٧٦٦٠٠ يقابل ذلك ٢٤٨٠٠ فدان و ١٠٦٥٠٠ نفر سنة ١٩١٠ . ولما كان عدد العمال غير كاف أتي باربعة آلاف ومئتي عامل من الوجه القبلي ولكنهم كانوا غير مدربين على تنقية الورق ولذلك يشك في فائدة ما عملوه . وعوقب ١٩٨٤٥ شخصاً لانهم لم يبلغوا عن ظهور الدودة و ١٣٧٣ عمدة وشيخاً لاهمالهم يقابل ذلك ١٣٥٧٠ شخصاً و ٩٠٠ عمدة وشيخ في العام السابق

وبلغ عن اصابات قليلة في الوجه القبلي كما في السنين السابقة وظهر من الدود بعض الميل للانتشار في مديرية الفيوم

وبناء على مشورة اللجنة التي شكلتها نظارة الداخلية يبقى اولياء الامر مسؤولين كما كانوا عن الاعمال المتعلقة بمكافحة دودة القطن ولكن سيضاف الى ذلك وسائل مختلفة تتخذها النظارة هذه السنة بمساعدة مصلحة الزراعة . فيزاد عدد المفتشين ووكلائهم . وقد دلّ اختبار السنتين الماضيتين على ان العمل الذي عمله جمهور المعاونين الموقتين الذين يؤتى بهم لمكافحة دودة القطن لم يكن وافياً بالمراد وقد قرّ القرار على ابدالهم بمستخدمين دائمين اقل منهم عدداً واكثر كفاءة

وسيبطل نقل الموظفين المنوط بهم هذا العمل واعطاء الاجازات لهم وللعمد والمشايخ بين ٣ يونيو و ١٥ اغسطس . ولا يفتح مولد طنطا والمولد الدسوقي في هذه المرة ولا تجري اعمال القرعة فيها في الوجه البحري . ويشار باقفال الكتاتيب بين ١٥ يونيو و ١٥ اغسطس لكي يستخدم من فيها في مكافحة الدودة. وتعطى الجوائز للعمد الذين يمتازون بالهمة في هذا الشأن وتلقى التعليمات عن دود القطن في الجوامع بعد صلاة الجمعة وفي بيوت العمد في السهرات

ولما زالت دودة القطن خيف ان تضر دودة اللوز بالموسم المتأخر والقطن الضعيف ولكنها لم تفعل الآن في الجهات البحرية حيث يبقى القطن من سنة الى سنة فيكون فيه مجال

لمعيشتها على مدار السنة وفي بعض اطيان المنيا واسيوط وبني سويف حيث قطع القطن قطعاً ولم يقلع قلعاً في الشتاء السابق

وقد وضع كتاب في دود القطن على طريقة السؤال والجواب ليدرّس في الكتاتيب ويرجى ان يفي بالغاية المطلوبة وهي جعل الفلاحين في المستقبل اعرف بطبائع هذا الدود وان يساعد في نفي الاوهام العالقة باذهان الجيل الحاضر

وقد وضع مشروعان لتنقيح قانون دود القطن وقانون دود لوز القطن

قومسيون دود القطن ودود اللوز — ان الخوف الذي حدث من تفشي دودالقطن بسرعة سنة ١٩١١ دعا الى الاشارة بعلاجات كثيرة لهُ. واكثرها اشار بها اناس ليس لهم المام كاف بهذا الموضوع.ويظهر كأنهم لم يلتفتوا الى ان السبب الاكبر لجسامة هذه الضربة هو قلة اكتراث الناس انفسهم بلطع البيض التي تظهر اولاً . فدعت الحال الى ان عينت الحكومة قومسيوناً برئاسة البرنس حسين باشا كامل لكي يبحث في طريقة استئصال دودة القطن ودودة اللوز او التغلب عليهما . والقومسيون عين لجنة فنية للبحث في العلاجات التي اشير بها والتقرير عنها . وطلب من اللجنة ان تجرب التجارب وتجمع المعلومات المتعلقة بالديدان التي تنتشر في البلدان الاخرى وهي مثل دود القطن المصري . وعين لكل عضو من اعضاء هذه اللجنة فروع مخصوصة ليبحث فيها. واريد ان يجمع كل ما يمكن جمعه من المعلومات المتعلقة بالتجارب السابقة في القطر المصري وتنشر في كراسة وترسل الى كل المصالح الزراعية والجمعيات العلمية في المسكونة والهمة مبذولة ايضاً لجلب الحشرات التي تفتك بدودة القطن في بلاد الهند وغيرها من البلدان

الري والصرف — يتضح من مراقبة ري القطن ان الماء الذي يروى به يزيد غالباً عن حاجته . وقد تقدم ان التجارب التي جربت في حقول الامتحان اثبتت ان المحصول يجود اذا قلت الريات الى زمن الازهار ثم خففت تابعة قانون المناوبات.ولقد كان لزيادة الماء في زمن الفيضان نتيجة غير حسنة غالباً لان الفلاح يعتقد ان الاكثار من المياه الحمراء نافع من غير التفات الى الضرر الناتج من تشبيع الارض وخنق الجذور

وقد ايقن اهل النظر من الفلاحين ان صرف المياه المتجمعة تحت سطح الارض لازم جداً ولم يبقَ الاَّ ان يعلم بالتأكيد الى اي حد يجب ان يبقى الماء مرتفعاً في الارض.وهذا الحد يتغير حتماً حسب الاماكن وحسب طول الجذر الاوسط من جذور النبات وطول هذا الجذر يتوقف على زمن الزرع وعلى احوال الارض والجو

والمباحث التي بحثتها مصلحة الهندسة حتى الآن في ما يتعلق بحركة المياه التي تحت سطح الارض سيضاف اليها سنة ١٩١٢ درس فعل هذه المياه في نمو نبات القطن . وستشترك مصلحة الزراعة مع مصلحة الهندسة في درس هذا الموضوع . وقد استخدم نباتي خاص لذلك مع الاعتماد على مساعدة كيماوي مصلحة الزراعة

المساحة المزروعة قطناً سنة ١٩١١ — ان المساحة التي كانت مزروعة قطناً سنة ١٩١٠ بلغت في ما قيل ١٦٤٢٦١٠ افدنة وسنة ١٩١١ بلغت ١٧١١٢٢٨ فزادت ٦٨٦١٨ وزادت المساحة التي زرعت من الاصناف العليا في الوجه البحري عما كانت عليه سنة ١٩١٠ ونقصت مساحة العفيفي ١٦٥٦٧٧ فداناً وزادت بقية الاصناف على ما ترى في هذا الجدول

	فداناً
العباسي	١١١٥٨
النوبارى	٤١٩٤٤
الاشموني	٣٧٣٥٣
النوباري	١٨٤٣٨
السكلاريديس (ولم تفصل مساحته عن غيرها سنة ١٩١٠)	١١٩٦٣٦

والقطن الاشموني الذي يزرع في الوجه القبلي يبلغ ٩٣ في المئة مما يزرع فيه من القطن

زيارة مندوبي جمعية زراعة القطن البريطانية وسكرتير جمعية الغزالين الدولية — هاتان الجمعيتان ارسلتا نواباً ليبحثوا في سبب انحطاط رتبة القطن العفيفي وما قيل من ان محصول الفدان قد قلَّ عما كان. وآراؤهم من حيث قيمة الاصناف المختلفة بنسبة بعضها الى بعض تدل دلالة مفيدة على الصنف الذي يحتاج اليه الغزالون

مطبوعات مصلحة الزراعة — نشرت المصلحة سنة ١٩١١ اثنتين وعشرين نشرة في المواضيع الزراعية وكثير منها يتعلق بمحصول القطن وقد وُزعت في البلاد كلها وواحدة منها تبحث عن كيفية زرع القطن وُضعت في كل كيس من اكياس بذرة القطن التي بيعت لصغار المزارعين . وأخرى متعلقة بالحشرات قرئت علانية في قرى الفلاحين . وتنشر المصلحة مجلة زراعية وقد نشرت كراريس عن الضربتين المعروفتين بصدإ القمح والترميد وهي تنشر نشرة شهرية عن احوال المواسم تلخص فيها الاجوبة التي تأتيها من المفتشين في المديريات وغيرهم ويراد بها منع التلاعب بالاسعار

سوق القطن — كان سعر القطن هذا العام اوطأ من سعره سنة ١٩١٠ بسبب ما كان

ينتظر من كبر الموسم الاميركي ولكن الاسعار ارتفعت اخيراً لان جانباً كبيراً من القطن الاميركي وجد منحطاً في نوعه فلا يغني عن القطن المصري

١٤ — السكر والحبوب وغيرها من الحاصلات

السكر

قلت مساحة الاطيان التي زرع فيها قصب السكر قليلاً في المديريات الوسطى بسبب ارتفاع سعر القطن الذي توالى في السنوات الخمس الاخيرة ولكن زادت المساحة بما يعادل ذلك تقريباً في مديرتي قنا واصوان

وقد فتح معمل جديد للسكر هذه السنة في كومامبو وستزيد المساحة التي تزرع قصباً هناك في المستقبل

وفي الجدول التالي مقدار القصب الذي عصر والسكر الذي استخرج منهُ في معامل الوجه القبلي منذ سنة ١٩٠٠

السنة	قصب السكر بالمديريات	السكر المستخرج بالاكياس وكل كيس ١٠٠ كيلو
١٩٠٠—١٩٠١	٩٦٥٠٠٠	٩٢٠٩٥٠
١٩٠١—١٩٠٢	٩٦٥٠٠٠	٩٥٢٤٤٠
١٩٠٢—١٩٠٣	٩٦٠٠٠٠	٩٥٥٣٠٠
١٩٠٣—١٩٠٤	٦٧٢٠٠٠	٦٦٥٥٥٧
١٩٠٤—١٩٠٥	٥٥٠٠٠٠	٤٧٧٣٦٠
١٩٠٥—١٩٠٦	٦٨٤٦٠٩	٦٢٤٥٨٥
١٩٠٦—١٩٠٧	٤١٤٨٧٧	٤١٦٦٤٠
١٩٠٧—١٩٠٨	٢٥٣٤٥٩	٢٥٥٤١٣
١٩٠٨—١٩٠٩	٣٠٩٣٦٠	٣٤٨٤٣٧
١٩٠٩—١٩١٠	٥١٥٨٣٩	٥٥٣٣٤٦
١٩١٠—١٩١١	٤٧٢٣٤٤	٤٩٣٩٤٢
١٩١١—١٩١٢ بالترجيح	٥٧٠٠٠٠	٥٨٠٠٠٠
١٩١٢—١٩١٣	المرجح انه يكون احسن	

فيظهر ان محصول السكر في القطر المصري قل قلة كبيرة سنة ١٩٠٣ حينما صفيت الدائرة السنية ثم زاد زيادة مطردة منذ سنة ١٩٠٨ ويظهر من التجارب التي جربتها مصلحة الزراعة ان هذه الزيادة تكون اسرع جداً اذا أبدل القصب البلدي بقصب بلاد جاوى الذي عدده ١٠٥

الحبوب

ترى في الجدول التالي مساحة الاطيان التي زرعت قمحاً وشعيراً وارزاً وذرة سنة ١٩١١ حسب ماعلمته ادارة الاموال المقررة وفيه تقدير محصول الفدان بالاردب [1] ومقدار المحصول كله بالتقريب

المحصول	المساحة بالفدان			تقدير المحصول بالاردب	محصول الفدان	متوسط محصول السنين السابقة
	الوجه البحري	الوجه القبلي	المجموع			
القمح	٦٣٥٨٩٩	٦٠١٩٢٢	١٢٣٧٨٢١	٦٨٨٢٠٠٠	٥ر٥٦ اردب	٤ر٤٥ اردب
الشعير	١٥٥٥١٣	٢١٤٦٣٠	٣٧٠١٤٣	٢١٢٤٠٠٠	٥ر٧٤ „	٤ر٨٧ „
الارز	٢١١٨٣١	١٥٢٧٨	٢٢٧١٠٩	١٣٢١٠٠٠	٥ر٨٣ „	٦ر٠ „
الذرة الشامية	١١١٩٠٣٣	٦٥٣٠٥٣	١٧٧٢٦٨٦	١٢٣٢٠٠٠٠	٦ر٩٥ „	٦ر٨٨ „

وكل هذه المحصولات ماعدا الارز تدل على زيادة في محصول الفدان بالنسبة الى متوسط السنين السابقة الذي امكن الحصول عليه. اما الارز فكان موسمه متأخراً على نوع ما في الجهات البحرية وقد اصيب بعاهات في بعض الاماكن

حبوب الزيوت

انتبه الناس حديثاً للحبوب التي تستخرج منها الزيوت وبنوع خاص الحبوب التي من نوع القطاني ويمكن ان تدخل في الدورة الزراعية فتستفيد الارض من زرعها لانها « باق» واهمها الفول السوداني وفول الصويا

وقيمة الزيت المستخرج من الفول السوداني المصري مثل قيمة الزيت المستخرج من الفول السوداني السنيغالي تقريباً ان لم تكن مثلها تماماً لكن فول السنيغال يجود في الارض الرملية ولا تصلح له الارض الطينية

(١) يزن اردب القمح ١٥٠ كيلو واردب الشعير ١٢٠ كيلو والارز غير المقشور ٢٩١ كيلو والذرة ١٤٠ كيلو

وقد جربت التجارب ليعلم هل زراعة فول الصويا تصلح كزراعة مسروقة مع غيرها ولا سيما في الوجه القبلي . وقد نتجت نتائج حسنة من ثلاثة اصناف من الصويا الاميركية في قسم زراعة الجنائن والخضر في الجيزة ونتائج اقل منها في سوهاج . وعدم النجاح في سوهاج نتج عن عدم معرفة الفصل الاصلح لزراعة الصويا . وقد طلب المزارعون تقاوي الصويا ولا سيما من المنوفية وسيؤتى بها لاجل الامتحان

وقد نشرت الحكومة منشوراً عن زراعة الخروع فانهُ يمكن زرعهُ في الاراضي البور وزراعتهُ لاتحتاج الى عناية كبيرة وريعه جيد

الاثمار — جلب قسم زراعة الجنائن فسائل مختارة من النخل الجزائري للحصول عن نوع من التمر اجود من التمر الشائع في القطر المصري . والبحث جارٍ الآن لكي يعرف نوع الداء الذي اصاب الموز واضر به ضرراً كبيراً في السنوات الاخيرة

وقد زاد انتشار ضربة البرتقال بالحشرات القشرية فاتلفت جنائن كثيرة كانت ذات ريع وافر . وتبخر الاشجار الآن بالسيانيد بعد ان تحاط بالخيام وهي طريقة مفيدة جداً يعمل بها في بلدان اخرى لاهلاك هذه الحشرات ولكنها لا تخلو من الضرر لان السيانيد سام جداً فلا تستعمل الا ليلاً . والمال الذي انفقته الحكومة في هذا السبيل يمكن استرجاعه من تبخير الجنائن بالاجرة وقد جعلت اجرة التبخير على درجات حسب جرم الاشجار

الباب الثالث

في الاشغال العمومية

١٥ — الصرف

اشرت في المقدمة الى الاعمال الجديدة المتعلقة باصلاح الصرف ان زيادة مياه الري بسبب خزان اصوان شملت الزراعة الصيفية في كل الوجه البحري واصلاح الاراضي التي كان يزرع جزءفقط منها والتوسع فيها الى الجهات البحرية المنحطة واعدادها كلها للزراعة فدعت الحال الى ايجاد سبيل للصرف الكافي

وكانت النتيجة من اصلاح هذه الاراضي ان القطن الذي زرع فيها جاء محصولهمنحطاً في نوعه ومقداره بالنسبة الى القطن الذي يزرع في الجهات القبلية من الوجه البحري حيث المصارف الطبيعية كافية لصرف ما زاد من المياه لري ما زاد من الاطيان التي زرعت زراعة صيفية بعد انشاء الخزان

وبين الاراضي المنحطة التي تصلح الآن والمنطقة الجنوبية حيث المصارف الطبيعية لا تزال فعالة منطقة وسطى يرجح انها انضرت بازدياد الزراعة الصيفية فيها . وقد نقص محصولها حيث كثر فيها الملح وتخزنت المياه بسبب زيادة ريها

والاعمال الجديدة يقصد بها فائدة تلك الاراضي المنحطة وهذه المنطقة المتوسطة

والصرف حسب الطريقة التي يراد العمل بها قد ثبتت فائدته بانه كثر محصول الفدان من كل المزروعات ولا سيما من القطن كما ثبت من تجارب شركات اصلاح الاراضي ومصلحة الدومين التي انتج تعميق مصارفها وانخفاض منسوب الماء فيها اما بجريه او برفعه بآلات رافعة زيادة عجيبة في خصب الارض

وقد عملت اعمال صغيرة منذ بضع سنوات الى الآن في تعميق بعض المصارف في الجهات المشار اليها آنفاً ولكن اتضح انه اذا أريد الاصلاح الحقيقي فلا بد من عمل اعمال كبيرة تشمل مساحات اوسع جداً من المساحات التي تستفيد من تلك المصارف. فقسم الوجه البحري الى اقسامه الطبيعية التي قسمه بها فرعا النيل والترع الكبيرة. واختير قسمان من هذه الاقسام لاجل اصلاحهما حالاً وهما قسم من مديرية البحيرة الى الغرب من سكة الحديد بين مصر والاسكندرية وقسم متوسط من مديرية الغربية بين ترعة القاصد وبحر شبين

ومساحة القسم الاول ٤٨٠٠٠٠ فدان وستعمق فيه مصارف الحكومة حتى يصير سطح الماء فيها اوطأ من سطح الارض بمتر ونصف على الاقل . والآن ترفع المياه من مصارف هذا القسم بطلمبات المكس المنصوبة على بحيرة مريوط وتصب في بحر الروم على ارتفاع ثلاثة امتار . اما الطلمبات اللازمة لرفع كل مياه الصرف التي تنتظر حينما تروى الارض كلها وتزرع وتصرف صرفاً كافياً فتنصب في ذلك المكان عينه ويجب ان ترفع الماء ستة امتار حتى تصبه في البحر المتوسط

والطلمبات الحاضرة تبقي منسوب الماء في بحيرة مريوط اوطأ من سطح ماءالبحر ثلاثة امتار ومع ذلك لا يزال ماء البحيرة يغمر ما مساحته ٥٥٠٠٠ فدان . فحينما يتم المشروع الذي نحن فيه تنكشف هذهالاطيان كلها ويصير لها المصارف الكافية لصرفها حتىاذا وصلت اليها مياه الري تصير مستعدة للاصلاح والزرع

وتقدر النفقات اللازمة لاصلاح المساحة المتقدمة وهي٤٨٠٠٠٠فدان بمبلغ ١٣٩٠٠٠٠ ج . م فيصيب الفدان منها ٢٩٠ غرشاً

والمساحة التي في مديرية الغربية تعمق مصارفها كما تعمق مصارف المساحة التي في مديرية البحيرة وتنصب لها الآلات الرافعة حيث يتقاطع بحر تيره ومصرف نمرة ٤ قرب بلطيم وتبلغ هذه المساحة ٤٧٠٠٠٠فدان فترفع مياه الصرف منها مترين ونصف متر وتصب في بحيرة البرلس وتجري من هناك الى البحر . وتقدر النفقات اللازمة لذلك بمبلغ ١١٩٢٠٠٠ ج . م فيصيب الفدان ٢٥٠ غرشاً

ويتم هذان المشروعان بعد نحو اربع سنوات وسيشرع حالاً في اعداد المعدَّات اللازمة للقسم المهم منهما

ويمكن تقدير الدرجة التي يتقدَّم فيها العمل من مقدار الاموال التي تصرف كل سنة ففي السنة الاولى يراد صرف ٣٠٠٠٠٠ ج . م وفي الثانية ٨٠٠٠٠٠ ج . م وفي الثالثة ٨٠٠٠٠٠ ج . م وفي الرابعة ٦٠٠٠٠٠ ج . م

١٦ — مناسب النيل وماء الري

كان الماء في ربيع سنة ١٩١١ واوائل صيفها بالنسبة الى بعض السنين السابقة للسنوات الثلاث الاخيرة كثيراً على نوع ما وكافياً للري مع مراعاة قوانين المناوبة ومنع ري الشراقي وتضييق المنطقة التي يزرع فيها الارز على انهُ كان اقل مما كان في السنة التي قبلها

وقد جاء الفيضان متأخراً وواطئاً على نوع ما ولكن انخفاضه لم يكن كثيراً حتى يحدث تعباً محسوساً في الري . هذا فضلاً عن ان فوائد الفيضان الواطىء قليلاً تفوق مضاره كثيراً بعد ان وجدت الوسائل التي يتحكم بها بماء الفيضان ولا سيما اذا اعتبرنا ان الفيضان الواطىء قليلاً يخلو من الخطر ويقل به النشع وتسلم به المحصولات التي تزرع في السواحل فلم يبق محل لتفضيل الفيضان العالي!

وعدد الرجال الذين دعوا لحفظ جسور النيل قد قلَّ كثيراً حسب المنتظر وهاك عددهم بالنسبة الى ما كان عليه في السنوات الثلاث السابقة

	١٩٠٨	١٩٠٩	١٩١٠	١٩١١
الوجه القبلي	٩٩٠٠	١٢٢٧٣	١٠٢١٥	٩٧٢٦
الوجه البحري	١٣٦٣٦	٠٨٥٦٤	٠٩٠٧٦	٣٨١٦
المجموع	٢٣٥٣٦	٢٠٨٣٧	١٩٢٠١	١٣٥٤٢

١٧ — اعمال الري

تقدمت تعلية خزان اصوان تقدماً مطرداً سنة ١٩١١ حسب المقرَّر لها.وأعيد تنظيم بوابات الهويسات وتمَّ وملئت الفسحة التي بين البناء القديم والجديد على ما يرام الى نصف طول السد.والنصف الذي ملىء علّيَ الى غاية ما يراد ابلاغه.وتقدَّم العمل في املاء النصف الثاني حتى اواخر السنة وينتظر اتمامه في فبراير سنة ١٩١٢ . ويجب ان يتم العمل كله في آخر هذه السنة

ولم يعمل في غضون السنة عمل آخر من الاعمال التي تقتضي ذكراً خاصاً وتمَّ عمل المشروعات المستجدة لتحويل الري سنة ١٩١٠ فنقل الذين نيط بهم ذلك العمل الى درس اعمال الصرف والاصلاح في شمال الوجه البحري حيث أخذت مناسيب قسم واسع من مديرية الغربية ورسمت حدوده تمهيداً لدرس مشاريع الري والصرف اللازمة له

١٨ — مباني الحكومة

اهم المباني التي تمت في السنة مستشفى المجاذيب في الخانقاه وبناء البوسطة في المنيا وعزبة مدرسة الزراعة واضافات الى بناء مديرية المنيا ونقط للبوليس في المطرية وديرب نجم.

الكباري — وتقدم العمل في كبري بولاق وكبري الزمالك تقدماً مطرداً في خلال

السنة وينتظر فتح الكبريين للنقل قبل آخر سنة ١٩١٢ . واعطي اعتماد اضافي في غضون السنة لاعادة بناء الكبري الانكليزي على البحر الاعمى وقد اعطيت مقاولة هذا الكبري لشركة كلفلند للكباري في دارلنجتون وسيكون فيه قنطرة تفتح لمرور المراكب وهذا مما تدعو اليه الضرورة ولا سيما في زمن الفيضان حينما يصعب مرور السفن من القنطرة التي تفتح في كبري بولاق الجديد . ويشرع في عمل كبري البحر الاعمى حالاً ويقام عليه كبري موقت فيه جزء يفتح لمرور المراكب في الفيضان التالي

١٩ — مصلحة الآثار القديمة

زاد المال المقطوع لهذه المصلحة ٥٥٠ ج.م. سنة ١٩١١ عما كان سنة ١٩١٠ فصار ٢٥٥٧٥ ج.م. وبلغت ميزانيتها الخصوصية ١٣٦٦٠ فصار مجموع المال المعطى لها لتنفقه ٣٩٢٤٠ . وزاد ما حصل من بيع تذاكر الدخول لمشاهدة الآثار وبيع الآثار التي يوجد منها اكثر من مثال واحد عما كان عليه في اية سنة من السنين الماضية

ولم يكشف في السنة اكتشافات اثرية كبيرة الاهمية

ويعد الآن قانون لمنع نقب الآثار وبيعها من غير رخصة لانهما يصحبان غالباً باتلاف الآثار. ويرجى ان يعمل به حالاً فيمتنع بذلك هذا التخريب واذا حدث لا يبقى من غير عقاب

وقد حفظت مصلحة الآثار لنفسها حق النقب في اماكن كثيرة في الوجه البحري يقال انها تحوي آثاراً قديمة . ويراد ان يبحث في هذه الاماكن هذه السنة ليرى هل فيها شيء يستحق البحث عنه والاحتفاظ به والاماكن التي لا يوجد فيها شيء من ذلك تباح زراعتها فتقل مساحة الاطيان التي لا ينتفع منها الآن زراعياً. وازيد على ذلك انه لم يوجد في هذه الاماكن شيء من الآثار حتى الآن

٢٠ — حفظ الآثار العربية

بلغ المال المعطى لترميم الجوامع والآثار العربية والقبطية ١٥٧٠٠ ج.م. سنة ١٩١١

وجرى العمل في ٤٢ من المباني العربية ومنها جامع السلطان حسن وجامع عبد الباسط وجامع جمال الدين الاستدار وغاني اليوسفي ومدفن السلطان قلاوون وكتاب سبيل خسرو باشا وقاعة عثمان كتخدا . والمباني القبطية التي رممت تشمل كنيسة انبا شنودا وكنيسة ابو جرجا في مصر العتيقة

وتبلغ ميزانية المتحف العربي ٢٢١٥ ج.م وقد اضيف اليه ٣٩ تحفة فصنع لها ١٦ خزانة

الباب الرابع

في المعـارف

٢١ — كلام عام

يرى في الجدول التالي ما كان عليه عدد التلاميذ في المدارس التي تحت ادارة نظارة المعارف في ٣١ دسمبر سنة ١٩١١ مع ما يقابله فى السنين السابقة

	١٨٩٠	١٨٩٥	١٩٠٠	١٩٠٥	١٩٠٧	١٩٠٨	١٩٠٩	١٩١٠	١٩١١
في كتاتيب الحكومة	١٩٦١	٢٦٢٥	٢٩٦٦	٧٤١٠	١١٠١٤	١٢٣٦٩	١٢٢٦٥	١٣٥٤٥	١٥١٦٩
في مدارس تعليم معلمي الكتاتيب	...	...	...	١٤٧٨	٢٩٧٨	٢٧٨٨	٣٧٤٧	٢٧٦٦	٢٧١٣
في المدارس الابتدائية	٥٧٦١	٧٢٣٣	٦٤٨٩	٧١٧٥	٨٥٤٤	٨٥٨٥	٨٣٨٦	٨٦٤٤	٧٧٤٩
في المدارس والفرق الصناعية	٢٩٣	٢٩٢	٢٧٧	٦٧٥	٨٥٩	٨١٩	٨٥٤	١٢٥٢	١٦٤٤
في المدارس الثانوية	٧٣٤	٦٨٤	٥٦٩	١٣٤٥	١٩١٠	٢١١٣	٢٢٤٣	٢١٩٧	٢١٦٠
في الكليات	٣٨٢	٣٤٩	٢٨٨	٧٤٣	١٣٠٤	١٥١١	١٥٤٨	١٥٩٩	١٢٥١
في الرسالات المصرية	٣٨	١٢	٤	٣	٢٢	٤٠	٥٥	٥٩	٥٦

وهذه النتائج موجبـة للرضى . وسيظهر سبب قلة التلامذة في المدارس الثانوية من الفقرة المختصة بها . وقل عدد التلامذة في الكليات الفنية لان مدرسة القضاء الشرعي التي كانت معدودة منها قد فصلت عن نظارة المعارف واضيفت الى جامعة الازهر . وكان في مدرسة القضاء الشرعي ٤٠٥ سنة ١٩١٠ فاذا طرح هذا العدد من عدد التلامذة تلك السنة في الكليات ظهر ان عددهم زاد سنة ١٩١١ زيادة كبيرة. واكثر هذه الزيادة في المهندسخانة ومدرسة المعلمين الناصرية

وتراقب نظارة المعارف المدارس المذكورة في الجدول التالي

	صبيان	بنات	المجموع
٣٥٩٠ كتاباً	١٩٢٦٥٣	١٨٨٣٢	٢١١٤٨٥
٣٢ مدرسة ابتدائية (ومنها ١٩ لمجالس المديريات)	٥٠٧١	٤٥١	٥٥٢٢
١٤ مدرسة صناعية وزراعية	١٩٨٣	١١٠	٢٠٩٣
مدرسة ثانوية	—	—	٢٢٢
٣ مدارس لتعليم معلمي الكتاتيب	—	—	٢٢٦
مدرسة لتعليم الممرضات والقوابل	—	—	٢٩
اصلاحية الجيزة	٥٢٨	٧٠	٥٩٨

وستأتي اشارات كثيرة في الصفحات التالية الى النصيب الذي اخذت مجالس المديريات تقوم به مما يتعلق بالتعليم . وقد وصفتُ في مقدمة هذا التقرير الخطط العمومية التي يجب ان يوجه اليها اهتمام هذه المجالس حسبما ارى . وسأعود الى هذا الموضوع في الفصل المعقود لمجالس المديريات حيث ابحث عما عملته في العام الماضي مما يتعلق بالتعليم

٢٢ — الكتاتيب

التقدم في ترقية التعليم في الكتاتيب مطرد تحت مراقبة الحكومة وبمساعدتها فقد بلغت الاعانات التي اعطتها ٢٢٩٨٢ ج.م سنة ١٩١١ مقابل ٢١٨٨٨ ج.م سنة ١٩١٠ . والتقدم مطرد ايضاً في الامور المادية المتعلقة بالكتاتيب فقد تحسنت المباني والادوات . ونشأت مقومات النظام الاساسية وزادت تدريجاً . وبان التقدم في امر التعليم ايضاً وتأهل عدد كبير من المعلمين للتعليم ومنهم ٢٠٠ تخرجوا في مدرسة من مدارس المعلمين للتعليم في الكتاتيب . وقد نتج من ذلك ان تحسن التعليم ووُصف ١٤٤٩ كتاباً من هذه الكتاتيب بانها مدارة ادارة حسنة

وعدد المفتشين الآن ثلاثة يعاونهم ٣٥ مساعداً

وعدد الكتاتيب الخصوصية التي تراقبها الحكومة وتعطيها الاعانات ٣٤٤٥ وكان عند نظارة المعارف ١٤٦ كتاباً سنة ١٩١١ تحت ادارتها الخاصة فيها ٣٦١ معلماً و ٧١ معلمة و ٩٩٠١ من الصبيان و ٥٢٦٨ من البنات. و ١٣ من هذه الكتاتيب خاصة بالبنات واكثر

من يعلم فيها معلمات . وقد زاد عدد البنات في الكتاتيب كثيراً في السنة الماضية وذلك دليل قاطع على تحسن الاحوال

٢٣ — التعليم الابتدائي

لا يزال عدد المدارس الابتدائية التي تديرها نظارة المعارف رأساً على حاله أي ٣٢ مدرسة ١١ منها في القاهرة و٢١ في الاقاليم ولكن عدد التلامذة قل ٨٨٨ عما كان في العام السابق. وكانت هذه القلة منتظرة وسببها الاكبر توسع مجالس المديريات في امر التعليم اما بانشاء مدارس ابتدائية جديدة او باسعاف بعض المدارس التي كانت موجودة . وقد ذكرت في مقدمة هذا التقرير ان غرض الحكومة تمهيد السبيل لنقل التعليم الابتدائي في كل مديرية الى اهلها. وقد ابتدأ الوالدون يجدون تعليم اولادهم اقرب اليهم مما كان حينما كانوا يرسلونهم الى مدارس الحكومة

ويظهر من الجدول التالي عدد التلامذة في المدارس الابتدائية التي تديرها نظارة المعارف رأساً او تراقبها مع عدد من فيها من التلامذة

مدارس الصبيان الابتدائية	عدد المدارس	عدد التلامذة
تحت ادارة نظارة المعارف	٣٢	٧٢٤٤
« « مجالس المديريات	١٦	٢٠٣١
مدارس خصوصية	١٢	٣١٣٠
المجموع	٦٠	١٢٤٠٥

ولا يزال التحسن مطرداً في نوع التعليم في مدارس نظارة المعارف . والذين خرجوا من مدرسة المعلمين الناصرية ومدرسة المعلمين الخديوية في الصيف الماضي مكنوا رجال المعارف من الاستغناء عن عدد كبير من معلمي المديريات . واشير على مجالس المديريات باستخدام الكثيرين منهم

وزاد عدد المتقدمين لامتحان الشهادة الابتدائية سنة ١٩١١ فبلغت زيادتهم ٧٠١ عما كانوا سنة ١٩١٠ وقد جاؤوا من المدارس التالية : —

من مدارس نظارة المعارف	١٩١٠
من غيرها	٣٢٣٦
من الذين درسوا في بيوتهم	١١٤٩
الجملة	٩٢٩٥

وبلغ عدد المتقدمين للامتحان من المدارس التي ليست تحت ادارة نظارة المعارف ١٧٨ مقابل ١٥٢ سنة ١٩١٠

وبلغ عدد الناجحين من كل المدارس ٢٨٥٠ (او ٤٥ في المئة) يقابل ذلك ٢١٥٥ (أي ٣٩ في المئة) سنة ١٩١٠ ومما يحسن ذكره ان ١٧٣٣ من الذين نجحوا اي ٦١ في المئة يدرسون الآن في المدارس التالية : —

(ا) في المدارس الثانوية التابعة لنظارة المعارف	٦٣٦
(ب) المدارس الخاصة التابعة « «	١٢٣
(ج) المدارس الثانوية الخصوصية	٩٥١
(د) مدارس مجالس المديريات الخاصة	٠٠٣
(ه) مدارس خارج القطر	٠٢٠
والجملة	١٧٣٣

٢٤ — التعليم الثانوي

وُجه الانتباه في تقرير السنة الماضية الى الزيادة الكبيرة في المدارس المصرية الثانوية الخصوصية . وقد أعدت الاموال اللازمة لانشاء مدرسة ثانوية جديدة في اسيوط تحت ادارة نظارة المعارف لكي تفي بالطلب المتزايد لهذا النوع من التعليم . والحكومة تفكر الآن في مراقبة المدارس الثانوية الخصوصية ومساعدتها كما فعلت ونجحت في الكتاتيب والمدارس الصناعية تنشيطاً لهذه الحركة العمومية المتجهة نحو التعليم الثانوي

ولايزال طلب الدخول فيالمدارس الثانوية التابعة لنظارة المعارف اكثر مما تسع .وما دامت هذه المدارس قد صارت مثالاً يحتذى فيالمدارس الخصوصية المتزايدة صار من الواجب عليها ان تحافظ على درجة عالية في التعليم والتهذيب. ومما يحسن ذكره انه نتج في العام الماضي عن تقليل الازدحام في غرف الدرس وعن ازدياد عدد التلامذة الداخلين الذين تسهل مراقبتهم جيداً تحسُّن بين في التعليم والتهذيب

لم يكن الفرق كبيراً بين نتائج الامتحان للشهادة الثانوية سنة ١٩١١ والسنوات السابقة .

ويظهر من مقابلة السنوات الخمس الاخيرة أن نسبة الناجحين قلت في قسمي الامتحان بزيادة عدد المتقدمين له كما ترى في الجدول التالي

الامتحان للشهادة الثانوية

السنة		عدد طالبي الامتحان	عدد الناجحين منهم	نسبة الناجحين في المئة	متوسط عمر الناجحين
القسم الاول	١٩٠٧	٧٣٧	٤١٩	٦١	١٨
	١٩٠٩	٩٧٥	٥١٠	٥٢	١٧٫٨
	١٩١٠	١٣٩٣	٥٤٤	٣٩	١٧٫٩
	١٩١١	١٦٨٤	٥٣٢	٣٢	١٧٫٨
القسم الثاني	١٩٠٧	٣٤٦	٢٢٠	٦٤	٢٠٫٥
	١٩٠٨	٤٤٥	٢٣٣	٥٢	١٩٫٧
	١٩٠٩	٧٢٣	٣٢٩	٤٦	١٩٫٩
	١٩١٠	٩٦١	٤١٩	٤٤	٢٠٫١
	١٩١١	١١٢٢	٤٤٥	٤٠	٢٠٫١

وظاهر من ذلك ان طالبي الامتحان زادوا كثيراً ولكن نسبة الناجحين منهم لم تزد بل قلت . ويظهر من الجدول التالي أن هذه القلة كانت في الطالبين من المدارس الخصوصية

السنة		من المدارس التي تحت ادارة نظارة المعارف		من المدارس الاخرى	
		العدد	نسبة الناجحين	العدد	نسبة الناجحين
القسم الاول	١٩٠٩	٧٠٩	٦٣	١٦٥	٣٢
	١٩١٠	٧١٨	٥٢	٥٢٨	٢٩
	١٩١١	٥٩٨	٥٤	٨٤٥	٢٢
القسم الثاني	١٩٠٩	٢٩٥	٧٢	٢١٢	٤٢
	١٩١٠	٣٧١	٧١	٣٨٥	٣٣
	١٩١١	٤٠٨	٧٠	٤٩١	٢٦

ولكن بعض المدارس الثانوية الخصوصية قد تقدَّم تقدماً يمدح . ويرجى ان الضعف الذي اظهرته بقية هذه المدارس يقل بازدياد خبرة الذين يتوقف نجاحها عليهم وبازدياد عدد المعلمين المتخرجين حتى يصير عددهم وافياً بالمراد

ومن الذين نالوا الشهادة الثانوية وعددهم ٤٤٥ سنة ١٩١١ (مقابل ٤١٩ سنة ١٩١٠) ٣٣١ يتممون الآن دروسهم في الكليات العالية في مصر وفي غيرها من البلدان و ٨١ استخدموا اما عند الحكومة او في اماكن اخرى وبقي ٢٤ لا يعلم ماذا يعملون

٢٥ — تعليم البنات

من المرجح انه لم يحدث في حالة مصر الاجتماعية في السنوات الاثنتي عشرة الاخيرة شيء احرى بالاعجاب من اتجاه افكار الناس من كل الطبقات المصرية الى الرغبة في تعليم بناتهم . وقد ازدحمت مدارس البنات التابعة لنظارة المعارف فأعدَّت ارضاً لبناء مدرسة جديدة في الاسكندرية ومدرستين جديدتين في القاهرة ولا بدَّ من رفض طلبات كثيرة الآن من طالبات الدخول في مدارس البنات. وقد اهتمت مجالس المديريات في العام الماضي بسد هذا النقص ففتحت مدارس للبنات في خمس مديريات واستلمت بعض مدارس البنات الخصوصية الا ان ازدياد المدارس التي تديرها نظارة المعارف وما فعلته مجالس المديريات في هذا الشأن اظهرا ان المعلمات اللواتي يمكن استخدامهن للتعليم قليلات لا يكفين لذلك مطلقاً . وقد انشئت المدرسة السنية سنة ١٩٠٠ ليتخرج منها المعلمات وفيها الآن ٢٨ يتعلمن لاجل التعليم وأرسل البعض الى انكلترا ليتخرجن في علم التعليم ولكن لا تلميذات المدرسة السنية ولا التلميذات اللواتي ارسلن الى اوربا يفين بالعدد الذي يطلب من المعلمات ويرجى ان يزاد عددهنَّ من تلميذات مدارس البنات الابتدائية بزيادة المسهلات لتعليم البنات الابتدائي

وكذلك زادت الرغبة في تعليم البنات في الكتاتيب حتى تعذَّر ايجاد امكنة تسعهنَّ . ولا يوجد العدد الكافي من المعلمات لهذه الكتاتيب مع ان مدرسة بولاق التي يتعلم فيها المعلمات اللواتي يعلمن في الكتاتيب قد وسعت كثيراً وفيها الآن ٦٩ منهنَّ . وتدعو الضرورة الى انشاء مدرسة لتعليم المعلمات في كل مديرية وقد انشأت مجالس المديريات مدرستين من هذا النوع وينتظر ان تزيد رغبتها في هذا السبيل لاعداد المعلمات والكتاتيب لاجل تعليم البنات

وقد صار عدد مدارس البنات التابعة لنظارة المعارف والتي تحت مراقبتها ٢٧١٣ وعدد التلميذات فيها ٢٥٠٢٣ وهذا العدد يزيد ٨ في المئة عما كان سنة ١٩١٠ .

٢٦ — التعليم الزراعي والتجاري والصناعي

لقد كان نمو التعليم الزراعي والتجاري والصناعي سريعاً سنة ١٩١١ كما كان قبلاً . ويظهر من الجدول التالي ما زاده عدد المدارس والتلامذة عما كان سنة ١٩١٠

	١٩١٠			١٩١١		
	النهار	المساء	المجموع	النهار	المساء	المجموع
مدارس تابعة لنظارة المعارف	٧	٢	٩	٩	٣	١٢
مدارس اخرى	١٠	...	١٠	١٤	...	١٤
المجموع	١٧	٢	١٩	٢٣	٣	٢٦
عدد التلامذة في مدارس النظارة	١٠٩٨	٤٦٩	١٥٦٧	١٣٨٧	٧١٠	٢٠٩٧
« « في المدارس الاخرى	١٤٩١	...	١٤٩١	١٩٦٨	...	١٩٦٨
المجموع	٢٥٨٩	٤٦٩	٣٠٥٨	٣٣٥٥	٧١٠	٤٠٦٥

التعليم الزراعي

انصرف اهتمام مصلحة التعليم الزراعي والتجاري والصناعي منذ مدة الى انشاء ثلاث درجات من مدارس الزراعة . وقد تم بعض هذا الغرض الآن بانشاء اقسام زراعية تتصل بمدارس المديريات الصناعية وانشاء مدرسة متوسطة للزراعة وبرفع درجة الفرقة الاولى من مدرسة الجيزة الزراعية الى مصاف الكليات العليا . ولذلك لاتقبل هذه المدرسة الآن بين تلامذتها الاّ الذين نالوا شهادة القسم الاول من التعليم الثانوي . وقد عدّل بروغرام الدروس لكي يزيد الاهتمام بالمواضيع العلمية والصناعية. وخلا منصب ناظر المدرسة فاختير لهُ المستر شيرر من جامعة ادبرج الذي كان مساعد مفتش الزراعة العام في الهند

واهم تغيير حدث هو انشاء مدرسة مشتهر على اسلوب جديد وجعل بروغرام دروسها وسطاً بين مدارس الزراعة الصغرى المعروفة بمدارس العزب وبين الكلية العالية . والتعليم في مدرسة مشتهر عملي فان تلامذتها يقومون بكل الاعمال الزراعية ويخصصون الصباح للدرس وللامتحان في المعامل ويتعلمون مع الزراعة الكيمياء والطبيعيات والنبات والرياضيات واللغة العربية

اما التعليم الزراعي الاوطأ فيعلم في مدارس تديرها او تساعدها مجالس المديريات .وقد ابنت في مقدمة تقريري اهمية تنشيط هذا النوع من التعليم . واضيف التعليم الزراعي في غضون السنة الماضية الى خمس من المدارس الصناعية في المديريات والغرض الاهم منهُ التعليم

مدة سنتين للاولاد الذين يكتسبون معيشتهم بعد ذلك من الزراعة . ولذلك تقضى اكثر ساعات النهار في الاعمال الزراعية ويقتصر التدريس على تعليمهم الحساب ومساحة الاراضي والرسم ومبادىء علم الزراعة ويتعلمون ايضاً في المدارس الصناعية استعمال الآلات وعمل التصليحات البسيطة فيها

التعليم الصناعي

ان اعمال المدارس الصناعية الخمس التابعة لنظارة المعارف تدل على اطراد النجاح فيها مدة سنة ١٩١١ .وقد زاد عدد تلامذتها أيضاً . فشمل التعليم العملي في مدرسة الهندسة علمي السائلات والميكانيكيات واستخدم مكان توليد النور للتجارب في الصناعة الكهربائية . وعملت مدرسة بولاق الصناعية ومدرسة المنصورة الصناعية اعمالاً في غاية الاتقان واضيف الى مدرسة المنصورة فرع للحياكة الوطنية فنجح ونبه الافكار الى الاصلاح والتغيير في الانوال الوطنية .وزيدت مدة التلمذة في ورشة بولاق فجعلت خمس سنوات . وفي ميزانيتها لسنة ١٩١٢ مال لفرعين جديدين احدهما للاوتوموبيل والآخر لوضع مواسير الصرف في البيوت والحاجة ماسة لهذين النوعين من العمل.والهمة مبذولة في ورشة اسيوط لتشجيع الفنون الوطنية كالتطعيم والخراطة وعمل السجاجيد والبسط

والمدارس التسع الصناعية الخصوصية المذكورة في التقرير السابق ضمت الآن الى مجالس المديريات وانشأت مجالس المديريات ثلاث مدارس صناعية اخرى في اصوان ونجع حمادي وسوهاج . ويبلغ عدد التلامذة في هذه المدارس كلها الآن ١٦١٧ وكان ١٣٢١ في آخر سنة ١٩١٠ وقد تقدمت المدارس الصناعية القديمة تقدماً كبيراً

وزيد عدد المدارس الصناعية التي تراقبها نظارة المعارف بان اضيف الى النظارة مدرسة الفنون التي انشأها دولة البرنس يوسف كمال في القاهرة سنة ١٩٠٨ وفيها ١١٥ تلميذاً وقد ادخل فيها بناءً على رغبة منشئها اسلوب جديد يزيد ميل التعليم فيها الى الخطة العملية ويزيد ارتباطها بالفنون الوطنية . ومنشىء هذه المدرسة يقوم بكل نفقاتها

وقد وسعت مدرسة التدبير المنزلي التي انشئت في العام الماضي فصارت ضعفي ما كانت واهتم الناس كثيراً بسعي النظارة في تعليم البنات تدبير المنزل ويرجي ان تكون هذه المدرسة مثالاً ينسج على منواله فتنشأ مدارس مثلها كالمدرسة انشأتها لجنة التعليم القبطية في القللي وكالمدرسة المنزلية في بني سويف

التعليم التجاري

ان نجاح التعليم التجاري الليلي الذي ابتدأ سنة ١٩١٠ دعا الى انشاء المدرسة الخديوية للمحاسبة والتجارة التي فتحت في اكتوبر الماضي وهذه اول خطوة في التعليم التجاري الذي اشرت الى لزومه في فصل سابق في هذا التقرير . وقد فاق طلب الدخول في هذه المدرسة كل انتظار فتقدم للدخول فيها ٦٠٠ طالب وكل منهم مستوفٍ الشروط اللازمة ولكن المكان لم يسع الاَّ ١٥٠ منهم . وتشتمل مواضيع التعليم على الحساب التجاري ومسك الدفاتر والكتابة المختزلة والكتابة بالآلة الكاتبة وقانون التجارة والجغرافية والتاريخ والاديات والاقتصاد السياسي والعربية والانكليزية والفرنسوية مع المكاتبات التجارية بهذه اللغات . ومن مزايا هذه المدرسة أن فيها مكتباً تجارياً يتمرن فيه التلامذة على المعاملات التجارية والبنكية كأنهم يتعاملون بها فعلاً

ولا تزال الدروس التجارية الليلية تعطى في القاهرة وهي تعطى الآن في الاسكندرية ايضاً

٢٧ — مدرسة الطب

نال دبلوما مدرسة الطب سنة ١٩١١ سبعة وعشرون تلميذاً ودخلها ٥٠ تلميذاً جديداً . ويختار التلامذة حسب درجتهم في الامتحان للشهادة الثانوية لان الاختبار قد دل على ان الذين هم في اسفل جدول جائزي الامتحان قلما يكونون مستعدين للنجاح في درس الطب . وأساتذة المدرسة متفقون كلهم على انه اذا قضى التلامذة سنة او سنتين ايضاً في التعليم العمومي قبل دخولهم مدرسة الطب فالدرجة العالية التي يبلغونها في العلوم العمومية تمكنهم من بلوغ درجة عالية في الفنون التي يتعلمونها بعدئذ

وأنا اوافق تماماً على ان التوسع في العلوم التجهيزية مفيد ولا بدَّ من اتخاذ الوسائل الموصلة الى ذلك في الوقت المناسب . ومما تمس الحاجة اليه ايضاً في هذه المدرسة ازدياد المساعدين ولا سيما في الفروع العلمية المحضة . وقد بذلت الهمة منذ بضع سنوات في تدريب افضل الشبان ليكونوا مساعدين وذلك بتخريجهم في المدرسة ثم في اوربا بعد اتمام دروسهم القانونية ولكن اكثرهم يفضل درس الفروع العملية التي منها ربح مالي في المعالجة على الفروع العلمية المحضة التي لا تماثلها في الربح المالي . ونتيجة ذلك ان اساتذة المدرسة يضطرون ان يصرفوا من الوقت اكثر مما يلزم في عمل اعمال يجب ان يعملها مساعدوهم فلا يبقى لهم وقت

كاف للبحث العلمي المبتكر . وهذه هي الحال في فرع البيولوجيا حيث درس الحشرات الحلمية من اهم ما يكون لعلاقتها الكبيرة بالامراض التي في هذه البلاد

٢٨ — مدرسة الحقوق

قامت مدرسة الحقوق الخديوية بما يطلب منها ككلية فنية احسن قيام . وجاء ان اشغال تلامذتها سنة ١٩١١ كانت موجبة للرضى التام اكثر مما كانت في السنتين السابقتين او السنوات الثلاث السابقة . وكان الحضور مضطرداً وتدعو الحال الى زيادة في التعليم بطريقة التدريس لان الفرق قد كبرت كثيراً ولا سيما في القسم الانكليزي فصار يصعب على الاستاذ ان يلتفت الى كل تلميذ على حدة الالتفات الكافي. وبلغ عدد التلامذة في العام الماضي ٢٨٢ ونال الدبلوما ٧٩ والعددان اقل قليلاً مما كانا في عام ١٩١٠ . وقلَّ ايضاً عدد طالبي الدخول فاذا اعتبرنا ان عدد المحامين قد زاد عن الحاجة كما ذكر في التقارير السابقة فقلة طالبي الدخول الى مدرسة الحقوق دليل حسن لانها تدل على ان الشبان المصريين وجهوا اهتمامهم الى علوم اخرى انفع لهم وهو عين ما تسعى الحكومة اليه بانشائها الكليات الزراعية والتجارية

٢٩ — تعليم المعلمين

لقد وُصفت المدارس التي يراد بها تعليم المعلمين وصفاً كافياً في التقارير السابقة وهي سبع للرجال واثنتان للنساء . وقد بلغ عدد التلامذة فيها كلها ١١٨٢ سنة ١٩١١ يقابل ذلك ١١٢٨ سنة ١٩١٠ وزالت الحاجة الى تعليم المعلمين الذين يعلمون وستلغى الفرق التي كانوا يعلمون فيها هذا التعليم الجزئي . الاَّ ان رجال المعارف يرون انه لا بد من ان يكون المعلمون كلهم متدربين في صناعة التعليم سواء علموا في المدارس التي تديرها نظارة المعارف رأساً او في المدارس الابتدائية ونحوها من المعاهد العلمية التابعة لمجالس المديريات أو لغيرها : وسداً لهذه الحاجة زيد التوسع في مدارس المعلمين في غضون السنة الماضية فزيدت الفرق في السنة الاولى في مدرسة المعلمين الخديوية الى اربع . فبعد ثلاث سنوات يصير في كل سنة من سني الدرس اربع فرق فيها ٢٤٠ تلميذاً يخرج منهم كل سنة ٧٠ او ٨٠ معلماً متمرناً على التعليم . وجرى مثل ذلك في مدرسة المعلمين الناصرية وستكون النتيجة ان يزيد عدد الطلبة فيها فيبلغوا ٤٠٣ . ويرجح ان ذلك يكفي لحاجة المدارس

العالية من الآن الى زمن غير بعيد اما الكتاتيب فتحتاج بسبب ازديادها المستمر الى عدد كبير من المعلمين يتعذر الحصول عليه من مدارس المعلمين التابعة للحكومة

ولذلك يستحسن ان تنشأ مدرسة لتعليم هؤلاء المعلمين في كل مديرية . وائق ان مجالس المديريات ستعد كل ما يلزم لذلك

٣٠ — الرسالة المصرية في اوربا

كان في هذه الرسالة في اول سنة ١٩١١ تسعة وخمسون تلميذاً يتخرجون في اوربا ٥٢ منهم في انكلترا و٦ في فرنسا و١ في النمسا. وعاد منهم في غضون السنة ١٤ واستخدموا في دوائر الحكومة وطرد واحد من الرسالة لسوء سلوكه وعين آخر (وهو شيخ) مساعداً لاستاذ العربية في جامعة كمبردج. وعادت تلميذتان الى مصر بعد ان اقامتا سنتين في مدرسة همرتن بكمبردج ونالتا دبلوما التعليم من مجلس المعارف وعينتا مساعدتين الواحدة في المدرسه السنية والاخرى في مدرسة عباس

وأرسل ١٣ تلميذاً الى انكلترا في خريف سنة ١٩١١ فبلغ عدد الرسالة ٥٦ في آخر سنة ١٩١١ اربعة منهم دكاترة نالوا دبلوما الطب من مدرسة قصر العيني وهم يدرسون الآن فروعاً مخصوصة او يتخرجون لنيل الدبلوما الانكليزية وواحد درس امراض العين في انكلترا ثمانية عشر شهراً وانتقل الى فينا في سبتمبر سنة ١٩١١ ليدرس درساً اضافياً في الباثولوجيا . و١٢ يستعدون للاستخدام في ادارة التعليم الزراعي والصناعي والتجاري

و١٥ تلميذاً من الذين يطلق عليهم لقب افندي يدرسون في جامعات مختلفة لكي يوظفوا في المدارس الثانوية و١٢ من الذين يطلق عليهم لقب شيخ يتخرجون في فن التعليم ستة منهم في الكلية الجامعة بريدنج وخمسة في كلية البرت الملكية التذكارية باكستر وواحد في كلية برستل للمعلمين

ونتائج الامتحان لا تزال موجبة للرضى فقد نال بعض التلامذة درجة بكلوريوس في العلوم وبعضهم درجة بكلوريوس في الفنون وبعضهم دبلوما F.R.C.S (أي شريك في كلية الجراحة الملكية) وبعضهم دبلوما M.R.C.S (عضو في كلية الجراحة الملكية) وبعضهم دبلوما L.R.C.P (لسانسيه من مدرسة كلية الاطباء الملكية)

وقد اقرّت نظارة المعارف في غضون السنة على ارسال ثلاثة من المهندسين الى انكلترا لمتابعة الدرس فيها وهم الآن يدرسون في جامعات ليدز وبرمنجهام وادنبرج .

وقد جرى مجلسان من مجالس المديريات (أي مجلس مديرية الدقهلية ومجلس مديرية الجيزة) مجرى نظارة المعارف في ارسال التلامذة الى اوربا ليتعلموا فيها علم التعليم ثم يعودوا للتعليم في مصر فارسل اربعة تلامذة الى بلجكا و٣ الى انكلترا و٣ الى فرنسا

٣١ — جامعة الازهر

ان مشروع الاصلاح العام لهذا المعهد العلمي القديم الجليل الذي ذكر في تقرير السنة الماضية جرى العمل به في الربيع الماضي بعد ان صدر به امر عال لاعادة تنظيم جامعة الازهر والمعاهد الدينية الاخرى في الاسكندرية وطنطا ودسوق ودمياط وفي هذه المعاهد كلها ١٤٠٠٠ طالب و٥٢٤ استاذاً

والادارة العامة في يد شيخ الجامع ويعاونه مجلس من الاساتذة يعين بعضهم جمهور الاساتذة والبعض الآخر مجلس النظار . وهناك مجلس اعلى يرئسه شيخ الجامع اعضاؤه ثمانية اربعة منهم من موظفي الحكومة ومدير ديوان الاوقاف واحد منهم

وقد زيد بروجرام التعليم فاضيف اليه علوم لم تكن تعلم في الازهر كالرسم والهندسة وحفظ الصحة والتاريخ الطبيعي وعلم التعليم

ومما جد في الازهر تأليف هيئة كبار العلماء من ثلاثين عضواً ينتخبون من الاساتذة الذين حازوا درجة معلومة وهي تسن القوانين لنفسها ويخطب اعضاؤها للجمهور ولطلبة الازهر ثلاث مرات في الاسبوع في ثلاث مواضيع خصوصية

وقد عينت دروس هذه السنة حسب القانون الجديد والفرق بين حالة الازهر الآن وحالته الماضية كبير جداً

مدرسة القضاء الشرعي

صارت مدرسة القضاء الشرعي جزءاً من جامعة الازهر . ونتيجة الامتحان في يونيو موجبة للرضى فقد جاز الامتحان ١٢ طالباً ونالوا شهادة العالمية من الازهر فعين عشرة منهم قضاة او نواباً في المحاكم الشرعية او اساتذة في المدرسة نفسها وصار واحد محامياً وواحد مدرساً في مدرسة خصوصية

وفي المدرسة الآن ٣٩١ طالباً ٣٥ منهم في القسم الاعلى و٣٥٦ في القسم الاوطأ

٣٢ — الجامعة المصرية

يحتمل ان الالقاب الكبيرة نوعاً التي تلقب بها المعاهد العلمية المصرية بنوع عام قد

جعلت البعض يخطئون حقيقتها لاسيما وان ليس فيها الاّ القليل من المزايا التي تمتاز بها المدارس الجامعة عادة . فان الفرع الوحيد الذي اعتني بايجاده في الجامعة المصرية حتى الان هو فرع الاداب وهذا الفرع قلما يرغب فيهِ جمهور المصريين لانهم لايرون من ورائه فائدة مادية

وما دام الامر كما تقدم فليس من السهل أن يعرف كيف تصلح هذه الحال. ولكن اذا اعتبر أن في البلاد مدارس عالية للحقوق والطب والهندسة والزراعة فالاساس الذي تبنى عليه مدرسة جامعة حقيقة موجود فعلاً

أما الجامعة الحاضرة فلا تكاد تكون بحيث يسهل عليها توسيع نطاقها حتى يشمل مدارس مثل المدارس المذكورة آنفاً والتي بغيرها لا يمكن أن تكون جامعة حقيقية جارية مجرى الارتقاء

٢٣ — المكتبة الخديوية

حدث بعض التغيير في نظام المكتبة الخديوية في العام الماضي أهمه تأليف مجلس عال برئاسة ناظر المعارف . وفي هذا المجلس ستة أعضاء عدا الرئيس ومدير المكتبة ومن اختصاصهِ الحكم في ابتياع الكتب الجديدة خطية كانت أومطبوعة وابتياع النقود ودروج البردي وطبع الكتب النادرة أو التي لم تطبع من قبل والتصرف في الكتب التي من نسخها في المكتبة أكثرمما تحتاج اليه اما ببيع ما لا حاجة لها به أو بغير ذلك. واعداد الميزانية السنوية ونحو ذلك من الامور التي هي من اختصاص متولي ادارة المكاتب الكبيرة في اوربا . وقد نيط بالمجلس أيضاً فوق ما ذكر مراقبة طبع المؤلفات المتعلقة باحياء الآداب العربية فاقر على طبع خمسة من الكتب التي أحضرها احمد زكي باشا تعضيداً لهذا الاحياء . ويرجى أن يتم طبع واحد منها في الاشهر الثلاثة التالية وهو كتاب الاصنام . ويراد أن يستعمل في هذه الكتب كلها أسلوب قانوني لفصل فقرات الباب الواحد بعضها عن بعض ولعلامات الوقف حسب ما أشير اليه في كراسة نشرت حديثاً بعناية نظارة المعارف اسمها « تقرير في طريقة الترخيم » ويجتهد مترلو طبع هذه الكتب حتى يتبعوا طريقة المستشرقين الاوربيين والاميركيين المتفق عليها عموماً في اعداد الاصل للطبع وفي وضع المقدمات والفهارس وفي اتباع النص الاصلي حرفياً

وقد خسرت المكتبة الخديوية في العام الماضي باستعفاء الدكتور مورتز الذي كان مديراً لها منذ سنة ١٨٩٦ . فقد غادر القاهرة في شهر مايو ولم يعين خلف لهُ حتى الآن

الباب الخامس

في الداخلية

٣٤ — الامن العام

في الجدول التالي بيان عدد الجرائم التي بلغت البوليس في كل من السنوات الاربع الاخيرة

	١٩٠٨	١٩٠٩	١٩١٠	١٩١١
القتل	٨٦٤	٨٦٩	٧٣٢	٧٦٢
الشروع في القتل	٦٧٠	٦٦١	٥٧٩	٦٣٦
السرقة	٥٠٢	٤٧٢	٣٠٨	٣٤٨
الشروع في السرقة	٦٢	٥٠	٢٧	٣٨
جرائم اخرى	١٠٥٦	١٦٦٥	١٦٨٢	١٨٨٩
الجملة	٣٦٥٤	٣٧١٧	٣٣٢٨	٣٦٧٣

ويرى من هذه الارقام ان عدد هذه الجرائم من كل نوع زاد زيادة واضحة في السنة الماضية عنهُ في سنة ١٩١٠ والامران الوحيدان اللذان يدعوان الى الاطمئنان في هذا الاحصاء وجود تحسين في الستة الاشهر الاخيرة من السنة وكون عدد الجرائم الفظيعة (وهي القتل والشروع في القتل والسرقة) لا يزال اقل بكثير من عددها في سنتي ١٩٠٨ و١٩٠٩ اما الزيادة الكبرى في السنة الماضية فواقعة في الجرائم الصغرى ومعظمها اتلاف المزروعات او آلات الزراعة حباً بالانتقام والسرقات الصغيرة فقد زادت هذه من ١٦٦٥ في سنة ١٩٠٩ الى ١٦٨٢ في سنة ١٩١٠ والى ١٨٨٩ في سنة ١٩١١ ويعزى بعض هذه الزيادة الى طريقة جديدة جرت عليها النيابة في تبويب الحريق عمداً فزاد عدد القضايا من هذا القبيل مئة وبعضها الآخر الى زيادة عدد قضايا الفسق وهتك العرض وهي جريمة كثر الانتباه اليها اكثر من قبل

وزاد عدد الجرائم في مدينتي القاهرة والاسكندرية فبلغ ٥٧١ وكان ٥١٧ ومع ان عدد السرقات الكبيرة لم يزدد في احدى هاتين المدينتين فان عدد جرائم القتل والشروع في القتل زاد في القاهرة ٢٣ عما كان عليهِ في السنة السابقة· ومما يجدر ذكرهُ في هذا المقام ان الاجرام

في مديرية الغربية المتسعة الاطراف الآهلة بمليون ونصف مليون من السكان تناقص في السنوات الثلاث الاخير (فبلغ عدد الجرائم فيها ٤٥٥ و٣٧٥ و٣٥٤ على التوالي) وهي نتيجة تشهد بالفضل لولاة الامور في تلك المديرية ويقال نفس هذا القول في مديريات قنا والمنيا و بني سويف وان لم تبلغ حالة التحسن فيها مبلغها في الغربية . اما في المنوفية والبحيرة فالجرائم آخذة في الازدياد وزادت الجرائم زيادة قليلة في الدقهلية وجرجا وزيادة مهمة في الفيوم حيث اضطر ولاة الامور الى اتخاذ تدابير مشددة لقمع سورة اجرام بدت فجأة وكان سببها الاكبر قيام جماعة صغيرة من عربان المديرية باعمال تخلّ بالنظام والامن العام . اما الشرقية فالزيادة في عدد الجرائم فيها تدعو الى الاسف لاسيما في الجرائم الصغرى وقد منيت بوافدة من الاجرام في مايو و يونيو فبلغ عدد الجرائم فيها ١٠١ وكان ٣٧ في مثلها من سنة ١٩١٠ ولم تقف الحكومة على تعليل مقبول لهذه السورة التي قمعت . وليس في المديريات الاخرى ما يجدر ذكرهُ خصوصاً سوى اسيوط فان هذه المديرية لا تزال مشكلة دائمة لولاة الامور ففي سنة ١٩١١ وقع فيها ٥٤٠ جريمة منها نحو ٢٩٧ من جرائم القتل او الشروع في القتل وكأنما قيمة الحياة البشرية فيها ليست شيئاً مذكوراً فمعظم الحوادث البسيطة ينتهي بالقتل وقد حدث اخيراً ان رجلاً عاتب جارهُ لانهُ اجتاز طرف بستانهِ فكان نصيبهُ القتل بعد ظهر اليوم نفسهِ لهذا السبب . فامثال هذه الجرائم التي تنشأ عن الخصومات الفجائية او الاحقاد العائلية او الانتقام لا علاقة لها بالامن العام ويصعب جداً تلافيها . والعلاج الوحيد لها انتشار التعليم ورفع لواء الحضارة . على ان ولاة الامور لا يفتأون يبذلون قصارى طاقتهم في تنشيط لجان الصلح المحلية وحمل الناس على احترام القانون والنظام بزيادة دوريات البوليس ونقطهِ

واني اذكر بالاسف توقف التحسين في حالة الامن العام الذي كان من دواعي الارتياح في تقرير السنة الماضية فقد زاد الاجرام زيادة مطردة في سنوات ١٩٠٧ و ١٩٠٨ و١٩٠٩ وعزي التحسين في سنة ١٩١٠ بالأكثر الى النجاح في انفاذ قانون ٤ يوليو ١٩٠٩ الخاص بمعاملة الاشقياء الذين عرفوا بالشر والخطر فابعدو الى الواحة الخارجة . ولكن هذا القانون لم ينفذ في السنتين الماضيتين فاخذ تأثيرهُ الذي كان عظيماً في غل ايدي الاشقياء يضعف بالتدريج حتى زال وقد طلب كثيرون انفاذهُ من جديد اما في البلاد كلها او مواضع معينة ولكني ارى انهُ لا يجب استعمال هذا القانون الاستثنائي الاّ بعد ان تفرغ جعبة الوسائل القانونية والادارية التي عند الحكومة

اما فيما يختص بالوسائل القانونية فيلوح لي ان منع الجرائم يتعلق كثيراً على تصرف قضاة محاكم الجنايات اذ يستطيعون بتشديد العقوبات ان يساعدوا على انقاص الجرائم الكبيرة في الانحاء التي يكثر وقوعها فيها . ويظهر من انعام النظر في كيفية معالجة القضاة للقضايا في الاشهر الستة الاخيرة من السنة انهم حكموا بالاعدام على ثلاثة فقط من ثمانين احالهم قضاة الاحالة على محاكم الجنايات بتهمة القتل عمداً مع سبق الاصرار فرفضت محاكم الجنايات تهمة سبق الاصرار في ٤٩ قضية وسلمت في الثاني والعشرين القضية الباقية بوجود ظروف مخففة . وتظهر غرابة هذه الارقام على اتمها متى قورنت بارقام قضايا الشروع في القتل فقد حكمت المحاكم بوجود سبق الاصرار في ٣٧ قضية من ٥٨ من هذه القضايا فالظاهر ان المحاكم تشترط درجتين متفاوتتين لسبق الاصرار في القتل والشروع في القتل

وميل محاكم الجنايات الى التساهل باد في معاملتها لبعض الجرائم الاخرى كالسرقة باكراه وقطع الطريق والسطو ونحوها وهو غالباً كثير الوقوع في الجهات التي تفشو الجرائم فيها ولا ريب في ان تشديد القضاة للعقوبات في احوال كهذه يفيد الامن العام فائدة عظيمة

ولذلك ارى ان في طاقة القضاة ان يحولوا دون اضطرار ولاة الامور الى الالتجاء الى قانون استثنائي غير مستحب كقانون ٤ يوليو ١٩٠٩ ولست ارى ضرورة لاعادة انفاذ هذا القانون الا بعد تجربة جميع هذه الوسائل القانونية وثبوت عدم كفاءتها لادراك الغرض المطلوب

وقد اعترض رجال البوليس في السنة الماضية بعض العوامل الخاصة التي اثرت في الامن العام فانهم اعادوا تنظيم الخفر في اثناء السنة وجمعوا الخفراء في نقط معينة للتمرين والتعليم فخلت مواضع كثيرة من الحراس وقد كاد هذا التدريب يتم الآن و بذلك يتسع المجال لاثبات كفاءة نظام الخفر الجديد

وفي الصيف الماضي اشتدت وطأة دودة القطن في مديريات الوجه البحري فجأة فاقتضى ذلك ارسال جميع الموظفين الاداريين . وفي جملتهم ضباط وانفار البوليس الى حقول القطن للعمل فيها فغابوا بضعة اشهر عن مقر اعمالهم العادية واني ارجو ان تحسين اسلوب مكافحة دودة القطن يغني في هذه السنة عن الالتجاء الى مثل هذا التدبير الاستثنائي . واني اعتقد ايضاً ان نظام البوليس الحالي يفتقر الى انعام النظر واعمال الروية وانهُ يجب في الاحوال العادية توطيد اركان الامن العام من دون الالتجاء الى التدابير الاستثنائية وهذا يقضي بان يحول جميع ولاة الامور المختصين بهذه المسألة المهمة هممهم وقواهم الى هذا الواجب

٣٥ — الادارة المركزية وادارة المديريات والبوليس

ان اعادة تنظيم الخفراء التي شرع فيها في سنة ١٩١٠ استمرت في سنة ١٩١١ واخذ في توسيع نطاق هذا النظام تدريجاً تحت مراقبة تفتيش النظام حتى يعم جميع انحاء القطر المصري . و يبلغ عدد الخفراء في المديريات ٢٣٤٤٤ خفيراً من خفراء الليل (بينهم ٥٦٧٢ من الاحتياطي) و ٥٤٧٩ من خفراء النهار و ١٥٠٩٣ لخفر العزب ونحوها

وقد اتمّ خفراء الليل في ١١ مديرية تدريبهم ولا يزال خفراء البحيرة والدقهلية يتدربون ولم يشرع بعد في تدريب خفراء الشرقية وسيعم نظام التدريب خفراء النهار وقد بدئ به في الغربية حيث يدرَّب الآن ٣٩٦ خفيراً فجملة خفراء الليل والنهار المدربين ١٩٨٨٢ والذين يدربون ٩٣٠ والذين لم يدربوا بعد ٨١١١ . و يستغرق التدريب ٢١ يوماً للخفراء المأخوذين من الاحتياطي و ٤٢ يوماً لسواهم وهو يتألف من تعليم الجماعة بالسلاح وتمرينات يدوية قصيرة واطلاق النار في جهة معينة والرياضة البدنية ولا يعلّمون تعليم البندقية و يجتمع الخفراء الذين اتموا التدريب مرتين في الشهر في ايام معينة وفي نقط ملائمة فيدربون و يعلمون ساعتين . وقد جعلت نقط الاجتماع بحيث لا يضطر الخفير ان يمشي اكثر من خمسة اميال حتى يصل اليها . وقد ذكر في تقرير السنة الماضية ان الخفراء بحسب النظام الجديد يؤخذون لثلاث سنوات و يكونون بعد اتمام التدريب خاضعين للقوانين التأديبية التي تسري على البوليس مع تلطيف العقوبات . ولم تلق الحكومة صعوبة ما في تدبير من يلزمها بهذه الشروط . وقد نقل في السنتين الاخيرتين ٥٥ ضابطاً و ١٩٣ من صف الضباط من الجيش الى قوة الخفر الجديدة فانضم عشرة من هؤلاء الضباط الى البوليس وعاد خمسة منهم الى الجيش . وصعب في اول الامر حفظ نظام قوة الخفر برئاسة ضباطها الخصوصيين من دون تقليل هيبة العمد ولكن الاحوال الآن احسن بكثير من هذا القبيل وسيرى ما يكون تأثير هذا النظام الجديد في الامن العام في المديريات

لم تفتر الهمة التي بذلت في سنة ١٩١٠ لتقليل بيع الاسلحة النارية فقد ضبط ولاة الامور في السنة الماضية ٥٣٤٢ بندقية مقابل ٤٤٧٩ في سنة ١٩١٠ وصدر ٩٢٣ رخصة بحمل السلاح مقابل ١٠٣٠ رخصة في السنة السابقة

واجتهدت لجان التحكيم والصلح التي الفت سنة ١٩٠٩ فسوّت نحو ١٥٠٩٩ خلافاً ومشكلة

في اثناء السنة اي بزيادة ٥٠٠٠ عن عدد القضايا التي سويت في سنة ١٩١٠ وقد قامت هذه اللجان بعمل جليل مفيد والحكومة تنشطها بكل طاقتها

و بلغت قوة البوليس في آخر سنة ١٩١١ — ٤١٠ ضباط (٦٠ منهم اوربيون) و٧٩٨٦ من صف الضباط والانفار فالزيادة ١٣ ضابطاً و٢٥٩ من صف الضباط والانفار عن العدد في سنة ١٩١٠

ولم يف بالمرام القانون الذي عرض على مجلس شورى القوانين في السنة الماضية لادارة مدرسة البوليس حيث يتعلم الآن ١١٢ تلميذاً ليكونوا ضباطاً و١٧٢ تلميذاً ليكونوا انفاراً و١٤٧ تلميذاً ليكونوا سجانين ولذلك اقترح تعديل القانون بانقاص سني التعليم من اربع الى اثنتين والغاء بعض المواد التي يرتاب في فائدتها لضباط البوليس كالكيمياء والطبيعيات من بيان الدروس الذي كان كثير المواد

وضبطت مصلحة خفر السواحل والجمارك والبوليس ٢٤٤٦٤ كيلو غراماً من الحشيش في سنة ١٩١١ مقابل ٢٠٨٢٠ كيلو غراماً ضبطت في السنة السابقة ورفعت القضايا على ٢٦٦٩ شخصاً لاستعمالهم الحشيش في محلات عمومية فحكم بالادانة في ٢٥٥٦ قضية مقابل ٢٨٣٨ شخصاً حوكموا و٢٧٦٤ حكم بادانتهم في سنة ١٩١٠

ونظر في ١٠٦ قضايا من قضايا المقامرة فحكم بالادانة في ٨٥ منها وبالبراءة في ٨ وحفظت اوراق قضيتين ولا يزال ١١ تحت النظر

ورفعت القضايا على ٢٧٤ شخصاً لبيعهم المشروبات الروحية بلا رخصة مقابل ٢٢٨ في سنة ١٩١٠ فحكم بالادانة على ٢٢٨ وبالبراءة على ٧ وحفظت اوراق ١٣ قضية ولا يزال ٦ تحت النظر. ولم يمنح سوى ١٣ رخصة في سنة ١٩١١ مقابل ٤٧ في سنة ١٩١٠ ومعظم هذه الرخص لمحلات عمومية في القاهرة والاسكندرية وفي شوارع مأهولة بجمهور كبير من الاوربيين

٣٦ — مجالس المديريات

لم تفتر همة مجالس المديريات في السنة الماضية عما كانت عليه حين عدل نظامها في سنة ١٩١٠ فوالت هي ولجان التعليم الخاصة التي الفتها الاجتماعات وكان عدد الاعضاء الذين حضروا الجلسات وافياً و بلغت ايرادات المجالس ٢٧٤٠٠٠ ج.م في سنة ١٩١١ ولكن كان لديها مبالغ وافرة اجتمعت عندها من السنة السابقة. وقد اهتمت اهتماماً خاصاً بالتعليم ربما

تجاوزت فيهِ الحد فبدا تقدم عظيم في هذا الباب وانشئت كتاتيب ومدارس ابتدائية عديدة في اثناء السنة . ويميل معظم المجالس الى نمط معين من الكتاتيب الراقية يبنى على مبادىء حفظ الصحة وتستغرق دروسهُ اربع سنوات او خمساً وينتقى معلموهُ من الاكفاء فانشأت مجالس مديريات الوجه البحري ٤١ كتاباً من هذا النوع ومجالس مديريات الوجه القبلي ٣٤ كتاباً وكان السبق في هذا المضمار للمنوفية وقنا والدقهلية فانشأت ١٥ و١٢ و١٠ على التوالي . اما الكتاتيب العادية فالمجالس عامة تفضل ان تتولى ادارة الموجود منها وتحسين حالتها وترقية التعليم فيها ومع ذلك فقد انشأت ٣٣ كتاباً جديداً من هذا النوع في سنة ١٩١١ وكان السبق في هذا المضمار للدقهلية والبحيرة فللاولى ٢٠ وللثانية ٧ وتولت ادارة اكثر من ١٦٦ كتاباً كانت موجودة منها ٦٨ في اسيوط و٣٤ في جرجا

لكن ذلك لم يحمل المجالس على اهمال التعليم الابتدائي فانها علاوة على المدارس الست والعشرين التي انشأتها او تولت ادارتها في سنة ١٩١٠ فتحت ١١ مدرسة جديدة في الوجه البحري (٧ للصبيان و٤ للبنات) و١٠ مدارس في الوجه القبلي (٨ للصبيان و٢ للبنات) وتولت ادارة ٦ مدارس للصبيان ومدرستين للبنات كانت موجودة من قبل . ومدارس البنات الجديدة موجودة في الغربية والشرقية والبحيرة وبني سويف واسيوط وتولت المجالس ادارة مدرسة للبنات في الغربية ومدرسة اخرى في جرجا وانشئ قسم لتدريب ربات البيوت ملحقاً بمدرسة المعلمات في بني سويف

وفي سنة ١٩١١ انشئ اربع مدارس جديدة لاعداد معلمي الكتاتيب ومدرستان لاعداد معلمات كتاتيب البنات واحدة في بني سويف والاخرى في المنصورة وهذا الاهتمام بتعليم الاناث من الامور المحمودة في اعمال المجلس

ولم يحاولوا تنشيط التعليم الثانوي بعد الا في الغربية فقد شرعوا في بناء مدرسة ثانوية في طنطا في اوائل السنة وفي المنوفية حيث منح مجلس المديرية ٤٠٠٠ ج م في السنة لجمعية المساعي المشكورة وبذلك يتولى ادارة مدارسها المؤلفة من مدرسة ثانوية وست مدارس ابتدائية منها للصبيان ومدرسة واحدة للبنات

ولا تزال المجالس تبدي عناية خاصة بامر التعليم الصناعي الشديد الاهمية ففتحت مدارس جديدة في اصوان ونجع حمادي وسوهاج واخذ مجلس مديرية اسيوط تحت رعايتهِ مدرسة ابي تيج وبنوي مجلس مديرية المنيا ان ينشئ مدرستين الواحدة في مغاغة والاخرى في المنيا وستنشأ مدرستان صناعيتان في مديرية الغربية احداها في طنطا والاخرى في المحلة الكبرى

ومدرستان زراعيتان وتنشأ مدرسة لمديرية المنوفية في شبين الكوم ومدرسة للدقهلية في المنصورة . وقرّ قرار مجلس مديرية الدقهلية على ارسال ارسالية الى اوربا وسيتفرغ بعض اعضائها للتعليم الفني وسيكون في جميع هذه المدارس تقريباً فروع للزراعة وقد استفادت المجالس في مشروعاتها هذه فائدة عظيمة من مشورات مصلحة التعليم الصناعي والزراعي التي كانت مستعدة لموافاتها بما تحتاج اليهِ منها والتي اتبعتها المجالس عادة وقد عرضت مدارس المجالس في معرض الجيزة الزراعي الاخير معروضات من صنع تلاميذها فجاءت شاهدة بفضل هذه المدارس ناطقة بارتقائها

ثم ان الصعوبات التي بدت في السنة الماضية في سبيل اشتراك الاقباط في مشروعات المجالس التعليمية والنصيب الذي طلبوه من الاموال المعينة لانشاء المدارس او الانفاق عليها اخذت تذلّل بفضل حسن نية الاقباط والمسلمين وميل الفريقين الى التساهل والاتفاق

ولم يبلغني شكوى ما من الاقباط في ما يختص بمعاملة المجالس لهم واني ارجو ان تكون قرارات المجالس مبنية دائماً على قاعدة انصاف جميع الطوائف التي لها صلة بها

وقد نشطت المجالس التعليم بهمة وعزيمة تستحقان المدح والثناء وتدعوان الى شد ازرها ولكني اعيد ما قلتهُ في مقدمة كلامي من ان اعمالها لا تزال في الدور التمهيدي ولا يزال يبدو عليها صبغة قلة الخبرة فان النقص في التوفيق بين مشروعاتها المختلفة—وهو الامر الذي حول اليهِ النظر في السنة الماضية — لا يزال ظاهراً ولا يزال التنافر موجوداً في بعض النظامات التي وضعتها مثال ذلك ان بعضها يعين مدارس سبق وجودها والبعض الآخر لا يهتم الاّ بالمدارس التي انشأها و يقال مثل ذلك في اساليب التدريس واختيار المدرسين فانها تختلف باختلاف المديريات . وقد زاد عدد مدارس معلمي الكتاتيب عما تقتضيهِ الحاجة فدواعي الحكمة والاقتصاد تقضي بان تتفق المجالس في هذا الامر وامثالهِ . نعم انني اوافق على ان تطلق يد المجالس في الامتحان والاختبار وان تكتسب الخبرة اللازمة من نجاحها وفشلها ولكني ارى ان الوقت حان لأن توفق بين مشروعاتها وتوحدها لما في ذلك من الفائدة . وقد اشرت بعقد اجتماع قريب يحضره مندوبون من كل مجلس للمناقشة وتبادل الآراء والاتفاق على الخطة التي يحسن اتباعها في المستقبل

وكانت مجالس المديريات في سنة ١٩١٠ قد خصت بالتعليم جميع الاموال التي انفقتها واغضت الطرف عن الاعمال العمومية فلذلك خلق بها في سنة ١٩١١ ان تهتم بهذه الامور العظيمة الشأن اهتماماً خاصاً فوافقت على انفاق ٣٧٣٠٠ ج . م لهذه الاعمال ولكنها لم تنفق

منها سوى ٦٠٠٠ ج٠م ونقلت الباقي وقدره ٣١٣٠٠ ج٠م الى الاحتياطي ٠ ولم اجد في ما وافقت عليهِ مشروعات مهمة من هذا القبيل سوى مستشفى لامراض العيون في الشرقية ومستشفى للاولاد في المنيا ٠ والظاهر ان المجالس لقيت صعوبة في الوقوف على امور ذات فائدة عمومية تفتقر الى المساعدة المالية او التنشيط مع ان الحاجة شديدة الى تحسين المواصلات وانشاء الكباري والمصارف والعناية بامر التطبيب وتحسين الاحوال الصحية وانشاء الاجزاخانات في القرى والمستشفيات لامراض العيون الى آخر ما هنالك من الحاجات الشديدة التي يعانيها سكان الارياف واني موقن ان المجالس ستبذل الجهد في السنة القادمة لازالة كل انتقاد يوجه اليها الآن بسبب هذه الامور ٠ واني اشير بارتياح الى العزم على انشاء مستشفيات للرمد في الغربية واسيوط والبحيرة والشرقية والمنيا وقنا فعسى سائر المديريات ان تنحو هذا النحو

ولا يخفى ان القيام بذلك ميسور من دون اهمال امر التعليم الذي تساعد الحكومة المجالس فيهِ باعانة ١٠٠٠٠٠ ج٠م كما قلت في فصل سابق فهذه الاعانة خير برهان على ان عمل المجالس المحمود في نشر لواء المعارف مقدر حق قدرهِ ٠ وقد كان الباعث الاكبر للحكومة على بذل هذه الاعانة رغبتها في بث التعليم الابتدائي في القرى والمأمول ان هذا المبلغ يخص على قدر الطاقة ببناء كتاتيب عالية تقوم المجالس بعدئذٍ على ادارتها والانفاق عليها بحيث لا يمضي زمان طويل حتى يكون في كل قرية من القرى الكبيرة كتاب من هذا النوع

٣٧ — البلديات والمجالس المحلية

بلغت الاعانات التي منحتها الحكومة في السنة الماضية للمجالس المحلية المختلطة والبلديات ٩٣٩٥٦ ج٠م مقابل ٨٢٠٥٣ ج٠م في السنة السابقة وقد جعلت هذه الاعانات ١٠٦٤٠٥ ج٠م في سنة ١٩١٢ منها ٥٢٩٠٢ ج٠م للاولى و٥٣٥٠٣ ج٠م للثانية٠ وكانت العادة قد جرت بجعل هذه الاعانات مبالغ معينة ولكن القرار قرَّ في هذه السنة على ان يعطى كل مجلس محلي نصف عوائد المنازل في مدينتهِ وان تنقص الاعانة التي كانت الحكومة تمنحها مبلغًا يوازي ذلك فكأَنما اعتيض من مبلغ ثابت بمبلغ قابل للتغيير والزيادة فتربح المجالس بهذا التغيير على نسبة نجاح مساعيها في تحسين وتعمير المدن التي نيطت ادارتها بها

وقد انشئت مجالس مختلطة في ميت غمر وزفتى وكفر الزيات وحلوان والمنيا ومجالس

محلية في بلقاس بالوجه البحري والبلينا في الوجه القبلي ٠ وعلة زيادة البلديات رغبة الجمهور في تحسين الاشغال العمومية كجر ماء الشرب الى المنازل والانارة ومد المجاري والمصارف وفتح الطرق اذ الطريقة الوحيدة في الاحوال الحاضرة لتدبير الاموال اللازمة لهذه المشروعات هي طريقة قبول سكان المدن التي تطلب البلديات لدفع الضرائب الاختيارية

وعدد البلديات الآن ١٣ وعدد المجالس المحلية ٣٠ ولعشر من اكبرها جهازات لجرّ ماء الشرب المرشح الى المنازل او مشروعات تفضي قريباً الى هذه الغاية والعمل جارٍ في بعض البلديات والمجالس المحلية الاخرى لاقامة الطلمبات وجر الماء غير المرشح بانابيب في المدينة لاطفاء الحريق وري البساتين والحدائق ونحو ذلك ٠ وقد انيرت الزقازيق واسيوط و بني سويف بالنور الكهربائي وفي معرض النظر الآن انارة بنادر اخرى بهذا النور وقد فتحت طرق كثيرة واصلحت شوارع كثيرة ضمن حدود البنادر وكثر الطلب على انشاء المجاري في البنادر لا سيما حيث الماء وافٍ وافر

واسلفت الحكومة ٧٣٥٠٠ ج٠م في سنة ١٩١١ اخذتها من الاحتياطي العمومي منها ١٠٠٠٠ ج٠م للشروع في مشروع جر ماء الشرب الى المنازل في الفيوم و ١٠٠٠٠ ج٠م للطرق والمجاري السطحية في طنطا و ١٥٠٠٠ ج٠م لوضع مرشحات ماء الشرب في الزقازيق و ٢٠٠٠ ج٠م لتحسين النور في دمنهور و ٣٠٠٠٠ ج٠م لاتمام مشروع ماء الشرب والنور الكهربائي في بني سويف و ٤٥٠٠ ج٠م للنور الكهربائي في اسيوط و ٢٠٠٠ ج٠م لتمديد انابيب الماء في قنا

وستسلف ٨٠٠٠٠ ج٠م في سنة ١٩١٢ منها ٢٠٠٠٠ ج م للشروع في مشروع جرّ الماء الى المطرية (المنزله) و ٣٠٠٠٠ ج٠م للاستمرار في مشروع جر ماء الشرب في الفيوم و ١٠٠٠٠ ج٠م للشروع في مشروع انارة دمياط بالنور الكهربائي و ٢٠٠٠ ج٠م لجر ماء الشرب الى اخميم و ١٥٠٠ ج٠م لجر ماء الشرب الى السنبلاوين و ٣٠٠٠ ج٠م لمشروع الماء والنور في بلبيس و ٦٠٠٠ ج٠م لتوسيع نطاق الانارة بالكهربائية في الزقازيق و ٤٥٠٠ ج٠م لاعمال الطرق في طنطا و ٣٠٠٠ ج٠م لاعمال الطرق في دمنهور ٠ ولهذه السلف فائدة سنوية قدرها ½ ٢ ويستهلك منها ½ ٢ في المئة ايضاً كل سنة

وقد اسفرت النتائج المالية للمشروعات التي تمت عن نجاح حسن ويقدَّر ما تستردهُ الحكومة في سنة ١٩١٢ من مال الفائدة والاستهلاك عن السلف المختلفة بمبلغ ١٢٥٠٠ ج٠م

٣٨ — مدينة القاهرة

بلغت جملة مصروفات الصيانة والادارة في مدينة القاهرة ١٢٦٠٠٠ ج٠م في السنة الماضية وانفقت اعتمادات خصوصية بقيمة ٩٢٠٠٠ ج٠م في انشاء طرق جديدة

وقد اوشكت اعمال ماء الشرب الجديدة في روض الفرج ان تكمل ويبدأ باستعمالها قريباً ولا تزال مصلحة ماء الشرب في الجيزة والجزيرة وحلوان تأتي بنتائج حسنة

وتقدموا تقدماً حسناً في مشروع مجاري القاهرة في اثناء السنة والاعمال تنجز في مواعيدها وقد اكملوا المجرى الكبير المصنوع من الحديد الزهر والذي يبلغ طوله ١٢ كيلو متراً ممتداً من نقطة الآلات الرافعة في كفر الجاموس الى حقل التسميد في الخانقاه وتقدموا تقدماً يذكر في بناء المستودع الاكبر وقد فرغوا في نقطة الآلات الرافعة من المطل واكملوا اسس الطلمبات وقد اضطروا الى تعديل المشروع الاصلي في ما يختص بتصريف ماء المطر فعدل الآن عن اعمال الصرف السطحية في القاهرة الى ان تتم الاعمال التي تحول دون الصرف الى النيل على ان اعمال التطهير في الخانقاه ومجاري الشوارع في القاهرة لم تتقدم كسائر اعمال المشروع ولكن اذا استمر متوسط التقدم على ما هو عليهِ الآن فالمجاري كلها تكون صالحة للعمل في اواسط سنة ١٩١٤ او اواخرها

٣٩ — بلدية الاسكندرية

قدرت ميزانية الاسكندرية في سنة ١٩١٢ بمبلغ ٣٢٢٠٠٠ ج م مقابل ٣١٠٠٠٠ في سنة ١٩١١ اي بزيادة تدعو الى الرضى ولكن لدى انعام النظر في ابواب الايراد ظهر ان معظم الزيادة ناشئ عن رفع تقدير قيمة المنازل والمباني بعد احصاء سنة ١٩٠٩ وان الزيادة من سائر ابواب الضرائب لا تتجاوز ١٠٠٠ ج٠م ولا يعقل ان ينتظر استمرار هذه الزيادة فمن الضروري جداً تدبير مصادر جديدة للايراد لان الضرائب الحالية لا تكفي لسد حاجات المدينة الآخذة في الازدياد٠ والمسألة الآن في معرض النظر

ولم يعقد القرض الذي يبلغ ٥٠٠٠٠٠ ج٠م بعد لأن بعض الدول وافق عليهِ بشروط تقتضي انعام النظر والروية ولكن الحكومة وافقت على قرض بمبلغ ١٠٠٠٠٠ ج٠م لكي يتيسر الشروع في العمل٠

وفي اوائل ١٩١٢ طعن بعض الصحف في بعض موظفي البلدية فافضى طعنها الى نقاشٍ فظهر في اثنائهِ امور اثارت الظنون وقضت بتعيين لجنة تحقيق من قبل الحكومة

وهي تحقق الآن برئاسة وكيل نظارة الداخلية

٤٠ — بلدية بورت سعيد

نجحت البلدية المختلطة التي الفت اخيراً في بورت سعيدوقدرت ايراداتها في سنة١٩١٢ بمبلغ ٢٣٦٣٩ ج٠م منها ١٢٣٦٤ ج٠م تمنحها الحكومة على سبيل الاعانة والهمة مبذولة لانجاز التدابير لمشروع المجاري والمأمول ان يبدأ العمل فيه في هذه السنة وقد جعلت مصروفات البلدية على نسبة ايراداتها وسيكون عندها في آخر سنة ١٩١٢ مال احتياطي بمبلغ ١٠٥٠٠ ج م لدفع مال الاستهلاك والفائدة عن القرض اللازم لاعمال المجاري٠ وقد كانت حاجة المدينة الشديدة الى هذا المشروع اكبر عامل في اقناع سكان بورت سعيد على اختلاف مشاربهم وشعوبهم بوجوب الاتحاد لانشاء بلدية وقبول نظام دفع الضرائب الاختيارية

٤١ — السجون

بلغ مجموع عدد المسجونين ١٣٤٨٦ في آخر السنة مقابل ١٢٤٤٩ في آخر سنة ١٩١٠ وكان المتوسط اليومي ١٢٩٥٥ (مقابل ١٢٨٤٣ في سنة ١٩١٠)

ومن هذا المجموع ٤٦٠٤ محكوم عليهم بالاشغال الشاقة (وكانوا ٤٣٠١ في سنة ١٩١٠) و٦٤٩٧ بالحبس (وكانوا ٥٧٦٣ في سنة ١٩١٠) و١١٢١ مستأنفون (وكانوا ١٢٢٠ في سنة ١٩١٠) و١٢٦٤ ينتظرون المحاكمة (وكانوا ١١٦٥ في سنة ١٩١٠) وعدد النساء من هذا المجموع في آخر السنة ٤١٦ (وكنّ ٣٥١ في سنة ١٩١٠)

وحكم في اثناء السنة على ١٥١ رجلاً و٦ نساء بالنقل الى اصلاحية البالغين لمدد متفاوتة طبقاً للامر العالي الصادر في ١١ يوليو ١٩٠٨ و بلغ عدد من في الاصلاحية في آخر السنة ٦١٩

وجلد ٣٤٥٨ حدثاً بامر المحاكم (٣٦٣١ في سنة ١٩١٠) وكان عدد الاحداث في الاصلاحية في ٣١ دسمبر ٦٠٣ (٧١٥ في سنة ١٩١٠) ٥٣١ منهم صبيان و٧٢ بنات وكان متوسط العدد اليومي للسنة كلها ٦٤٢

و بلغ مجموع الوفيات في السجون في السنة الماضية ٢٠١ ومتوسط عدد الوفيات بالالف ١٥٫٤ (١٤٫٤ في سنة ١٩١٠) ومن هذه الوفيات ٣٨ بامراض معدية (١٦ في سنة ١٩١٠) واطلق سراح ٢٠ مسجوناً لاسباب طبية (٢٦ في سنة ١٩١٠)

و بلغت مصروفات المصلحة في السنة الماضية ما عدا المبالغ المصروفة على المباني ١٩٢٧٥٧ ج٠م يدخل فيها المصروفات التي صرفت على مصنوعات السجون (وكانت ١٩٧٠٢٥ ج٠م في

سنة ١٩١٠) و بلغ المتحصل من اعمال المسجونين ٤٤٥٦٠ ج٠م (وكان ٤٤١٥٠ ج ٠ م في سنة ١٩١٠) و بلغ متوسط كلفة المسجون الواحد في السجون التي يطعم فيها المسجونون و يكسون ٧٩٩ ،١٠ ج٠م (وكان ٠٦٩ ،١١ ج٠م في سنة ١٩١٠)

وقد عمم استبدال خبز القمح بخبز الذرة في جميع السجون و يتراوح ما يتوفر من المال بهذا الاستبدال بين ٨٠٠٠ ج٠م و ١٠٠٠٠ ج ٠ م في السنة ولم تبد شكوى في هذا الصدد والظاهر ان صحة المسجونين حسنت بهذا التغيير

٤٢ — تجارة الرقيق الابيض

بذل البوليس ما في وسعهِ في السنة الماضية لتلافي هذه التجارة الممقوتة على رغم القيود التي تغلُّ بها الامتيازات يديهِ فقابل ١١٠٠ فتاة قاصرة عند نزولهنَّ الى البر وسلمهنَّ الى السلطات التي تقبل تحمل تبعة العناية بهنَّ وانقذ عدداً آخر من البغاء وسلمهنَّ الى الملاجيء الصالحة للعناية بهنَّ ٠ وقد حكمت المحاكم الاهلية في بعض القضايا الداخلة في اختصاصها بعقوبات شديدة على بعض الاشخاص الذين زينوا الفجور للقاصرات وحرضوهنَّ عليهِ ٠ والمأمول ان زيارة المستر الكسندر كوت سكرتير «الجمعية الدولية لمنع تجارة الرقيق الابيض» لهذه البلاد اخيراً تفضي الى تنظيم وشد ازر الجمعيات الموجودة الآن هنا لهذا الغرض ولما كانت هذه التجارة في الاحوال الحاضرة ليست في يد المصريين بل في يد الاجانب الخاضعين لاحكام خاصة بهم فيستحيل على الحكومة المصرية ان تتخذ الوسائل الفعالة لقطع دابر هذه الآفة

٤٣ — الحج

ظهرت الكولرا في الحجاز قبل حلول موعد سفر الحجاج فاعلنت الحكومة ان الحج ملوَّث من ٢٠ اكتوبر ١٩١١ ونشرت بلاغاً اشترطت فيهِ على من يرغب في الحج ان يودع ٧٥ ج٠م اذا كان من ركاب الدرجة الاولى و ٦٥ ج٠م ٠ اذا كان من ركاب الدرجة الثانية و ٥٠ ج٠م٠ اذا كان من ركاب الدرجة الثالثة على ان يعاد ٢٥ ج٠م من المبلغ الى الحاج متى ركب الباخرة و يقدم اليهِ بعد عودتهِ حساب بالمصروفات التي صرفت لاجلهِ والتي اخذت من المبلغ الذي اودعهُ فلم يتجاوز عدد الحجاج المصريين ١٢٨٧ في سنة ١٩١١ مقابل ١٧٥٠٠ في السنة السابقة واجتاز ١٦٣٢٥ حاجاً اجنبياً القطر المصري قاصدين الحجاز وادخل ٦٥١ حاجاً الى مستشفى الطور وكان ٢٩ منهم مصابين بالكولرا فتوفي منهم ٢٠٧ بينهم ١٩ ماتوا بالكولرا ٠ واعلن انتهاء موسم الحج في ٢١ مارس الماضي

الباب السادس

في الصحة العمومية

٤٤ — المستشفيات

وسع نطاق عمل المستشفيات العام توسيعاً مستمرًّا في اثناء السنة وزاد عدد الذين عولجوا فيها زيادة عظيمة

وبلغ عدد الذين عولجوا في مستشفيات الرمد ٢٣٦٠٠٠ ودار العمل في مستشفى الرمد الجديد الدائم باسيوط وستفتح مستشفيات مثلهُ في سنة ١٩١٢ في المنصورة وبني سويف والزقازيق وقد اوشك مستشفى المنصورة ان يكمل وسيفتح ثلاثة مستشفيات اخرى للرمد في سوهاج وشبين الكوم ودمنهور في سنة ١٩١٣ · وفي النية اقامة مبانٍ مثلها او تدبير وسائل علاج الرمد في مديريات اصوان وقنا والقليوبية · ومع ان الاصلاح من هذه الوجهة لا يكون الاّ تدريجاً فان نطاق معالجة الرمد يوسَّع حتى يشمل جميع الناشئة وسيوضع نظام تتيسر بهِ العناية الاولى في اصابات الرمد الشديد في القرى حالما يمكن تدريب الاشخاص الاكفاء لذلك

٤٥ — وفيات الاطفال

لم يستمرَّ النقص الذي وقع اخيراً في وفيات الاطفال على ما كان عليهِ لسوء الحظ · ومعظم الوفيات بين الاولاد الذين دون الرابعة · ولا يخفى ان قلة العناية وعدم توفر الشروط الصحية هما سبب الحمّى والاسهال الشديدين اللذين يؤديان الى اوخم العواقب قبل ان تصل المعونة والمأمول ان المشروع الآتي بيانهُ يجيء بفائدة عظيمة وقد شرع في ادخالهِ

في كل قرية من قرى القطر حلاق او اثنان من الذين لهم بعض الدراية بالمبادىء الصحية فهؤلاء يؤتى بهم الى مستشفى المركز او طبيبهِ ويمرنون ويدربون والذين لا يظهرون الكفاءة اللازمة في تعلم العمل الابتدائي المفروض على المساعدين في المستشفيات يستبدلون بسواهم وبعد الفراغ من هذا التمرين يعودون الى قراهم تحت مراقبة طبيب المركز ويعطون الادوية البسيطة وفي جملتها الادوية المستعملة في امراض الاطفال مقسومة الى جرعات

مناسبة يمكن اعطاؤها للمريض في الحوادث الشديدة الى ان يتيسر طلب الطبيب. وتعطى هذه الادوية للاهالي مجاناً وتشد عرى الصلة بين موظفي مستشفيات المراكز والقرى. ولا يراد من ذلك السماح للحلاقين بممارسة التطبيب ولكنني ارجو انهم يتعلمون القيام بالواجبات البسيطة بكفاءة وانهم على الاخص يعنون باتباع تعليمات اطباء مستشفيات امراض العيون في اصابات الرمد

والهمة مبذولة في تعليم مثل ما تقدم للقوابل في القرى

ولي الامل بان هذه التدابير والرغبة العامة في تعليم البنات التي تستطيع مجالس المديريات تحقيقها تفضي الى تحسين حالة نساء هذه البلاد. ثم ان اجزاخانات اللادي كروس و «جمعية حماية الاطفال» والجمعية المماثلة لها في المنيا تقوم بعمل عظيم يحسن ان يكون انموذجاً ينسج على منواله في ما بعد

ومن اكبر اسباب انتشار الامراض المختلفة البرك او المستنقعات التي يكثر وجودها حول القرى وهي تؤثر في متوسط وفيات الاطفال حتماً فالحكمة تقضي بردمها و يسرني ان اقول ان مجالس المديريات شرعت تهتم في هذا الامر وارجو ان تبذل قصارى جهدها للقضاء على منابع العدوى هذه

٤٦ — الطاعون

عاد الطاعون فزادت وطأته لسوء الحظ و بلغ مجموع اصاباته التي ورد خبر عنها ١٦٥٦ في سنة ١٩١١ مقابل ١٢٣٨ في سنة ١٩١٠ ونسبة الوفيات الى الاصابات اكثر قليلاً من ٦٠ في المئة وكانت اقل قليلاً من ٥٠ في المئة في سنة ١٩١٠ وقد نشأت الزيادة عن شدة فتك الاصابات المحلية لا عن الانتشار فان عدد المواضع التي حل الطاعون فيها لم يتجاوز ١٥٢ مقابل ١٥٧ في السنة السابقة و بلغ عدد الاصابات بالطاعون الرئوي ١٧٨ فزاد قليلاً عما كان في سنة ١٩١٠ وكانت كل الاصابات محصورة في الوجه القبلي كما حدث في السنة السابقة

وعدد ما وقع من مجموع اصابات الطاعون في سنة ١٩١١ في الوجه القبلي ١١٣٤ منها ١٠١٣ في مديريتي اصوان وقنا وكان عدد الاصابات فيها ٢٠٢ في سنة ١٩١٠ وقد نشأت هذه الزيادة عن تفشي الطاعون الرئوي والعفن تفشياً شديد الوطأة في كوم امبو وعن تفشي الطاعون الرئوي في قوص ولا يخفى ان كوم امبو عبارة عن قفار اصلحت اراضيها قريباً وكلما اصلح جانب منها يؤتى باناس من اوطإ الطبقات في المراكز المجاورة للعمل فيها فلهذا السبب

ولعدم توفر اسباب الانتظام في مجتمع جديد مهد السبيل لتفشي الطاعون في هذا الشكل الشديد ولكنهم قد اتخذوا الآن تدابير خصوصية لتحسين الصحة العمومية والخدمات الادارية في تلك الجهة

وبالاجمال فقد زيد موظفو التفتيش المختصون بالطاعون فافضى ذلك الى تحسين التدابير المتخذة في القرى والاسراع والتدقيق في ابلاغ الاصابات وعلاوة على ذلك فقد انشئت مصلحة خاصة للبحث العلمي في الطاعون وجعل مكتبها الرئيسي في اسيوط بادارة الدكتور بتري الذي احرز خبرة عظيمة في لجان الطاعون بالهند والصين ومنشوريا

٤٧ — الدفاع الصحي

وقع ما كان ينتظر وقوعهُ استناداً الى تاريخ تفشي الكولرا في الماضي وسيرها في السنة السابقة فظهرت في الاستانة وايطاليا في اوائل صيف ١٩١١ ثم امتدت بسرعة الى رومانيا وبلغاريا وشمال اليونان والنمسا وروسيا وفرنسا ومالطة واسبانيا في اوربا والى طرابلس الغرب في افريقية والى الاناضول وسورية وفلسطين في اسيا وكانت قد ظهرت في الحجاز واليمن فصار القطر المصري محاطاً بالبلدان الملوَّثة بهذا الداء

وثبت لاطباء مجلس الكورنتينات من المراقبة والفحص اللذين قاموا بهما في اثناء السنة ان الحجر على القادمين خمسة ايام (في جملتها ايام السفر بحراً) والفحص الطبي والتطهير لا تكفي للوقاية فعمدوا الى اتخاذ تدابير لفحص جميع القادمين من البلدان الملوَّثة فحصاً بكتيرولوجياً وعثروا على خمس اصابات بالكولرا و١٩ شخصاً حاملين ميكروبها في امعائهم

وثبت في آخر السنة ان الحج ملوَّث بالكولرا كما حدث في السنة السابقة فصدرت الاوامر بان يفحص كل حاج فحصاً بكتيرولوجياً قبل عودتهِ ومع ان عدد الاصابات بالكولرا في محجر الطور كان كثيراً لم يصب احد من الحجاج بالكولرا بعد وصولهم الى القطر المصري

وبلغ عدد اصابات الكولرا وحمل الكولرا في الامعاء التي عثر اطباء الكورنتينات عليها ١٣٥ في سنة ١٩١١ . وقد تعرض القطر المصري سنتين متواليتين لهجمات الكولرا ولو حلت فيهِ لأخرت تقدمهُ وارتقاءهُ كثيراً كما لا يخفى فسلامتهُ تشهد بكفاءة مصلحة الكورنتينات وتنطق بفضل الدفاع الذي دافعهُ الدكتور ارمند روفر رئيس مجلس الكورنتينات في احوال كثيراً ما كانت محفوفة بالصعوبات والعقبات

وفي شهري نوفمبر وديسمبر سنة ١٩١١ عقد مؤتمر دولي في باريس لتنقيح قوانين

الكورنتينات وتعديلها وكان مندوبا الحكومة المصرية فيهِ اسمعيل صدقي باشا والدكتور روفر فاقترح المندوبون النمسويون والمصريون اقتراحاً مؤداهُ فحص القادمين من بلدان موبوءة فحصاً بكتريولوجياً وبعد معارضة كثيرة واخذ ورد وافق المؤتمر على هذا الاقتراح وادخل الفحص البكتريولوجي في القوانين الدولية لاول مرة

وقال المندوب المصري الاول في المؤتمر ان وجود مجلس الكورنتينات الدولي في الاسكندرية لم يعد ضرورياً الآن وان ولاة الامور المصريين يستطيعون ان يقوا اوربا من العدوى بالكولرا التي تظهر في الشرق فقابل رئيس المجلس هذا القول بالارتياح

٤٨ — البحث العلمي

اهتمت الحكومة بعدم تقدم الابحاث العلمية وسيرها مع الزمان لسد حاجات البلاد العديدة فعينت لجنة للنظر في المسألة بجذافيرها . وهذه اللجنة مؤلفة من اللورد ادورد سسل وكيل نظارة المالية (رئيساً) والمستر جراهام المدير العام لمصلحة الصحة العمومية والدكتور روفر رئيس مجلس الكورنتينات والمستر دوصن المدير العام لمصلحة المساحة والدكتور كيتنج مدير مدرسة الطب والدكتور نولن مراقب قسم الضبط والربط بنظارة الداخلية واني انتظر بفروغ صبر نتيجة اقتراحاتها لوضع البحث العلمي على اساس وطيد. وفي ما فعلهُ الدكتور بلفور وما لا يزال يفعلهُ في الخرطوم من هذا القبيل مثال لما يستطاع عملهُ في القطر المصري

ولم يحدث في السنة الماضية شيء مهم يستحق الذكر وانما يقال

(١) انهم شرعوا يدرسون درساً خاصاً طبائع البكتيريا القولونية وعلاقتها بالاحوال الطبيعية في هذه البلاد

(٢) واخذوا يبحثون في داء الفيل وعلاقتهِ بالديدان الخيطية في بعض مواضع من مديرية الجيزة

(٣) واهتموا بالبحث العلمي في ما يختص بالطاعون في الوجه القبلي

ولي امل باعداد خارطة لتربة القطر المصري تكون ايضاً عظيمة القيمة والفائدة للزراعة وذلك علاوة على الاعمال الاخرى المختلفة التي تفتقر البلاد اليها

الباب السابع

في الحقانية

٤٩ — المحاكم الاهلية

١ — القضاء المدني

لم يطرأ على تأليف المحاكم المدنية في سنة ١٩١١ تغيير سوى انشاء محكمة جزئية في كوم حماده ولكن الحكومة تنعم النظر الآن في توسيع نطاق القضاء لكي يتيسر لسكان القرى التوصل الى قضاء حاجاتهم من المحاكم

وفي الجدول التالي بيان القضايا المدنية في سنتي ١٩١٠ و ١٩١١

١ — قضايا جديدة

	١٩١٠	١٩١١
محاكم المراكز	١٧٠٨٦	٢٤٠٠٦
المحاكم الجزئية	١٧٧٩٩٠	١٥١٤٢٨
المحاكم الكلية		
ابتدائي	٦٣٧١	٦٢٢٠
استئنافي	٤٣٦١	٤٢٠٧
محكمة الاستئناف	١٢٣٦	١٤٠٨

٢ — قضايا انتهت

	١٩١٠	١٩١١
محاكم المراكز	١٦١٤٠	٢٣٥٩١
المحاكم الجزئية	١٧٩٣٨٣	١٥١٦٢٣
المحاكم الكلية		
ابتدائي	٧١٨٦	٦٤٣٣
استئنافي	٤٧٥٥	٤٥٧١
محكمة الاستئناف	١٠٧٩	١٠٧٩

ويرى منهُ ان القضايا المدنية التي نظرت المحاكم فيها نقصت نقصاً عظيماً الأ في محاكم المراكز ومحكمة الاستئناف فقد زاد ما عرض على الاولى ٦٩٢٠ قضية عنهُ في السنة السابقة ولكن ١١٦٨٠ قضية في المجموع عرضت على محاكم المراكز الاحدى عشرة التي فوض اليها النظر في القضايا المدنية في سنة ١٩١١ فاذا طرح هذا العدد من مجموع قضايا هذه المحاكم كان النقص حقيقةً نحو ٥٠٠٠ قضية

وقد نقصت قضايا المحاكم الجزئية ايضاً نقصاً عظيماً ويكاد النقص في الحالين يكون محصوراً في القضايا الشخصية التي لا تتجاوز ١٠ ج.م ويستنتج من ذلك ان الديون الصغيرة التي هي سبب معظم هذه القضايا نقصت بزيادة اليسر في البلاد

٢ — القضاء الجنائي

في السنة الماضية خفت وطأة الاجرام خفة تستحق الذكر بعد ما ما كانت في زيادة مستمرة في السنوات السابقة ويسوءُني ان اقول انها في السنة الماضية عادت فاشتدت عما كانت عليه في سنة ١٩١٠

وفي الجدول * التالي عدد الجرائم وتوزع انواعها في السنوات الثلاث الماضية

* ان الفرق بين هذه الارقام والارقام المذكورة في فصل (الامن العام) صفحة ٥٤ ناشئ عن أن الارقام الاخيرة مبوبة بحسب تاريخ وقوع الجرائم . اما ارقام هذا الجدول فموضوعة بحسب تبويب النيابة للجرائم وهو يكون غالباً بعد وقوعها بزمان طويل وقد اتخذت التدابير للتوفيق بين احصاءات النظارتين في المستقبل

انواع الجرائم	سنة ١٩٠٩	سنة ١٩١٠	سنة ١٩١١
قتل	٩١١	٧٧٦	٨٢٤
شروع في قتل	٦٤٧	٥٠٩	٥٦٠
ضرب وجرح	٦٧	٨٤	١٠٦
سرقة	٥٤٦	٣٢٩	٤٠٣
شروع في سرقة	٤٥	٢٦	٢٠
سرقة (المادة ٥٠)	٤٩٠	٤٩٥	٤٩٩
اتلاف مزروعات (المادة ٥١)	١	١	١
« « (المادتان ٣٢٠ و٣٢٢)	١٤٣	١٢٣	١٥٣
تسميم مواش	٨٤	٧١	٧٧
حريق عمداً	٤٩٣	٥٥٩	٦٨٠
فسق وهتك عرض	١٦٦	١٧٠	٢٢٣
تزوير	٩٥	٩٢	١٣٦
رشوة	٢	١١	١٤
شتى	١٣٩	١٢٥	١٧٨
المجموع ...	٣٨٢٨	٣٣٧١	٣٨٧٤

فيرى من هذا الجدول ان الزيادة تكاد تشمل جميع ابواب الجرائم لا سيما القتل والشروع في القتل والحريق عمداً ويظهر ازدياد الجرائم في الجدول التالي وفية مقارنة بين ارقام السنتين الماضيتين

المديريات والمحافظات	سنة ١٩١٠	سنة ١٩١١	الزيادة او النقص
مصر	٣٠٨	٤٠٠	+ ٩٢
الجيزة	١٣٧	١٥٨	+ ٢١
القليوبية	١٩٤	١٩٩	+ ٥
الاسكندرية	١٨٦	٢١٥	+ ٢٩
البحيرة	١٣٩	١٩٥	+ ٥٦
الغربية	٤٠٢	٣٩١	— ١١
الشرقية	١٩٤	٢٧٧	+ ٨٣
المنوفية	٢٥٩	٢٧١	+ ١٢
الدقهلية	١١٧	١٥٩	+ ٤٢
دمياط	١٦	٢٤	+ ٨
القنال	٣٧	٢٧	— ١٠
العريش	٤	٢	— ٢
بني سويف	١٣٩	١٣٤	— ٥
الفيوم	١٦٢	٢١٧	+ ٥٥
المنيا	١٩٦	٢٠٤	+ ٨
اسيوط	٤٦٩	٥٤٢	+ ٧٣
جرجا	١٧٦	٢٣٣	+ ٥٧
قنا	٢٠٨	١٨٤	— ٣٤
اصوان	١٨	٤٢	+ ٢٤
الجملة	٣٣٧١	٣٨٧٤	+ ٥٠٣

ولا تزال الجنح الخطيرة آخذة في الزيادة شأنها في ذلك منذ سنة ١٩٠٧ فبلغت الزيادة في السنة الماضية ضعفي الزيادة في سنة ١٩١٠ (٢٠٦٣) واكثر من نصف الزيادة واقع في باب السرقات · وفي الجدول التالي بيان ارقام اهم الجرائم في السنوات الثلاث الماضية

بيان الجرائم	سنة ١٩٠٩	سنة ١٩١٠	سنة ١٩١١
سرقة (بالمادة ٢٧٤)	١٢٦٤٢	١٢٩٤٨	١٤٧١٩
« (بالمادة ٢٧٥)	٣٩٥٨	٤٥٦٧	٦٣١٧
تزوير (بالمادة ١٨٣)	٤٣٠	٤١٨	٤٥٧
نصب (بالمادة ٢٩٣)	٥٩٨	٧١٧	٨٥٧
خيانة الامانة (بالمواد ٢٩٤ الى ٢٩٩) ...	١٤٥٨	١٦٩٣	٢٠٠٣
تسميم مواش (بالمادتين ٣١٠ الى ٣١٢) ...	٣٠٥	٣٠٨	٢٨٣
اتلاف مزروعات (بالمادة ٣٢١)	٣١٧٢	٢٨٧١	٢٥٦١

وقد شرع ولاة الامور الاداريون يتخذون تدابير شديدة بسطت الكلام عليها في فصل الامن العام لمنع وقوع الجنح ولي رجاء بان معاونة رجال القضاء لهم تشدد عزائم البوليس

٥٠ — المحاكم الشرعية

من دواعي الارتياح ان ترتيب المحاكم الشرعية الجديد وتعديل لائحة الاجراءات امامها جاءا باحسن النتائج في السنة الماضية فصارت القضايا تسير فيها سيراً اسرع من سيرها السابق والعدل يأخذ مجراهُ احسن من قبل . واسفر التدبير الجديد الذي فوض بهِ الى القضاة الشرعيين سلطة حبس المدينين في بعض القضايا عن النجاح وقد اكثر القضاة من استعمال هذه السلطة ولكن بالفطنة وعدم المحاباة على ما يظهر . ويستدل من عدد هذه القضايا التي شطبت وقلة عدد من انفذ فيهم حكم الحبس على ان السواد الاعظم من المدينين يفضلون الايفاء على التعرض لعقاب شديد

وتمَّ تبويب محفوظات دفترخانات المحاكم الشرعية ووضع الفهارس لها بعد ما استغرق زماناً طويلاً فانشئت فهارس لعدد عظيم من السجلات وصار من السهل الرجوع فيها الى ازمنة قديمة جداً ورتب ٧٠٠٠٠٠ ملف من ملفات القضايا بحسب تواريخها وجمعت اوراق كثيرة ذات قيمة تاريخية عظيمة ونظمت فجاء اتمام هذا العمل امراً يستحق الذكر في تاريخ اصلاح هذه المحاكم

٥١ — المجالس الحسبية

اشير في تقرير السنة الماضية الى انشاء المجلس الحسبي الاعلى للنظر في ما يستأنف اليهِ من قرارات المجالس الحسبية في قضايا الحجر والوصاية وقضايا فاقدي الاهلية. ويحق لناظر الحقانية بقانون انشاء هذا المجلس ان يحيل اليهِ قرار اي مجلس من المجالس الحسبية في ما يختص بادارة الاوصياء والقوام وتعيينهم وعزلهم وقد جعلت سلطة هذا المجلس الاعلى واسعة جدًّا

وانشئ في نظارة الحقانية ادارة للمجالس الحسبية والحق بها بعض المفتشين وهم يفحصون قرارات المجالس الحسبية الابتدائية وينعمون النظر في ما يتعلق منها ببيع او انتقال ملكية فاقدي الاهلية وقد بلغ عدد القضايا التي استؤنفت الى المجلس الاعلى ٦٥ في سنة ١٩١١ معظمها استؤنف بطلب اصحاب الشأن

وقد علق المستشار القضائي في تقريرهِ عن السنة الماضية الملاحظات الآتية على قيمة هذا المجلس والفوائد التي يجنيها منهُ فريق من الاهالي واني اوافقهُ عليها قال : —

« وكانت بداية النظام الجديد حسنة فقد سدَّ حاجة عظيمة واذا ادى وظيفتهُ باستقلال و بلا محاباة كان من انجع الوسائل في حماية كثيرين من التعساء الذين ليس لهم نصير في اموالهم وتصرفاتهم . واذا كانت الحاجة الماسة الى مجلس من هذا القبيل تفتقر في اثباتها الى دليل آخر فهذا الدليل موجود في تقارير المفتشين الذين فحصوا في السنة الماضية اعمال جميع المجالس الحسبية تقريبًا في القطر كلهِ »

٥٢ — المحاكم المختلطة

توالت الزيادة في اعمال المحاكم المختلطة في السنوات الاخيرة ولكنها نقصت في السنة الماضية وقد سبق في هذه التقارير توقع هذه النتيجة متى فرغت المحاكم من القضايا التي نشأت عن ازمة ١٩٠٧ المالية . على ان النقص في القضايا الجديدة تقابلهُ زيادة في المتأخرات وفي ذلك يقول المستشار القضائي

« نقص عدد القضايا الجديدة في محكمة الاستئناف ١٣١ قضية عما كان في السنة السابقة (١٤٨٨ مقابل ١٦١٩) ولكن الباقي من المتأخرات زاد ٢٢٥ قضية (٥٨٥ : مقابل ٣٦٠) اذ ما انجزتهُ المحكمة ينقص ١٦٢ قضية عما انجزتهُ في السنة السابقة (١٢٦٣ مقابل ١٤٢٥) وهذه الحال تشغل البال وتقضي الى التململ والتذمر فقد كانت المتأخرات

١٠٧٠ قضية في ٣١ اكتوبر ١٩٠٨ فصارت ١٥٨٥ قضية في مثل ذلك اليوم من سنة ١٩١١ فزادت في ثلاث سنوات ٥١٥ قضية او نحو ٥٠ في المئة »

اما في المحاكم الابتدائية فلم يقع تغيير يذكر اذ النقص في القضايا الجديدة يقابلهُ نقص مثلهُ في عدد القضايا التي انجزت فالقضايا المتأخرة لا تزال كما كانت وقد اشرت في مقدمة تقريري هذا الى الاصلاحات التي اراها ضرورية لاصلاح هذه الحال التي لا تدعو الى الرضى

ونقص عدد التفاليس في السنة الماضية ١٠٦ وكان قد زاد ٢١ في السنة السابقة وهذا النقص من الدلائل على تحسن الحالة الاقتصادية ولعل هذه الارقام تزيل ما علق بالاذهان من اثر التفاليس الكبيرة التي حدثت في اثناء السنة وكان لها صدى عظيم . وزادت التفاليس بالتدليس فبلغت ٩٨ وكانت ٧٢ في السنة السابقة وكان عدد قضايا التفاليس المطلوب فيها محاكمة المفلسين ٥٠ حكم بالادانة في ٣٠ منها وتمكن ستة من المفلسين المحكوم عليهم من الفرار قبل ان يقبض عليهم

وزادت ايرادات المحاكم المختلطة زيادة كبيرة وبلغ مجموعها ٩١٥٦٨٥ ج.م مقابل ٨٥٩١٨٨ ج.م في السنة السابقة ومعظم الزيادة واقع في الرسوم النسبية المتحصلة من العقود الرسمية وعقود الرهن وقد نقص عدد هذه العقود نقصاً كبيراً لا سيما عقود الرهن فواضح اذاً ان المبالغ التي دارت عليها هذه المعاملات اكبر بكثير مما كانت في سنة ١٩١٠ ويقدر النائب العمومي هذه الزيادة بنحو ٢٠٠٠٠٠٠ ج.م وهو يميل الى الظن بان كبر المبالغ دليل على زيادة اليسر

ويسوءني ان اذكر هنا وفاة رئيس هذه المحاكم المحترم موريوندو الذي توفي في دسمبر فقد كان قاضياً فاضلاً بارعاً تقلب في خدمة الحكومة المصرية في مناصب قضائية وقانونية شتى منذ سنة ١٨٧٥ فقدرت خدمتهُ حق قدرها وكان فقدهُ ضربة شديدة على المحاكم المختلطة اذ لا يسهل تعويضهُ

واذكر هنا ايضاً خروج قاض بارع آخر وهو المستر اميل فركامر وقد خدم القضاء خدمة جليلة واعتزالهُ بعد ما تقلب في مناصبهِ ٣٣ سنة

وقد حكمت محكمة الاستئناف المختلطة في شهر يونيو الماضي بصحة العقود المبرمة لاجال مسماة بين الحكومة المصرية وبعض القضاة الاوربيين الذين عينوا منذ بضع سنوات في محكمة الاستئناف الاهلية على رغم عدم قابليتهم للعزل بحسب القانون النظامي

ولست اتولى في هذا المقام بسط الكلام في مسألة كثر فيها الخلاف وانما اقول انهُ من الجلي

الواضح ان هؤلاء القضاة يجب ان يكونوا بأمن من امكان تعرض الحكومة لهم فلذلك رؤي من الحكمة العدول عن طريقة العقود ولو ان الحاكم اثبتت صحتها وتلافي المسألة بقانون جديد وقد اعد مشروع قانون فيه اعتراف صريح بعدم القابلية للعزل مع المحافظة على كفاءة القضاة

٥٣ — التشريع الدولي

لم يجتمع القومسيون الدولي في سنة ١٩١١ ولكن المفاوضات دارت مع الدول على المشروعات التي كان القومسيون قد وافق عليها فاسفرت هذه المفاوضات عن النجاح في احد المشروعات ووافقت الدول على تعديل المادة ١٢ من القانون المدني المختلط فسنّ في نوفمبر الماضي قانون جديد لانشاء جمعية تشريعية لها سلطة سن القوانين التي تسري على الاجانب

وهذه اهم الاحكام الاساسية في هذا القانون الجديد

تؤلف الجمعية التشريعية من الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف ويدعى اليها اقدم قاضٍ من كل دولة من الدول التي وافقت على انشاء المحاكم المختلطة والتي ليس لها مستشار في محكمة الاستئناف. فاذا لم يستطع احد المستشارين حضور الجمعية يحل محلهُ اقدم قاضٍ من القضاة التابعين لدولتهِ ويقوم مقام هذا القاضي التالي لهُ في الاقدمية من القضاة التابعين لدولتهِ ويحضر النائب العمومي لدى محكمة الاستئناف هذه الجمعية ويعرب فيها رسمياً عن اراء الحكومة المصرية واقتراحاتها · ويجب حضور ١٥ عضواً على الاقل لتكون الجلسة صحيحة ولا يكون القرار صحيحاً الاَّ اذا نال اغلبية ثلثي الاعضاء الحاضرين · واعداد المشروعات من حق الحكومة وحدها وانما يحق للجمعية ان تبلغ ناظر الحقانية اقتراحاتها المتعلقة باصلاح التشريع المختلط · ومما يجب ذكرهُ في هذا المقام انهُ يحق للجمعية «اجراء التعديل والاضافة في القوانين المختلطة» وانما لا يجوز لها احداث تغيير جوهري ما في نظام المحاكم المختلطة واختصاصها · ولا تصدر القوانين التي توافق عليها الجمعية التشريعية الاَّ بعد ثلاثة اشهر من تاريخ الموافقة عليها ويحق لكل دولة ولو لم يكن لها ادنى مصلحة حقيقية في القطر المصري ان تطلب قبل انقضاء هذا الاجل اعادة عرض المشروع على الجمعية وهذا الشرط يفتح الباب للتأجيل والتسويف اذا وقع خلاف بين الحكومة المصرية واحدى الدول على وجوب سن قانون ما

وقد اجمل المستشار القضائي الآمال التي نيطت بفوائد هذا الاصلاح في العبارات التي اقتبستها من تقريرهِ والتي اوافقهُ عليها فقال

« والخلاصة انا نرجو من وراء انشاء الجمعية الجديدة تنقيح المرافعات و بعض مواد اخرى لكن لا ينتظر منها ان تجهز على عيوب موجودة في بعض مواد اهم من ذلك فانها هي نفسها ولدت ذات عيبين لم يكن منهما مندوحة اولها تضييق دائرة اعمالها باخراج ترتيب المحاكم المختلطة ونظامها الداخلي من اختصاصها فانها لا تستطيع والحالة هذه اصلاح اي عيب من العيوب الكثيرة الشديدة الموجودة في النظام الحالي لتلك المحاكم — كاختصاص المحاكم الجنائية وما شابه ذلك من المسائل التي تستدعي النظر . وثانيهما كونها مؤلفة من القضاة انفسهم فيتعذر عليهم القيام بوظيفتهم التشريعية الجديدة من غير تعطيل وظائفهم القضائية وعلاوة على ذلك انهم ليسوا دائماً خير ناصح في المسائل العملية ولا اسدّ حكم في تخير القوانين اللازمة . فلهذه الاسباب لا يمكن اعتبار النظام الجديد في جملتهِ على رغم ما اقتضى الوصول اليهِ من جهاد الحكومة المصرية لاسيا نظارة الخارجية الاّ مسكناً او علاجاً ناقصاً لما المّ بالبلاد من العجز في التشريع منذ زمن بعيد »

التشريع

انفذ قانون البورصات وما اتبع بهِ في سنة ١٩١٠ ولكن مواد هذا القانون لم تلقَ ارتياحاً من سماسرة بورصات الاسهم والمحاصيل على رغم تعديلها بعد ذلك فعقدت اجتماعات عديدة حضرها مندوبو السماسرة ونظر في اعتراضاتهم وانتقاداتهم بعين الاهتمام وكانت النتيجة ان الحكومة سلّمت ببعض التعديلات التي وافقت عليها محكمة الاستئناف المختلطة وهذه التعديلات لا تمس المبادئ الاساسية التي اقرتها الجمعية الدولية حين اعداد قانون السماسرة والبورصات واهم هذه التعديلات ما يأتي

استبدلت التصفيات الشهرية بتصفيات نصف شهرية في المعاملات المعلقة الى اجل وانما لا يسمح بتصفيات خصوصية وزيدت مدة المعاملات التي الى اجل الى اربع تصفيات نصف شهرية على الاكثر تسهيلاً للمعاملات مع البلاد الاجنبية التي تقتضي خمسة اسابيع او ستة والتي تثبت حال السوق المصرية واوجبت تسوية الفروق في كل تصفية تقع بين اول العملية وآخرها منعاً للاندفاع في المضاربة بلا تبصر

واخرج من اختصاص لجان البورصات سلطة توقيف سوق عمليات الاوراق المالية المعلقة الى اجل وجعلت من اختصاص جمعية عمومية مؤلفة من لجان البورصات كلها بشرط حضور عدد معين وصدور القرارات باغلبية الثلثين و بذلك تلقى على ذوي الشأن تبعة قرار التوقيف الذي يكون لهُ تأثير عظيم في الثقة المالية للقطر و يقلل مثل هذه القرارات بخلاف

ما لو كان الحكم فيها لاغلبية بورصة واحدة واذا صدرت تسري على البلاد كلها

وقُبل تعديل يسمح بادخال الاوراق المالية للشركات الاجنبية في التسعيرة ذات الاجل اذا كانت قيمتها الاسمية لا تقل عن ٢٥ فرنكاً فان اخراج جميع اسهم الشركات الاجنبية التي تقل قيمتها الاسمية عن ١٠٠ فرنك من التسعيره افضى الى اخراج اوراق كثير من الشركات الاجنبية لا سيما الشركات البريطانية التي تشتغل في القطر المصري منذ سنوات فكان هذا الاخراج مضرًّا بلا مسوغ بكثير من الاوراق الموثوق بها فضلاً عما في هذا التضييق من صد الاموال الاجنبية اذ الغالب ان الحصول على مساعدة الاسواق المالية الاجنبية لا يتم الأ بواسطة الاوراق المالية التي قيمتها الاسمية اقل من ١٠٠ فرنك

ولم تخول القوانين لجان البورصات حق الرفض بأن تدرج في التسعيرة الرسمية الاوراق المالية التي تستوفي الشروط المنصوص عليها في القوانين · اما في المستقبل فيجوز للجان ان تصدر قراراً بقبول ادراج الاوراق او رفضهِ وللشركة صاحبة الشأن ان تستأنف قرار الرفض الى المحاكم المختلطة ويحق لمندوبي الحكومة ايضاً مثل ذلك بالنظر الى القرارات التي تصدرها اللجان بادراج الاوراق في التسعيرة

وستنفذ قريباً هذه التعديلات وغيرها من التعديلات التي تقل عنها في الاهمية والتي تختص بلجان البورصات و بالشروط اللازمة لقبول سماسرة المحاصيل ورؤساء كتابهم وادنى حد للغرامات ونحو ذلك والمأمول ان انفاذها يفضي الى تحسين نظام البورصات

وفي سنة ١٩١٠ وافق القومسيون الدولي على مشروع لتعيين رؤساء المحاكم المختلطة من كشف شامل لاسماء المرشحين يعدهُ القضاة و بعد مفاوضات طويلة وافقت الدول على قانون بهذا المعنى ونشر في شهر نوفمبر وقد كان انتخاب رؤساء المحاكم من قبل منوطاً بالمحاكم نفسها فلم يسفر هذا النظام عن النجاح لان الرؤساء المنتخبين يعولون على زملائهم مما قد يدعو الى وقوع الاضطراب في المحكمة وعندي ان التغيير الجديد اصلاح مفيد ولكنهُ لا اظنهُ وافياً وعلاوة على ذلك فان طريقة الانتخاب تقتصر على المحاكم الابتدائية ولا يزال انتخاب رئيس محكمة الاستئناف منوطاً بزملائهِ ولعلّ الاضطراب الذي بدا في هذه المحكمة اخيراً ناشيءٌ من هذا السبب

ووافقت اكثرية كبيرة للقومسيون الدولي في سنة ١٩١٠ على انقاص عدد قضاة الدائرة الواحدة ولكن المفاوضات التي دارت مع الدول لقبول هذا الاصلاح لم تنتهِ بعد وقد الحقت بهذا التقرير مذكرة بقلم المستشار القضائي وهي تشرح اصل هذا المشروع ومنزلتهُ من الاهمية

الباب الثامن

في الجيش المصري

٥٤ — الجيش المصري

استحق الجيش المديح على جميع الاعمال التي قام بها في اثناء السنة وأثبت كفاءته التامة من جميع الوجوه

ولا تزال الحال العسكرية في القطر المصري على ما كانت عليه فلم يطرأ عليها تغيير ما

اما توزيع الجنود في السودان فقد جعل بحيث يعبأون في نقط مناسبة يسهل منها ارسال القوات الى الجهات التي يهددها خطر مع القيام على حراسة الحدود المتسعة صداً للغارات والاعتداء

والحركات الحربية جارية الآن في بلاد قبائل البير الذين كرروا شن الاغارة على الدنكة

وقد قرَّ القرار على احتلال البلاد الواقعة بين السوبات وأوغندة على طول حدود الحبشة لمنع تهريب الاسلحة

وشرع في تجنيد قوة من اهل منقلة للخدمة في تلك المديرية والمأمول أن يتم ذلك في بحر الغزال ايضاً

ثم ان النجاح الاخير الذي تمَّ في كردوفان والذي سيجيء وصفهُ في فصل « النظام العام » في تقرير السودان أثر تأثيراً حسناً في تلك الجهات وعززت القوة هناك بعد سكة الحديد الى الابيض

وأهم الزيادات في سنة ١٩١١ اضافة ٣ بلوكات الى الاورطة الرابعة عشرة السودانية لاكمالها

وكمل البلوك الخامس من الهجانة

وكاد البلوك المزدوج الجديد في اورطة العرب يكمل

والتقدم مستمر في استبدال الجنود المصرية بالجنود السودانية في الانحاء الجنوبية غير الصحية فتحسنت بذلك صحة الجنود وزادت كفاءتها

وتقدموا تقدماً يذكر في التدابير للتعبية والدفاع

وجرت التمرينات المعتادة فأسفرت عن نجاح عظيم لا سيما في ضبط النفس في اطلاق النار وادارة الحركات وقد اخذت جميع الجنود تدرك بالتدريج اهمية الستر والدريئة والتقدم مطرد في نظام الاشارات

ونتائج التعليم بالبندقية احسن منها في ١٩٠٩ على رغم ادخال امور جديدة جعلت التعليم اصعب مما كان . وتقدم العرب تقدماً عظيماً في اطلاق النار ولكنهم لم يدركوا شأو السودانيين الرفيع وفي احتفال نادي اطلاق النار بالخرطوم برهان على شدة رغبة الجنود في هذا القسم من تمرينهم

وتحسن النظام في الجيش تحسناً يستحق الذكر ويدعو الى الرضى

وكانت صحة الجنود جيدة ونقص عدد المرضى في المستشفيات ٤٤٧ عما كان في السنة السابقة وبلغ عدد الوفيات ٩٤ فنقص ٤٢ عن عددها في سنة ١٩١٠

وأفضى التغيير الذي جرى في قشلاق عابدين الى تحسين صحة الجنود المقيمين فيه

وتم ٨ من المدارس العشر التي نص عليها قانون «البدلية» ودار العمل فيها وقد نجحت نجاحاً عاماً من الوجهة العسكرية

وظهر تحسن واضح في التعليم في وحدات العرب منذ دبر المعلمون فيها

وبلغ عدد الذين تخرجوا في مدرستي وكلاء البلوكات امنا في السنة الماضية ٩٠ في القاهرة و ٣١ في الخرطوم . وفي النية نقل مدرسة الخرطوم الى ام درمان

اما في ما يختص بالتعليم فقد شرف سمو الخديوي المدرسة الحربية بالقاهرة بزيارته في شهر ابريل وأعرب عن ارتياحه العظيم الى ما يعمل فيها وبلغت نسبة حاملي الشهادة الابتدائية بين الذين دخلوها ٩٢ في المئة . وكان التعليم بالبندقية حسناً والتدريب والنظام في المنزلة الرفيعة المعتادة

وبدا تقدم جلي في درجة التعليم في كلية غردون بالخرطوم وليس بين تلاميذ المدرسة الحربية فيها من هو ادنى في معارفه من فرقة السنة الرابعة. وطلاب الدخول كثيرون وصحة التلاميذ جيدة جداً وسلوكهم في غاية ما يرام

وهنا اختم الكلام عن اعمال مصالح الحكومة المصرية في السنة الماضية راجياً أن التقدم الذي تم يدعو الى الارتياح

هذا واني الخ   الامضاء : كتشنر

ملحق *

مقتبس من تقرير المستشار القضائي عن سنة ١٩١١

بقي اصلاح آخر مهم دارت عليه مناقشة طويلة في القومسيون الدولي ولـكنهُ لايزال مع الاسف موقوفاً لبقاء بعض الدول على معارضتها فيهِ وهذا الاصلاح هو جعل قضاة الدائرة الواحدة خمسة بدلاً من ثمانية في محكمة الاستئناف وثلاثة بدلاً من خمسة في المحاكم الابتدائية

ولقد شرحت موضوع هذا المقترح في العام الماضي ولـكن لاهميته العظيمة لا أرى بأساً في الاتيان هنا على ما جاء لهُ وعليه من الحجج وهذا بيان تاريخ هذه المسألة

قدم قناصل الدول في مصر الى الحـكومة في سنة ١٩٠٨ مذكرة يشكون فيها من تعطل الاعمال في المحاكم المختلطة ومن قلة عدد قضاتها وازدياد القضايا المتأخرة فيها بلا انقطاع فحققت الحـكومة المسألة وكانت النتيجة أنها رأت ضرورة ادخال بعض اصلاحات وتحسينات في النظام الحالي قبل البت في كفاية عدد القضاة أو عدم كفايتهِ وأخص ما ابدتهُ الحكومة من الآراء هو أن عدد قضاة الدائرة الواحدة في الحالة الراهنة — ثمانية في محكمة الاستئناف وخمسة في المحاكم الابتدائية — أكبر مما ينبغي بل فيهِ إسراف واقترحت انقاصهُ الى خمسة في محكمة الاستئناف وثلاثة في المحاكم الابتدائية وليس ذلك بالامر الجديد فهو قديم اقترحه نوبار باشا على الدول في أول الامر ورفضهُ القومسيون الذي انعقد في القاهرة في سنتي ١٨٦٩و١٨٧٠ بحجة ان رأي «القاضي العربي» يكون القول الفصل اذا اختلف القاضيان الاجنبيان . على ان هذا الاعتراض غير وجيه لجواز توجيهه أيضاً الى الدائرة ذات الخمسة الاعضاء لانه اذا اتفق قاضيان اوربيان في رأي واتفق قاض اوربي مع قاض وطني في رأي كان الفصل في الامر للوطني الثاني وفضلاً عن ذلك فان محكمة الاستئناف نفسها طلبت الى الحـكومة في سنة ١٨٧٨ ادخال هذا التعديل ولم ينقطع البحث فيه في جلسات القومسيون الدولي منذ ذلك العهد بل تناولهُ بناء على رغبة الحـكومة تارة وعلى رغبة القضاة تارة اخرى في سنة ١٨٨٠ وسنة ١٨٨٤ وسنة ١٨٩٠ وبعث بشأنه منشور للدول في سنة ١٨٩٣ ولم نوفق الى الآن الى حل لهذه المسألة

* ننشر هذا الفصل بحروفه كما هو وارد في التقرير الصادر من نظارة الحقانية

نعم رضي القومسيون سنة ١٨٨٤ بجعل عدد قضاة الدائرة في المحاكم الابتدائية ثلاثة وفي محكمة الاستئناف ستة لكن لم يصدر بذلك قانون والسبب ظاهر فان الحكومة لم تقبل تشكيل دائرة الاستئناف من ستة قضاة

والآن قد قررت اغلبية القومسيون في جلستي ١٨ فبراير و٢٨ مايو سنة ١٩١٠ قبول المشروع فبعثت الحكومة الى الدول منشوراً في ١٧ يوليه سنة ١٩١٠ نمرة ٧٠٥ تلح به عليهنّ في قبوله فقبلن نهائياً انقاص القضاة في المحاكم الى ثلاثة بدلاً من خمسة لكن بعض الدول العظمى عارضن في الاقتراح المتعلق بمحكمة الاستئناف اشد المعارضة وطلبن انشاء ثلاث دوائر ذات ستة قضاة ولما كانت اجابة هذا الطلب تستدعي تعيين اثنين من المستشارين الاوربيين زيادة على الستة عشر الموجودين (١٠ اوربيون و٦ وطنيون) لم يسع الحكومة الآ الرفض لان ذلك يكلفها اتفاق ٤٠٠٠ جنيه سنوياً قبل البت في كفاية عدد القضاة الحاليين وعدمها بعد توزيعه بالطريقة التي اقترحتها الحكومة وان كان الذين يهمهم ايجاد وظائف جديدة بمحكمة الاستئناف يؤكدون موافقتها فان كثيرين من اكثر قضاة المحكمة المذكورة خبرة يخالفون هذا الرأي كل المخالفة . ومع ذلك اعربت الحكومة كما فعلته قبل الآن مراراً عن انها مستعدة لزيادة عدد القضاة اذا ثبت بالتجربة الصادقة ان مشروعها لم يكن دواء حاسماً . والى ان يتم الاتفاق على امر اشارت (١) من باب التوفيق بين الرأيين (منشور ٩ ابريل سنة ١٩١١ نمرة ٣٦٢) بانشاء دائرتين في كل واحدة منهما ستة من القضاة ودائرة فيها ثلاثة للفصل في الاستئنافات التي ترفع الى محكمة الاستئناف عن بعض احكام المحاكم الجزئية وتحكم فيها الآن دائرة مؤلفة من ثمانية فوافقت الدول المتقدم ذكرها نهائياً على هذا الاقتراح على شرط ان يعمل به على سبيل التجربة لمدة سنة حتى اذا تبين بعدها لمحكمة الاستئناف انه غير واف بالمرام كانت الحكومة ملزمة بتعيين اثنين من المستشارين ليتم انشاء دائرة ثالثة من ستة قضاة وبديهي ان هذا الشرط لا يتسنى قبوله لانه يعد بمثابة دعوة الحكومة الى التنازل عن حريتها الذاتية في مسألة من مسائل النظام العام وترك الفصل لمحكمة الاستئناف التي ليس عليها في ذلك ما على الحكومة من عبء المسأولية

ومن جهة ثانية ففي اثناء هذه المخابرات بناء على منشور ابريل سنة ١٩١١ اعرب كثير من الدول التي وافقت اولاً على انشاء ثلاث دوائر كل واحدة من خمسة قضاة عن عدم استعداده للموافقة على انشاء دائرة من ثلاثة

(١) عرض مثل هذا الاقتراح في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٨ المرحوم المسيو موريوندو رئيس محكمة الاستئناف على الجمعية العمومية بها فاقرته باتحاد الآراء تقريباً

واصبح الحال الآن ان جميع الدول — ما عدا التي استثنيناها كما تقدم — قبلت تشكيل ثلاث دوائر كل واحدة من خمسة قضاة وان البعض لا يرضى بالمقترح الوسط ولذلك ترى الحكومة انها مضطرة الى الاصرار على مقترحها الاول لانه افضل مما عداه من كل وجه

والواقع انه لا شبهة في كونه مقترحاً كثير النفع للمتقاضين وداعياً لصلاح الحال بالمحاكم المختلطة في الوقت الحاضر على انه طلب العمل به في مصر منذ ثلاثين سنة (من سنة ١٨٧٨) وهو معمول به في اغلب بلاد القارة الاوربية وخصوصاً في فرنسا والمانيا وايتاليا وبلجيكا حيث الدائرة الابتدائية مشكلة من ثلاثة قضاة ودائرة الاستئناف من خمسة

ويستحيل مع جعل عدد أعضاء الدائرة في مصر ثمانية أن يكون في عدد القضايا التي يترافع فيها امامها ما يشغل كل قاض بما يكفيه لكن اذا وزع المستشارون الستة عشر على ثلاث دوائر في كل واحدة خمسة منهم (مع جعل قاض تحت تصرف المحكمة ينتفع به عند الطوارىء) سهلت المرافعة في عدد أكثر من القضايا لان عدد الجلسات يكون ثلاثة في الاسبوع بدلاً من اثنين فيزيد بالضرورة عدد ما ينجز أسبوعياً من القضايا. واهم اعتراض يوجهونهُ الى هذا المقترح قولهم ان قضاة الاستئناف الآن مكلفون بعمل كبير فلن ينجزوا أكثر منهُ على كل حال والاعتراض مردود لان اعمال المستشار الآن ليست كثيرة على ماهو ظاهر من الاحصاءات ولو سلمنا بكثرة أعمال بعض المستشارين فان منهم أيضاً من طالما قرروا اقلها بالنسبة لهم وفضلاً عن ذلك فان مداولة ثمانية قضاة مملة لطولها ومضيعة لكثير من أوقات القضاة

وفي انقاص عدد قضاة الدائرة الابتدائية الى ثلاثة مزايا كذلك فضلاً عن انه يحصر المسئولية في عدد قليل من القضاة — وهي الآن موزعة كثيراً — ولذلك تأثير حسن بالضرورة في أعمال القضاة على انه لو انقص عدد القضاة من الآن في المحاكم الابتدائية كما رضيت به الدول كلها لظهرت مزايا ذلك في وقت قريب وربما كان ذلك داعياً لرجوع المعارضين في انقاص قضاة الاستئناف عن معارضتهم ولكن المعارضين في هذا الشق الاخير يرون من أول الامر أن المشروع يجب اعتباره غير قابل للتجزئة وانه لا ينبغي العمل به في المحاكم الابتدائية قبل الاتفاق على شيء فيما يتعلق بمحكمة الاستئناف

فالذي نرجوه حينئذ هو ان تستمال الدول المعارضة الى اعادة نظرها في رفضها اقتراحاً قبلته اغلبية عظيمة من الدول ذات الشأن

ومن موجبات الاسف ان تلاقي الحكومة في سبيل الاصلاح عوائق ليست مبنية على اساس متين في وقت عم فيه الاقتناع بوجوب ادخال اصلاحات مهمة على نظام المحاكم المختلطة

تقرير

عن المالية والادارة والحالة العمومية

في السودان سنة ١٩١١

مرفوع

من الفيكونت كتشنر الى السرادورد جراي

مصر في ٦ ابريل سنة ١٩١٢

مولاي

اتشرف برفع تقريري عن احوال السودان في سنة ١٩١١ هذا واني الخ

الامضاء: كتشنر

١ — المقدمة

تفضل جلالة الملك والملكة بزيارة السودان في شهر يناير من السنة الحالية ولما كانت هذه الزيارة عظيمة الشان والقدر رأيت ان اسجلها في هذا التقرير

تكرم جلالتهما بتأخير عودتهما من الهند الى الوطن لكي ينزلا الى بورت سودان التي كان سمو الخديوي قد فتحها رسمياً لتجارة السودان قبل ذلك بنحو سنتين فاستقبلهما الحاكم العام وكبار موظفيه وجمهور من مشايخ البلاد واعيانها جاؤا من جميع الانحاء

وبعد الاستقبال الرسمي في بورت سودان ركب جلالتهما ومن في معيتهما القطر الى سنكات حيث رحب بهم جمهور كبير من العرب المحليين وتلا ذلك عرض فصائل من جميع الجنود السودانية ورقص اهل تلك الجهة رقصهم الحربي الوطني. وقد اعرب لي جلالة الملك قبل عودته الى بورت سودان عن ارتياحه الى التدابير التي اتخذت لاستقباله وسروره العظيم بالوقوف على احوال السودانيين وعاداتهم بما شاهده في الجماهير العظيمة المؤلفة من الزعماء والمشايخ وسواهم الذين اجتمعوا احتفاء بجلالته

ولا يسعني تقدير التأثير المحمود الذي اثرته هذه الزيارة في طول البلاد وعرضها فقد ادرك أهلها شدة اهتمام جلالة الملك برفاهيتهم وتيسر لكثيرين منهم ان يروا جلالته رأي العين . وبعد سفر جلالتهما اجتمع اولئك المشايخ والاعيان في الخرطوم لمفاوضة موظفي الحكومة في شؤون السودان فدلت احاديثهم على الاثر العظيم الذي رسخ في اذهانهم مما رأوا وسمعوا

ابتدأت تجربة زراعة القطن في سهل الجزيرة في السنة الماضية فاسفرت عن نجاح تام ولم يقتصر النجاح على كبر محصول الفدان الواحد بل كان نوع القطن حسناً جداً فيصح ان يستنتج من هذه التجربة انه يمكن الانتفاع بماء النيل الذي لا يلزم القطر المصري في أشهر الفيضان في انماء محاصيل ثمينة في السودان. ولا يخفى ان ذلك يفتح مجالاً واسعاً للارتقاء. نعم ان الوقت لم يحن لابداء حكم قاطع في مستقبل مقدرة البلاد الزراعية العظيمة التي لا يرتاب احد في وجودها ولكني اقول ان الرغبة في سد حاجة اوربا للقطن الآخذة في الازدياد لا يجب ان تكون سبباً للافراط في سرعة العمل وانه يجب التزام الحذر الشديد في المحافظة على رفاهية اهل السودان وخيرهم

ثم ان فتح الباب المؤدي الى هذا الارتقاء الزراعي العظيم يفضي بنا الى الاهتمام بمسألة من اهم مسائل السودان وهي مسألة السكان. فقد كان عددهم قبل فتنة الدراويش نحو تسعة ملايين نسمة ولكن حكم المهدي وخليفته والحروب والامراض والجوع التي جرها ذلك الحكم انقصت العدد الى اقل من مليونين . اما اليوم فعدد السكان يقدر باكثر من ثلاثة ملايين نسمة وهي زيادة سريعة مرضية وقد نشأت عن رفع لواء السلام وزيادة يسر الاهالي الناتجة عنهُ وعما قريب يصبح الاولاد الذين ولدوا في مدة حكمنا والدين. وعلاوة على ذلك فتيار المهاجرة الى السودان من البلدان المحيطة بهِ في افريقية لا ينقطع والمهاجرون يأتونه مدفوعين بما يرونه من انتشار السلم وكثرة اليسر فيهِ ولذلك ارى انه يسوغ لنا ان نتوقع بلوغ عدد السكان ستة ملايين نسمة في اثناء السنوات الخمس القادمة فيصير ضعفي ما هو عليه الآن. وسيكون من واجبات الحكومة الاهتمام برفاهية الذين تحكمهم لكي يعيشوا في طمأنينة وسلام

ويستنتج مما تقدم ان مسألة ملكية الاراضي في السودان من اهم الامور. فاراضي السودان بحسب نص الشريعة الاسلامية من الاراضي الخراجية ومفاد ذلك ان المسلمين بعد ما فتحوا البلاد سمحوا لاصحاب الاراضي ببقاء ملكيتهم لها في حين ان الاراضي التي نزعت من اصحابها ووزعت على الفاتحين المسلمين كما وقع في بلدان كثيرة تدخل في حكم الاراضي العشورية. ولما كانت اراضي السودان خراجية كان للحكومة حقوق معينة على تلك الاراضي في ما يختص ببيع اصحابها المسلمين لها وبذلك يتيسر لها أن تحمي هؤلاء الملاك من المضاربين الاوربيين الذين قد يغرونهم بالبيع وتحافظ على ميراث الاجيال المقبلة من الزراع الوطنيين

لما فتحنا السودان لم يكن بين أهلها شخص ما يملك شيئاً من النقود وكان اهل البلاد ما عدا المحاربين منهم يتضورون جوعاً. وعندي أن لا شيء يؤثر في من يعود الى زيارة السودان اليوم مثل ما يشاهده من الزيادة العظيمة في يسر الافراد من سكانه. فزيادة اليسر هذه الناشئة عن حسن ادارة الاحكام موزعة على السواء بين جميع السكان بحيث لا يبالغ من يقول ان ليس في السودان فقير. ولا يخفى ان زراع السودان ليسوا مثقلي الكواهل بالديون كفلاحي القطر المصري فلا يضطرون الى الجهاد لدفع الفوائد الفاحشة التي يتقاضاها المرابون الذين يمتصون دماء هذا الفريق من الناس في القطر المصري. وقد جنى الزراع في السودان ثمار السلم في السودان وأدنت منهم سهولة المواصلات اسواقاً لم يكونوا يحلمون بها . ثم ان الحكومة عنيت بترقية محاصيل السودان الغنية فربحت البلاد مالاً كثيراً بقي فيها

فلا غرو اذا كان الناس هناك ناعمي البال سعداء موالين للحكومة . ومن دواعي الارتياح أن يشعر الواحد عند سماعه العبارات الدالة على الهناء ورغد العيش ان هذه العبارات ليست تمويهاً أو ايهاماً يقصد به ترضي حكام البلاد ولكنها مظاهر حقائق واقعة

الباب الاول

في المالية

٢ — ميزانية ١٩١٢

جاءت نتيجة سنة ١٩١١ في مالية الحكومة بما يدعو الى الرضى ولم تقفل الحسابات بعد وانما يرجح أن تبلغ زيادة الايرادات على المصروفات ١٤٥٠٠٠٠ ج.م

والحالة المالية في الحكومة دليل على تحسن حالة الاهالي فقد خطت البلاد خطى واسعة في سبيل الارتقاء الزراعي واتساع نطاق التجارة الخارجية وزاد عدد المواشي التي يقتنيها العرب زيادة عظيمة ولا تزال الزيادة مستمرة في محصول الصمغ والتقدم جار في زراعة القطن وكانت قيمة الصادرات ٩٧٧٦٠٠ ج.م في سنة ١٩١٠ فبلغت ١٣٧٧٠٠٠ ج.م في سنة ١٩١١ أي بزيادة أكثر من ٤٠ في المئة

وقدرت زيادة الايرادات في ميزانية ١٩١٢ بمبلغ ١٨٠٦٠٠ ج.م عن ايرادات السنة السابقة فتيسر انقاص ٢٥٠٠٠ ج.م من الاعانة التي تمنحها مصر لمصروفات حكومة السودان الملكية فصارت هذه الاعانة ١٦٣٠٠٠ ج.م في سنة ١٩١٢ وكانت ٢٥٣٠٠٠ ج.م في سنة ١٩٠٨

وفي الجدول التالي مقارنة بين ميزانية سنة ١٩١١ وميزانية سنة ١٩١٢

	١٩١٢٠		١٩١١	
الايرادات المقدرة	ج٠م		ج٠م	
المديريات	٣٩١٠٠٠		٣٧٣٠٠٠	
المصالح	٩١١٠٠٠		٧٥٠٠٠٠	
الخدمات المحلية	٧٢٦٥٠		٦٧٠٠٠	
	١٣٧٥٦٠٠		١١٩٥٠٠٠	
اعانة الحكومة المصرية ...	٣٣٥٠٠٠	١٧١٠٦٠٠	٣٦٠٠٠٠	١٥٥٥٠٠٠
المصروفات المقدرة				
المديريات	٣٤٩٠٨٦		٣٣٤٠٠٠	
المصالح	١١٦٨٦٤		٩٨٢٠٠٠	
الخدمات المحلية	٧٢٦٥٠		٦٧٠٠٠	
	١٥٣٨٦٠٠		١٣٨٣٠٠٠	
المدفوع للحكومة المصرية عن الجيش في السودان ...	١٧٢٠٠٠	١٧١٠٦٠٠	١٧٢٠٠٠	١٥٥٥٠٠٠

فزيادة ١٨٠٠٠ ج.م في الايرادات لمقدرة للمديريات ناشىء معظمها عن ضرائب الاراضي وعوائد الحيوانات وزيادة ١٥٧٠٠٠ ج.م في ايرادات المصالح .والادارات واقعة في المصالح التي هي أحسن دليل على يسر البلاد اي في مصالح سكة الحديد والوابورات والجمارك والبوستة والتلغرافات

والزيادة في المصروفات موزعة على المصالح المختلفة ومعظمها خاص بسكة الحديد والوابورات بسبب توسيع نطاق هاتين المصلحتين

٣ — حسابات ١٩١١

لم تقفل الحسابات الختامية بعد وانما تقدَّر زيادة الايرادات الاعتيادية بمبلغ ١٤٥٠٠٠ ج.م وستكون النتيجة المنتظرة كما يلي

	المقدر بالميزانية	النتيجة المنتظرة
	ج.م	ج.م
الايرادات	١٥٥٥٠٠٠	١٦٦٤٩٠٠
المصروفات	١٥٥٥٠٠٠	١٥١٩٩٠٠
	الزيادة	١٤٥٠٠٠

فزيادة الايرادات على المصروفات ١٤٥٠٠٠ ج.م عما قدر لها حين وضع الميزانية تدعو الى الرضى والارتياح

وقد زادت الايرادات ١١٠٩٠٠ ج.م عما قدر لها وزادت ١٣٣٩٠٠ ج.م عن ايرادات سنة ١٩١٠ وهذه الزيادة المرضية نشأت عن ترقية التجارة وما نتج عنها من زيادة ايرادات سكة الحديد والوابورات

وفي الجدول التالي بيان ايرادات سنة ١٩١١ في ابوابها المختلفة مقارنة مع الايرادات الحقيقية في السنوات الاربع السابقة ومنه يرى مبلغ التقدم الذي حدث

ابواب الايرادات	الايرادات				
	١٩٠٧	١٩٠٨	١٩٠٩	١٩١٠	١٩١١
	ج · م	ج · م	ج · م	ج · م	ج · م
المديريات					
ضرائب الاطيان					
(ا) عوائد الاطيان	٥٩٥٢٠	٥٥٨٥٧	٦١٠٣٢	٥٨٢٨٣	٦٢٩٠٠
(ب) العشور	٤٩٠٧١	٤٢٩٧٧	٦٠٧٥٩	٧٧٨٥٤	٧٩٠٠٠
عوائد النخيل	١٦٦٥٩	١٨٩٨٦	١٨٥١٢	١٩٢٦٤	١٩٤٦٠
عوائد الحيوانات	٢٧٢٢٨	٢٨٠٠٣	٣٦٣٢٥	٥١٦٦٣	٥٩٥٨٠
جزية قبائل البدو	١٩٠٧٤	١٩١٩٢	١٩٣٣٨	٢١٨١٤	٢٣٧٥٠
العوائد الجليلة	٣٩٦٣٤	٤٠٧٩٨	٤٧٦٩٨	٥١١٥٢	٥١٤٥٠
الخشب والحطب	٢٦١٦٠	٢٩٧٥٤	٢٨٠٣٦	٣٠٩٣١	٢٩٧٦٠
شتى	٥١٩٧٤	٥٧٥٨٩	٦٢٤٦٦	٦٣١٠٥	٧٠٠٠٠
المصالح					
الجمارك	٨٧٧٤٩	٦٩٨٩٣	٦٤٣٤٧	٧٠١٣٢	٩٨٦٠٠
الوابورات	١٢٦٧١١	١٢٦٨٥٧	١٣٠٨٠٠	١٤٧٢٥٢	١٥٤٠٠٠
البوستة والتلغرافات	٤٥٠٢٣	٤٧٢٩٥	٤٦٨٣٣	٥٢٧٢٦	٥٩٠٠٠
سكك الحديد	٣٠٣٨٣٣	٣٢٣٤٧٦	٣٣٦٧٢٦	٣٩١٣٠١	٤٤٢٠٠٠
الزراعة والغابات	٧٦٩٩	٣٤٣٦	٣٠٤٧	٣٠٤٢	٣٣٠٠
المصلحة القضائية	١٩٩٨٣	٨٤٣٧	٩٥٣١	٧٧٥٦	٩١٠٠
الادارة المركزية	١٧٣٤١	٢١٦٥٥	٢٢٦٨٨	١٩٥٧١	٢١٥٠٠
المصالح الاخرى	٢٥٩٩١	٣٠٦٢٨	٣٣٥٦٤	٣٩٠٢٧	٤٧٥٠٠
الجملة	٩٢٣٦٣٠	٩٢٤٨٣٣	٩٨٢٣٠٢	١١٠٤٨٧٣	١٢٣٠٩٠٠
الخدمات الحلية في المديريات	٥٢٣٤٣	٥٤٥١٠	٦٠٢٩٧	٦٦١٣٤	٧٤٠٠٠
الجملة العمومية	٩٧٥٩٧٣	٩٧٩٣٤٣	١٠٤٢٥٩٦	١١٧١٠٠٧	١٣٠٤٩٠٠

وفي الجدول التالي بيان الايرادات منذ احتلال البلاد وارقامهُ شاهد ناطق بسرعة برء البلاد مما الم بها

السنة	الايرادات
	ج٠م
١٨٩٨	٣٥٠٠٠
١٨٩٩	١٢٧٠٠٠
١٩٠٠	١٥٧٠٠٠
١٩٠١	٢٤٢٠٠٠
١٩٠٢	٢٧٠٠٠٠
١٩٠٣	٤٦٣٠٠٠
١٩٠٤	٥٧٦٠٠٠
١٩٠٥	٦٦٥٠٠٠
١٩٠٦	٨١٨٠٠٠
١٩٠٧	٩٧٦٠٠٠
١٩٠٨	٩٧٩٠٠٠
١٩٠٩	١٠٤٣٠٠٠
١٩١٠	١١٧١٠٠٠
١٩١١	١٣٠٥٠٠٠
١٩١٢ (مقدرة)	١٣٧٥٦٠٠

وبلغت ايرادات المديريات نحو ٤٠٠٠٠ ج.م مقابل ٦٨٥٠٠ ج.م في سنة ١٨٩٩ و٣٧٢٥٠٠ ج.م في سنة ١٩١٠

وفي الجدول التالي بيان مساحة الاراضي التي زرعت في سنة ١٩١١ وسنة ١٩١٠ وكيفية ريها

	١٩١٠	١٩١١
اراضٍ تروى بالآلات		
(ا) من الانهر	١٠٥٧٣٤	١٠٢٩٦٧
(ب) من الآبار ونحوها	١٠٢٨٠	١٠٢٦٧
اراضٍ تروى رياً طبيعياً		
(ا) بفيضان النهر او ارتفاعه	١٢٢٢٦٨	١٢٩٥٢٦
(ب) بالمطر	١٧٢٤٨٧٠	١٤٥٨٥٦٠

٤ — المال الاحتياطي

بلغ الماء الذي يمكن صرفه في سنة ١٩١٢ —— ١٦٠٠٠٠ ج.م وهو يؤلف مما يلي:—

	ج • م
الرصيد المنقول	٨٩٠٠٠
من بيع الاراضي وايرادات غير عادية	٦١٠٠٠
زيادة الايرادات على المصروفات في سنة ١٩١١ (وفي جملتها ١٠٢٠٠ ج . م لحساب الخدمات المحلية بالمديريات)	١٤٥٠٠
والجملة	١٦٠٠٠٠

وفي ما يلي بيان المصروفات المعينة للسنة الحالية

	ج • م
الاشغال العمومية	٣٥٠٠٠
الطرق والمواصلات	١٣٠٠٠
تسوية ملكية الاراضي	٨٦٠٠٠
المساحة	٢٢٠٠٠
مشروع الري بدقلة	١١٠٠٠

حقل التجارب الزراعية بالجزيرة	١٠٠٠٠
البحث في مرض النوم ونحوه	٦٢٠٠
الوقاية من الكولرا	٢٠٠٠
تنشيط تجارة المواشي مع القطر المصري	٥٥٠٠
قسط ثمن وابورات شركة استعمار السودان	١٣٠٠٠
مد أسلاك التلغراف	٤٠٠٠
تعويض المنازل القائمة على اراض عسكرية	١١٠٠
ذخيرة ومهمات للبوليس	١٦٠٠
مصروفات اخرى صغيرة طلبها المديرون ورؤساء المصالح	٩٦٠٠
الخدمات المحلية بالمديريات	١٠٢٠٠
	١٤٠٠٠٠
الرصيد	٢٠٠٠٠
المجموع	١٦٠٠٠٠

وقد حوّل السردار الانظار مرّة اخرى الى الخدمة الجليلة التي يقوم بها الكولونل برنارد السكرتير المالي بمساعدة سعيد باشا شقير المقتدر وموظفي مصلحته الاكفاء وكذلك الى الخدمة الجليلة التي يؤديها المستر هيونس سكرتير اللجنة الاقتصادية المركزية

٥ — التجارة والجمارك

يستدل على التقدم العظيم في تجارة البلاد من تجارتها الخارجية فقد بلغت الزيادة فيها وفي النقود الصادرة والواردة اكثر من ٤١ في المئة او ٩٩٠٧٧٨ ج.م اي انها زادت من ٢٢٩٩٧٧١ ج.م الى ٣٢٨٠٥٤٩ ج.م واذا استمرت الزيادة في الربع الاخير من سنة ١٩١١ كما استمرت في الربع الاخير من سنة ١٩١٠ فلا يبعد ان تبلغ قيمة تجارة السودان الخارجية في السنة كلها اكثر من ٤٠٠٠٠٠٠ ج.م مقابل ٣١١٣٥٦١ ج.م في السنة السابقة فهذه الزيادة التي نشأ معظمها عن تعاظم قيمة الصادرات تدل دلالة حسنة على حالة اهالي البلاد

ومن الامور التي تبعث على التفاؤل بحسن المستقبل زيادة نشاط الوطني وهمته وقابليته

لانتهاز الفرص التي تعرض له ويرى ذلك من البيان الموجز التالي للزيادة في الصادرات فقد زادت صادرات القطن في السنة الماضية ٣٦٠٠ طن (من الشعر والبذرة) وصادرات الغنم ٢٢٠٠٠ راس والمواشي ١٣٠٠٠ راس والجلود ٨٦٠٠٠ والسمسم ٧٨٠ طناً والبلح ٧٧٠ طناً والفول السوداني ٢٢٠ طناً وجوز الدوم ٢٣٠٠ طن والصمغ ٨٧٠ وبلغ مجموع صادرات الصمغ ١٣٩٢٩ طناً والقطن (الشعر والبذرة) ١٢٣٣٠ طناً

ولا يغرب عن البال ان القطن يزرع الآن فقط في مواضع معينة من مديريات قليلة ويتولى زراعته نفر من الاهالي قليل العدد عديم الخبرة فاذا اعتبرنا ذلك لم يبق ريب في قابلية السودان لاخراج مقادير وافرة من القطن والحاصيل الاخرى متى بدت نتائج اعمال الري والتربية والتعليم وزيادة السكان وغير ذلك من الوسائل المفيدة

وهناك امران حريان بالاعتبار يبعثان على توقع الخير الكثير في المستقبل وهما شوق الاهالي الى اخذ الاراضي لزرعها واهتمامهم بتجارة المواشي والغنم التي اخذت تتقدم بسرعة عظيمة

ومن الامور الشديدة الاهمية ان انشاء بورت سودان وسكك الحديد الجديدة في السودان قربه من اسواق تجارة العالم وواضح ان مركز السودان صار منيعاً الآن في علاقته مع اسواق اوربا والشرق

مثال ذلك ان الواردات الواردة رأساً الى السودان زادت زيادة صافية قدرها ٣٦٠٠٠٠ ج.م وقد اصدر رأساً الى الاسواق الاوربية ٧٤٣ طناً من القطن الشعر و٤٨٣٩ طناً من البذرة

وتقف في بورت سودان بواخر عدد كبير من شركات الملاحة التي من الدرجة الاولى ومن دواعي الارتياح ان اجور الشحن لا تزال على معدل معقول

ومن الامور التي ستؤثر تأثيراً حسناً في تجارة البلاد تخفيض اجور النقل بسكك حديد الحكومة ووابوراتها وقبول نقل البضائع بتعريفة معينة من جبيله الى بورت سودان رأساً وابتياع الحكومة لوابورات شركة استعمار وترقية السودان (لمتد) ومد سكة الحديد الى الابيض

وقد كان النصيب الاوفر في زيادة التجارة للواردات وبلغت قيمة واردات الجمهور نحو ضعفي قيمة واردات الحكومة واذا استثنيت النقود فقيمة الواردات ١٦٩٦٦٦٣ ج.م مقابل ١٣٤٨٣١٨ ج.م في سنة ١٩١٠ فالزيادة ٣٤٨٣٤٥ ج.م او ٢٥ في المئة

والزيادة الكبرى واقعة في المنسوجات القطنية فقد بلغ الوارد منها ٣٠٦٤ طناً قدرت قيمتها بمبلغ ٤١٣٠٠٠ ج.م ومن هذا المجموع ٧٥ في المئة ورد من بريطانيا العظمى والجانب الاكبر من باقي الزيادة واقع في واردات الدقيق والسكر والبن والشاي . وزادت واردات النقود بطريق بورت سودان فبلغت ٢٨٦١٦٥ ج.م وكانت ٩١٨٠٦ ج.م

ومن المسائل العظيمة الشان معرفة ما يجب على الحكومة عمله للمساعدة على ترقية موارد الثروة في البلاد اما بالاشتراك مع الافراد والشركات واما بالانفراد عنها وسبقها لها اذ لا يخفى ان الوطني اذا ترك وشأنه استمرّ على الجري على طرقه واساليبه العتيقة . والوسيط بالاجمال لا يكترث الاَّ لربحه العاجل فلا مندوحة للحكومة عن التوسط لتدبير الاسواق الاجنبية لحاصيل السودان . ومن الشواهد الناصعة على النجاح الذي كللت به مساعي الحكومة من هذا القبيل زيادة اليسر الناشئة عن تحسين محصول قطن طوكر وزيادة صادرات الغنم والمواشي تحت مراقبة الحكومة

فهذه الامور وسواها من الامور الاقتصادية المهمة موضوع اهتمام اللجنة الاقتصادية المركزية وقد نالت الحكومة مساعدة ثمينة من الامبريال انستيتوت بلندن ودار البحث العلمي المعروفة بدار ولكم في كلية غردون وستنال مساعدة مفيدة في ما يختص بالرفاهية العامة من غرفة التجارة السودانية التي انشئت اخيراً في الخرطوم

ولا تزال قيمة تجارة بورت سودان آخذة في الازدياد بما يدعو الى الرضى فبلغت الزيادة ٦٠٠٦٣٦ ج.م في السنة الماضية اي ٥ في المئة عما كانت في سنة ١٩١٠ وظلت نسبة الزيادة محفوظة في طرق التجارة الاخرى

وزادت قيمة الواردت القادمة رأساً من بريطانيا العظمى فبلغت ٥٦٠١٥٩ ج.م وكانت ٤٠١٣١٠ ج.م وبلغت الصادرات التي اصدرت الى بريطانيا العظمى رأساً ١٦٩٣٣٧ ج.م وكانت ٧٨٦٣٥ ج م

وتبلغ هذه الواردات والصادرات ٣٣ في المئة و١٦ في المئة على التوالي من مجموع واردات السودان وصادراته يقابلها ٢٩ المئة و٩ في المئة على التوالي في سنة ١٩١٠

ولما كان الجانب الاكبر من الواردات بطريق مصر من البضائع المصنوعة في اوربا فنصيب مصر الحقيقي في الواردات ١٦ في المئة من مجموع واردات السودان ونصيب بريطانيا العظمى ٤٦½ في المئة من هذا المجموع

ولا تزال الزيادة السريعة مطردة في اصدار الصمغ وقد ارتفع ثمنهُ فبلغ ٣١١ غرشاً للمئة الكيلو غرام وكان ٢٤٣ غرشاً في السنة السابقة واخذت تجارة الصمغ ترتقي في جميع انحاء البلاد

اما القطن فيرى مما يأتي * ان محصول سنة ١٩١٠ — ١٩١١ هبط عن المتوسط ولكن قيمة صادرات القطن والبذرة زادت وبلغت ٢٦٧٣٣٩ ج.م وكانت ٢٣١٥٢٢ ج.م وقد قام البرهان الساطع على نجاح زراعة القطن والحكومة مهتمة اشد الاهتمام بالامر وستبذل قصارى جهدها في توسيع نطاق زراعته

وبلغت صادرات الذرة ١٧١٤٧ طناً فنقصت ٧٩٩٠ طناً عن صادرات ١٩١٠ والظاهر ان الوطنيين لم ينسوا ايام المجاعة في حكم المهدي فلا يزالون يترددون في بيع خبوبهم

وصدر ١٩٣٧٣ رأساً من المواشي و٨٣٦٥٣ رأساً من الغنم الى آخر نوفمبر فزاد ١٥١٢٣ و٣١٩٤٨ على التوالي عن صادرات ١٩١٠ وسيتسع نطاق هذه التجارة بمد سكة الحديد الى الابيض. وقد نشأ عن تقدم تجارة المواشي السريع ان قدمت طلبات الى الحكومة بانشاء مستودعات مبردة لخزن اللحوم

أما ارتقاء زراعة القمح وتجارته فيتعلق على وجود الاسواق لبيعه في القطر المصري أو في البلدان الاجنبية

ولا تزال تجارة ريش النعام آخذة في الانحطاط ولا يرجى لها نهضة الاَّ اذا تناولها قوم من ذوي الخبرة

وصدر ٧٤٩٦١ كيلو غراماً من العاج (سن الفيل) مقابل ٦٤٧٠٦ كيلو غرامات في سنة ١٩١٠

ومنحت الحكومة امتيازاً لجني اللستك البري في بحر الغزال وقد ثمنت عينات لستك السودان في لندن بأثمان تشدد العزائم

وفي تقرير الجمارك من اول سنة ١٩١١ الى آخر سبتمبر منها ما يدل على زيادة عظيمة في تجارة البلاد العامة وبيان ذلك في الارقام التالية

---

* انظر فصل الزراعة والاراضي

	ج٠م
الزيادة في الواردات	٣٦٠٨٧٥
الزيادة في الصادرات	٤١٢٦١٦
الزيادة في ما اعيد اصداره	١٤٧٥١
الزيادة في البضائع التي اجتازت السودان	١٠٤٠٠
مجموع الزيادة	٧٩٨٦٤٢

اي ٣٦ في المئة وتبلغ صادرات الجمهور ضعفي صادرات الحكومة وتفوق قيمة الصادرات قيمة واردات الجمهور باكثر من ١٠٠٠٠٠ ج٠م

وقد زادت ايرادات الجمارك ١٨٠٧٤ ج٠م للتسعة الاشهر الاولى وتقدر الزيادة للسنة كلها بمبلغ ٢٠٢٠٥ ج.م عن الايرادات المقدرة في الميزانية

ومعظم الفضل في هذه الزيادة المرضية يعود الى كفاءة مصلحة الجمارك التي يديرها الماجور هايزسدلر احسن ادارة

الباب الثاني

في المواصلات

٦ — سكك الحديد

في الجدول التالي مقارنة بين الايرادات والمصروفات في السنوات الخمس الماضية

السنة	الايرادات	المصروفات	الربح الصافي	نسبة المصاريف الى الايرادات في المئة
	ج٠م	ج٠م	ج٠م	في المئة
١٩٠٧	٢٩٨٥٥٧	٢١٣٣٥٤	٨٥٢٠٣	٧١٫٤
١٩٠٨	٣٢٢٥٦٣	٢٥١٩٥٩	٧٠٦٠٤	٧٨٫١
١٩٠٩	٣٣١٦٦٢	٢٥٩٦٢٣	٧٢٠٣٩	٧٨٫٣
١٩١٠	٣٩١٧١٧	٢٦٨٢٨٥	١٢٣٤٣٢	٦٨٫٥
١٩١١	٤٤٢٣٢٩	٣١٣٩٥١	١٢٨٣٧٨	٧٠٫٩

فزادت الايرادات ٥٠٦١٢ ج . م عما كانت في سنة ١٩١٠ وهي زيادة كبيرة وزاد ما نقل من الركاب والبضائع. والزيادة ظاهرة على اتمها في نقل الحيوانات فبلغ ما نقل منها ١٧٢٦٠٠ رأس مقابل ٩٨٣٨٠ رأساً في سنة ١٩١١

وفي الجدول التالي بيان اهم ما نقلته سكك الحديد من البضائع

	١٩١١ طن	١٩١٠ طن	١٩٠٩ طن	١٩٠٨ طن
الصادرات				
صمغ	١٤٩٧٩	١٤٠٨٢	١٣٨٤٦	١٠١٨١
بلح	١٣٣٥	١٢٧٤	٩٧٥	١٤٦٢
ذرة	٢٧٤٤٨	٤٨٣٥٤	٣١٢١٢	١٣٢٨٨
سنامكي	٩٢٨	٨٨٥	٨٠٦	٨١٢
سمسم	٤٧٢٤	٥٦٤٧	٦٣٣٤	١٨٩٣
قطن وبذرة	٣٠٦١	٢٩٢٥	٦٠٩	٣٤٢
جوز الدوم	٢٦٣٦	٦٥١	—	—
فول سوداني	١١٧٨	٩٨٦	٣٤٠	١٣٤
الواردات				
منسوجات قطنية ...	٤١١٧	٣٤٦٦	٢٧٠٣	٣٤٢٨
سكر	١١٠٢٢	١٠٠٥٢	٩٢٣٧	٨٧٤٨
ملح	٣٨٥٦	٢٥٨٩	٢٠٦٦	١٦٠٨
صابون	٧٢٥	٦٧١	٥٤٩	٥٢٣
حلويات	٣٤١	١٨٢	١٦٢	١٠٢
طيوب وبهارات ...	٣٧٠	٢٤٩	٤٣٤	١٨٩
بترول	١٤٩١	١٦٧٤	١٠١٧	١٠٠٩
شاي	٥٦١	٤١٦	٣٠٤	٤١١
دخان وسجاير... ...	٤٥٣	٤٩١	٣٣٦	٢٢١

وقد كمل الآن البيان الذي وضع في سنة ١٩٠٧ لمد خطوط سكك الحديد والحكومة تنظر الآن في انشاء خط يصل بورت سودان بكسله والقضارف وسنار

وقد حول السردار الانظار مرة اخرى الى العمل الثمين الذي قام به السكبتن مدونتر مدير سكك الحديد وموظفو مصلحته

٧ — الملاحة في النيل

زادت الايرادات من جميع ابواب النقل الاّ في الخرطوم حيث نتج النقص عن مد سكة الحديد وتوقيف معدية النيل الازرق اثناء اكمال الكبري وكون ايرادات دار الصنعة في سنة ١٩١٠ فاقت المتوسط بكثير بسبب أعمال الحكومة الخصوصية الكثيرة في تلك السنة

وقد سهلت الملاحة بين الخرطوم واعالي النيل وبين جندكرو والرجاف بازالة صخرين كان منهما خطر على السفن

وتقدم العمل جيداً في انشاء الحوض العائم والمصانع والامور الاخرى في حلفا وسيفضي ذلك الى تذليل الصعوبات التي لقوها باضطرارهم الى مغادرة المحلات القديمة في الشلال بسبب خزان اصوان

٨ — الطرق والآبار

حالت قلة المال دون الشروع في مشروع كبير لفتح الطرق فخص معظم المال المعين لهذا الباب في الشروع في مشروع واف لحفر الآبار فعملوا عملاً يستحق الذكر من هذا القبيل في مديرية كسله وشرق السودان

ووضعوا مشروعاً لحفر الآبار وتبطينها في مديرية كردوفان وسيشرعون في هذا العمل في سنة ١٩١٢

وبلغ مجموع اطوال الطرق الجديدة التي انشأوها في المديريات في اثناء السنة ١٠٥٠ ميلاً وحفروا ١٠٨ آبار جديدة

ولا يخفى انهُ كلما اتسع نطاق الادارة وامتدت سكك الحديد ازدادت الحاجة الى تحسين المواصلات الداخلية. فانشاء الطرق والمحافظة عليها في انحاء كثيرة من السودان لا يكلف سوى نفقة قليلة ولكن تدبير ما يلزم من الماء يقتضي مالاً كثيراً وحذقاً ومهارة في العمل

٩ — البوستة والتلغرافات

لا يزال النمو ملازماً اعمال هذه المصلحة وقد فاقت الايرادات ايرادات سنة ١٩١٠ بعشرة في المئة

وزاد عدد الطرود التي ارسلتها المصلحة ٦ في المئة وعدد الطرود المحوّل عليها بقيم ٨ في المئة وزاد عدد الحوالات الصادرة والمدفوعة ١٣ في المئة ومجموع النقود الذي ارسلتهُ مكاتب البوستة بحوالات ١٦ في المئة وبلغ اكثر من ٢٠٠٠٠٠٠ ج . م

ومد السلك التلغرافي من جندكرو الى الرجاف وفتح مكتب في هذه واقفل مكتب جندكرو

ولا تزال الحيوانات البرية في المديريات الجنوبية تتلف الاسلاك ولا يرجى تحسين كبير من هذا القبيل الا بعد ما تكثر المارة في تلك الجهات

وقد اعيد مد الاسلاك التلغرافية على طول سكة الحديد بين حلفا وابي حمد في اثناء السنة

وزاد مجموع التلغرافات التي ارسلتها المصلحة ١٧ في المئة وزاد عدد التلغرافات التي ارسلها الجمهور ١٨ في المئة

فالماجوز ترنر وموظفو مصلحتهِ جديرون بالمدح على التقدم المرضي الذي تقدمتهُ هذه المصلحة المهمة في اثناء السنة

الباب الثالث

في الزراعة

١٠ — الزراعة والاراضي

كثر الطلب على اراضي البناء في المدن ولكن ما بيع من اراضي الحكومة الصالحة للزراعة ليس كبيراً وبقيت مساحة الاطيان النهرية التي تؤجرها الحكومة سنوياً على ما كانت في سنة ١٩١٠

وشرعوا في اتخاذ التدابير اللازمة للفصل في الطلبات المقدمة للحكومة لاجل ابتياع اراضي للبناء في الابيض وكسله والقضارف بسبب مد سكة الحديد الى الابيض

والارتقاء مطرد في بورت سودان على نمط لم يتوقعهُ احد والزراعة في جوارها سائرة في سبيل التقدم

ولم يقع تقدم فيما اخذ من اراضي الـكزو في شمال السودان بسبب امحال موسم القطن في مديرية بربر في السنة الماضية

ولم يقع شيء من التقدم في الاراضي التي اعطيت بامتياز كاراضي كلي والمناوي وصوبا والزيداب ويرجح ان سبب ذلك النكبات المالية الاخيرة في القطر المصري

ونشأ عن فتح ارصفة المقرن على النيل الازرق طلب على الاراضي اللازمة لانشاء المستودعات وقد تمت التدابير اللازمة لتخطيط القطع وتوزيعها وستنفذ قريباً

وتقدموا تقدماً حسناً جداً في اعمال تسوية ملكية الاراضي

وبينت حدود ملكية كل مالك ومسحت وسويت وسجلت في مركزي الكاملين والمسلمية وفي مديرية النيل الازرق وتبلغ مساحتها نحو ٩٤٤٠٠٠ فدان وقد وجد بالاجمال ان جميع اراضي هذه المراكز يملكها افراد . ومتى تم تسجيل الاراضي الواقعة في مركز ود مدني حيث العمل دائر الآن يصبح لدى الحكومة سجلات كاملة للحجج لكل ارض الجزيرة

وسجل جانب عظيم من اراضي مديرية النيل الابيض وعينت التخوم الفاصلة بين مديرية النيل الازرق ومديرية النيل الابيض نهائياً

وتقدم عمل التسجيل في المراكز الاخرى تقدماً حسناً وعدلت ضريبة الاراضي في مديرية حلفا

وبدىء في شهر يوليو في تجربة زراعة القطن في الجزيرة وقد تقدم الكلام عليها وجميع الدلائل تدل على نجاحها التام

ومن الامور التي تشدد العزائم حسن الحال في طوكر حيث تضاعف محصول القطن في السنوات الخمس الماضية وصار يباع الآن بأثمان طيبة وقد فرغوا من تحديد ٩٠٠٠٠ فدان وسيكون ذلك ذا قيمة لولاة الامور في المديرية

وقد جربوا تجارب مفيدة في زراعة بعض انواع القطن المصري والقطن الاميركي وعين مفتش ومعهُ العدد الكافي من المستخدمين للاقامة دائماً في مركز طوكر لاجل تدريب الزراع الوطنيين على افضل طرق الزرع واعداد الارض

والعمل دائر في دقله في انفاذ نظام المصارف ومسح التربة

وكان محصول القطن ادنى من المتوسط لسوء الحظ في الاراضي التي تروى بماء النيل بسبب برد الجو في شهر نوفمبر وسطو دودة اللوز

واقترحت اقتراحات عديدة لانشاء محالج للقطن ويرجى انشاء محلجين جديدين قريباً
والحكومة مهتمة بوجوب تعيين « مراتب » القطن والحبوب
وهي تعنى بالنظر في مسألة ري الاراضي التي يمتلكها الاهالي والاراضي النهرية والمأمول ان تتوصل الى حل مناسب
وقد سلمت البلاد من ضربات الحشرات والآفات الفطرية ومع ذلك فقد اصدرت الحكومة اوامر تخول ولاة الامور حق منع ادخال هذه الحشرات وتنص على التدابير التي يجب اتباعها لقطع دابر دودة لوز القطن اذا سطت على الزراعة
ثم ان التقلبات التي تحدث في محاصيل الاراضي المزروعة لا سيما في مديرية سنار ومديرية النيل الازرق تدل على شديد اهمية مشروع ري الجزيرة الذي في معرض النظر. فالمديريات التي تعول في زراعتها على الري زادت محاصيلها بلا استثناء عما كانت في سنة ١٩١٠
وأهم الزيادة في واردات المحاصيل الزراعية واقع في واردات السكر وقد ثبت بالبرهان القاطع ان زراعة قصب السكر تجود جداً في الاراضي الواقعة على ضفاف النيل شمالي الخرطوم
ويجربون الآن في انكلترا تجارب لحكومة السودان تتعلق بزرع الذرة او «الداري» لاجل علف المواشي
وكان محصول القطن اقلّ من المتوسط لسوء الحظ بسبب عدم ملاءمة الاحوال الجوية وفعل الدودة
ومنحت شركة « سودان اندستريز كومباني لمتد » امتياز صنع الوقود من النباتات المائية التي يعبر عنها « بالسد »
والمفاوضات دائرة لمنح المستر ج . فولكس امتياز صنع رب الورق من السد
والحكومة تنظر الآن في وضع نظام جديد للبحث عن المعادن ورخص تحديد الاراضي التي يبحث فيها عنها كما هي الحال في القطر المصري
والتحسن الكثير باد في اعمال شركة مناجم ام نباردي

١١ — الري

تم جانب كبير من الرسوم والخطط اللازمة لمشروعات الري العظيمة التي هي جوهرية لسعادة البلاد في المستقبل
ووضع تقرير عن الانهر التي تصب في اعالي النيل ومشروع لتعديل مجرى النيل

الاعلى وهذا المشروع يقضي بتعديل مجرى بحر الجبل وبحر الزراف وترميم ضفافهما

وقد ثبت جلياً كما تقدم أن القطن ونباتات الفصيلة القرنية تجود في سهل الجزيرة الذي تبلغ مساحة أطيانه ٧٥٠٠٠٠ فدان ويمكن زرعها اعتماداً على ماء الفيضان وفي فصل الشتاء من دون أن يلحق ذلك ضرراً ما بالقطر المصري

وفي معرض النظر الآن انشاء خزان تبلغ نفقته نصف مليون جنيه أو ثلاثة ارباع مليون جنيه وهو يقتضي انشاء قناطر على النيل الابيض بقرب موضع اقترانه بالنيل الازرق وقد تصل هذه القناطر الخرطوم بام درمان فهذا الخزان يسد النقص في الماء اللازم لري الجزيرة ويزيد ماء الري الصيفي في القطر المصري زيادة كبيرة . ومن فوائده ايضاً التحكم بماء الفيضان في أشهر سبتمبر واكتوبر ونوفمبر فتنتفع حياض الوجه القبلي بمصر وتروى اراض شاسعة من بر مديرية كردوفان على النيل الابيض ري فيضان

والارجح أن هذا المشروع يكون جزءاً غير قابل الانفصال من مشروع الجزيرة فيدور العمل في المشروعين معاً . وقد وجدوا مكاناً ملائماً لسد سنار وتقدر نفقة الاعمال اللازمة لري ٥٠٠٠٠٠ فدان من اراضي الجزيرة بنحو ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه وتتراوح المدة التي تستغرقها بين عشر سنوات وخمس عشرة سنة

وهذه الاعمال تسهل لسكة الحديد بين سنار والقضارف عبور النيل

ويظهر من البحث أنه يمكن ري ٢٠٠٠٠٠ فدان واقعة بين نهري دندر والرهد ري فيضان من الرهد بنفقة تقدر بنحو جنيهين للفدان

ويرجح أن في الاستطاعة زيادة الاراضي التي تزرع في خور بركة ٥٠ في المئة فتصير مساحتها ٦٠٠٠٠ فدان وذلك بانفاق نحو ٨٠٠٠٠ جنيه في أعمال ري تتحكم في فيضان الخور . ومتى تمت سكة حديد كسلة يستطاع توسيع نطاق الري الصناعي من نهر القاش حتى يشمل مئتي الف فدان بمعدل جنيهين للفدان الواحد وقد نقلت نفقة المحافظة على اعمال ري القاش من الميزانية المصرية الى الميزانية السودانية

ولقوا صعوبة في الري بدنقلة بسبب سرعة ارتفاع الفيضان وانخفاضه ولكن النتيجة كانت حسنة ويمكن جعل ١٢٠٠٠٠ فدان قابلة للزراعة بنفقة لا تتجاوز جنيهين للفدان الواحد

١٢ — الغابات

اكمل حمى حطب الوقود في الابيض ومساحته ٢٥ ميلاً مربعاً فصارت مساحة غابات

الحكومة المحمية ٢٠٣٦٥ ميل مربع وكانت ١٧٨٦٥ ميل مربع كلها واقع في مديرية سنار

والافراخ مستمر في الغابات المحمية على نمط يدعو الى الرضى الكثير اما في ما سواها فالمواشي والنيران تفعل فعلاً ذريعاً لا سيما في غابات الصمغ حيث كثر الجني بسبب غلاء الاسعار فلا مندوحة من زيادة المراقبة ومعاونة الاهالي للحكومة في هذا الامر . وغرس الاشجار جارٍ على ما يرام

وبلغ مجموع الايرادات ٦٢٠٨٢ جنيهاً الى سبتمبر ١٩١١ وكان ٦٥٢١٧ جنيهاً في سنة ١٩١٠ وسبب هذا النقص التأخر في جباية العوائد الجليلة على مقادير وافرة من الصمغ

الباب الرابع

في الاشغال العمومية

١٣ — الاشغال العمومية

كانت المبالغ المعينة للاشغال العمومية في السودان في سنة ١٩١١ كما يأتي : —

		ج.م
(ا)	الاشغال العمومة بالميزانية الاعتيادية	٥٣٠٣٦
(ب)	« « ١٩١١ — اعتماد خصوصي لمبانٍ جديدة	٣٨٣٥٠

وعلاوة على هذه المبالغ فقد بقي ٣١١١٦ ج.م رصيد اعتمادات سابقة لم تصرف

وكان التقدّم العام في السنة على ما يرام

وتم تخطيط ملاكال التي ستكون مركز رئاسة مديرية اعالي النيل

وشرعوا في استعمال ارصفة المقرن في الخرطوم

والحاجة ماسة الى توسيع نطاق مشروع جر ماء الشرب في الخرطوم ويرجى ان يشرع فيه قريباً

واقيمت محطة الري الجديدة في الطيبة

وستبنى مكاتب جديدة في الخرطوم للمصلحة المالية بنفقة ٢٥٠٠٠ ج.م توزع على ثلاث سنوات

		ج.م
(ا)	الميزانية الاعتيادية	٥٣١٠٠
	اعتماد خصوصي لابنية جديدة ١٩١٢	٤٠٠٠٠

والمأمول ان الحكومة تستطيع تعيين المبالغ الآتية للصرف في سنة ١٩١٢
ويضم الى ذلك الرصيد الذي لم يصرف من اعتمادات سابقة وقدره ٤٣٦٧٥ ج.م
والحكومة تنظر الآن في اربعة مشروعات لجر مياه الشرب الى بورت سودان تتراوح نفقتها بين ٦١٠٠٠ ج.م و ٦٨٥٠٠ ج.م وهذه المسألة من أهم المسائل التي يجب التعجيل فيها

١٤ — الموانىء والفنارات

زاد محمول السفن التي رست في بورت سودان ٦٠ في المئة من محمول السفن التي رست فيها في السنة السابقة وجملة محمولها ٧٠١١١٠ اطنان

وصارت بواخر شركة يونيون كاسل وشركة استريان لويد ترسو في بورت سودان في مواعيد منتظمة فبلغ عدد الشركات التي كذلك ٩ ولا يخفى ان نجاح بورت سودان مضمون متى زادت الصادرات . وقد استحق القومندور بوند واللفتنت دروري وموظفو المصلحة المدح لحسن قيامهم بادارة الميناء

الباب الخامس

في التعليم

١٥ — التعليم

قرَّ القرار على انشاء منصب وكيل ناظر لكلية غردون وعهد في هذا المنصب موقتاً الى المستر سمسن

واكمل بيان المدرسة الثانوية باضافة السنة الرابعة فلا يبقى ثمت حاجة الى التعديل لعدة سنوات والمأمول انهم يستطيعون الآن ان يدخلوا في الكلية شيئاً من مميزات الكليات الانكليزية المعروفة « بالمدارس العمومية »

ولا تزال مسألة تدبير المعلمين الاكفاء للمدرسة الابتدائية العالية عقدة صعبة الحل والتقدم عظيم في الكتاتيب والمدارس الصناعية ولا سيما في كردوفان

وسينظر مجلس الحاكم العام قريباً في مسألة الضرائب المحلية التي تعول الكتاتيب عليها ومتى صدر القانون اللازم بها وضحت الجادة التي تتبع لترقية هذه الكتاتيب

اما المبدأ الذي ينطوي تحت خطة حكومة السودان التعليمية فهو ايجاد التسهيلات للسودانيين لتحصيل ما يناسب مقدرتهم العقليـة من المعارف والفنون ويؤهلهم للاشتراك في ترقية بلادهم وتقدمها واجتناب العواقب الوخيمة التي تنشأ عن تعليم شعب نصف شرقي ونصف متمدن طبق نظام لا يناسب الا الشعوب الغربية الراقية جداً

الباب السادس

في العلوم والفنون

١٦ — العلوم والفنون

اتخذت التـدابير اللازمة للشروع في الابحاث الزراعية بالطرق العلمية وينتظر نتائج جليلة من وراء ذلك وقد حوّل السردار الانظار مرة اخرى الى العمل الثمين الذي يقوم به الدكتور بلفور ومن معه من الموظفين في دار ولكم للبحث والتحليل

ولا يزال البحث عن الآثار القديمة جارياً على ما يدعو الى الارتياح العظيم وقد عرضت نتيجة اكتشاف العاديات في مروي في برلنتن هوس في هذه السنة فاهتم بها الناس اهتماماً عظيماً

ووفق جيولوجيا الحكومة المستر جرابهام والمستر دن الى القيام باعمال مفيدة متسعة النطاق

الباب السابع

في القضاء

١٧ — المحاكم المدنية والجنائية

قال المستر ستري رئيس القضاة في تقريره ان القضايا المدنية زادت فبلغت ١٠٢٤٨ في السنة الماضية وكانت ٨٨٣٩ في سنة ١٩١٠ وصدرت احكام بدفع مبالغ مجموعها ١١٩٢٥ ج . م دفع منها ٥٥ في المئة وهو احسن من سائر السنوات السابقة

وتدل احصاءات الجرائم على نقص خفيف وبلغ عدد احكام المحاكم غير الايجازية ٩٠٨ مقابل ٩٦١ في سنة ١٩١٠ وانفذ حكم الاعدام في عشرة اشخاص

وصدرت القوانين التالية في اثناء السنة

نمرة ١ قانون مقاطعة اللادو ١٩١١

نمرة ٢ قانون منع الكلب ١٩١١

نمرة ٣ قانون آفات الزراعة ١٩١١

نمرة ٤ قانون وقاية الحيوانات البرية ١٩١١

١٨ — المحاكم الشرعية

فتحت محكمة جديده في اتبره

وبلغ عدد القضايا في هذه المحاكم ٨٥١٧ في السنة الماضية مقابل ٧٥٦٧ في السنة السابقة وجملة الرسوم ٤٠١٩ ج . م وكانت ٣٧٨٣ ج . م في سنة ١٩١٠ . والقضايا تنظر بلا ابطاء ولم يكن في آخر السنة في معرض النظر سوى ٦٠٨ قضايا

وبلغ عدد الانكحة التي سجلت ١٣٦٥٠ في سنة ١٩١١

وفتح ثلاثة جوامع كبيرة احدها في حلفا والثاني في كسله والثالث في مديرية البحر الاحمر

١٩ — السجون

زاد عدد الذين سجنوا للجرائم كبيرة زيادة عظيمة عما كان في سنة ١٩١٠ وسبب ذلك حسن تدابير البوليس وليس سببهُ زيادة حقيقة في الجرائم

اما عدد الذين سجنوا لجرائم اصغر من الاولى فنقص نقصاً يدعو الى الارتياح واكثر الجرائم انتشاراً السرقة والقتل كالعادة وقد زادت جرائم الرق ونقصت جرائم مستخدمي الحكومة لحسن الحظ

وتمَّ بناء سجن بورت سودان فاستلمتهُ الحكومة

وفي السجون المركزية فراغ كبير يسع مايزيد عن سعة سجون المديريات وقد كان سلوك المسجونين حسناً .

ولم يسجن احد من الاوربين في السنة الماضية .

ولم يسجن من النساء سوى اثنتين ارتكبتا جريمتين كبيرتين

والعمل دائر في ورش السجون على ما يرام وعند الماجور كوتس ان المسجونين يقومون باعمال نافعة

واصلاحية السجن ومدارس الحريمات ناجحة

والحاجة شديدة الى بيمارستان ولا مناص من بناء بناية خاصة لهُ

٢٠ — البوليس

يفهم من التقارير الواردة من المديريات ان حالة البوليس مرضية بالاجمال وقد زيدت قوة البوليس ٣٠٠ رجل وجميع رجالها تقريباً يجندون محلياً

الباب الثامن

في الصحة العمومية

الصحة العمومية

كانت الصحة العمومية في السودان في السنة الماضية في غاية ما يرام ولم يفش فيه وباً ولا اصيب بوافدة اذا استثنينا تفشي وافدة ذات الرئة في الزيداب التي قطع دابرها حالاً

ومن اهم الحاجات الماسة انشاء مستشفى صغير في الخرطوم للامراض المعدية وفي ماسوى ذلك فعمل المعالجة الطبية الملكية في السودان يتقدم تقدماً مطرداً

وفحص جانب كبير من مقاطعة اللادو في ما يختص بمرض النوم وعينت المناطق التي يوجد فيها « ذباب » وللكبتن درو والكبتن طمسن فضل عظيم من هذا القبيل

وعملت لجنة الداء الاسود (كلا ازار) عملاً ثميناً في درس هذا الداء برئاسة الكبتن مرشال

٢٢ — القسم البيطري

اهم مميزات السنة الماضية الزيادة العظيمة في صادرات المواشي والغنم بتنظيم القسم البيطري

وزادت نسبة الايرادات الى المصروفات فبلغت ٣٠٫٩١ في المئة في السنة الماضية وكانت ٨٫٧٤ في المئة في سنة ١٩٠٩

وقد زيد مفتشو المصلحة اربعة وبذلك يتيسر لها في المستقبل ان تهتم بالامراض الاخرى غير الطاعون البقري

وفشا الطاعون البقري في مديرية سنار فاشتدت وطأته فيها ولقح ٥٠٠٠ رأس من مواشيها ويكاد يكون مؤكداً ان العدوى جاءت مع التجار من الحبشة

الباب التاسع

في فصول عامة

٢٣ — الامن العام

تكرر شن الغارات في شهر يناير بين قبائل الدنكة والرزيقات وسيجتمع مندوبو الفريقين للمفاوضة والمأمول ان هذا الاجتماع يفضي الى ازالة ما بينهما من الاحقاد والخلاف

وقبض على مك تاجوي السابق في كردوفان وحوكم في محكمة كبرى فثبت عليه ارتكاب جريمة القتل غير مرة وشنق في ١١ ابريل وفرضت غرامات على الاهالي الذين آووه اوساعدوه

وتمكنت السرية التي ارسلت الى جبال تميا من اسر معظم الوطنيين الذين احدثوا الاضطراب

ولم تشن اغارة ما في الشمال الغربي من كردوفان

وارسلت دورية من الهجانة الى الابيض في اوائل اغسطس لتهدئة روع القبائل المقيمة على الحدود وحمايتهم من غارات القبائل التي وراء الحدود

واحتلت دورية بقيادة الكبتن بيلي في شهر مايو جبل كرونجوبخيت لان اهله ابوا دفع الغرامة التي فرضت عليهم لقتلهم احد رجال البوليس

وفي شهر اكتوبر اجبرت دورية بقياة الكبتن ريزموج اهل جبل هيان على دفع الغرامة التي فرضت عليهم لغزوهم جبل ابول واطلاقهم النار على الكبتن هدو

وفي مديرية منقلة الآن دورية بقيادة الماجور درايك تحارب قبائل البير لكف شرهم عن الدنكة ومنع تكرار غاراتهم عليها والظاهر ان اعمال هذه الدورية جارية على ما يرام

وارسلت دورية من الهجانة الى سنار بقيادة الكبتن بوستلثوايت فنجحت بان اثبتت للاهالي ان الحكومة عاقدة النية على منعهم من اقتناء السلاح بلا رخصة

وارسلت دورية بقيادة الكبتن هويتبرد في شهر ابريل الى بلاد قبائل اللاوتوير لاجبارهم على المحافظة على الحدود طبقاً لاتفاق ١٩١٠ ولجباية المتأخر من الجزية فنجحت في الامرين

وكان الانواك المقيمون على ضفاف نهر بيبور قد ارهقوا قبائل النوير وارهبوهم بغاراتهم فارسلت الحكومة عليهم في شهر نوفمبر دورية بقيادة الكبتن دكنسن والكبتن جبس فأدبتهم تأديباً لا ينسونه :

وكان الغرض من ارسال هذه الدوريات توطيد هيبة الحكومة ولافهام الاهالي ان

حكومة السودان مصممة على أن تعاقب من يجرأ على العصيان والشغب وأن تحمي من الاعتداء الذين يطيعون أوامرها ويستعملون نفوذهم في المحافظة على السكينة العامة

٢٤ — مسائل الحدود

(ا) حدد الحبشة

لم يقطع اضطراب يستحق الذكر في الجهات المجاورة للحدود الغربية وبناء على المفاوضات بين معتمد جلالة الملك في اديس ابابا وحكومة الحبشة اتخذت الحكومة تدابير تفضي الى منع الغارات التي تكرر وقوعها في السنة الماضية

أما على الحدود الجنوبية فالحالة لاتدعو الى مثل هذا الارتياح فقد اغار الانواك في بحر السنة اربع غارات وهم متقلدون السلاح . وحكومة السودان تعد الآن حملة لارسالها الى تلك الجهة لرد الامن الى نصابه واذا اريد قطع دابر غارات الانواك فعلى حكومة الحبشة ان تعاون حكومة السودان على نزع سلاح قبيلة الانواك عامة أو باتخاذ تدابير لمنع تجارة السلاح من الحبشة وان هذه التجارة هي السبب المباشر في الاضطراب الحالي

(ب) الكنغو البلجيكية

لاتزال صلات المودة مستحكمة بين موظفي الحكومتين

والمفاوضات دائرة بين الحكومتين على شقة مهاجي والمأمول ان يتم الاتفاق عليها قريباً

(ج) دارفور ووداي

كان للشك في حقيقة حدود دارفور الصحيحة بعض التأثير في السكينة الداخلية في مقاطعتي دار تامه ودار مساليت الواقعتين على الحدود واذا اعترف الفرنسيون بان هاتين المقاطعتين جزء من دارفور زالت الصعوبة الكبرى في تحديد البلاد

وقد انفذ علي دينار بولاء وطاعة أوامر حكومة السودان بالامتناع عن الاعتداء اذ ان هذا الاعتداء يوقع الاضطراب في احوال وداي

(د) حدود السودان والارتره

تعاون موظفو الحكومتين بالاخلاص والمودة على تسوية مسائل الحدود القليلة الاهمية التي نشأت

وجدد اتفاق البريد والتلغراف لمدة خمس سنوات اخرى ويرجح ان الاتفاق يفتقر الى شيء من التعديل قبل انقضاء مدة اخرى

(هـ) الكنغو الفرنسوية

اتفقت الحكومتان على التدابير التي تتخذانها لقمع ما بقي من النخاسة والمأمول انهذه التدابير تفضي الى قطع دابرها

وكان أنصار السلطان السنوسي المتوفى وأتباعهُ قد لجأوا الى بلاد السودان بعد الاعمال الحربية التي قام الفرنسويون بها اخيراً فسمحلهم ولاة الامور الفرنسويون الآن بالعودة الى بلادهمبالامان . أما الذين رغبون منهم في البقاء في السودان فيعين لهم مقام يبعد عن الحدود

(و) تجارة السلاح

ابدت حكومة السودانهمة عظيمة فيمسألة تجارة السلاح . وغرض الحكومة ان تحصر اقتناء البنادق مع كميات قليلة من الذخيرة في بعض الزعماء ذوي النفوذ والمشهودلهم بالولاء والاخلاص وأن تنزع سلاح من بقيمنالاهالي وقد فعلت بعضذلك شماليالدرجة الثالثة عشرة من العرض الشمالي أما جنوبي تلك الدرجة فقد تقدمت تقدماً يذكر في هذا السبيل ولكن اكمال نزع السلاح يتوقف على تقدم المراقبة الادارية واتساع نطاقها . ومما يساعد على الغاء هذه التجارة الامر الصادر في يوليو والقاضي باضافة الكبريت الى المواد التي يحظر جلبها الى السودان . ثم ان وجود الصحراء في شمال السودان والاحتياطات الدقيقة التي تخذها الحكومة على النيل وفي موانىء البحر الاحمر ووجود الفرنسويين والبلجيكيين على الحدود الغربية والجنوبية ووجود البريطانيين في اوغندة وشرق افريقية من العوامل التي تمكن حكومة السودان من اقفال الابواب في وجه هذه التجارة التي هي اكبر عائق يعيق انتشار الحضارة ورفع لواء السكينة. ولكنالحالة علىالحدود الشرقية تبعث على الهم والقلق. نعم ان الشرّ قلّ على تلك الحدود بتوالي الدوريات ولكن عجز حكومة الحبشة عن المراقبة لاسيا في بلاد الانواك أفضى الى اوخم العواقب فان غارات الانواك المسلحين وغزواتهم للنوير حملت هؤلاء المساكين على بذل كل رخيص وغال للحصول على بنادق ففشا التهريب وحكومة السودان تحاول تلافي هذه الحال بالقبض على قوافل الجالا الذين يقايضون النوير على سن الفيل بنادق وبتحويل تيار تجارة سنالفيل العظيمة فيجهات اخرى اذ ان سن الفيل هذا هو السبب المباشر في غارات الانواك

ولكن المشكلة لاتحل تماماً وهذه التجارة لاينقطع دابرها الاَّ اذا كان في بلاد الانواك وبلاد الجالا حكومة منظمة قوية

(ز) السنوسي

لم يحدث في السنة الماضية ما يستحق الذكر من هذا القبيل وليس في السودان الاَّ القليل من اتباع هذه الطريقة اذا استثنينا دارفور ولكن الجميع يعترفون للسنوسي بانهُ زعيم ديني ويحترمونهُ فلسلوكهِ بعض الاهمية

٢٥ — ارتياد المجاهل والمساحة

أهم الاعمال الطبوغرافية التي قامت بها مصلحة المساحة عمل المثلثات الواقعة بين النيل بطريق مقاطعة اللادو وبين القسم الجنوبي من بحر الغزال فاتمَّ الكبتن كونهام هذا العمل وعاد الى الجيش الانكليزي بعد ما خدم سبع سنوات كان فيها من اعظم المشتغلين في رسم الخارطات الموقتة الصادرة لجميع انحاء السودان المأهولة

ونتج عن الابحاث التي عملها الكبتن كلي شرقي ملاكال ان احسن الطرق في فصل القيظ من النيل الابيض الى الشرق الطريق الممتد من جبل احمد آغا او من الرنك الى كرموك

وجمع الكبتن نيوكمب معلومات كثيرة مفيدة في رحلتهِ الى جميلة

والمأمول ان يقع تحسن قريباً في رسم الاكام والجبال. ومن أهم المواقع التي لم يرتدها الرواد مجرى بحر العرب والبلاد الواقعة جنوبي نهر السوبات

وقد طبع الى الآن ١٢٦ خارطة على مقياس ربع المليون

وتقدموا تقدماً حسناً في مسح الاطيان بين النيل الابيض والنيل الازرق

وتم مسح ام درمان واخذ موظفو مساحتها ينظرون في الطلبات المقدمة لتوزيع ارض البناء

ولا يزال الكبتن بيرسون يدير بنشاط ومقدرة هذه المصلحة القائمة بهذه الاعمال المهمة في السودان

٢٦ — العمال والسكان

يبلغ عدد سكان البلاد الآن نحو ثلاثة ملايين نسمة

وقد وجه مكتب العمال همه الى اكتساب معاونة الذين يستخدمون العمال لحملهم على دفع اجور عادلة للفعلة والعمال غير الحاذقين وقد جرى المكتب على هذه الخطة لاعتقاده ان ناموس المطلوب والموجود لا يسري تماماً الاَّ اذا كان بين ادنى حد للاجور ونفقة المعيشة نسبة معقولة وقد انقص ادنى الحد هذا فجعل ٣ غروش في اليوم .

وعادت قلة العمال فبدت في فصل الزرع وكانت شديدة الوطأة على اصحاب الاراضي النهرية والمزارع الاخرى . ومعظم الصعوبة في تدبير الايدي الكافية لجني القطن فان الرجال يكرهون هذا العمل فلا يبقى له سوى النساء والاولاد

وقد قام مكتب العمال الذي اسسه الفريق السر ر . فون سلاتين بخدمة جليلة واستحق الكبتن سيمس وموظفو المخابرات المدح على حسن قيامهم باعمالهم .

٢٧ — التبشير

لا تزال مدارس المرسلين في الخرطوم وام درمان واتبره قائمة بعملها المفيد ولا يزال الاقبال عليها كثيراً وميل الناس يشتد الى الارساليات الطبية المختلفة وقد عزمت ارسالية السودان الانجيلية على انشاء محطة في الشتاء القادم في الجزء الجنوبي الشرقي من بحر الغزال

ولا تزال الرسالة الاميركية تقوم بعملها المفيد الذي يمهد سبيل الحضارة بين الشلوك والنوير على نهر السوبات

وفي السنة الماضية فتح مكان لفائدة الجنود البريطانية في الخرطوم والفضل في فتحه عائد الى المطران جوين والقس رفتن والمستر جلمان

٢٨ — الرق

نقلت مصلحة منع الرق في اول السنة الماضية من الحكومة المصرية الى حكومة السودان وخلف الماجور رفنسكروفت الكبتن مكمردو في منصب مدير المصلحة

وقد اخذت النخاسة تقل سنة فسنة بتحسين نظام المخافر والدوريات والمأمول انها تزول تدريجاً وقد اطرى السردار خدمة المستر ولكنسن والكبتن مكنختن والمستر اتبري الذي تمكن من اسر اربعين رقيقاً في مركز الرصيرص

٢٩ — وقاية الصيد

بلغ عدد الحيوانات التي قتلها حاملو رخص الصيد الى وقت كتابة هذه السطور ١٩٥٠

ويرجح ان الايرادات تفوق ٤٣٠٠ جنيه يقابلها ١٦٠٠ جنيه في المصروفات

وحالة الصيد في منقلة وسنار والبحر الاحمر على ما يرام ولكنها ليست كذلك تماماً في مديرية النيل الازرق وكردوفان ويستحيل مراقبة صيد الاهالي للحيوانات البرية الاَّ اذا أحكمت ادارة بقاع واسعة وعين فيها العدد الكافي من الحراس

الباب العاشر

في ادارة المديريات

٣٠ — بحر الغزال

حول الكبتن فيلدن الانظار الى حسن العلاقات بين موظفي السودان وضباط الاملاك الفرنسوية والبلجيكية المجاورة والى الاتفاق الذي ابرم مع الاولين لمنع النخاسة

ولا يزالون يلاقون بعض الصعوبة في مسألة العمال ولكن ثقة الاهالي بالحكومة مكنتها من تدبير ما يلزمها من العمال

ومنح امتياز جني اللستك وشرع في العمل في مركز واو

وهذه المديرية واقعة بين منطقتين من مناطق داء النوم ولا يخفى ما في ذلك من الخطر عليها ولكن الحكومة اتخذت جميع الاحتياطات لوقايتها من هذا الداء الذريع

٣١ — بربر

اهالي هذه المديرية في يسر عظيم ورغد كثير بفضل غزارة أمطار سنة ١٩١٠ واقبال مواسمها واذا حسنت طرق الري فيها ازداد اتساع الاراضي التي تزرع

ولا يزال العمل في مناجم أم نباردي سائراً على ما يرام

ومما يبعث على الاسف أن الصحة العمومية في المديرية كانت أدنى من المتوسط بسبب تفشي حمى الملاريا . وظهرت ذات الرئة فيها بشكل وافدة فقطع دابرها حالاً

وزاد اصدار الحيوانات الى القطر المصري بحسن مساعي القسم البيطري

واكتشفوا في المديرية آثاراً قديمة عظيمة الشأن

٣٢ — مديرية النيل الازرق

ان تجارب الري التي تجرب في الطبية والتي تقدم الكلام عليها عظيمة الاهمية جداً فاذا أسفرت عن النجاح أفضى نجاحها الى ترقية الزراعة بسرعة في الجزيرة اذ لا يصح الاعتماد على ري المطر

وقد أفضت زراعة القطن البلدي الذي يروى بماء المطر الى انشاء بضعة محالج خصوصية في واد مدني

وقد كسب الاهالي مكاسب كبيرة من محاصيل ١٩١٠ واشتدت الرغبة في التعليم فزهت المدارس

والصحة العمومية في هذه المديرية على ما يرام

٣٣ — دنقلة

جازت هذه المديرية الادوار الادارية الاولى فالمسائل المهمة التي يقتضي الفصل فيها هي امكان زرع القمح والشعير وتدبير الزراع الذين يرغبون اخذ الاراضي لزرعها والتحقق مما اذا كانت محاصيل الحبوب تباع باثمان رابحة . ويرى مدير المديرية أن الامرين ميسوران ولا يخفى أن ترقية الري في هذه المديرية أمر عظيم الاهمية ومن سوء الحظ أن فيضان ١٩١١ لم يكن غزيراً

أما الاهالي ففي بسطة عظيمة من العيش والتقدم مطرد والمدارس مرغوب فيها وعدد السكان يزداد زيادة تدعو الى الرضى والارتياح والصحة العمومية جيدة

وزادت تجارة الصادرات زيادة عظيمة بفتح الحياض وكثر النقل بالنيل

٣٤ — حلفا

هذه المديرية دون سائر مديريات السودان في احوالها فان اراضيها فقيرة التربة وجانباً كبيراً من الذكور غائب يكسب رزقه بالخدمة وعلف البهائم قليل ومع ذلك فمن المستطاع عمل امور كثيرة لمساعدة اهلها والتقدم في تسوية ملكية الاراضي يزيد في راحتهم

وقد تم اعداد الحجر الصحي وصار صالحاً للاستعمال

والحكومة تنظر الآن في بعض عيوب ناشئة عن رسوم جمركية قديمة في المديرية تحول دون تقدم الاهالي ورفاهيتهم والامل معقود على تحسن الحال بعد ازالة هذه العوائق

٣٥ — كسلة

عمت زيادة اليسر هذه المديرية

وظهر الطاعون البقري فيها فقطع دابرهُ حالاً

وفي الربيع فتحت طريق التجارة الجديدة التي تصل هذه المديرية بسكة الحديد في سنار وتقدموا في حفر الآبار على الطرق المؤدية من النيل الازرق الى القضارف والقلابات

ولم تحدث اضطرابات ما على الحدود في السنة الماضية

وتحسنت الصحة العمومية تحسناً عظيماً

٣٦ — الخرطوم

زار الخرطوم في فصل الشتاء جلالة ملك البلجيك وجلالة ملك سكسونيا وصاحبة السمو الملكي البرنسس رويال وعائلتها

وكان لافلاس البنك المصري تأثير سيء على المدينة وفي ما عدا ذلك فحال صغار التجار تدل على زيادة يسرهم

وسيبدأ قريباً في انشاء السوق الجديدة بأم درمان

ونجح ترمواي البلدية نجاحاً عظيماً ويبلغ طول خطوطه الآن اكثر من ١٣ ميلاً

وقد أعدت الرسوم لتوسيع نطاق مدينة الخرطوم وصودق عليها موقتاً

ولا يزال ماء الشرب على ما يرام من الجودة والمساعي مبذولة لزيادة توزيعه . والحالة الصحية في المديرية على ما يرام

ولا تزال غرفة التجارة تقوم بعملها المفيد

٣٧ — كردوفان

لا يزال اليسر ملازماً الاهالي والاحوال الصحية جيدة

ومع وقوع بعض الاضطراب في اقاصي المديرية وانحائها النائية فالمراقبة على العرب الرحالة تامة والامن على الحياة والمال مضمون

وظهر مرض المواشي في احد المراكز ولكنهُ حصر في مكانهِ فلم يتعدهُ

وقد تأثرت زراعة الحبوب تأثراً سيئاً من ازدياد الارباح من المحاصيل الاخرى فوقع بعض النقص فيها

والزيادة مستمرة في الايرادات وهي في حالة تدعو الى الرضى التـام . وقد اخذوا يستبدلون جزية القبائل بعوائد القطعان والعشور كما فعلوا في سائر المديريات

وسيفضي مد سكة الحديد الى الابيض الى تذليل صعوبات النقل ويحول دون عواقب قلة الحبوب

وفي شهر مايو هطلت امطـار غزيرة فانعشت الزرع والضرع ولولاها لساءت الحال جداً بسبب قلة الماء

٣٨ — منقلة

اشرت في غير هذا المكان الى التدابير الشديدة التي اتخذت لمنع انتشار داء النوم والحكومة تنظر في الاقتراحات المقدمة لادارة الانحاء الجنوبية

وقلت الامطار فكان لقلتها أثر سيء في مواسم الحبوب ويحتمل ان تقتضي الحال اتخاذ تدابير خاصة اذا ظهر ان الحبوب لا تكفي السكان

وقد حسنت الحالة الصحية عما كانت في السنوات السابقة

٣٩ — مديرية البحر الاحمر

كان محصول الذرة على ما يرام فسدَّ حاجات البدو واتسعت زراعة القطن

واهل هذه المديرية ناعمو البال واحوالهم في يسر يزداد بازدياد اهمية بورت سودان

وكانت الصحة العمومية في المديرية جيدة وحالت التدابير الاحتياطية التي اتخذت في موسم الحج دون الخطر الذي يخشى منهُ عند رجوع الحجاج

وقد زادت الايرادات باتفاق مبلغ صغير على اعمال الري في طوكر . وزادت ايرادات المديرية على مصروفاتها وهي اول مرة حدث فيها ذلك منذ اعيد فتح السودان

والعمال المطلوبون يؤخذون من جماهير الحجاج الكبيرة التي تأتي من الجهات الغربية البعيدة وقد شرع عرب المديرية يتقدمون للعمل في الارصفة

وقد سبقت فاشرت الى ان الحكومة تنظر في مسألة ماء الشرب في بورت سودان

٤٠ — سنار

كان لوصول سكة الحديد يد كبيرة في تنشيط زراعة الحبوب
ولم يهتم الاهالي كثيراً بزراعة القطن ولكن المساعي مبذولة لتنشيطهم على ذلك
والتعليم يتقدم ببطء ولكن الدلائل تدل على ازدياد رغبة الاهالي فيه
وفي مالية المديرية تحسين يذكر ولا يبعد ان تتوازن الايرادات والمصروفات قريباً
وقد ظهرت الحاجة الى العمال بتوسيع نطاق الزراعة ولا علاج لذلك سوى كثرة السكان

٤١ — مديرية اعالي النيل

ان حالة اهل هذه المديرية تدعو الى الرضى والتقدم فيها بطيء ولكنهُ على اساس صحيح
وقد سبق وصف الصعوبات التي اوجدها الانواك واشير الى سلوك النوير مع الحكومة
والزراعة تتقدم باطراد وقد شرع الشلوك يهتمون بها بعض الاهتمام أما الدنكة فلا يزالون عديمي المبالاة بها
وقد فاقت الايرادات المصروفات لاول مرة
ولم تنجح تجارب زراعة اللستك لسوء الحظ
ولا تزال الرسالتان النمسوية والاميركية تقومان بعملهما النافع
والاحوال الصحية احسن من قبل ولكن مجال التحسين لا يزال واسعاً
وقد بلغت تجارة جمبيلة مبلغاً عظيماً من الاهمية وسيكون تعيين المستر واكر في منصب قنصل بريطاني لغرب الحبشة مساعداً كبيراً للتجار الحقيقيين في تلك الجهات .

٤٢ — مديرية النيل الابيض

لم تزد الزراعة في هذه المديرية الواقعة على ضفاف النيل زيادة عظيمة لان الاهالي في بحبوحة من العيش فليس لهم ما يدفعهم الى العمل وقد اشتدَّ الميل فيها كما اشتدَّ في سواها لحصر الاهتمام بالحاصيل الكثيرة الربح والاعراض عن المحاصيل الاخرى كالذرة فقلّت الذرة وغلا ثمنها وهذه الحالة تفضي الى رفع ثمن الطعام دائماً . وقد اقبل الناس على انتهاز فرصة

وصول سكة الحديد الى كوستي والابيض لبيع محاصيلهم ولم تفعل آفات الحشرات فعلاً يذكر في مزروعات السنة الماضية

٤٣ — الخاتمة

والخلاصة ان تقدم الادارة والاصلاح في السنة الماضية يدعو الى اشد الارتياح ويسر الاهالي يزداد بالاجمال زيادة غريبة وظاهر ان البلاد اشرفت على ارتقاء زراعي ومالي عظيم وفي هذا الدور تبدو الحاجة الى صرف المال في اعمال ذات ريع

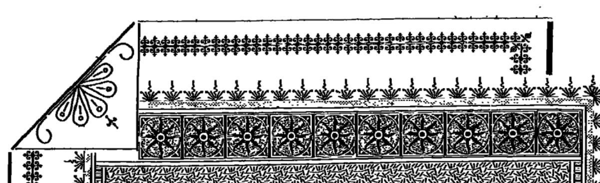
واني اريد ان اعرب عن تقديري العظيم للخدمة الجليلة الثمينة التي يقوم بها السردار اللفتننت جنرال السر رجنلد ونجت وجميع الذين يعملون برئاسته في رفع لواء الحضارة وزيادة اليسر والرفاهية في السودان واني لعاجز عن ايفاء مساعيهم هذه حقها من الثناء والاطراء

هذا واني الخ — الامضاء : كتشنر

فهرست

تقرير مصر

تقرير السودان



تقرير

عن المالية والادارة والحالة العمومية

في مصر والسودان سنة ١٩١٢

مرفوع

من الفيكونت كتشنر الى السر ادورد جراي

وقد عرض على مجلسي الاعيان والنواب
بامر جلالة الملك في مايو ١٩١٣

تُرجم في ادارة المقطم وطُبع في مطبعتهِ
سنة ١٩١٣

تقرير

عن المالية والادارة والحالة العمومية

في مصر والسودان سنة ١٩١٢

مرفوع

من الفيكونت كتشنر الى السر ادورد جراي

وقد عرض على مجلسي الاعيان والنواب بامر جلالة الملك

ماي ١٩١٣

مولاي

اتشرف بعرض تقريري عن تقدم دواوين الحكومة المصرية ومصالحها في سنة ١٩١٢

هذا واني الخ

الامضاء كتشنر

المقدمة

لقد تيسر لي من حسن التوفيق ان اذكر في تقريري هذا ان الملاحظات التي ابديتها في السنة الماضية عن الحالة السياسية في مصر قد أثمرت ثمرها. فقد بدأ النقص جلياً في تحزب الاحزاب وتنازعها وارى دلائل ازدياد الثقة بالحكومة وخصوصاً بين جماهير الصامتين من الامة . وعسى ان لا اكون مبالغاً في تفاؤلي بان ما اراه هو بشائر قرب رجوع الاهالي الى الاتفاق والاتحاد واطراحهم المصالح الشخصية ظهرياً وسعيهم سعياً خالصاً في سبيل الخير العام وترقية مصالح البلاد الحقيقية. وانا ارجو انهم يدركون الآن حق الادراك ان الحكومة باذلة قصارى جهدها في اصلاح احوال الامة والاخذ بيدها على اصلح وجه لادراك غايات النجاح والارتقاء مادياً وسياسياً

وكانت السنة الماضية كثيرة الهموم واسباب قلق البال بسبب الحرب التي هزت اركان الشرق الادنى . فان تركيا لم تكد تعقد الصلح مع ايطاليا في طرابلس الغرب حتى اشتبكت في حرب عوان مع دول البلقان واليونان المتحالفة عليها. وقد كانت عاقبة هذه الحرب وبالاً على السلطنة العثمانية . ولا حاجة بي الى الاسهاب في ذلك وانما اقول ان النقص والتقصير في التدابير العسكرية كانا السبب في سقوط جيش من احسن الجيوش المقاتلة في العالم

وتأثر الناس هنا من هذه الحرب تأثراً شديداً وفاجأتهم نتائجها مفاجأة اليمة لانهُ لم يكن فيهم من يدرك حقيقة الخلل الذي كان يفني قوة الدولة ذات السيادة عليهم غير قليلين من اذكاهم فؤاداً وابعدهم نظراً في الامور . واتخذت مصر ما فعلت في حرب ايطاليا وتركيا قدوة لها فبقيت على الحياد في هذه الحرب ايضاً ولكن الاهالي اظهروا شدة ميلهم الى المحاربين من المسلمين فانشأوا الجنة للهلال الاحمر وجادوا لها بالمال وجمعوا أيضاً الاعانات من جماهيرهم لاعانة تركيا في ايام حاجتها وكان للعائلة الخديوية ولا سيما اثنين من امرائها اليد الطولى في هذه الحركة. وضبط المصريون نفوسهم وتغلبوا على عواطفهم طول مدة الحرب ولم يحيدوا عن هذه الخطة مع شدة تأثرهم وتألمهم مما كان اهل دينهم يقاسونهُ من مشقات الحرب وشدائدها . وانقذ سمو الخديوي وفرج كرب خلق كثير وخصوصاً من اهل قوله التي هي

وطن العائلة الخديوية الاصلي ولذلك يحميها سموه ويبقي اتصالها شديداً به

وقد طرأ تغيران على تركيب الوزارة في خلال السنة احدهما استعفاء سعد باشا زغلول من نظارة الحقانية والآخر استعفاء السر يوسف باشا سابا من نظارة المالية . أما سعد باشا زغلول فكان اصلاً محامياً ذا شهرة عظيمة بين محامي المحاكم الاهلية ثم صار مستشاراً مشهوراً في محكمة الاستئناف الاهلية وعين ناظراً للمعارف سنة ١٩٠٦ وظل فيها لما تألفت الوزارة البطرسية أثر استعفاء مصطفى فهمي باشا . ولما صار محمد باشا سعيد رئيساً للنظار سنة ١٩١٠ استبدل سعد باشا منصب نظارة المعارف بمنصب نظارة الحقانية . وقد ادخل الى كل من النظارتين المذكورتين اصلاحات كثيرة عظيمة القيمة هو واضعها

واما السر يوسف باشا سابا فختم باستعفائه هذا خدمة طويلة شريفة خدم بها الامة فقد قضى اعواماً كثيرة مديراً كفأً فعالاً للبوستة ثم قبل منصب ناظر المالية الذي خلا سنة ١٩١٠ وكان لخدمته هذا المنصب اعظم قيمة بما اوتي من الاحاطة بالتفاصيل والمعرفة التامة لاشغال الادارة الاعتيادية

اما منصبا الناظرين اللذين خلوا فتقلدهما غيرهما هكذا . نقل حسين رشدي باشا من نظارة الخارجية الى نظارة الحقانية وكان قد اجاد ادارتها في ما مضى ونقل احمد حلمي باشا من مديرية المنوفية الى نظارة المالية ويوسف وهبي باشا من المجالس المختلطة الى نظارة الخارجية وهو قبطي فيكون قد مثل طائفة الاقباط في الوزارة . وقد اثبت الناظران الجديدان كفاءتهما اما حلمي باشا فهما قلت في مدحه على قيامه بواجبات مدير مديرية وهو في المنوفية لم اوفه حقه من المدح . وأما يوسف وهبي باشا فكان مستشاراً في محكمة الاستئناف المختلطة منذ ديسمبر ١٨٩٥ وكان الجميع يعدونه من اقدر القضاة الوطنيين في المحاكم المختلطة . فخسرت محكمة الاستئناف المختلطة خسارة عظيمة بخروجه منها لانه خدم القضاء خدمة عظيمة بما حاز من عظيم المقدرة والكفاءة في القضاء وبجده وجهده فيه بلا تعب ولا كلل

وقبل النظر في الحالة الاقتصادية الحاضرة وفي التقدم الذي حصل في السنة الماضية اودّ ان اشير بالايجاز الى ما فعله قوم ضلوا سبيلاً من المتعصبين الذين اثرت فيهم قدوة الورداني فارادوا الاقتداء به في فعلته فتآمروا على قتل اكابر الموظفين في هذا القطر . ولو تم لهم ما ارادوه من مؤامرتهم لما كانت العاقبة غير الضرر العظيم على مصر وتأخيرها عن التقدم اعواماً طوالاً . ولكن مؤامرتهم كشفت في وقتها فحوكموا وعوقبوا . وعقبت مؤامرتهم سعي

قوم في اذاعة منشورات ارسلت من الخارج للتحريض على الفتنة وانشاء جمعيات سرية لاستئصال شأفة ذوي المقامات العليا في الحكومة. فوجدت هذه المنشورات مع شاب مصري من تلامذة المكتب الحربي بالاستانة فضبط وحوكم وحكم عليه بالسجن مدة. واكتسبت هذه المسألة شهرة لا تستحقها باتهام الشيخ جاويش بالاشتراك فيها وهذا الرجل من كبار المهيجين في الحزب الوطني وكان حينئذ مقيماً بالاستانة فجيء به الى مصر بهذه التهمة ولكن البينات لم تثبت التهمة عليه اثباتاً يكفي لمحاكمته فأطلق سراحهُ //

يتعلق اليسر والفلاح في مصر بحالتها المالية تعلقاً شديداً وذلك اروم ان الملاحظات التالية التي ابديها عن الحالة الاقتصادية العمومية في مصر لا تكون خارجة عن محلها . اما اوصاف تلك الحالة فمعلومة بوجه الاجمال ولكنني اروم ان أؤكد بعض الاعتبارات المالية حتى ترسخ في الذهن فأقول

أن مصر بلاد زراعية وليس فيها صنائع يعتد بها وهي تعتمد على محصول واحد اي القطن فتصدرهُ الى الخارج وتجلب بهِ حاجتها من المنسوجات والوقود وبعض الزاد وتسد فوائد الدين الذي عليها للاجانب . ونظام بنوكها مرتبط بالأسواق المالية الاجنبية ومعاملتها بالنقد قائمة بما يرد عليها وما يصدر منها من النقود الذهبية بحسب اختلاف الطلب عليها . وهواؤها معتدل وماء النيل ميسورها وتربتها مخصبة خصباً خارق العادة وذلك كلهُ يضمن لها جني حاصلات وافرة في اوقاتها . وحكومتها منظمة واهلها آمنون شر الاضطرابات السياسية فيتيسر والحالة هذه ان يعملوا اعمالهم بسلام واطمئنان وامان غير مثقلين بأثقال المصروفات الحربية والبحرية التي ترزح تحتها ماليات البلدان الاخرى //

فهذا الاجمال يظهر حسن حالة البلاد الفائق المعتاد ولكننا نجد في تلك الحالة عند التفصيل عيوباً ونقائص تتضح احسن اتضاح من مراجعة الحالة الاقتصادية التي مرت مصر بها في الثلاثين سنة الماضية

ذكر نجاح المسعى في انماء ثروة البلاد المادية مدة تلك السنين تحت الرعاية البريطانية مراراً كثيرة ومع ذلك فكثيراً ما ينسى الناس ان ما كان ينتج عن ذلك المسعى بزيادة الحاصلات خلال مدة اعوام كثيرة يفنى بهبوط اسعار القطن.. ولذلك لم يربح أهل البلاد من محصول القطن سنة ١٨٩٤ اكثر مما ربحوا منهُ سنة ١٨٨٣ مع انهُ كان قد تضاعف في خلال تلك المدة . ثم تحسن سعره سنة ١٨٩٥ ولكنهُ عاد فهبط في السنين القليلة التي

تلتها// ولم تأخذ الاسعار في الارتفاع الثابت الذي تضاعفت به قيمة الصادرات في نحو ست سنوات الا في آخر القرن الماضي . فتيسر حينئذ للاهالي ان يجنوا كل ثمار الاصلاحات التي مضت السنون على عملها

والظاهر انهُ لم يكن بد بعد نمو الثروة فجأة كما تقدم من ركوب اصحابها متن الشطط في المضاربة بالاراضي والاسهم عوضاً عن ان يصرفوها في تخفيض ديونهم او في تقوية رؤوس الاموال بين أيديهم فكانت النتيجة ان ديون الاجانب زادت على السكان . ثم ان ازدياد الطمأنينة السياسية بعد فتح السودان وعقد الاتفاق بين انكلترا وفرنسا كان باعثاً ايضاً على اجتذاب الاموال من الخارج الى القطر المصري فعقب هذا التوسع في المال والثروة أزمة سنة ١٩٠٧ التي غادرت اهل البلاد ينوؤن تحت ديون لم يتحملوا مثلها من قبل// والمال الذي يستحق على هذه الديون كل سنة عبء ثقيل على القطر ولكنهُ قام بحمله حتى الآن لان الحظ اسعدهُ منذ سنة ١٩٠٧ بمحصولات وافرة عظيمة القيمة لم يرد ذكر مثلها في تاريخه. فيتضح من ذلك عظم توقف حظ مصر الاقتصادي على سعر القطن وهذا سر تعرضها للرخاء والرواج تارة وللشدة والكساد طوراً اذ مقدرتها على الشراء هي بحسب قيمة صادراتها وهذه تختلف باختلاف اسعار نوع واحد من حاصلاتها //

فلا يغيب عنا اذاً ان اليسر الذي ادركتهُ بلاد مصر الآن قائم معظمهُ على بقاء سعر القطن كما كان في السنوات الماضية وليس ثم لحسن الحظ ما يدل على هبوط هذا السعر في المستقبل القريب الى مثل ما كان عليه منذ خمسة عشر سنة ولكنهُ اذا هبط هبوطاً عظيماً فهبوطهُ وثقل الديون التي استدانتها البلاد بناء على ما هي عليه من اليسر والثروة يؤثران فيها تأثيراً سيئاً جداً //

فلهذه الاخطار الكامنة في حالة مصر الاقتصادية ولو لم تذكر غير الزمان وطوارق الحدثان من مثل تلف المحصول إما بالتهام الحشرات لهُ أو بطغيان الماء عليه بحدوث فيضان عال جداً تقتضي الفطنة ان تراعى الحكمة في سياستنا المالية . فينبغي لنا مع المحافظة على الاقتصاد الكلي في المصروفات الاعتيادية أن تبقى المصروفات غير الاعتيادية بحيث يفضل معنا رصيد دائم في صندوق المال الاحتياطي لنصرف منهُ على حاجتنا عند طروء الطوارىء. وهذا الرصيد لم ينقص في السنتين الماضيتين لان المصروفات غير الاعتيادية لم تتجاوز زيادة الايرادات على المصروفات الاعتيادية . واذا لام الحكومة لائم على عدم

تخفيضها الدين العمومي في الثلاثين سنة الماضية اجنباه بانها صرفت الاموال في تلك السنين على احياء البلاد اقتصادياً فما صرفته لخير الامة هو بمثابة رأس مال كان يسوغ لها ان تقترضه وتزيد الدين العمومي باقتراضه ولكنها لم تفعل ذلك . فقد صرفت ٣٠ مليون جنيه على الاعمال العمومية والسكك الحديدية أخذتها كلها من ايرادات البلاد ولم تستلفها من الاجانب . فكأنها وفرت جانباً من دخل الامة وجعلته رأس مال ذا ريع وشتان بين تصرفها هذا بأموال الامة وتصرف افراد الامة بأموالهم في تلك السنين اذ الفرق عظيم في نتيجة تصرف الفريقين//

مادامت زراعة القطن تأتي بالربح الذي تأتي به الآن فلا بد من أن يبقى القطن أهم صنف من أصناف الاخذ والعطاء بين مصر والبلدان الاخرى وأن تبقى زراعته أهم زراعة تستغرق معظم جهد الاهالي وعنايتهم . ولكن الحكومة منتبهة كل الانتباه الى وجوب عدم الاقتصار على ذلك ووجوب ترقية البلاد من جهات أخرى أيضاً سواء كان في الزراعة أو التعدين أو الصناعة . ولكن دلائل النجاح في هذا الامر الاخير لا تزال قليلة. غير ان مصالح الزراعة والمساحة والتعليم الصناعي تعمل الآن أعمالاً نافعة تؤدي الى تلك الغاية كل منها ضمن دائرتها وقد نتج عن عملها نتائج عملية في بعض الاحوال//

أما ديون أهالي البلاد فيقال عنها انهم وان كانوا لا يدفعون دائماً ما استدانوه منها في الماضي بلا صعوبة فلم يبق اليوم مايغريهم بالاستدانة لقصد آخر غير الربح من المال المستدان. والبنوك التي تسلفهم المال تحترس الآن في تسليفهم . وقد اتخذت الحكومة التدابير التي تغري أهالي الارياف بالاقتصاد والكسب وتمنعهم من استدانة المال للاسراف والتبذير. وهي ترجو أن هذه النتائج تنتج عن انشاء بنوك التوفير في الارياف وعن قانون خمسة الافدنة.وسأبحث في هذين الموضوعين بالاسهاب في ما يأتي من هذا التقرير

ثم ان الحكومة تعجل أيضاً بعمل المصارف اللازمة وبزيادة التحكم بمياه النيل وضبط توزيعها اتباعاً لسياستها التقليدية في ترقية الزراعة وتوسيع نطاقها //

وأذكر بالاسف استعفاء السر بول هارفي من منصب المستشار المالي للحكومة المصرية بعد ما تقلده منذ سنة ١٩٠٧ فقد كان للاختبار المالي الذي اكتسبه في المناصب السابقة والمقدرة العظيمة التي اتصف بها أعظم قيمة في العمل المهم الذي نيط به في هذه البلاد . وقد وافق تعيينه تقريباً حلول الازمة المالية التي أثرت تأثيراً سيئاً في ايرادات السنين

التالية فاقتضى الاصلاح اذ ذاك مزيد الفطنة وقبض الكف في ادارة المالية . وعليه جاءت خدمة السر بول هار في لمصر وهي محفوفة بالمكاره والمتاعب فاستحق أجمل الثناء على نجاحه في ادارة الامور حينئذ . وقد كان له نعم المساعد في ذلك الوقت ادورد مستر الذي خلفه على منصب المستشار المالي للحكومة المصرية

وأذكر الان ما تم من الاصلاحات التشريعية في السنة الماضية فأوجه الانظار أولاً الى اصلاحين مهمين منها وهما ما يسمى بقانون خمسة الافدنة الذي أشرت اليه والقانون الجديد الذي بموجبه أنشئت محاكم الاخطاط في البلاد

أما قانون خمسة الافدنة فبني على نظائره من القوانين في البلدان الاخرى كقوانين «البيت واطيانه» (*Homestead Laws*) في الولايات المتحدة باميركا وقانون مقتنيات العائلة التي لا تحجز (*bien de famille insaisissable*) في فرنسا وبعض السوابق في المانيا وروسيا ورومانيا وقانون انتقال الاراضي في بلاد بنجاب بالهند (*Punjab Land Alienation Act*) والغرض منه حماية المزارع الصغير الذي يملك من خمسة افدنة فما دون من نزع ملكية ارضه ومنزله وآلاته الزراعية لايفاء دينه . ولكنه لا يمنعه من بيع ارضه اذا شاء بيعها او من استدانة المال على حاصلاتها ولا يسري على الديون السابقة له . والذي اوجب حماية الفلاح الفقير بهذا القانون هو فعل صغار المرابين الاجانب المنتشرين في البلاد فانهم كانوا يستلفون النقود من بنوك مختلفة ويستعينون بامتيازاتهم الاجنبية فيسلفون تلك النقود للفلاحين برهن وربا فاحش كثيراً ما يتجاوز ٣٠ الى ٤٠ في المئة . فما من بلاد زراعية تنهض بمثل هذا الحمل الى ما شاء الله ولو كانت في الفلاح واليسر كالبلاد المصرية . وكان المرابون يغوون الفلاح لسوء حظه بالابتداء بالاستلاف منهم بتجارب لا يتغلب عليها الا قليلون فاذا وقع بين مخالبهم مرة لم يستطع التخلص منها حتى يحيط الشرك بمقتنياته كلها وينتهي الامر بنزع ملكيتها منه . والفلاح المصري موصوف منذ ازمان لا يعلم بدايتها الا الله بالانفاق فوق طاقته على الحفلات كافراح الاعراس ونحوها وبجر الخراب على نفسه بالمداعاة واقامة القضايا حتى لا يصالح خصمه . فهذه العيوب في خلقه تسهل على المرابي اقتناصه لانه ملازم له دائماً وكفه مبسوطة لتسليفه النقود على اطيانه . والفلاح لم يتعود التوفير والحرص على ماله بعد ولكني أؤمل انه يتعلم ذلك الآن . ولم يكن قبل انشاء بنوك التوفير في القرى والبلاد يجد محلاً اميناً يودع امواله فيه على ان العادات التي دامت احقاباً طوالاً

لا تتغير في مدة قصيرة بل لا بد لتغيرها من زمان ولذلك اقتضى ان تحمى اطيان الفلاح له حتى يغير عاداته

والمبدأ في هذا القانون شبيه بالمبدأ الذي بني عليه القانون الماضي بعدم الحجز على رواتب المستخدمين في الحكومة ومعاشاتهم لسداد الدين والقانون القاضي بعدم حجز عدة الصانع وادوات حرفته. وقد استحسن الناس عموماً هذا القانون على ما اظن والفلاحون يستحسنونه كثيراً . ولكن اعترض عليه قوم بانهُ يمنع الفلاحين من استدانة المال اللازم لزرع اطيانهم وتصليحها . والواقع ان الفلاح الذي يقتني قطعة صغيرة من الارض قدرها خمسة افدنة يكفي هو وعائلته لزرعها من غير ان يستأجر العمال لها . والتقاوي يستلفها من الحكومة على ان يدفع لها ثمنها بعد الحصول . ومعظم الاراضي التي يمتلكها الفلاحون مقصبة وصالحة للزراعة فلا تحتاج الى مال يصرف عليها من غير جناها . نعم اذا اريد تصليح ارض جديدة فلا بد من المال لتقصيبها وحفر ما تحتاج اليه من المصارف والمراوي . ولكن هذه الاعمال يعملها ذوو الاموال او الشركات عادة وبعد ما ينفقون المال اللازم على عملها يبيعونها للاهالي. وقد شرعت الحكومة في تجربة هذا الامر في اراضيها البور ببيله حيث صرفت خمسة جنيهات على الفدان منها لانشاء المصارف والمراوي فيه وجعله قابلاً للزراعة. ثم سلمتها للفلاحين مقسومة الى قطع كل منها خمسة افدنة على شروط يصير الفلاح معها مالكاً لقطعته ويرد الى الحكومة مالها مقسطاً على عدد معين من السنين وقد شرع الفلاحون في زرع تلك الاطيان ارزاً هذه السنة . واذا صحت هذه التجربة فالقصد هو ان يقسم جانب من الاراضي البور التي تصلح باعمال الصرف الجارية الآن ويوزع على الفلاحين لمنع ازدحامهم الزائد في جهات من القطر المصري كالمنوفية حيث يفوق عدد الاهالي في الفدان الواحد من الارض عددهم فيه في كل بلد من بلاد اوربا

واعترض البعض بأن زيادة عدد المالكين من الفلاحين تخفض ايجارات الملاكين الكبار اصحاب الاطيان الواسعة . ولكننا اذا نظرنا الى عدد الاهالي ومساحة الاراضي التي تصير صالحة للزراعة بعد ما تتم اعمال الصرف والري فيها علمنا انهُ لا بد من مضي سنين عديدة قبلما يتأثر بها الايجار الحالي الذي يتفاوت من ١٢ الى ١٨ جنيهاً فاكثر في الفدان

ومتى امتلك الفلاح خمسة افدنة خالية من الدين استطاع ان يعيش منها مستريحاً ويربي اولاده تربية حسنة . ولا عبرة بانتقاد من ينتقد بأن الفلاح يتضايق ويخسر من حرمانه حق

رهن اطيانه والدليل على ذلك حالة الفلاح في بلاد الهند حيث نفذ قانون بنجاب منذ اعوام فانهُ يقال ان الثقة المالية بالملاك الصغار زادت هناك وأن ثمن الارض ارتفع أيضاً في ظل ذلك القانون . وأما المصاريف الجارية التي يحتاج الفلاح اليها في زراعته فيمكنه ان يستلفها دائماً على محصوله

وانتقد آخرون بانه يمكن المرابي الصغير الذي يغري صاحب الخمسة الافدنة باستلاف المال منه ان يغريهُ أيضاً بسلوك طريق الاحتيال للتخلص من طائلة القانون. وهذا عين ما انتقدوا به قانون انتقال الملكية في بنجاب حين ادخاله في بلاد الهند ولكن النتائج اثبتت خطأهم في انتقادهم. على انهُ اذا كثر الاحتيال للتخلص من طائلة القانون سن القانون اللازم لمنع هذا الاحتيال

ولم يكن بد من تأثر البنك الزراعي المصري بعض التأثر بهذا القانون لانهُ أنشيء بقصد اعانة الزارعين الصغار بسلفات معتدلة الفائدة ولكن الحكومة راعت مصالحهُ واتفقت مع مديريهِ على امور مثل زيادة الضمان لتسديد السلفات التي تسلف على المحصول وتوسيع السلطة الممنوحة له في بعض عملياتهِ المالية والمأمول ان هذه الامتيازات التي منحت له تعوض ما يفقدهُ بالقيود التي يقيده بها القانون الجديد. وزد على ذلك انه اذا كانت النقابات الزراعية التي ابتدأ انشاؤها على قلة في القرى تكثر وتنتشر في البلاد فالبنك الزراعي هو الذي يمدّها بالمال طبعاً

ولولا تفريج كربة المالك الصغير بقانون مثل القانون الذي نحن بصددهِ لكان البحث والتحقيق عن مقدار ديونهِ وآجالها يعدّ تعرضاً له في شؤونهِ الخصوصية . ولكن اصدار قانون الخمسة الافدنة اوجب على الحكومة ان تعلم مقدار الدين على المنتفعين بذلك القانون فعينت لجنة في كل مركز لتسمع اقوال الناس بعد تحليفهم اليمين . وسيعلم من ذلك مقدار الديون والاختصاصات التي على الاطيان ويتيسر للحكومة بعد ذلك ان تنظر في مسألة ديون الفلاحين نظراً مبنياً على اساس الواقع المتين

والاصلاح الثاني الذي اشرت اليه هو قانون محاكم الاخطاط الذي يعين الاعيان قضاة بلا رواتب في دوائر صغيرة لا تحتوي الدائرة منها غير قرىً قليلة فيتقاضى اهلها اليهم في قضاياهم الصغيرة . ويكون هؤلاء القضاة تحت مراقبة قاضي المركز ولهم سلطة الفصل في قضايا عادية لا تتجاوز قيمتها من ٥ ج.م الى ١٠ ج.م وقضايا تصحيح حدود الغيطان ونحو ذلك من المسائل الصغيرة. ومن اختصاصهم ايضاً تسجيل العقود في دائرتهم فيمنع تسجيلها

هذا التزوير والغش وهم يصدرون احكامهم في الحال بعد سماع شهادة الشهود ويراعون في احكامهم العادات والاصطلاحات المحلية. ومن اهم الواجبات المطلوب منهم قضاؤها مصالحة الخصوم والتوفيق بينهم لابطال منازعاتهم. ويحق لقاضي المركز ان يفتش كل محاكم الاخطاط التي في دائرة مركزه اي وقت اراد وان يجلس في جلساتها ايضاً بصفة قاضي الصلح. فتسوية هذه المحاكم للديون الجزئية وفصلها في المنازعات المحلية يغنيان الفلاحين مشقة السفر الى المحاكم المركزية إما للتقاضي او لتأدية الشهادة فيها وعن دفع رسوم الى تلك المحاكم كثيراً ما تفوق قيمة القضايا نفسها . ورجائي وانتظاري هوان قضاة محاكم الاخطاط يقللون الجرائم ويمتعون الاهالي الفقراء بالهناء والعيش الرغيد بالاحكام العادلة التي يحكمون بها في قضاياهم حالاً وبمصالحتهم في خصوماتهم ومنازعاتهم. وقد جرب هذا المشروع اولاً في ثلاث مديريات فثبت من اختباره فيها وجوب نشره حتى يعم البلاد كلها حيث ينفذ الآن . اما عمدة البلد الذي هو وكيل الادارة في ذلك البلد فلا يتجرد عن شيء من وظائفه المهمة بوضع جماعة بجانبه . من الاعيان الذين لهم سلطة قضائية في دوائر تحتوي على عدة بلاد

وفي ٢٣ دسمبر وضع سمو الخديوي آخر حجر في تعلية سد اصوان باحتفال عظيم ولما كان الخزان قد امتلأ ماء الآن فهذه الفرصة مناسبة لمعرفة ما تقتضي معرفته عن الري وعن توزيع المقدار الذي يزيد من الماء بخزنه في ذلك الخزان بعد تعليته

ان الماء الذي يطلب للزراعة صيفاً يرد (١) من الماء الذي يجري في النيل نفسه (٢) من الماء الذي في خزان اصوان (٣) من الماء الذي يجتمع وراء السدين الذين يقامان من التراب سنوياً في فرعي النيل قرب البحر وهذا الماء قليل بالنسبة الى ماء المصدرين السابقين

اما الماء الذي يجري في النيل فمقداره يختلف كثيراً سنة عن سنة . ففي السنة المتوسطة يكون «تصرف» النيل (اى ما ينصب منه من الماء) في وقت التحاريق نحو ٤٥٠ متراً مكعباً في الثانية وفي السنين التي يشتد انخفاض النيل فيها يكون « ذلك التصرف » ٣٠٠ متر مكعب في الثانية

واما الماء الذي يرد من خزان اصوان فيبقى مقداره واحداً سنة فسنة ولكن تأثيره يختلف متى قل تصرف النيل . لأن الوارد من الخزان يوزع حينئذ على ايام عددها اكثر من الايام التي يوزع عليها متى كان تصرف النيل كثيراً ولذلك يقل ازدياد مقدار الماء به في اليوم طبعاً . اما عدد ايام التوزيع فيحسب ١٠٠ يوم في السنة المتوسطة ولكنه في السنة التي يشتد

انخفاض النيل فيها جداً يزداد حتى يبلغ ١٣٥ يوماً

وفي سنة ١٩١٠ كان مقدار الماء الجاري في النيل متوسطاً اي اعتيادياً وبلغت مساحة الاطيان المزروعة التي تروى بمائه ٢١٦٠٠٠٠ فدان منها ٢٤٦٠٠٠ فدان مزروعة ارزاً وفدان الارز يأخذ من الماء للري مضاعف ما يأخذه فدان القطن فاذا جمعنا مياه الخزان الجديد (بعد تعليته) ومياه النيل في سنة متوسطة يزيد مجموعها زيادة تكفي لري مساحة قدرها ١٤ في المئة من المساحة المزروعة الحالية وهذا القدر يساوي ٣٣٥٠٠٠ فدان مزروعة زراعة صيفية . وقد اثبت الاختبار انه يمكن توفير ماء كثير بضبط الماء الذي يصدر من الترع الصيفية التي تروى بالراحة ويكون في توفيره نفع للزراعة ايضاً لان دأب الفلاح ان يأخذ من الماء كلما يستطيع اخذه ولا يحسب حساب الضرر الذي يصيب زراعته من زيادة الماء عن الحد الموافق لريها والطريقة المتبعة الآن لتوفير الماء ورفع الضرر هي ضبط الفتحات التي يخرج الماء فيها من الترع الى الغيطان على قدر زمام أطيانها ووضع مواسير ضيقة في تلك الفتحات اذا كانت المواسير الموضوعة اوسع مما يقتضيه الزمام ولكن هذه الطريقة لا يتم اتباعها في الاطيان عموماً الا بعد مضي زمان . ويقدر الآن ان الماء الذي يتوفر بضبط الماء على نحو ما تقدم يكفي لري مساحة اخرى قدرها ١١٥٠٠٠ فدان وعليه ينتظر ان تزيد مساحة الاطيان التي تزرع زراعة صيفية ٤٥٠٠٠٠ فدان في السنين الاعتيادية المتوسطة الماء . ولما كانت نسبة الاطيان التي تزرع زراعة صيفية هي على المتوسط نحو ٤٠ في المئة من جميع اطيان القطر الزراعية فالمياه التي تزيد بتعلية الخزان تكفي لارواء ما تزيد عن ١٠٠٠٠٠٠ فدان اخرى علاوة على جميع الاطيان الزراعية ولكن معظم هذا المليون الذي يضاف الى ارض مصر الخصبة لا يصلح للزراعة الا بعد زمن فلا يحتاج اذاً الى الماء الا حينئذ انما تحتاج اقسام منه الى الماء قبل ذلك فقد باشرت الحكومة المشروعين الاولين من مشروعات مصارف الدلتا التي ذكرتها في تقريري الماضي وهما يمكنان من زرع ٣٠٠٠٠٠ فدن من الاراضي البائرة كلها أو البائر بعضها فقط وبعد تمام المشروعين يمكن زرع ٤٠ في المئة من تلك المساحة اي ١٢٠٠٠٠ فدان زراعة صيفية . ثم ان توسيع نطاق الزراعة الصيفية في الوجه القبلي امر مطلوب ولا بد منه يوماً اذ مساحة الاطيان التي يعمها الري الصيفي الآن في الوجه القبلي هي ١٠٣٢٠٠٠ فدان منها ٤٩٤٠٠٠ فدان تزرع سنوياً زراعة صيفية . وأما بقية أطيان الوجه القبلي فكلها حياض وسواحل بين النيل وجسوره . فاذا غيرت اشكال الترع الممتدة من

قناطر اسنا تحوّل بذلك ١٤٠٠٠٠ فدان من اراضٍ تروى ري الحياض الى اراضٍ تروى رياً صيفياً ويظل هناك ٥٣٩٠٠٠ فدان لا تركبها مياه النيل الا بطلمبات تركب عليه بامتيازات من الحكومة لان تعلية المياه اليها بقناطر على النيل تكلف اموالاً طائلة وعليه يراد الابتداء بمنح امتياز بتركيب طلمبات ترفع الماء الكافي لمساحة قدرها ١٢٥٠٠٠ فدان او نحو ٤٠٠٠٠ فدان من الزراعة الصيفية ولكن لا يعزب عن البال ماذكرته آنفاً وهو ان الماء الذي يجري في النيل يختلف كثيراً بحيث انه اذا كان النيل منخفضاً جداً كما هو في هذه السنة فالماء « المنصرف » منه ومن الخزان معاً انما يكفي لري المساحة التي تزرع الآن بلا زيادة قط. واما ما تقدم حسابهُ عن زيادة المياه وزيادة مساحة الاراضي التي تروى بها فبني على مقدار المياه التي تكون في السنين المتوسطة او الاعتيادية . ولذلك اذا أريد زراعة المساحات العظيمة التي تقدم ذكرها على كل حال فلا بد من تدبير ما يلزم للحصول على المياه الكافية لريها ليس في السنين الاعتيادية فقط بل فيها وفي السنين التي يشتد انخفاض النيل فيها ايضاً. ولا بدّ ايضاً من اعتبار مسألة اخرى مهمة جداً وهي حماية مصر من الغرق والطوفان في السنين التي يكون فيضانها فائق العادة لانه اذا تعالى الفيضان جداً خيف ان يطغى على جسور النيل ويقطعها ويغمر الاراضي التي وراءها . وقد حدث ذلك في ما مضى ولكنه كان لما كانت مساحة الاراضي الزراعية ضيقة وكان عدد الاهالي قليلاً فاذا نزلت هذه النازلة الآن فضررها يكون اعظم بما لا يقاس سواء كان على الاطيان او على السكان فتلافياً لهذه النازلة ورغبة في تدبير المال اللازم للمساحات الواسعة من الاراضي المزروعة اقترحوا بناء سد في النيل الابيض على بعد ٤٠ ميلاً من الخرطوم حتى اذا تعالت مياه الفيضان وخيف شرها حبس ماء البحر الابيض موقتاً وخزن هناك لتستعمله مصر في الصيف التالي

وقد مرّت بنا عدة أعوام والنيل بها شديد الانخفاض ونحن نعلم بالاختبار ان ذلك لا يكون الا في فترات بعيدة بعضها عن بعض فيرجح اذاً ان السنوات المقبلة يكون الفيضان فيها اعتيادياً أو أعلى من الاعتيادي

ومحصل ما تقدم الكلام عليه ثلثة أمور (١) ان الماء اللازم لارواء المساحة الزراعية المتسعة الحالية أصبح مضموناً ومؤكداً (٢) ان الماء اللازم لري كل الاطيان التي يحتمل أن تصير صالحة للزراعة في الدلتا من الآن الى ١٥ سنة أصبح مضموناً ومؤكداً أيضاً الا

في السنين التي يكون انخفاض النيل فيها شديداً جداً (٣) انهُ يلزم عمل اعمال جديدة بها يزاد مقدار المـاء الذي يوزع للري وذلك لتوسيع نطاق الري الصيفي الى جهات في الوجه القبلي ولاعطاء الماء الكافي للاراضي الزراعية التي تجدُّ في الدلتا في السنين التي يكون ماؤها شحيحاً جداً

ويكفي من تلك الاعمال الجديدة لقضاء هذا الغرض بناء السد الذي اقترحوا بناءهُ في النيل الابيض

وأذكر أيضاً انهم يدرسون الآن مشروعاً آخر اؤمل أن يخرج من القوة الى الفعل بعد زمان غير طويل وهو استخدام قوة المياه التي تجري من سد اصوان لعمل السماد الصناعي ولاغراض أخرى أيضاً مثل ادارة الطلمبات لرفع الماء في الوجه القبلي

هذا وقد أسهبت الكلام عن الزراعة والمعارف في تقريري الماضي فحسبي الآن أن أشير بالايجاز الى التقدم الذي تم من هذا القبيل

انهُ لسبب انخفاض النيل سنة ١٩١٢ لم يكفِ ايرادهُ من المـاء في تلك السنة للزراعة الصيفية الا بالجهد وبذل مزيد العناية في توزيعهِ ومع ذلك أضرت قلة الماء بزراعة القطن قليلاً في بعض الجهات ولكن محصولهُ كان جيداً بوجه الاجمال وهو يقدَّر بمقدار ٧٥٠٠٠٠٠ قنطار وهذا محصول جيد لم يضارعهُ غير محصول ١٩١٠. وظهرت الدودة بكثرة في اوائل فصل الزراعة ولكن مبادرة الحكومة الى اصدار منشورات النصائح والهمة التي بذلها الجميع في محاربة تلك الآفة كفت معظم شرها عن الزراعة. وجد الاهالي في ذلك عن طيب نفس مما لم يفعلوا مثلهُ في سنة من السنين الغابرة فجاءت النتيجة طبق المرام

ثم ان زيارة مندوبي جمعية غزالي القطن وحاكته للقطر المصري برئاسة السر شارلس مكارا أثرت أحسن تأثير لانها نبهت المزارعين والتجار الى أمر مهم وهو زرع الصنف الذي يوافق طلب الغزالين في جودته كميةً ومقداراً . والعناية مصروفة الآن الى تحسين أصناف بذرة القطن ولكن ذلك يستغرق زمناً طويلاً ويقتضي اعتناءً وصبراً كثيراً . وقد كان لمشورة الغزالين الخبيرين بهذهِ الامور من أعضاء الوفد قيمة عظيمة جداً من هذا القبيل

وذكرت في تقريري الماضي انشاء الحلقات لبيع القطن في أنحاء القطر وقد أنتج انشاؤها نتائج نافعة . الا أن نفعها تأخر مدة من السنة بسبب معارضة التجار الصغار لها لانهم يفضلون بقاء النظام القديم الذي يعاملون به أفراد الفلاحين رأساً . فيسهل عليهم

ابقاؤهم حينئذٍ مديونين لهم ومع ذلك وفي المشروع بالمراد من حيث انهُ أدخل الى الحلقات الاوزان الصحيحة والقبانة المضبوطة والاسعار الحقيقية . فمتى تولّى الخبيرون بالقطن شراءه ظهرت لهم مزايا الحلقات لان اقطان المركز كلهِ تعرض في الحلقة لفحصها والتميز بينها

ومتى رأى بائعو القطن ان القطن الاجود هو الذي يباع بالثمن الاعلى زادوا الهمة في تحسين طرق الزراعة ليجنوا أجود القطن منها

وكانت العادة ولا تزال ان شراء القطن لا يكون بابتياع الخبيرين لهُ بل القاعدة هي ان يكون البيع بالنظر الى الكمية ولا ينظر الى جودة القطن الا باعتبار جنياته المختلفة وليس من السهل تغيير العادات الراسخة في النفوس وتعليم الشارين ان ربحهم يجب أن يكون من جودة القطن الذي يشترونهُ لا من التلاعب بالموازين والاسعار

اما ضبط الموازين والعيارات والاقيسة والمكاييل فمسألة تنظر الحكومة فيها الآن . وسيأتي الكلام عليها مطولاً في فصل ٨ من هذا التقرير حيث ذكر انهُ سن قانون لاصلاح الحالة ومنع الغش الكثير الشائع عند التجار الصغار . وهذا القانون وان يكن نفعهُ كثيراً لما سيذكر بعد فهو لا يفي بالغرض المقصود كلهِ ولا يبعد ان يُسن في المستقبل قانون يعدّ فيه اقتناء الموازين والمكاييل التي لم تفحصها الحكومة وتبصمها او استعمالها جريمة يعاقب عليها

ومما اثر فيَّ تأثيراً خصوصياً خلوّ مصر من سكك وطرق موافقة للدواب والعجلات والسيارات مع سرعة ارتقاء مصر من حيثيات اخرى . فلسد هذه الحاجة انشئت مصلحة للسكك (العمومية) تابعة لنظارة الاشغال تتولى انشاء هذه الطرق والسكك في البلاد كلها حتى تصل بين عواصم المديريات وبنادرها . وعليه فتحت سكة تؤدي من الاسكندرية الى مصر تواً ومن مصر الى حلوان كذلك . وحوّل انشاء وصيانة السكك الزراعية اللازمة لنقل المحصولات الى مجالس المديريات

ثم ان لجنتين مهمتين قضتا هذه السنة وهما تجدان في عملهما . الواحدة لجنة دودة القطن ودودة لوز القطن . وهذه أنشئت سنة ١٩١١ وهي تبحث عن طرق يتيسر بها ابادة تينك الآفتين . والاخرى لجنة جديدة عينت لترفع تقريراً عن مسألة طاعون المواشي فان مصر معرضة لهذه الآفة خصوصاً لجلبها مواشيها من الخارج

وكان همي منذ عينت في وظيفتي الحالية ان ادبر طريقة تصلح احوال الشبان المصريين والوسط الذين يكونون فيه عند ما يرسلهم والدوهم الى مدارس اوربا . فتناولت الحكومة

هذه المسألة الآن وشاورت آباء التلامذة وأوصياءهم وعزمت على تعين مفتشين في كل بلاد يكون لهم اتصال بأولئك التلامذة ويضبطون دروسهم وسلوكهم ومراقبتهم في ايام المسامحة من الدروس . ويسرني أن أقول ان جامعة اكسفرد مستعدة لتعيين لجنة محلية لمساعدة التلامذة المصريين . ثم اجتمع آباء التلامذة هنا وعرض ناظر المعارف عليهم رأي الحكومة في هذه المسألة المهمة فوافقوا من ساعتهم على تأليف لجنة منهم تضع لائحة لادراك تلك الغاية . وستؤلف لجنة دائمة للنظر في التقارير التي تجيء من المفتشين في الخارج وتبلغ آباء التلامذة الذين يريدون تعليم أبنائهم في اوربا كل ما يكون لديها من المعلومات والاخبار//

قبلت مجالس المديريات ما اقترحتهُ في تقريري الماضي لاجل اتفاق نظارة المعارف وتلك المجالس على التعاون في امر التعليم وهي تخرج ذلك الآن من القوة الى الفعل فنظاما التعليم عند الفريقين يسيران الآن في سبيل التقدم جنباً لجنب بتمام الاتفاق لخير الجمهور//

ويسرني ان اقول ان مجالس المديريات تجدّ في اعمالها بهمة وكفاءة فقد الفت من اعضائها لجاناً خاصة بالتعليم والمواصلات والصحة والنظافة وزادت اهتمامها بقضاء واجباتها المتعلقة بهذه الامور واجادت أعمالها وتم الاتفاق على ان نظارة المالية تفحص حسابات تلك المجالس وتراجعها وتضبطها ولكن ذلك لا يفيد تعرض تلك النظارة لها في كيفية توزيعها لاموالها //

قلت في تقريري الماضي ان التدابير المتخذة لادارة الامن العام تحتاج الى نظر واهتمام ففي هذه السنة اعيد نظام المصلحة المختصة بالامن العام في نظارة الداخلية وأنشئت وظيفة جديدة فيها لمدير عام للامن العام والمأمول ان هذا التغيير يزيد تلك الادارة ضبطاً وأحكاماً حتى اذا أثرت تأثيرها قلّ عدد الجرائم كثيراً في بر مصر حيث عدد الجرائم لايزال اكثر بكثير مما ينبغي ان يكون//

يسدد رصيد دين الدومين كلهُ في خلال هذه السنة ولم يبقَ لرد الاملاك المرهونة تأميناً لذلك الدين الى الحكومة غير اتمام المعاملات الاصولية . ويحسن بي في هذا المقام ان اورد بعض التفصيل عن اصل هذا الدين وتاريخه//

عقد دين الدومين سنة ١٨٧٨ بعد ما حققت لجنة التحقيق الحالة المالية المصرية تلك السنة . وكانت قيمة الدين الاسمية ٨٥٠٠٠٠٠ جنيه انكليزي وصدر بسعر ٧٥ في المئة وفائدة ٥ في المئة ثم خفضت الفائدة الى ٤ ونصف في المئة سنة ١٨٩٣ وجعلت املاك

الدومين تحت مراقبة مصلحة مختلطة وتكفلت الحكومة انه اذا كانت الاملاك المرهونة لا يكفي ايرادها لخدمة هذا الدين فهي تسد العجز من ايراداتها فعجز ايراد تلك الاملاك الى سنة ١٨٩٩ وسدت الحكومة عجز تلك السنين ومجموعهُ ١٢٩٥٠١٢ ج.م. ولكن مصلحة الدومين دفعت الى صندوق الدين ما توفر لديها من تخفيض فائدة دينها وقدرهُ ٢٦٤٢٦٢ ج. م. فيكون صافي العجز الذي سدتهُ الحكومة في تلك المدة ١٠٣٠٧٥٠ ج.م.

ومن سنة ١٩٠٠ فصاعداً جعل ايراد مصلحة الدومين يزيد على مصروفاتها فتستهلك جانباً من دينها بتلك الزيادة حتى بلغ المستهلك ١٣٢٠١٨٣ ج.م. ولكنها استهلكت معظم دينها بثمن ما باعتهُ من املاكها وقد بلغت مساحة الاراضي المبيعة ٢٨١٠٠٠ فدان وبقي للحكومة الاراضي التي لم تبع بل عادت اليها الآن وهي حوالا ١٥١٠٠٠ فدان والآن تنظم مصلحة الاملاك في نظارة المالية لادارة هذه الاطيان وسيكون الواقع منها في الوجه البحري ذا قيمة عظيمة في تجريب التجارب الزراعية وخصوصاً ما كان منها للحصول على بذرة قطن خالصة فان الحكومة مهتمة الآن بهذا الامر مزيد الاهتمام

واذكر هنا بشديد الاسف الخسارة الكبيرة التي خسرتها الحكومة المصرية بوفاة المرحوم برش باشا الذي كان له القدح المعلى في الوصول الى الحالة الراضية التي ذكرتها بمقدرته وحسن ادارته . فقد خدم في هذه البلاد اعواماً كثيرة خدمة امتاز بها في الوظائف المتعددة التي تقلدها. واكتسب خبرة واسعة وهو مفتش للبوليس ثم رئيس لمفتشي نظارة الداخلية واستمال اليه قلوب الاهالي بعد كثرة معاشرته لهم وطول معرفتهم فكانوا يجلونهُ ويحبونهُ كلهم على اختلاف طبقاتهم فهذه الامور كلها كان لها قيمة خصوصية في حسن ادارته للاراضي المذكورة . واني لآسف على موته الباكر ويشاركني في هذا الاسف كل الذين اشتغلوا معهُ في هذا القطر وكان رحمهُ الله معتبراً عند الناس جميعاً

واذكر ايضاً الخدمة الجليلة التي خدمها المسيو مولر وماهر باشا للدومين . وسيسلمان الحكومة تلك المصلحة طبقاً للنظام الجديد وهي على أحسن حال

عقدت الجمعية العمومية جلستها التي تعقد كل سنتين في اوائل السنة فقال سمو الخديوي في خطبته عند افتتاحها . ان الحكومة تنظر الآن في تحسين المجالس النيابية في البلاد وقلما تنصرف الجمعية العمومية اقترحت عدداً من الاقتراحات

وابتدأت جلسات مجلس الشورى في شهر نوفمبر من السنة فعمل فيها اعمالا نافعة . فقد ناقش في مشروعات مختلفة ذكر اكثرها في هذا التقرير وعدل تعديلات عديدة في تلك المشروعات فقبلت تعديلاته كلها تقريباً . وعليه ساعد الحكومة بمناقشاته مساعدة جوهرية واثبت اقتدار اعضائه على المواظبة والجد في نظر القضايا الادارية . والمأمول ان نظام انتخاب الاعضاء لهذا المجلس يصلح قريباً بحيث ينوب الاعضاء عن الامة كلها ويمثلونها اكثر مما مثلوها حتى الآن وتوسع السلطة الممنوحة لهم بعد تنظيمه من هذا القبيل

استعملت المحاكم المختلطة السلطة التشريعية الممنوحة لها بمقتضى المادة ١٢ من القانون المختلط استعمالاً مفيداً في السنة الماضية بمصادقتها على عدة قوانين تسري على الاجانب وسيرد ذكر تلك القوانين في فصل تال من هذا التقرير واهمها وابعدها مؤدًّى قانون الخمسة الافدنة فجاءت مصادقة الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة عليه برهاناً على رغبتها في معاونة الحكومة في سن القوانين النافعة للبلاد كلها وانا اعدُّ ذلك طالعاً حسناً في سماء المستقبل

ومما يقضي بالاسف الشديد ان الاصلاحات التي يراد ادخالها على نظام القضاء المختلط بلا ابطاء تأخرت لعدم اجماع الدول الواجب اجماعها على قبولها. وأوضح تلك الاصلاحات وأعظمها استعجالاً هو الاقتصاد في قوة القضاء وذلك بتقليل العدد الزائد من القضاة الذين يقتضي الان أن تشكل الدائرة القضائية منهم وقد شرحت ما اقترحته الحكومة المصرية من هذا القبيل شرحاً مسهباً في تقرير السنة الماضية. فدارت المفاوضات في قبول تلك الاقتراحات ولكنها لم تأتِ بنتيجة حتى الآن

ومن سوء الحظ أن تحول المعارضات السياسية دون المصادقة على اصلاحات تطلب حكومة البلاد المسأولة ادخالها على المحاكم المختلطة لانها تراها لازمة لدوام تقدمها وارتقائها لاسيما وانها اصلاحات لاتمس بقاء المبدإ الاساسي للنظام القضائي الحالي وأعني به اشتراك القضاة الاجانب على اختلاف شعوبهم في فصل القضايا التي يكون للاجانب دخل فيها. وأنا أعدُّ دوام ذلك المبدأ لازماً لحماية ما للاجانب في بر مصر من المصالح المالية العظيمة جداً ولكني ارى ان المحاكم المختلطة لاتستطيع ان توفي تلك الحماية حقها في هذه الاحوال بسبب مايعتور نظامها من النقص وتقادم طريقة اجراءاتها على ان الحكومة معترفة بهمة قضاتها واجتهادهم ولا قصدلها من الاصلاحات المشار اليها ومن كثير غيرها ايضاً الا ان تلك الهمة وذلك الاجتهاد يثمران ثماراً اكثر ويأتيان بنفع اوفر لخير الامة عموماً

الباب الاول

في المالية

٢ — الحالة المالية

« اصيبت حالة مصر الاقتصادية سنة ١٩١٢ برد فعل نشأ مباشرة من نقص قيمة محصول القطن في سنة ١٩١١ عن قيمة محصول السنة التي سبقتها وكان نتيجة طبيعية له فقد قدروا ان ثمن محصول القطن لسنة ١٩١١ بلغ ٢٩٨٦٣٠٠٠ ج٠م وهو مبلغ لا يكاد يقلُّ عن اعلى ثمن بيع به المحصول قبل سنة ١٩١٠ ولكنهُ ينقص نحو ٦٠٠٠٠٠٠ ج٠م عن ثمن محصول ١٩١٠ الذي فاق كل محصول تقدمهُ والعلَّة الكبرى في هذا النقص هبوط الاسعار والاَّ فان المحصول لم ينقص عن محصول ١٩١٠ الاَّ نحو ١٥٠٠٠٠ قنطار

« ولما كان كل القطن على التقريب والجانب الاكبر من البذرة يصدران الى البلاد الاجنبية فلا غرو اذا بدا اثر نقص قيمة المحصول على اتمهِ في حساب تجارة القطر الخارجية. وفي الواقع نقصت قيمة الصادرات في موسم ١٩١١ — ١٩١٢ نحو ٥٠٠٠٠٠٠ ج٠م يقابلها من الجهة الاخرى نقص في قيمة البضائع الواردة بلغ ١٥٠٠٠٠٠ ج٠م وفي صافي واردات النقود بلغ ٣٥٠٠٠٠٠ ج٠م

« والنقص في الواردات ظاهر في معظم البضائع الرئيسية ولاسيما المنسوجات والحبوب ولكن واردات الفحم والدخان وبعض البضائع الاخرى زادت وقد ادَّى الغلاء في اجور النقل بحراً الى زيادة قيمة الفحم وسواهُ من البضائع عند وصولها

« وكان صافي واردات النقود ٥٠٠٠٠٠٠ ج٠م في عام ١٩١٠ — ١٩١١ فلم يتجاوز ١٥٠٠٠٠٠ ج٠م في عام ١٩١١ — ١٩١٢ وقد تبين في السنوات الاخيرة ان ارتفاع قيمة محصول القطن ارتفاعاً عظيماً فجائياً يعقبهُ زيادة كبيرة في مقدار الذهب المخزون في البلاد فلم يشذَّ عام ١٩١٠ — ١٩١١ عن هذه القاعدة . ومع ان واردات الذهب تدل بعض الدلالة على مقدار ربح الفلاح فمن دواعي الاسف ان تنحصر الارباح في هذا الوجه الذي لا يثمر بدلاً من استخدامها في ايفاء الديون فان المبالغ العظيمة التي اقترضتها الشركات والافراد من المصادر الاجنبية بفوائد يقدر انها تزيد على فوائد دين الحكومة آخذة في الازدياد لا في النقص على ما يظهر

« ولا يستطاع معرفة ما اضيف الى هذا الدَّين من رأس المال الناشيء عن الفائدة ولكن الثابت ان كثيرين من المدينين لقوا صعوبة في دفع الفائدة والاستهلاك على الديون التي استدانوها لاغراض ليست ذات ثمرة ابَّان الافراط بالمضاربة الشديدة التي انتهت بازمة سنة ١٩٠٧ . ثم ان التأنق في المعيشة والترف اللذين ابتدأ في ذلك العهد لم يزالا باقيين على نوع ما . ومما يخشى منهُ ايضاً ان ورود اموال جديدة لاعمال البنوك زاد المضارَّ الناشئة عن التطرف في الاتجار والافراط في اقتراض الاموال

« مما تقدم يوضح سرَّ القنوط الذي لا يزال يرى في الاسواق المصرية وذكر الناس لايام الرخاء بالحسرة والاسف على رغم توالي المواسم الجيدة ولكن علاج الحالة الحاضرة لا يكون بارتفاع ثمن القطن وهو ما قد لا يقع ولا في اشتداد سورة المضاربة من جديد وانما يكون بادراك اصحاب الشأن ان لا مناص من ايفاء الديون القديمة وتصفيتها وان التطرف في الاتجار والافراط في الاستدانة يؤَديان الى الخراب عاجلاً او آجلاً

« ولكن هناك لحسن الحظ اسباب تحمل على الاعتقاد بان الناس اخذوا يدركون هذه الحقائق فقد وجد بعض البنوك الحديثة العهد ان تجارتهُ خاسرة وافلس كثير من المحلات التجارية الصغيرة في مدة السنة فاخذت البنوك هذا العام تزداد حذراً في التسليف و بدا التأثير الحسن من هذا التضييق في جهات عديدة ويصح ان يقال بالاجمال انهُ اذا ظلَّ محصول القطن وسعرهُ على حالها فالاحوال المالية المحلية تتحسن تحسناً مطرداً بطيئاً »

اما مالية الحكومة فعلى ما يرام وقد زادت ايرادات سنة ١٩١٢ على ايرادات السنة السابقة ٧٢٢٠٠٠ ج ٠م ولكن ١٠٠٠٠٠ ج٠م منها ليست زيادة حقيقية في الايرادات بل يقابلها مثلها في باب المصروفات ٠ وزادت الايرادات زيادة تستحق الذكر في سكة الحديد والتلغرافات والدخان والرسوم القضائية وعوائد المنازل . ونقصت ايرادات الجمارك بسبب نقص الواردات كما تقدم ٠ وقد عانت الحكومة هذه السنة اكثر مما كانت تعانيهِ قبلاً في جباية اموال الاطيان في الوجه القبلي لان مواسمهُ لم تبلغ من الجودة ما بلغتهُ في سنة ١٩١١ فنشأ عن ذلك زيادة الحجز بسبب الضرائب و بلغ عدد قضايا الحجز ٩٣٠٩ في كل القطر المصري وكان ٧٥٧٤ في السنة السابقة ٠ اما في الوجه البحري فان تبكير الموسم سهل جباية قسط اكتوبر تسهيلاً قليل النظير

وقد بلغت زيادة الايرادات على المصروفات ٢٠٤٥٠٠٠ ج٠م في ميزانية سنة ١٩١٢ العادية وزاد مال الاحتياطي بعد الموازنة ٢٧٧٠٠٠ ج٠م وقد حدث مثل ذلك سنة ١٩١١

حين بلغ صافي زيادة المال الاحتياطي ٩٨٠٠٠ ج٠م بعد طرح المصروفات غير العادية ٠ ومن دواعي الارتياح العظيم ان هذا المال الذي يبلغ الآن ٦١٢٤٠٠٠ ج ٠ م لم ينقص في سنتين متواليتين ولكن لا يغرب عن البال ان هذه الحالة انما نشأت عن وجود زيادات عظيمة في الايرادات العادية وان القيام بالاعمال العمومية ذات الريع التي تعمل الآن يتعلق على استمرار هذه الزيادات فاذا اريد ابقاء مال الاحتياطي وعدم نفاده فمن اوجب الامور عدم التطوح في توسيع نطاق المصروفات العادية ففي هذه الاحوال يستحيل على الحكومة ان توافق على الصرف على امور شتى مرغوب فيها حينما تعرض عليها ولكني ارجو ان الاموال المحلية تكفي لتوسيع نطاق التعليم وتحسين اعمال التصحيح والقيام بسائر الاعمال التي تقع في دائرة اختصاص السلطة المحلية في المديريات

وقد اتخذت التدابير للكف عن اعطاء السودان مبالغ معينة كانت حتى الآن عبئاً متواليًا على الميزانية وقد وصف المستشار المالي في مذكرته التغيير الذي طرأ فقال ما يلي

« كان في الميزانية المصرية حتى الآن اعانتان للسودان احداهما للحكومة الملكية والاخرى للمصروفات العسكرية

« وكان المخصص في ميزانية سنة ١٩١٢ لاعانة الحكومة الملكية ١٦٣٠٠٠ ج٠م بعد ما كان ٢٥٣٠٠٠ ج٠م في سنة ١٩٠٨ فانقص على التوالي وقد تبين ان في حكم الاستطاعة الاستغناء عن هذه الاعانة برمتها في ميزانية سنة ١٩١٣ ولكن تقرر مقابل ذلك ان تكف الجمارك المصرية عن قبض الرسوم الجمركية على البضائع الواردة الى السودان بطريق مصر وقد قدرت هذه الرسوم الآن بمبلغ ٨٥٠٠٠ ج٠م فتكون مصر قد ربحت في ايراداتها حقيقةً نحو ٧٨٠٠٠ ج ٠ م بهذا التدبير

« اما الاعانة العسكرية فعبارة عن جانب من نفقة الجيش المصري وقد وضعت في باب اعانة السودان لتبيان ان على السودان تحمل جانب من عبء نفقات الجيش المصري وقد اتضح ان طريقة الحساب هذه معقدة ومعرضة لسوء التفاهم فقرّ القرار على ان توضع المصروفات العسكرية المصرية كلها في الباب الخاص بها ابتداءً من سنة ١٩١٣ وان لا يبقى ذكر لاعانة السودان وهذا التدبير عبارة عن تغيير في طريقة الحسابات وليس القصد منهُ اخفاء الواقع وهو ان جانباً من المصروفات يجب ان يتحملهُ السودان ويبقى حسابهُ معروفاً كالماضي

« و ليكن معلومًا بالاجمال ان هذه التغييرات لا تؤدي الى شيءٍ من التغيير في تعهدات السودان لمصر وما عليهِ لها »

٣ — حسابات ١٩١٢

قدرت ايرادات سنة ١٩١٢ ومصروفاتها كما يلي

	ج · م	ج · م
الايرادات		١٥ ٩٠٠ ٠٠٠
المصروفات		
« العادية	١٤ ٦٦٨ ٠٠٠	
« الخصوصية	٧٣٢ ٠٠٠	١٥ ٤٠٠ ٠٠٠
	الزيادة	٥٠٠ ٠٠٠

فجاءت النتيجة كما يأتي

	ج · م	ج · م
الايرادات		١٧ ٥١٥ ٠٠٠
المصروفات		
« العادية	١٤ ٨٢٢ ٠٠٠	
« الخصوصية	٦٤٨ ٠٠٠	١٥ ٤٧٠ ٠٠٠
	الزيادة	٢ ٠٤٥ ٠٠٠

وهذا بيان الايرادات في السنوات الست الماضية

	ج · م
١٩٠٧	١٦ ٣٦٧ ٠٠٠
١٩٠٨	١٥ ٥٢١ ٠٠٠
١٩٠٩	١٥ ٤٠٢ ٠٠٠
١٩١٠	١٥ ٩٦٥ ٠٠٠
١٩١١	١٦ ٧٩٣ ٠٠٠
١٩١٢	١٧ ٥١٥ ٠٠٠

ويرى من هذا البيان ان ايرادات السنة الماضية زادت ٠٠٠ ٧٢٢ ج٠م على ايرادات سنة ١٩١١ و ٠٠٠ ١١٤٨ ج٠م على ايرادات سنة ١٩٠٧ التي فاقت ايرادات كل سنة قبل الازمة المالية

وفي الجدول التالي مقارنة بين مصادر الايرادات الكبرى في السنوات الست الماضية

	١٩٠٧	١٩٠٨	١٩٠٩	١٩١٠	١٩١١	١٩١٢
	ج٠م	ج٠م	ج٠م	ج٠م	ج٠م	ج٠م
الجمارك	٢١٤٢٠٠٠	١٩٨٢٠٠٠	١٧٩٩٠٠٠	١٩٠٤٠٠٠	٢١٦٩٠٠٠	٢١١٩٠٠٠
سكك الحديد	٣٥٦٥٠٠٠	٣٤٦٤٠٠٠	٣٢٨٩٠٠٠	٣٤٣٩٠٠٠	٣٧٢٩٠٠٠	٣٩٥٧٠٠٠
الدخان	١٦٤٨٠٠٠	١٦٨٨٠٠٠	١٦٥٦٠٠٠	١٥٩١٠٠٠	١٦٦٩٠٠٠	١٧١٤٠٠٠
الرسوم القضائية	١٤٣٧٠٠٠	١٣٤٦٠٠٠	١٣٤٤٠٠٠	١٣٨٠٠٠٠	١٤٢٨٠٠٠	١٧٤٥٠٠٠
الاموال المقررة	٥٢٤٥٠٠٠	٥٢٨٧٠٠٠	٥٤٤٧٠٠٠	٥٥٣٩٠٠٠	٥٥٢٨٠٠٠	٥٦٠٩٠٠٠

ويرى من هذا الجدول ان الرسوم الجمركية نقصت في السنة الماضية ٥٠٠٠٠ ج٠م عن السنة التي قبلها وان الزيادة في الابواب الاخرى مطردة ومعظمها في سنة ١٩١٢ واقع في الرسوم القضائية وهو فيها ٠٠٠ ٣١٧ ج٠م وفي ايرادات سكة الحديد وهو فيها ٠٠٠ ٢٢٨ ج٠م

وفي الجدول التالي بيان المصروفات الحقيقية في السنة الماضية والمصروفات التي كانت مقدرة في الميزانية

	المصروفات الاعتيادية	المصروفات الخصوصية	المجموع
	ج٠م	ج٠م	ج٠م
المقدر في الميزانية	٠٠٠ ١٤٦٦٨	٠٠٠ ٧٣٢	٠٠٠ ١٥٤٠٠
المصروفات الحقيقية	٠٠٠ ١٤٨٢٢	٠٠٠ ٦٤٨	٠٠٠ ١٥٤٧٠

ويرى من ذلك ان المصروفات الحقيقية زادت ٧٠٠٠٠ ج٠م على المقدّر في الميزانية

٤ — ميزانية سنة ١٩١٣

في الجدول التالي بيان الايرادات والمصروفات في ميزانية سنة ١٩١٢ وميزانية سنة ١٩١٣

	١٩١٣		١٩١٢	
	ج٠م	ج٠م	ج٠م	ج٠م
الايرادات المقدرة		١٦١٣٠٠٠٠		١٥٩٠٠٠٠٠
المصروفات المقدرة				
« الاعتيادية	١٤٩٠٩٠٠٠		١٤٦٦٨٠٠٠	
« الخصوصية	٧٢١٠٠٠	١٥٦٣٠٠٠٠	٧٣٢٠٠٠	١٥٤٠٠٠٠٠
الزيادة المقدرة		٥٠٠٠٠٠		٥٠٠٠٠٠

قدرت ايرادات هذه السنة ١٦١٣٠٠٠٠ ج م اي بزيادة ٢٣٠٠٠٠ ج ٠ م على ما قدر لها في ميزانية سنة ١٩١٢ وهذا بيان ابواب الزيادة ومقدارها مرتبة بحسب اهميتها

		ج٠م
سكة الحديد		١٨٥٠٠٠
الدومين		٨٠٠٠٠
المحاكم المختلطة		٣٠٠٠٠
الدخان		٢٠٠٠٠
المحاكم الاهلية		١٠٠٠٠
شتى		٩٠٠٠
	والجملة	٣٣٤٠٠٠

	ج٠م	
يطرح منها النقص في		
الاموال المقررة	٦٤٠٠٠	
رسوم الجمارك	٤٠٠٠٠	١٠٤٠٠٠
	صافي الزيادة	٢٣٠٠٠٠

وهذه اهم المعلومات المفيدة عن ايرادات السنة الحالية

قدرت ايرادات سكة الحديد بمبلغ ٣٦٣٠٠٠٠ ج٠م وهو مبلغ يزيد ١٨٥٠٠٠ ج٠م على ما قدر لها في ميزانية ١٩١٢ ولكنهُ ينقص كثيراً عن ايرادات المصلحة الحقيقية في تلك السنة. ولايخفى ان ايرادات سكة الحديد في سنة ١٩١٢ زادت بسبب تأخر موسم القطن من السنة السابقة فلهذا السبب ولما شوهد من النقص في الواردات اخيراً يجدر التزام الحذر في تقدير هذه الايرادات للسنة الحالية

تعود اراضي الدومين الى الحكومة في سنة ١٩١٣ وقد قدر الايراد من هذا المصدر بمبلغ ١٤٠٠٠٠ ج٠م وهو يزيد ٨٠٠٠٠ ج٠م عن الايراد المقدَّر في ميزانية سنة ١٩١٢ وقد تُتجاوز الزيادة هذا القدر لان هذه الاراضي ستكون معفاة من ضرائب الاطيان وخالصة من عبء فائدة واستهلاك قرض الدومين

و ينتظر زيادة ايرادات المحاكم المختلطة ٣٠٠٠٠ ج٠م وكانت الزيادة في ايرادات سنة ١٩١٢ اكثر من هذا القدر ولكن بعضها نشأ عن تغيير في طريقة الحساب ٠ و ينتظر زيادة ايرادات المحاكم الاهلية ١٠٠٠٠ ج٠م ويحتمل ان تنقص ايرادات هذه المحاكم لان محاكم الاخطاط الجديدة تعفي جانباً من القضايا من الرسوم وتنقص الرسوم على جانب آخر وانما يحتمل ان يكثر عدد القضايا التي تعرض

وقد بني تقدير الزيادة في رسوم الدخان على زيادتها ٤٦٠٠٠ ج٠م في سنة ١٩١٢

وانقصت ايرادات الجمارك المقدَّرة فجعلت ١٨٠٠٠٠٠ ج٠م بعد ما كانت ١٨٤٠٠٠٠ ج٠م في ميزانية ١٩١٢ ولا يخفى ان ايراد هذا الباب نقص ٥٠٠٠٠ ج٠م في السنة الماضية وسيلحقهُ نقص جديد في سنة ١٩١٣ بما يضيع منهُ من رسوم البضائع الواردة برسم السودان وتقدَّر بمبلغ ٨٥٠٠٠ ج٠م وانما يقال ايضاً ان ايرادات سنة ١٩١٢ فاقت بكثير ما قدر لها في الميزانية

وقدر مجموع الايرادات من الاموال المقررة ٥٥٦٠٠٠٠ ج٠م مقابل ٥٦٢٤٠٠٠ ج م في سنة ١٩١٢ وقد وجد من الواجب رفع ١٥٠٠٠ ج٠م من ضرائب الاطيان في الوجه القبلي بسبب وطو منسوب فيضان ١٩١٢ ٠ وفي سنة ١٩٠٧ كان منسوب فيضان النيل كنسوبهِ في سنة ١٩١٢ فرفعت الحكومة ٧٠٠٠٠ ج٠م من ضرائب الاطيان و بناء على ذلك تكون قناطر اسنا قد وفرت على الحكومة خسارة ٥٥٠٠٠ ج ٠ م من الايراد في هذا الباب

ثم ان اعفاء اراضي الدومين التي اعيدت الى الحكومة من الضرائب التي كانت مصلحة

الدومين تدفعها عنها اقتضى انقاص المقدَّر للايرادات في هذا الباب

قدرت مصروفات سنة ١٩١٣ بزيادة ٢٣٠٠٠٠ ج . م عما قدر لها في سنة ١٩١٢ فأذا اضيف الى ذلك اعانة حكومة السودان الملكية التي الغيت وقدرها ١٦٣٠٠٠ ج . م بلغت الزيادة الحقيقية في المصروفات المقدرة ٣٩٣٠٠٠ ج . م وهذه اهم الابواب التي وقعت هذه الزيادة فيها

	ج . م
سكة الحديد	٩١٣٥١
الاشغال العمومية والزراعة	٨٩٣١٨
المحاكم الاهلية	٤٧١٢٤
اعمال المديريات	٢٢٣٧٧
الصحة العمومية	٢٢١٢٧
نظارة الداخلية	١٦٣١٥
التعليم	١٥٦٩٠
مطبعة الحكومة	١٥٤٩٨
البوستة	١٥٤٥٤
مصلحة المساحة	١٥٤٤٠
نظارة الحربية	١٤٥٩٧

اما الزيادة في مصروفات سكة الحديد فناشئة عن زيادة النقل المستمرة وهذه الزيادة موزعة على جميع اقسام هذه المصلحة ولكن الحصَّة الكبرى تصيب قسم الهندسة والعربيات وقد قدرت الزيادة التي نشأت في مصروفات سكة الحديد عن غلاء اسعار النقل بحراً غلاء لم يسبق لهُ مثيل بمبلغ ١٠٠٠٠٠ ج . م في السنة فاذا لم تهبط اجور النقل في القريب العاجل فقد يحسن بالحكومة ان تفكر في هل يكون في مصلحتها اقتناء البواخر لنقل معدات سكة الحديد

ومن الزيادة المخصصة لنظارة الاشغال العمومية والزراعة ٢٤٠٠٠ ج . م مطلوبة لتحسين حال موظفي مصلحة الري ولانشاء قلم قضايا جديد لهذه النظارة ونظارة الحربية و ٢٥٠٠٠ ج . م في باب الري للانفاق على صيانة الترع والمصارف ووقاية النيل و ١٤٠٠٠ ج . م لمصلحة المدن والمباني و ١٧٠٠٠ ج . م لمصلحة الزراعة

ومعظم الزيادة في باب المحاكم الاهلية ناتج عن انشاء محاكم الاخطاط

ومن الزيادة المخصصة لاعمال المديريات والمحافظات ١٣٥٠٠ ج٠م لتعزيز قوة البوليس وتحسين رواتبهِ و ٨٥٠٠ ج٠م لمصلحة الاموال المقررة وسينفق معظمها في تحسين حال الجباة و٨٥٠٠ ج٠م لتعزيز القسم الاداري في نظارة الداخلية لمكافحة دودة القطن ولاغراض اخرى ولزيادة رواتب المديرين والمحافظين

وزيدت مصروفات مصلحة الصحة العمومية ٢٢٠٠٠ ج٠م منها ٧٥٠٠ ج٠م لتوسيع المستشفيات والقيام ببعض اعمال التحسين التي تفتقر اليها كثيراً اما الباقي فمطلوب للكنس والرش في القاهرة ولترقية شؤون المصلحة عامة

وقد عهدت نظارة المعارف الآن في التعليم الابتدائي الى مجالس المديريات فانقص المال المخصص لاعانة المدارس الابتدائية وخص ما توفر من هذا القبيل مع الزيادة في الميزانية البالغة ١٥٦٩٠ ج٠م بترقية نظام التعليم الاميري عامة منها ١١٦٠٠ ج٠م للتعليم الصناعي والفني

وزيدت ميزانية البوستة ١٥٥٠٠ ج٠م وبعض هذه الزيادة ناشئ عن توسيع نطاق اعمال صندوق التوفير في الارياف

وتتضمن ميزانية نظارة الحربية لسنة ١٩١٣ المبلغ الذي ورد ذكرهُ في ميزانية سنة ١٩١٢ كاعانة للسودان وقدرهُ ١٧٢٠٠٠ ج٠م وقد تقدم الكلام عليهِ فالزيادة الحقيقية في مصروفات هذه النظارة في سنة ١٩١٣ تبلغ ١٤٥٩٧ ج٠م ونحو نصف هذا المبلغ تستغرقهُ نفقات ادارة القسم العسكري الجديد بين صوبات وبيبور والباقي ينفق في تعزيز المصالح وزيادة المهمات في جهات مختلفة

وقد قدر المطلوب للمعاشات بزيادة ١٠٠٠٠ ج٠م على سنة ١٩١٢ وهذه الزيادة ناشئة عن سير قوانين المعاشات النافذة المفعول في الزمان الحالي٠ ويبلغ المال المخصص للمعاشات في الميزانية الآن ٥٦٠٠٠٠ ج٠م فاذا طرح منهُ ما يستقطع من الماهيات ويضم الى الايرادات بلغ الصافي ٤٣١٠٠٠ ج٠م او ١٦ في المئة من ماهيات الموظفين واني اريد تنبيه الاذهان الى ما قالهُ المستشار المالي في مذكرتهِ في هذا الصدد فقد قال عن المعاشات « وهي عبء ثقيل على ميزانية اضطرت الحكومة لضيق الموارد ان تحذف منها اموراً عديدة جديرة بان يصرف عليها مع انها ذات ريع ومرغوب فيها٠ ومع ان العبء ثقيل كما تقدم فانهُ سيزيد بطبيعة الحال زيادة مستمرة عدة سنوات ولو ظل مجموع الماهيات على ما هو عليهِ الآن ولما كان المال اللازم للمعاش لا يدبَّر الا متى حلَّ ميعاد دفعهِ فالمطلوب من الحكومة للمعاشات يتكوم ويقع على

ميزانيات السنين المقبلة . والظاهر ان الذين ينتقدون قانون المعاشات الحالي ويعدونهُ غير واف لا يدركون تماماً ان المعاش ليس هبة من الحكومة ولكنهُ مكافأة موجلة على خدمة سابقة وان كل تحسين في هذه المكافأة يجب بحكم العقل ان يكون مصحوباً بانقاص في الراتب . وعلى كل حال ان ما يصيب الموظفين بحكم قانون المعاشات الحالي يضارع ما ينالهُ الموظفون في معظم البلدان الاخرى وليس هنالك ما يدل الآن على وجود ما يسوغ زيادة المعاشات »

اما سائر الزيادة في المصروفات فناشئة عن ارتقاء مصالح الحكومة الارتقاء الطبيعي

بلغت الاعتمادات الخصوصية الجديدة المفتوحة في ميزانية ١٩١٣ مبلغ ٥٣٦٠٠٠ ج م واهم هذه الاعتمادات التي يجدر الكلام عنها ما يأتي

الاشغال العمومية والزراعة ١٨٨٠٠٠ ج م منها ١٢٩٠٠٠ ج م لخدمة مدينة القاهرة و ٦٠٠٠٠ ج م لانشاء رصيف وسوق للحبوب على النيل جنوبي القاهرة و ٢٠٠٠٠ ج م لرصيف بولاق و ٩٠٠٠ ج م لترميم كبري قصر النيل و ١٥٠٠٠ ج م للطرق

وقد فتحت اعتمادات كبيرة لمصلحة الري وعين ٥٥٠٠٠ ج م لمصلحة الزراعة ينفق معظمها في التجارب وعين ٤٠٠٠٠ ج م لمصلحة المديريات ومعظمها لانشاء المكاتب والدواوين وتوسيعها وسيعين اعتمادات خصوصية تبلغ ٨٥٠٠٠ ج م لمصلحة الصحة العمومية منها ٥٨٠٠٠ ج م لمقاومة الطاعون البشري والطاعون البقري والباقي لتوسيع نطاق المستشفيات و ٤١٠٠٠ ج م لانشاء مدارس جديدة . ومن الاعتمادات ايضاً ١٣٠٠٠ ج م لتوسيع مطبعة الحكومة و ١١٠٠٠ ج م لمصاريف اولية شتى في مصلحة البوستة و ١٦٠٠٠ ج م لنقطة المحاريق و ٢٢٠٠٠ ج م لمصلحة التلغرافات للبناء ولمد خطوط جديدة للتلغراف والتلفون

٥ — المال الاحتياطي

		ج م
كان الرصيد غير المصروف من المال الاحتياطي في ١ يناير ١٩١٢		٥٨٤٧٠٠٠
يضاف اليهِ	ج م	
(١) زدة ميزانية ١٩١٢	٢٠٤٥٠٠٠	
(٢) ايرادات شتى في سنة ١٩١٢	٣٣١٠٠٠	
		٢٣٧٦٠٠٠
	المجموع	٨٢٢٣٠٠٠
يطرح منهُ ما دفع سنة ١٩١٢		٢٠٩٩٠٠٠
فيكون الرصيد في اول يناير ١٩١٣		٦١٢٤٠٠٠

اي ان المال الاحتياطي زاد ٠٠٠ ٧٧٠ ٢ ج ٠ م

ومن الرصيد المتقدم ٠٠٠ ٢٨٩ ١ ج ٠ م معينة لاعتمادات

وقد فتحت الاعتمادات التالية في سنة ١٩١٣

	ج ٠ م
الري والصرف (وشراء ما يلزم من الارض)	٦٦٠ ٨٣٧
مصارف القاهرة	٠٠٠ ٢٥٠
سكك الحديد (وشراء ما يلزم من الارض)	٠٠٠ ٤٤٥
ميناء الاسكندرية	٠٠٠ ٨٠
سلف للبلديات لاجل النور والماء الخ	٠٠٠ ٧٣
شتى	٩٣٤٠
المجموع	٠٠٠ ٦٩٥ ١

ومن الاعتمادات المفتوحة للري ٠٠٠ ٤٨٠ ج ٠ م للاستمرار في مشروعات الصرف في غرب البحيرة واواسط الغربية وهي المشروعات التي بوشر فيها في السنة الماضية وجازت الطور الابتدائي و٢٠٠٠٠ ج ٠ م لتعديل صرف النظام و٢٣٠٠٠ ج ٠ م لتعديل النيل عند قناطر اسيوط وقناطر اسنا و ٠٠٠ ٢٧ ج ٠ م لسد المطلوب بسبب تحويل ري الحياض و٤٠٠٠٠ ج ٠ م لاعمال المساحة والتجارب في السودان لزيادة ماء النيل الجاري الى مصر ثم ان القسط الاخير من كلفة تعلية سد خزان اصوان يبلغ ٤٠٠٠٠ ج ٠ م وقد عين مبلغ آخر يساويه للتعويض عن العطل والانتقال المتسببين عن اكمال العمل

وسيرد في ما يلي بيان الاعتمادات الاخرى المفتوحة على حساب المال الاحتياطي والتي تقدم ذكرها

٦ — الدَّين المصري

بلغ مجموع الدين المصري ٦٦٠ ٦٢١ ٩٤ جنيهاً في ٣١ دسمبر ١٩١١ ومال الفائدة والاستهلاك ٠٠٠ ٥٥٧ ٣ ج ٠ م فسدد ٩٨٠ ٢٧١ جنيهاً من اصل الدين في اثناء السنة وصار مجموع الدين ٦٨٠ ٣٤٩ ٩٤ جنيهاً في ٣١ دسمبر ١٩١٢ ومال الفائدة والاستهلاك ٠٠٠ ٥٥٢ ٣ ج ٠ م

ولا يغرب عن البال ان عند الحكومة وصندوق الدين سندات بقيمة ٢٢٠ ٤٣٩ ٥ جنيهاً فائدتها ٢٠٠٠٠٠ ج٠م

فمجموع الدين الذي كان الجمهور يتداول سنداته في آخر السنة الماضية ٤٦٠ ٩١٠ ٨٨ جنيهاً وما تدفعهُ الحكومة لمال الفائدة والاستهلاك ٣٣٥٢٠٠٠ ج٠م

٧ ـــ صناديق التوفير

زاد عدد الذين اودعوا اموالاً في صناديق التوفير ١٤٧٣٥٣ فبلغ مجموع العدد في آخر السنة ٢٦٥٠٠٣ (منهم ١٢٧٩٢٧ من سكان الريف) بينهم ٢٣٤٩٠٤ من المصريين

وقد اشرت في تقريري الاخير الى كراهة الفلاحين لايداع ما يتوفر لديهم في البنوك على اطلاقها و بسطت التدابير التي اقترحتها الحكومة لتحسين هذه الحال

ففي شهر ابريل من السنة الماضية انشئت في الريف فروع لصندوق التوفير بالبوستة في كل قرية من قرى مديريتين ولم تنتهِ السنة حتى عممت هذه الفروع في جميع انحاء البلاد فصار في طاقة كل فلاح ان يودع ما يتوفر لديهِ في صندوق التوفير من غير ان يترك قريتهُ

و يقوم ١٥٨٨ صرافاً باعمال وكلاء لصندوق التوفير فيقبضون و يدفعون في ٣٣٥٨ قرية حيث لا فروع رسمية لصندوق توفير البوستة حتى الآن

و يظهر من المدة القصيرة التي سار فيها هذا المشروع ان جانباً كبيراً من السكان شعر بمزايا هذا العمل في الارياف فقد فتح ١٢٨٠٠٠ حساب من يوم الشروع فيهِ الى ٣١ دسمبر منها ١١٩٤٠٠ باسماء مسلمين ومن المودعين ٥٧٥٠٠ شخص من صغار الفلاحين والزراع ٠ ومع ان نحو ٢٠ في المئة من الذين اودعوا دراهم استرجعوا دراهمهم فقد اودع ١٤٠٠٠ وديعة بعد الشروع في العمل وهو امر ينشط العزائم في المستقبل و يدل على زيادة الثقة في حسن نيات الحكومة وادراك مزايا صندوق التوفير

وقد عهد في اعمال صندوق التوفير ايضاً الى مندوبين في ٩١ حلقة من حلقات الاقطان للحكومة ابتداء من موسم القطن الحالي

وبلغ مجموع الودائع في صندوق التوفير في اثناء السنة ٢٦٨ ٦٦٢ اي بزيادة ١٨٩ في

المئة عن سنة ١٩١١ و بلغت زيادة المدفوع على المسحوب ٨٩٨٠٦ ج.م مقابل ٢٤٣٥٢ ج م في سنة ١٩١١ وبلغ الموجود لحساب المودعين ٤٩٣٥٧٠ ج.م في ٣١ دسمبر ١٩١٢ وكان ٤٨٠٦٨٦ ج.م في الوقت عينهِ من السنة السابقة وقد زيد معدل الفائدة من ابريل ١٩١٢ من ½ ٢ في المئة الى ٣ في المئة

٨ ـــ الاوزان والمكاييل

ان منع استعمال الاوزان والمكاييل المغشوشة في مصر في الاحوال الحاضرة صعب جدًّا اذ العدل يقضي ان يساوى بين المصريين والاجانب في الامر ولكن الاجانب لا تجوز محاكمتهم في المحاكم الاهلية وليس للمحاكم المختلطة بالاجمال اختصاص في العقوبات الاّ في المخالفات اي انها لا تستطيع ان تعاقب باكثر من غرامة جنيه مصري واحد او حبس سبعة ايام ولا يخفى ان هذا العقاب لا يكفي في احوال الغش العمد . نعم ان محاكم القنصليات التي تحاكم الاجانب على الجرائم تستطيع ان تعاقب بعقوبات اكبر من هذه ولكن كل محكمة من محاكم القنصليات تنفذ قوانين بلادها لا قوانين مصر وعليهِ فاذا انفذ القانون المصري في المصريين والاجانب على السواء فليس في الطاقة ان يعاقب باشد من العقوبة الخفيفة المتقدمة . وقد اظهر البحث والتحقيق ان معظم الاوزان والمكاييل الشائعة لا يمكن التعويل عليها ولا ريب في ان الغش كثير حتى ان القبانات التي يستعملها الوزانون العموميون (القبانية) هي من طرزٍ رفضتهُ بلدان اوربا

وقد اتخذت الحكومة تدابير ادارية لتلافي هذه الحال فانشأت مصلحة للاوزان والمكاييل وهي تمتحن كل الاوزان والمكاييل التي يؤتى بها اليها وتدمغ الصحيح منها وقد وضعت موازين محكمة في جميع الحلقات واخذت تعطي الوزانين العموميين (القبانية) قبانات محكمة يدفعون ثمنها اقساطاً . ومع ان سن قوانين وافية على الطريقة الاوربية غير مستطاع كما بينت آنفاً فقد وضع مشروع لتنظيم القوانين الموجودة في هذا الصدد وتحسينها . والقانون الجديد مبني على النظام المتري وهو ينص على الفروق التي يسوغها القانون وينصُّ ايضاً على امتحان الاوزان والمكاييل ودمغها بواسطة السلطة صاحبة الحق في ذلك وعلى عقاب الذين يستعملون الاوزان والمكاييل المغشوشة الى حد العقوبة المتقدم ذكرها مع ضبط الاوزان والمكاييل المغشوشة

٩ — التجارة والجمارك

بلغت ايرادات الجمارك ٣٨٣٣٧٥٧ ج.م في سنة ١٩١٢ وهي مؤلفة كما يأتي

	١٩١٢	نسبة الزيادة او النقص الى المئة	١٩١١
	ج.م		ج.م
الواردات	١ ٧٤٩ ٧٣٥	— ٥،٦١	١ ٨٥٣ ٧٢٥
الصادرات	٣٣٥ ٣٠٥	+ ٢١،٢٩	٢٧٦ ٤٣٦
ايرادات شتى	٣٤ ٣٧٦	— ١٠،٩٨	٣٨ ٦١٧
الدخان	١ ٧١٤ ٣٤١	+ ٢،٧٤	١ ٦٦٨ ٥٦٨
المجموع	٣ ٨٣٣ ٧٥٧		٣ ٨٣٧ ٣٤٦

وهذا المجموع ينقص ٣٥٨٩ ج.م من مجموع ١٩١١ الذي فاق كل مجموع تقدمهُ

الواردات

بلغت قيمة الواردات ٢٥٩٠٧٧٥٩ ج.م في سنة ١٩١٢ مقابل ٢٧٢٢٧١١٨ ج.م في السنة السابقة فنقصت ١٣١٩٣٥٩ ج.م

ولا نستغرب هذه النتيجة اذا ذكرنا ان قيمة موسم القطن في عام ١٩١١ — ١٩١٢ نقصت عن قيمة الموسم السابق لهُ نحو ٦٠٠٠٠٠٠ جنيه فاثر هذا النقص في الواردات تأثيراً وقتيا على ان الفرق بين القيمتين ظاهر اكثر منهُ حقيقيًّا للسبب التالي

تعين مصلحة الجمارك بالاتفاق مع التجار في اوائل كل سنة قيمة اهم بضائع الواردات لمدة اثني عشر شهراً وتتخذ تعريفتها هذه قاعدة لجباية الرسوم ووضع الاحصاءات الجمركية فاذا هبطت الاسعار بعد وضع التعريفة فالجمارك تجبي الرسوم على قيمة تربي على القيمة الحقيقية في المدة الباقية من السنة وتكون قيمة البضائع كما تدرج في الاحصاءات اعظم من القيمة الحقيقية على النسبة ذاتها. اما اذا ارتفعت الاسعار خسرت الجمارك وكانت قيمة البضاعة كما هي مذكورة في جداول الاحصاء اقل من القيمة الحقيقية . على ان هذا الفرق ليس بكبير في السنين العادية اما في سنة ١٩١٢ فان اجور النقل بالبحر ارتفعت ارتفاعاً عظيماً في شهر فبراير توقعاً

لاعتصاب الفحامين وظلّ هذا الارتفاع موجوداً طول السنة بسبب حرب طرابلس واتقاد نار الحرب في الشرق الادنى والاعتصاب في مرسيليا وباسباب اخرى وهذا الارتفاع في اجور النقل صحبهُ ارتفاع في اثمان المنسوجات القطنية والفحم والخشب وكلها من البضائع التي تعين قيمتها في تعريفة الجمارك في اوائل السنة لمدة اثني عشر شهراً فنتج من ذلك ان المجموع بحسب كشوف الجمارك في سنة ١٩١٢ ينقص عن القيمة الحقيقية نحو ٨٠٠٠٠٠ ج٠م على التقريب . ثم ان عكس هذا السبب في سنة ١٩١١ ادى الى زيادة المجموع في الكشوف على القيمة الحقيقية نحو ١٠٠٠٠٠٠ ج٠م والمرجح انهُ اذا قورن بين الارقام الحقيقية في السنتين كانت الزيادة في سنة ١٩١١ نحو ٤٠٠٠٠٠ ج٠م فقط

ويظهر ان الحرب في طرابلس اولاً وفي شبه جزيرة البلقان ثانياً لم تؤثر في الواردات المصرية ولكنها بالطبع غيرت اتجاه مجرى بعض المتاجر فقلّ توريد الدقيق من ايطاليا وبلغاريا ورومانيا وروسيا وزادهُ من الهند ومما هو جدير بالذكر انهُ لم يصل الى السواحل المصرية سفينة عثمانية واحدة في سنة ١٩١٢ ومع ذلك فقد زاد نصيب تركيا من الواردات الى مصر اذا استثنينا الفاكهة التي كان يؤتى بكميات كبيرة منها من سورية والتي لم يصل منها سوى كميات قليلة في سنة ١٩١٢

ثم ان اعتصاب الفحامين في انكلترا كان عاملاً آخر في تحويل تيار التجارة في مجارٍ لم تعتدها فطلبت مقادير عظيمة من الفحم من الولايات المتحدة للقطر المصري مباشرةً ولغيره بطريقه

وقد كان ما تقدم سبباً في زيادة نصيب كل من الهند والولايات المتحدة في واردات مصر في سنة ١٩١٢ زيادة فاقت زيادة غيرها من البلدان

ونقصت قيمة الواردات من الصين والشرق الاقصى ٢١٦٠٠٠ ج٠م وسبب هذا النقص ان السمسم كان يأتي من الصين قبلاً فصار يأتي من السودان الآن

ولا تزال الزيادة مستمرة في السماد الكيماوي فقد زادت وارداتهُ ١٠٠٠٠ طن على وارداته في سنة ١٩١١

ونقصت واردات الدقيق والحبوب وعلة النقص الكبرى اقبال المواسم المحلية ولم يزد وارد الخشب بسبب غلاء اثمانه وارتفاع اجور النقل بالبحر ارتفاعاً لم يسبق لهُ نظير ونقصت واردات السكر فبلغت ٣٥٠٠٠ طن وكانت ٤٥٧٠٠ طن ويعلل بعض هذا النقص بزيادة السكر المستخرج في القطر

ولكن الامر الذي لا يبعث على الرضى هو النقص العام في منسوجات القطن والصوف والحرير والكتان وفي الثياب الجاهزة فقد بلغت قيمة وارداتها ٦٩٠٧٩٦٢ ج٠م مقابل ٨٢٠٩١٢٣ ج٠م في سنة ١٩١١ فهذا الفرق يدلُّ على نقص في مقدرة الفلاحين على الشراء

وبلغت واردات النقود ١١٥٤٦٤٣٩ ج٠م وصادراتها ٧٤٧٦٢٨٢ فصافي الزيادة ٤٠٧٠١٥٧ في سنة ١٩١٢ مقابل ١١٠٤٣٧ ج٠م في سنة ١٩١١ ومما يستحق الذكر في هذا المقام ان ما يزيد من الذهب الوارد من بريطانيا العظمى لحركة محصول القطن يرسل الآن الى الهند بدلاً من ان يعاد الى انكلترا كما كانت العادة من قبل

الصادرات

تحسنت الصادرات اجمالاً فبلغت قيمتها ٣٤٥٧٤٣٢١ ج٠م مقابل ٢٨٥٩٨٩٩١ ج٠م في سنة ١٩١١ اي بزيادة ٥٩٧٣٣٠ ج٠م وهذه النتيجة المرضية نشأت عن زيادة ما صدر من القطن في الاشهر الثلاثة الاخيرة من سنة ١٩١٢ على ما صدر منهُ في المدة عينها من السنة السابقة وعن ارتفاع الاسعار عما كانت في سنة ١٩١١ فان صادرات القطن والبذرة في المدة الواقعة بين سبتمبر ودسمبر من سنة ١٩١٢ لم يسبق لها مثيل في الكثرة

وقد زادت صادرات القطن الخام الى اليابان ٦٠ في المئة وهي حقيقة حرية بالذكر

وقد فاق موسم البصل في سنة ١٩١٢ كل موسم تقدمهُ في المقدار والقيمة فبلغ المحصول ١٢٣٠٠٠ طن قدرت قيمتها ٣٨٥٠٠٠ ج٠م يقابلها ٩٤٠٠٠ طن في سنة ١٩١١ قدرت قيمتها ٣١٤٠٠٠ ج٠م

وقد راجت تجارة البيض رواجاً عظيماً بعد انقطاع شأفة كولرا الدجاج فصدر ١٥٠٤٠٤٠٠٠ بيضة في سنة ١٩١٢ مقابل ٩٦٧٦٥٠٠٠ بيضة في سنة ١٩١١ فالزيادة في القيمة ٦٤٢٦٥ ج٠م

ومما يستحق الذكر ان الصادرات الى الولايات المتحدة زادت زيادة عظيمة تساوي ٢٠٠٠٠٠٠ ج٠م على ما كانت في سنة ١٩١١ ولكن هذه الزيادة لم تنشأ عن توسيع نطاق الصادرات الى تلك البلاد وانما سببها ان جانباً كبيراً مما يشحن الى اميركا بطريق بريطانيا العظمى كان يقيَّد خطأً باسم بريطانيا العظمى حتى السنة الماضية

وصدرت الكمية الاولى من البترول المصري غير المصفى المستخرج من آبار البحر الاحمر

في سنة ١٩١٢ وبلغت ١٤٤٠٠ طن قدرت الجمارك قيمتها لاستيفاء رسم الواحد في المئة عليها بمبلغ ١٠٥٠٠ ج٠م ومتى كملت معامل التصفية التي تبنى في السويس الآن فيرجح ان يؤتى بالزيت غير المصفى اليها لتصفيته فيها بدلاً من ان يرسل الى معامل الشرق الاقصى ليصفى هناك كما هي الحال الآن

واصدار الفصفات من سواحل البحر الاحمر آخذ في الزيادة السريعة فقد بلغت صادراتها ٥٢١٠٠ طن في سنة ١٩١٢ قدرت قيمتها ٤٣٥٠٠ ج م مقابل ٤٩٠٠ طن في سنة ١٩١١ قدرت قيمتها ٤٠٠٠ ج٠م

الدخان

زادت واردات الدخان غير المفروم من ٧٩٥٧٥٥٠ كيلو غراماً في سنة ١٩١١ فبلغت ٨٢٠٥٦٥٩ كيلو غراماً في سنة ١٩١٢ فالزيادة ٣٫١ في المئة

وزاد المخزون من الدخان بمخازن البوند زيادة مطردة من سنة ١٩١١ فبلغ ١٨٤٠٠٠ بالة وهو اعظم مقدار سبق خزنهُ وهذه الزيادة توَّيد الرأي الذي ابديتهُ في التقرير الماضي وهو انها قد تضطر الى زيادة المستودعات باعادة بناء الجناح القديم من مخازن الدخان

وقد حلَّت اليونان محلَّ تركيا فكانت اكبر مورد للدخان في سنة ١٩١٢ وبلغ الوارد منها ٣٠٠٨٠٠٠ كيلوغرام مقابل ٢٦٠٠٠٠٠ كيلوغرام في سنة ١٩١١ وزاد الوارد من الدخان الرومي زيادة مطردة منذ ابرام الاتفاق التجاري بين روسيا ومصر في سنة ١٩٠٩ وهو الاتفاق القاضي بان تسري التعريفة الواطئة على دخانها فبلغ الوارد منهُ ١٥١١٠٠٠ كيلو غرام وكان ١٠٢٧٠٠٠ كيلو غرام في سنة ١٩١١ ولكن الدخان النمسوي الوارد من البوسنه والهرسك تقهقر ٥٠ في المئة

وقد الحقت بهذا التقرير مذكرة بقلم المستر جريج السكرتير التجاري في الوكالة بسط فيها الحالة التجارية بين بريطانيا العظمى ومصر

١٠ — مصلحة البوستة

زاد عدد مكاتب البوستة ومحطاتها ٢٠١ في سنة ١٩١٢ على عددها في السنة السابقة وكان عدد موظفي المصلحة ومستخدميها ٣٠١٧ في ٣١ دسمبر ١٩١٢ ويقدر عدد ما ارسل في المكاتيب والكارت والعينات ونحوها بالبوستة ٨١٦١٩٥٩٣ مقابل ٨٠٠١٩٠٠٠ في سنة ١٩١١ ولم يفقد من ٥٩٣ ٤٤٧٩ رسالة مسجلة سوى اربع رسائل٠ وبلغت الايرادات تقريباً

٣١٦٠٠٠ ج٠م مقابل ٣١٢٣٣٣ ج٠م في السنة السابقة وزادت المصروفات فبلغت نحو ٢٨٩٠٠٠ ج٠م وكانت ٢٧٩٩٩٨ ج٠م في السنة السابقة ومعظم الزيادة في المصروفات ناشيء عن توسيع نطاق صناديق التوفير

وبلغت قيمة الحوالات الداخلية التي ارسلتها البوستة ٥٣٢٠٣٦٢ ج٠م مقابل ٤٧٢٦٨٥٨ ج٠م في سنة ١٩١١

ونقصت الحوالات المرسلة الى السودان والواردة منهُ نقصاً قليلاً وكذلك الحوالات المرسلة الى البلاد الاجنبية ويرجح ان سبب النقص في الحوالات الاخيرة شيوع بونات البوستة

وقد بلغ مجموع قيمة بونات البوستة البريطانية التي صدرت في مصر ٤٩٤٠٢ ج٠م مقابل ٤٥٢٧٣ ج٠م في سنة ١٩١١ وهو تقدم يبعث على الرضى

وبلغ عدد الطرود المحوَّل عليها بقيم والواردة من بريطانيا العظمى ١٠٦٣٥ قدرت قيمتها ١٦٩٣٣ ج٠م فالزيادة كبيرة على السنة السابقة ولكن شكوى النزالة البريطانية لا تنقطع من سوء حال الطرود التي ترسل اليهم وذلك لان مصلحة البوسطة البريطانية تصر على ارسال الطرود في اكياس من الخيش بدلاً من السلال او الاقفاص والصناديق

وقد بلغ مجموع الطرود التي ارسلت بالبوستة ١٠٨٦٢٢٥ فزاد ٣٦١٧٤٩ طرداً على مجموع سنة ١٩١١ ولم يفقد من هذه الطرود سوى ستة

١١ — سكك الحديد والتلغراف

ان نتيجة تشغيل سكك حديد المصرية في اثناء السنة الماضية يبعث على الرضى

فقد زادت الايرادات ٢٢٢٧٠٠ ج٠م معظمها نشأ عن تأخر موسم القطن في سنة ١٩١١ وتبكير موسم القطن في سنة ١٩١٢ في ما يتعلق بنقل المحصول من بنادر الداخلية الى السواحل وقد كانت الزيادة ٦ر٢ في المئة في الايرادات من نقل الركاب و٣ر٨ في المئة من نقل البضائع

وقد زادت مصروفات التشغيل ٢٤٥٠٠٠ ج . وبعض هذه الزيادة نشأ عن ثمن الفحم وغلاء اجور النقل بالبحر والبعض الآخر عن زيادة ما اشتري من المركبات والقاطرات

وفي اواخر السنة اسرعوا في نقل القطن الى الشمال فاشتدت حاجة مصلحة سكة الحديد الى المركبات ومما زاد الشدة ان التجار كانوا يبطئون بعض الاحيان في « تخليص » القطن من الارصفة فتبقى المركبات محملة بانتظار التفريغ . ولم يبق هنالك ريب في وجوب توسيع المخازن في الاسكندرية

لم تحدث لقطارات الركاب حوادث خطيرة

بلغت المصروفات في سنة ١٩١٢ لحساب رأس المال ٤٥٢٠٠٠ ج ٠ م على التقريب وقد اكمل الكبري الجديد على النيل عند المنصورة وفتح الكبري المتحرك على ترعة المنزلة في بوت سعيد واوشك كبري اسيوط ان يكمل وكذلك الكبريان الواقعان على خط زفتى والزقازيق والعمل جارٍ على ما يرام في محطة الاسكندرية الجديدة وعدل العمل في محطة اسيوط وشرع فيهِ في محطة سوهاج ومحطة الفيوم وفتحت محطة جديدة في الشلال واخذ في انشاء محلات جديدة في محطة دمنهور وتم ثمانون في المئة من شغل التراب على خط زفتى والزقازيق وينتظر ان يفرغوا من وضع الخطوط الحديدية في يونيو ١٩١٣ . وقد اعدوا الرسوم اللازمة لخط منوف وكفر الزيات واخذوا يرسمون الخط المتوسط فعلاً وطلبت المهمات اللازمة وقرّ القرار على الرسوم العمومية للمحطات الخ

وفي الجدول التالي مقارنة بين نتائج اعمال سكة الحديد في السنوات الثلاث الماضية

	١٩١٠	١٩١١	١٩١٢
الايرادات	٣٤٠٠٠٠٠ ج٠م	٣٦٩١٠٠٠ ج٠م	٣٩١٣٧٠٠ ج٠م
المصروفات	١٩٧٣٠٠٠ «	٢٠٣١٠٠٠ «	٢٢٧٦٠٠٠ «
صافي الايراد	١٤٢٧٠٠٠ «	١٦٦٠٠٠٠ «	١٦٣٧٧٠٠ «
الايراد بالكيلو متر من الخطوط المفتوحة	١٤٥٣ «	١٥٤٩ «	١٦٤٢ «
صافي الايراد بالكيلو متر من الخطوط المفتوحة	٦١٠ «	٦٩٧ «	٦٨٧ «
نسبة مصروفات التشغيل الى الايرادات في المئة	٥٨	٥٥٫٠٢	٥٨٫١٥
عدد الركاب	٢٥٧٢٧٠٠٠	٢٧٩٤١١٥٠	٢٨٧٧٦٢٨٠
زنة البضائع بالطن	٥٥٣٠٥١	٦٣٧٠٧١٦	٦٨٦٣١٤٧
قيمة سكة الحديد بالتقدير	٢٥٦٤٨٧١٩ ج٠م	٢٦٠٩٣٠٧٧ ج٠م	٢٦٧٠٠٠٠٠ ج٠م بالتقريب
فائدة رأس المال (على هذه القيمة)	٥٫٥ في المئة تقريباً	٦٫٣٦ في المئة	٦٫١٣ في المئة

وقد زيدت المصروفات المقدرة لسكة الحديد ٠٧٣ ٨٨ ج ٠ م في سنة ١٩١٣ على ما كانت في سنة ١٩١٢ ولما كان ثمن فحم ويلس لا يزال عالياً روئي من الحكمة ان تبتاع المصلحة ١٠٠٠٠٠ طن من اميركا ولا تزال اجور النقل بحراً غالية

وفتحت اعتمادات من المال الاحتياطي بمبلغ ٤٤٥٠٠٠ ج٠م للمصروف لحساب رأس المال في سنة ١٩١٣ وهذه اهم الابواب التي خصت بها هذه الاعتمادات

	ج٠م
خطوط جديدة	١٧٧٠٠٠
كباري جديدة	٦٠٠٠٠
ثمن ارض	١٠٠٠٠
وضع خطوط وفرش الحصى	٣٦٠٠٠
تحسين المحطات ونظام الاشارات	٣٠٠٠٠
تحسين محطة مصر ومداخلها	٤٢٠٠٠
محطة الاسكندرية	٢٠٠٠٠
مساكن المستخدمين	٢٠٠٠٠
تحسين سكك الحديد الفرعية واصلاح خطوطها	٢٠٠٠٠

زادت ايرادات خطوط الوجه القبلي الفرعية زيادة قليلة من الركاب والبضائع وغيرها وقد فتح خط بني مزار وصندفا والفار و بدئ بمد خط بني سويف واللاهون وقد ابعد الخط الكبير قليلاً في القسم الجنوبي بسبب ما الحق بهِ الفيضان من العطل وقد زاد القطن الذي نقل على هذه الخطوط على ما نقل عليها سنة ١٩١١

ونقص النقل سكة حديد الواحات الغربية نقصاً قليلاً ولكن تشغيل الخط في ما سوى ذلك مرضية يبعث على الرضى

التلغرافات

بلغت ايرادات التلغرافات ٨٨٨ ١٣٦ ج٠م فزادت ٩٩٢٢ ج٠م على ايرادات سنة ١٩١١ و بلغت مصروفات التشغيل ١١٣٥٠٠ ج٠م فزادت ٣٥٧٤ ج٠م وقد زاد عدد الرسائل التلغرافية على اختلاف انواعها وزادت الايرادات من خطوط التلفون الكبرى

وقد فتح خطان جديدان للتلفون الواحد بين الاسمعيلية والسويس والآخر بين القاهرة

والزقازيق ومدّ خط للتلغراف من السويس الى صفاجه على ساحل البحر الاحمر بطريق جمسه وخطان للتلفون في صفاجه وجانب من الخط على ساحل سلوم الغربي . ويبلغ رأس مال التلغرافات الآن ١٨٩٩٢١ ج·م ومعدل فائدته ١٢ جنيهاً و ٣ شلنات و ٩ بنسات في المئة وقد وضعوا طريقة لارسال تلغرافات « مهملة » الى البلدان الاجنبية باجرة رخيصة· وفتح خمسة عشر مكتباً جديداً في اثناء السنة

سكك الحديد الضيقة

في مصر الآن ثلاث شركات لسكك الحديد الضيقة وهي

(١) سكة حديد الدلتا الضيقة المصرية

(٢) سكة حديد مصر السفلى

(٣) سكة حديد الفيوم

ومجموع اطوال خطوطها المفتوحة للنقل ١٢٤٨ كيلو متراً وتنوي الشركة الثانية من هذه الشركات الثلاث الشروع في انشاء خطوط جديدة طولها ١٥٦ كيلو متراً في هذه السنة

وتبلغ ايرادات الشركات الثلاث نحو ٣٠٠٠٠٠ ج·م وهو اعظم ما بلغته ايراداتها فقد زاد عدد الركاب وزاد القطن الذي نقلته على القطن في سنة ١٩١٢ وبلغت مصروفات التشغيل ١٧٣٣٤٤ ج·م بزيادة ٨٦٠٠ ج·م على سنة ١٩١١ ولكن صافي الايراد بلغ ١٢٦٣٢٢ ج·م وكان ١٢١٥٤٧ ج·م في سنة ١٩١١

الباب الثاني

في الزراعة

١٢ — كلام عام

في الجدول التالي مساحة أهم المزروعات التي زرعت سنة ١٩١٢ ومحصول كل منها تقديراً

الزراعة	الزمام افدنة				مقدار المحصول تقديراً		
	الوجه البحري	الوجه القبلي	محافظة السويس	المجموع	المحصول كله	محصول الفدان	متوسط محصول السنين السابقة
القطن	١٣٤٦٢٣٦	٣٧٥٥٦١	١٨	١٧٢١٨١٥	٧٥٠٠٠٠٠ قنطار	٤٫٥١	٤٫٣٠
القمح	٦٧٢٠٠٨	٦١١٧٠٢	٢٢٥	١٢٨٢٩٣٥	٥٦٠٦٤٢٦ اردباً	٤٫٣٧	٤٫٧٣
الشعير	١٦٢٧٦٨	٢٠١٢١٦	٦٧	٣٦٤٠٥١	٢٠٥٦٨٨٨ اردباً	٥٫٦٥	٥٫٠٩
الارز	٢١١٠٨٣	١٤٩٢٨	٠٠	٢٢٦٠١١	١١١٠٥٧١ «	٤٫٩١	٥٫٩٥
الذرة الشامية والبلدية	١١٧٠٣٤٤	٦٦٢٤٠٣	٣٢١	١٨٣٣٠٦٨	١٣٣٦١٣٤٥ «	٧٫٢٩	٦٫٩٠
قصب السكر	٢٣٨٠	٤٧٦٢٢	٢٧	٥٠٠٢٩	٢١٢٥٠٠٠٠ قنطار = ٩٦٥٠٠٠ طن	٤٢٥	٤٢٥

١٣ القطن

جاء موسم سنة ١٩١٢ مبكراً وسيكون مساوياً بالتقريب لاحسن موسم من المواسم السابقة وان لم يكن كبيراً كما قُدّر مرة وكانت الاسعار أولاً عالية نوعاً وهبطت حينما نشبت حرب البلقان وعلى أثر وورود مقادير كبيرة من الجنيـة الاولى ثم ارتفعت حديثاً ارتفاعاً مرضياً

وزادت مساحة الاطيان المزروعة قطناً ١٠٥٧٤ فداناً سنة ١٩١٢ عما كانت عليه في السنة السابقة وكل هذه الزيادة في الوجه القبلي . ويرى في الجدول التالي مقدار مازرع من كل صنف من أصناف القطن

صنف القطن	المساحة افدنة		
	١٩١٢	١٩١١	الزيادة او النقص عن سنة ١٩١١
ميت عفيفي	٦٩١٩١٠	٨٤٥٦٦٦	— ١٥٣٧٥٦
اشموني	٣٤٤٢٦٥	٣٢٩٨٤٣	+ ١٤٤٢٢
ينوفتش	٢٣٩٢٣٢	٢٥٠٩٧٢	— ١١٧٤٠
سكلاريدس	١٩٧٤٥٦	١١٩٦٣٦	+ ٧٧٨٢٠
نوباري	١٥٨٥٦٧	١١٥٤٩٢	+ ٤٣٠٧٥
اصيل	٣٩٨٣٦	*	+ ٣٩٨٣٦
عباسي	٣٦٣٥٤	٣٣٣٨٩	+ ٢٩٦٥
اصناف اخرى	١٤١٩٥	١٦٢٤٣	— ٢٠٤٨

* هذا الصنف لم يفرق عن الميت عفيفي سنة ١٩١١

يظهر مما تقدم ان مساحة الاطيان المزروعة بالميت عفيفي نقصت ايضاً ولكن عوّض هذا النقص في الوجه البحري بزيادة في بعض الاصناف العليا . ولم يبدل الاشموني في الوجه القبلي باصناف اخرى الا قليلاً وبقي محافظاً على نوعه في العام الماضي اكثر من

اكثر الاصناف الاخرى. ولا شك في ان ذلك ناتج عن انه يُزرع وحده تقريباً في الوجه القبلي فلا تدعو الحال الى اختلاط نوعه بنوع آخر بواسطة التلقيح وامتزاج التقاوي

وقد اشرت في تقريري السابق بشيء من التفصيل الى غرض الحكومة من حيث الحصول على التقاوي الجيدة وتوزيعها . وقد عمل بالتدابير التي اتخذت حينئذ . ولا يزال الطلب على تقاوي الحكومة آخذاً في الازدياد . ويوجد الآن مقدار كبير من تقاوي الدومين النقية لسنة ١٩١٣ . وتمت تسهيلات أخرى للوفاء بحاجة صغار الفلاحين

زار مصر في اواخر اكتوبر اكثر من خمسين مندوباً من جمعية ارباب معامل الغزل والنسج الدولية برئاسة السر تشارلس مكارا لكي يتذاكروا مع ارباب الزراعة في ما يهم الطرفين من المواضيع المختلفة . وقد جاء هؤلاء المندوبون من انكلترا وفرنسا والمانيا والنمسا وبلجكا وهولاندا وايطاليا واليابان والبرتغال وسويسرا . ونتج من البحث معهم الوقوف على معلومات مفيدة تتعلق بما يطلبه الغزالون ورأوا أهم المصاعب التي يلاقيها الفلاحون

واتجهت الافكار في العام الماضي الى توليد اشكال نقية من القطن من اصناف مختلفة عرضت امثلة منها على المندوبين لكي يفحصوها ولا تزال المراسلات دائرة مع جمعية أرباب معامل الغزل والنسج ويرجى ان تؤدي الى نتائج ذات قيمة كبيرة

وقد صدر امر عالٍ يضع حداً بين المديريات التي يزرع فيها القطن الاشموني والمديريات التي يزرع فيها غيرهُ من اصناف القطن . وسينتج من منع دخول القطن الواحد الى المديريات التي يزرع فيها غيرهُ ان يقل الغش الذي كان فاشياً حتى الآن بمزج القطن الأشموني بالعفيفي

تضاعف في غضون السنة عدد حقول الامتحان التي يراد بها اصلاح طريقة الزرع فنتج عنها من الدروس العملية ما ساعد التفتيش الزراعي مساعدة كبيرة . ولا يزال كثيرون يعرضون اطيانهم حقولاً للامتحان

وظهر من البحث في نتائج الري الخفيف والري الكثير ان الاول يأول الى التبكير في جني القطن ولكنه قد يقلل متانة شعرته واما الثاني فيزيد نمو الورق ويؤخر الموسم واخيراً يعرضهُ لفعل الدودة

ونتجت أحسن النتائج في بعض الاماكن من الري الخفيف المتقارب وفي غيرها

من الري الكثير نوعاً المتباعد ولكن هذه الاماكن ترابها اقل قابلية لنفوذ الماء فيه من تراب الاولى

واتخذت تدابير شديدة لاعام النظام الذي اقيم لاستئصال دودة القطن سنة ١٩١٢ فالوسائل الاضافية التي اشارت بها اللجنة التي عينتها نظارة الداخلية وذكرتها في تقريري السابق عملت بها النظارة بمساعدة مصلحة الزراعة . وقد زادت مصلحة الزراعة عدد مفتشيها فصاروا عشرة فتيسر لها تفتيش كل المديريات وعينت عشرين مساعداً خصوصياً للمفتشين حصرت عملهم في مكافحة دودة القطن ولذلك لم يلزم أن يعين أكثر من ثمانية من المساعدين الوقتيين للمفتشين . وعين بعض المعاونين الدائمين لكي يكون عملهم في المديريات التي يكثر فيها دود القطن . والمفهوم ان عملهم يكون محصوراً في مكافحة دودة القطن في الصيف . واختير ٧٥ معاوناً وقتياً لمساعدتهم . واوقفت كل الاجازات التي يعطاها الموظفون الذين لهم علاقة بهذا العمل من المدير الى الشيخ وذلك من يونيو الى اغسطس وأبطل نقل هؤلاء الموظفين من جهة الى اخرى . وأبطلت الموالد ووقف عمل القرعة وأقفلت مدارس القرى . وتليت خطب مخصوصة في الجوامع . وزيدت الغرامة الكبرى لمن يرتكب مخالفة في مكافحة دودة القطن الى ثلاثة جنيهات . وأضيف التشغيل الى كل الاحكام التي يحكم فيها بالحبس . وصدرت اوامر وزارية جعلت تنقية دود القطن وبيضه من الاشغال التي يشغل بها من يحكم عليه بالحبس والتشغيل أو من يختار التشغيل بدل الحبس الذي اختاره عوض الغرامة . وهذه القوانين افادت في أنها سهلت للمنوط بهم مكافحة دود القطن الاستعانة بالمسجونين واستخدامهم حيث لا يوجد العدد الكافي من العمال بالطرق العادية . ومما يذكر في هذا الصدد ان الحكم على الفلاح الذي أهمل تنقية غيطه بتنقية غيط جاره افاد في تحريك غيرة الفلاحين. وأخيراً سُنّ قانون لوقاية الطيور النافعة للزراعة وبعض هذه الطيور مثل ابي قردان التبني الظهر كاد ينقرض فجعل يتكاثر وسيعود كثيراً في الوجه البحري كما كان اولاً . وكانت نتيجة هذه التدابير ونتيجة الهمة التي بذلها المأمورون والتي يستحقون عليها كل مدح انه لم ينتج ضرر من دودة القطن في موسم سنة ١٩١٢ مع انها كانت شديدة الوطأة جداً وسيعمل بهذه التدابير سنة ١٩١٣ ايضاً

وجاءت الاخبار عن ظهور دودة القطن في الاسبوع الثالث من شهر مايو في كل جهات الوجه البحري وتزايدت الضربة الى اواسط يونيو وحينئذ صارت شديدة الخطر

وبلغت أشدها في الاسبوعين الاولين من شهر يوليو ولم يأتِ الاسبوع الثالث من شهر اغسطس حتى انقطع دابرها. وقد علم ان من اسباب زوالها السريع ظهور مرض فيها يصيب ديدان الحشرات القشرية الجناح في بلدان اخرى ولكنه لم يكن معروفاً قبل الآن في القطر المصري. وقد اصابت الدودة ٩٥٠٣٠٠ فدان ووقعت في بعضها مراراً ولم تصب سوى ٨٣٠٠٠٠ فدان في العام السابق. وبلغ عدد ايام الشغل اي أيام المكافحة مضروباً بعدد الانفار ٧٧٩١٨٠٠ يوم وكان في العام السابق ٧٥٠٠٠٠٠ يوم من ذلك ٤٥٢٠٠ يوم مما قدمته الحكومة وكان ٨٩٧٠٠ سنة ١٩١١ . و ٤١٦٤ يوماً دُفعت اجرتها مع اموال الاطيان حسب منطوق البند الرابع من الدكرتو المتعلق بذلك وكان ١٢٦٣٠ سنة ١٩١١ . ويظهر من ذلك أن عدد أيام الشغل كان اكثر مما في العام السابق ولكن الفلاحين اشتغلوا باختيارهم اكثر مما اشتغلوا في العام السابق. وبلغ عدد الافدنة التي كان يعلن يومياً عن اصابتها بالدودة في الوجه البحري حينما كانت وطأة الدودة على اشدها ٦٦٧٠٠ ذلك عدا أطيان الدومين ومتوسط عدد الانفار الذين كانوا يستخدمون يومياً في تنقيتها ٢٢٩٠٠٠ وأما سنة ١٩١١ فكان عدد الافدنة ٥٢٧٠٠ وعدد الانفار ١٧٦٦٠٠

ولا بدَّ من الاشارة الى كثرة دود القطن الذي وجد في البرسيم هذه السنة فان كثرته كانت غير عادية . ونشرت نشرات في آخر شهر مارس تنبه الناس الى أن ري البرسيم بعد الاسبوع الاول من شهر مايو يساعد على تكاثر الدود . ولكن الفلاح ميال الى تأخير بقاء برسيمه في الارض كل سنة . وفي هذه السنة امتلأ البرسيم بالدود في أول يونيو وطُلب من المديرين في الوجه البحري في ٩ يونيو ان يجعلوا الفلاحين يحشون البرسيم الاخضر ففعلوا وكان لذلك نتائج حسنة جداً لانه مكَّن من اهلاك جانب كبير من الدود الكبير الذي كان يأكل البرسيم . وسيوضع قانون لمنع ري البرسيم بعد العاشر من شهر مايو

ومنحت الحكومة ٣٠٠٠ ج . م . مكافآت للذين عملوا في مكافحة دود القطن وسيدفع منها ١٣٠٠ ج . م . لموظفي المديريات ورجال البوليس وصف ضباطه والباقي للعمد والمشايخ الذين يستحقون المكافأة . وقد كوفئ بعضهم أيضاً بالرتب او النياشين لاجل خدمهم .

ان دودة القطن لم تؤثر في تقليل موسم سنة ١٩١٢ تأثيراً يذكر ولكن دودة اللوز أثرت في شمال مديرية البحيرة ومديرية الغربية . وقد ظهرت دودة اللوز القرنفلية بمقادير كبيرة

وسببت خسارة مهمة في كثير من الاباعد وهي مما لم ينتبه له كثيراً قبل الآن . وقد ادت المباحث التي لا تزال جارية الى اكتشاف عدو طبيعي لهذه الحشرة . وجرى البحث ايضاً في دودة اللوز العادية التي تتلف مقداراً كبيراً من القطن كل سنة وارسلت الحكومة عالمها الحشري الى الهند لكي يأتي منها بالحلم الذي يسطو على دود اللوز في تلك البلاد فنجح في ما أرسل له . ويربى هذا الحلم الآن في مصر . واكتشف في الوقت نفسه عدو آخر لدود اللوز العادي سمي روغاس كتشنري *Rhogas Kitcheneri* وهو اكتشاف مهم . ويرجى ان تكثير هذه الحلميات يقلل فتك دود اللوز في المستقبل . وقد نقح قانون دود اللوز في هذه السنة ومنع زرع القطن العقر

وواظبت لجنة دود القطن ودود اللوز التي ألفت في العام السابق برئاسة البرنس حسين كامل باشا على اعمالها وجربت انواعاً مختلفة من قاتلات الحشرات وقد وصفت طبائع هذه الحشرات في نشرات اعدت بادارتها ونشرت على الجمهور . ولكن زوال دود القطن فجأة بسبب المرض الذي اعتراه كما ذكر سابقاً لم يبقِ سبيلاً للحكم في صحة كثير من التجارب التي جربتها أو عدم صحتها

ذكرت في المقدمة التي قدمتها لهذا التقرير انشاء حلقات الاقطان . فان صغار الفلاحين في الوجه البحري ضيموا في الماضي لاسباب مختلفة في بيع قطنهم الذي هو معتمدهم ومن أهم هذه الاسباب تعرضهم لخداع بعض التجار الذين لا يراعون ذمتهم ولخداع العملاء الذين يشترون القطن في العزب فان هؤلاء المشترين يخفون سعر السوق ويطرحون شيئاً كثيراً من وزن كل كيس ويحمّلون القطن مصاريف كثيرة للنقل والسمسرة وتعيين الدرجة واقبح من ذلك كله موازينهم التي يمكن التلاعب فيها بالابهام والسبابة حتى لا يندر ان يخسر البائع عشرة ارطال الى عشرين رطلاً من كل كيس بهذه الاساليب الشائنة . ويعتقد الفلاحون غش المشترين لهم ولو لم يستطيعوا أن يثبتوا ذلك فيقابلون الغش بمثله ليستعيضوا عما خسروه وذلك بان يضعوا الرمل والطوب في اكياس القطن ويبلوه بالماء لكي يزيد وزنه

فانشئت في العام الماضي حلقات الاقطان في كل الجهات التي يزرع القطن فيها لحماية صغار المزارعين من اساليب الغش التي اشرت اليها آنفاً ولكي يزيد التقرب بين بائعي القطن ومشتريه اذ يتم البيع والشراء في مراكز معلومة على اسلوب منتظم . وقد انشيء حتى الآن ٩٢ حلقة

وتقوم مجالس المديريات أو البلديات بنفقات هـذه الحلقات وادارتها . وتفتش عليها نظارة الداخليـة بواسطة مفتش انكليزي ويراقب الموازين التي فيها مفتشون من قبـل مصلحة الموازين والمكاييل ويمتحنونها من وقت الى آخر

وعمل هـذه الحلقات العام هو هذا : تعين قطعـة من الارض مساحتها نحو فدان في مكان مناسب ويعمل لها سور ويقام في وسطها ميزان الحكومة ويوضع لوح في مكان تراه الانظار تكتب عليـه يومياً بأرقام كبيرة اسعار فتح السوق للقطن المحلوج وتكون قد جاءت بالتلغراف من وكيل في بورصة الاسكندرية

واذا حدث ارتفاع او هبوط بأ كثر من خمسة غروش في الصباح يأتي تلغراف آخر ويعلق اعلاناً لتغير السعر . وزد على ذلك ان البنك الاهلي المصري في الاسكندرية يرسل نشرة كل يوم بعـد الظهر يذكر فيها آخر أسعار مينا البصل لكل أصناف القطن والبزرة وتعلق هذه النشرة في مكان تسهل رؤيتها فيه . فيتيسر لكل فلاح صغير في القطر كله أن يعلم ماهي أسعار القطن الاخيرة في الاسكندرية فلا يضطر أن يعتمد على معلومات يأخذها من أناس لهم غرض

ويؤخذ على كل قنطار يدخل الحلقة خمسة مليمات لكي تنفقهما مجالس المديريات على الحلقات. ويحق لكل صاحب قطن أن يزن كل قطنه بميزان الحكومة من غير أن يدفع رسماً آخر او أن يزن بعض الاكياس من قبيل اعتبار الوزن الذي وزنه او يزنه المشتري. ولكل حلقة مدير يساعده وزان رسمي وبواب وبعض الخفراء والى جانب مكتب المدير فرع من بنوك التوفير يستطيع البائع أن يودعه ما شاء من الثمن الذي قبضه . وهناك مخازن يمكن استئجارها لخزن القطن

ويظهر من تقارير سنة ١٩١٢ أن ١٨٥٠٠٠ من الملاك جلبوا ٥٩٣٠٠٠ قنطار من القطن الى هذه الحلقات وان الرسوم التي جمعتها الحلقات بلغت ٣٧٠٠ ج.م ولم يكن موسم القطن قد انتهى في آخر ديسمبر فسيدخل الحلقات جانب كبير من القطن في الجهات السفلى من الوجه البحري

وقد وفت هذه الحلقات بأهم الاغراض المطلوبة منها وهو مساعدة صغار الفلاحين على بيع اقطانهم من غير ان يخدعوا وان يكن اكثرها لم ينجح النجاح التام حتى الآن اذا نظر اليها من الجهة الماليـة . ودخول اكثر من نصف مليون قنطار الى هذه الحلقات في أول

فصل فتحت فيه لا يدل على الفشل مطلقاً لا سيما وان نصف موسم القطن المصري على الاقل يباع قبلما يجمع فيؤخذ تواً الى المخازن او الى معامل الحليج

وقد صادف هذا المشروع مقاومة شديدة من صغار التجار ومن القبانية واعتصب صغار التجار في بعض الاماكن على الامتناع عن دخول الحلقات ومشترى القطن الذي مر بها ولكن جاءت رسائل من كبار تجار القطن تدل على ان التجار الامناء رحبوا بهذا المشروع لانهُ مهد السبيل لهم لمناظرة التجار الذين لا يدققون مثلهم في معاملاتهم. وقد ساعد هذا المشروع جماعة من ممثلي اكبر تجار القطن في البلاد مساعدة فعلية تستحق الذكر

١٤ — السكر ومحصولات اخرى

ان محصول قصب السكر لسنة ١٩١٢ — ١٩١٣ الذي ينتهي في ابريل يقدر بنحو ٩٦٥٠٠٠ طن اي انهُ اكثر من المحصول السابق بنحو عشرة في المئة .. والظاهر ان هذه الزيادة لم تنتج من التحسن في الاحوال الجوية بل ان زمام الارض التي زرعت قصباً زاد ٥٠٠٠ فدان وان القصب البلدي أبدل بالصنف المعروف بجاوى ١٠٥ . ونتج في كوم امبو نتائج تبشر بنجاح كبير حيث زُرع القصب بكثرة بدل مزروعات أخرى. ويقدر القصب الذي يدخل معامل شركة السكر في سنة ١٩١٢ — ١٩١٣ بنحو ٧٠٥٠٠٠ طن يقابلها ٥٣٧٢٣٥ طناً دخلتها سنة ١٩١١ — ١٩١٢ وما بقي من القصب يعصر في المعاصر البلدية او يباع ليمص

ويقال ان معدل السكر في القصب اقل قليلاً مما كان في العام الماضي ولكن يرجح ان النتائج الاخيرة ستدل على انهُ مثل العام الماضي اي من ١٢,٦ الى ١٢,٧ في المئة

ثم ان القسم العلمي من اقسام مصلحة الزراعة اهتم بأمر لهُ شأن كبير في زراعة الجنائن. فقد ذكرتُ في التقرير السابق انهُ استعمل معالجة الحشرات القشرية التي تسطو على اشجار البرتقال بتبخيرها بالسيانيد تحت الخيام . وقد زاد الطلب جداً على هذه المعالجة حتى دعت الحال الى زيادة عدد المعدات والعمال المعينين لذلك . والبحث جار الآن لاستئصال المرض الذي يعتري الموز. ووضع مشروع قانون يخول اولياء الامر تفتيش كل النباتات التي تدخل القطر المصري ومعالجتها منعاً لدخول الامراض بها . وأتي بالحشرة التي تولد اللك *Tachardia lacca* من بلاد الهند وربيت على بعض الاشجار ويرجى ان يصير اللك في المستقبل من الحاصلات المصرية المهمة

وينشر الآن جدول شهري فيه تفصيل اسعار الحاصلات الزراعية في بعض الاسواق المصرية المهمة والغرض منه منع المشترين من غش بسطاء الفلاحين الذين يجهلون الاسعار الجارية . وقد ارتفعت اسعار الفول والشعير سنة ١٩١٢ ارتفاعاً فاحشاً بسبب احتكار البعض لها

١٥ — طاعون الحيوانات والمواشي

استمر النقص في عدد البقر والجواميس فسن قانون يمنع ذبح عجول البقر التي عمرها اقل من سنتين لكي لا تقل المواشي اللازمة للزراعة لكن هذا القانون لا يمنع ذبح عجول الجواميس

ولا يربى في القطر المصري ما يكفي من الغنم والبقر ونحوها للذبح ولذلك لابد من جلب المواشي والقطعان من الخارج او الاعتماد على اللحم المحفوظ بالتبريد . ولما كانت اقرب الاماكن التي تجلب منها هذه الحيوانات غير خالية من الامراض المعدية دعت الحال الى الاصلاح في تنظيم قسم الطب البيطري والوسائل المستخدمة لمقاومة امراض المواشي . وقد ظهر من اختبار المعالجة بالمصل في السنوات الاخيرة انه يفيد في توقيف طاعون المواشي عند اول ظهوره ولكنه غير كاف لاستئصال شأفته ولذلك عُينت لجنة في شهر ابريل الماضي لدرس هذا الموضوع بحذافيرهِ . ولم يتم تقرير هذه اللجنة حتى الآن ولكن نتج من بحثها انها جربت تجارب كثيرة في التلقيح المزدوج الى ان يعدى الحيوان السليم بالمرض ويلقح بالمصل في الوقت نفسهِ فيوقى وقاية تامة. وقد وضعت مواشي مصلحة الدومين تحت تصرف ادارة الطب البيطري لاجراء هذا التلقيح فيها. ووسعت دار عمل المصل لكي تقوم بالطلب المتزايد منها فصارت تسع اربع مئة ماشية

الباب الثالث

في الاشغال العمومية

١٦ — مناسيب النيل ومياه الري

افتتحت سنة ١٩١٢ والدلائل تدل على ان النيل سيكون منخفضاً انخفاضاً غير عادي ولا بد من اتخاذ كل الوسائط لتوزيع مائه بالقسط. فعملت المناوبات الصيفية من اول ابريل

وزادت شدة بتقدم الفصل . وعمل بقانون منع ري الشراقي من نصف مايو الى نحو آخر يوليو تقريباً . وكانت نتيجة هذه التدابير انه من آخر مدة الري الصيفي لم يضر من زراعة الارز من قلة الري الا ١١ في المئة وان الزمام المزروع قطناً وهو نحو ١٧٠٠٠٠٠ فدان روي الري الكافي ولو لم يروَ رياً غزيراً . وحدث في بعض الاماكن ان وصل الماء الكافي الى اذيال الترع الصغيرة حيث كان وصوله صعباً في السنين الماضية والسبب الاكبر لذلك تعديل المواسير الآخذة من الترع حيث كانت سابقاً أوسع مما يلزم

وجاء الفيضان متأخراً وواطئاً وقصير المدة جداً وابتدأ الهبوط الحقيقي في حلفا في ١٠ سبتمبر بدلاً من نحو ٣٠ سبتمبر كما هو المعتاد في الغالب. وهذه الاحوال غير العادية كان يجب أن تجعل ماء النيل غير كاف لري الوجه القبلي لولا قناطر اسنا فلم يتخلف من الشراقي غير ٢٢٠٠٠ فدان .

ولوطوء الفيضان قل الطلب كثيراً على رجال العونة لحفظ جسور النيل وجسور الحياض كما يظهر من المقابلة مع السنين الماضية

	١٩٠٩	١٩١٠	١٩١١	١٩١٢
الوجه القبلي	١٢٢٧٣	١٠١٢٥	٩٧٢٦	١٠١٤٩
الوجه البحري	٨٥٦٤	٩٠٧٦	٣٨١٦	١٥٢٤
المجموع	٢٠٨٣٧	١٩٢٠١	١٣٥٤٢	١١٦٧٣

وقد جرى البحث حديثاً في مقدار تصرف المياه من النيل فانه ظهر من الحساب المبني على مقدار المياه المنصبة من ابواب خزان اصوان ان الحساب العادي لمقدار المنصرف بأمتار المجرى يجعل مقدار الماء المنصرف أكثر من مقدار الماء المنصب فعلاً . فبحثت مصلحة المساحة في هذا الخلل حسابياً فوجدت انه يجب أن يطرح من المقدار المحسوب بأمتار المجرى عشرون في المئة مدة الفيضان و ١٠ في المئة الى ١٥ في المئة مدة التحاريق والبحث جار الآن فيما يجب اتخاذه لاصلاح حساب أمتار المجرى

١٧ — اعمال الري

خزان اصوان

تمت تعلية خزان اصوان في شهر ديسمبر كما ذكرت آنفاً وقد بلغت القيمة كلها ١٥٢٠٠٠٠ ج . م . منها ١٢٠٠٠٠٠ ج . م . للبناء والباقي اعطي لمصلحة الاثار للبحث والنقب في الوادي الذي تغمره المياه ولدفع قيمة ما تنزع ملكيته من اراضي النوبيين ومنازلهم على ضفاف ذلك الوادي.

وقدكان الخزان الاصلي يسع ٩٨٠٠٠٠٠٠٠ متر مكعب من الماء فصار يسع بعد تعليته ٢٤٢٠٠٠٠٠٠٠ متر مكعب

ومن سوء الحظ ان السر بنيامين باكر الذي رسم مشروع سد اصوان وكان رئيس اللجنة المختلطة التي وضعت رسومه الاصلية لم يعش حتى يرى تمام هذا العمل في حياته على أن ذلك البناء كله يشهد شهادة خالدة ساطعة بانه كان من نوابغ المهندسين

١٨ — صرف الاراضي

شرحت في تقريري عن السنة الماضية اعمال الصرف الجديدة المراد عملها في البحيرة والغربية شرحاً مسهباً ففي سنة ١٩١٢ تقدم العمل كثيراً في المقدمات اللازمة لتلك الاعمال فعقدت الشروط مع شركات الكراكات ويصنع الآن عدد من الكراكات ويسلم عن قريب . ولتسهيل العمل في مديرية البحيرة شرعوا في جلب اكبر كراكة اليها من كراكات السودان ومعظم سعتها ٥٠٠ متر مكعب في الساعة

١٩ — الكباري والمباني الاميرية

فتح كبري بولاق للنقل في يوليو ١٩١٢ وهو يصل بين اواسط القاهرة من جهة والجزيرة وضفة النيل الغربية من جهة اخرى. وفتح حينئذ ايضاً الكبري الذي هو اصغر منهُ على البحر الاعمى وقد بلغت قيمة عمل الكبريين وما يدانيهما من الشوارع وسور الرصيف ايضاً ٥٣٠٠٠٠ ج. م. وابتدأ بناء كبري جديد يقوم مقام كبري البحر الاعمى الذي كان في ما مضى الكبري الوحيد للعبور الى ضفة النيل الغربية

ونظمت مصلحة المباني الاميرية من جديد أثر انشاء مصلحة للبلديات تتبع نظارة الداخلية وتراقب الاعمال الهندسية الصغرى مثل الماء والنور الكهربائي والطرق ضمن الحدود البلدية في بنادر الاقاليم . وتم في هذه السنة بناء عدة مبان جديدة اهمها محكمة العطارين بالاسكندرية ومركز ابو حمص ومكتب بوسطة بنها ومستشفى للامراض العفنة في العباسية وأعيد بناء جانب كبير من سقف الانتكخانة المصرية لان سقفها الاصلي المبني بالحديد والخرسانة ظهرت فيه علامات التصدع

٢٠ — حفظ الآثار العربية

عين مبلغ ١٧٠٠٠ ج.م سنة ١٩١٢ لتجديد وترميم الجوامع وبعض الآثار العربية والقبطية ومن جملتها جامع السلطان حسن وجامع الماز وجامع جمال الدين الاستدار ومارستان قلاوون وسور المدينة وكنيسة ابي سرجه والدير الاحمر بسوهاج

وزيدت تحف المتحف العربي ٨٠٠ تحفة جديدة وانشىء متحف قبطي في مصر العتيقة باعانة صغيرة من الحكومة

٢١ — مصلحة الآثار

نشر القانون المذكور في تقريري الماضي لحفظ الآثار القديمة فانتج نتائج حسنة

وقد نهجت مصلحة الآثار منهجاً جديداً فانشأت متحفاً جديداً بمديرية اصوان في جزيرة اصوان

وقد خفف متحف الاسكندرية بعض الثقلة عن انتكخانة القاهرة ولكن المتحفين كليهما لا يسعان آثار بلاد أثرية كالبلاد المصرية . اما المتحف الجديد فيحتوي على الآثار التي توجد في مديرية اصوان الممثلة لمملكة النوبة القديمة

الباب الرابع

في المعارف

٢٢ — كلام عام

اهم ما امتازت به هذه السنة ارتقاء سياسة التعاون بين نظارة المعارف ومجالس المديريات . وقد اشرت الى تلك السياسة بالاجمال في التقارير السابقة . فقد تم الاتفاق على

ان مجالس المديريات تتولى أمر التعليم الاولي في الكتاتيب والابتدائي في المدارس الابتدائية وتسلم نظارة المعارف مدارسها الثانوية . وعلى ان نظارة المعارف تتولى أمر التفتيش في المدارس كلها على اختلاف طبقاتها تحت مراقبة رجال الحكومة المحلية.وسيرد الكلام بالإسهاب على هذه التغييرات الجارية الا ن في فصل (مجالس المديريات)

ويظهر في الجدولين التاليين ما كان عليه عدد التلامذة الذين حضروا سنة ١٩١٢ الى المدارس التي تحت ادارة نظارة المعارف رأساً في الجدول الاول والمدارس التي تحت تفتيشها في الجدول الثاني

الجدول الاول

الطبقة	العدد	الحضور		
		الصبيان	البنات	الجملة
(١) المدارس الاولية				
مكاتب ديوان الاوقاف	١٤٦	٩٧١٠	٥٢٥٥	١٤٩٦٥
مدارس تعليم معلمي الكتاتيب	٦	٤٨١	١٠٩	٥٩٠
مدارس تدبير المنزل	١		٥٥	٥٥
مدارس الصنائع	٣	٦٢٩		٦٢٩
(٢) المدارس العليا				
المدارس الابتدائية العليا	٣٤	٧٠٩٠	٤٦١	٧٥٥١
المدارس الثانوية	٦	٢٤٨٥		٢٤٨٥
المدارس الصناعية و(الفرق الليلية)	٦	١٤١٤		١٤١٤
الكليات الفنية	٦	١٢٧١	٣٦	١٣٠٧
الرسالة المصرية في اوربا		٤٦	٥	٥١
الجملة	٢٠٨	٢٣١٢٦	٥٩٢١	٢٩٠٤٧

الجدول الثاني

الطبقة	العدد	الحضور		
		الصبيان	البنات	الجملة
(١) المدارس الاولية				
كتاتيب السكة الحديد	٣٤	٩٤١	٨٨	١٠٢٩
كتاتيب مجالس المديريات } ذات	٤٢٨	٢٦٨٠٨	٢٦٣٣	٢٩٤٤١
الكتاتيب الخصوصية } الاعانة	٣٤٦٤	١٦٩١٣٩	١٧٨٣١	١٨٦٩٧٠
مدارس تدبير المنزل التابعة لمجالس المديريات	٢	..	٨٨	٨٨
مدارس تدبير المنزل الخصوصية	١	..	٥٥	٥٥
مدارس تعليم معلمي الكتاتيب وهي التابعة لمجالس المديريات	٦	٣٩٧	٦١	٤٥٨
المدرسة الاصلاحية للحكومة	١	٦٣٠	٧٤	٧٠٤
المدارس الصناعية والزراعية التابعة لمجالس المديريات	١٢	١٤٨٦	..	١٤٨٦
المدارس الصناعية والزراعية الخصوصية	٣	٤٨٥	..	٤٨٥
(٢) المدارس العليا				
مدرسة الفنون الخصوصية	١	١٠٥	..	١٠٥
المدارس الابتدائية العليا التابعة لمجالس المديريات	٢٧	٢٥٨٤	٤٦٣	٣٠٤٧
المدارس الابتدائية العليا الخصوصية	١٦	٣٤٣٤	٢٢٥	٣٦٥٩
مدرسة تعليم الممرضات والقابلات (الدايات)	١	..	٣٧	٣٧
المصريون الذين يدرسون في اوربا على نفقتهم	..	٢٤	..	٢٤
الجملة	٣٩٩٦	٢٠٦٠٣٣	٢١٥٥٥	٢٢٧٥٨٨

والمدارس الآن في طور الانتقال من حال الى حال ولا بد من مضي زمن حتي يتم تنظيمها المقصود فان نظارة المعارف لم تسلم مجالس المديريات مدرسة من المدارس الابتدائية التابعة لها حتى الآن

ولم تكن تفتش في السنة الماضية غير ٤٧٥ مدرسة من جميع مدارس مجالس المديريات التي يبلغ عددها ٩٥٥ مدرسة وهي على اختلاف طبقاتها تحت ادارة مجالس المديريات مباشرة أو تأخذ اعانة منها . غير ان سبعة من تلك المجالس جعلت مدارسها كلها تحت تفتيش نظارة المعارف . والمجالس الباقية جعلت بعض مدارسها كذلك

٢٣ — التعليم الاولي

يظهر مما ذكر آنفاً ان مجالس المديريات اصبحت الآن مسؤولة عن زيادة التحسين والترقية في الكتاتيب التي كانت تأخذ الاعانات من نظارة المعارف غير ان نظارة المعارف لا تزال تتولى مباشرةً مراقبة ١٤٦ كتاباً اكثرها في القاهرة وكان ديوان الاوقاف قد ناط ادارتها بها اصلاً ويظهر من التقارير الاخيرة ان ادارتها حسنة وانها بالنظر الى احوالها العمومية وأوصاف معلميها وحسن تجهيزها تعد مثالاً تنظم عليه الكتاتيب في الاقاليم

٢٤ — التعليم الابتدائي

كان في مدارس الصبيان الابتدائية التابعة لنظارة المعارف ٧٠٩٠ تلميذاً سنة ١٩١٢ فنقص عددهم ١٥٤ تلميذاً عما كان سنة ١٩١١ وكان متوسط عدد الحضور ٩٦ في المئة من عدد المقيدين في الدفاتر

ويعلم الاقباط تعليمهم الديني الخاص في ٢١ مدرسة من هذه المدارس

ولا يزال المعلمون يزدادون ارتقاء وكفاءة فقد استبدل عدد من المعلمين الموقتين الذين لم يكن بيدهم شهادات بمعلمين حازوا دبلوما المدرسة الخديوية أو المدرسة النصرية في الصيف الماضي . وأما المعلمون الذين خرجوا من وظائفهم فاستخدموا حالاً في مدارس مجالس المديريات

وقد نقص عدد الذين تقدموا للحصول على الشهادة الابتدائية عما كان عليه سنة ١٩١١ والسبب في ذلك هو ولا ريب حلول الشهادة الثانوية تدريجاً محل الشهادة الابتدائية

للاستخدام في الحكومة وجل ما يقصد بالشهادة الابتدائية الآن الدخول الى المدارس الثانوية . وينقسم التلامذة الذين تقدموا لنيل الشهادة الابتدائية سنة ١٩١٢ هكذا

من مدارس تابعة لنظارة المعارف	١٦١٠
من مدارس اخرى	٣٤٧٣
تلامذة درسوا على انفراد	٩٧٣
الجملة	٦٠٥٦

وبلغ عدد الناجحين ٢٧٩١ أو ٤٦ في المئة من عددهم كلهم يقابله ٤٥ في المئة سنة ١٩١١ ومما يستحق الذكر ان متوسط سن الناجحين من تلامذة مدارس نظارة المعارف كان ١٥ سنة و ٥ اشهر واما متوسط سن سائر الناجحين فكان ١٧ سنة

ومن الذين نالوا الشهادة ٦٤ في المئة يتمون الآن دروسهم و ٢٥ في المئة بلا شغل واستخدمت الحكومة ١٥٤ من ٢٧٩١

٢٥ — التعليم الثانوي

التعليم الثانوي يرتقي ويتسع الآن سريعاً . فبحسب الاتفاق الذي تم بين نظارة المعارف ومجالس المديريات اخذت نظارة المعارف المدرسة الثانوية في طنطا من مديرية الغربية فصار عدد المدارس الثانوية التابعة لها ستاً بعد ما كان خمساً . وصار عدد التلامذة الذين يدرسون في هذه المدارس بعد هذه الزيادة وتوسيع مدرسة رأس التين ٢٤٨٠ تلميذاً مقابل ٢١٦٠ سنة ١٩١١

وربط مبلغ من المال في ميزانية ١٩١٣ لمنح اعانات للمدارس الثانوية المصرية الخصوصية . وذلك تقدم عظيم الاهمية لانه مضى اعوام كثيرة ولم يكد يكون في بر مصر مدارس يدرس فيها المصريون العلوم الثانوية درساً جيداً خارج مدارس الحكومة غير المدارس الاجنبية التابعة للجمعيات الدينية والخيرية ولكن الرغبة في درس الدروس الثانوية ازدادت منذ اربع سنوات او خمس فحمل ذلك المصريين انفسهم على فتح مدارس ثانوية خصوصية يزداد عددها ازدياداً مطرداً. ومنها ما هو للجمعيات الخيرية الاسلامية والقبطية وما هو لاناس فتحوها قصد الربح منها . وعددها الآن على اختلاف انواعها ٣١ مدرسة فتعيين مال لمنحها الاعانة يمكن نظارة المعارف من الشروع في ضبطها وتوجيهها احسن توجيه

فاذا دامت وارتقى احسنها حتى يبلغ الغاية من الجودة والفائدة كان ذلك تقدماً اكيداً في تنظيم التعليم الثانوي واصلاح شأنه . ويتبين القارىء كيف يكون الاقبال على الاعانة من ان خمس مدارس ثانوية من المدارس الخصوصية المصرية وعدد تلامذتها نحو ١٠٠٠ تلميذ بادر اصحابها في الشهور الماضية فطلبوا ان توضع مدارسهم تحت مراقبة نظارة المعارف وتفتيشها

ومما لا يخلو ذكره من فائدة في ما يتعلق بالتعليم الثانوي تفضيل التلامذة اخيراً درس الدروس العلمية على الدروس الادبية . فانه لما قسمت الدروس الى ذينك القسمين الكبيرين كان المظنون ان التلامذة يفضلون درس الدروس الادبية التي تعدهم لمدرسة الحقوق على درس الدروس العلمية التي تعدهم لمدرستي الطب والمهندسخانة . وقد كان هذا هو الواقع مدة اعوام ولكن منذ عام ١٩٠٩ زاد عدد تلامذة القسم العلمي على تلامذة القسم الادبي حتى اقتضى الامر تحويل بعض الفرق الادبية في السنة الماضية الى فرق علمية وتأتى عن ذلك ان عدد الفرق العلمية صار الآن ١٣ والادبية ٥ فقط . وهذا التحول عن الدروس الادبية الى الدروس العلمية يمكن ان يكون ناجماً عن اقتناع التلامذة اوامتناع والديهم بان القضاء والمحاماة قد استوفيا حاجتهما واكثر من الطلاب ولكنه يعد مع ذلك أمراً حميداً لاحتياج الجمهور الى تعلم العمليات اكثر من الادبيات

وقد بلغ عدد الذين جازوا امتحان القسم الاول لشهادة الدراسة الثانوية ٤٠ في المئة وذلك أعظم عدد منذ سنة ١٩٠٩ وذكر الممتحنون في تقريرهم عن اوراق الامتحان ان التلامذة تقدموا في العلوم كلها ما عدا الترجمة والحساب والعلوم الطبيعية وأما اللغات الاوربية والجبر والهندسة والتاريخ والجغرافية فقد بلغت اوراق الامتحان فيها اعلى ما بلغت في السنين الاخيرة

وبلغ عدد الذين جازوا امتحان القسم الثاني لشهادة الدراسة الثانوية ٣٣ في المئة وذلك اقل عدد منذ سنة ١٩٠٠ لانه وان كان عدد الذين جازوا الامتحان من تلامذة مدارس الحكومة قد بلغ ٦١ في المئة لكن الذين جازوا الامتحان من سائر التلامذة لم يكن الا ١٧ في المئة فلعدم نجاح هؤلاء الآخرين بسبب قلة استعدادهم انخفض عدد الناجحين في المئة كما تقدم . ثم ان الممتحنين قد لحظوا من اوراق الامتحان انها تدل على ضعف الممتحنين عموماً في العلوم كلها ما خلا اللغات الاوربية والهندسة

ويظهر من الجدولين التاليين عدد الذين لايزالون يتمون دروسهم والذين استخدموا والباقين بلا خدمة بعد ما حصلوا على شهادة الدراسة الثانوية في قسمي الامتحان سنة ١٩١٢

القسم الاول

تلامذة يتمون دروسهم		
في مدارس الحكومة	٤٣١	
في المدارس الخصوصية	٢١٩	
الذين يدرسون على انفراد	٤	٦٥٤
الذين يتمون دروسهم في الخارج		
في بلاد الانكليز	٣	
في فرنسا	٢	٥
المستخدمون		
في الحكومة	٣٠	
في المحلات الخصوصية	٢٦	٥٦
الذين بلا خدمة		١٩
الجملة		٧٣٤

القسم الثاني

تلامذة يتمون دروسهم		
في مدارس الحكومة العليا	٢٥٦	
في مدارس غير مصرية بمصر او على انفراد	٦	٢٦٢
في مدارس خارج القطر		
ببلاد الانكليز	٩	
فرنسا	٧	
المانيا	٢	
سورية	٣	٢١
الجملة		٢٨٣

المستخدمون		
في الحكومة	٤٦	
خارجها	١٤	
		٦٠
الذين بلا خدمة		٢٤
الجملة		٣٦٧

٢٦—تعليم البنات

لم يبدُ نقص الطلب على مدارس البنات بمصر . وقد ذكرت في تقرير السنة الماضية عدم وجود المحلات الموافقة للمدارس والمعلمات المستوفيات شروط التعليم وان ذلك يجعل مجاراة هذه الحركة المتزايدة امراً عسيراً فتم بعض ما يفي بالحاجة من هذا القبيل في السنة الماضية فان المتولين أمر التعليم ساعون في جعل التعليم في كتاتيب البنات تعليما عملياً وفي تربية البنات على تدبير الامور المنزلية فعينوا معلمات لهذه الغاية خصوصاً . وجعلوا من جملة الواجبات المفروضة عليهن مراقبة نظافة البنات وملاحظة حالتهن الجسدية . وأضافوا قسماً جديداً الى مدرسة تعليم معلمات الكتاتيب في بولاق لكي يعد فيه المعلمات لتعليم التلميذات تدبير الامور المنزلية في تلك الكتاتيب واضافوا أيضاً الى مدارس البنات الابتدائية محلات للطبخ والغسل وزادوا عدد معلماتها بتعيين معلمات مدربات لتعليم التلميذات تدبير المنزل . وجعلوا هذه الحاجات الخصوصية في تعليم البنات نصب عيونهم في رسم الرسوم ووضع المقايسات لبناء المدرستين الجديدتين اللتين يراد بناؤهما لتعليم البنات في القاهرة والاسكندرية

ثم ان مصلحة التعليم الصناعي وجهت مزيد انتباهها الى مسألة تعليم البنات تعليماً عملياً فوسعت مدرسة تعليم التدبير المنزلي في القبة وحسنتها

ومما يحسن ذكره ان ٢٩ تلميذة أتممن تعلمهن فيها سنة ١٩١٢ واستخدمن حالاً بعد ذلك إما معلمات في المدارس أو معلمات وتلميذات وفتحت جمعية محلية مدرسة شبيهة بهذه في دمياط وأضاف مجلس مديرية الجيزة قسماً لتعليم تدبير المنزل الى مدرسة البنات التابعة لهُ . وهذه الشواهد تدل على ان حركة تعليم البنات المصريات للاعمال البيتية صارت حركة فعلية

وتحتوي المدرسة السنية ومدرسة عباس الابتدائية للبنات على ٤٦١ تلميذة وكلتاهما ملآنة لاتسع الطلب المتزايد للدخول اليها . وتدبير المعلمات لمثل هؤلاء التلميذات صعب لان الوالدين الذين يكون لهم منزلة في الهيئة الاجتماعية يكرهون أن يعلموا بناتهم حتى يحصلن معاشهن بالتعليم

وقد ازدادت الحاجة الى المعلمات بعد ما فتحت مجالس المديريات مدارس جديدة للبنات وزاد الطلب على المعلمات وزاد عدد التلميذات في مدرسة التعليم السنية سنة ١٩١٢ وأرسل عدة من التلميذات المصريات الى بلاد الانكليز كما أرسلن في السنة التي قبلها ليتممن تعلم صناعة التعليم ولا تزال الحاجة شديدة الى تدابير اخرى لتعليم المعلمات المصريات

٢٧ — التعليم الزراعي والصناعي والتجاري

يظهر عدد المدارس التابعة لمصلحة هذا التعليم وعدد تلامذتها في السنتين الماضيتين في الجدول التالي

	١٩١١			١٩١٢		
	نهار	مساء	جملة	نهار	مساء	جملة
مدارس تابعة للمصلحة —						
عدد المدارس	٩	٣	١٢	١٠	٣	١٣
عدد التلامذة	١٣٨٧	٧١٠	٢٠٩٧	١٦١١	٧٦١	٢٣٧٢
مدارس اخرى —						
عدد المدارس	١٤	٠٠	١٤	١٨	٠١	١٩
عدد التلامذة	١٩٦٨	٠٠	١٩٦٨	٢١٧٩	٤٠	٢٢١٩
الجملة —						
مدارس	٢٣	٣	٢٦	٢٨	٤	٣٢
تلامذة	٣٣٥٥	٧١٠	٤٠٦٥	٣٧٩٠	٨٠١	٤٥٩١

فالارقام المذكورة آنفاً تدل على تقدم حسن جداً وعلى ارتقاء مهم اذ التعليم العملي الوافي بحاجات البلاد لم يبتدىء بعصر الا منذ مدة قصيرة . ورجائي أنه يظل يتقدم في السنين المقبلة

ثم انهُ بحسب الاتفاق الذي تم بين نظارة المعارف ومجالس المديريات أصبح من واجبات مجالس المديريات ان تُوجِد المدارس الاخرى الصناعية الابتدائية والمتوسطة

وأما مصلحة التعليم الصناعي فتتولى امر المدارس التي هي أعلى منها وتراقب بقية المدارس مراقبة عمومية . ويسرني أن أقول ان الحال على غاية ما يرام في أمر المراقبة فانه لما أنشئت مصلحة التعليم الصناعي بادرت المدارس القليلة التي كانت موجودة حينئذ من نوع المدارس التي نحن بصددها الى الانتفاع بمشورتها ومساعدتها ثم زاد نفوذ المصلحة واتسعت دائرة نظرها بانشاء المدارس الزراعية الحديثة وبالاعمال الجديدة التي نيطت بمجالس المديريات بحيث أصبحت كل المدارس الصناعية والزراعية في القطر شديدة العلاقة بها وارتبطت كلها معاً بنظام التفتيش والاعانات فان نحو ١٠ في المئة من ميزانية تلك المصلحة (وستبلغ ١١٤٠٠٠ جنيه سنة ١٩١٣) قد خصت بتلك الاعانات

ولا يجد التلامذة الذين يتخرجون من المدارس التي تعلم هذا التعليم صعوبة في الحصول على خدمة رابحة فقد قبلت نظارة الاشغال العمومية كل الذين تخرجوا من مدرسة المهندسخانة وعينتهم مساعدين مهندسين او معماريين وكل التلامذة السابقين الذين خرجوا من مدرسة الزراعة بالجيزة استخدموا ايضاً وازداد الطلب عن الموجود منهم بعد ما طلبوا معلمين للمدارس الزراعية الجديدة واستخدم التلامذة الذين تخرجوا في مدرسة الصنائع في بولاق في المحلات الخصوصية

وواضح انه على مر الايام يزداد عدد المدارس وعدد الذين يخرجون منها سنوياً ويطلبون الاستخدام حتى لا تستطيع الحكومة استخدامهم كلهم. ولكن الغرض من التعليم الصناعي لا يقتصر على سد حاجة الحكومة فقط مهما كان ذلك مهماً بالذت بل يقصد به ايضاً مساعدة الافراد على تحصيل رزقهم خارجاً عن الحكومة . فالغرض من المدارس الصناعية هو اعداد تلامذتها للحرف ومن المدارس الزراعية تعليم الاحداث الذين يعملون بعد ذلك في اراضيهم أو يستخدمون في وظائف ثانوية يعول عليها في أراضي غيرهم والغرض من المدارس التجارية التي أنشئت حديثاً اعداد المصريين للاشتراك في نصيب أعظم من نصيبهم الحالي في أشغال بلادهم المالية ومتاجرها

ولعل خدمة الحكومة كانت تعتبر في مامضى الغاية الوحيدة المقصودة من التعليم أما الآن فيجب ان يعلم الشبان ان أمامهم مطالب أخرى يبذلون قواهم فيها وانهم اذا كانوا على

ما يرام من المقدرة والكفاءة للعمل كسبوا رزقهم من وظائف ومهن خصوصية خارجة عن خدمة الحكومة

التعليم الزراعي

تقدم التعليم الزراعي سنة ١٩١٢ فبلغ عدد تلامذته ٤٥٣ مقابل ٣٥٦ سنة ١٩١١ وأنشأت مجالس المديريات مدارس زراعية تعرف بمدارس العزب في نجع حمادي والعياط وامبابه . واضيفت اقسام زراعية ذات حقول للتجارب الى ستة كتاتيب بمديرية الشرقية ووضعت أيضاً مشروعات لمدارس زراعية أخرى وساعدت المصلحة في ذلك إما باعطاء رسومها أو باظهار مواطن التحسين والاصلاح فيها أو برسم خطة العمل بها وهي المدرسة الزراعية المتوسطة في شبين الكوم وقد تقدم البناء فيها كثيراً ومدرسة عزبة في المنصورة ومدارس أخرى مثلها في السنطة وبيله بمديرية الغربية وفي أبو تيج بمديرية أسيوط وفي المزغونة بمديرية الجيزة

فالتعليم الزراعي الاولي جار على ساق وقدم حتى لم يعد يتيسر تدبير العدد الكافي من المعلمين للتعليم في مدارسه فأصاب مدارس العزب بعض العطل من جراء ذلك

وبلغ عدد تلامذة مدرسة الزراعة المتوسطة في مشتهر ٨٤ تلميذاً وزيدت محلاتها حتى تسع الذين يطلبون الدخول اليها وعددهم دائم الازدياد

ورقيت مدرسة الزراعة في الجيزة رسمياً الى مصاف الكليات العالية وبلغ عدد تلامذتها الآن ١٨٣ منهم ثلاثة وعشرون مستعدون للدبلوما سنة ١٩١٢ وأضيف الى معلميها تلميذان من تلامذتها السابقين بعد ما درسا في بلاد الانكليز احدهما مدرس في الزراعة والآخر مساعد في علمي الحيوان والحشرات . وقد طرق باب جديد لترقية هذه المدرسة باعداد حديقة نباتية لها واتقان ادوات محل الالبان فيها وتعليم تربية الدجاج لتلامذتها

التعليم الصناعي

عدد المدارس الصناعية الآن ٢٣ مدرسة وعدد تلامذتها ٣١٧٧ مقابل ٢١ مدرسة و٢٩٥٣ تلميذاً سنة ١٩١١

فالدرجة الابتدائية من درجات هذا التعليم هي مثل درجة التعليم في مدارس الصناعة والورش ومنها ثلاث مدارس وهي ورشة بولاق وورشة أسيوط ومدرسة المنصورة

الصناعية تحت ادارة موظفي المصلحة وعدد التلامذة فيها ٢٧٣ و ١٩٥ و ١٦١ على التوالي
وهذه المدارس كلها قد جاءت بنتائج حسنة فزاد طلب عمل الاعمال فيها وزادت مصنوعاتها اتقاناً وهاك بيان توزيع التلامذة على الحرف التي تعلم في ورشة اسيوط

النجارة	٦٢
الهندسة الميكانيكية	٥٥
صناعة السروج	٣٤
الدهان	٢٤
صناعة الادوات المعدنية	١٥
عمل البسط والسجادات	٠٥

هذا ومصلحة التعليم الصناعي تفتش ١٣ مدرسة صناعية تابعة لمجالس المديريات او لجمعيات خصوصية في مصر والاسكندرية وتمنحها اعانات ايضا . وقد عين في السنة الماضية مفتش انكليزي للصناعة الفنية ووظيفته التنقل من مدرسة الى مدرسة وتعليم تلامذتها مبادىء الاشكال والرسوم والالوان. وقد تكفلت المصلحة ان تقوم بالامتحان مقام رجال الحكومة المحلية وهي تنظر الآن في مشروعات عرضتها عليها جمعيات مختلفة لانشاء مدارس صناعية اخرى

وزيدت المحلات في مدرسة بولاق الصناعية لان طلب الدخول اليها زاد سنة ١٩١٢ زيادة لم يسبق لها نظير وهي من المدارس المتوسطة وتديرها مصلحة التعليم الصناعي وعدد تلامذتها ٢٢٤ مقابل ١٨٦ سنة ١٩١١ وقد احرز ٢٥ من تلامذتها الدبلوما في السنة الماضية وكل الذين لايتمون الآن دروسهم منهم استخدموا في اشغال هندسية حسنة

وبلغ عدد تلامذة المهندسخانة في الجيزة ١٦٦ وهذه المدرسة هي في مصاف الكليات العليا فالتعليم بها أرقى مثال للتعليم الصناعي في هذا القطر . وقد نجح ٢٢ من تلامذتها في امتحان الدبلوما سنة ١٩١٢ ووظفوا بعد ذلك في وظائف موافقة . وذكر في التقرير العمومي الذي عمل عن امتحاناتها ان درجة الدرس كانت عالية فيها ولكن التلامذة ميالون الى الحفظ غيباً ويعتمدون على الكتب اكثر مما يلزم فلذلك ستوجه العناية خصوصاً الى تمرين التلامذة على المسائل العملية التي تقتضي ادراك إعمال العقل وقوة الابتكار

وعدد التلامذة في مدرسة الفنون بمصر ٥٠١ وهي التي عهد دولة البرنس يوسف كمال بادارتها الى مصلحة التعليم الصناعي في السنة الماضية ودولته يقوم بنفقاتها وقد تبرع

ايضا بارسال احد تلامذتها السابقين الى مدرسة الفنون الجميلة بباريس للدرس فيها . وقد سنت قوانين جديدة لهذه المدرسة في السنة الماضية من مقتضاها انه بعد ما يدرس التلميذ فيها سنتين درساً عمومياً يجوز له ان يختص بتعلم النحت او التزيين او التصوير او صناعة المعمار

التعليم التجاري

زيدت في السنة الماضية الفرق الليلية التي انشأتها المصلحة في مصر والاسكندرية لتعليم مبادىء التجارة وفي آخر مدة الدرس بلغ عدد الذين دخلوا اليها للامتحان ٨٨٨ وعدد الذين جازوا الامتحان ٧٠٠ وأنشأت مديرية الدقهلية فرقاً كهذه في المنصورة والمرجح ان مجالس المديريات ستهتم بأمر هذا التعليم ايضاً

ووسعت مدرسة المحاسبة والتجارة التي أسست سنة ١٩١١ وزيد عدد المدرسين فيها كثيراً ومن جملتهما اثنان خبيران بالإشغال التجارية احدهما انكليزي والآخر فرنسوي . وقسمت المدرسة الآن الى قسمين احدهما عال والآخر متوسط وبلغ عدد الحضور فيها ٢٧٠ سنة ١٩١٢ . ورقي فيها تعليم الاشغال المكتبية ومن ضمن ذلك تعليم الكتابة بالآلة الكاتبة العربية

٢٨ — تعليم المعلمين

زالت صعوبات كثيرة كانت تحول في السنين الماضية دون تدبير المعلمين الموافقين وكان زوالها بسعي المنوط بهم امر تدبيرهم ففي آخر سنة ١٩١٢ انتقلت مدارس تعليم معلمي الكتاتيب في المنصورة والزقازيق وقليوب والفيوم الى مجالس مديريات تلك البلاد بناء على الاتفاق الذي مر ذكره بين نظارة المعارف ومجالس المديريات . ففي ماسوى المدرسة السنية ومدرسة بولاق لتعليم المعلمات وقد مر ذكرهما في الكلام عن تعليم البنات ستتولى نظارة المعارف أمر ثلاث مدارس فقط لتعليم المعلمين وهي مدرسة عبد العزيز لتعليم معلمي الكتاتيب في القاهرة والمدرسة الخديوية لتعليم المعلمين من الافندية والمدرسة النصرية لتعليم المعلمين من المشايخ . وهاتان المدرستان الاخيرتان وسعتا ورقيتا في السنة الماضية فان خمسة وعشرين تلميذاً من تلامذة المدرسة الخديوية العالية لتعليم المعلمين نالوا الديبلوما فاستخدمت نظارة المعارف بعضاً منهم في وظائف تابعة لها وارسلت الباقين الى الخارج ليتموا دروسهم هناك

وعليه دبرت النظارة شغلاً لجميع أولئك المتخرجين ولكن ينتظر أنهُ في سنة ١٩١٣ وما بعدها يزيد عدد المعلمين الخارجين من مدارس التعليم عن حاجة نظارة المعارف فيتيسر استخدامهم اذ ذاك في مدارس مجالس المديريات والمدارس الخصوصية . وقد وسعت مدرسة النصرية لهذه الغاية اذ مدارس نظارة المعارف حاصلة الآن على كل من تحتاج اليه من معلمي العربية الأكفاء

وقد بلغ عدد جميع تلامذة مدارس المعلمين التابعة لنظارة المعارف مباشرة ١٢٥٢ تلميذاً سنة ١٩١٢

وتتولى النظارة أيضاً تفتيش عدد من مدارس تعليم المعلمين التابعة لمجالس المديريات وبلغ عدد الذين راقبتهم في السنة الماضية ٤٥٨ تلميذاً

٢٩— مدرسة الطب

دخل مدرسة الطب ٥٠ تلميذاً سنة ١٩١٢ فعدد تلامذتها كلهم الآن ٢٤٤ وقد نال ١٦ تلميذاً الدبلوما مقابل ٢٧ سنة ١٩١١ ويعلل هذا النقص في عددهم بانحطاط درجة التلامذة الذين يدخلون تلك المدرسة فقد أبنت في تقرير السنة الماضية ان شهادة الدراسة الثانوية التي يشترط الحصول عليها للدخول الى المدرسة الطبية قاصرة عن الوفاء بالحاجة ورجائي ان هذا القصور يزول بترقية التعليم العالي تدريجاً. وقدزار الدكتور نورمن مور مدرسة الطب في سنة ١٩١٢ مندوباً من قبل المدارس الملكية للاطباء والجراحين *(Royal Colleges of Physicians and Surgeons)* وأعرب عن رضائه بالتعليم والامتحان فيها

وبلغ عدد تلامذة مدرسة الصيدلة التابعة لمدرسة الطب ١٤ تلميذاً ٩ منهم دخلوا اليها سنة ١٩١٢

وعاد ثلثة من متخرجي المدرسة الطبية من رسالة المعارف المصرية بأوربا في السنة الماضية فعين أحدهم في مستشفى الرمد المتنقل وعين الاثنان الآخران في مستشفى قصر العيني . واستحق أحدهما الدكتور ابراهيم فهمي المنياوي المدح على ادراكه رتبة عضو في مدرسة الجراحين الملكية وهي رتبة لا تدرك الا بعد الامتحان الشديد الدقيق في الجراحة . ويتم أربعة من متخرجي مدرسة الطب دروسهم الآن في بلاد الانكليز

وعدد تلامذة مدرسة الطب في ازدياد دائم وكذلك العمل في معملها وذلك يستلزم زيادة البناء والاساتذة فيها وهذه الزيادة هي موضوع النظر الآن وستتم حالما يتيسر المال اللازم لها

٣٠ — المكتبة الخديوية

لم يزد على المكتبة هذه السنة بقدر ما كان يزاد عليها في السنين الماضية ومن اسباب ذلك انه تقرر ان تكف عن ابتياع القصص والروايات الاوربية واما القسم الشرقي فقد كانت الزيادة عليه جيدة لان المكتبة اشترت له ١٩١٢ كتاباً (منها ١١٣١ بالعربية و٨٠ بالتركية وغيرها من اللغات الشرقية) مقابل ٣٤٣ كتاباً سنة ١٩١١ و٩٥٣ سنة ١٩١٠ ومن جملة الاشياء الجديدة التي اضيفت الى القسم الشرقي ٨٠٠ كتاب ورسالة دورية اهديت الى المكتبة و١٦٩ مجلداً منقولة عن الاصل بالتصوير الشمسي

الباب الخامس

في الداخلية

٣١ — الامن العام

استوى الآن احصاء نظارة الداخلية واحصاء نظارة الحقانية بجمع أحسن مزايا الاحصائين معاً في حساب واحد . ويظهر في الجدول التالي عدد الجرائم التي ارتكبت في القطر المصري بين أول اكتوبر وغاية سبتمبر من كل سنة من السنوات الاربع الماضية حسبما بوبتها المحاكم أخيراً

	١٩٠٨—٩	١٩٠٩—١٠	١٩١٠—١١	١٩١١—١٢
القتل	٩٣٩	٧٤٨	٧٦٧	٨١٦
الشروع في القتل ...	٧٤٧	٥٨٦	٦٦٥	٦٠٥
السرقة باكراه ...	٦٠٣	٣٤٦	٣٦٩	٣٦١
الشروع في السرقة باكراه	٦٦	١٥	٤١	٥٠
الجرائم الاخرى ...	١٦٧٩	١٦٣٢	١٨٤٦	١٩٥٢
الجملة	٤٠٣٤	٣٣٢٧	٣٦٨٨	٣٧٨٤

ويرى من ذلك انهُ رغماً عن كل ما بذلهُ رجال الادارة والقضاء من الجهد لم يقل عدد الجرائم الكبرى (القتل والشروع في القتل والسرقة باكراه) الا قليلاً عما كان سنة ١٩١١ وان يكن لايزال اقل مما كان سنة ١٩٠٩ وأما الجرائم الصغرى فزادت ولكن هذه الارقام ليست خارقة العادة ولا هي توجب الرجوع الى قانون النفي الذي صدر في ٤ يوليو ١٩٠٩ فان عدد جنايات القتل زاد ٤٩ جناية سنة ١٩١٢ عما كان عليه سنة ١٩١١ ولكن الشروع في القتل نقص ٦٠ واما حوادث السرقات باكراه والشروع فيها فبقيت على نحو ما كانت عليه في السنة السابقة . انما معظم الزيادة في جرائم السنة الماضية كان في تسميم المواشي فقد بلغ عددها ١٠٢ مقابل ٧٢ سنة ١٩١١ وفي اتلاف المحصولات (٢٠٦ مقابل ١٤٩ سنة ١٩١١) وفي الضربات والجروح التي سببت عاهات (٩٣ مقابل ٥٧ سنة ١٩١١) وفي الفسق وهتك العرض (٢٣٢ مقابل ٢١٢ سنة ١٩١١)

ومن خصائص احصاء الجرائم الحديث في الاقاليم ان الجنايات الكبرى التي تجنى على الاملاك والمقتنيات كالسرقة باكراه والشروع في السرقة باكراه تبقى محصورة ضمن حدود معينة ولا تميل الى تجاوزها بخلاف جرائم الانتقام من الناس كالقتل والشروع في القتل والفسق ونحوها فانها في ازدياد دائم وهذه الجرائم الاخيرة وان كانت علاقتها بالامن العام في الغالب قليلة فهي تدل على روح التمرد وتعدي القوانين ولذلك يجب كبح جماحها فاذا لم يتيسر قمعها بالضغط الاداري وبتنفيذ القوانين الموجودة تنفيذاً صارماً شديداً فلا مناص من الالتجاء الى عقوبة اخرى تفي بالغرض المطلوب

أما مدينة القاهرة فالجرائم ازدادت فيها ازدياداً مطرداً في السنوات الثلاث الاخيرة (٤٥٣ مقابل ٤٢٠ و ٣٤٤ في ١٩١١ و ١٩١٠) وحوادث القتل زادت ١٢ والسرقة باكراه ١٨ عما كانت عليه سنة ١٩١١ . طالما كان حفظ الامن في هذه المدينة مشكلة عسرة الحل على رجال البوليس لتعدد الملل والنحل التي يتألف منها سكانها ودوام تغيرهم وتفرق نواحيها فلذلك وجه الانتباه اليها خصوصاً الآن

وأما الاسكندرية فقد نقصت الجرائم فيها نقصاً قليلاً ولكنهُ موجب للرضى مع ذلك واما بورت سعيد فزادت الجرائم فيها قليلاً . واما مديرية الغربية التي ذكرت في تقريري الماضي تحسن الامن العام فيها فذلك التحسين لم يدم فيها . وأما البحيرة فالميل الى الاجرام مطرد الازدياد فيها (٢٣٧ جريمة مقابل ١٧٣ سنة ١٩١١ و ١٣٧ سنة ١٩١٠) وقس

عليها مديرية بني سويف (١٦٠ مقابل ١١٧ سنة ١٩١١) واما مديريةقنا فنقصت الجرائم فيها (١٦٣ مقابل ١٩٣ سنة ١٩١٠ و ٢١٦ سنة ١٩١١)

وأعظم تحسن في حفظ الامن كان في مديرية اسيوط بفضل موظفي تلك المديرية لما بذلوه من الهمة فقد نقصت الجرائم فيها اكثر من ١٠٠ وان يكن عدد جنايات القتل والشروع في القتل لا يزال عظيماً جداً (٢٤١ مقابل ٢٩٧ سنة ١٩١١) وهو يساوي سدس عدد جنايات القتل جميعها في القطر كله

وأما المديريات الباقية فعدد الجرائم لايزال فيها على نحو ما كان في السنة التي قبلها ولذلك لا حاجة الى ذكره هنا مفصلاً

ولتكاثر جنايات القتل في هذا القطر وعجز رجال الحكومة عن تقليلها جرى البحث فيها لمعرفة اسبابها والبواعث التي بعثت على ارتكابها سنة ١٩١٢ ثم وضع الجدول التالي لاظهار اسباب (١) القتل والشروع في القتل بمديرية اسيوط اعظم المديريات المصريةاجراماً ومديرية الغربية والمنيا والبحيرة والمنوفية والفيوم وجرجا وبني سويف حيث جاء عدد تلك الجنايات تالياً لعددها في مديرية اسيوط سنة ١٩١٢

	القتل	الشروع في القتل
عداوة بين العائلات او انتقام	١٩٣	١٦٨
سرقة باكراه	٢٥	٢٦
المساعدة على الفرار بعد السرقة باكراه او اتلاف المحصولات	١٧	٥٧
خصومات فجائية او منازعات	٦٧	٧٨
مسائل نساء	١٠١	٣٣
قتل الجناة وهم يجنون	١٧	١٥
بواعث مجهولة...	٢٧	٣٢
... ... الجملة	٤٤٧	٤٠٩

فيرى مما تقدم ان القتل او الشروع في القتل بقصد السرقة قليلان وان اكثر حوادث القتل والشروع فيه كان بقصد الانتقام او بسبب العداوات بين العائلات ومسائل النساء او

(١) ما عدا قتل الاطفال ونحوه

بسبب خصومات فجائية تقع لاسباب تافهة لا يبالغ الانسان مهما استخف بها . فقد قتلت امرأة بمديرية اسيوط مثلاً لانها ابت ان تعطي كاس ماء وقتل رجل فيها لانهُ اخذ حفنة دقيق . وقتل رجل في البحيرة لانهُ ترك غنمهُ ترعى برسيم جاره. وآخر في الغربية لانهُ كان يصطاد السمك من مصرف . وآخر في جرجا لان ابنهُ سرق تمرة . وقتلت بنت هناك ايضاً لانها اختلست كوز ذرة. فهذه الجرائم ونظائرها لا تستأصل جرثومتها الا بنشر التعليم والتهذيب

وأما الجرائم التي تقع بقصد الانتقام او بسبب عداوات بين العائلات فكثيراً ما يتيسر تداركها قبل وقوعها لمأموري المراكز والعمد الذين يعلمون علاقات العائلات في مراكزهم او بلادهم فيتيسر لهم منع الشر قبل وقوعه اما بما لهم من الكلمة النافذة او بالاستعانة بلجان الصلح .ولا بد ان ينتج خير من هذا القبيل عن محاكم الاخطاط التي انشئت حديثاً للفصل في المنازعات الجزئية التي تقع بين الفلاحين وكثيراً ما تؤدي الى حقد شديد بين الطوائف التي لا تزال في حال السذاجة مهما كانت صغيرة بذاتها

اشرت في تقريري الماضي الى المسأولية المفروضة على قضاة محاكم الجنايات في استعمال السلطة الممنوحة لهم لمنع هذه الجنايات بالحكم على الجانين بعقوبات شديدة . واذكر الآن انهم حكموا في السنة الماضية بالاعدام على مضاعف عدد القتلة الذين حكموا عليهم بالاعدام في سنة ١٩١١ وأحسب ذلك دليلاً على عدول ممدوح عن اعتبارهم القتل والشروع في القتل كما يعتبر المحلفون الفرنسويون الجرائم التي تنتج عن تهيج شهوة الغضب او عن اعتبارهم عدم كفاءة السبب المؤدي الى الجريمة عذراً يخفف ذنب ارتكابها

سبقت فذكرت اعادة تنظيم مصلحة الامن العام في نظارة الداخلية وتعيين مدير عام لها . والهمة مبذولة الآن لتوثيق عرى التعاون والاتفاق بين البوليس والنيابة اذ العبرة في اكثر الجنايات الكبيرة التي تقع في الاقاليم ليست بضبط الجانين بل باثبات التهمة عليهم امام المحاكم . فان الجاني يكون معروفاً عادةً عند العمده وعند كثيرين غيرهُ من اهل بلده . ولكن الصعوبة هي في اقامة البينات التي يعول عليها وكثيراً ما تضيع القضية في خلال التحقيق الابتدائي على يد البوليس والنيابة

على انهُ بعد قول كل ما يقال وعمل كل ما يعمل تبقى مسؤولية حفظ الامن العام ملقاة دائماً على عاتق المديرين والموظفين في المديريات كما هي ملقاة على عواتقهم الآن فقد رأينا انه متى وجه مدير منهم عنايته الخصوصية الى حفظ الامن العام كما فعل مدير اسيوط مثلاً

جاءت النتيجة على ما يرام عادة . نعم انهُ في السنوات القليلة الماضية زاد كل فرع من فروع وظيفة المدير (الادارية والمالية والفنية وغيرها) واستغرقت واجباته الكثيرة المتعلقة بمجالس المديريات والبلديات ودودة القطن والري والحلقات وغيرها كثيراً من وقته ومن جهده ولكن ليكن معلوماً عندالمديرين—وليعلموا كل موظفي مديرياتهم ايضاً أن—الامن العام يجب ان يكون همهم الاول دائماً وانه على حفظه وعدم حفظه في مديرياتهم يتوقف الحكم بفوزهم او فشلهم في ادارتهم

وليتخذوا تحسين الحكومة لمراكزهم ادبياً ومادياً في المدةالاخيرة دليلاً على صدق نيتها في مساعدتهم وعلى رغبتها في تشديد عزائمهم ليزيدوا في بذل قواهم وجهدهم وهم اذا فعلوا ذلك وثبتوا عليه وسلكوا سبيل الحكمة فيه تكلل سعيهم اخيراً بالنجاح لا محالة

٣٢ — الادارة المركزية وادارة المديريات والبوليس

خول الامر العالي الذي صدر في ١٦ مارس ١٨٩٥ « لجان الشياخات » سلطة بها تعاقب العمد والمشايخ بالغرامة لغاية خمس جنيهات مصرية او بالسجن لغاية ثلثة اشهر او بالرفت او بهذه العقوبات الثلاث كلها معاً . فعقوبة السجن جاءت زائدة عن حد الاعتدال فحملت كثيرين من الاعيان وعلية القوم على رفض العمدية عند عرضها عليهم ولذلك الغيت الآن ولكن الغرامة زيدت لغاية ٢٠ جنيهاً مصرياً عوضاً عن ذلك

بلغت قوة البوليس كلها في آخر السنة الماضية ٤٣٤ ضابطاً (٦٢ منهم اوربيون) و ٨٢٩٠ صف ضابط ونفراً فزيدت ٢٤ ضابطاً و٣٠٤ انفار عما كانت عليه سنة ١٩١١ وجعلت مطابقة لمقتضى الحال بحيث امتنع تضييع قوتها في ما لا يلزم واعيد توزيعها على المديريات بحسب احتياجها اليه . فتم بذلك اقتصاد كثير وزادت الكفاءة

ثم ان اعادة تنظيم الخفر التي كانت قد ابتدأت سنة ١٩١٠ تمت او كادت تتم الآن فأصبح في القطر الآن ٢٩٩٣١ من خفراء النهاروالليل وقد اتموا كلهم مدة تعليمهم القصيرة فتيسر نقل ٢٥ من الضباط الذين اخذوا من الجيش لتعليم قوة الخفراء الجديدة الى البوليس العادي . ولم تجد الحكومة صعوبة في تدبير رجال ينتظمون في قوة الخفر بعد نظامها الجديد ولكن مدة خدمة بعض الخفراء تنقضي في غضون السنة الحالية وسنرى ان كانوا يجددون مدة خدمتهم او لا

وكانت قوة مؤلفة من ٢٠٠ بوليس سوداني من الهجانة والمشاة تستعمل كلها تقريباً لقضاء واجبات خصوصية سنة ١٩١٢ فلما فرغت منها استخدمت لحفظ الامن العام في نوفمبر الماضي ووزعت على المديريات وخصوصاً المديريات التي تحدها الصحراء ويكثر عدد العربان بين اهلها وهي تقوم الآن بخدمة عظيمة القيمة هناك

خرج ١٧ تلميذاً من مدرسة البوليس ودخلوا في البوليس في شهر يونيو الماضي ويدرس في تلك المدرسة الآن ٩٤ تلميذاً وقد جعلت مدة الدرس فيها سنتين بدلاً من اربع سنوات وأنقص بيان الدروس ايضاً وسينحصر في مواضيع البوليس البحتة — ويشترط على من يطلب الدخول الى هذه المدرسة ان يكون حاملاً للشهادة الثانوية او الشهادة المتوسطة ودخل ٣٠٠ من شبان القرعة الى هذه المدرسة مدة السنة فوزع ٩٢ منهم على حرس السجون والباقون على البوليس ومصلحة المطافىء في القاهرة

ولم تفتر الهمة في تقليل بيع الاسلحة النارية وشرائها . فلا تعطى رخصة لحمل السلاح الا بعد التحري والتحقيق الدقيق . ولم يعط غير ٧٨٣ رخصة سنة ١٩١٢ مقابل ٩٢٣ في السنة التي قبلها وسحب ٤٩١ رخصة من اصحابها . والهمة مبذولة من هذا القبيل في مديرية اسيوط خصوصاً فلو اقتدت بها سائر المديريات لنتج عن ذلك خير لاريب فيه

وفصلت لجان التحكيم والصلح في ١٣٩٤٨ قضية في خلال السنة وذلك ينقص الفاً عما فصلت فيه سنة ١٩١١ وقد بذلت جهدها في مديرية البحيرة حيث فصلت في ٣٠٤٧ قضية ولكن يظهر ان فائدتها لاتقدر قدرها في بعض المديريات الاخرى مع انهُ لانزاع في فائدتها فقد تبين بالاختبار ان الذين تصالح هذه اللجان بينهم قلما تتسع بينهم جرائم عنف واكراه بعد مصالحتهم

وضبط خفر السواحل والجمارك والبوليس ١٧٧٨٤ كيلو من الحشيش سنة ١٩١٢ مقابل (٢٤٤٦٤ سنة ١٩١١) واقيمت ٢٠٩٨ قضية على تدخين الحشيش في القهوات والدكاكين وحكم بالادانة في ١٩٩٦ قضية منها مقابل ٢٦٦٩ قضية و ٢٥٥٦ حكما بالادانة سنة ١٩١١

واقيمت ٨١ قضية بسبب القمار فحكم بالادانة في ٦٥ منها وبالبراءة في ٦ وحفظت اثنتان ولا تزال ٨ معلقة

وأقيمت قضايا على ١٩٧ نفساً يبيعون المشروبات الروحية بلا رخصة مقابل ٢٧٤ سنة ١٩١١ فحكم بادانة ١٤٩ منهم وبراءة ٨ وحفظ ٨ قضايا ولا يزال ٣٢ قضية معلقة . ولم يعط غير ١١ رخصة لبيع المشروبات الروحية سنة ١٩١٢ (١٩١٣ سنة ١٩١١) ومنها ٨ رخص لقهوات في الاحياء الاوربية بالقاهرة والاسكندرية وبور سعيد

وصدر قرار وزاري في يونيو الماضي بأن لا يكون الصيد الاَّ برخصة والغرض من ذلك حفظ الطيور الصغيرة النافعة للزراعة فأعطي ١٣٤٢ رخصة للصيد في الستة الاشهر الاخيرة من السنة منها ٦٩٢ في الاسكندرية و ٢٤٣ في القاهرة و ١٧٣ في مدن القنال وارتكبت ١٧٦ مخالفة لهذا القرار في تلك المدة منها ١٠٨ في الاسكندرية

٣٣ — مجالس المديريات

مضى ثلاث سنوات على القانون الذي جعل مجالس المديريات ولاة امور التعليم في الاقاليم. وقد كان المفهوم من بادىء الامر انهُ لا بد من اقتران مساعي هذه المجالس بمساعي نظارة المعارف على وجه ما حتى لا يتراكب بعضها على بعض فيذهب سدًى وحتى يكون اقتران المساعي مقدمة لنظام تعليم يشمل الامة كلها . فخطت مصر خطوة واسعة في سبيل هذا الاقتران في السنة الماضية . ان المفاوضة دارت بين نظارة الداخلية ومجالس المديريات من جهة ونظارة المعارف من جهة اخرى . وكانت نتيجتها وضع المبادىء الاربعة التالية لتحسين نظام التعليم في الاقاليم . وقد صادقت عليها مجالس المديريات كلها بعد اشتراط بعض الشروط والقيود وصادقت عليها النظارتان المذكورتان ايضاً وهي

اولاً ان مجالس المديريات تقوم بالتعليم الاولي (في الكتاتيب . ويشمل التعليم الزراعي والصناعي والتجاري ايضاً) وبالتعليم الابتدائي

ثانياً ان مجالس المديريات تدير مدارس تعليم المعلمين والمعلمات لكتاتيب الصبيان والبنات

ثالثاً ان مجالس المديريات تنقل المدارس التي تفوق المدارس الابتدائية الى نظارة المعارف

رابعاً ان نظارة المعارف تستمر على تفتيش المدارس التي تتولى مجالس المديريات امرها على اختلاف طبقاتها

والعمل بهذه المبادىء يفيد خروج نظارة المعارف تدريجاً من ادارة الكتاتيب والمدارس الابتدائية ويمكنها من بذل الاموال التي تتوفر لديها بذلك على ترقية التعليم الثانوي والتعليم العالي وتوسيع نطاقهما . وقد روعي العمل بهذه المبادىء في ميزانية نظارة المعارف

سنة ١٩١٣ اما في المبدإ الاول فباقاص المال المعين لاعانة الكتاتيب كثيراً مراعاة لكون مجالس المديريات ستحمل ٤٦ في المئة من مصروفات الكتاتيب التي في مديرياتها سنة ١٩١٣ وتتحملها كلها سنة ١٩١٤ . وأما في المبدإ الثاني فبتسليم نظارة المعارف مدارس معلمي الكتاتيب في قليوب والزقازيق والمنصورة والفيوم الى مجالس المديريات من غرة يناير الماضي .وأما في المبدإ الثالث فباستلام نظارة المعارف مدرسة طنطا الثانوية من مجلس مديرية الغربية في شهر اكتوبر الماضي ويلزم لها من المال ما يزيد عن ٧٨٠٠ ج.م للصرف عليها في السنة وما يزيد عن رأس مال قدرهُ ٥٠٠٠٠ ج . م للصرف على ابنيتها

وفي سنة ١٩١٢ كان عند مجالس المديريات ٦١٥٠٠٠ ج.م من جملتها ٣٢٧٠٠٠ ج.م نقلت من حساب السنة السابقة وكان عندها ايضاً ١٠٠٠٠٠ ج . م وهي الاعانة التي تعطيها اياها الحكومة لنشر التعليم . فتعين ان يصرف هذا المبلغ الاخير في السنة الحالية فيصرف ٤٨٦٠٠ ج . م على الكتاتيب و ٢١٦٥٠ ج . م على مدارس الصناعة والزراعة و ٢٣٧٥٠ ج.م على المدارس الابتدائية والباقي وقدرهُ ٦٠٠٠ ج . م يحفظ احتياطاً للطوارىء

وبلغت مصروفات هذه المجالس ٢٨٩٠٦٩ ج.م منها ٢٤٠٧٤٦ ج.م خصت بالمعارف تحت الفصول التالية (ا) الادارة ٢١٤٤٥ ج . م (وهو مبلغ يزيد عما يلزم على ما يظهر لي) (ب) كتاتيب العلم والصناعة والزراعة ١٣٨٨٥٤ ج . م (ج) المدارس الابتدائية ٨٠٤٤٧ ج . م والباقي وقدرهُ ٤٨٨٦٣ ج . م للمنافع العمومية . اما رصيد المال الباقي وقدرهُ ٣٢٦٠٠٠ ج . م فينقل الى حساب هذه السنة

وبلغ عدد الكتاتيب الراقية التي انشأتها مجالس المديريات سنة ١٩١٢ والتي تولت ادارتها ايضاً ٩٠ كتاباً منها ٢٢ للصبيان و ١٣ للبنات و ٥٥ للصبيان والبنات معاً . وعدد الكتاتيب العادية ١٢١ منها ٣٢ للصبيان و ٥ للبنات و ٨٤ للصبيان والبنات جميعاً . وقد اظهر مجلس مديرية الغربية اهتماماً خصوصياً بأمر الكتاتيب فبلغ عدد الكتاتيب التي انشأها او تولى ادارتها او منحها الاعانة ٦٣ كتاباً منها ١٠ راقية و ٥٣ عادية وتلاهُ مجلس مديرية الجيزة فبلغت كتاتيبهُ الراقية ٣٧ والعادية ١٥ ثم مجلس مديرية المنوفية فبلغت كتاتيبهُ الراقية ١٥

أما التعليم الابتدائي فأنشأ له كل مجلس من مجالس الدقهلية والبحيرة والجيزة وجرجا مدرستين للصبيان وانشأ مجلس القليوبية مدرسة واحدة وكذلك مجلس قنا وتولى كل من مجلس

الغربية والقليوبية والبحيرة واصوان مراقبة مدرسة خصوصية كانت موجودة في مديريته

واما تعليم البنات فلم يقل الاهتمام به عما كان فقد انشئت مدرسة ابتدائية لهن في الدقهلية وكتاب في البحيرة مديرته انكليزية . ومدرسة لتعليم تدبير المنزل في الجيزة . ومدرسة لتعليم المعلمات في المنيا

وأما التعليم الصناعي والزراعي والتجاري فقد انشأ مجلس مديرية الدقهلية فرقاً ليلية للتجاري منه في المنصورة وصرف مجلس مديرية الغربية ١٧٠٠٠ ج . م . على بناء مدرسة للصناعة والتجارة في طنطا وهو يبني مدرسة لتعليم الحياكة في المحلة الكبرى ومدرستين للزراعة العملية احداهما في بيله . وفي شهر اكتوبر الماضي استلم مجلس البحيرة مدرسة الصناعة والزراعة التي كانت تديرها لجنة خصوصية في دمنهور وعدد تلامذتها ٣٠٤ في القسم الصناعي و ٤٧ في الزراعي وأخذ مجلس مديرية جرجا مدرسة التجارة والصناعة في سوهاج . هذا والمدارس الموجودة الآن من صناعية وتجارية وزراعية متقدمة تقدماً حسناً وهي تتلقى النصائح من مصلحة التعليم الصناعي والزراعي التابعة للحكومة

وفي آخر سنة ١٩١٢ كان عدد المدارس التي تتولى مجالس المديريات امرها إما بادارتها أو باعطائها الاعانة ٨٤٧ كتاباً عدد تلاميذها ٤٧٠٨٨ وتلميذاتها ٥٢٣٥ و ١٢ مدرسة لتعليم معلمي الكتاتيب عدد تلاميذها ٦٧٩ وتلميذاتها ٢٠٨ و ١٨ مدرسة صناعية وزراعية وتجارية عدد تلاميذها ٢٠٩٧ تلميذاً وكلهم من الذكور و ٧٦ مدرسة ابتدائية عدد تلاميذها ٧٧٤٩ تلميذاً و ١٦٨١ تلميذة . فجملتها كلها ٩٥٣ مدرسة وعدد تلامذتها ٦٤٧٣٧ منهم ٥٧٦١٣ ذكراً و ٧١٢٤ انثى . ومما اذكره ان عدد المسلمين والاقباط الذين يتعلمون في هذه المدارس هو ٩٣ في المئة من المسلمين و ٧ في المئة من الاقباط وذلك يكاد يطابق نسبة عدد الطائفتين من اهل القطر

حولت الانظار في تقريري الاخير الى اهمال مجالس المديريات للاعمال النافعة العمومية وقلت انه تقرر تعيين ٣٧٣٠٠ ج . م . لتلك الاعمال ولكن لم يصرف منها غير ٦٠٠٠ واذكر الآن مسروراً ان المجالس صرفت على هذه الاعمال المهمة ٤٨٨٦٣ ج . م . في السنة الماضية وعينت مبلغاً لايقل عن ٩١٠٠٠ ج . م . للصرف عليها في هذه السنة . ولا ريب ان الذي حرك اهتمامها بهذه الاعمال هو اقتراح الحكومة عليها ان تعين لجاناً من اعضائها خاصة بتلك المنافع فتنظر احداها في الاشغال العمومية واخرى في المسائل الصحية

واخرى في المسائل الزراعية والتجارية كما تفصل اللجان التي عينتها منها للنظر في مسائل المدارس والتعليم وقد صرفت مجالس المديريات ١٦٦٧٣ ج . م . على انشاء الحلقات و ٢٤٠٠٠ ج . م . على مشروعات صحية منها تعليم المزينين وقد تعلم جماعة منهم مبادىء الجراحة واعطوا صناديق ادوية ليستعملوها في البلاد وانشأت مستشفيات للرمد في دمنهور والمحلة الكبرى وكفر الزيات والفيوم والمنيا وقنا . ومستشفيات نقالة للرمد في مديرية اسيوط ومستشفيات يفرز فيها المصابون بامراض معدية في ديروط وتلا والبتانون ومنوف واشمون والمنصورة وصرفت ٩٠٠٠ ج .م . على انشاء مستشفيات اعتيادية في زفتى وكفر الشيخ . وانشأت محلات عيادة وصيدلة للاطفال في مدن الفيوم والجيزة والمنصورة ومنوف وطنطا وبعضها تم انشاؤه والبعض الآخر يوشك ان يتم وعينت ٢٢٦٨ ج . م . لردم البرك والمستنقعات المضرة بالصحة في الشرقية والدقهلية والمنوفية والغربية وقنا

فيظهر مما تقدم ان هذه المجالس لم يعتور همتها في التعليم ضعف ولافتورفي السنةالماضية وانها تزيد اهتماماً بالاعمال النافعة العمومية ولكني قلقت لما لحظت ان بعض هذه المجالس ولا سيما مجالس المنيا والغربية والبحيرة لم يحضر بعض اعضائها الا جلسات قليلة من جلساتها فأشير على الذين يتخلفون منهم عن الحضور لتناقص اهتمامهم بأمرها او لكون اوقات الفراغ عندهم لا تسمح لهم باطالة النظر في بيان اشغالها المتزايدة الشاقة وبتنفيذ تلك الاشغال ان يتركوا مراكزهم لغيرهم من الذين يتيسر لهم ان يزيدوا اهتمامهم بواجبات لا بدَّ وان تزيد شأناً وتستغرق وقتاً اعظم على توالي الايام

٣٤ — البلديات والمجالس المحلية

بقي عدد المجالس المختلطة او البلديات ١٣ سنة ١٩١٢ ولكن المجلسين المحليين في اسيوط وبنها طلبا حديثاً ان يحولا الى مجلسين مختلطين . وطلبت ٢١ مدينة انشاء مجالس محلية فيها فمنحت طلخا وكفر الشيخ وفوه وشربين هذا الامتياز لان اهلها عرضوا ان تضرب عليهم ضريبة اختيارية لايراد تلك المجالس . وأنشىء مجلس محلي ايضاً في مدينة ادفو لما لها من الشان الخاص بها

وبلغت الاعانات التي منحت للبلديات والمجالس المحلية في السنة الماضية ١٠٦٤٠٥ ج.م وستبلغ ١١٠٣٩٠ ج.م سنة ١٩١٣ والزيادة هي لمنح المجالس المحلية الخمسة الجديدة اعانات قدرها ٣٦٠٠ ج . م ولاعطاء مبلغ للتنظيم الذي انشىء جديداً في منفلوط ودسوق

وهذه الاعانات على نوعين (١) اعانات ثابتة (٢) نصف ايراد عوائد المنازل .وقد قدرت عوائد المنازل في ميزانية ١٩١٣ باكثر من ٥٤٠٠٠ ج . م والمصدر الثالث للايراد هو رسوم السلخانات وأجور الاوصفة وخطوط التنظيم وأرباح الماء والنور والضريبة الاختيارية التي تضرب على واردات المدينة وصادراتها

وقد قدرت ايرادات البلديات والمجالس المحلية سنة ١٩١٣ بما يأتي

	اعانة	ايرادات محلية	الجملة
	ج . م	ج . م	ج . م
١٣ بلدية ...	٥٢٦٤٩	١٣٧١٨٣	١٨٩٨٣٢
٣٢ مجلساً محلياً ...	٥٧٧٤١	٤١٥٣٧	٩٩٢٧٨

وسلفت الحكومة ٨٧٠٠٠ ج . م . من المال الاحتياطي العمومي سنة ١٩١٢ علاوة على الاعانات السنوية لاعمال عمومية نافعة اهمها

(١) جهاز الماء في مطرية المنزلة وسنورس بالفيوم واصوان

(٢) جهاز النور الكهربائي لدمياط والزقازيق

(٣) عمل الطرق والشوارع في طنطا ودمنهور

وستستلف ٧٣٠٠٠ ج . م. سنة ١٩١٣ لاتمام عمل جهازات الماء أو الكهربائية أو كليهما معاً في مطرية المنزلة ودمياط وبلبيس وللشروع في تركيب جهازات في المحلة الكبرى والمنيا ودمنهور وللمجاري المنصورة وعمل الطرق والشوارع في طنطا والبنادر وتركيب جهاز الماء والكهربائية ببني سويف في غضون السنة بنحو ٥٥٠٠٠ ج . م . وهما يمدان تلك المدينة الآن بالماء والنور

وقد اتسع عمل مصلحة التنظيم في تنظيم الشوارع الموجودة وفتح الشوارع الجديدة وزاد كثيراً في السنين القليلة الماضية لان سكان المدن صاروا يدركون ان الشوارع المنظمة

الواسعة لا تسهل حركة النقل فقط بل تفيد الصحة العمومية وترفع اسعار الاملاك التي على جوانبها ايضاً وستجيب النظار الطلبات العديدة التي رفعها سكان المدن اليها لتنظيم مدنهم بقدر ما تسمح لها الميزانية . ففي سنة ١٩٠٩ بلغ عدد الرسوم المتعلقة بتعديل الشوارع والطرق الموجودة وفتح شوارع طرق جديدة ١٢٩ رسماً ثم زاد حتى بلغ ٧٠١ رسم في سنة ١٩١٢ وزادت اعمال أخذ مناسيب الشوارع وهذه الاعمال جارية الآن في ١٧ بندراً

وقد اعد مشروع للمجاري السطحية ونفذ في الجانب الشمالي الشرقي من طنطا وعينت الحكومة ٥٠٠٠ ج . م . لدرس مشروع المجاري في المنصورة حيث قبل السكان ان تزاد عوائد المنازل عليهم ٢٥ في المئة لسد القسط الذي يستحق سنوياً على السلفة التي تعقد لذلك

القاهرة

ابتدأت آلات ماء الشرب الجديدة بالعمل بعد التجارب المعتادة وهي تمد القاهرة بماء على غاية المرام من حيث الفحص البكتيريولوجي

وتقدمت اعمال المجاري كثيراً سنة ١٩١٣ رغماً عن التأخير المتسبب عن اعتصاب معدني الفحم في انكلترا فتم ثلثا الحوض الكبير وأعمال اخرى كثيرة غيره بمبلغ ٣٣٥٠٠٠ ج . م فبلغ كل المال الذي صرف على اعمال المجاري حتى الآن ٧٦٧٠٠٠ ج . م

وصرفت مصلحة تنظيم القاهرة ٤٢٠٠٠ ج.م على الشوارع الجديدة في خلال السنة وحصبت ٢٢٣٠٠٠ متر مربع وأنشأت شوارع في حلوان وقرافة الامام الشافعي فبلغت نفقات الشوارع في حلوان ١٧٠٠٠ ج . م . وصرفت ٦٠٠٠٠ ج . م على نزع الملكية لتوسيع الشوارع في الاحياء الوطنية وتدبير مكان لرصيف بولاق الجديد

ويصنع الآن ساحل جديد في أثر النبي حيث تنشأ مراسي للسفن ومستودعات للحبوب والغلال الواردة من الوجه القبلي فتستغني السفن بذلك عن المرور تحت كباري النيل قبل تفريغ شحنها . وقد قدرت نفقة هذا العمل بمبلغ ٧٣٠٠٠ ج . م

بلدية الاسكندرية

قدر ايرادها سنة ١٩١٣ بمبلغ ٣٢٥٠٠٠ ج . م مقابل ٣٢٢٠٠٠ ج . م سنة ١٩١١ وقدرت مصروفاتها بمبلغ ٣١٦٠٠٠ ج.م فتزيد ايراداتها على مصروفاتها نحو ٩٠٠٠ ج.م. على ان الايراد الحالي وان كان يكفي لحفظ الاعمال الموجودة وصيانتها فهو لا يكفي للاعمال

الجديدة التي يستلزمها اتساع المدينة وتحسينها . فالقسم الجديد من الاسكندرية مبني في شقة ضيقة من الارض على محاذاة شاطىء البحر ولا يكاد يكون فيه غير منازل للسكن فأرضهُ التي كانت قفراً منذ اعوام قليلة اصبحت تحتاج الى النور والشوارع والمجاري والكنس والرش وقس على ذلك غيرهُ من الاراضي التي كانت مهجورة ثم بنيت فمست الحاجة الى تدبير مصادر جديدة لايراد يقوم بنفقة تلك الاعمال

والحدائق البلدية توسع وتنظم الآن محل الطوابي القديمة على نسق جسن

وقد وافقت الدول كلها على عقد قرض قدرهُ ٥٠٠٠٠٠ ج.م لعمل المجاري والرصيف الذي تتنفس عليه امواج البحر ولكن القرض لم يصدر حتى الآن وضمنت الحكومة مبلغ ١٠٠٠٠٠ ج . م سنة ١٩١٢ وابتدأ العمل في الفرع الغربي من الرصيف

وقد تبين مما اجرتهُ الحكومة في ربيع ١٩١٢ من تحقيق بعض التهم التي وجهت الى موظفي البلدية أن المراقبة على مصالح البلدية الادارية لم تكن كالواجب وان احوال البلدية كانت بالاجمال بعيدة جداً عما يرام فلذلك عزل جماعة من الموظفين وعوقب آخرون بعقوبات اخرى واشارت لجنة التحقيق بعمل اشياء تنفذ الآن تدريجاً في المجلس البلدي بمساعدة الدكتور جرانفل الذي كان رئيس قسم البلديات في نظارة الداخلية ثم عين حديثاً مديراً عاماً للمجلس البلدي في الاسكندرية

بلدية بورت سعيد

قدر ايرادها سنة ١٩١٣ بمبلغ ٢٥٢٤٢ ج . م . مقابل ٢٣٦٣٩ ج . م . سنة ١٩١٢ وينتظر ان المال الاحتياطي الذي يسد منه قسط سلفة مشروع المجاري من استهلاك وفائده يبلغ ١٦٥٨٥ ج . م . في آخر السنة وقد عرض عمل المجاري على المقاولين حديثاً وستكون كلفته نحو ١٧٠٠٠٠ ج . م . وتسلف شركة قنال السويس المال اللازم لاتمامه على ان يسد في خمسين قسطاً سنوياً بمعدل ٤٫٦ في المئة فائدة واستهلاكاً ويحق للبلدية تسديده قبل ذلك . وقد قدم المقاولون طلباتهم في شهر مارس وابتدأ العمل حالاً وينتظر ان يتم بعد ثلاث سنوات تقريباً

٣٥ — السجون

بلغ عدد المسجونين في ختام السنة ١٣٩٤١ (١٣٤٨٦ في ختام ١٩١١) ومن هذا

العدد ٤٧٨٠ محكوم عليهم بالاشغال الشاقة (٤٦٠٤ سنة ١٩١١) و ٦٦٣٨ بالحبس (٦٤٩٧ سنة ١٩١١) و ٨٦٧ مستأنفون (١١٢١ سنة ١٩١١) و ١٦٥٦ ينتظرون المحاكمة (١٢٦٤ سنة ١٩١١) وكان عدد النساء منهم ٤٧١ (٤١٦ سنة ١٩١١)

وحكم في اثناء السنة على ١٤٧ رجلاً و ١١ امرأة بالنقل الى اصلاحية البالغين الى مدد غير معينة طبقاً للامر العالي الصادر في ١١ يوليو ١٩٠٨ فبلغ عدد الذين في تلك الاصلاحية ٧٣٨ في ختام السنة

وجلد ٣٤٨٠ من الاحداث بأمر المحاكم (٣٤٥٨ سنة ١٩١١) وبلغ عدد الذين في الاصلاحية في ٣١ ديسمبر ٦٩٧ (٦٠٣ سنة ١٩١١) منهم ٦٢٤ صبياً و ٧٣ بنتاً وبلغ متوسط عددهم اليومي طول السنة ٦٥٠

وبلغ مجموع الوفيات في السنة ٢٠٧ فكان متوسط عدد الوفيات في الالف من المسجونين ١٤٫٨ (١٥٫٥ سنة ١٩١١) ومن تلك الوفيات ٥١ بالسل الرئوي (وفياته ٣٫٦ في الالف) و ١٤ بامراض عفنة (وفياتها ١ في الالف) (وكانت ٣٨ سنة ١٩١١) و ١٨ (منهم ٣ مصابون بالسل الرئوي) اطلق سراحهم لاسباب طبية (٢٢ سنة ١٩١١)

وبلغت مصروفات المصلحة طول السنة ومن ضمنها ماصرف على مصنوعات السجن ٢٠٨٤٤٨ ج. م. (١٩٢٧٥٧ ج. م. سنة ١٩١١) وذلك ماعدا مصروفات ترميم المباني وصيانتها وبلغت جملة ما حصله المسجونون باعمالهم ٥٠٣٦٣ ج. م. (٤٤٥٦٠ ج. م. سنة ١٩١١) وبلغ متوسط كلفة المسجون الواحد من متوسط العدد اليومي للمسجونين في السجون التي تطعم مسجونيها وتكسوهم ١١ ج.م. و ١٤٠ ملياً (١٠ ج م. و ٧٩٩ ملياً سنة ١٩١١)

وبلغت جملة ماصرف سنة ١٩١٣ على ترميم مباني السجون وصيانتها ٤٢٥٣ ج. م.

٣٦ — تجارة الرقيق الابيض

زار المستر الكسندر كوت سكرتير الجمعية الدولية لمنع تجارة الرقيق الابيض القطر المصري في الشتاء ونتج عما اقترحه انشاء جمعية دولية في القاهرة لالغاء تجارة الرقيق الابيض وتجديد الجمعية المشابهة لها التي كانت موجودة في الاسكندرية . فهاتان الجمعيتان تسهلان الامر على رجال الحكومة وسيبذل الجهد كله في انارة الرأي العام لادراك كنه هذه المسألة واستمالة خلق كثير الى شد ازر الساعين في الغاء هذه التجارة

وفي سنة ١٩١٢ استقبل ١٢٩٢ فتاةً قاصرات حال نزولهن من البواخر الى الاسكندرية منهن ٨٧٥ فتاة مسيحيات او اسرائيليات عثمانيات و ٧٥ تركيات مسلمات والبواقي اوروبيات من امم مختلفة ثم سلمن الى رؤساء طوائفهن الروحيين او ارسلن الى منازل اقاربهن او اصدقاء ذويهن . وانقذ ٨٨ اخريات من مخالب الرذيلة وجعلن تحت عناية جمعيات خيرية متعددة

ورفعت في بعض الاحوال القضايا على الذين استغووا القاصرات وحرضوهن على البغاء وفي بعض حوادث الرقيق الابيض ايضاً ومع ان المحاكم حكمت بالادانة في بعض هذه القضايا فالعقوبة لم تكن صارمة وقد سبق القول في هذه التقارير ان الامتيازات الاجنبية تحول دون قمع هذا الشر وقطع دابره

٣٧ — الحج

ذهب الى الحج ١٣٠٠٠ من المصريين سنة ١٩١٢ . وبلغ عدد الحجاج الغرباء ٢١١٧٠ . وقرّ القرار في اول اكتوبر على ان يعد الحج الراجع موبوءاً بسبب ظهور الكوليرا في الحجاز . واتخذت الحكومة التدابير العادية على شاطئ البحر لكي لا يعود واحد من الحجاج من غير تفتيش ودخل مستشفى الطور ٤٤٠ حاجاً ٣٢٧ منهم مصريون و ١١٣ غرباء ومات في الطور من الحجاج المصريين ٤٦ احد عشر منهم ماتوا بالكوليرا ومات من الحجاج الغرباء ٤٢ وقيل ان نصفهم مات بالكوليرا

واتخذت تدابير كثيرة في غضون السنة لراحة الحجاج وتقليل نفقاتهم .ورضيت شركة البواخر الخديوية ان تخفض ثمن تذكرة الرجوع سنة ١٩١٢ من ٥٠٠ غرش الى ٤٥٠ غرشاً وسنة ١٩١٣ والسنين التالية من ٤٥٠ غرشاً الى ٤٠٠ غرش ورضيت ايضاً ان تخفض خمسين في المئة من ثمن تذاكر فقراء الحجاج

وتم بناء مستشفى للامراض المعدية في الطور فبلغت نفقة انشائه ٦٥٠٠ ج . م وهو يستعمل الآن . وبذلت الهمة في اصلاح مكان الحجر الصحي هناك

الباب السادس

في الصحة العمومية

٣٨ — المستشفيات

زيدت التدابير في السنة الماضية لمعالجة الامراض المعدية . والآن يوسع مستشفى العباسية الخاص بالامراض المعدية وقدتمّ بعض مبانيه . هذا في القاهرة واما في المديريات فتشمل ميزانية ١٩١٣ مالاً لاقامة مستشفى للامراض المعدية في الزقازيق وقدتم الاتفاق مع بلدية الاسكندرية على الشروع سريعاً في بناء مستشفى للامراض المعدية وهو مما تدعو الضرورة اليه

وكان عدد الصيدليات المجانية في المديريات ٤٢ سنة ١٩١٢ واعطيت العلاجات منها لاثنين وثلاثين الفاً وأعطيت لثمانية وعشرين الفاً سنة ١٩١١

الاسعاف الرمدي

فتح مستشفيان جديدان دائمان للرمد الواحد في المنصورة والآخر في بني سويف . والاول هبة من بدراوي باشا والثاني انشيء بالاكتتاب العمومي والحكومة تنفق عليهما الآن . وقد اخذت مجالس المديريات في اقامة مستشفيات اخرى دائمة في الزقازيق والمحلة الكبرى وكفر الزيات . ونفقات ادارة الاخيرين من مجالس المديرية .وسيسلم مستشفى الزقازيق لمصلحة الصحة وكذلك مستشفى سوهاج الذي يبنى الآن بالاكتتاب العمومي

وأنشأ مجلس مديرية الغربية ومجلس مديرية اسيوط مستشفيات نقالة ويراد انشاء مستشفيات اخرى من هذا القبيل

وتدل الامور المتقدمة على ازدياد الاهتمام بأمر الاسعاف الرمدي. والاسلوب العمومي المتبع في كل البلاد هو اولاً انشاء مستشفى دائم في عاصمة كل مديرية تنشئهُ المديرية وتنفق عليه الحكومة وثانياً انشاء مستشفى نقالي في خيمة وفيه متسع لبعض المرضى ليقيموا فيه ينشئهُ وينفق عليه مجلس المديرية. ومن هذه المراكز تتشعب الاعمال وتتسع مثل معالجة تلاميذ

المدارس وتقديم الخطب في مواضيع صحية متعلقة بالرمد وتوزيع كراريس يذكر فيها طرق الوقاية من العدوى . واسعاف المصابين بأمراض العيون في القرى البعيدة

٣٩ — الجنون

فتح الجزء الاول من بيمارستان الخانقا الجديد منذ مدة وهو مؤلف من ستة اقسام والعمل جار في الاقسام الاخرى . ولا يزال بيمارستان العباسية مزدحماً بمن فيه مع انهُ قد بذلت كل واسطة لتقليل هذا الازدحام . ويبلغ عدد المجانين في البيمارستانين الآن ١٦٥١ اي بزيادة ٢٦٣ على سنة ١٩١١

٤٠ — وفيات الاطفال

تهم السلطة المحلية بكثرة وفيات الاطفال في البلاد كلها . وقد نقصت الوفيات قليلاً في غضون السنة في المدن الكبيرة . ولا يزال العمل جارياً بهمة في الصيدليات المجانية وهذه الصيدليات انشأتها لادي كرومر في مصر والاسكندرية وحذت حذوها ست من المديريات فكانت النتيجة حسنة جداً. ومتى تدربت القوابل في القرى وصار عندهن المعدات اللازمة حق لنا ان ننتظر نقصاً كبيراً في وفيات الاطفال ولكن ذلك يقتضي زمناً وبذل المساعي الدائمة من كل المنوطين بهذا العمل

٤١ — اعمال مجالس المديريات الطبية والصحية

ان ما اشرت بهِ من الاعمال على مجالس المديريات في تقريري السابق قد اخذت هذهِ المجالس فيه فابتدأ تعليم حلاقي القرى لكي يتأهلوا لاسعاف من تقع بهم آفة وأتم ١٧٠ منهم ما يطلب منهم تعلمه وشرعوا في اعمالهم وجُهِّزوا بالعلاجات البسيطة والرفائد وما أشبه . وقد ظهر من عملهم ما يؤمل بالنجاح ولكن من البيّن انهُ لابد من المراقبة الدقيقة لكي يبقوا في الكفاءة المطلوبة

وقد تناولت السلطة المحلية تدريب القوابل . ابتدأ العمل من هذا القبيل بان انشأت الحكومة مدرسة في العاصمة لتعليم فن الولادة وهي من المعاهد اللازمة جداً وجعلت المديريات تنشيء مدارس مثلها وارجوا ان يتخرج فيها قوابل متعلمات للقرى ولا بد من

مراقبة هؤلاء القوابل مراقبة مستمرة حتى يثبت أنهن جاريات على المبادىء التي تدربن عليها

واهتم بعض المديريات بردم البرك الضارة التي في القرى . وينظر الآن في وضع قانون للبرك التي لها ملاك . وقد ردم ٦٥ بركة وبلغت نفقات ردمها ٢٠٠٠ ج. م. والارض التي تتجت منها اعطيت لاهالي القرى التي هي فيها لتكون ساحات للنزهة والتروض

وفي ميزانيات اكثر المجالس البلدية اموال مرصودة لعمل الاعمال التي من هذا القبيل في السنة الحاضرة . ومن البرك التي ردمت سنة ١٩١٢ بركتان كبيرتان جداً . وارجو أن ردم البرك يحسن الصحة في القرى التي هي فيها والمراقبة الدقيقة جارية ليعلم هل يؤثر ردم البرك في تحسين الصحة او لا يؤثر

٤٢ — الطاعون

قل فعل الطاعون سنة ١٩١٢ قلة مرضية في عدد الاماكن التي ظهر فيها وعدد الاصابات ومعدل الوفيات وتظهر المقابلة بين السنة الماضية والتي قبلها من الجدول التالي

السنة	الاماكن الموبوءة	مجموع الاصابات	معدلها في كل مكان	الاصابات الرئوية	الوفيات	معدل الوفيات في المئة
١٩١١	١٥٣	١٦٥٦	١٠,٨	١٧٨	١٠٤١	٦٢,٩
١٩١٢	١٣٩	٨٨٤	٦,٤	١١٤	٤٤١	٤٩,٩

فالاصابات بالطاعون الرئوي وهي تكاد تكون محصورة في الوجه القبلي قلت اكثر من الثلث وهذا هو سبب قلة الوفيات

وبقي عدد الموظفين المختصين بمكافحة الطاعون على حاله في اكثر السنة وحينما لم تدع الحال الى مكافحته كانوا يهتمون بمكافحة غيره من الامراض المعدية كالتيفوس والجدري

ولا يزال معهد البحث عن الطاعون الذي انشيء في اسيوط سنة ١٩١١ بادارة الدكتور بتري مواصلاً مباحثه . وقد بحث في ٧ من الامراض الوافدة ملتفتاً بنوع خاص

الى انتشار الطاعون الرئوي والدبلي والعفن عدا عن بحثه في أوبئة الجرذان ونحـوها من القوارض وقد نشر تقريراً عن اعماله وينتظر فوائد جمة من ابحاثه القادمة

٤٣ ــ الدفاع الصحي

بقي الخـوف من الـكوليرا في القطر المصري سنة ١٩١٢ شديداً جـداً . ففي اول السنة كان الوباء في ايطاليا وطرابلس والاستانة وآسيا الصغرى وسورية واماكن اخرى ثم زال رويداً رويداً الا في الاستانة وبعض جهات تركيا ولا ينسى الوباء الفتاك الذي فشا في الجنود العثمانية في الروملي بعد اعلان الحرب بين تركيا وحكومات البلقان . وزاد الخطر على مصر بورود كثيرين من الذين جاءوا اليها من تركيا . ودعت الحال الى فحص كل الذين جاءوا في السفن المزدحمة بكتيريولوجياً لـكن ذلك قلما اتعب الركاب

وظهرت الـكوليرا في الحجاز في شهر اكتوبر وأعلن تلوث الحج . ولما عاد الحجاج حدث بينهم ٣٢ اصابة في الطور ولذلك أمرت ادارة الحجر الصحي بان لا يغادر الطور احد من الحجاج المصريين قبلما يفحص بكتيريولوجياً وكانت النتيجة ان وجد ميكروب الـكوليرا في ٦٩ منهم. ومما يلاحظ انه بعد سنة ١٩٠٢ التي حدث فيها آخر وافدة بالـكوليرا في القطر المصري اصيب الحج بالـكوليرا ثلاث مرات اي سنة ١٩٠٦ و ١٩١١ و ١٩١٢ ومع ذلك لم تدخل الـكوليرا الى القطر المصري

وقد جربت تجارب كثيرة في الطور في العلاج بالمصل الحاصل من الدوسنطاريا الباشلية فنجحت نجاحاً كبيراً ومنحت الحـكومة مجلس الـكورنتينات مبلغاً من المال لاستحضار هذا المصل. وقد استعمل ايضاً علاج الدوسنطاريا الاميبية بالامتين فكانت النتيجة مما يؤمل بالنجاح

وكانت الوفيات في الطور سنة ١٩١٢ نصف ما كانت عليه في العام السابق وذلك مما يوجب الشكر لرجال الحجر الصحي

الباب السابع

في الحقانية

٤٤ — المحاكم الاهلية

(١) القضاء المدني

في الجدول التالي بيان اعمال المحاكم المدنية في سنة ١٩١٢ مقارنة مع سنة ١٩١١

	١٩١١	من ١ اكتوبر ١٩١١ الى ٣٠ سبتمبر ١٩١٢
١ — قضايا جديدة		
محكمة الاستئناف	١٤٠٨	١٣٨٣
المحاكم الكلية		
(ا) استئنافي	٤٢٠٧	٤١٤٣
(ب) ابتدائي	٦٢٢٠	٦٦٥٩
المحاكم الجزئية	١٥١٤٢٨	١٧١٧٦٩
محاكم المركز	٢٤٠٠٦	٢٤١٤٧
٢ — قضايا انتهت		
محكمة الاستئناف	١٠٧٩	١٣٤٧
المحاكم الكلية		
(ا) استئنافي	٤٥٧١	٤٤٠٨
(ب) ابتدائي	٦٤٣٣	٦٥٠٤
المحاكم الجزئية	١٥١٦٢٣	١٦٧٥٣٤
محاكم المراكز	٢٣٥٩١	٢٤٣٢٦

٣ — قضايا باقية

	١ اكتوبر ١٩١١	٣٠ سبتمبر ١٩١٢
محكمة الاستئناف	٧٧١	٩٨٠
المحاكم الكلية		
(ا) استئنافي	١٩٦٣	١٧٤٠
(ب) ابتدائي	٢٥٨٤	٢٤٨٥
المحاكم الجزئية	١٩٦٦٥	٢٣١٨٤
محاكم المراكز	٢٠٨٦	١٦٥٨

فاذا استثنينا قضايا الاستئناف فالزيادة عامة في القضايا الجديدة ويحتمل أن يكون سبب الزيادة في المحاكم الجزئية انشاءُ عشر محاكم جديدة من هذاالنوع وقد تقدم عدد كبير من القضايا الى محاكم الاخطاط الجديدة والظاهر ان القضاةبذلوا قصارى جهدهم في انجاز الاعمال ولم تبلغ الزيادة فيالقضايا المتأخرة في المحاكم الجزئيةما كان يتوقع لها بسبب زيادة القضايا الجديدة فيها

(٢) القضاء الجنائي

شرحت الارقام الخاصة بالجرائم في سنة١٩١٢في الفصل الخاص بأعمال نظارةالداخلية ومن دواعي أسفي أن الجنح الخطيرة زادتأيضاً في السنة الماضية زيادة كبيرة اذا قورنت بالسنينالسابقة كما يرى من الجدول التالي

انواعالجرائم	١٩١٠	١٩١١	من اكتوبر ١٩١١ الى٣٠سبتمبر ١٩١٢
سرقة (المادة ٢٧٤)	١٢٩٤٨	١٤٧١٩	١٦٥٢٥
سرقة (المادة ٢٧٥)	٤٥٦٧	٦٣١٧	٧٣٠٩
تزوير (المادة ١٨٣)	٤١٨	٤٥٧	٤٤٨
نصب (المادة ٢٩٣)	٧١٧	٨٥٧	٨٣٦
خيانة أمانه (المادة ٢٩٤ — ٢٩٨)	١٦٩٣	٢٠٠٣	٢٢٥٨
تسميم مواشي (المادة ٣١٠ — ٣٢١)	٣٠٨	٢٨٣	٣٧٨
اتلاف المحاصيل (المادة ٣٢١)	٢٨٧١	٢٥٦١	٣٠٢٠

ويصعب تعليل الزيادة المستمرة في هذه الجرائم ولكن الملاحظات التالية التي وردت في هذا الصدد في تقرير المستشار القضائي لا تخلو من الفائدة فقد قال « وكأني بسجوننا المصرية وقد استكملت الشرائط الصحية ورتبت على أحدث نظام أمست لا تلقي الرهبة في قلوب فئة المجرمين في هذا القطر والمسألة هنا أعقد مما هي في أوربا حيث تصم عقوبة السجن صاحبها بوصمة أدبية لا يكاد يكون لها أثر هنا على ان الرجاء معقود بأن انتشار التعليم وسواهُ من أسباب الحضارة يؤدي الى ازدياد الشعور بالعار الذي يلحق المجرم من السجن فتصبح تلك العقوبة أوقع في النفس وأدعى للزجر منها الآن »

٤٥ — المحاكم المختلطة

يظهر من احصاءات هذه المحاكم في سنة ١٩١٢ ان العمل فيها زاد زيادة تذكر بعد النقص العام الذي حدث في السنة السابقة وقد ذكر النائب العام هذا الامر وعزاه الى تقدم سير الاشغال والاعمال الطبيعي في البلاد واستنتج منهُ أن المحاكم لا تستطيع بتأليفها الحالي أن تماشي الزيادة في القضايا الجديدة التي تعرض عليها الا بشق النفس وأشار بعلاج يرجح ان لا مناص منهُ وهو زيادة عدد القضاة ولكن على شرط انقاص عدد القضاة اللازمين لتأليف جلسة أو دائرة في محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية وهو الامر الذي عرضته الحكومة المصرية على الدول من زمان وقالت انهُ اصلاح جوهري لا غنى عنهُ. فهذه الشهادة الصادرة من شخص توفرت فيه الكفاءة التامة لادراك حقيقة الامر تؤيد الحجج التي استندت اليها الحكومة في تنظيم هذه المحاكم فان الحكومة المصرية لم ترم قط الى ان تحول دون النمو الطبيعي في عدد القضاة اذا ثبت ان زيادتهم لازمة ولكنها رأت ان تعديل بعض الامور او تغييرها يؤدي الى زيادة الكفاءة في اقامة العدل وان هذا التعديل او التغيير مقدمة لازمة للزيادة في عدد القضاة وما دام الامر كذلك فمن الواضح ان اصحاب الشأن من ولاة الامور لا يسوغ لهم انفاذ مشورة النائب العام الا بحذافيرها ولا يخفى ان بعض الدول لم يوافق على ما اقترحته الحكومة من انقاص عدد القضاة في الجلسة على رغم توالي المفاوضات في ذلك فعلى هذا البعض اذاً تلقى تبعة حالة يعترف الجميع بانها غير مرضية ويشكو منها التجار من الشكوى فاذا صودق على هذا التعديل الذي لا غنى عنهُ لجعل المحاكم في حالة صالحة للعمل فمهمّ الحكومة هو تعزيز مركز القضاة وتحسينه

اما في ما يتعلق باجراءات هذه المحاكم التي كثرت منها الشكوى بسبب الابطاء والتأخير وعيوب اخرى شتى فقد عرضت محكمة الاستئناف نفسها منذ مدة اقتراحات لاجراء بعض التعديل وقد وضعت هذه الاقتراحات في مشروع تشريع عرض على الجمعية التشريعية التي الفت حديثاً ولا يزال في معرض النظر واهم الاصلاحات التي يقضي بها هي ابطال الاحكام الغيابية لعدم التكلم في الدعوى وتوسيع اختصاص القاضي الجزئي في الدعاوي المتعلقة بالعقار والتضييق على دعاوي الاسترداد التي يقصد بها تعطيل اجراء الحجز على المنقولات

وقد اقترح رجال الاعمال والمحامون من الانكليز المقيمين في مصر غير مرة ان يتخذ النظام الانكليزي مثالاً يحتذى به في ادخال اصلاحات اخرى في الاجراءات فطلب من بعض كبار المحامين الانكليز في السنة الماضية ان يوافوا الحكومة بمذكرات في هذا الشأن فاقترحوا اموراً حرية بالنظر والاعتبار واهمها ما يأتي

(١) ان تقدم القضايا بادىء بدء الى قاضي تحضير تكون وظيفته اولاً ان يفرز القضايا الخالية من الاهمية فيوفر على المحكمة عملاً كثيراً يستطيع قاض واحد القيام به وثانياً ان يتحقق ان كل قضية مهمة تم تحضيرها وصارت معدة للمرافعة قبل احالتها على المحكمة

(٢) وانه اذا قدمت القضية الى المحكمة تدور المناقشة فيها بالتفصيل وتقدم جميع المستندات الكتابية الى المحكمة ويشرح المحامون الدعوى شرحاً وافياً حتى يجتمع لدى المحكمة كل ما يلزمها للحكم فيها من غير تأجيلها الى جلسة اخرى

ولكن دون تحقيق هذه الاقتراحات عقبة كؤوداً اذ لو سلمنا بأن عدد القضايا ينقص نقصاً كبيراً فان هذه الاقتراحات تقتضي زيادة عدد الجلسات بسبب طول الزمن الذي تستغرقه كل قضية ويستحيل في الاحوال الحاضرة تأليف العدد الكافي من الدوائر لعقد الجلسات اللازمة الاّ اذا قبلت الدول بانقاص عدد القضاة في الدائرة الواحدة وهو الامر الذي لم يتم الاتفاق عليه كما تقدم

ثم ان زيادة عدد الجلسات تزيد عمل الكتبة وعندهم الآن ما يشغل كل وقتهم ولكن جانباً كبيراً منهم منقطع الآن الى اعمال التسجيل وهو عمل سيعفون منهُ متى أنفذ مشروع توحيد اقلام التسجيل وهو مشروع آخر من المشروعات المعروضة على الدول للموافقة عليه

فيرى مما تقدم انهُ يستحيل انفاذ هذه الاصلاحات التي اشتدت الحاجة اليها الى ان توافق الدول على المشروعين المتقدمين ولا اريد بهذا ان ازالة العيوب التي كثرت منها الشكوى الآن يحل المشكلة برمتها ويذلل الصعوبات التي تقتضي علاجاً قاطعاً ولكني ارى انها على كل حال تؤدي الى تحسين الحالة الحاضرة .

وقد زادت ايرادات المحاكم المختلطة زيادة عظيمة فبلغت ١١٦٦٠٠٠ ج . م مقابل ٩١٥٠٠٠ ج . م في سنة ١٩١١ و ٨٥٩٠٠٠ ج . م في سنة ١٩١٠ ومما يجدر تذكرهُ ان هذه المحاكم ليست محاكم فقط بالمعنى المعروف ولكنها تحرر العقود وتحفظ سجلات العقارات فالايرادات من هذا المصدر هي الجانب الاكبر من ايراداتها وهي كما لا يخفى لا تدخل في ايرادات المحاكم في البلدان الاخرى بل تكون من ضمن ايرادات الحكومة المالية المعتادة وقد بلغت رسوم التسجيل والتمغة ٩١٧٠٠٠ ج . م في سنة ١٩١٢ والرسوم القضائية ٢٤٩٠٠٠ ج . م فقط وقد قدرت المصروفات القضائية لهذه المحاكم بمبلغ ٢٤٧٠٠٠ ج . م في ميزانية سنة ١٩١٣

وقد زادت الايرادات من رسوم التسجيل في السنة الماضية زيادة عظيمة بكثرة العقود التي عرضت للتسجيل في اواخر السنة ليكون لها تاريخ ثابت قبل حلول ميعاد انفاذ قانون الخمسة الافدنة وليسهل سبيل الاستدانة في المستقبل لان القانون لا يسري على ما سبق وقوعه قبل تاريخ انفاذه

وفي اثناء السنة استقال مستشاران من مستشاري محكمة الاستئناف المختلطة وهما المسيو انطوان دي كورزميكس والمسيو كزمير برونير وقد كان الاول قاضياً بالمحاكم المختلطة منذ تاسيسها وعين عضواً نمسوياً في محكمة الاستئناف سنة ١٨٦٦ ثم تولى رئاسة تلك المحكمة فاستقالته جاءت خاتمة خدمة طويلة ممتازة في القضاء المصري وقد خلفهُ المسيو بيلا دي زولتان القاضي النمسوي في محكمة الاسكندرية منذ سنة ١٩٠٠ ورئيسها منذ عهد قريب

وقد قضى المسيو كزمير برونير مدة طويلة في خدمة الحكومة المصرية وتولى رئاسة محكمة مصر سنة ١٨٨٥ وبعد ٢١ سنة دخل محكمة الاستئناف حيث اكتسب احترام زملائه وقد خلفهُ المسيو فرنسيس لالوه القاضي الفرنسوي في محكمة مصر منذ ١٩٠٧

٤٧ — التشريع

(١) التشريع الاهالي

سنت قوانين مهمة في اثناء سنة ١٩١٢

وابدأ الكلام في قانون انشاء محاكم الاخطاط التي سبق لي وصفها وصفاً اجمالياً

ان الغرض الاول من هذا القانون تقريب التقاضي في القضايا المدنية والجنائية الصغيرة من بيوت الناس بان ينشأ في الارياف نظام قضائي بسيط يقوم بانفاذه جماعات من الاعيان المحليين لا يؤجرون على عملهم

وهذا أهم مايدخل في نطاق القانون الجديد

يكون في كل مركز من المراكز محكمتان من هذه المحاكم على الاقل ويؤلف قضاتها من اعيان يعينهم ناظر الحقانية ويختارون من قوائم يعدها النائب العام ومدير المديرية ورئيس المحكمة الابتدائية ويكفي ثلاثة من اعضاء المحكمة لتاليف الجلسة وللقاضي الجزئي ان يرئس اية محكمة من محاكم الاخطاط في مركزه

ويشترط في الاعيان ان يكونوا من أصحاب الامـلاك في الخط بالغين ٢٥ سنة على الاقل ويحسنون القراءة والكتابة وأن يكونوا حسني الصيت والسمعة ومحترمين عند أهل المركز

اما اختصاص هذه المحاكم في الامور المدنية فهو الحكم نهائياً في الدعاوي الخاصة بالمنقولات التي لا تزيد على ٥٠٠ غرش والاجور اذا لم تزد على ١٠٠٠ غرش واتلاف الاراضي او المحاصيل او اجرة الاراضي والمساكن والشركة الزراعية وملكية الحيوانات وتشغيلها اذا لم تزد على ٣٠٠٠ غرش وفي سائر القضايا التي يتفق الخصوم باختيارهم على عرضها عليها للحكم فيها نهائياً

ولها اختصاص في الحكم مع جواز الاستئناف الى القاضي الجزئي في القضايا العقارية التي لا تزيد قيمتها على ١٠٠٠ غرش والقضايا المتعلقة بشركة او زراعة او ملكية سواق او الانتفاع بها او باعادة وضع اليد على العقار متى كانت مبنية على فعل صادر في الشهر السابق اذا لم تتجاوز قيمتها ٦٠٠٠ غرش

ثم انهُ يجب ان تعرض عليها جميع القضايا التي ليست من اختصاصها بأمل تسويتها حبياً قبل عرضها على المحكمة الجزئية

وأما اختصاصها الجنائي فيشمل جميع المخالفات التي يعاقب عليها بغرامة لا تجاوز ٢٥ غرشاً ويحق لها ان تحكم بالحبس ٢٤ ساعة او بغرامة ٢٥ غرشاً على من تقع منهُ مشاجرة بسيطة او على من يأبى اطاعة اوامر العمدة التي تسوغها القوانين . وتستأنف الاحكام بالحبس فقط الى القاضي الجزئي

وقد نبهت محاكم الاخطاط خصوصاً الى مراعاة العادات المحلية والعرف وجعل احكامها موافقة لها

وقد بسطت الاجراءات على قدر الطاقة فعلى الخصوم عادة ان يحضروا بأنفسهم امام هذه المحاكم ولا يجوز لمحكمة من محاكم الاخطاط ان تنظر في قضية الاَّ اذا كان الخصوم مقيمين في دائرة اختصاصها والغرض من ذلك ان يكون هذا الاختصاص مقتصراً على المزارعين

وعليهِ فقد صارت محاكم الاخطاط اول درجة في سلم القضاء عوضاً عن المحاكم المركزية التي شغلت جانباً من محلها وستزول المحاكم المركزية بانشاء محاكم الاخطاط في المواضع التي تنشأ فيها وما لا يدخل من اختصاصها في محاكم الاخطاط يرجع الى القاضي الجزئي الذي اخذت منهُ في الاصل

ولم يحن الزمان في الطور الحاضر لابداء رأي في نتائج هذا النظام الجديد والظاهر انهُ سائر سيراً حسناً فالاعيان مهتمون بواجباتهم ويبدون اهتماماً شديداً بادائها ومن دواعي الارتياح ان نظارة الحقانية لم تتلق سوى قليل من الشكاوي من احكامهم

اشرت في السنة الماضية الى نظام العقود التي كانت مبرمة مع بعض القضاة الاوربيين في محكمة الاستئناف الاهلية وقلت ان الحكومة تعد مشروعاً لتعديل هذا النظام مع المحافظة على مبدإ عدم القابلية للعزل وقد صار هذا المشروع الآن قانوناً نافذاً وهو يقضي بأن يقتصر إبرام العقود على الاشخاص الذين لم يسبق لهم خدمة الحكومة فيقضون سنتين او ثلاث سنوات لامتحان كفاءتهم في المطالب الخاصة التي تقتضيها خدمة الحكومة في مصر فاذا عينوا قضاة بعد ذلك صاروا غير قابلين للعزل وقد ادى القانون الجديد الى تحسين احوال قضاة محكمة الاستئناف تحسيناً كبيراً وزيد الراتب ٢٠٠ جنيه في السنة. ويقضي القانون الجديد بجواز احالة القاضي على المعاش اذا لم يستطع القيام بواجبه حق القيام ويكون الحكم باحالته عائداً الى لجنة من زملائه تختار لهذا الغرض سنوياً والغرض من ذلك ضمان الكفاءة العالية

وهذه اللجنة لا تستطيع النظر في الامر الاَّ بطلب ناظر الحقانية وتكون اكثريتها من القضاة الاوربيين اذا كان القاضي اوربياً ومن الوطنيين اذا كان وطنياً

وقد اضيف ثلاثة تعديلات جديدة الى قانون العقوبات الاهلي في سنة ١٩١٢ يجيز اولها لمن يحكم عليه بالحبس لمدة لا تجاوز ثلاثة أشهر ان يشتغل خارج السجن وينص الثاني على معاقبة الذين يسهلون للمجرمين الفرار من وجه العدل وكان القانون قبل ذلك يسري فقط على المجرمين الذين قدمت بهم الشكوى وأُضيف بالثالث مادة الى القانون المصري لمناهضة الربا وهي تنص على عقاب من يقرض مالاً بفائدة تتجاوز الحد الاقصى المقرر للفوائد الممكن الاتفاق عليها قانوناً

ومن القوانين الجديدة قانون للنظام القضائي في الواحات البحرية والداخلة والخارجة وقد نص هذا القانون على أن المحاكم التي تنشأ في تلك الواحات تراعي العادات المحلية اذا لم تناف الانصاف والقانون الطبيعي

وقد وضعت اقتراحات لتنظيم المحاماة الاهلية وسنت قانوناً يقضي بتوسيع نطاق اشتراك المحامين في مراقبة هيئتهم وتأديبها

(٢) التشريع المختلط

وصفت في تقرير السنة الماضية انشاء جمعية تشريعية جديدة خولت حق سن القوانين التي تسري على الاجانب وقد برهنت هذه الجمعية التشريعية الجديدة على فائدتها العظيمة فوافقت على مشروعات نافعة في سنة ١٩١٢ بناء على طلب نظارة الحقانية ولولاها لاضطرت الحكومة الى عرض تلك المشروعات على الدول صاحبات الامتيازات بما في ذلك من التطويل والتسويف

ومن هذه المشروعات واحد وافقت عليه في شهر دسمبر الماضي وأدى الى تغيير عظيم الاهمية وأعني به القانون الخاص باصلاح الاجراءات في نزع ملكية العقار واعفاء ما لا يتجاوز خمسة افدنة من املاك الفلاحين من الحجز لايفاء دين

ان بطء اجراءات المحاكم المختلطة في قضايا نزع الملكية كانت منذ زمان طويل موضوع شكوى الدائنين وبنوك الرهن ولكن وجوب الحصول على رضى الدول قبل ادخال اي تعديل في نص القانون كان عقبة كؤوداً دون اصلاح هذا الامر على رغم اعتراف الجميع

بسوء هذه الحال ففي أوائل سنة ١٩١١ حينما كانت الحكومة تنتظر تغيير المادة ١٢ من قانون المحاكم المختلطة تغييراً يقضي باحلال الجمعية العمومية في محكمة الاستئناف محل الدول في التشريع وضعت الحكومة بعد استشارة اصحاب الشأن اقتراحات تشبه في الجملة اجراءات نزع الملكية المتبعة في المحاكم الاهلية . ولو تم ذلك لكان للقانون الجديد مزية توحيد اجراءات نزع الملكية في القطر ولكن الاعتراضات اتجهت اليه لاسباب كثيرة . وأعربت غرفة التجارة البريطانية خاصة عن رغبتها في المحافظة على مبادىء طريقة المحاكم المختلطة فقر قرار الحكومة تجري على هذا المنوال وتقتصر في التعديل على بعض النقط المعينة اذ ذلك ينال موافقة الجمعية التشريعية الجديده التي لا بد من موافقتها على كل تغيير والخلاصة ان القانون الجديد يضيق نطاق الدعاوي التي يجوز فيها معارضة الاحكام الغيابية ويجيز الانفاذ الموقت ويوسع سلطة قاض واحد ويحول دون استعمال دعاوي الاستحقاق لتعطيل الاجراءات كما كانت الحال من قبل ويقضي بالاجمال بايداع الثمن في المحكمة في أثناء ثلاثين يوماً من صيرورة البيع نهائياً. فهذه النصوص لا تغير القوانين الموجودة تغييراً جوهرياً ولكنها تزيل عيوبها الكبرى ولا غرو اذا عادت بفائدة عظيمة على الجمهور .

بقي المادتان ٢ و ٤ من القانون لحماية الاملاك الصغيرة من الحجز لايفاء الدين وقد وصفت في المقدمة طبيعة هذا الاصلاح وأشرت الي الاسباب التي قضت بوجوبه للقطر المصري في طور ارتقائه الحالي وقد اقتبست ما يلي من تقرير المستشار القضائي عن السنة الماضية وفيه شرح واف لمبدإ القانون وعلاقته بالقوانين الاخرى التي سنت حديثاً لفائدة المزارعين وبيان الاحتياطات التي اتخذتها الحكومة لحصر انفاذ هذا القانون حالا وايجاد عصر للانتقال حرصاً على المصالح

« (٥) قانون عدم جواز الحجز على الاملاك الزراعية الصغيرة —

« (المادة الثانية والرابعة من القانون نمرة ٣١ سنة ١٩١٢ — الجريدة الرسمية في ٤ ديسمبر عدد ١٣٩)

«أدمجت النصوص الخاصة بعدم جواز الحجز على أملاك صغار المزارعين في القانون الصادر بتعديل اجراآت نزع ملكية العقار لانها تتمة لازمة لذلك القانون

«رأت الحكومة مع رغبتها في تسهيل اجراآت نزع الملك وتعجيلها ان من الواجب اتخاذ التدابير لحماية صغار الملاك المزارعين فلا تكون قساوة قلوب دائنيهم سبباً في طردهم من أرضهم . وتلك الفئة ضعيفة الحول محتاجة الى العناية . اذ خروج عدد كبير منهم عما يملكون من المزارع الصغيرة التي يقتاتون منها هم وعائلاتهم لايتفق مع صالح قطر زراعي كالقطر المصري . هذا القانون مظهر من مظاهر خطة عامة اتخذتها الحكومة في هذه الايام الاخيرة لحماية ومساعدة تلك الفئة التي هي اكثر السكان نشاطاً واعظمهم دأباً على العمل كيلا تكون فريسة لما هي عرضة له على الدوام بسبب جهلها وضعفها من طمع المرابين واستبداد اقوياء الدائنين . وعملاً بهذه الخطة انشئت في هذا العام محاكم الاخطاط لفض منازعات الفلاحين حيث يسكنون أو على مقربة من مساكنهم وبدون أن ينفقوا في سبيل ذلك الا قليلاً من الرسوم وقد لاينفقون شيئا وكذلك زيدت قيمة ما تدفعه مصلحة البوستة من ربح الاموال المودعة في صناديق التوفير التابعة لها واتخذت وسائل تسهل للاهالي ايداع أموالهم في هذه الصناديق وتزيد رغبتهم في ذلك . وأدخلت في قانون العقوبات نصوص جديدة لمعاقبة المرابين وأعطي بعض القادرين من المزارعين قطعاً صغيرة لاتزيد على خمسة أفدنة من الاراضي البور التي تم اصلاحها بشروط سهلة جداً . وشكلت لجان لحصر ديون صغار الفلاحين لينظر في وسائل التخفيف عنهم

والباعث على هذه التدابير كلها هو الرغبة في بث روح الاقتصاد في الاهالي . والمأمول أن تشتد هذه الروح وتنمو كلما خفت وطأة الدين عليهم وصار في يدهم قليل من الارض يضنون به ان يضيع من طريق استدانة الاموال بفوائد باهظة . ذلك لان الفلاح المصري اشتهر بخصلتين اجتمعتا فيه وهما جلده ومثابرته على العمل وصبره على احتمال المتاعب والفقر المدقع ثم ميله الى الاسراف ونزوعه في بعض الاحايين الى التبذير الفاحش مما يجعله فريسة لمهرة المرابين عديمي الذمة الذين يكثر وجودهم في بلاد الارياف . فهو كثير الشبه من هذه الجهة بالزارع الهندي الذي عاش المرابي قروناً طوالاً يمتص دمه امتصاصاً . ولذلك بنيت فكرة حماية الفلاح المصري على ما حصل في الهند حيث اتخذت حديثاً تدابير لمنع هذا الضرر المحيق بضعفاء المزارعين من ذلك ما قضى به قانون بيع أراضي البنجاب الصادر في سنة ١٩٠٠ من أنه لايجوز للذين يقرضون الاموال وأصحاب المتاجر وأرباب المهن الحرة ان يشتروا أرضاً من المزارعين الذين ورثوا حرفة الزراعة

عن أسلافهم كما أنه لايجوز لهم أن يرتهنوا تلك الاراضي لمدة تزيد عن العشرين عاماً الا باذن من الحكومة ولا يجوز بيع ماعلى المزارع من الاراضي لايفاء ما عليه من الديون كما حرم التبايع في الاراضي الا بين المزارعين أنفسهم أو حيث يوفى جميع الدين بواسطة بيع جزء من الارض

«وقد قال حديثاً بعض الكتاب البعيدين عن التحيز لعدم العلاقة بينهم وبين الحكومة ان القانون المشار اليه نجح في الهند نجاحا عظيما رغم ما فيه من النقص الذي يسهل التخلص من احكامه « وبالرغم من استياء المحامين والتجار » . ومن الجلي أنه لايفيد في هذا القطر وأحواله على ما نعلم سوى قانون مطابق لقانون الهند وهو يختلف اختلافاً جوهرياً عن قوانين حماية الاملاك الصغيرة المعمول بها في بعض اقاليم جمهورية الولايات المتحدة الامريكية وهي التي اقتبست منها فرنسا في ما سنته لمثل ذلك الغرض في ١٢ يوليه سنة ١٩٠٨ كما أخذ عنها غيرها من البلاد . ووجه الخلاف أن قوانين الولايات المتحدة جعلت عدم جواز الحجز على الاملاك امتيازاً اختيارياً ينتفع به رأس العائلة اذا أراد حماية ملكها . وأما في هذه البلاد فيجب أن يحمي القانون رأس العائلة من عواقب سوء تصرفه وميله للاسراف ولا يتأتى ذلك الا اذا جعل عدم جواز الحجز أمراً لازماً. وفي الشريعة الاسلامية نصوص شبيهة بنصوص قانوننا فمن القواعد المقررة فيها أنه لايجوز بيع دار سكنى المدين لوفاء ما عليه من الديون . وقرر الفقهاء انه اذا زادت الدار عن احتياج سكنى المدين وعائلته يباع منها ما يمكن الاستغناء عنه أو تباع كلها ويشترى ببعض ثمنها مسكن يكفيه ويقضي الدين بالباقي

«هذه قاعدة أملتها بلا ريب دواعي الانسانية فهي اذن مبنية على ذات المبدأ الذي بني عليه قانون عدم جواز حجز الاملاك الزراعية الصغيرة . وقد أدخلت هذه القاعدة في لائحة تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة في ٤ ابريل سنة ١٩٠٧ حيث جاء في المادة العاشرة منها « لايجوز اجراء بيع منزل السكنى » ونص كذلك في مشروع لائحة الرسوم القضائية لمحاكم الاخطاط على عدم جواز الحجز على المسكن لايفاء ما يستحق لتلك المحاكم من الرسوم (انظر المادة ٢٤ من هذه اللائحة المعروضة الآن على مجلس شورى القوانين) :

«وهذه هي نصوص القانون الذي وضع في هذا الشأن

« المادة ٢ — لايجوز توقيع الحجز على الاملاك الزراعية التي يملكها الزراع الذين ليس لهم من الاطيان الا خمسة أفدنة أو أقل

«ويدخل فيما لايجوز حجزه مساكن الزراع المذكورين وملحقاتها وكذلك دابتان من الدواب المستعملة للجر والالآت الزراعية اللازمة لاستثمار الاطيان المذكورة

«وهذا الحظر يصح التمسك به قبل الدائنين المرتهنين رهناً عقارياً أو رهن حيازة وكذلك قبل الدائنين الذين لهم حق اختصاص ولا يصح التمسك به قبل ارباب الديون الممتازة

« المادة ٤ — لايترتب على احكام المادة الثانية ضياع حقوق الدائنين الذين تكون سنداتهم مقيدة في السجل أو مسجلة به عند العمل بهذا القانون ولا حقوق الدائنين العاديين الذين يكون سند دينهم ثابت التاريخ قبل ذلك »

« ويرى من هذا النص أن مبدأ عدم جواز الحجز على الاملاك المذكورة قد صيغ في عبارة عامة فيصح التمسك به قبل جميع الدائنين سواء كان دينهم مضموناً برهن أو نحوه أو غير مضمون ولم يستثن منهم الا أرباب الديون الممتازة . الا انه قصر على الاراضي الزراعية التي يملكها الزراع فلا يسري على الاملاك التي في المدن ولا على أملاك الاشخاص الذين لم تكن الفلاحة حرفتهم الاصلية . ولكن ذلك لايمنع من سريانه على الاشخاص الذين يشتغلون في بيوتهم بتجارة أو حرفة صغيرة زيادة على عملهم الاصلي في الزراعة

« وقد أزيل ما في هذا القانون من النقص والغموض بنصوص تكميلية وافقت عليها اللجنة التشريعية بمحكمة الإستئناف المختلطة في ديسمبر ولكنها لاتسري الا بعد العمل بالقانون الاصلي بزمن . ومما جاء في هذه النصوص أنه لمعرفة ما اذا كان يجوز الحجز على أطيان شخص اولا يجوز ينبغي الرجوع الى وقت حصول الدين فاذا كان المدين في ذلك الوقت يملك أكثر من خمسة أفدنة أو لم يكن محترفاً بالزراعة جاز الحجز على ملكه بقطع النظر عما يكون قد حدث من التغيير في حالته بعد ذلك . وكذلك تقرر بناء على اقتراح اللجنة التشريعية أنه لايصح التمسك بهذا المنع تخلصاً من التعويضات الناشئة من ارتكاب جناية أو جنحة . وتقرر أيضاً بناء على اقتراحها وجوب ابداء هذا الدفع قبل انقضاء المدة المبينة في المادة (٦٣٥) من قانون المرافعات المختلط والا سقط الحق فيه والمدة المذكورة

هي شهر واحد من يوم الاعلان بايداع قائمة شروط البيع . والغرض من هـذا التحديد أن لا يبقى الامر معلقاً زمناً طويلا

«أظهرت الدوائر المالية في أوائل البحث في هذا المشروع خوفاً شديداً مما قـد يكون لهذا التشريع الجديد من التأثير نظراً لان قسماً كبيراً من أطيان القطر مجزأ اجزاء صغيرة . فلتأمين هذه المخاوف الطبيعية اتخذت التدابير لمنع ما قد يترتب من الاثر السيء على الانتقال الفجائي من طور الى طور . من ذلك أن المادة الرابعة استثنت من أحـكام القانون حقوق الدائنين الذين تكون سنداتهم مسجلة عند العمل به (في ٤ يناير سنة ١٩١٣) وحقوق الدائنين العاديين الذين تكون سندات ديونهم ثابتة التاريخ قبل ذلك . واجابة لرغبة غرف التجارة جعل هذا الاستثناء سارياً على الذين يحلون محل الدائنين الاصليين وكذلك اذا مد أجل الدين بشرط أن لا يطول هذا الاجل أكثر من خمس سنين من بدء العمل بالقانون أي لغاية ٤ يناير سنة ١٩١٨

«يرى من البيان المتقدم أن الحـكومة لم تمانع ولم تتشدد في اقرار ما يخفف وطأة القانون الجديد من التدابير المؤقتة ونتيجة تساهلها التدرج في العمل بالمبدأ الجديد فلا خوف من حدوث رجة شديدة أو ارتباك في احوال القطر الاقتصادية . وبديهي أنه ينبغي مراعاة العادات القديمة المتأصلة في نفوس الفلاحين من حيث الاقتراض وعـدم المساس بحقوق الدائنين الذين اعتمدوا في ايفاء ديونهم على ما يملـكه مدينوهم من الاطيان . وأنا لـنرجو أن نكون قد وفقنا على قدر ما سمحت به الاحوال بين الصوالح المختلفة والاعتبارات الاقتصادية الدقيقة التي يتناولها هذا القانون . على أنه مما لاشك فيه أن نصوصه وهي في غاية الايجاز (مما يجعل للمحاكم مجالاً لتفسير مسائل كثيرة معضلة لابد أن ترفع اليها) تحتاج مع الزمن الى نصوص اخرى تكمل نقصاً او توضح غامضاً »

ومن القوانين التي تنفذ على الاجانب والتي يجب ان يكون لها قيمة عظيمة عند اصحاب الاعمال تغيير المادة ٦٩٢ من القانون المدني المختلط فقد نشأ عن تفسـير المحاكم المختلطة لهذه المادة ان الرهن يكون ضماناً على فائدة سنتين فقط عـلاوة على رأس المال ولما كانت اجراءات نزع الملـكية بطيئة لم يكن هـذا الضمان كافياً للايفاء وتعرض الدائنون المرتهنون لتحمل خسارة كبيرة اما النص الجديد فيقضي بان تكون العين ضماناً للفوائد المتراكمة الى ميعاد توزيع الثمن

ومن القوانين المفيدة التي سنت في السنة الماضية تعديل في قانون المرافعات المدنية والتجارية يجيز التحكيم في العقود المبرمة مع الحكومة ولم يكن ذلك مستطاعاً من قبل

وهنالك تغيير آخر في التشريع الداخل في اختصاص المحاكم المختلطة وهو يتعلق بالحق في صرف ماء الري فان المادة ٥٤ من القانون المدني تقتصر على الزام صاحب الارض بالسماح بمرور ماء الري في ارضه فكان سكوت القانون عن ماء الصرف عظيم الضرر باصحاب الاطيان الذين كانوا يضطرون الى الاتفاق مع جيرانهم الاجانب اتفاقاً خصوصياً

وأخيراً اذكر قانون التصديق على تعريفة الرسوم في المواد المدنية في المحاكم المختلطة بعد ما نقحتها لجنة الاصلاح تنقيحاً كلياً

٤٧ — مدرسة الحقوق

احدث تغيير في حالة مدرسة الحقوق في آخر سنة ١٩١٢ فبعد ان كانت تابعة لنظارة المعارف الحقت بنظارة الحقانية ولما كانت هذه النظارة ادرى بحاجات طائفة المشتغلين بالقانون فالمرجح انها اشد ملاءمة لمعرفة الطرق المثلى التي تعلم بها الحقوق وقد قضى الامر العالي القاضي بهذا التغيير بانشاء مجلس عال للمدرسة يؤلف من رئيس محكمة الاستئناف والنائب العام وناظر المدرسة وعضوين آخرين يعينهما ناظر الحقانية لمدة لا تتجاوز سنتين

وبلغ عدد التلاميذ الذين يحضرون الدروس في المدرسة ٢٧٠ فنقص عن عددهم في السنة السابقة . ولا يحسن تعليق اهمية عظيمة على هذا النقص لان القوانين الحالية تجيز امتحان طلاب لم يسبق لهم الدرس في المدرسة وهؤلاء الطلاب قسمان قسم عندهُ شهادات اجنبية وعليه ان يجتاز امتحانات في مواضيع معينة لها اهمية محلية قبل السماح لهُ بالمحاماة في المحاكم الاهلية وقسم لا شهادات قانونية عنده وعليه ان يجتاز الامتحانات برمتها ويقال بالاجمال ان افراد هذا القسم لم يتلقوا دروسهم في مدارس حقوق ما

وأعطيت الدبلوما لخمسة وخمسين تلميذاً في سنة ١٩١٢ مقابل ٧٦ في السنة السابقة ولكن المدرسة لم تشعر بعد بتأثير التلاميذ الخارجين اي الذين لا يتلقون الدروس فيها في قاعة الامتحانات والمنتظر ان يزيد عدد المتقدمين الى الامتحان من هذا المصدر في السنوات القادمة

وحالة المدرسة تبعث على الرضى ولكن كبر الفرق في القسم الانكليزي عاق كفاءة التعليم وقد اتخذت التدابير لتلافي هذه الحال بتقسيم الفرق في بعض المواضيع وذوو الشأن ينظرون في اتخاذ تدابير اخرى للتوسع في هذا الامر وفي الاستعاضة بالتعليم في فرق صغيرة عن القاء المحاضرات في فرق كبيرة جداً

هذا واني الخ　　　　　　　　　　　　　　　　الامضا كتشنر

ملحق

التجارة البريطانية مع القطر المصري في سنة ١٩١٢

قصت قيمة الواردات في سنة ١٩١٢ فقد كانت

في سنة ١٩١١	٢٧٢٢٧١١٨	ج٠ م٠
« « ١٩١٢	٢٥٩٠٧٧٥٩	»

وفي الجدول التالي بيان نصيب كل بلاد من البلدان الكبرى

	١٩١١	١٩١٢
	ج٠ م	ج٠ م
بريطانيا العظمى	٨٥٥٨٢٩٦	٧٩٩٠٦٥٨
الاملاك البريطانية في البحر المتوسط	٢٥٧١١٠	٢٥٣٣٨٢
« « في الشرق الاقصى	١٠٩٥٠٥١	١٣١٤٣٦١
تركيا	٢٨٠٨٨٦٤	٢٧٥٣٧٢٣
فرنسا	٢٧٨٠٣٠١	٢٤١١٤٢٥
النمسا والمجر	١٩٨٨٨٠٨	١٦٧٩٨٣١
المانيا	١٥٠٠٧٤٥	١٤٢١١٨٠
ايطاليا	١٤٦١٦٠٠	١٢٤٢٧٢٩
بلجيوم	٩٥٩٨٦٣	١١٠٢٧١١
الولايات المتحدة	٣٢١٩٦٠	٤٠٣٥٢٨

فيرى من هذا الجدول ان الواردات من بريطانيا العظمى قصت ٥٦٦٦٣٨ ج٠ م٠ يقابلها زيادة في الواردات من الهند وسواها من الاملاك البريطانية في الشرق بلغت ٢١٩٣١٠ ج٠ م٠

وفي الجدول التالي بيان ذلك بالارقام المفصلة في الانواع الاربعة عشر التي تقسم مصلحة الجمارك البضائع اليها

الواردات

النوع	السنة	المجموع	بريطانيا العظمى وارلندا	الاملاك البريطانية: في البحر المتوسط	الاملاك البريطانية: في الهند والشرق الاقصى
		ج٠م	ج٠م	ج٠م	ج٠م
الحيوانات والاطعمة	١٩١١	١٠٧٨٨٦١	٧٦١٩٠	٩٧٢٠٤	٤٨٢٦٨
	١٩١٢	١١٠٥٤٦٦	٩١٨٣٦	٧٥٠٤٤	٤٧٤١٨
الجلود والمصنوعات الجلدية	١٩١١	٤٣٣٧٨٠	١٧٦٤٠٥	٣٠٢	١٣٤٩٢
	١٩١٢	٣٨٨٨٩٣	١٧٥٣٩٤	١٤٠	٣١٢٩
نتاج الحيوانات غير ماتقدم	١٩١١	٧٦٣٤٣	١٩٥٥٣	٩٩	٦٤٨
	١٩١٢	٧٣٠٧٧	١٩٤٣٣	٨٩	٧٨٥
الحبوب والفول والدقيق الخ	١٩١١	٣٢٣٨٢٦٤	١٣٥٩٦٠	١٠٩٣٤٩	٥١١٣١١
	١٩١٢	٣٠٦٦٤٤٦	١٤٦٧١٤	١٢٣٤٦٣	٦٥٦٤١١
العقاقير والخردوات	١٩١١	١٣٠٣٦٣١	١٠٢١٧١	٧٨	١٠٧٨٩١
	١٩١٢	١٢٣٠٩٦٣	١٠٠٩٤١	١٥٤	١٥١٠٢٦
المشروبات الروحية والزيوت	١٩١١	١١٧٧٥٤٦	١٩٦٦٢٧	٣١٢١١	١٢٦٧٢
	١٩١٢	١٢٧٢٢٤٧	٢ ٤٤٠٦	٣٣١٠١	٦٦٢٤
الورق والكتب والمطبوعات	١٩١١	٤١٨٤٠٩	٧٢٥٧٦	١٥	٦٨
	١٩١٢	٤٣٣٥٤٢	٨٥٣١٠	١٠	٢٥٢
الفحم والحطب والخشب	١٩١١	٢٩٧٣٢٠٧	١٣١٩٢٦١	١٧٢	٨٠٢٩
	١٩١٢	٣٠٦١٧٧٠	١٤٧١٦٤٨	٩٠٦	١٠٧٦٠
الحجارة والتراب والزجاج الخ	١٩١١	٦٩٠٤٩١	١٣٩١٥٤	٦٤٩٥	٣٥٥
	١٩١٢	٦٤٠٢١٨	١٤٠٢٢٩	٥٤٥٢	١٠٧٦
الاصباغ والالوان	١٩١١	٢٧٧٨٠٥	٣٨٤٩٤	٥٠٦	٣٤٩٢١
	١٩١٢	٢٨٠٦٦٥	٤٦٣١٩	٣٩٩	٢١٩٣٠
المستحضرات الكيماوية والادوية والطيوب	١٩١١	١١٨٠٦٦٠	١١٣٣٩٣٦	٢٩٤٨	٢٧٢٩٤
	١٩١٢	١٣٧٢١١٦	١٤٩٥٦١	٤٥٠٠	٢٩٦٤١
المنسوجات	١٩١١	٨٢٠٩١٢٣	٤٥٢٠٥٨٩	٤٤٨٦	٣٢٣٩٢٤
	١٩١٢	٦٩٠٧٩٦٢	٣٨١٠٧٩٤	٥٦٧٣	٢٧٩٥٣٥
المعادن والمصنوعات المعدنية	١٩١١	٢٩٧٧٣٥٤	١٤١٣٠٤٢	١٢٨	٢٢٧٤
	١٩١٢	٢٩٢١٨٠٦	١٣٠٨٢٨٩	٦٠	٢٧٦٢
شتى	١٩١١	٢٠٠١٠٢١	٢٠٧٠١٩	٣٩٧	٢٨٤٨
	١٩١٢	١٩٣٨٠٦٥	٢٣٣٩٥١	٧١٧	٢٢١٥
مجموع الواردات	١٩١١	٢٦٠٣٦٤٦٥	٨٥٥٠٩٧٧	٢٥٣١٢٠	١٠٩٣٩٩٥
	١٩١٢	٢٤٦٩٢٣٣٩	٧٩٨٤٨٢٥	٢٤٩٧٠٨	١٣١٣٥٦٤
الدخان والتنباك والسيجار	١٩١١	١١٩٠٦٥٣	٦٣١٩	٣٩٩٠	١٠٥٦
	١٩١٢	١٢١٤٥٢٣	٥٨٣٣	٣٦٧٤	٧٩٧
جملة الواردات	١٩١١	٢٧٢٢٧١١٨	٨٥٥٧٢٩٦	٢٥٧١١٠	١٠٩٥٠٥١
	١٩١٢	٢٥٩٠٧٧٥٩	٧٩٩٠٦٥٨	٢٥٣٣٨٢	١٣١٤٣٦١

(١) وقد نقص الوارد من اللحوم المحفوظة ولكن الوارد منها من بريطانيا العظمى لا يزال كما كان اي ٢٧٠٠٠ ج.م والصادر من اللحم المجمد من استراليا زادت قيمته فبلغت ٢٣٠٠٠ ج . م وكانت ١٩٥٠٠ ج . م . اما السمك المحفوظ فزادت وارداته زيادة عظيمة كان نصيب بريطانيا العظمى منها ١٣٠٠٠ ج . م على سنة ١٩١١

(٢) اما الزبدة فحالها لا ترضي لحال ما تقدم فقد نقص المجلوب من الهند عما كان سنة ١٩١١ وزاد المجلوب من تركيا التي هي اكبر مورد لهذا الصنف ولكن اللبن المحفوظ في العلب زاد والزيادة كلها لبريطانيا العظمى

(٣) وقد حافظت بريطانيا العظمى على منزلتها التجارية في واردات الجلود المدبوغة مع ان مجموع واردات هذا الصنف نقص كثيراً ويقال مثل ذلك في تجارة الجزم فقد بلغ قيمة ما ورد منها من بريطانيا العظمى ١٠٩٨٥٥ ج . م في سنة ١٩١٢ مقابل ١١٠٣٩٠ ج . م في سنة ١٩١١

(٤) زادت واردات الشعير فبلغت ٦٤٥٧٠ ج . م في سنة ١٩١٢ وكانت ٤٦٤٥٨ ج . م في سنة ١٩١١ . وزاد نصيب قبرص منها فبلغ ٣٨٠٤٨ ج . م مقابل ٣٣٨١٤ ج.م وزادت واردات الارز من ٣٣٣٢٩٤ ج . م الى ٣٦٥٠٣١ ج . م ومعظم الارز يرد من الهند اي ٣٥٦٦١٨ ج . م ومع كثرة هبوط واردات السمسم فالوارد منها من قبرص زاد والوارد من الهند لم ينقص سوى نقص خفيف

ونقصت واردات الدقيق نقصاً قليلاً فبلغت ١٥٥٤٠٠٠ ج . م في سنة ١٩١٢ وكانت ١٦٢٥٢٤٦ ج . م في سنة ١٩١١ ولكن نصيب بريطانيا العظمى زاد من ١٢٣٥٣٤ ج.م الى ١٣٥٨٣٣ ج . م ونصيب الاملاك البريطانية في الشرق من ٤٩٦٩٥ ج . م الى ١٨٠٢٢٩ ج . م اما سبب زيادة واردات الهند فتحوّل مجرى التجارة بسبب الحرب في طرابلس ثم في تركيا الاوربية والمأمول ان الدقيق الهندي الذي رسخت قدمه في اسواق مصر يحافظ على منزلته لانه ملائم اشد الملاءمة لحاجات الاسواق المحلية

(٥) زادت واردات البن من ٤١٢٢٥٦ ج . م الى ٤٨٤٥٤٥ ج.م في سنة ١٩١٢ وتضاعف الصادر من عدن فبلغ ٤٦٨٨٨ ج . م في سنة ١٩١٢ وكان ٢٤١٣٣ ج . م في سنة ١٩١١ وزادت واردات الشاي زيادة عظيمة وزيادتها في مصلحة بريطانيا العظمى والهند وسيلان

وتقصت واردات المربيات وتقصها ليس في مصلحة بريطانيا العظمى التي لاتزال اكبر مورد للبسكويت ونصيبها منه ٢٥٥٦١ ج . م . من المجموع وقدره ٣٤٠٧٣ ج . م .

وزادت واردات المياه المعدنية والزيادة كلها في مصلحة بريطانيا العظمى فقد بلغت قيمة ما ورد منها ١٥٠٦٦ ج . م . مقابل ١٢٠٥٢ ج . م . في سنة ١٩١١

(٦) ولم يقع تغيير في واردات البيرا ونصيب بريطانيا العظمى منها ٤٠٠٧٦ ج. م. من المجموع وقدره ٨٨٨٨١ ج. م. ويتلوها في ذلك المانيا والنمسا

وتكاد بريطانيا العظمى تكون المورد الوحيد لزيت بزر الكتان ونصيبها منه ٥٨٠١٩ ج. م. من المجموع وقدرة ٦١٩٣٢ ج. م.

(٧) زادت واردات الورق من بريطانيا العظمى زيادة قليلة في سنة ١٩١٢ فبلغت ٣٣٧٤٥ ج. م. مقابل ٣٢٦٣٣ ج. م. في سنة ١٩١١

(٨) زادت واردات الفحم فبلغت ١٥٧٤٦٤٩ ج. م. في سنة ١٩١٢ وكانت ١٣١٢٢٠٢ في السنة السابقة وزاد نصيب انكلترا من ذلك فبلغ ١٤٠١٥٥٢ ج. م. وكان ١٢٣٩٥٣٠ ج. م. في السنة السابقة ولم يرد من المانيا اكثر مما ورد في سنة ١٩١١ . اما الولايات المتحدة فلم يكن لوارداتها ذكر في سنة ١٩١١ فبلغ ما ورد منها ٩١١٩٤ ج. م. في سنة ١٩١٢ والسبب في ذلك عائد الى اعتصاب الفحامين في انكلترا

وقد نقص مجموع واردات الاثاث ونال بريطانيا العظمى بعض هذا النقص

(٩) زادت واردات الاسمنت زيادة قليلة ولكن نصيب بريطانيا العظمى نقص من ٦١٤١٦ ج. م. الى ٥٣٦٨٣ ج. م. والفرق كسبته النمسا

(١٠) نقصت واردات النيلة فبلغت ٩٧٣٢١ ج. م. وكانت ١١٠٠٩٢ ج. م. ونقص نصيب الهند من ٣٤٨٨١ ج. م. الى ٢١٨٨٢ ج. م. بسبب مزاحمة النيلة الصناعية الالمانية التي لا يقتضي تحضيرها من الوقت والتعب ما تقتضيه النيلة الطبيعية

(١١) وزادت واردات السماد الكيماوي من ٤٩٦٦٤٤ ج. م. الى ٦٦٧٩٢٦ ج. م. وهو مصنوع في الغالب من نترات الامونيا و فصفاتها العليا وسلفاتها وتورد الولايات المتحدة النترات من محلات اخرى والسلفات من بلادها

ومع ان واردات الصابون زادت من ٢٣٢٦٣٣ ج . م الى ٢٥٧٤٦٧ ج . م فنصيب بريطانيا العظمى ١٩٨٨٦ ج . م فقط وقد نقص الصابون المطيب الوارد منها

(١٢) في الجدول التالي بيان اصناف هذا النوع

	السنة	المجموع	بريطانيا العظمى
		ج . م	ج . م
غزل القطن	١٩١١	٣٢٣٠٠٠	١٤٩٣٠٠
	١٩١٢	٣٦٦٤٠٠	١٤٦٦٠٠
منسوجات القطن	١٩١١	٤١٢٥٠٠٠	٣٤١١٢٠٠
	١٩١٢	٣٥٠٠٢٥٠	٢٩٣٦٧٠٠
منسوجات الصوف	١٩١١	٧٠٣٠٠٠	٢٩٨٥٠٠
	١٩١٢	٤٢٦٢٠٠	١٨٨٧٠٠
سجاد الصوف	١٩١١	١٠٣١٠٠	٦٧٠٠٠
	١٩١٢	١٢٣٧٠٠	٥٤٤٠٠
منسوجات الكتان والقنب	١٩١١	١٧٥٠٠٠	٧٨٠٠٠
	١٩١٢	١٥٤٥٥٠	٦٧٣٥٠
بياضات الكتان	١٩١١	٦٦١١٥٠	١٤١٨٠٠
	١٩١١	٤٧٦١٥٠	٩٤١٠٠
الثياب الجاهزة	١٩١١	٣٤٥٧٥٠	٤٤٣٥٠
	١٩١٢	٣١٩٥٠٠	٤٦٩٠٠

وقد كان النصيب الاوفر من زيادة غزل القطن لايطاليا فانها تورد نوعاً من الغزل متوسطاً بين الغزل الانكليزي والغزل الهندي في الجنس والثمن

ونقصت الواردات من منسوجات القطن وأصاب النقص جميع البلدان

وبلغ غزل الصوف الوارد من انكلترا ٤٣٦٠٠ج.م من المجموع وقدره ٤٨٩٥٠ج.م

ونقصت واردات منسوجات الصوف نقصاً يستحق الذكر وأصاب معظم النقص واردات بريطانيا العظمى ولكن النقص واقع ايضاً في واردات المانيا والنمسا وفرنسا وايطاليا

ولا يزال معظم السجاد (وهو يباع بالمقاس) يرد من بريطانيا العظمى والوارد من ايران آخذ في الزيادة والاصناف الواطئة منه تزاحم البضاعة البريطانية

ومعظم غزل الكتان والقنب يرد من بريطانيا العظمى ونصيبها منه ٦٠٢٥٠ ج . م

من مجموع قدره ٧٦٦٠٠ ج . م ولكن هذا المجموع اقل من مجموع السنة السابقة ويظهر ان بلجيوم ستزاحم مزاحمة عنيفة في المستقبل بسبب الشحن رأساً منها

وقد ادى اقبال موسم القطن والبصل الى زيادة واردات اكياس الخيش وكلها ترد من الهند تقريباً فبلغت قيمتها ٢٩٩٠٠٠ ج . م مقابل ٢٤٥٢٠٠ ج . م في سنة ١٩١١

وبلغت قيمة الواردات من المنسوجات المخلوطة من بريطانيا العظمى ٣٧٢٠٠ ج . م ومجموع الواردات من هذا الصنف ٢٨٦٥٠٠ ج . م وكانت واردات بريطانيا العظمى منه ٤٧٤٠٠ ج . م في سنة ١٩١١ وزادت واردات الحبال من بريطانيا العظمى

(١٣) في الجدول التالي بيان اهم الاصناف في هذا النوع

	السنة	المجموع	بريطانيا العظمي
		ج . م	ج . م
الحديد المشغول والصلب	١٩١١	١٤٤٦٨٨١	٦٢٩٦٠٣
	١٩١٢	١٤١٠٤٥٤	٥٦٢٩٩٣
الآلات والادوات الحديدية	١٩١١	٦٥٩٩٤	٢٥٨٧٢
	١٩١٢	٦٣٢٦٩	٢٧٥٩٠
النحاس والنحاس الاصفر الخ	١٩١١	٢٩٤١٣١	٢٣١٦٣٣
	١٩١٢	٢٤٤٤٢٧	١٧٦٢٤٨
الرصاص والقصدير	١٩١١	٧٤٧٠٥	٣١١٩٨
	١٩١٢	٦٢٩٨١	٢٢٥٨١
الآلات البخارية وأجزاؤها	١٩١١	٧٦٢٢٢٦	٣٨٧٤٥٥
	١٩١٢	٨٦٨٠٦٣	٤٣١١٦٤
مركبات سكة الحديد	١٩١١	٣٠٦٨٨	١٠٣١
	١٩١٢	٩٨٥٥٧	٢٢٢٤٣
الذهب والفضة والاواني	١٩١١	٢٢٥٢٣٧	٨٣٧٥١
والحلى المصنوعة منها	١٩١١	١٠٣٢١٠	٤٠٠٦٦
اشياء معدنية اخرى	١٩١١	٧٧٤٩٢	٢٢٤٩٩
	١٩١٢	٧٠٨٤٥	٢٥٤٠٤

نقصت واردات انابيب الحديد الزهر ومعظم النقص في واردات بريطانيا العظمى فقد بلغت وارداتها ٣٠٤٥٧ ج. م. مقابل ٤٠٤٧٠ ج. م. في سنة ١٩١١

ولكن واردات اطواق الحديد زادت بسبب اقبال موسم القطن سنة ١٩١١ والنصيب الاوفر من وارداتها لبريطانيا العظمى وقد بلغ ٥٤١٢٩ ج. م. من مجموع قدره ٦٧١١٩ ج. م.

وزادت واردات شريط سكة الحديد زيادة قليلة ولكن نصيب بريطانيا العظمى من وارداته نقص من ٦٥٩٧٩ ج. م. الى ٣٥٣٧٧ ج. م. وزاد نصيب المانيا من ٢١٩٧٣ ج. م. الى ٦٠٣٢٧ ج. م. بسبب رخص اثمانها

وزادت واردات قضبان الحديدوالواحه من١٨٠٤٠٤ ج. م.الى ٢٢١٨٨٧ ج. م. وزاد الوارد منها من بريطانيا العظمى فبلغ ٥٢٨٨٦ ج. م. وكان ١٩٨٩٦ ج. م.

ولم يكن لبريطانيا العظمى نصيب في زيادة الوارد من انابيب الحديد وقد كسبت المانيا والولايات المتحدة مالم تربحه هي ونقص نصيب بريطانيا العظمى في خردوات الحديد وربحت فرنسا والولايات المتحدة وهولندا ويمكن تعليل النقص في اسرة الحديد بغلاء الاثمان التي يطلبها اصحاب المصانع الانكليزية

وتورد بريطانيا العظمى كل القصدير تقريباً ولكن مجموع الوارد ينقص عما ورد في سنة ١٩١١

وكل النحاس والنحاس الاصفر تقريباً يرد من بريطانيا العظمى ايضاً ولكن وارداتهما نقصت ومع ذلك فقد زاد مايرد منهما من المانيا

وبلغت قيمة ماورد من الآلات من بريطانيا العظمى ٢٣٩٤٧٩ ج. م. مقابل ١٩٧٨٥٠ ج. م. في سنة ١٩١١ وقد زادت واردات المانيا في هذا الباب زيادة تستحق الذكر وزادت وارداتالاتوموبيلاتمن ٥٦٩٦٩ ج. . الى ٧٤٠٢٢ ج. م. وزاد نصيب بريطانيا العظمى من ١١ ٤٤٢ ج. م. الى ٢٥٥٦٣ ج. م. وزادت واردات الآلات الكهربائية من ١٤٩٥٢٦ ج. م. الى ١٨٠٧٦٩ ج. م. وزاد نصيب بريطانيا العظمى منها من ٦١٨٥٣ ج. م. الى ٧٧٩١٨ ج. م.

وزادت واردات المركبات زيادة عظيمة وكان نصيب بريطانيا العظمى منها٢٢٢٤٣ج.م مقابل ١٠٣١ ج. م في سنة ١٩١١

(١٤) تضاعف الوارد من الادوات المكتبية من بريطانيا العظمى وزاد الوارد من الخردوات البريطانية مع ان مجموع واردات هذا الصنف نقص ويقال مثل ذلك في الآلات الكهربائية وآلات التلغراف والتلفون وأدواتها فقد نقص مجموع وارداتها ولكن نصيب بريطانيا العظمى زاد من ٥٠٣١٢ ج . م الى ٥٦٨٨٥ ج . م

الصادرات

بلغت قيمة الصادرات المصرية في سنة ١٩١٢ وفي جملتها السجاير ٣٤٥٧٤٣٠٠ ج.م مقابل ٢٨٥٩٩٠٠٠ ج . م في سنة ١٩١١ ونصيب بريطانيا العظمى من هذه الصادرات ١٦٠٢٢٣١٨ ج . م (١٣٩٥٨٠٥٨ ج . م في سنة ١٩١١) ونصيب الهند وسائر الاملاك البريطانية في الشرق ١٢٢٧٠٤ ج . م (١١١٧٤٤ ج . م في سنة ١٩١١) اي ٤٦،٧٣ في المئة مقابل ٤٩،٢٢ في المئة في السنة السابقة

وسبب هذا النقص النسبي في الصادرات الى بريطانيا العظمى ان جانباً كبيراً من القطن الذي يشحن الى الولايات المتحدة بطريق بريطانيا العظمى كان يصدر باسم بريطانيا العظمى حتى السنة الماضية

وفي الجدول التالي بيان نصيب كل من البلدان الكبرى

	١٩١١ ج . م	١٩١٢ ج . م
بريطانيا العظمى	١٣٩٥٨٠٥٨	١٦٠٢٢٣١٨
الاملاك البريطانية في البحر المتوسط	١٠٣٥٠	١٣٦٠٠
« « في الشرق الاقصى	١١١٧٤٤	١٢٢٧٠٠
الولايات المتحدة	٢٠٠٩٠٠٠	٤١٢٠٩٠٠
المانيا	٣١١٧٥٥٠	٣٨٨٥٩٠٠
فرنسا	٢٣١١٩٠٠	٢٧٠٧٠٠٠
روسيا	١٧٨٩٢٣٦	٢٠٥٦٣٠٢
النمسا	١٤٤٣٣٠٠	١٤٣١١٥٠
سويسرا	١٠١١٤٠٠	١٠٠٨٩٠٠
ايطاليا	٨١٤٠٠٠	٩٤٨٨٩٠

زاد مجموع صادرات القطن من ٢٢٩٨٨٢٠٠ ج . م في سنة ١٩١١ الى ٢٧٥٢٩٢٧٧ ج . م في سنة ١٩١٢ وكان نصيب بريطانيا العظمى ١٢٥٧٢١٥٠ ج . م مقابل ١١٠١٦٢٥٠ ج . م في سنة ١٩١١ ويتلوها الولايات المتحدة ونصيبها ٤٠٧٢١٥٠ ج . م ثم فرنسا وألمانيا وروسيا ونصيب كل منها اكثر من ٢٠٠٠٠٠٠ ج . م بقليل

وبلغت قيمة صادرات بذرة القطن ٤٠٨٦٩٥٠ ج . م مقابل ٣٠٣٩٠٠٠ ج . م في سنة ١٩١١ والنصيب الاوفر منها لبريطانيا العظمى وهي تأخذ ايضاً كل كسب بذر القطن تقريباً

وبلغت قيمة صادرات البيض ١٨٠٥٠٠ ج . م مقابل ١١٦٢٥٠ ج.م في سنة ١٩١١ والنصيب الاوفر لبريطانيا العظمى كالعادة

وزادت صادرات البصل ايضاً فبلغت قيمتها ٣٨٤٨٠٠ ج . م مقابل ٣١٣٩٠٠ ج . م في سنة ١٩١١ وكان نصيب بريطانيا العظمى منها ١٩٠٣٠٠ ج . م مقابل ١٤٦٤٠٠ ج.م في سنة ١٩١١

الامضاء . روبرت جريج

القاهرة في ٢٢ مارس ١٩١٣

تقرير

عن المالية والادارة والحالة العمومية

في السودان سنة ١٩١٢

مرفوع

من الفيكونت كتشنر الى السر ادورد جراي

مصر في ٢٢ مارس سنة ١٩١٣

مولاي

اتشرف برفع تقريري عن احوال السودان في سنة ١٩١٢
هذا واني الخ

الامضاء : كتشنر

المقدمة

لا يزال التقدم والارتقاء جار بين على ساق وقدم في السودان تحت رايات السلام لا تكدرهما اميال سياسية فتيسر لتلك البلاد ان تخطو خطوة اخرى في تقدمها في سبيل اليسر والنجاح . وقد شرحت في الفصل المالي من تقريري عن مصر التغيير الذي بمقتضاهُ تخلت السودان عن الاعانة التي كانت تأخذها من مصر

وتحقق ما ذكرتهُ في تقريري الماضي عن النجاح في التجارب التي جرب في زراعة القطن بالجزيرة وثبت من النتائج التي تجت في اثناء السنة . وقد وقع خبر عزم حكومة جلالة الملك على مساعدة السودان بالمال لترقية زراعتها احسن وقع عند السكان على اختلاف طبقاتهم

ثم ان مسألة منع تجارة الاسلحة على حدود الحبشة شغلت الحكومة السودانية ومعتمد جلالة الملك في اديس ابابا مدة من الزمن فان انتشار هذه التجارة بين قبيلة الانواك على حدود الحبشة أدى في بدء السنة الى ارسال حملة لتأديب تلك القبيلة ومنعها عن غزو قبائل النوير الذين لا سلاح عندهم داخل حدود السودان. ففازت الحملة بوطرها ولكن بعد خسارة يؤسف عليها وكانت النتيجة حسنة من حيث حملها كثيرين من الانواك والقبائل الاخرى على الطاعة والاخلاد الى السلم والسكينة تحت ادارة الحكومة السودانية . وانشئت نقطتان قويتان في الجهات الآهلة بالسكان من بلاد الانواك واقيمت دورية ادارية في جهات بوما لجمع المعلومات اللازمة لتحديد الحدود بين مليله وبحيرة رودلف

ولقلة الامطار في سنتي ١٩١٠ و ١٩١١ توقفت تجارة السودان عن ارتقائها السريع واحوج الامر الى جلب القمح ومقدار قليل من الذرة التي عليها معوَّل الاهالي في طعامهم الى بلاد السودان ولكن اسباب الضيق الشديد امتنعت بسبب تحسين المواصلات في البلاد كلها

هذا ولا بأس بان نرى انفسنا احياناً كما يرانا غيرنا . وعليهِ انقل ما يأتي عن تقرير مفيد وضعهُ المسيو لنفرميول قنصل فرنسا الجنرال وملحقها التجاري في الشرق . قال

« واحب ان احول انظار الذين لا يصدقون بامكان ترقية بلاد السودان وتثميرها فعلاً الى النتائج التي تمت فيها من سنة ١٨٩٨ و١٨٩٩ الى هذا الحين من سني تكوين السودان وهي اردأ مدة يمكن لبلاد ان تعرضها لنقد الناقدين »

ثم اورد الكاتب احصاءات الميزانية والتجارة ونبه الاذهان الى ان ايرادات السودان اخذت تزيد فعلاً عمّا يربط في ميزانيتها تقديراً منذ سنة ١٩١١ وقال بعد ذلك

« فارى والحالة هذه انهُ يحق للانسان ان ينبئ بمستقبل سعيد باهر لتلك البلاد ان لم يكن حالاً فبعد زمان غير طويل ٠٠٠٠ ولا يخفى ان تجارة السودان وان تكن قد اصبحت ذات شأن لكنها لا تزال في مهدها . والمرجح ان لم اقل المؤكد انها تزيد ثلثة اضعاف في السنوات العشر الآتية » .

فنظر هذا الموظف الفرنسوي المجرّب الى السودان هذا النظر من الرضى والاستحسان يشدّد العزائم ويجب ان يقنع الذين يظنون ان ما يقال عن السودان لا يخلو من مبالغة في التفاؤل بان مستقبل تلك البلاد مستقبل سعيد باهر بلا ريب

وقد عرض تحديد الحدود من جديد بين السودان واوغندة بحيث لا تنشق بعض القبائل فيقع بعضها داخل هذه البلاد و بعضها داخل تلك بل تقع كل قبيلة برمتها داخل حدود بلاد واحدة وتقع البلاد الواقعة على جانبي النيل تحت ادارة واحدة ايضاً و بذلك يتيسر لرجال الحكومة ان يقاوموا انتشار مرض النوم مقاومة احسن مما يقاومونها الآن

هذا وقد لزم الشيخ السنوسي خطة حسنة وابدى ميلهُ ايضاً الى مساعدة رجال الحكومة في منع الاضطراب

الباب الثاني

في المالية

كانت الاحوال صعبة في السنة الماضية ومع ذلك جمع الايراد بسهولة وزاد ١١٣٠٠٠ ج٠م عن ايراد ١٩١١ وذلك من غير ضرب ضرائب جديدة وهو دليل حسن على ازدياد ثروة الاهالي .

ويقال بالاجمال ان احوال البلاد تبشر بالخير سواء كان من الجهة المالية او الاقتصادية وينتظر ان ترتقي وتتسع كثيراً من هذا القبيل في السنوات القليلة الآتية

حسابات ١٩١٢

لم تقفل حسابات سنة ١٩١٢ حتى الآن ولكن يقدر ان الايرادات والمصروفات تكون فيها هكذا

الايرادات	١٧٥٨٥٠٠ ج٠م
المصروفات	١٦٥٨٥٠٠ ج٠م
الزيادة	١٠٠٠٠٠

ولمعرفة الايراد الذي ينتج من السودان فعلاً وبمعرفة مصروفات الحكومة ينبغي طرح ٣٣٥٠٠٠ ج٠م من الايرادات وهذا المبلغ هو الاعانة التي تعطيها مصر للسودان لموازنة ميزانيتها وطرح ١٧٢٠٠٠ ج٠م من المصروفات وهذا المبلغ هو ما تردهُ السودان الى مصر من نفقات الجيش في السودان

فبعد طرح المبلغين المذكورين تصير الارقام هكذا

	المقدر في الميزانية	المنتظر حصولهُ
	ج٠م	ج٠م
الايرادات	١٣٧٥٦٠٠	١٤٢٣٥٠٠
المصروفات	١٥٣٨٦٠٠	١٤٨٦٥٠٠
العجز	١٦٣٠٠٠	٦٣٠٠٠

فزيادة المصروفات الاعتيادية اذاً على الايرادات تكون اقل مما كان ينتظر بمبلغ ١٠٠٠٠٠ ج٠م

ويظهر نمو ايرادات السودان من الجدول التالي الحاوي الايرادات التي حصلت منذ سنة ١٨٩٨

السنة	الايرادات ج٠م
١٨٩٨	٣٥ ٠٠٠
١٨٩٩	١٢٧ ٠٠٠
١٩٠٠	١٥٧ ٠٠٠
١٩٠١	٢٤٢ ٠٠٠
١٩٠٢	٢٧٠ ٠٠٠
١٩٠٣	٤٦٣ ٠٠٠
١٩٠٤	٥٧٦ ٠٠٠
١٩٠٥	٦٦٥ ٠٠٠
١٩٠٦	٨١٨ ٠٠٠
١٩٠٧	٩٧٦ ٠٠٠
١٩٠٨	٩٧٩ ٠٠٠
١٩٠٩	١ ٠٤٣ ٠٠٠
١٩١٠	١ ١٧١ ٠٠٠
١٩١١	١ ٣١١ ٠٠٠
١٩١٢ (المنتظرة)	١ ٤٢٤ ٠٠٠

وبلغ جملة الايراد من اموال الاطيان والعشور اي اموال الاطيان التي تروى بماء المطر ١٤١٤٠٠ ج٠م

وفي الجدول التالي بيان مساحة الاراضي التي زرعت سنة ١٩١٢ والسنتين السابقتين لها

	١٩١٠	١٩١١	١٩١٢
اراضٍ تروى بالآلات	فدان	فدان	فدان
(ا) من الانهر	١٠٨ ٠٠٠	١٠٣ ٠٠٠	١٠٨ ٠٠٠
(ب) من الآبار ونحوها	١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	١١ ٠٠٠
اراضٍ تروى ريًّا طبيعيًّا			
(ا) بفيضان النهر او ارتفاعهِ ...	١٢٢ ٠٠٠	١٣٠ ٠٠٠	١٦٢ ٠٠٠
(ب) بالمطر	١ ٧٢٥ ٠٠٠	١ ٤٥٨ ٠٠٠	١٦٦٠ ٠٠٠

وقد قدر ايراد المصالح الكبرى ذات الايراد بمبلغ ٨٣٥ ٠٠٠ ج . م فبلغ فعلاً ٨٤٢٢٠٠ ج . م تقريباً

وهاك ايراداتها من سنة ١٩٠٩ الى ١٩١٢ بالجنيه المصري

	١٩٠٩	١٩١٠	١٩١١	١٩١٢
مصلحة الجمارك	٦٤ ٣٥٠	١٠ ١٣٠	١٠٠ ٠٧٤	٩٣ ٧٠٠
مصلحة الوابورات	١٣٠ ٨٠٠	١٤٧ ٢٥٠	١٥٥ ٨٤٢	١٨١ ٤٠٠
مصلحة البوستة والتلغرافات	٤٦ ٨٥٠	٥٢ ٧٣٠	٥٩ ٢٢١	٦٢ ١٠٠
مصلحة السكة الحديد	٣٣٦ ٧٠٠	٣٩١ ٣٠٠	٤٤٠ ٨٧٧	٥٠٥ ٠٠٠
الجملة	٥٧٨ ٧٠٠	٦٦١ ٤١٠	٧٦ ٠١٤	٨٤٢ ٢٠٠

فهبطت ايرادات الجمارك عما كانت عليهِ سنة ١٩١١ والسبب في ذلك نقص واردات سكك الحديد وغيرها من المواد التي جلبتها الحكومة مبلغاً قدرهُ ٢٦٨ ٠٠٠ ولكن البضائع التي تجلب وتستهلكها الاهالي زادت زيادة عظيمة فدلَّ ذلك على انهم زادوا اقتداراً على شراء حاجاتهم

ميزانية ١٩١٣

في ما يلي مقارنة ميزانية ١٩١٣ وميزانية ١٩١٢ بالجنيه المصري

	١٩١٣	١٩١٢
الايرادات المقدرة : —	ج ٠ م	ج ٠ م
المديريات	٤٨٧٠٠٠	٣٩١٠٠٠
المصالح	١٠٦٠٢٠٠	٩١١٩٥٠
المصالح المحلية في المديريات	٨٣٨٠٠	٧٢٦٥٠
اعانة الحكومة المصرية	...	٣٣٥٠٠٠
الجملة	١٦٣١٠٠٠	١٧١٠٦٠٠
المصروفات المقدرة : —		
المديريات	٣٧١١٧٩	٣٤٨٨٢٢
المصالح	١١٧٦٠٢١	١١١٧١٢٨
المصالح المحلية في المديريات	٨٣٨٠٠	٧٢٦٥٠
المدفوع للحكومة المصرية عن الجيش في السودان	...	١٧٢٠٠٠
الجملة	١٦٣١٠٠٠	١٧١٠٦٠٠

والسبب في نقص الايرادات والمصروفات هو الاتفاق الذي تم بين الحكومة السودانية والحكومة المصرية على العلاقات المالية التي كانت بينهما فقد تقرّر في هذا الاتفاق ان تلغى الاعانة التي تدفعها الحكومة المصرية للحكومة السودانية وان تدفع الحكومة المصرية للسودان رسوم الجمارك التي تؤخذ في مصر

التجارة والجمارك

تتضح من الجدول التالي قيمة التجارة الخارجية وفي جملتها واردات النقود في التسعة الاشهر الاول من كل سنة من ١٩٠٨ — ١٩١٢ بالجنيه المصري : —

١٩٠٨	١٩٠٢٠٠٣
١٩٠٩	١٩٨٣٣٨٧
١٩١٠	٢٢٩٩٧٧١
١٩١١	٣٢٩٢٧٧٢
١٩١٢	٣٠٠٠١٨٦

ولنقصها هذه السنة اسباب متعددة ولكنها طفيفة بالنسبة الى قلة المطر منذ سنة ١٩١٠

فانهُ لما كانت زراعة حاصلات السودان تتوقف كلها تقريباً على المطر او على ماء الفيضان كانت قلة المطر في سنة توءثر تأثيراً سيئاً في تجارة السنة التي تليها . ومع ان المطر كان قليلاً في هذه السنوات لم يشعر الاهالي بالاحتياج والفقر لانهُ على معدل الاجرة الآن يتيسر للعامل ان يعول عائلتهُ مدة شهر باجرتهِ مدة ١٥ يوماً فقط . ثم ان مد سكة الحديد الى الابيض فتح للاهالي ابواباً جديدة للكسب بزيادة حاصلات الصمغ كثيراً

و يقال بالاجمال ان البلاد خرجت من الضيق الذي حل بها في السنتين الماضيتين بخير وسلام .

	يناير الى سبتمبر		الزيادة او العجز
	١٩١١	١٩١٢	
	ج.م	ج.م	ج.م
(١) الواردات	١٧٠٩١٩٣	١٤٨٩٦١١	— ٢١٩٥٨٢
(٢) الصادرات	١٢٠٣٨٤٠	١١١٦٢٨٥	— ٨٦٥٥٥
(٣) الصادرات ثانية	٥٩٢٩٨	٧٤٧٧٨	+ ١٥٤٨٠
(٤) الترانسيت (الى الداخل)	١٤٥٥٤	١٢٨٧٨	— ١٦٧٦
« (الى الخارج)	٢٠٧٢٢	١٨٨٨٢	— ١٨٤٠
الجملة	٣٠٠٦٦٠٧	٢٧١٢٤٣٤	— ٢٩٤١٧٣

غير انهُ وان كان قد طرأ وقوف على تقدم التجارة سريعاً وخصوصاً في صادرات الحاصلات الزراعية بسبب القيظ فالحكومة لا تزال تجدُّ في عمل اعمال لا بد ان توءدي الى زيادة فلاح البلاد وثروتها

فهي تنظر الآن في حماية غابات الصمغ وقد فتحت باب المتاجرة بالجلود مع مصر ودبرت ما يلزم للانتفاع ببعض الحاصلات التي لا ينتفع بها الآن مثل بعض الالياف البرية والزغب وانواع القطاني السودانية

وقد عملت غرفة تجارة السودان واللجنة الاقتصادية المركزية اعمالاً كثيرة نافعة برئاسة برنارد باشا

وفاق محصول الصمغ سنة ١٩١٢ كل المحصولات التي سبقتهُ في الكثرة . اما القطن

فيبشر بمستقبل حسن في الفصل المقبل وقد تحسن نوعهُ كثيراً . ويرد ٣٩ في المئة من واردات السودان من بلاد الانكليز ويصدر ٢ في المئة من صادرات السودان اليها ويصدر ٤٤ في المئة من صادرات السودان كلها الى مصر

الباب الثالث

في المواصلات

سكك الحديد

في الجدول التالي مقارنة ايرادات مصلحة السكة الحديد ومصروفاتها في السنوات الخمس الماضية ومنهُ يتضح دوام تقدمها

السنة	الايرادات	مصروفات التشغيل	الربح	نسبة المصاريف الى الايرادات في المئة
	ج٠م	ج٠م	ج٠م	
١٩٠٨	٣٢٢ ٥٦٣	٢٥١ ٩٥٩	٧٠ ٦٠٤	٧٨٫١
١٩٠٩	٣٣١ ٦٦٢	٢٥٩ ٦٢٣	٧٢ ٠٣٩	٧٨٫٣
١٩١٠	٣٩١ ٧١٧	٢٦٨ ٢٨٥	١٢٣ ٤٣٢	٦٨٫٥
١٩١١	٤٤٢ ٣٢٩	٣١٣ ٩٥١	١٢٨ ٣٧٨	٧٠٫٩
١٩١٢	٥٠٩ ٦٢٩	٣٧٥ ٨٧٦	١٣٣ ٧٥٣	٧٣٫٧

ثم ان ارقام سنة ١٩١٢ هي احسن مما تظهر لان مصلحة السكة الحديد اشترت فحمها باسعار غالية بسبب اعتصاب معدني الفحم في انكلترا وقل ايرادها ايضاً بسبب امحال محصول الذرة

واشهر اعمال هذه السنة فتح الخط الممدود الى الابيض والمصلحة غير ساعية الآن في مد خط آخر ولكنها تنظر في مد خط الى كسلة من اقرب نقطة اليها من خط البحر الاحمر

الملاحة في النيل

عجز ايرادها عما كان ينتظر مبلغ ١٢٠٠٠ ج٠م بسبب تحول تجارة الصمغ الى سكة الحديد ولأن تجارة المواشي لم تبلغ الحد المنتظر

الموانى والفنارات

عجز ايرادها عمَّا قدِّر بهِ ومعظم السبب في ذلك القلق الذي استحوذ على العمال في انكلترا وحضر البحر الاحمر غير ان اسباب النقص غرضية وقتية ومتى زالت عادت بورت سودان الى الزيادة في الاهمية بلا ريب

الطرق والآبار

فتح ١٥٩٨ من السكك والطرق الجديدة و ١٠٦ آبار جديدة في هذه السنة

البوستة والتلغرافات

جاء ايراد هذه المصلحة دون ما كان يؤمل ولكنهُ زاد مع ذلك ٤ في المئة عن ايراد ١٩١١ فقد عجزت المراسلات العادية نحو ١٠ في المئة ولكن عجزها ليس بذي شأن بل يتوقف على الوقت الذي عملت المراجعة فيهِ

وزاد عدد التلغرافات ٦ في المئة وتأثير ذلك ظاهر في الايرادات ولم تمد خطوط جديدة للتلغراف هذه السنة وهي الآن عبارة عن ٤٧٧٧ ميلاً من الخطوط و ٩٨٩٦ ميلاً من الاسلاك

ولا يزال التلفون يتسع ويزيد ولا سيما في المدن

الباب الرابع

في الزراعة والري

الري

كان فيضان النيل اوطأ فيضان ذكر منذ اعوام كثيرة

ان بناء القناطر التي اشاروا بان تبنىَ على النيل الابيض قرب اقترانهِ بالنيل الازرق يجعل مصر بمأمن من اخطار الغرق في الاعوام التي يعلو فيها الفيضان عن المعتاد

تبين بالمساحة انهُ يمكن ارواء ٤٠٠٠٠ افدان بين نهري رهاد ودندر بحفر ترعة تأخذ من نهر رهاد فوق قناطر تبنى عليهِ قرب ادفامه

ولا بد من التحكم بالفيضان في طوكر قبلما يكون لاعمال الري قيمة

وتدرس الآن مشروعات لتوسع نطاق الري في مديرية دنقله والتحكم بنهر القاش

الاراضي وتسجيلها

كان الايجار السنوي لاراضي الحكومة على نحو المعتاد . وقد سجلت كل الاراضي الواقعة ضمن دائرة مشروع ري الجزيرة وخفضت مصروفات التحديد والتسجيل والتسوية حتى لم تزد على غرش واحد في الفدان

الزراعة

جاد « حقل التجارب الزراعية » في الجزيرة بنقطة الطيبة فجنى محصولاً جيداً جدًّا من القطن ومحصولاً جيداً من القمح والذرة . وهو يعلم الاهالي الطرق الزراعية الحديثة وهم شديدو الرغبة في تعلمها

جاء وفد من قبل جمعية زراعة القطن البريطانية وكان تقريرهم عن القطن السوداني وخصوصاً قطن الطيبة حسناً جدًّا وسيكون لنصائحهم واقتراحاتهم قيمة عظيمة . وقد نشر المستر شمدت والمستر شتزمن اعضاء جمعية الغزالين الدولية تقارير اخرى حسنة بهذا الشأن

وكان محصول القطن الذي جني من الاطيان التي ارويت احسن بكثير من محصول السنة الماضية وتحسن نوع القطن تحسناً بيناً وخصوصاً في طوكر . وزيدت وسائط الحلج بانشاء معملين جديدين لهُ

ارتياد المجهولات ومساحتها

لم يزل التقدُّم مستمرًّا في ارتياد الجهات القاصية من السودان وتخطيطها برسم خرائطها وفي تحديد الاراضي القاصية شمالاً ومساحتها وقد تمَّ مسح ٦٨٠٠٠٠ فدان بالتفصيل مدة السنة

ثم ان الخريطة التي اصدرتها نظارة الحربية سنة ١٩٠٤ تكمَّل الآن بما يضاف اليها الى هذا التاريخ وينتظر ان تتم قريباً

الغابات

لم يعيّن حمًى جديد هذه السنة ولا تزال مساحة الغابات المحمية كما كانت اي ٢٠٣,٥ ميل مربع . وقد جاءت الامور على غاية المرام من الجهة المالية لان ايراد التسعة الاشهر الاولى من السنة زاد ٢١٧٤٤ جنيهاً عمّا يقابلهُ سنة ١٩١١

وقاية الصيد

بلغ عدد الحيوانات التي اصطادها حاملو رخص الصيد الى هذا التاريخ ١٧٤٤ راساً والمرجح ان ايرادها يقرب من ٥٠٠٠ جنيه

الباب الخامس

في الاشغال العمومية

كانت الاموال المعينة للاشغال العمومية في السودان سنة ١٩١٢ كما يأتي

(١) الميزانية الاعتيادية للاشغال العمومية	٥٣٠٩٩ ج٠م
(٢) اعتماد خصوصي للمباني الجديدة سنة ١٩١٢	٤٠٠٠٠ « «

وكان عند هذه المصلحة علاوة على ذلك رصيد عدة اعتمادات سابقة لتصرفها سنة ١٩١٢ وهي

	ج٠م
رصيد اعتمادات خصوصية للمباني الجديدة (١٩٠٨ و ١٩٠٩)	٣٦٧٤
« اعتماد بورت سودان الخصوصي	١٠٦٠٠
« اعتماد ١٩١٠ الخصوصي للمباني الجديدة	٥٥٢٨
« اعتماد ١٩١١ الخصوصي وقدر ٣٨٣٥٠ ج٠م	٢٤١٧٨

وتقدّم عمل الاعمال الجديدة جيداً هذه السنة وخصوصاً في منقله ومديريات النيل الاعلى ويرجح ان الاموال التي تتيسر للصرف في سنة ١٩١٣ تكون كما يلي

	ج٠م
(١) الميزانية الاعتيادية للاشغال العمومية	٥٤٤٦١
(٢) اعتماد خصوصي للمباني الجديدة سنة ١٩١٣	٤٠٠٠٠

وكذلك يتيسر صرف الاموال التالية سنة ١٩١٣ ايضاً وهي رصيد عدة اعتمادات سابقة لم تصرف وهي

	ج٠م
رصيد اعتماد ١٩١٠ الخصوصي للمباني الجديدة	٣٨٠٠
« اعتماد ١٩١١ الخصوصي وقدره ٣٨٣٥٠ ج م للمباني الجديدة	١٤٥٠٠
« اعتماد ١٩١٢ الخصوصي وقدره ٣٠٠٠٠ ج٠م للمباني الجديدة	٢٣٠٠٠
« اعتماد لبناء المكاتب المالية في الخرطوم	٩٠٠٠
« اعتمادات شتى خصوصية	٢٥٠٠

الأعمال في مدينة بورت سودان والميناء

تمت الاعمال المتعلقة بتكميل آلات الرصيف في بورت سودان وتركب الآن عدد اخرى رافعة بها يتيسر ادخال سفن حمولتها ٨٠٠ طن في الحوض وقد قارب تركيبها الكمال ولا تزال تلك المدينة في اشد احتياج الى تركيب عدد تمدها بالماء دائماً

الباب السادس

في المعارف

لم تحدث تغييرات مهمة هذه السنة ولكن تقدمها مطرد في بروجرام الدروس الذي صودق عليه سنة ١٩٠٦ وقد نتج عن مدرسة الهندسة نتائج حسنة ولا تزال المدارس الابتدائية على سابق عهدها من حسن التعليم وانجاح التلامذة . وزاد عدد مدارس العلم والصناعة ولكن الحاجة اليها لا تزال كثيرة وخصوصاً في المدن الكبيرة مثل ام درمان . والمأمول ان تنشأ قريباً مدرسة للزراعة تعلم التلامذة تعليماً بسيطاً عملياً . وقد انتجت مباحث الدكتور بلفور وموظفي « دار ولكم للبحث في امراض البلاد الحارة » نتائج لها اعظم قيمة

ولا تزال مدارس المرسلين تنفع وتفيد وخصوصاً باعطائها النصائح الطبية .

العلوم والفنون

ان ما تمَّ في المتاحف كان من قبيل الاستعداد للمستقبل وقد تقدَّم هذا العمل كثيراً

واستمرَّ النقب في مروي وكانت نتيجتهُ حسنة ومن جملة الاطلال التي كشف الردم عنها حمام روماني وهيكل صغير امامهُ اعمدة وجانب من الحمام الملكي وقد سافرت رسالة اكسفورد من فرَس وستعود في السنة القادمة الى النقب في نبطه وهي عاصمة ملوك مروي الثانية . وقد تولى المستر ولكوم النقب في جبل مويه للبحث عن الاشياء التي صنعت قبل عهد التاريخ

الباب السابع

في الحقانية

المحاكم المدنية والجنائية

بلغت جملة القضايا المدنية التي أقيمت مدة السنة ١١٩٥٠ وقد استوفى القضاء حقهُ في قضايا افلاس كثيرين من التجار الذين افلسوا بسبب تهوّرهم في المضاربة منذ اعوام قليلة . فاصبحت الحالة بعد ذلك اصحَّ مما كانت عليهِ

وحكمت المحاكم غير الايجازية بادانة ١٥٤٧ نفساً والمحاكم المستعملة الايجازية بادانة ١٧٦٤٧ نفساً مقابل ١٢١١ و ١٧٦٥٠ على التوالي في سنة ١٩١١

نشرت القوانين التالية مدة السنة

(١) قانون نظام الموظفين ١٩١٢

(٢) قانون رسوم الامتيازات ١٩١٢

(٣) قانون الضريبة المحلية ١٩١٢

(٤) قانون القطن ١٩١٢

(٥) قانون اراضي المدن ١٩١٢

(٦) قانون البوستة والتلغرافات ١٩١٢

(٧) قانون البوليس ١٩١٢

(٨) قانون الصحة العمومية ١٩١٢

المحاكم الشرعية

ان سلوك قضاء المحاكم الشرعية واعمالهم حسنة جدًا وقد نظروا في ٩٥٠٠ قضية مدة السنة

الباب الثامن

في الادارة

السجون

زاد عدد الذين دخلوا السجون بجرائم كبيرة زيادة قليلة هذه السنة ولكن السبب في ذلك زيادة احتياط البوليس لا زيادة الجرائم ونقص عدد الذين دخلوا السجون بجرائم صغيرة نقصًا يوجب السرور · ولا تزال الاصلاحية تفي بحاجة شديدة وكان سلوك المسجونين حسنًا بوجه الاجمال وصحتهم حسنة ايضًا اما النساء اللواتي يحكم عليهن بجنايات كبيرة في السودان فعددهن قليل

البوليس

يظهر من التقارير ان البوليس يفي الخدمة حقها ومع ذلك فبعض المديريات تحتاج الى زيادة عدده فيها

مخازن الحكومة

روجعت حسابات في المخازن من المهمات وفحصت وكانت النتيجة حسنة

الرق

اجادت مصلحة الغاء الرقيق في عملها والواقع ان تجارة الرقيق امست من متاجر الزمان الغابر

الباب التاسع

في الصحة العمومية

خلت السنة الماضية ايضاً من الاوبئة وقد كانت مقاومة مرض النوم حسنة فعالة والحق اننا مهما قلنا في مدح الشرذمة الصغيرة التي تقدم بهذه المهمة الخطارة الشاقة من الاطباء البريطانيين والمصريين لم نوفهم حقهم من المدح

الطب البيطري والطاعون البقري

اشتدَّ الطاعون البقري وانتشر كثيراً هذه السنة حتى لم يخلُ منهُ غير اربع مديريات من المديريات الثلاث عشرة غير ان اصحاب المواشي الوطنيين غيروا تصرفهم مع الاطباء البيطريين تغييراً غريباً فانهم يعزلون الآن مواشيهم المشتبه بها عن طيب نفس ويسمعون كذلك بصحة المفتشين البيطريين ويسعون في الانتفاع بمساعدتهم

الباب العاشر

في السكان والعمال

لا يزال عدد السكان نحو ٣٠٠٠٠٠٠ نفس ويستوطن السودان الآن عدد يتزايد على توالي الايام من قبائل غرب افريقية فقد بلغ عدد الذين استوطنوا البلاد منهم حتى الآن ١٦٠٠٠ نفس وهم اهل جد وكد في اعمالهم وحب لحفظ القانون في سلوكهم . فسكناهم السودان ستكون خيراً لاهله

ولم تكن تدبير اعمال للعمال هذه السنة امر عسير . وقد دبر مكتب العمال امر العمال الوطنيين حتى يتيسر وجود المطلوب منهم للاعمال والمأمول ان ازدياد السكان تزيل الصعوبة التي كان الناس يلقونها قبلاً في تدبير العمال

الباب الحادي عشر

في شؤون عسكرية

الحالة العمومية

اقتضى الامر في السنة الماضية ان الجيش يرسل تجريدات تأديبية او ان يساعد في تأييد السلطة المدنية . فسلك في ذلك كلهِ سلوكاً يمدح عليهِ واثبت كفاءتهُ واقتدارهُ من كل وجه . والظاهر ان توزيع العساكر مطابق لمقتضى الحال . فالغرض المقصود هو حشد كل ما يمكن حشدهُ منها في نقط موفقة يرسل منها القوات الى كل محل تتهددهُ الاخطار ويحمي ايضاً الحدود الواسعة من الاعداء الذين يشنون الغارة عليها ويغزون اهلها ففي حامية الخرطوم قوة موألفة من كل الاسلحة ومستعدة للسير الى اي جهة من السودان يضطرب السلم فيها بعد طلبها اليها بساعات يسيرة

وتتألف الحامية البريطانية في السودان من ٦ بلوكات مشاة وفصيلة من طوبجية الحامية ومن يتبعها من رجال الطب والتعيينات وهي تقيم في الخرطوم . وقد كانت صحة الجنود عموماً على ما يرام

التعبئة والدفاع

عبئت القوة المشار اليها آنفاً مدة السنة الماضية بقصد التمرين فكانت تعبئتها حسنة من كل وجه . والهمة مبذولة في جمع الاخبار والمعلومات التي يمكن ان يكون لها علاقة بالمحاربات التي يحتمل وقوعها في المستقبل وفي وضع احدث الرسوم . وقد اوشكت مشروعات الدفاع في البلاد كلها ان تتم . وتقدمت العساكر السودانية والعربية والمصرية في الرمي واطلاق البنادق تقدماً يستحق الذكر وخصوصاً في الرمي الى امد بعيد

التعليم العسكري

مما يسر ذكرهُ ان الطلاب يتزاحمون على المدرسة الحربية في القاهرة وقد اجادوا في تعلم الركوب وصناعة الطوبجية واعطاء الاشارة واجادت مدرسة الخرطوم الحربية ايضاً في تعليمها

المحاربات

تجريدة البير — كان الغرض من هذه التجريدة تأديب قبيلة البير لانها اغارت على قبائل الدنكة وتمكين الحكومة من انشاء ادارة مدنية فعالة في بلاد البير . فقاست التجريدة مشاق شديدة من قلة الماء والحبوب ومحاربتها للاعداء في بلاد مجهولة عندها. ولكنها فازت في قتالهم بقيادة الماجور دريك من الطوبجية الملكية واضطرتهم الى فتح باب المفاوضة في الصلح

تجريدة الانواك — ارسلت هذه التجريدة للغرضين التاليين

(١) توقيف تجارة السلاح والذخيرة وتأديب الانواك على غزوهم بلاد النوير اخيراً

(٢) الاستعلام عن احوال تلك الجهات القبلية قصد تحديد حدودها في المستقبل

وكانت القوة التي اشتبكت بالقتال مؤلفة من ١١ ضابطاً انكليزياً و ٢١ ضابطاً مصريا و٤٠٧ من العساكر بقيادة الماجور لفيسون من اورطة الهوسار الثامنة عشرة

ففي ٤ مارس زحفت من اكوبو قاصدة اودنجو وفي ١٥ منهُ التقت بقوة عظيمة شاكية السلاح من العدو وقاتلتها قتالاً شديداً في اجمة كثيفة فهجم الانواك عليها بجرأة عظيمة ولكنهم انكسروا وولوا الادبار بعد قتال شديد واستحوذت القوة على اودنجو والقرى المحيطة بها . ومن الاسف ان هذا الانتصار اقترن بخسارة غير قليلة فقد قتل في المعركة ضابطان بريطانيان و ٣ ضباط مصريون و ٤٣ من صف الضباط والانفار . وجرح ضابط مصري و ١١ من صف الضباط والانفار. ولكن القوة كلها ابدت ما لا مزيد عليهِ من البسالة وحسن النظام مع كثرة ما قاست من العطش الاليم والمشقات العظيمة والقتال الشديد

هذا واني الخ   الامضا : كتشنر

فهرست

تقرير مصر

تقرير السودان

صفحة

الباب التاسع

في الصحة العمومية

الباب العاشر

في السكان والعمال

صحفة

الباب الحادي عشر

في شؤون عسكرية

تقرير

عن المالية والادارة والحالة العمومية

في السودان سنة ١٩١٣

مرفوع

من الفيكونت كتشنر الى السر ادورد جراي

مصر في ٢٨ مارس سنة ١٩١٤

مولاي

اتشرف بعرض تقريري عن احوال السودان في سنة ١٩١٣

الامضاء : كتشنر

المقدمة

(١)

اشرت في تقريري الماضي الى تحسن الحال واطمئنان البال في البلاد وأقول الآن ان هذا التحسن دام فأنتج نتائج وافية بالمرام وجاءت السكينة التامة التي شملت مصر طول السنة بأعظم فائدة لان نجاح سكان القطر في امورهم الاقتصادية مرتبط بدوام تلك الحالة الراضية والامل عظيم انهُ اذا دامت الاحوال الطبيعية موافقة تتوالى على القطر سنو الارتقاء والفلاح بلا انقطاع

واذا راعينا انخفاض النيل الخارق العادة حكمنا ان السنة كانت اعظم ثراء ورخاء مما كان ينتظر فلو انخفضت مياه النيل هذا الانخفاض العظيم في الاعوام الغابرة لكان انخفاضها هذا يعد مصيبة عامة شاملة للامة ولكن اتمام تعلية السد في اصوان في ختام سنة ١٩١٢ مكن من خزن المياه الكافية لبلوغ محصول القطن الذي هو اعظم مصدر لثروة البلاد . على ان الجانب القبلي من وادي النيل حيث لا يتيسر الري الصيفي اصابهُ ضرر عظيم من شدة القيظ لان مياه النيل لم تركب حياضهُ فاضطر خلق كثير ان يطلبوا رزقهم في جهات اخرى فوجد كثيرون منهم ابواب الرزق مفتوحة بالعمل في اعمال المصارف في الدلتا وأعانتهم الحكومة بما في طاقتها فأثبت اهل الجهات التي اجدبت من القيظ انهم استطاعوا تعويض خسارتهم الى حد ما بكدهم وجدهم وسيرهم بحسب مقتضى الحال

ثم ان الفيضان الواطئ الذي اثر ذلك التأثير السيء في الصعيد افضى في اواخر السنة الى انخفاض المياه في النيل انخفاضاً عظيماً لم يشاهد لهُ نظير منذ مئة سنة وأكثر. فمع كل الوسائط والتدابير الميسورة الآن لخزن تلك المياه لا تكون كافية الأ لارواء زراعة القطن في ربيع سنة ١٩١٤ وأما سائر المزروعات فلا بد ان يصيبها العطش والارز الذي يحتاج الى مقدار زائد من الماء لا يمكن زرعهُ على الاطلاق . فتأيدت بذلك الآراء التي اوردتها في تقرير السنة الماضية عن وجوب زيادة الوارد من المياه المخزونة للري في اوائل الصيف بانشاء سد على البحر الابيض . وسيتضح مما سيذكر في فقرة اخرى بهذا الشأن ان التدابير التمهيدية قد اتخذت لاخراج هذا المشروع من القوة الى الفعل

وفي شهر نوفمبر غير نظام الحكومة المصرية تغييراً مهماً واعني بذلك انهُ انشئ فيها نظارتان جديدتان احداهما للاوقاف والاخرى للزراعة

اما الاوقاف فكان يديرها في زمن من الازمنة الماضية ناظر مسأول يساعدهُ مجلس مختار لذلك وهذا النظام هو الذي أعيدت اليه الاوقاف الآن فالناظر يساعدهُ وكيل للنظارة ومجلس أعلى عدد اعضائه خمسة منهم شيخ الجامع الازهر ومفتي الديار المصرية ومنصباهما اسمى المناصب الدينية الاسلامية والاعضاء الثلثة الآخرون يعينون تعييناً ويكون الكل مسلمين طبعاً . وقد عين سعادة احمد حشمت باشا الذي كان اولاً ناظراً للمالية ثم للمعارف العمومية ناظراً للاوقاف وعين سعادة احمد شفيق باشا الذي كان اولاً موظفاً في نظارة الاشغال العمومية ثم عين مديراً لدائرة الخاصة الخديوية وكيلاً لنظارة الاوقاف . والمأمول ان هذا النظام يصلح ادارة ما للاوقاف من الاموال والاملاك . والموظفون المشار اليهم ينظرون الآن بالتفصيل في الاصلاحات التي لا غنى عنها لحفظ مصلحة المنتفعين من تلك الاوقاف وفي تنفيذ تلك الاصلاحات ايضاً

واما مصلحة الزراعة التي انشئت سنة ١٩١٠ فكانت ملحقة بنظارة الاشغال العمومية في اول الامر ولما ثبتت خدماتها النافعة الجليلة تقرر ان تزاد اهمية بجعلها تحت سلطة ناظر ليعظم بذلك نظامها ويتسع نطاق وظائفها وهذا ما كان الاهالي على اختلاف اقسامهم يتطلبونهُ دواماً في السنتين الماضيتين والمأمول انهُ يكون نافعاً لمصالح مصر الزراعية الكلية الاهمية . وستحول هذه النظارة مزيد العناية الى مسألة النقابات الزراعية على الخصوص فقد سنَّ لها قانون معروض على الجمعية التشريعية الآن ليمكنها من عمل اعمالها كشركات والامل انهُ يسهل لها سبل التقدم والنجاح في هذه الحركة التي يتعاون بها الزارعون ويتضامنون . ثم ان ما يلزم لها في اوائل الامر من الارشاد في اعمالها يأتيها من قبَل نظارة الزراعة وما يلزم من المراقبة والاشراف على ماليتها يأتيها من قبَل نظارة المالية . وقد وقع الاختيار على سعادة محب باشا مدير الغربية لتقلد هذه النظارة الجديدة نظراً الى ما أظهر من الذكاء والهمة في ادارة تلك المديرية المهمة . وعين المستر هينز مراقب الاموال المقررة وكيلاً لنظارة الزراعة والمستر ددجن الذي كان مدير مصلحة الزراعة مستشاراً زراعياً في النظارة الجديدة فعسى ان تجني البلاد اعظم الفوائد من هذه النهضة في درس الزراعة علمياً وفي تحسين بذرة القطن وان ينال المزارعون من أولئك الموظفين الجدد كل مساعدة . وقد غيرت التعيينات الوزارية

التي ذكرتها تشكيل الوزارة بعض التغيير فنقل سعادة احمد حلمي باشا من نظارة المالية الى نظارة المعارف العمومية التي خلت بتعيين سعادة حشمت باشا ناظراً للاوقاف وعين ناظراً للمالية سعادة سعيد ذو الفقار باشا الذي كان مديراً للدقهلية واظهر مقدرة عظيمة مدة خدمته الرسمية الطويلة

فالوزارة مشكلة الآن كما يأتي (١)

رئيس النظار وناظر الداخلية	عطوفة محمد سعيد باشا
ناظر الحقانية	سعادة حسين رشدي باشا
ناظر الاشغال العمومية والحربية	« اسمعيل سري باشا
ناظر الاوقاف	« احمد حشمت باشا
ناظر المعارف العمومية	« احمد حلمي باشا
ناظر الخارجية	« يوسف وهبي باشا
ناظر المالية	« سعيد ذو الفقار باشا
ناظر الزراعة	« محمد محب باشا

وفي هذه السنة اشتدّ اهتمام الجمهور بمجالس البلاد النيابية وذلك بعد اذاعة القانون النظامي منقحاً منذ برهة قصيرة وافتتاح جمعية تشريعية جديدة انشئت على قاعدة انتخابية جديدة يكون بها تمثيل الامة اشمل واعم وموزعاً بمساواة اتم

وقد وجه الذين تقدموني مزيد انتباههم لمعرفة الغاية التي يمكن عندها استخدام المجالس

(١) بعد كتابة ما تقدم تغيرت الوزارة وهي مشكلة الآن كما يأتي

رئيس النظار وناظر الداخلية	عطوفة حسين رشدي باشا
ناظر الاشغال العمومية والحربية	سعادة اسمعيل سري باشا
ناظر المعارف العمومية	« احمد حلمي باشا
ناظر المالية	« يوسف وهبي باشا
ناظر الاوقاف	« محمد محب باشا
ناظر الخارجية	« عدلي يكن باشا
ناظر الحقانية	« عبد الخالق ثروت باشا
ناظر الزراعة	« اسمعيل صدقي باشا

النيابية في حكومة البلاد استخداماً مقروناً بالنجاح والفائدة فيحسن بي ان اشرح في هذا التقرير نشوء تلك المجالس وارتقاءها في مصر بوجه الايجاز

ان ما لهذه المجالس من المزايا النظرية واضح لا يحتاج الى زيادة ايضاح سواء كان من حيث عرض رغائب الهيئة المحكومة وحاجاتها على الهيئة الحاكمة او من حيث تحسين حالة الامة الادبية بتحميلها المسأولية في تدبير امورها وفي واجباتها الوطنية بجميع درجاتها. ثم ان نظام الحكم بمساعدة الهيئات الشوروية النيابية ليس بفكرة جديدة في بر مصر بل ان القرى والبلاد كانت تنتخب مشايخها منذ غابر الدهور وكان مشايخها يحكمون عليها في جميع المسائل المختصة بشؤونها الداخلية . ويحتمل ايضاً ان حكام البلاد كانوا يستشيرون المشايخ في الامور الى حد معين ولكنهم كانوا على كل حال يعاملونهم معاملة رجال ينوبون عن بلادهم

وفي اواخر حكم محمد علي باشا انشىء مجلس مشايخ البلاد واعيانها وكان الاهالي ينتخبون اعضاءه ولكن يظهر ان اولئك الاعضاء لم يكونوا يشاركون الحكومة حينئذ في تدبير امور البلاد مشاركة يعتد بها . و بعد وفاة محمد علي باشا فقد المجلس كل ما كان له من الشأن والقيمة ولم يعد له نصيب في تدبير أمور البلاد الا بعد ما جاء اسماعيل باشا واحيا مجلس الاعيان . وفي اواخر حكمهِ واوائل حكم توفيق باشا خلفهِ وقع المجلس بين مخالب الذين كان غرضهم قضاء مصالحهم الخصوصية من اهل السياسة وظل كذلك الى الثورة العرابية . ولما أخمدت تلك الثورة نشرت قوانين نظامية وانتخابية بانشاء مجلس شوري للقوانين وجمعية عمومية وكان ذلك بناء على مشورة القنصل الجنرال للدولة البريطانية

وقد استوفى اللورد دفرين الكلام على ذلك في تقريرهِ المؤرخ في ٦ فبراير ١٨٨٣ حيث شرح كيفية تركيب الهيئات النيابية التي أنشئت بتلك القوانين وما اعطيت من السلطة . وخلاصة ذلك بالايجاز هي (١) ان اهل البلاد من الذكور البالغين ينتخبون مندوبين عنهم (٢) ان مندوبي البلاد ينتخبون اعضاء مجالس المديريات (٣) ان مجالس المديريات تنتخب ١٤ عضواً من اعضاء مجلس شورى القوانين والخديوي يعين ١٢ عضواً آخرين بمشورة نظارهِ (٤) ان الجمعية العمومية تحتوي على ٨٠ نفساً وهم النظار الثمانية واعضاء مجلس شورى القوانين الستة والعشرون والستة والاربعون عضواً الباقون ينتخبهم مندوبو البلاد

وكان الغرض من انشاء مجلس شورى القوانين ان يكون هيئة صغيرة مختارة منظمة اتم التنظيم مستعدة دائماً لكي تساعد النظار في اتقان مشروعاتهم وتحول دون من

القوانين التي لا توافق الاهالي او التي فيها حيف وظلم عليهم . وان يكون محتوياً على رجال من الذين امتازوا في البلاد باختبارهم وعلو مقامهم بين اقرانهم ورجال ينوبون عن العنصر القبطي من المصريين. فتعرض عليهِ كل القوانين والاوامر العالية التي تشتمل على تغيير في الادارة قبل المصادقة عليها ويجوز لهُ ان يشير على الحكومة بما يتعلق بالقوانين الداخلية وباعمالها الادارية وان يطلب من الوزارة ان تنظر في الطلبات التي يحولها اليها وان تجيب عليها وان ينتقد الميزانية ومصروفات الحكومة ويشير بما يبدو لهُ فيها وان يسأل النظار عن كل امر يطلب ايضاحهُ او يزوم معرفتهُ

وكان الغرض من الجمعية العمومية ان تكون هيئة اعرق من مجلس الشورى في الديمقراطية . وكانت مؤلفة من مندوبين اثنين من كل مديرية وعدد مناسب من المدن والبنادر ووظيفتها البحث في المسائل التي تهم مصالح البلاد كلها ويجوز لها ما يجوز لمجلس شورى القوانين من المناقشة والانتقاد وابداء الرغبة وعرض الآراء ولكن في اوقات اقل وفي مسائل اهم وكان يشترط ان تصادق الجمعية العمومية على كل مشروع يتضمن ضرب ضريبة جديدة قبل صدور القرار بهِ نهائياً . وقد قص اللورد كرومر في تقريرهِ عن سنة ١٩٠٥ كيفية قيام هذين المجلسين باعمالها فقال ان مجلس شورى القوانين تقلب على ثلثة اطوار الاول كان في السنين الاولى من مبي الاحتلال البريطاني ولم يكد احد يلتفت اليهِ حينئذٍ . والثاني سلك فيهِ المجلس سبيل العداوة للحكومة ولكن زمانهُ لم يكن طويلاً لحسن الحظ . والثالث كان حين كتابة اللورد كرومر لتقريرهِ المذكور وقد تفاءل فيهِ بالخير لان المجلس كان يفرغ جهدهُ حينئذٍ في معاونة الحكومة على ادخال الاصلاح إلى البلاد وترقية مصالح اهلها

ولكن فأل جناب اللورد لم يتحقق كلهُ لسوء الحظ فقد تلا تلك الاطوار طوران آخران احدهما يبعث على الاسف وهو سعي المجلس في التعرض لامور يقضي نفس تركيبهِ بانها خارجة عما يعنيهِ وانهُ غير صالح لابداء الحكم فيها عوضاً عن المثابرة على الاجتهاد في قضاء الواجبات والوظائف التي أنشيء لقضائها. وقد بلغ هذا الطور غايتهُ بتناقش المجلس في مسألة قنال السويس مما دلَّ على ان ترك مصالح البلاد العظيمة الشان في ايدي رجال قليلي الاختبار تتسلط عليهم المؤثرات الخارجية ويدير زمامهم ذوو المآرب السياسية يكون محفوفاً بالاخطار وغير مأمون العواقب . غير ان البلاد ادركت ما تؤدي اليهِ نصائح

المتطرفين من وخامة العاقبة فمالت الى ضدها برد الفعل · وعقب ذلك الطور الطور الاخير وهو طور الاعمال النافعة التي يذكر خبرها بالرضى والسرور

فاتضح مما تقدم ان هذا المجلس الذي كان اهم مجالس البلاد النيابية مرت عليهِ في ما مضى اطوار صعود وهبوط وادوار اعمال نافعة وادوار انفصال وابتعاد لو ترك فيها خلواً من المراقبة لعادت على البلاد بشر عظيم · واظن ان الاختبار الماضي اظهر للمصريين انهُ لا يرجى خيرٌ من السعي في الارغام على العجلة بالتحريض وبالمعارضة وان ذلك انما يؤَخر كل تقدم في البلاد ويضيع الوقت الثمين · وارجو ان يكونوا قد تعلموا من العبر الماضية وجوب ابعاد المتطرفين المشاغبين وكذلك المؤثرات السياسية الخارجية اذا ارادوا ان تكون الجمعية ممثلة بالحقيقة للسواد الاعظم من الامة الذين يكدون ويجدون وهم صامتون لا يسمع لهم صوت والذين يرومون الاصلاح وتحسين احوال المعيشة وينتظرون ان يتم لهم ذلك على يد النواب الذين انتخبوهم ليكونوا عوناً للحكومة على ما فيهِ الخير لهم

ان الثلاثين سنة ليست الا كطرفة عين في حياة الامة وقد قضت بلادنا نحو الف سنة حتى ابلغت مجالسها النيابية ما هي عليهِ فان كانت الامة المصرية تحصل على مزايا المجالس النيابية بالصبر الذي لا حد له والجهد الدائم المتواصل فذانك الصبر والجهد لا يذهبان ضياعاً بل يكون جزاؤُهما عظيماً · على ان الاختبار قد كشف بعض العيوب والنقائص الجوهرية التي تحول دون النجاح في تجربة دام الآن تجريبها ثلثين سنة · فتقرر عوضاً عن الاستمرار على الخطة القديمة التي لا تؤَدي الى نتائج تشتدُّ بها العزائم ان تزال تلك العيوب والنقائص وان يعطى المصريون فرصةً جديدةً يحاولون بها مسأَلة مجالسهم النيابية في المستقبل بان يثبتوا انهم اهل للثقة التي وضعت فيهم

نعود الآن الى فرع آخر من المجالس النيابية في هذه البلاد وهو مجالس المديريات التي جاءت بنتائج أوفى بالمراد كثيراً فاقول ان خمسة مجالس زراعية انشئت سنة ١٨٧١ وكانت الحكومة تعين رئيس كل منها ومهندساً ناظراً وكل مركز من مراكز المديرية ينتدب عضواً يختار من اعيان البلاد في مجالس الاخطاط وكانت وظائف هذه المجالس (١) النظر في لزوم الترميمات اللازمة للمنافع العمومية الموجودة ولعمل اعمال جديدة (٢) تقرير المصروفات والانفار اللازمة للمراكز المختلفة والاهتمام بكل مشروع يقصد بهِ تحسين الزراعة. فالقانون النظامي الذي صدر سنة ١٨٨٣ الغى هذه المجالس وانشأَ مجالس المديريات بدلاً منها وجعل مدير المديرية رئيس المجالس وباشمهندس المديرية عضواً فيه بمقتضى وظيفتهِ واما بقية الاعضاء

فمندوبون ينتدب كل مركز واحداً منهم واشترط ان لا يقل عمر العضو عن ٣٠ سنة وان يستوفي بعض شروط التملك

غير ان وظائف هذه المجالس لم تكن كثيرة ولا مهمة بحسب ماعينهُ لها القانون النظامي وزادت قلتها في العدد قلةً في الفعل ايضاً بسبب قلة اجتماع المجالس نفسها ففي ما خلا ابداء الرأي في اعمال الري والمناوبات السنوية وفي انشاء السكك الزراعية وما شاكل ذلك كان اعظم شأن لها انتخاب ١٤ عضواً ينوبون عن المديريات في مجلس شورى القوانين

فغير الامر العالي الذي صدر سنة ١٩٠٩ تلك الامور في القانون النظامي وحسنها حيث زاد عدد اعضاء كل مركز الى ٢ بحيث صار عدد الاعضاء الذين ينتخبون من كل مديرية يتفاوت من ٦ في المديريات الصغرى الى ٢٠ في المديريات الكبرى بعد ما كان من ٣ الى ٨ فقط . وزاد ايضاً سلطتها وواجباتها كثيراً حيث اعطاها حق تقرير رسوم تصرف في منافع عمومية محلية . والاشارة على الحكومة في ما يختص بالمنافع العمومية المحلية . والترخيص بانشاء العزب وتقرير هدمها . والمصادقة على تغيير حدود المراكز الادارية والقضائية . وعلى انشاء مجالس محلية . وعلى مواد تتعلق بالزي المحلي . وعلى فتح الاسواق العمومية . وتقرير عدد الخفراء وأجورهم

وأهم من ذلك السلطة التي أعطيت لها والواجبات التي فرضت عليها في مسائل التعليم فأصبحت صاحبة الحل والعقد في التعليم الاولي في المديريات . وزد على ذلك انها تستشار الآن في امور كثيرة لم تكن تستشار فيها قبلاً . وأصبحت ايراداتها مضمونة مقرّرة بالسماح لها بفرض رسوم محلية وقتية لا تتجاوز ٥ في المئة من مجموع اموال الاطيان الاميرية في المديرية وقرارها نهائي في فرض تلك الرسوم وفي الامور التي تصرف تلك الرسوم عليها

وقد استعملت مجالس المديريات سلطتها المالية الجديدة هذه كثيراً ثم انهُ علاوة على ايراداتها الخصوصية منحتها الحكومة اعانات كبيرة لترقية التعليم الاولي وتوسيع نطاقهِ . وقد خصت هذا التعليم بمعظم عنايتها وأظهر الاهالي ايضاً من هذا القبيل غيرة وحمية ارتاحت اليهما النفوس فانهم قبلوا زيادة الضريبة عن طيب نفس حباً منهم برفع منزلة التعليم الاولي في البلاد كلها

وقد ترك القانون النظامي الحديث مجالس المديريات على ما كان لها من السلطة وعليها من الواجبات ولكنهُ حسن كيفية انتخابها بقانون الانتخاب الجديد

وفي سنة ١٨٩٣ طرقوا سبيلاً آخر الى الحكم الذاتي الداخلي بانشاء المجالس المحلية وهي

مجالس وظائفها تشبه مجالس المدن عند الانكليز من وجوه كثيرة · يتركب المجلس منها من ستة اعضاء او سبعة اثنان او ثلثة منهم ينتظمون فيهِ بمقتضى وظائفهم كمفتش الصحة ومأمور المركز· وأهمّ واجبات هذه المجالس حفظ وصيانة السكك والشوارع والجبانات والاعتناء بأمر النور والماء والكنس والرش ومراقبة السلخانات وهي منشأة الآن في ٣٥ مدينة من مدن القطر الصغرى

ثم ان في بعض المدن الكبرى مجالس بلدية مختلطة وهي في الواقع مجالس محلية ولكنها تختلف عنها بوجود اعضاء من الاجانب فيها ليتيسر بذلك تحصيل الرسوم من المصريين والاجانب معاً · ويبلغ عدد المدن التي تحتوي على مجلس من هذه المجالس ١٣ مدينة وكان في بعضها مجالس محلية قبل البلدية المختلطة · اما وظائف المجالس البلدية فشبيهة بوظائف المجالس المحلية ولكنها اهم منها

وعلاوة على ما لهذه المجالس المحلية والبلدية المختلطة من الايرادات الخاصة بها تمنحها الحكومة اعانات كبيرة فقد بلغت الاعانات التي منحتها سنة ١٩١٣ لثلاثة عشر مجلساً بلدياً مختلطاً ٣٥٠٠٠ ج · م و بلغت ايراداتها الخصوصية ١٢٧٠٠٠ ج·م والتي منحتها لخمسة وثلثين مجلساً محلياً ٥٨٠٠٠ ج · م وايراداتها الخصوصية ٤٢٠٠٠ ج·م· وسلفتها الحكومة ٧٣٠٠٠ ج · م سنة ١٩١٣ على ان تسددها اقساطاً سنوية

وحاصل ما تقدّم عن هذه الهيئات البلدية ان ٤٨ مدينة تحتوي على ١٣٠٠٠٠٠ نفس من السكان تقريباً اي نحو عشر اهالي القطر تتمتع الآن بمنافع النظام البلدي الذي يتسع نطاق اعمالهِ عاماً فعاماً والذي يسَّر انشاء سكك وشوارع ومتنزهات عمومية وتوزيع الماء والنور الكهربائي والمصارف في مدن كثيرة لم يكن فيها قبلاً شيء من هذه الاصلاحات والتحسينات

اما بلدية الاسكندرية فمجلس راقٍ يفوق تلك المجالس في تركيبهِ وسمو درجة الحكم الذاتي فيه . انشيء سنة ١٨٩٠ بموافقة الدول ولم يتقدم نظامهُ ولا ارتقى ارتقاء يذكر منذ انشائهِ لامتناع تغيير شيء في لائحتهِ بغير مراجعة ١٥ دولة اوربية اشتركت في انشائهِ . ولولا ذلك لتغير نظامهُ ووظائفهُ ولو بعض التغيير بلا ريب . ولكن يقال على سبيل الانصاف للذين وضعوا مشروعهُ الاصلي ان العيوب والنقائص التي اشتكوا من وجودها فيه كان السبب في كثير منها ارتكاب الخطإ في الادارة او التقصير في مراقبة المستخدمين وليست عيوباً ونقائص في لائحة المجلس نفسها

فيتضح مما تقدم ان عدداً دائم الازدياد من سكان القطر يستدعى على مر الاعوام للاشتراك في ادارة البلاد بالانتظام في مجالسها النيابية الدنيا والعليا كالمجالس المحلية والبلدية ومجالس المديريات واخيراً الجمعية التشريعية نفسها . وان اعظم الخصائص التي يتصف بها نشوء هذه المجالس النيابية وارتقاؤها في الطبقات المتضمنة حياة الامة الاقتصادية هي نقل الوظائف من الحكومة المركزية الى الهيئات المحلية وتوسيع اختصاص هذه الهيئات على الدوام مع زيادة اشتراك الشعب في تدبير اموره الخصوصية . ولا ريب عندي ان هذا الارتقاء اثر احسن تأثير في آداب الشعب واخلاقه وساعد على ترقيه في معارج الرقي الوطني والمنزلي

هذا وان كان قوم قد اظهروا ريبهم من حين الى حين في نجاح المجالس النيابية بمصر حق النجاح فلا يغرب عن البال انه نظراً الى حالة البلاد الحاضرة لم يكن بدٌّ من تذليل مصاعب عظيمة ومن اعتراض حوائل كثيرة في سبيل التقدم والارتقاء

فان الحكومة المطلقة تترك دائماً وراءها آثار الشعور الذي تولدهُ في النفوس ولذلك لا يتهيأ للذين اعتادوا الخضوع لاحكام حكامهم خضوعاً اعمى تقريباً ان يصيروا دفعة واحدة مستكملين لصفات المشيرين الناصحين لهم . وابداء الرأي المجرد عن المحاباة ميسور لقوم ربوا على ذلك في المواضيع التي هم كفوء للنظر فيها ولكن هذه القوة لا تكون في الناس بالفطرة بل تكتسب اكتساباً

فنتيجة تجربة جديدة كهذه البدعة تكون طبعاً في بادىء الامر على الاقل ان فريقاً يرى اجتناب ما يسوء الذين كانت قوتهم فائقة وسلطتهم مطلقة في الماضي على الاقل ويظن ظناً معقولاً بالقياس على الماضي انهم قد يسترجعون تلك القوة يوماً فيأبى ان يجاهر بضميره ويعطي رأياً مستقلاً . هذا من الجهة الواحدة ومن الجهة الاخرى تختلط الافكار في فريق آخر فيميل الى اظهار استقلال متجاوز حدود الاعتدال في اعطاء آرائه سعياً وراء غايات واماني سياسية يمكن ادراكها فيقف موقف المعارض لكل ما تعرضهُ الحكومة مهما كان. وهؤلاء الناس لا يرون ان الحكم بواسطة مجلس استشاري وبصحبته انما يكون بمساعدة ذلك المجلس للحكومة قلباً وقالباً بكليته وغاية قوته وان المشورة الحسنة والنصيحة الصالحة التي يبديها للحكومة في محلها هي التي يتقي بها شرُّ المشروعات المنافية للصواب والجائرة على الناس وان آراءهُ واقتراحاته هي التي تمكن الحكومة من قبول رغائب الاهالي وامانيهم واجابتهم اليها وتحقيقها بقدر طاقتها

وقد ابنت في محل آخر ان بعض اسباب الفشل في الماضي اخذت لحسن الحظ في التناقص بلا ريب والمأمول انهُ متى وجه المصريون الى هذه المسألة فكرتهم الثاقبة السليمة التي طالما اظهروها في مسائل اخرى كثيرة تعرف اكثريتهم طريق الحكمة الحقيقية

وهناك سبب آخر حال دون الانتفاع بهذه المجالس في الماضي بلا ريب وهو خطأ بعض الاعضاء في الطريقة التي يتصورون وجوب السير فيها لجعل شكل الحكومة اقرب الى الديمقراطية مما هو عليهِ . اذ الهيئات النيابية انما ترقى الترقي المأمون العواقب متى ثبت اقتدارها على قضاء الوظائف المعينة لها حق قضائها فيرجى لها اذ ذاك القيام باعباء مسؤوليات اخرى اهم مما هو منوط بها واشق . أما اذا كانت لا تستطيع القيام بواجبات الحكومة النيابية في ابسط اشكالها فلا يرجى ان نفعها يزداد بتوسيع نطاق اعمالها . وليس في الارض حكومة تعدم عقلها الى حد انها تزيد سلطة المجلس الاستشاري ومراقبتهُ لكونهِ عجز عن قضاء وظائفهِ قضاء معقولاً مقبولاً

وزد على ذلك ان نظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية كان قاصراً من وجوه كثيرة . فان انتخاب اعضاء من مجالس المديريات لمجلس شورى القوانين لم يكن مطابقاً للعقل ولا لاحوال البلاد لاختلاف وظائف المجلسين اختلافاً عظيماً . فكثيراً ما يتفق ان الرجل الذي يحسن اختيارهُ عضواً لمجلس المديرية نظراً الى معارفهِ المحلية ومقامهِ في مديريتهِ لا يوافق انتخابهُ لمساعدة الحكومة في المسائل التشريعية العمومية . وكذلك يتفق ان الرجل الذي يكون رأيهُ ادنى من رأي اقرانه كثيراً في مسائل المديرية يكون عوناً عظيماً للحكومة في الشؤون التشريعية

ولذلك نهجنا المنهج الذي جرت عليهِ سياستنا بشأن المجالس النيابية في مصر فتقرر اصلاح الطريقة المتبعة بسخاء في العطاء وازالة كل الاسباب المعترضة في سبيل النجاح وعليهِ سن القانون الجديد الذي تقرر فيهِ مبدأ الفصل بين مجالس المديريات والهيئة التشريعية وجعل الاهالي ينتخبون نوابهم في الجمعية التشريعية رأساً . ولما كان لا مسوغ فعلاً لوجود مجلسين واعني بهما مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ما دام احدهما اكبر من الآخر قليلاً ولا يختلف عنهُ كثيراً في تركيبهِ ولا في وظائفهِ فقد مزجا معاً وجعلا هيئة واحدة هي الجمعية التشريعية التي اعطيت ما كان لهما من السلطة ووسعت سلطتها ايضاً

في امور أخرى مهمة اهمها (١) السلطة التي اعطيت لها لتأجيل التشريع(٢) اضطرار الحكومة الى تبرير اصرارها على تقرير مشروع اذا أبت الجمعية المصادقة عليه (٣) اعطاؤها حق اقتراح مشروعات واوامر عاليـة من تلقاء نفسها (٤) ايجاد اداة بها يتيسر للحكومة ان تعرف رأي الناخبين رأساً في كل مشروع تعارض الجمعية التشريعية فيه . فكل ناقد خالي الغرض خبير بهذه الامور يرى التوسع العظيم الذي حصل في المبدأ النيابي بهذه الامور

وقد اصلح قانون الانتخاب ايضاً بحيث يتيسر للاهالي ان ينتخبوا نوابهم رأساً ويمثلوا تمثيلاً اتمّ وبحيث يمتنع الضغط عن الناخبين عـلى قدر الامكان وتطهر الانتخابات بوجه عام وتصير ابسط حالاً وايسر استعمالاً

اما النجاح او عدم النجاح في هذه التجربة فيتوقف على امر واحد وهو الروح الذي تتم به تلك التجربة . فان كانت الجمعية التشريعية تعاون الحكومة بروح الاخلاص والجدّ قاصدة خير اهل مصر وارتقاءهم وانماء ثروتهم وتحسين ادارة شؤونهم وكانت الحكومة تقبل منها تلك المعونة بمثل ذلك الروح كان اصلاح القانون المذكور كله نعماً وبركات لهذه البلاد وربما كان خطوة واسعة في سبيل التقدم الحقيقي واما اذا تغلبت على الجمعية المؤثرات الخارجية والآراء السخيفة فتشبثت بعداوة الحكومـة بلا مسوغ وتعلقت باهداب المماحكـة والمخاصمة غير اللائقة والمعارضة غير المعقولة والسعي الباطل في زيادة نفوذها الشخصي واستخفت بالمزايا التي تنال في هذه المجالس النيابية واخرت تقدم الاصلاح وسارت ضد مصالح الشعب المصري الحقيقية فهي انما تخرب نفسها بيدها ولا تقتصر على ذلك فقط بل تقنع كل العقلاء بان بلاد مصر لا تصلح الآن للمجالس النيابية التي تجرب فيها . على اني واثق بما اتصفت به الامة المصرية من الرأي الصائب والفهم السليم وارجو ان الذين ينوبون عنها في الجمعية التشريعية يثبتون رغبتهم في تقدم حكومتهم في اعمالها باتباعهم خطة التعاون الحبي بين الهيئة المحكومة والهيئة الحاكمة

ومما لا يخلو ذكره من فائدة شرح الطريقة التي نفذ بها قانون الانتخاب الجديد فنقول بالايجاز ان القانون لم يكد ينشر في شهر يوليو حتى اتخذت التدابير اللازمة لتحويل اذهان الناس في المدن والقرى الى ماهيته ومؤداه .

فعينت لجان من الموظفين لاستخراج كشوف الناخبين من السجلات القديمة واضافة اسم كل مستوف لشروط الانتخاب الجديدة اليها فاستخرجت الكشوف وختمت في اوائل اغسطس وتبين منها ان عدد الذين قيدت اسماؤهم في السجلات الجديدة يبلغ نحو مليوني ناخب ثم قسم هؤلاء الناخبون الى خمسينات بحسب القانون وكان تقسيمهم هذا في القرى بحسب حصص مشايخها وفي المدن بحسب اهل الجيرة الواحدة . وبعدما علقت كشوف الخمسينات وعلم الناخبون ما فيها ابتـدأ اول عمل من اعمال الانتخاب في اواخر اكـتوبر فاختير حينئـذ المندوبون الذين ينوبون عن الخمسينات في انتخاب اعضاء الجمعية . وهـذا الانتخاب جرى في ١٣ دسمبر واعيد بعضه في ٢٠ دسمبر فكانت نتيجته ان ٤٣ دائرة انتخبت اعضاءها باكثرية مطلقة في ١٣ دسمبر و٢٣ دائرة اعادت انتخابها في ٢٠ منه

وفي الثلثة الاسابيع التي مرت بين اختيار المندوبين وانتخاب الاعضاء للجمعية سعى المرشحون لهذا الانتخاب في استمالة المندوبين اليهم بكل واسطة من وسائط الانتخاب المعتادة وكان اشهر واسطة اعتمدوا عليها اظهار بيان خططهم فعقدوا اجتماعات كثيرة وخطبوا فيها خطباً عديدة ولم يخل الامر من قدح وطعن واتهام ولكن لم يحدث ما يكدر صفاء السلام واشتدّ اهتمام الناس بامر الانتخاب وراجت بينهم سوق المغايرة والمناظرة وهيجان الخواطر بعد ان كان السكون شاملاً في الاجراآت الاولى . واخطأت الصحف في فهم الطريقة التي يعين بها المندوبون فاوهمت الناس بان الاهالي غير مبالين بامر الانتخاب ولكن الناخبين كانوا يعلمون ان اختيار المندوبين ليس بالامر الهام فابقوا اهتمامهم الى الانتخابات الحقيقية للجمعية التشريعية . وقد جرت هذه الانتخابات لاول مرة حسب القانون الجديد على غاية ما يرام سواء كان في سيرها او في نتائجها . نعم انها لم تخل من مطاعنات وتهم بالرشوة ولكن لم تكن الادلة عليها كافية في اكثر الاحوال ولم تبطل محكمة الاستئناف الاهلية الاّ انتخاباً واحداً بسبب الرشوة فقد نفذ قانون الانتخاب الجديد جيداً جداً في رأيي وباقل كلفة على المزارعين والعمال وخصوصاً بالنظر الى كونه قانوناً جديداً وغريباً على الجميع . وتمّ الانتخاب بتمام الانتظام وعلى وجه يوجب مدح الذين

اهتموا بامره من رجال الحكومة المحلية

اما من جهة اوصاف الاعضاء الجدد فقد كان الملاك المعروفون عند الناخبين شخصياً اعظمهم فوزاً واما السياسيون الافاقون فلم يقضوا وطراً وهاك خلاصة تركيب الجمعية الجديدة الان

الملاك	٤٩
المحامون	٨
التجار	٤
العلماء والرؤساء الروحيون	٣
المهندسون	١

وقد كان ٢١ من الاعضاء المنتخبين و٤ من الاعضاء المعينين اعضاءً في مجلس شورى القوانين والجمعية التشريعية فتركيب الجمعية الجديدة على ما يرام بوجه الاجمال وفيها رجال يعلمون حاجات البلاد ورغائبها وقادرون على اظهارها والتعبير عنها

غيرت مصلحة الصحة العمومية تغييرات مهمة في السنة الماضية فعين السر دافيد سمبل مديراً عمومياً لها خلفاً للمستر ب. ج. جراهام والتغيير جار الان على ساق وقدم في تنظيمها وترتيبها فانها اتسعت في السنين الماضية اتساعاً عظيماً في جهات متعددة بعضها لا علاقة له بالصحة العمومية وبعضها علاقته بها قليلة فاقتضى الآن تشذيبها بفصل تلك الفروع الغريبة عنها وعليه جعل قسم المجاذيب المشتمل على مارستانين وعدد كامل من المستخدمين مصلحة قائمة برأسها ونقل القسم البيطري بمن فيه من المستخدمين الى نظارة الزراعة فبهذه التغييرات تقل قيود مصلحة الصحة ويزداد تفرغها للنظر في القضايا المختصة بصحة الناس وقد وسعت المعامل الصحية فيها وجهزت بالعدد اللازمة للابحاث العلمية علاوة على الابحاث الصحية الاعتيادية وجعلت قسمين القسم البكتيريولوجي والقسم الكيماوي وزيد عدد الباحثين في كل منهما باضافة

ثلاثة الى الاول واثنين الى الثاني فاصبح في القسم البكتيريولوجي محل لاثني عشر الى اربعة عشر باحثاً وفي القسم الكيماوي لأربعة الى خمسة باحثين وجهز القسمان باحدث العدد والآلات اللازمة للبحث العلمي. وقد عزز قسم الرمد باضافة جراحين مفتشين اليه فاصبح فيه مدير واربعة جراحين مفتشين وثلثون جراح مستشفى واما الادارة المركزية نفسها فيؤلف فيها الآن مجلس رئيسه مدير عموم مصلحة الصحة واعضاؤه خمسة والقصد منه ان يكون مجلس استشارة ومشورة وليس له واجبات تنفيذية فهو يستشار في جميع المسائل المهمة ويجوز له ان يضيف اليه كعضو فوق العادة كل موظف يكون شغله الخاص موضوع النظر والمناقشة وان يؤلف لجاناً فرعية من اشخاص ينتقيهم اما من المصلحة نفسها او من خارجها على شرط ان يكونوا خبيرين اختصاصيين في المواضيع التي يريد العلم بها او المشورة فيها

فبهذه الاضافات والتغييرات يتيسر لمصلحة الصحة ان تبحث في الامراض المتغلبة على اهل البلاد كالانكيلوستوما والبلهرزيا المنتشرتين في الدلتا بحيث تصيبان خلقاً كثيراً فتتركانهم ضعفاء عاجزين فتعطلان المصالح الاقتصادية في بلاد زراعية كالقطر المصري . وقد اكتشفوا بويضات البلهرزيا حديثاً في انسجة مومياء محنطة من عهد العائلة العشرين فآن الاوان لاتخاذ التدابير الفعالة لقطع هذه العدوى التي دامت طول هذا الزمان في بر مصر . وفي العزم البحث الدقيق واعمال النظر في البلاجرا وامراض العين المعدية عموماً كالرمد الصديدي والتراخوما وما شاكل والحمى التيفوسية ونحوها من الامراض واسباب تعاظم متوسط عدد الوفيات من الاطفال ويقتضي للبحث في امراض كهذه ان نكون على علم صحيح بعوامل العدوى وان نقدرها حق قدرها والا فبغير هذه المعرفة لا نستطيع ان نمنع الامراض بطرق مبنية على اساس صحيح وقد كنا الى عهد قريب غير قادرين على القيام بهذا العمل حق القيام لجهلنا تاريخ حياة الاجسام الحية المسببة لهذه الامراض اما الآن فقد ازدادت معرفتنا

لذلك وعلمنا حقائق مقررة جلية عن كيفية العدوى بتلك الامراض فاصبحنا ادرى باستعمال طرق مبنية على المعرفة الناتجة عن الابحاث العلمية

نعم ان بناء المستشفيات وتجهيزها بما يلزم لتمريض المرضى ومعالجتهم امر حميد ولازم ولكنه لا يقطع اصل المسألة التي نحن بصددها. فاذا لم تتخذ احتياطات وتدابير اخرى فهما بنينا من المستشفيات وعالجنا من المرضى لم نؤثر شيئاً في حدوث امراض كالتي ذكرناها. ولما كانت الوقاية خيراً من العلاج فالواجب ان نضرب على اصل العلل والشرور التي ذكرتها وان نتبع خطة صحيحة مبنية على معرفة التاريخ الطبيعي لعوامل العدوى والمبادىء والاحوال التي تنتقل فيها الامراض الغالبة على البلاد وتنتشر بالعدوى من مكان الى مكان

العلاقة شديدة في كل البلدان بين الاحوال التي لاتوافق الصحة والامراض والقطر المصري لا يشذ عن هذه القاعدة . فاذا التفتنا الى القرى كلها وجدنا الاحوال فيها موافقة لحياة الاجسام الحلمية التي تحدث ما كان من الامراض كالانكيلوستوما والبلهرزيا مما يتوقف انتشاره على حالة التربة والماء والوسط غير الصحي كما في هذه البلاد . ولم تبتدىء الاصلاحات الصحية بمصر الا منذ عهد حديث وقد جرى معظمها في المدن الكبيرة والاماكن المقصودة للصحة والعافية فجاء بوجه الاجمال وافياً بالمرام كافلاً لادخال تلك الاصلاحات الى القرى بوجه الاعتدال اذ خلو القرى من الوسائط الصحية هو العلة التي يجب مداواتها ولو كان لمجرد مراعاة الاعتبارات الاقتصادية ولا ينتظر ان نتقدم كثيراً في منع الامراض المعدية المهمة ووقاية البلاد منها الا بعد ان نباشر ذلك في القرى ونخطو هناك بعض الخطى في هذا السبيل . فالقرى وما يحيطها مبنية بحيث لا يمكن جعلها على درجة يحمدها الغربيون من الجودة الصحية الا ببطء شديد لان المنازل ليست الا كوماً مزدحمة من جدران الطين الرديئة البناء السيئة التهوئة الخالية من كل تدبير لامر المياه والناس يسكونها هم ومواشيهم معاً ويستقون ماءهم من الترع المعرضة للتلوث بكل انواع العدوى والادران . وتكثر عندهم البرك في كل مكان لقرب المياه التي

تحت الارض من سطح تربتها . فاحوالها تهيء وسطها لنمو الانكيلوستوما والبلهرزيا فيه وبناء تلك المنازل بالطوب الاخضر يستلزم ضرب الطوب من الاتربة التي حول القرى فتنخفض الارض هناك وتمتلىء بالمياه الآسنة المتجمعة من المياه التي تحت الارض والمشحونة مواد آلية من كل نوع فتصير مصدراً لاسباب الامراض الوافدة

والبرك المذكورة تردم الآن تدريجاً مراعاة لصحة الاهالي والارض التي تصلح بردمها تقلل الازدحام في القرى وتصير ساحات فضاء لسكانها. وقد تقرر حديثاً ان كل ما يردم من البرك الخاصة بالحكومة يؤخذ اللازم منه لاحتياجات القرية الصحية وللفضاء حولها ويضاف الى حرم القرية من دون ان تحمل نفقته

ولا ريب ان حالة البلاد الصحية حسنت كثيراً في الاعوام الاخيرة فقد بنيت فيها منازل احسن مما كان يبني قبلاً وانشئت ايضاً عزب صحية وتبنى الآن قرية في شمله لتكون نموذجاً يقاس عليه وقد تغلب الاهالي بعض التغلب على نفورهم من الاحتياطات الصحية فاصبح ابلاغهم لاخبار الامراض المعدية عاماً اوسترهم لها الشذوذ لا القاعدة خلافاً لما كان في الماضي وهم لا يأبون الان الفرز عند حدوث امراض معدية بل يأتون عن طيب نفس طالبين للاسعاف الطبي . والتسهيلات في ازدياد لحصولهم على الاسعاف الطبي وخصوصاً في امراض الاطفال. ومن الامور الجديرة بمزيد الاعتبار ان استقصاء اخبار الحجاج العائدين من الحجاز وفحصهم طبياً كانا من اعسر الامور منذ اعوام قليلة واما الآن فذلك يتم على اسهل سبيل وهم يأتون من انفسهم للفحص الطبي بعد ما كان الانسان يضطر ان يركض وراءهم الى مخابئهم في قراهم حتى يدركهم فيها بكل مشقة

والواجب ان نشر العلم والمعارف وتحسين الاحوال الصحية يسيران معاً يداً بيد . ومجالس المديريات ساعية في ذلك سعياً حسناً .

ان اثبات عدم موافقة الاحوال للصحة في قرى مصر امر سهل واما وصف العلاج الشافي لذلك فليس بسهل . ولكني ارى انه يستدل من الاحوال الحاضرة ان الاصلاح الوافي بالمراد يكون من الوجوه التالية (١) تعليم الاهالي مبادىء الهيجين وحفظ الصحة واسباب الامراض المعتادة الحدوث

في قراهم وكيفية اتقائها · وينبغي ان يؤلف كتاب حاوٍ لتلك المبادىء ويعلم في كتاتيب القرى (٢) ان ينشأ تفتيش صحي ويعين مفتش لكل عشر قرى وهو يبلغ طبيب المركز كل ما يتعلق بالمسائل الصحية في قراه ويحسن ان يختار لذلك عسكري اتم مدة خدمتهِ ورقي الى صف ضابط في الجيش المصري فيعلَّم العمل المطلوب قليلاً ويعين مفتشاً صحياً (٣) ان تحسن الاحوال الصحية في القرى بعد ذلك على مبدإ حفظ النظام وتدبير امر الماء (وذلك يمنع عدوى الانكيلوستوما والبلهرزيا كثيراً) وردم البرك وبناء منازل حسنة جيدة التهوئة وتدبير مياه نقية للاستقاء ونحوهِ

ومن الآن الى ان يتم ذلك نحن في حل لاتخاذ الاحتياطات الواقية في الحال والجهاد في محاربة الامراض الغالبة التي ذكرتها وقد ابتدىء ذلك والعزيمة معقودة على الجري فيهِ بهمة وسرعة

فلمكافحة مرضي الانكيلوستوما والبلهرزيا انشىء مستشفى نقال للانكيلوستوما وفاز فوزاً مبيناً والمراد الآن التوسع في هذه التجربة ومقاتلة هذا الداء في القرى وبذلك نقع الاحوال الطبيعية التي تحدث فيها العدوى بهذا المرض تحت نظرنا وبحثنا وكذلك نقع احوال التربة الموافقة لنقف البيضة عن الدودة ولمعيشة الدودة تحت فحصنا · ونعلم ايضاً ما اذا كان في القرى التي تشتدُّ العدوى فيها بؤر كبيرة تنتشر العدوى منها فنهاجمها ونهلك ما فيها · فقد رووا ان في مركز من مستعمرة من المستعمرات الالمانية الافريقية التي اشتدَّت العدوى بالانكيلوستوما فيها نقص عدد ناقلي العدوى من ٦٤ في المئة الى ١٠ في المئة فقط وذلك بمعالجة المصابين بها مجاناً وتنظيم وسائط النظافة وتدبير المياه ونشر المعارف المتعلقة بهذا المرض بين الاهالي · ومرادنا نحن ان ننهج هذا المنهج ايضاً في مقاومة تلك العلة

ويستدلُّ مما هو معلوم عن طريقة العدوى بالبلهرزيا ان ما يفيد في الوقاية من الانكيلوستوما يفيد في الوقاية منها ايضاً · اما البلاجرا فمرض منتشر في الوجه البحري اكثر من انتشارهِ في الوجه القبلي ويصيب العاملين بالزراعة في الاكثر وقلما يصيب اهل المدن · وقد تبين من البحث في مرض الانكيلوستوما ان كثيرين من المصابين بهِ يكونون مصابين ايضاً بالبلاجرا او بالبلهرزيا والبعض منهم بهما كليهما · اما اسباب البلاجرا فلا تزال تحت البحث والمراد الآن البحث عنها علمياً لمعرفتها وذلك باختيار موظف واسع الخبرة والمعرفة في البحث عن المواد والحقائق التي جمعت عن هذا الداء في مصر والحاقهِ بالقسم الاداري في مستشفيات الانكيلوستوما وبذلك تتعزز القوة العلمية المحضة في الغارة المقصود شنها على

الانكيلو ستوماوالبلهرزيا . لان هذه الامراض الثلاثة كثيراً ما تكون معاً في القرية الواحدة
ذكر مدير قسم المجاذيب ان بين ٨٣٩ نفساً دخلوا مستشفيه ١٤٥ نفساً اي ١٧ في المئة منهم دخلوها بعلة البلاجرا . وقد جرى البحث العلمي في ايطاليا واميركا ومصر وغيرها من البلدان التي يكثر هذا المرض فيها لاكتشاف سببه فلم يقرّ قرار الباحثين نهائياً على انهم اكتشفوهُ . وابتداً درس هذا المرض منذ ثلثة اعوام في مديرية الشرقية حيث وضع ٢٠٠ مصاب بهِ تحت المراقبة مدة وحضر في ذلك الحين الدكتور تشالمرس مدير دار البحث في الخرطوم الى بر مصر للبحث في بعض اطوار هذا المرض واذا اتجه البحث العلمي المحض الى البلاجرا والانكيلوستوما واستمر طويلاً بتدقيق وانتظام فلا بدَّ من الوصول الى نتائج حسنة تفي بالمرام

اما اشهر امراض العيون المراد انقاذ الاهالي منها فهي الرمد الصديدي وهو اعظم اسباب العمى في بر مصر والتراخوما المزمنة التي تصيب عدداً عديداً منهم وقد ثبت ان هذه الامراض كانت متفشية في مصر منذ ٣٥٠٠ سنة كما اكتشفوا حديثاً في كتابة قديمة على البردي المعروف ببيروس ايبرس . اما الوسائط المستعملة في المديريات للعلاج وللوقاية على السواء فهي مستشفى مبني للرمد في بندر كل مركز ومستشفيات وخيام نقالة للطواف في المدن والقرى البعيدة . ويمتد من هذه المراكز فروع لهذا العمل ايضاً كمعالجة التلامذة في المدارس والكتاتيب والقاء الخطب والمحاضرات عن حفظ صحة العيون وتوزيع رسائل حاوية وصف الوقاية من العدوى والتكلم مع جماعات من النساء بلغتهنَّ لافهامهن وجوب الاعتناء بنظافة اولادهن والامل ان هذه الوسائط تصلح الامور بين قوم يهتمون بشفاء امراض العيون عندهم اعظم اهتمام

وقد كثر الانتباه حديثاً الى كبر متوسط عدد الوفيات من الاطفال في بر مصر . ولذلك سببان احدهما جهل القابلات المصريات اصول صناعتهن والآخر جهل الامهات واهالهن الى حد يرثى لهُ فانهن في كثير من الاحوال لا يكدن يعرفن ما هي النظافة ولا كيف يطعمن اولادهن او يلبسنهم ثيابهم او يعتنين بهم في امراضهم

فهذه الحالة ناتجة عن التقهقر في الحضارة بين عامة الاهالي اذ المشهور ان الفلاحين قوم اقوياء الابدان اشداء البنية . ولا بد لتحسين هذه الحال من التقدم المستمر في حل المسائل الصحية ومن نشر المعارف والتعليم وخصوصاً بين النساء . وقد جرى بعض الاصلاح من هذا القبيل فانشئت مدارس للقابلات وعيادات للاطفال في بنادر المديريات . اما المدارس

فيتعلم القابلات فيها على يد رئيسة انكليزية كفوء لتعليمهن واما العيادات فيعالج الاطفال فيها . و تعلم والداتهن مبادىء النظافة وعمل الثياب والطعام الموافق ومعالجة امراض الاطفال الاعتيادية و يتم ذلك على يد ممرضة انكليزية مستوفية شروط الكفاءة له

وتقوم مجالس المديريات بنفقات مدارس القابلات وتراقب عليها لجنة السيدات المركزية بالقاهرة مستمدة مشورة مدير مصلحة الصحة العمومية ومستعينة بلجان محلية . وتعين الآن طبيبة مفتشة لتزور كل مدرسة في دورها وتراقب عملها ليتم تعليم القابلات فيها على وتيرة واحدة للحصول على الشهادة ولاخبار اللجنة المركزية بكل ما يجري فيها . وبعد ما تتم القابلة علمها وتعود الى قريتها تكون اعمالها خاضعة لتفتيش رئيسة مدرسة القابلات التي في المديرية ولاعضاء اللجنة المحلية فيبقى الاتصال دائماً بينها و بين مدرستها و يبقى عملها تحت المراقبة وتبقى احوال الاطفال في قريتها تحت المراقبة ايضاً

والرجاء انهُ بذلك يحصل التقدم في البلاد كلها تدريجاً فيتدارك قصور القابلات في القرى وما ينتج الآن عنهُ من الضرر ولا بد لهذه المساعي من الاقتران بالنجاح لانها صادرة من النساء الى النساء . والامل ايضاً ان حلقات هذا النظام كلهِ تتصل اخيراً معاً في سلسلة واحدة بانشاء مستشفى مركزي للقابلات في القاهرة ومدرسة لهن تابعة لهُ فيكون تعليمهن فيها مضارعاً لتعليمهن الآن في البلدان الاوربية الراقية . ومتى تحقق هذا الامل يسن قانون لممارسة صناعة القابلات و يكون تنفيذهُ تحت مراقبة الحكومة

بات الطاعون في اليد الآن والظاهر انهُ جعل يذل ويذعن امام الغارة الدائمة التي شنت عليهِ منذ ظهورهِ سنة ١٨٨٩ فان المساحة التي ظهر فيها في السنة الماضية كانت مثل المساحة التي ظهر فيها في السنة التي قبلها ولكن عدد الاصابات قلَّ فانهُ لم يحدث غير ٦٥٤ اصابة سنة ١٩١٣ مقابل ٨٨٤ اصابة سنة ١٩١٢ وكانت الوفيات ٣٠٤ فقط مقابل ٤٤١ سنة ١٩١٢ والتجارب تجرب في المعهد الهيجيني بمصلحة الصحة العمومية الآن لاكتشاف علاج ميسور الاستعمال قتال للبراغيث وما كان من فصيلتها

ازدادت سعة المستشفيات قليلاً في مصر والمبهج من امرها ان خلقاً كثيراً يقصدها الآن من تلقاء نفسه لان الاوهام التي طالما نفرت الناس من المستشفيات على اختلاف انواعها في بر مصر آخذة في الزوال واعظم سبب في ذلك كون الاطباء المصريين الذين يطببون فيها صاروا اوفر علماً واعظم كفاءة مما كانوا عليه في الاعوام الماضية ودرجة التمريض ارتقت ايضاً فيها لازدياد العناية بتعليم المرضين وتربية من فيها من صغار المستخدمين

هذا وان الاشغال العادية التي تقوم بها مصلحة كبيرة يناط بها أمر الصحة العمومية في البلاد على اختلاف فروعها اشغال كثيرة جداً واما ما تقدم ذكرهُ فيقتصر على الزيادات والتوسيعات المتجهة العناية اليها الآن فيها والمبذولة الهمة في اتمامها لمقاومة بعض الامراض التي يقاسي الناس كثيراً من فتكها واستئصال شأفتها من القطر المصري اذا امكن

اشتد الضغط على مصادر البلاد المالية من نقص ايرادات الحكومة بسبب تخفيض الضرائب على الاطيان التي لم تصلها المياه في الوجه القبلي ومن زيادة المصروفات التي اقتضاها انخفاض مياه النيل. وعلاوة على ذلك اقتضى الامر تدبير الاموال اللازمة والسحب من المال الاحتياطي للاصلاحات والتحسينات التي تأتي بربح وريع كالاعمال التي تعمل الآن للصرف والمصروفات الاخرى الخارجة عن مصروفات الادارة . ولابتياع سكة حديد مريوط الخديوية بمبلغ ٣٧٦٠٠٠ جنيه

فذلك يدلنا على ان الحالة المالية تقتضي بلا شك ان تزاد مصادر الايراد حتى اذا جاء الفيضان منخفضاً بقيت البلاد محافظة على ما حازت من التقدم والنجاح حتى الآن . وقد تم الشروع في ذلك بزيادة رسم الجمرك على الوارد من الدخان زيادة تزيد ايرادات الحكومة من دون ان تضايق دافعي الضرائب . ثم ان مصروفات الادارة أنقصت بكل طريقة في الامكان . اما انخفاض النيل فلا يخلو من اقلاق البال ولكن المحسوب هو انهُ يكفي بمساعدة المياه المخزونة في خزان اصوان لارواء زراعة القطن سنة ١٩١٤ والطوالع حسنة فقد ابتدأت السنة بموسم للسياح نادر المثال

ويظهر مما سيأتي في هذا التقرير عن الحالة المالية كيفية بناء الميزانية التي غيرت قليلاً عما كانت عليه في السنين السابقة والمأمول ان الاحوال المعاكسة التي سبقت الاشارة اليها لا تؤثر في ثروة البلاد ونجاحها الا تأثيراً وقتياً لا يدوم طويلاً

ذكرت في تقرير السنة الماضية ان لجاناً عينت لاحصاء ديون الفلاحين الذين يمتلكون من خمسة افدنة فما دون ولذلك ينتفعون من قانون الخمسة الافدنة وحصر تلك الديون بالضبط . فأودعت الآن خلاصة نتائج احصاءاتهم في الجدول التالي

المديرية	الملاك المديون من ٥ افدنة فادون		مبلغ الدين		
	عدد الملاك	مساحة الافدنة	الجملة	على المالك	على الفدان
			ج٠م	ج٠م	ج٠م
القليوبية	٣٣٣٨٩	٢٩١١١	١٠٩٦٩٩٢	٣٢،٢٥٥	٣٧،٦٨٣
الشرقية	٥٨٦١٥	٦٢٤٩٤	١٦٠١٢١٤	٢٧،٣١٧	٢٥،٦٢٢
الدقهلية	٧٠٧٣١	٧١٤٨٠	٢١٥٩٥٧٩	٣٠،٨١٥	٣٠،٢١٢
المنوفية	١٠٥٩٣٤	٩٢٥٧٨	٣١٣٧٢٠٨	٢٩،٦١٤	٣٣،٨٨٧
الغربية	١٠٠٦٣٥	١٠١٧٠٢	٣٠٧٦٠٥٥	٣٠،٥٦٦	٣٠،٢٤٦
البحيرة	٤٤١٧٨	٤٨٧٢٩	١١٤٥٢٣٩	٢٥،٩٢٧	٢٣،٥٠٠
الجيزة	١٦٥٩٤	١٧١٥١	٤٩١٢٤٥	٢٩،٦٠٤	٢٨،٦٤٢
بني سويف	١٥٨٦١	١٦٣٨٦	٣٨٣٧٩٤	٢٤،١٩٧	٢٣،٤٢٢
الفيوم	٢٣١٣٩	٢٤٧٥٤	٣١٦٦٧٣	١٣،٦٨٥	١٢،٧٩٣
المنيا	١٥١٧١	١٥٦١٧	٣١٥٦٨٩	٢٠،٨٠٨	٢٠،٢١٤
اسيوط	٣٣٦١٩	٣٧٩٧٧	٦٦٩١٨٦	١٩،٩٠٥	١٧،٦٢٠
جرجا	٤٨٨٢٢	٥٠٤٠٤	٩١٩٧٧٣	١٨،٨٤٠	١٨،٢٤٧
قنا	٤٧٧٨٠	٤٦٠٢٠	٦٢١٥١٢	١٣،٠٠٧	١٣،٥٠٥
اصوان	٤٦٣٩	٤٨١١	٥٦٥٠١	١٢،١٧٩	١١،٧٤٤
المجموع	٦١٩١٠٧	٦١٩٢١٤	١٥٩٩٠٦٦٠	٢٥،٨٢٨	٢٥،٨٢٤

فيظهر من الجدول المذكور آنفاً ان حملاً هائلاً من الدين يقرب من ١٦ مليون جنيه مصري واقع على كواهل افقر فلاحي الارض في هذه البلاد فاذا اعتبرنا ان الفدان مدين بمبلغ ٢٥ جنيهاً مصرياً في املاك ملاك كثيرين جداً وان معدل الفائدة عال ايضاً حكمنا ان هذه الحالة المالية غير مأمونة العواقب على عدد عظيم من الملاك ولكن قانون الخمسة الافدنة الذي يحمي للفلاح ملكه مكّن من جعل طريقة استيفاء الدين بسيطة وهذا كان امراً لازماً ولولا الحماية المتأتية عن قانون الخمسة الافدنة لكانت العواقب غير حميدة ورجائي ان الطبقات الفقيرة في البلاد تزداد يسراً وحالتها الاقتصادية تحسن بالكسب

والاقتصاد وزوال التجربة التي كانوا معرضين للوقوع فيها بالاستدانة على املاكهم الصغيرة. وقد جاءت الوقائع غير مصدقة لما تكهن به قوم من ان قلة التسليف المسببة عن قانون الخمسة الافدنة تضطر الملاك الصغار الى بيع اطيانهم وتؤدي الى محاولتهم التخلص من القانون بالاحتيال عليهِ. فقد ثبت ما يخالف ذلك وهو ان الاطيان التي ينطبق عليها ذلك القانون قد قل بيعها وان العقود التي عقدت خارج القانون قليلة جداً لا يعتد بها مطلقاً

ويحسن ان يعاد احصاء ديون الملاكين الصغار بعد خمسة اعوام وارجو ان نتيجة الاحصاء تثبت حينئذٍ فائدة هذا القانون بالبرهان

أما الحقانية بجميع فروعها فلا تزال تتقدم على ما يرام في ادارة العدل ادارة فعالة منزهة عن المحاباة في جميع محاكم البلاد على اختلاف أنواعها . والازدياد المتواصل في مقدار اشغالها يقابل بزيادة تدريجية في عدد القضاة وفي رواتبهم على قدر ما تسمح به حالة الميزانية. وربما كان اخص ما يستوقف الابصار في اعمالها في السنة الماضية هو نجاح تجربة محاكم الاخطاط التي يجلس فيها رجال من اعيان البلاد غير متعلمين الحقوق ولا متمرسين في القضاء والدليل على هذا النجاح ظاهر من عدد القضايا التي استؤنفت فيها احكامهم فقد نظروا في السنة الماضية في ٢٥٠٠٠٠ قضية وكان بينها ١٤٠٠٠ قضية قابلة للاستئناف فلم يستأنف منها غير ٢٠٠ ومع ذلك أيد القضاة الاصوليون ٨٠ في المئة من تلك الاحكام

وأما الامن العام فيقال عنهُ انهُ مع كل الجهد الذي يبذلهُ المسأولون عنهُ من رجال الحكومة ازداد عدد الجنايات في السنة الماضية. وبعد ما جدد تنظيم قسم الامن العام في نظارة الداخلية سنة ١٩١٢ اتخذت بعض التدابير المانعة للاجرام إما بالمداركة والاحتياط او بالضرب على ايدي المجرمين ولكن لم يمرّ على تلك التدابير وقت كاف لان تؤثر تأثيرها وانا انتظر ان النتيجة تكون في هذه السنة احسن مما كانت في الماضية . وفي أوائل سنة ١٩١٢ عقد المديرون كلهم اجتماعاً في القاهرة تناقشوا فيهِ هم ورجال الحكومة المركزية في مسألة الامن العام فاتفقت آراء الفريقين على انهُ ما دام نظام السجون الحالي على ما هو عليهِ لا يفي بالغرض المقصود منهُ لارهاب المجرمين . وهذا ما يتفق عليهِ ايضاً رأي كل من درس مسألة الاجرام في القطر المصري و يؤيدهُ ازدياد عدد الجرائم التي يرتكبها المجرمون القدماء . وفي دسمبر الماضي ارسل ناظر الداخلية الف مجرم من المسجونين في السجون المركزية الى السودان بناء على مالهُ من السلطة و بعد الاتفاق على ذلك مع حاكم السودان العام. فامتنع ازدحام السجون بارسالهم واستغني الامر عن بذل الاموال حالاً على توسيعها ولا بد ان ذلك يرهب

الذي تحدثهم النفس بالاقدام على ارتكاب الجرائم فيحجمون عن ارتكابها

واما مجالس المديريات فلا تزال جادة في اعمالها الحسنة . وقد تولت في سنة ١٩١٣ امر التعليم الاولي في مراكزها تدريجاً اتباعاً للسياسة التي شرحتها في تقريري الماضي عن الجمع بين سعيها وسعي نظارة المعارف في التعليم فاصبح امر الصرف على تلك المدارس الاولية وترقيتها وتوسيعها بيد مجالس المديريات من بدء هذه السنة . ومما يسرُّ ذكرهُ انها بينما تنفق الاموال الطائلة على التعليم لا تقلل اهتمامها بالمنافع العمومية ايضاً فقد وجهت انتباهها الى المشروعات المختلفة التي يقصد بها اصلاح الاحوال الصحية في القرى وجعلت خير الاطفال من الاهالي موضوع عنايتها الخصوصية كما ذكرت في غير هذا المكان . غير اني لحظت ان مجالس منها تتبع تغيير رؤسائها بتغيير سياستها فتهمل عند تعيين رئيسها الجديد مشروعات نافعة صرفت على الشروع فيها اموالاً كثيرة وتحملت تعباً وكلفة وتحول كل همها الى مشروع آخر جديد نافع كتلك المشروعات ولكنهُ يختلف عنها في ماهيتهِ كل الاختلاف. فيحسن بالمجالس ورؤسائها ان تتحقق ان المثابرة على سياسة واحدة يمكن ان تؤدي الى احسن النتائج

ذكرت ان درس الزراعة درساً علمياً ازداد شأناً واهمية بانشاء نظارة للزراعة وسابسط الكلام بالاسهاب في محل آخر من هذا التقرير عن العمل الجليل الذي عملتهُ مصلحة الزراعة لما كانت تابعة لنظارة الاشغال العمومية غير اني اقتصر الآن على ذكر امرين ارى لهما اهمية خصوصية فاقول

ان ظهور الدودة القرنفلية ثانية في الخريف الماضي (وكان اول الانتباه اليها سنة ١٩١٢) زاد المخاوف طبعاً ولم يمكن حتى الآن سن قانون لابادتها بتنقية اللوز المصاب بها وحرقهِ ولكن اتخذت الاجراءات الادارية الممكنة لبلوغ تلك الغاية . ولما كانت هذه الدودة تصيب البذرة كما تصيب اللوزة فهم يسعون الآن في اتلاف بيضها وهو في البذرة إما بالوسائط الميكانيكية او بغيرها كامرار البذور في غرفة حامية . ورجائي ان هذه الوسائط ونظائرها متى اتقنت ونفذت بقانون يسن لذلك تكفي لتقليل الخسارة التي تنتج عن هذه الآفة ان لم تكفِ لمنع تلك الخسارة كلها

المناقشة دائرة منذ مدة في نظام يراد ادخالهُ الى البلاد لتعاون اهل قراها تعاوناً زراعياً فقد ثبت امكان النجاح في هذا النظام بمصر وثبتت مزاياهُ وفوائدهُ بتجربتهِ في عدة قرى في جهات مختلفة وجاء انشاء نظارة للزراعة مسهلاً لتوسيع نطاق نقابات القرى وترقيتها كثيراً بمراقبة تلك النظارة لشركات التعاون الزراعية في القرى ومساعدتها لها في الاعمال الزراعية التي

تتعاطاها . ولا ريب في ان اعظم مبدإ يتوقف عليه نجاح هذه الشركات هو السهولة التي يتيسر لها بها ان تستلف المال بفائدة قليلة . وهذا لا يتيسر لها الاَّ اذا أُسست على الاساس القانوني الذي تؤسس عليه الشركات المدنية المسجلة ووضعت ماليتها تحت مراقبة نظارة المالية . فحالما يسن قانون على هذه المبادىء يؤمل الاكثار من تطبيق مبدإ التعاون الزراعي على القرى بانشاء النقابات العديدة فيها . وحالما تصير ادارتها موضوع الثقة سواء كان من جهة اعمالها او من جهة ماليتها ينال الفلاح الصغير منها مساعدة عظيمة ذات قيمة ثمينة

اما المعارف فجارية على الخطة التي مرَّت الاشارة اليها . وقد جدَّ فيها مما يستحق الاعتبار انشاء مدرسة ابتدائية مجانية في القاهرة . غير ان مبدأ التعليم المجاني هذا ليس بجديد تماماً في بر مصر فتلامذة الكتاتيب الفقراء الذين لا يستطيعون الدفع يعلمون مجاناً فيها . ووسائط التعلم مجاناً في ما هو ارقى من المدارس الابتدائية متوفرة بالاعانات التي يمكن للفائز الحصول عليها في المدارس الثانوية والفنية . وتلامذة مدارس المعلمين يدخلون اليها و يعلمون فيها مجاناً . فادخال التعليم المجاني الى المدارس الابتدائية الآن اتم سلسلة التسهيلات التي يتيسر بها للتلامذة النجباء الذين سدت في وجوههم السبل ان يحسنوا احوال معيشتهم في المستقبل . وهم يتغذون الآن في المدرسة مجاناً و يحترس مزيد الاحتراس حتى لا ينتفع بذلك غير التلامذة الفقراء الذين يستحقون هذه المساعدة

اما المحاكم المختلطة فليس عندي عنها غير ما ذكرتهُ في تقريري الماضي . ولكنني اذكر بسرور تقدم الامور يسيراً فيها اخيراً من جهة الاجراءات فقد ذكرت في تقريري الاخير ادخال بعض الاصلاحات الى الاجراءات لاستيفاء الديون التي برهون وللحجز على الاطيان و بيعها تنفيذاً للاحكام . ثم ادخلت اصلاحات اخرى اعم من تلك في السنة الماضية فصدر قانون جديد يسدُّ ابواب التأجيل والتطويل التي كان يطرقها بعض المديونين الذين لا خلاق لهم ليؤجلوا دفع ديونهم و يؤخروا مداينيهم عن استيفائها وقد ضيق هذا القانون ايضاً السبل التي كان الآخرون يدخلون منها بينهم ليحولوا دون تنفيذ الاحكام . وقلل التأجيل ايضاً في تسليم الانذارات وعدل لائحة الرسوم وادخل اصلاحات اخرى صغيرة في النظام الحالي

ولكن مسألة النظام الكلي باقية بلا حل ولا أرى كيف يمكن اصلاح حالة اصلاحاً جوهرياً ما دامت عيوبها ونقائصها مغروسة في نظام الامتيازات الاجنبية . وقد طالما الحت هذه الوكالة في التقارير التي صدرت منها منذ اعوام كثيرة في وجوب تعديل هذا النظام تعديلاً جوهرياً فعسى حل هذه المسألة ان لا يطول الآن كثيراً .

الباب الاول

في المالية

٢ — الحالة المالية

ذكر المستشار المالي في مذكرته عن ميزانية سنة١٩١٤ الامور التالية عن الحالة المالية العمومية في مصر واني اوافقهُ عليها تمام الموافقة وهي

« قدرت في مذكرتي عن ميزانية سنة ١٩١٣ ان قيمة محصول القطن لسنة ١٩١٢ ستزيد عن قيمة محصول السنة السابقة ورجحت ان تبلغ هذه الزيادة مليونين ونصف مليون جنيه فجاءت النتيجة دون ما قدرت بقليل فقد حسبوا قيمة المحصول ٣٢ مليون جنيه اي زيادة ٢١٤٠٠٠٠ ج . م على قيمة محصول سنة ١٩١٢

«وقد يظن لاول وهلة ان هذه الزيادة في قيمة اهم صنف من صادرات القطر أثرت مباشرة في واردات سنة ١٩١٣ التي زادت قيمتها نحو مليوني جنيه ولكن عند انعام النظر يتضح ان هذا الاستنتاج ليس في محله فان هذه الزيادة في الواردات يكاد يوازيها الاختلاف الذي طرأ على حركة النقود فقد اسفرت هذه الحركة في موسم القطن سنة ١٩١٢—١٩١٣ عن ان صافي ما صدر من النقود من القطر المصري بلغ ٢٠٠٠٠٠ ج . م وكان صافي ما ورد اليه منها في العام السابق مليوناً ونصف مليون جنيه ولم يسبق مثيل لذلك اي لزيادة صادرات النقود على وارداتها في القطر المصري الا في عام ١٩٠٨ — ١٩٠٩ حينما نقصت قيمة محصول القطن عن محصوله الحالي سبعة ملايين ونصف مليون جنيه

« وعليه فبدلاً من ان تزيد الواردات على نسبة زيادة الصادرات حدث في ميزان تجارة القطر تعديل ربحت به الصادرات مليوناً ونصف مليون فدلَّ ذلك على ان اقتراض الاموال الجديدة من البلدان الاجنبية نقص ما يعادل هذا القدر او وقف وقوفاً تاماً

«ويظهر من فحص أنواع الواردات ان هنالك نقصاً عاماً في أصناف المأكول والملبوس ويستثنى منها الحبوب والدقيق فان الوارد منها زاد زيادة عظيمة لسد عجز محصول البلاد وقد بلغت الزيادة في هذين الصنفين فقط من الواردات نحو ١٢٠٠٠٠٠ ج . م أما باقي الزيادة فناشئ عن ارتفاع الاسعار التي اضطرت مصر الى دفعها في شراء المنسوجات القطنية والفحم والبترول والخشب وسواها من البضائع

« وقد صحب هذا التعديل في ميزان التجارة والنقص في الاقتراض نقص في مقطوعية البضائع التي تعد من الحاجيات العامة وامتناع عن خزن الذهب والخلاصة ان الادلة متوفرة من جهات شتى على ان البلاد أخذت تسير في سبيل الاقتصاد

« وهذا الميل الى الاقتصاد ينشط العزائم ولكن لا بدّ من الاعتراف ان السبب الأكبر فيه ضغط الديون والاضطرار الى تصفية الديون التي تحمل الجمهور عبئها في المدة التي تقدمت الازمة المالية . ومن الامور المسلم بها عموماً انهُ لو صفيت المراكز الضعيفة تصفية تامة بعد أزمة سنة ١٩٠٧ لأدى ذلك الى التعجيل في ردّ القوة والنشاط الاقتصادي الى السوق والجمهور . وحسبنا شاهداً على بطء سير التصفية عدد التفاليس ونزع الملكية لتسديد الديون وما نشأ عن ذلك من الشعور بضياع الثقة والأمنية الذي ساد الدوائر المالية والتجارية فانهُ ظاهر في تقارير غرف التجارة والشركات العمومية »

ثم قال المستشار بعد ذلك «ومما يقضي بالاستغراب لاول وهلة ان الزيادة العظيمة في قيمة محصولات البلاد منذ غرة القرن الحاضر في الحكومة لم تكسب القطر مركزاً أثبت من مركزه المالي الحالي مع انها كانت مقرونة باسباب الامن والنظام التي كفلها حسن الادارة في الحكومة نعم ان لبعض العوامل كزيادة عدد السكان وغلاء أسباب المعيشة يداً في هذا الامر ولكن هذه النتيجة المخيبة للآمال يجب أن تعزى خصوصاً الى تراكم الديون والاسراف في النفقات

«ومع ان الزيادة في الديون تحمل موارد ثروة البلاد عبئاً يبقى الى زمن بعيد أو يدوم فان الحالة الحاضرة غير المرضية ستتبدل باستمرار التصفية ومرور الزمان فتصلح وتكون أثبت وأقل تقلباً منها الآن . والامل الاكبر بتعجيل التحسين معقود بالمساعي التي يبذلها الافراد لتقليل النفقات والامتناع عن عقد سلف جديدة الا اذا كان الغرض منها ايجاد ريع .وفي الاحصاءات التجارية ما يدل على ميل صحيح الى هذا الامر كما تقدم ومن الادلة الناصعة التي تؤيد هذا الاستنتاج تخفيض النفقات بين المزارعين

« والمرجح ان معظم الفضل في هـذا الامر الاخير عائد الى نتيجة قانون الخمسة الافدنة فان الذين انتقدوا هذا القانون تسرعوا في الحكم بانهُ يحرم الفلاح الصغير من كل ثقة مالية بهِ في حين ان هذه الثقة من اللوازم الاقتصادية لهُ ولكن الحقيقة هي ان الحاجة الحقيقية التي يحتاجها الفلاح أو المالك الصغير الذي يزرع أرضهُ بيده من غير أن يستأجر لها عمالاً اقل مما كان يظن وان الاموال التي كان يقترضها عادة برهن أرضه

كانت تنفق في الغالب في اعمال لا ريع ولا ثمرة منها وفي الاسراف في المعيشة ولما كان الغرض من القانون منع هذا الاقتراض فقد كان المنتظر ان تقل مصروفات هذا الفريق وهذا هو الواقع الآن على ما يظهر . وبالاجمال يحق الاعتقاد بان القانون أخذ يأتي بالنتائج الحسنة التي كانت تنتظر منهُ وانهُ سيعيد المالك الصغير الى المنزلة المالية الامينة المستقلة التي لابد منها لسعادة البلاد وخيرها

« ولا يخفى ان القول بعدم استغناء الفلاح الصغير عن الثقة المالية يفضي الى القول بوجوب ايجاد نظام متسع النطاق للاستدانة يفتح للفلاحين أبواباً أخرى بدلاً من التي أقفلها هذا القانون في وجوههم ولكن الغرض المقصود من القانون تضييق سبل الاستدانة لا فتح سبل جديدة اليها كما تقدم وخير ضمان لتحديد الثقة الزراعية والانتفاع بها هو الضمان الموجود في نظام التعاون ومما يجدر ذكرهُ في هذا المقام ان مساعي شركات التعاون الزراعية الموجودة الآن انصرفت الى الاستفادة والانتفاع من ابتياع الاشياء بالجملة بالاشتراك بين أعضائها لا الى تسليف الاعضاء

« وان التدابير التي هي موضوع المناقشة الآن ترمي خصوصاً الى تحسين حالة المزارع الصغير والمظنون انها ستساعد كثيراً في تحسين الحالة الاقتصادية اجمالاً وفي الوقت عينه وجهت الحكومة عنايتها الى ترقية موارد ثروة البلاد والانتفاع بالقوى الضائعة الآن على قدر ما تسمح ماليتها به فقد شرعت في اعمال الصرف واصلاح الاراضي في بقاع واسعة واهتمت بزيادة ماء الري وتنظيم توزيعه وبعمل اعمال اخرى ذات ريع فاذا ايد الاهالي الحكومة في هذه الامور وعضدوها فان ثروة البلاد لا تلبث ان تنمو وتعظم نمواً يعيد القطر الى المنزلة الاقتصادية الرفيعة التي هو جدير بها بغنى موارده الطبيعية العديمة النظير واجتهاد اهله وحبهم للعمل وبتوطد اركان الامن الذي تضمنهُ حكومتهُ »

وقد اقتبست العبارات التالية من مذكرة المستشار المالي عن حالة مالية الحكومة واني اوافق على الخطة المالية التي بسطت فيها ويرى مما يلي ان شكل الميزانية وطريقة مراقبة الاعتمادات عدلا تعديلاً عظيماً ثم ان الحكومة تفكر في اتخاذ التدابير لتحسين نظام مراجعة الحسابات وقد تبين للحكومة انهُ يحسن تغيير تاريخ السنة المالية لاسباب ذكرت في مذكرة المستشار المالي فاقتضى هذا التغيير وضع ميزانية للمدة الواقعة بين نهاية السنة المالية الماضية والسنة المالية الجديدة وعندي ان التغيير الذي تمَّ هو اصلاح شديد الاهمية في ادارة مالية البلاد فللموظفين الذين اقترحوهُ وأتموا وضعهُ فضل عظيم

« ستنقص ايرادات الحكومة بحكم الاضطرار سواء كان بسبب ما يصيبها بانخفاض النيل او بما سبقت الاشارة اليهِ في صدر هذه المذكرة من الميل الى الاقتصاد في النفقات

« ففي سنة ١٩١٣ بلغت الايرادات العادية ٦١٦ ٣٦٨ ١٧ ج ٠ م فنقصت عن ايرادات السنة السابقة ١٢٧ ١٤٧ ج ٠ م وهذه اول مرة دخلت ايرادات مصلحة الدومين التي تخلصت من عبء الدين الذي كان عليها في الايرادات العمومية وقد بلغت زيادة الايراد من هذا القبيل ٠٠٠ ١٨٨ ج٠م بعد طرح اموال الاطيان التي لا تجبي الآن على املاك الدومين فالنقص الحقيقي في سائر ابواب الايراد اذاً يبلغ ٠٠٠ ٣٣٥ ج٠م

« واهم ابواب الايراد التي وقع فيها النقص هي سكك الحديد والمحاكم

« وقد بلغ النقص في ايرادات سكك الحديد ٣٠٩ ٩٣ ج ٠ م او ٢,٣ في المئة ونحو ثلثي هذا العجز واقع في باب نقل البضائع وقد نشأ فيهِ عن حادث عرضي وهو ان محصول القطن سنة ١٩١٢ بيع باسرع مما بيع محصول سنة ١٩١٣ فنقصت كمية القطن التي نقلت في هذه السنة عن المعتاد اما رصيد العجز فواقع في باب نقل الركاب وقد نشأ بعضهُ عن انشاء محاكم الاخطاط التي قللت دواعي السفر وبعضهُ عن اقتصاد الناس في النفقات

« اما نقص ايرادات المحاكم البالغ ٥٩٧ ١٨٧ ج ٠م فكان من الامور المنتظرة لان هذه الايرادات زادت في اواخر سنة ١٩١٢ زيادة غير معتادة بسبب الرسوم التي دفعت لتسجيل العقود والاوراق التي لها علاقة بقانون الخمسة الافدنة وقد نقصت ايرادات المحاكم الاهلية بسبب انشاء محاكم الاخطاط وكنت قد قدرت وقوع ذلك في مذكرتي عن ميزانية سنة ١٩١٣

« وفي ايرادات الاموال المقررة نقص قدرهُ ٠٠٠ ٢٥ ج٠م بعد طرح الاموال التي لم تعد مصلحة الدومين تدفعها عن اطيانها وبعض هذا النقص ناشئ عن اعفاء الاطيان التي لم ترو والبعض الآخر عن المتأخر من اموال الاطيان

« ونقصت الايرادات المتنوعة ٤١٢ ٦٥ ج م وسبب هذا النقص عدم الحاجة الى صك نقود في سنة ١٩١٣ وكان الايراد من صك نقود الفضة في سنة ١٩١٢ اكثر من هذا النقص

« ونقصت ايرادات التلغرافات ٨٢٢٥ ج٠م او ٦ في المئة ولكن ايرادات الموانئ والفنارات زادت ١٤٥٠٩ ج٠م او ٣ في المئة وايرادات البوستة ١٨٦١٠ ج٠م او ٥ في المئة وايرادات الجمارك ٢١١٢٨ ج ٠م وزادت الاموال المودعة في صناديق التوفير بالبوستة ٨١٠٠٠ ج٠م او ١٠ في المئة وهي زيادة تبعث على التفاؤل بالمستقبل

وقد بلغت زيادة الايرادات في ميزانية ١٩١٣ العادية على المصروفات ٨٣١ ٦٣٩ ١

ج · م ولكن المصروف من مال الاحتياطي العمومي زاد على ايراده ٨٩٤ ٥٩٥ ١ ج · م فيكون صافي زيادة الايرادات على المصروفات ٩٣٧ ٤٣ ج · م فقط

وفي الجدول التالي بيان مجموع ايرادات الحكومة ومصروفاتها في السنوات الخمس الاخيرة

السنة	الايرادات العادية وغير العادية	المصروفات			الفرق	
		العادية	الخصوصية وغير العادية	المجموع	زيادة الايرادات على المصروفات	زيادة المصروفات على الايرادات
	ج · م	ج · م	ج · م	ج · م	ج · م	ج · م
١٩٠٩	١٥٨٨٧٣١٣	١٣٥٦٨٤٢٨	٣٣٣١٥٨٧	١٦٩٠٠٠١٥	—	١٠١٢٧٠٢
١٩١٠	١٦٣٣٧٦٦٧	١٣٨٤٩٨٥٠	٣٠٩٨٢٣٢	١٦٩٤٨٠٨٢	—	٦١٠٤١٥
١٩١١	١٧١٧٧١٠٧	١٤١٣٧٨٠٢	٢٩٣٩٤٠٥	١٧٠٧٧٢٠٧	٩٩٩٠٠	—
١٩١٢	١٧٨٤٨٣٥٢	١٤٨٢٢٤٠٨	٢٧٤٧٢٢١	١٧٥٦٩٦٢٩	٢٧٨٧٢٣	—
١٩١٣	١٧٧٠٣٨٩٨	١٤٨٨٣٩٢٩	٢٧٧٦٠٣٢	١٧٦٥٩٩٦١	٤٣٩٣٧	—

« فهذه الارقام تدل دلالة صريحة على انهُ لم يتيسر زيادة المصروفات الادارية العادية وتخصيص مبلغ كبير من المال كل سنة لاعمال جديدة ذات نفع عام الاَّ بنمو الايرادات فقد زادت الايرادات مليونين في السنوات الثلاث الواقعة بين سنة ١٩٠٩ و ١٩١٢ فتبدل العجز الكبير الى زيادة في الايرادات على المصروفات مع ان المصروفات زادت في تلك المدة ٦٧٠٠٠٠ ج · م

« وقد كانت قاعدة سياسة الحكومة المالية في السنوات الاخيرة انفاذ مشروعات مهمة رابحة لترقية مصادر ثروة البلاد وتخفيف الضرائب الشديدة او الشاذة او الغاءها وقد تجلَّت صحة هذه الخطة في النتائج التي نتجت عنها سواء كان في زيادة ثروة البلاد او في توفر التدابير لجعل البلاد بمأمن من الطوارىء كانخفاض فيضان النيل في السنة الماضية وربما كانت النتيجة الاخيرة اقل وضوحاً من الاولى ولكنها بلا ريب ليست اقل منها اهمية

« ولا بدَّ في هذا المقام من توجيه الانظار الى حقيقة جلية وهي ان مقدرة شعب ما على الانفاق تتوقف على موارد ثروتهِ وهذا القول ينطبق على الشعوب انطباقهُ على الافراد ومع شدة وضوح هذه الحقيقة فكثيراً ما يغضي عنها الذين يعتقدون ان من واجب الحكومة

الشروع في مشروع من المشروعات النافعة للجمهور اذا ثبت لها وجوب التعجيل فيه على ان نطاق الاعمال التي يمكن ان تعملها الحكومة لزيادة اليسر والرخاء وتحسين الصحة العمومية وترقية التعليم ونحوها اوسع جداً من الحدود التي تحصرها فيها حالتها المالية ومقدرة الشعب على احتمال الضرائب وقد تأثرت هذه المقدرة التي هي احدى وظائف ايراد البلاد بما تحملت من عبء الدين فلم يبقَ سوى مجال ضيق لفرض ضرائب جديدة

« وربما جاز في بعض الاحوال الاستثنائية النظر في تدبير الاموال اللازمة للاعمال ذات الريع بعقد القروض على ان خطة تأجيل دفع المطلوب هذه التي كثيراً ما تستهوي القائلين بها لا مسوغ لها الاّ اذا اضطرت الحال لسد مصروفات معجلة باهظة لا يمكن سدها بسهولة من الضرائب . ولا فائدة من عقد القروض للقيام باعمال الاصلاح التي تعمل في القطر المصري والتي تقضي طبيعتها بتوزيعها على عدة سنوات ويمكن تسديد نفقاتها من الايرادات . ثم ان عقد القروض محفوف بخطر وهو ان هذه القروض قد تكون عبئاً ترزح موارد ثروة البلاد تحتهُ ولما كانت هذه الموارد متوقفة على الزراعة وتكاد تكون متوقفة على محصول واحد فهي عرضة لما يطرأ عليه من النقص لاسباب شتى فهذه الاعتبارات تدل حتماً على ان الطريقة الرشيدة التي يجب السير فيها على المسؤولين عن ادارة مالية البلاد هي حصر المصروفات على الاعمال الجديدة بحيث يستطاع تسديدها من الايرادات العادية

« وقد كان من السائغ اخذ الاموال من الاحتياطي للقيام باعمال ذات ريع عند ما كان دولاب الاعمال في البلاد دائراً بسرعة وتجارتها رائجة يقضي بصرف مصروفات معجلة استثنائية على اعمال جديدة لمقابلة ذاك الرواج والتقدم وعند ما كان الوفر المتراكم من مال الاحتياطي يبلغ مبلغاً عظيماً جداً واما الآن فاذا صرفنا النظر عن الاعتبارات المتقدمة فان الموجود من المال الاحتياطي ليس كبيراً فهو ينفد حالاً اذا اخذت منهُ النفقات اللازمة لمشروعات الاصلاح العظيمة التي تنوبها الحكومة فيجب اذاً من جميع الوجوه ان ينحصر استعمال المال الاحتياطي في الحاجات الاستثنائية او في الامور التي لا تحتمل التأجيل

« ففي هذه الحالة لا سبيل الى تلافي النقص في الايرادات الاّ باختيار واحد من امرين فاما التراخي في انفاذ مشروعات الاصلاح او تدبير مصادر جديدة للايراد ولا يخفى ان فرض ضرائب جديدة من الامور التي ينظر اليها الجمهور بالاستنكار والكراهة ولكن اذا عدلت الحكومة عن متابعة الاصلاحات اللازمة لخير الامة ورفاهيتها في المستقبل كان عدولها هذا مصيبة اكبر من فرض الضرائب فمن العدل ان تطالب الامة بالاشتراك في سد

النفقات التي تعود بهذه النتائج المفيدة وهذه النفقات ستؤول الى زيادة الايراد مباشرة او توليداً واذا استثنينا الطوارئ الفجائية فانها ستجعل للحكومة موارد جديدة تنفقها في اصلاحات اخرى وفي ايفاء الديون وتخفيض الضرائب او غير ذلك من الاعمال النافعة للجمهور

« وقد رأت الحكومة ان زيادة الرسوم على الدخان الوارد زيادة معتدلة يكون وسيلة لزيادة الايرادات زيادة كبيرة من غير ان يشعر المدخنون بعبء يذكر فان رسوم الدخان في مصر قليلة بالنسبة الى الرسوم التي تفرضها البلدان الاخرى عليهِ فزيدت الرسوم الى ٢٥ غرشاً صاغاً على الكيلوغرام من اول السنة وكانت ٢٠ غرشاً وينتظر ان تبلغ الزيادة من هذا المصدر نحو ٤٠٠٠٠٠ ج٠م اذا قسناها على ايرادات السنة الماضية ولكن ليس من الحكمة ان ينتظر تحقيق هذه الزيادة برمتها بسبب احتمال نقص المقطوعية

« وسيرى من النتائج المالية في المستقبل القريب هل ثمت حاجة الى فرض ضرائب جديدة ويعلم الشكل الذي تتخذهُ وستجعل الحكومة رائدها في ذلك وجوب تسديد جميع المصروفات من الايرادات العادية من الجهة الواحدة واقتدار الجمهور على تحمل ضرائب جديدة من الجهة الاخرى وعلى كل حال فلا يغرب عن البال انهُ لا يمكن احداث نفقات جديدة من غير فرض ضرائب جديدة تساويها لتسديد تلك النفقات

« وعلاوة على مسألة زيادة الضرائب ففي نظام الضرائب في مصر تناقض، وعدم مساواة قابلان للاصلاح والتعديل وهذه العيوب كعدم التدرج في الضرائب واعفاء الملكية الشخصية من الرسوم يمكن اصلاحها بفرض رسوم على التركات كالتي تفرض عليها في البلدان الاخرى وهذه المسألة الآن تحت البحث

« وكثيراً ما عدت عوائد النخيل ضريبة شاذة يجب الغاؤها ولكن يظهر ان ما يحق تمنيهِ هو ابدال هذه الضريبة او تعديلها لا الغاؤها لأن هذا الالغاء لا يؤدي الى المساواة التامة بين اصحاب النخيل وسواهم علاوة على انهُ ينقص ايرادات الحكومة نحو ١٣٠٠٠٠ ج٠م ومن العوائق التي تحول دون اي اصلاح من هذا القبيل هو ان مالك النخيل قد لا يكون مالك الارض فاذا استطيع تلافي هذه الحالة الغريبة امكن وضع نظام لهذه العوائد يكون اقرب الى العدل ان لم يرَ من الحكمة الغاؤها برمتها

« اما في ما يتعلق بالمصروفات العادية فلا يستطاع انقاص مبالغ عظيمة منها من غير ان يخلّ ذلك اخلالاً عظيماً بحسن سير النظام الاداري ويصح اطلاق هذا القول ايضاً على بعض المصروفات الداخلة في باب الاعمال الجديدة كالمصروفات اللازمة لتجديد بناء الابنية

المتداعية ثم ان هنالك مصالح من مصالح الحكومة كالمعارف والصحة العمومية وغيرها يمكن توسيع نطاقها توسيعاً يعود بالفائدة من جهات شتى كما تقدم ولكن ضيق ذات اليد يضطر نظارة المالية الى انقاص الطلبات التي تقدم اليها من هذا القبيل وجعلها على قدر ما تطلبهُ حاجات المصلحة الضرورية

« على ان هذه الاعتبارات لا تنفي احتمال الاقتصاد في المصروفات الحالية بتحسين طرق مراقبة تقدير المصروفات والحسابات

« ومن اهم الحوائل التي كانت تحول دون مراقبة تقدير المصروفات المراقبة الوافية ضيق الوقت المعين لهذا العمل فان الفترة بين فصل الصيف وميعاد تقديم الميزانية بجميع تفاصيلها الى مجلس النظار في ٢٥ نوفمبر كانت غير كافية لكي تعد النظارات والمصالح تقدير مصروفاتها بالدقة ولكي تفحصها نظارة المالية فحصاً وافياً وتدور المناقشة فيها فقرّ القرار على خطو خطوة مهمة في هذا الشأن بتعديل بداءة السنة المالية وجعلها من اول ابريل بدلاً من اول يناير وقد فعلت بلدان اخرى مثل ذلك للاسباب عينها وسيكون لهذا التعديل في القطر المصري مزية خاصة اذ يستطاع بهِ ربط المقدَّر للايرادات والمصروفات عند ما يمكن الوقوف بالضبط على نتيجة موسم القطن الذي لهُ شأن عظيم في حركة القطر الاقتصادية ولهذا التعديل مزية اخرى وهو اطالة المدة التي تعطى للجمعية التشريعية للمناقشة في الميزانية

« والحكومة تنظر الآن في اتخاذ وسائل اخرى لمراقبة تقدير المصروفات مراقبة اتم واوفى ومن اهم هذه الوسائل وجوب عرض جميع الطلبات المتعلقة بزيادة المصروفات على نظارة المالية لموافقتها عليها قبل درجها في الميزانية فيتيسر بذلك انعام النظر والمناقشة في كل اقتراح على حدتهِ ويخف عن نظارة المالية كثير من العناء والعمل في اعداد الميزانية

« اما مراقبة الحساب فالطريقة او الطرق المتبعة الآن تدل على الاطوار التي جازها نظام ادارة المالية العام في اثناء الثلاثين السنة الماضية مما ادى الى نقص الانتظام في طرق المراقبة واساليبها والافراط في المراجعة الصورية وتحقيق صحة الاعمال الحسابية . والحكومة تنظر الآن في حصر نظام المراجعة والمراقبة فان التأثير الوافي الذي ينشأ عن مراقبة يقظة رشيدة تعنى بروح القوانين ونصها معاً ينبه نظارة المالية الى عيوبها وخطإها ويمكن سائر النظارات من ادراك اهمية المراقبة المالية وفائدتها في الاقتصاد وحسن سير الاعمال

« ان لكيفية اعداد الميزانية والحسابات اهمية عظيمة في تقريبها الى فهم الجمهور وتسهيل المراقبة المالية وقد ادخل تغيير عظيم على شكل الميزانية بناء على اراء لجنة تألفت في السنة

الماضية في نظارة المالية ونظرت في هذا الامر فجمعت ابواب المصروفات لجميع المصالح و بوبت تبو يباً منظماً وحذف كثير من التفاصيل التي ليست بذات اهمية وحذفت ايضاً تسوية الخدمات التي بين المصالح والنظارات وكانت تزيد قيمة الايرادات والمصروفات زيادة ظاهرة وتعرقل حسن سير الاعمال المالية ولم يستثن من ذلك سوى بعض الخدمات التي لها صبغة تجارية كاعمال سكك الحديد والتلغرافات فانها ابقيت الآن . وهنالك اصلاح عظيم آخر وهو ان المصروفات غير العادية التي كانت تحسب رأساً على الاحتياطي صارت تدرج الآن في الميزانية العادية فتوضع في مصروفات كل مصلحة بعنوان « اعمال جديدة » ويدرج معها الاعتمادات للابنية وغيرها وكانت تدرج قبلاً كاعتمادات خصوصية . وصارت الايرادات غير العادية كاثمان ما يباع من الاراضي تدرج في الميزانية العمومية ايضاً

« وهذا التعديل هو آخر حلقة من سلسلة التعديلات في الكيفية التي تكيفت بها الميزانية المصرية في سبيل الوضوح والجلاء فظهرت الآن لاول مرة بمظهر البساطة والانتظام فان كل المقدر لايرادات الحكومة ومصروفاتها في السنة المالية القادمة ملخص في البيان البسيط الملحق بهذه المذكرة ولم يعد للمال الاحتياطي ميزانية غير اعتيادية بل صار مالاً احتياطياً فقط يزيد او ينقص تبعاً للزيادة او العجز في ميزان الايراد والمصروفات في آخر السنة

« وكان المعتاد حتى الآن ان يرحل في آخر كل سنة ما لا يصرف من رصيد الاعتمادات المفتوحة للمصروفات غير العادية فلم يكن للمصالح ما يحملها على ان تحصر طلباتها بالمبالغ التي تصرفها فعلاً في اثناء السنة وكانت تطلب دائماً اكثر مما تحتاج اليهِ وهذه العادة مضرة بالمراقبة المالية تحول دون تمكن نظارة المالية من تقدير مجموع المصروفات السنوية بالضبط ولكن درج المصروفات غير العادية في الميزانية سيزيل هذا الخلل فما يبقى من الاعتمادات من غير صرف في آخر السنة يلغى كسائر الاعتمادات وستكون الاعتمادات مقتصرة على قدر احتياج السنة . اما الاعمال التي لا يستطاع اتمامها في سنة واحدة فيطلب لها اعتمادات جديدة في السنة التالية وبذلك يتيسر مراقبة سير هذه الاعمال وتعديل المقدَّر لها سنوياً اذا اقتضت الحال

« ولما كانت الاعتمادات المفتوحة على حساب المال الاحتياطي للمصروفات غير العادية في السنين الماضية تزيد كثيراً عما يلزم لتلك الاعمال فان عدم درجها في الميزانية العادية كان باعثاً على تقدير الايرادات بحذر شديد ونشأ عن ذلك ان صافي الزيادة في الميزانية العادية كان يزيد عن المقدر لهُ بكثير ولكن شكل الميزانية الجديد يقضي بالتدقيق في تقدير

الايرادات والمصروفات فهذا الشكل يجعل الميزانية اكثر جلاء واننتظاماً من قبل كما تقدم واقرب الى تقرير حقيقة الواقع من سابقاتها

« قضى تغيير موعد ابتداء السنة المالية بوضع ميزانية للثلاثة الاشهر الاولى من سنة ١٩١٤ فوضعت هذه الميزانية على الشكل القديم وقدرت الزيادة فيها بمبلغ ١٥٥٠٠٠ ج٠م وفتحت اعتمادات جديدة على الاحتياطي بمبلغ ١٢٠٧٠٠ ج٠م للاستمرار في مشروعات الري ومجاري القاهرة٠ ولا تحتاج تفاصيل هذه الميزانية الى شرح كثير فقد قدرت الايرادات فيها ٣٦٥٠٠٠٠ ج٠م على قاعدة متوسط الايرادات الحقيقية في الربع الاول من كل من السنوات الثلاث الاخيرة مع تعديل قليل فيها٠ اما المصروفات فقدرت على قاعدة مصروفات سنة ١٩١٣ مع اضافة ما كان قد سبق الموافقة عليهِ في سنة ١٩١٣ او ما قضت اللوائح الحالية باضافتهِ ويدخل ايضاً في المجموع وقدرهُ ٣٤٩٥٠٠٠ ج٠م مصروفات مصلحة الدومين وكانت تحسب قبلاً على ايرادات تلك المصلحة ومصروفات نظارة الزراعة التي انشئت اخيراً ٠ اما المصروفات على حساب الاعتمادات الخصوصية فقد اكتفي منها بالمبالغ اللازمة بالضبط للقيام بالاعمال المعجلة او التي شرع فيها من قبل وقدر ذلك بمبلغ ١٨٠٠٠٠ ج٠م فكل ما لا يصرف من بواقي الاعتمادات الخصوصية او الاعتمادات المفتوحة على حساب المال الاحتياطي سيلغى في ٣١ مارس ١٩١٤ كما تقدم بانفاذ الطريقة الجديدة ٠ وقد قدرت الايرادات والمصروفات للثلاثة الاشهر هذه باقل من ربع ما قدر لها في كل سنة ١٩١٣ ولا يخفى ان ما يجبى من اموال الاطيان وبعض ابواب الايرادات الاخرى في الربع الاول من السنة لا يكاد يستحق الذكر ويقال من الجهة الاخرى ان المصروفات في ذلك الربع لا تحمل سوى جزء قليل من فائدة الدين العمومي تستحق فيهِ »

٣ — حسابات ١٩١٣

قدرت ايرادات سنة ١٩١٣ ومصروفاتها كما يلي

		ج٠م
الايرادات		١٦١٣٠٠٠٠
المصروفات	ج٠م	
« العادية	١٤٩٠٩٠٠٠	
« الخصوصية	٧٢١٠٠٠	١٥٦٣٠٠٠٠
الزيادة		٥٠٠٠٠٠

فجاءت النتيجة كما يأتي

		ج٠م
الايرادات		١٧٣٦٨٠٠٠
المصروفات	ج٠م	
« العادية	١٤٨٨٤٠٠٠	
« الخصوصية	٨٤٥٠٠٠	١٥٧٢٩٠٠٠
	الزيادة	١٦٣٩٠٠٠

وهذا بيان الايرادات في السنوات الست الماضية

	ج٠م
١٩٠٨	١٥٥٢١٠٠٠
١٩٠٩	١٥٤٠٢٠٠٠
١٩١٠	١٥٩٦٥٠٠٠
١٩١١	١٦٧٩٣٠٠٠
١٩١٢	١٧٥١٥٠٠٠
١٩١٣	١٧٣٦٨٠٠٠

فيرى من هذا البيان ان ايرادات السنة الماضية نقصت ١٤٧٠٠٠ ج٠م عن ايرادات سنة ١٩١٢ ولـكنها فاقت ايرادات كل سنة اخرى تقدمتها

وفي الجدول التالي مقارنة بين مصادر الايرادات الكبرى في السنوات الست الماضية

	١٩٠٨	١٩٠٩	١٩١٠	١٩١١	١٩١٢	١٩١٣
	ج٠م	ج٠م	ج٠م	ج٠م	ج٠م	ج٠م
الجمارك ...	١٩٨٣٠٠٠	١٧٩٩٠٠٠	١٩٠٤٠٠٠	٢١٦٩٠٠٠	٢١١٩٠٠٠	٢١٣٤٠٠٠
سكك الحديد ...	٣٤٦٤٠٠٠	٣٢٨٩٠٠٠	٣٤٣٩٠٠٠	٣٧٢٩٠٠٠	٣٩٥٧٠٠٠	٣٨٦٤٠٠٠
الدخان ...	١٦٨٨٠٠٠	١٦٥٦٠٠٠	١٥٩١٠٠٠	١٦٦٩٠٠٠	١٧١٤٠٠٠	١٧٢٠٠٠٠
الرسوم القضائية ...	١٣٤٦٠٠٠	١٣٤٤٠٠٠	١٣٨٠٠٠٠	١٤٢٨٠٠٠	١٧٤٥٠٠٠	١٥٥٧٠٠٠
الاموال المقررة ...	٥٢٨٧٠٠٠	٥٤٤٧٠٠٠	٥٥٣٩٠٠٠	٥٥٢٨٠٠٠	٥٦٠٩٠٠٠	٥٥١٨٠٠٠

وقد بسط المستشار المالي الكلام في تقلب هذه الايرادات واقتبست اقواله بهذا الصدد في ما تقدم

وقد تجاوزت المصروفات الحقيقية ما قدر لها في الميزانية بمبلغ ٩٩٠٠٠ ج٠م كما يرى في الجدول التالي

	المصروفات الاعتيادية	المصروفات الخصوصية	المجموع
	ج٠م	ج٠م	ج٠م
المقدر في الميزانية	١٤٩٠٩٠٠٠	٧٢١٠٠٠	١٥٦٣٠٠٠٠
المصروفات الحقيقية ...	١٤٨٨٤٠٠٠	٨٤٥٠٠٠	١٥٧٢٩٠٠٠

٤ — ميزانية سنة ١٩١٤ — ١٩١٥

شرح المستشار المالي في مذكرته اهم التغيير الذي طرأ على الميزانية الجديدة فقال

« قدرت مصروفات سنة ١٩١٤ — ١٩١٥ بمبلغ ١٨ ١٦٢ ٠٠٠ ج٠م وقدرت الايرادات بمثل ذلك ويدخل في الايرادات مبلغ ٥٧٤٠٠٠ ج.م مأخوذ من الاحتياطي وقد سبق ذكره وهذا التقدير في الايرادات والمصروفات لا يحتمل المقابلة مع تقدير سنة ١٩١٣ بسبب التغيير الجوهري الذي طرأ على شكل الميزانية

« وتسهل مقابلة الايرادات اذا قورنت أبوابه بما يماثلها في ميزانية سنة ١٩١٣ وبالايرادات الحقيقية من كل منها في تلك السنة ايضاً كما يلي

ابواب الايراد		ميزانية ١٩١٣	ايرادات ١٩١٣ الحقيقية	ميزانية ١٩١٤ - ١٩١٥
		ج٠م	ج٠م	ج٠م
الاموال المقررة ...	...	٥٥٦٠٠٠٠	٥٥١٧٨٥٤	٥٣٣٦٠٠٠
الجمارك ...	...	٣٣٨٠٠٠٠	٣٨٥٤٨٨٥	٤٠٠٠٠٠٠
رسوم اللبانات والفنارات	...	٣٨٣٠٠٠	٤٥٠٨١٩	٤٣٦٠٠٠
مصائد الاسماك ...	...	٤١٠٠٠	٤٠٧٧٥	٣٥٠٠٠
التمغة ...	...	٤٤٠٠٠	٤٧٠٥٦	٤٤٠٠٠
رسوم دمغة المصوغات	...	٥٠٠٠	٣٦٢٢	٥٠٠٠
الرسوم القضائية ...	...	١٣٩٥٠٠٠	١٥٥٧٤١٤	١٤٦٨٠٠٠
رسوم شتى ...	...	٥٧٠٠٠	٥٧٦٨١	٥٢٠٠٠
سكك الحديد ...	...	٣٦٣٠٠٠٠	٣٨٦٤٠٣٥	٣٨٤٣٠٠٠
التلغرافات ...	...	١٢٠٠٠٠	١٣٠٤١٢	١٢٨٠٠٠
البوستة ...	...	٣٠٠٠٠٠	٣٣٤٧٥٩	٣٢٠٠٠٠
ايرادات الدومين ...	...	٣٠٠٠٠٠	٤٣١٢٤٤	٦٠٧٠٠٠
بدل الخدمة العسكرية	...	١٦١٠٠٠	١٣٩٥٥٧	١٤٠٠٠٠
المستقطع للمعاش ...	...	١٢٩٠٠٠	١٣٨٥٧٤	١٣٤٠٠٠
ايرادات شتى ...	...	٦٢٥٠٠٠	٧٩٩٩٢٩	٨٤٠٠٠٠
ايرادات غير عادية	...	—	—	٢٠٠٠٠٠
مجموع الايرادات	...	١٦١٣٠٠٠٠	١٧٣٦٨٦١٦	١٧٥٨٨٠٠٠
المأخوذ من الاحتياطي	...	—	—	٥٧٤٠٠٠
المجموع ...	...	١٦١٣٠٠٠٠	١٧٣٦٨٦١٦	١٨١٦٢٠٠٠

« ويرى من هذا الجدول ان المقدر لايرادات سنة ١٩١٤ — ١٩١٥ يزيد كثيراً على المقدر لايرادات سنة ١٩١٣ الذي أنقص كثيراً عند تقديره ولكنهُ لا يزيد عن الايراد الحقيقي لسنة ١٩١٣ الا ٢١٩٣٨٤ ج . م فقط

« على ان هذه الزيادة ظاهرة ولا بدّ من تعديل بعض الامور في الحسابات للوصول الى مقابلة صحيحة كما يلي

	ج.م
ايرادات غير اعتيادية كانت تضاف قبلاً الى الاحتياطي وهي داخلة الآن في الميزانية	٢٠٠ ٠٠٠
فوائد سندات وايرادات شتى كانت تضاف قبلاً الى الاحتياطي وهي داخلة الآن في الايرادات المتنوعة	٢١٠ ٠٠٠
الفرق بين جملة ايرادات الدومين وصافي ايراداتها (في سنة ١٩١٣ ادرج صافي الايراد فقط اما في سنة ١٩١٤ — ١٩١٥ فقد أدرج في باب الايرادات مجموع ايراد هذه المصلحة)	٣١٠ ٠٠٠
زيادة ظاهرة في ايرادات البوستة والتلغرافات ناشئة عن درج بعض المصروفات في باب المصروفات العمومية وكانت تطرح قبلاً من الايرادات	٤٦ ٠٠٠
	٧٦٦ ٠٠٠

يطرح منها

نقص ظاهر نشأ عن الغاء ما كانت المصالح تدفعه عن :—

	ج.م	
مصروفات بوستة	٤٦ ٠٠٠	
رسوم جمارك	٥٣ ٠٠٠	
مصروفات طبع	٥٧ ٠٠٠	١٥٦ ٠٠٠
صافي الزيادة الظاهرة		٦١٠ ٠٠٠

« فاذا طرح هذا المبلغ من المقدر لايرادات سنة ١٩١٤ — ١٩١٥ يصير الباقي وهو ١٦٩٧٨٠٠٠ ج . م اقل من مجموع الايرادات الحقيقية لسنة ١٩١٣ بمبلغ ٣٩٠٦١٦ ج.م

«والباب الوحيد من أبواب الايرادات الذي تقدر لهُ زيادة تذكر هو باب رسوم الدخان وقد قدرت هذه الزيادة بنحو ٣٠٠٠٠٠ ج . م دخلت في تقدير ايرادات الجمارك فيكون النقص المقدَّر في الايرادات من الابواب الاخرى نحو ٦٩٠٠٠٠ ج . م

« ويعزى السبب في معظم هذا النقص الى نقص الضرائب والايجارات على البقاع الواسعة التي لم ترو بماء النيل والى ما نشأ عن ذلك من النقص في الابواب الاخرى ويقدر النقص الناشيء عن انخفاض الفيضان بمبلغ ٢٥٧٠٠٠ ج.م في الاموال المقررة و ٤٤٠٠٠ ج.م في ايرادات الدومين ويظهر في ايرادات الدومين نقص آخر سببهُ انهُ اضيف الى ايراد هذه المصلحة في سنة ١٩١٣ نحو ٩٠٠٠٠ ج . م من ايراد سنة ١٩١٢ ولكنهُ لم يدخل الخزينة الا في سنة ١٩١٣

«ويقال بالاجمال ان المقدر للايرادات في الابواب الاخرى ينقص قليلاً عن الايرادات الحقيقية في سنة ١٩١٣ وقد بلغ هذا الفرق في ايراد الرسوم القضائية ٩٠٠٠٠ ج. م فان التقدير بني على متوسط الايراد منها في سنتي ١٩١١و١٩١٣ اما ايرادات سنة ١٩١٢ من هذا الباب فقد صرف النظر عنها في هذا الحساب لانها زادت زيادة غير معتادة

« وقد قدرت ايرادات الرسوم الجمركية (ما عدا الدخان) والايرادات المتنوعة أيضاً باقل من ايراداتها الحقيقية في سنة ١٩١٣ بنحو ١٠٠٠٠٠ ج.م وذلك من باب الاحتراس بسبب التقلب في طبيعة هذه الايرادات

« وقدرت ايرادات بدل الخدمة العسكرية بمبلغ ١٤٠٠٠٠ ج.م مقابل ١٦١٠٠٠ ج.م في ميزانية سنة ١٩١٣ وكانت هذه الايرادات في السنوات الاخيرة تجمع على حدة لتخصص لمصروفات معينة تتعلق بالجيش والبوليس وكان يؤخذ من هذا المال ما يساوي تلك المصروفات ويدرج في باب الايرادات بالميزانية وقد صارت المصروفات التى تصرف من هذا القبيل أكثر من الايرادات السنوية فقرَّ القرار على ان تقدر الايرادات الحقيقية في المستقبل وان يضاف رصيد هذا المال حتى آخر مارس ١٩١٤ الى الايرادات غير الاعتيادية

« وتشمل الايرادات غير العادية رصيد المال المتقدم وقد قدّر بمبلغ ٩٠٠٠٠ ج.م

والمتحصل من بيع الاراضي الاميرية وقد قدر ١٠٠٠٠٠ ج.م وغير ذلك من الايرادات التي لا تتجدد وهي دون ما تقدم أهمية

« واذا أريد مقابلة المصروفات المقدرة لسنة ١٩١٤—١٩١٥ بمصروفات سنة ١٩١٣ يجب أولاً ان يبين على حدة مجموع المبالغ المأخوذة للاعمال الجديدة في أبواب الميزانية المختلفة وان يقابلها في سنة ١٩١٣ الاعتمادات الخصوصية والاعتمادات المأخوذة من الاحتياطي وتظهر هذه المقابلة في ما يلي :

	ميزانية ١٩١٣	ميزانية ١٩١٤
	ج.م	ج.م
مصروفات عادية	١٤٩٠٩٠٠٠	١٥٨٩٩٦٣٩
اعتمادات خصوصية	٧٢١٠٠٠	—
مجموع مصروفات الميزانية العادية ...	١٥٦٣٠٠٠٠	—
المأخوذ من الاحتياطي	٢٩٨٤٠٠٠	—
اعمال جديدة	—	٢٢٦٢٣٦١
المجموع	١٨٦١٤٠٠٠	١٨١٦٢٠٠٠

« ففي مصروفات ١٩١٤ — ١٩١٥ زيادة ظاهرة على مصروفات ١٩١٣ قدرها ٩٩٠٦٣٩ ولكن هذا الحساب يجب تعديلهُ وتسويتهُ بأن يضاف اليه ١٥٦٠٠٠ ج.م من التوفير الظاهر الناشيء عن الغاء تسوية الخدمات بين المصالح ويطرح منهُ نحو ٢٠٨٠٠٠ ج.م من المصروفات التي كانت تخصم من الاعتمادات الخصوصية او غير العادية وصارت تدرج الآن في الميزانية مع المصروفات العادية ويجب ان يطرح أيضاً ٢٨٠٠٠٠ ج.م للدومين وغير ذلك من المصروفات التي كانت تستقطع قبلاً من الايرادات وصارت الآن تدرج على حدتها . فبعد هذا التعديل تصير الزيادة الحقيقية في المصروفات العادية نحو ٦٥٣٠٠٠ ج.م

« ويقال بالاجمال في زيادة المصروفات هذه انهُ بقطع النظر عن وجود بعض

الفصول غير العادية في أبواب المصروفات قد قضت الاحوال التي وضعت فيها ميزانية الثلاثة الاشهر الاولى من سنة ١٩١٤ بتحميل السنة المالية التي تلتها جانباً من زيادة المصروفات كان حقهُ أن يوزع على الاشهر الخمسة عشر فلذلك يظهر للناظر أن المقدر لمصروفات سنة ١٩١٤ — ١٩١٥ زاد زيادة كبيرة اذا قوبل بما قدر لمصروفات سنة ١٩١٣

وأهم الابواب التي تتضمن زيادة حقيقية في المصروفات هي :—

	ج.م
سكك الحديد	٢٧٩٢٤٢
نظارة الداخلية	٧١٢٤١
نظارة المالية	٥٨٩٤٢
المديريات والمحافظات	٣٧٦١٧
نظارة الحربية	٣٦١٥٩
نظارة الحقانية	٢٩٥١٨
الجمعية التشريعية	٢٢٨٦١
نظارة الزراعة	٢٠٤٢٥
نظارة المعارف	١٨٧٧٩

ان الزيادة العظيمة في مصروفات سكة الحديد نشأت عن ابتياع المركبات وارتفاع اسعار الفحم والنقل بالبحر وزيادة الموظفين والمستخدمين. وفي الفصل الخاص بسكة الحديد بيان وافٍ لهذا كله

وتشمل الزيادة في مصروفات نظارة الداخلية اعانة قدرها ٤٠٠٠٠ ج.م للمجالس المحلية وهي جانب من الاعانة التي منحت سنة ١٩١٢ وقدرها ١٠٠٠٠٠ ج.م وقد زيد المال المربوط لمصلحة الصحة العمومية مبلغ ٣٥٠٠٠ ج.م اقتضاها توسيع نطاق عمل المصلحة وارتفاع أثمان حاجاتها وزيدت مصروفات السجون ٢٥٠٠٠ ج.م بسبب زيادة أثمان الاطعمة والوقود وسد نفقات أوردية المسجونين

اما الزيادة في مصروفات نظارة المالية فناشئة عن تحسين مصالحها المختلفة وتعزيزها ولا سيما مصلحة الاحصاء والمطبعة ومصلحة خفر السواحل ومصلحة المساحة. ومما يجدر بي

الاشارة اليه في الكلام عن المصلحة الاخيرة الترقي المطرد في التعدين فقد زاد المستخرج من الفسفات ٣٣٠٠٠ طن والاستعداد جارٍ للانتفاع بطبقات الحديد في سينا . وقد زيدت مصروفات مصلحة البوستة وسيأتي الكلام عنها

والزيادة الكبيرة في مصروفات المديريات والمحافظات هي لاجل تعزيز قوة البوليس وسد النفقات الناشئة عن ارتفاع الاسعار وزيادة المستخدمين

والسبب الاكبر في زيادة مصروفات نظارة الحربية ارتفاع أسعار العلف والتعيينات

أما الزيادة في مصروفات نظارة الحقانية فلراتب رئيس محكمة المنصورة الجديدة ووكيلها ولتحسين حال القضاة ووكلاء النيابة

وقد زادت المصروفات بانشاء الجمعية التشريعية الجديدة ٢٣٠٠ ج.م

وقضى انشاء نظارة الزراعة الجديدة زيادة المصروفات ٢٠٠٠٠ ج.م

وستخصص الزيادة في مصروفات نظارة المعارف العمومية بترقية شؤون تلك النظارة في جهات شتى سيأتي الكلام عنها في الفصل الخاص بها. وقد اقتصد مبالغ شتى بالحاق مدرسة الحقوق ومدارس الزراعة بنظارات أخرى وتكليف مجالس المديريات العناية بامر التعليم الاولي وسينفق ما اقتصد من هذه الابواب في ترقية التعليم أيضاً

وهذا ما ورد في مذكرة المستشار المالي عن المقدر لمصروفات الاعمال الجديدة

« ان قيمة الاعتمادات للاعمال الجديدة المدرجة في ميزانيات النظارات والمصالح المختصة بها تبلغ ٢٢٦٢٣٦١ ج.م وهذه الاعتمادات تقابل الاعتمادات التي كانت تؤخذ من الاحتياطي أو تفتح كاعتمادات خصوصية وكان مجموعها ٣٧٠٥٠٠٠ ج.م في سنة ١٩١٣ ولما كان المقدر لتلك الاعتمادات يفوق ما ينفق منها في السنة فالمقابلة تكون أقرب الى الحقيقة اذا قوبل بين المقدر للاعمال الجديدة والمبالغ التي صرفت فعلاً في سنة ١٩١٣ وهي كما يلي

	ج.م
من اعتمادات خصوصية	٨٤٤٨٥٦
من المأخوذ من الاحتياطي	١٩٣١١٧٦
المجموع	٢٧٧٦٠٣٢

« وهذا المجموع يزيد ٥١٣٦٧١ ج.م على الاعتمادات المفتوحة للاعمال الجديدة في ميزانية السنة القادمة ولكن في المربوط للمصروفات العادية مبلغ ٢٠٦٠٠٠ ج.م كانت تؤخذ

قبلاً من الاعتمادات الخصوصية او غير العادية فاذا راعينا هذا الامر كانت الاعتمادات المفتوحة للاعمال الجديدة اقل من المصروفات التي صرفت فعلاً في السنة الماضية بنحو ٣٠٧٠٠٠ ج.م ولم يتيسر الوصول الى هذه النتيجة الا بتنقيص كثير في مطالب المصالح وعدم الموافقة الا على المشروعات المستعجلة التي يجب انفاذها

وهذا بيان جميع الاعتمادات للاعمال الجديدة

	ج.م
الاشغال العمومية	١٤٢٨١٩٧
سكك الحديد	٤٤٣٠٠٠
الدومين	٧٧٤٧٥
المالية	٧٣٠٢٥
الداخلية	٦٣٧٠٠
المواني‌ء	٥٧٩٢٥
الصحة العمومية	٣٨٩٨٥
التلغرافات	١٧٧٦٠
الزارعة	١٦٧٧١
الحربية	١٥٧٨٥
المصالح الاخرى	٢٩٧٣٨
المجموع	٢٢٦٢٣٦١

واهم الاعمال في بيان نظارة الاشغال العمومية مشروعات الصرف والري في البحيرة واواسط الغربية وهي تعمل بسرعة الآن وتستغرق ٦٠٣٠٠٠ ج.م من مجموع اعتمادات السنة وقد خصص ٤٠٩٠٠٠ ج.م لاعمال اخرى تتعلق بالري والصرف و١٣٩٠٠٠ ج.م لبناء ابنية الحكومة و١٧٥٠٠٠ ج.م لاستمرار العمل في مجاري القاهرة

والاعتمادات المفتوحة لسكة الحديد تشمل اكمال الخط بين زفتى والزقازيق واستمرار العمل في الخط بين كفر الزيات ومنوف وسيتم الكبري الجديد على الترعة الابراهيمية في اسيوط ويظل العمل مستمراً في كبري امبابه على النيل وسيشرع في بناء المحطة الجديدة في الاسكندرية ومحطة كبري الليمون الجديدة في القاهرة وقد فتحت الاعتمادات لتجديد قضبان

الخطوط ولاصلاح المحطات وتحسين نظام الاشارات وبناء مساكن المستخدمين وابتياع المركبات وتحسين سكك الحديد الفرعية في الوجه القبلي

وسيخصص المبلغ المعين للاعمال الجديدة في الدومين باصلاح بقاع واسعة في مركزي بلقاس وسخا وبعد بضع سنوات يصير ما يصرف الآن ذلك منبع ايراد كبير للحكومة

ومعظم مال الاعتمادات المفتوحة لنظارة الداخلية خاص بالنور والماء والصرف وسواها من مشروعات التحسين في بنادر الداخلية وهذه الاعتمادات تعطى في شكل سلف توفى اقساطاً بفائدة والحاجة الى هذه التحسينات والاصلاحات شديدة جداً ولو تيسرت الاموال اللازمة لما لامكن السير فيها بسرعة تفوق سرعة السير الحاضر

اما باقي الاعتمادات المفتوحة لاعمال جديدة فلمشروعات واعمال شتى كتحسين المستشفيات وتوسيع نطاقها وانشاء خطوط تلفون جديدة واجراء تجارب وتدبير الوسائل لوقاية الحيوان والنبات من الآفات والامراض ولتحسين جنس بذرة القطن

٥ — المال الاحتياطي

		ج٠م
كان الرصيد غير المصروف من المال الاحتياطي في ١ يناير ١٩١٣		٦١٢٤٠٠٠
يضاف اليه	ج٠م	
(١) زيادة ميزانية ١٩١٣	١٦٣٩٠٠٠	
(٢) ايرادات شتى في سنة ١٩١٣	٣٣٦٠٠٠	١٩٧٥٠٠٠
المجموع		٨٠٩٩٠٠٠
يطرح منهُ ما دفع سنة ١٩١٣		٢٢٥١٠٠٠
فيكون الرصيد في اول يناير ١٩١٤		٥٨٤٨٠٠٠

يقابل هذا المبلغ بواقي الاعتمادات التي فتحت ولم تصرف كلها وقدرها ١٢٨٥٠٠٠ ج٠م وقد فتح اعتمادات جديدة بمبلغ ١٢٠٠٠٠ ج٠م في ميزانية الثلاثة الاشهر منها ٨٦٠٠٠ ج٠م لاعمال مجاري القاهرة و٣٤٠٠٠ ج٠م لاعمال شتى في الري

٦ — الدَّين المصري

بلغ مجموع الدين المصري ٩٤٣٤٩٦٨٠ جنيهاً في ٣١ دسمبر ١٩١٢ ومال الفائدة

والاستهلاك ٣٥٥٢٠٠٠ج٠م فسدد من اصل الدين ١٤٧١٤٠ جنيهاً في اثناء السنة فصار مجموع الدين ٩٤٢٠٢٥٤٠ جنيهاً في ٣١ دسمبر ١٩١٣ ومال الفائدة والاستهلاك ٣٥٥٢٠٠٠ جنيهاً

ولا يغرب عن البال ان عند الحكومة وصندوق الدين سندات بقيمة ٥٤٥٩٩٢٠ جنيهاً فائدتها ٢٠٠٠٠٠ ج٠م

فمجموع الدين الذي كان الجمهور يتداول سنداتهِ في آخر السنة الماضية ٨٨٧٤٢٦٢٠ جنيهاً وما تدفعهُ الحكومة لمال الفائدة والاستهلاك ٣٣٥٢٠٠٠ج٠م

٧ — التجارة والجمارك

بلغت ايرادات الجمارك ٣٩٣٩٨٨٥ ج٠م في سنة ١٩١٣فزادت ٢،٧٧ في المئة على ايرادات السنةالسابقة وهي مؤلفة كما يأتي

	١٩١٣	نسبة الزيادة أو النقص الى المئة	١٩١٢
	ج٠م		ج٠م
الواردات	١٨٧٥٩٧٧	+ ٧،٢١	١٧٤٩٧٣٥
الصادرات	٣٠٥٥١١	— ٨،٨٩	٣٣٥٣٠٥
ايرادات شتى ...	٣٧٩٥٠	+ ١٠،٣٦	٣٤٣٧٦
الدخان	١٧٢٠٤٤٦	+ ٠،٣٥	١٧١٤٣٤١

ويجب ان يطرح من هذا المجموع مبلغ ٨٥٠٠٠ ج ٠ م وهو ما تمَّ الاتفاق على ان تدفعهُ الحكومة المصرية الى حكومة السودان مقابل الرسوم الجمركية التي تتقاضاها مصر على ما يرد من البضائع ويرسل الى السودان من ذلك ومقابل رسوم الصادر على المحصولات السودانية التي تصدر الى البلاد الاجنبية من الموانىء المصرية ٠ اما في المستقبل فسيعلم مقدار هذا المبلغ بالضبط بتقدير القيمة الحقيقية للبضائع التي تدخل السودان بطريق وادي حلفا او موانىء البحر الاحمر والتي تصدر منها ولهذا الغرض انشىء مكتب للجمارك المصرية

في حلفا حيث يقدر المندوب المصرى قيمة البضائع التي تجتاز الحدود بالاشتراك مع مندوب من حكومة السودان وقد تم الاتفاق بين الحكومتين على تسوية الحساب بينهما كل شهر

الواردات

بلغت قيمة الواردات من البضائع والدخان ٢٧٨٦٥١٩٥ ج . م في سنة ١٩١٣ يقابلها ٢٥٩٠٧٧٥٩ ج . م في سنة ١٩١٢ وهذه القيمة تفوق اعلى قيمة بلغتها الواردات من قبل بنحو ٦٠٠٠٠٠ ج . م ولكنها في الحقيقة لا تبعث على الرضى كما يخيل لاول وهلة فقد وقع نقص عام في الاطعمة والملبوسات وما نشأت الزيادة في الحبوب والدقيق الا لعجز المواسم المحلية وقد بلغت الزيادة في هذين الصنفين ١١٩٣٠٠٠ ج . م ونعلل زيادة ١٥٦٠٠٠ ج . م في المنسوجات القطنية بارتفاع الاسعار ارتفاعاً كبيراً والا فان ما ورد حقيقة منها يقل عما ورد في سنة ١٩١٢ وكذلك زيادة ٣٧٠٠٠٠ ج . م في مجموع زيادة قيمة واردات الفحم وقدرها ٤٣٧٠٠٠ ج . م وزيادة ١٤٠٠٠٠ ج . م في زيادة قيمة واردات الخشب وقدرها ٣١٢٠٠٠ ج . م وزيادة ١٣٠٠٠٠ ج . م في زيادة قيمة واردات البترول وقدرها ٢٣٢٠٠٠ ج . م

ولم يقع تغيير يستحق الذكر في نصيب البلدان المختلفة في تجارة الوارد غير ان الواردات من رومانيا زادت ٥٨ في المئة والواردات من الاملاك البريطانية في الشرق الاقصى زادت ٣٥ في المئة وعلة هذا التغيير في الحالين تغيير اتجاه مجرى تجارة الدقيق

ولا تزال الواردات بطريق بورت سعيد آخذة في الزيادة فبلغت قيمتها ٢٧٨٨٠٠٠ ج . م في سنة ١٩١٣ وكانت ٢٣٤٢٠٠٠ ج . م في سنة ١٩١٢ والسبب الاكبر في هذه الزيادة كثرة الدقيق الوارد من الهند واستراليا وهذا الدقيق يلائم مطلوب القطر وقد رسخت قدمهُ في اسواقها

وبلغت قيمة الواردات من النقود ٩٧٩١١٨٨ ج . م وقيمة الصادر منها ١١١٣٧٩٣٢ ج . م

الصادرات

نقصت الصادرات ٨٫٨٩ في المئة وقد نقصت صادرات القطن من محصول سنة ١٩١٣—١٩١٤ في الاشهر الاخيرة من سنة ١٩١٣ عما صدر في سنة ١٩١٢ من محصول ١٩١٢—١٩١٣ خلافاً لما كان ينتظر وكانت الاسعار اوطأ فأثر ذلك تأثيراً عظيماً في ايرادات الجمارك في أواخر السنة والظاهر أن ارتفاع سعر القطن لم يعوض النقص في

الكمية وقد استمرت الزيادة في صادرات بذرة القطن الى ألمانيا كما استمر النقص في صادرتها الى بريطانيا العظمى

وقد زادت صادرات القصفات المصرية زيادة اخرى فصدر ٦٤١٨٣ طناً من مناجم البحر الاحمر مقابل ٥٢١١٥ طناً في سنة ١٩١٢

الدخان

نقص المسحوب من الدخان غير المفروم نقصاً خفيفاً فبلغ ٨١٧٧٠٠٠ كيلو غرام مقابل ٨٢٠٦٠٠٠ كيلو غرام في سنة ١٩١٢ ومما يقتضي الانتباه الزيادة المستمرة في الدخان الوارد من روسيا فقد كان ١٠٢٧٠٠٠ كيلو غرام في سنة ١٩١١ فصار ١٥١١٠٠٠ كيلو غرام في سنة ١٩١٢ و ١٨٥٣٠٠٠ كيلو غرام في سنة ١٩١٣ وقد صارت هذه الزيادة مطردة منذ ابرم الاتفاق مع روسيا سنة ١٩٠٩ وينتظر أن تظل مستمرة ويتعذر معرفة حقيقة واردات الدخان التركي واليوناني فان كمية عظيمة من الدخان وردت باسم دخان تركي وقد جيء بها من الولايات التي استولت اليونان عليها وانما ادخلت كدخان تركي لأن ولاة الامور اليونانيين سمحوا لشركة الريجي العثمانية بالاستمرار على اصدار شهادتها عن الدخان الصادر

وقد كان الدخان المخزون في مخازن البوند ١٨٦٠٠٠ بالة في آخر دسمبر سنة ١٩١٢ فهبط الى ١٦٧٠٠٠ بالة في آخر دسمبر ١٩١٣ وعلة ذلك أن الاضطراب السياسي في شرق أوربا حمل تجار الدخان على نقل دخانهم الى الاسكندرية سنة ١٩١٢ وخزنه فيها ومنذ ذلك الحين أخذ المخزون في الاسكندرية يعود الى سابق مقداره المعتاد

ونقص الصادر من السجاير ٣٤٠٠٠ كيلو غرام . وبلغ النقص في ما أصدر من السجاير الى أسوج وحدها ٥٨٠٠٠ كيلو غرام فان تلك البلاد رفعت أخيراً الرسوم على السجاير كثيراً فأنشأ بعد كبار تجار السجاير المصرية مصانع فيها لعمل السجاير

معمل تكرير البترول في السويس

ومما يجدر ذكرهُ في هذا المقام من حوادث سنة ١٩١٣ فتح معمل لتكرير البترول في السويس وقد أنشأ هذا المعمل شركة البترول الانكليزية المصرية على أرض ابتاعتها من الحكومة ببوار السويس

٨ — مصلحة البوستة وصناديق التوفير

بلغ عدد ما أرسل من المكاتيب والكارت ونحوها بالبوستة ٨٧٠٠٠٠٠٠ فزاد ٦,٥ في المئة عما أرسل في السنة السابقة

و بلغ عدد الطرود التي نقلتها البوستة ١٠٦٩٧١٥ طرداً فزادت نحو ٤١٠٠٠ طرد عما نقلتهُ في السنة السابقة ولا تزال الطرود الواردة من بريطانيا العظمى تصل بحالة يرثى لها لأن مصلحة البوستة الانكليزية ترسلها في اكياس من الخيش بدلاً من الصناديق وقد بلغ عدد الطرود التي وصلت بحالة سيئة الى القاهرة وحدها ١٦٥ طرداً

و بلغت قيمة الحوالات الداخلية ٥٤٤٣٦١١ ج.م بزيادة ٢ في المئة عن السنة السابقة و بلغت قيمة الحوالات التي صدرت الى البلدان الاجنبية ٥٨٥٧٧٤ ج.م فنقصت ١٥٧٢٧ ج.م والظاهر ان سبب النقص العسر المالي ولكن الحوالات الاجنبية التي وردت وصرفت بلغت ١٣٤٤٧٢ ج.م اي بزيادة ٦٣٤ ج.م وزادت قيمة بونات البوستة البريطانية الصادرة والواردة فبلغت ٥٤١٩٩ ج.م و ١٤٧٦٢ ج.م على التوالي يقابلها في السنة السابقة ٤٩٤٠٢ ج.م و ١٢٨٩٦ ج.م

و بلغت ايرادات المصلحة ٣٣٤٧٥٩ ج.م ومصروفاتها ٢٩٤٨٨٥ ج.م

وزاد عدد الطرود المحول عليها بقيم والواردة من بريطانيا العظمى زيادة تبعث على الرضى فبلغ ١٢٨٨٢ طرداً قدرت قيمتها ٢٠٠٠٣ ج.م مقابل ١٠٦٣٥ قدرت قيمتها ١٦٩٣٣ ج.م في السنة السابقة وبلغت الطرود العادية ١٠٧٤ طرداً قدرت قيمتها ١٥٥٢ ج.م مقابل ٩٧٦ طرداً قيمتها ١٣٩١ ج.م ولا يزال المجال متسعاً للتقدم من هذه الجهة وكثيراً ما حولت غرفة التجارة البريطانية في الاسكندرية ومدير عموم البوستة المصرية الانظار الى ان تجار بريطانيا العظمى لا يزالون يرفضون ارسال بضائعهم في طرود محول عليها بقيم اما بحجة ان ارسال الطرود بهذه الطريقة غير مستطاع او لأن الخطر من رفض الطالبين لاستلام الطرود كبير والواقع ان نسبة ما رفض من الطرود المحول عليها بقيم لا يتجاوز الواحد في المئة

وقد اصدرت مصلحة البوستة طوابع جديدة في سنة ١٩١٤ فقوبلت بالاستحسان في مصر والخارج

صناديق التوفير

بلغ عدد الذين اودعوا أموالاً في صناديق التوفير ٢٨٢٤٠١ في آخر سنة ١٩١٣ منهم ٢٤٩٩٩٧ من المصريين و ٥٢٤٨ من البريطانيين وبلغ الموجود لحساب المودعين ٦٤٢٦٧٨ ج ٠ م فزاد ½ ١٢ في المئة عن السنة السابقة وقد سهل سبيل ايداع الاموال امام الفلاحين كما يتضح من وجود ١٩٧٢ فرعاً لصناديق التوفير في انحاء البلاد

٩ — سكك الحديد والتلغراف

لم تكن سنة ١٩١٣ سنة رواج لسكك الحديد كما كانت سنة ١٩١٢ فقد نقص ما نقلتهُ من البضائع والركاب فنقصت ايراداتها من جراء ذلك وبلغت ٣٨١٩٠٠٠ ج ٠ م مقابل ٣٩١٦٠٠٠ ج ٠ م في سنة ١٩١٢ ومعظم النقص في القطن وبذرتهِ ولكنهُ واقع ايضاً في مواد البناء والسكر والبصل وقد نقص عدد الركاب بعض النقص ومعظم السبب في ذلك انشاء محاكم الاخطاط فصار الناس يستطيعون فض القضايا الصغيرة من غير ان يسافروا الى البنادر

وظلت اسعار الفحم واجور النقل بالبحر عالية السنة بطولها

وقد ابتاعت المصلحة كمية كبيرة من المركبات لاسيما مركبات الحياض لنقل الزيت وهذه التجارة آخذة في الازدياد

وقد زادت الاجور بوجه الاجمال فان نفقات المعيشة اغلى مما كانت وقد يؤدي ازدياد الطلب على العمال الى رفع اجور العمال من غير ذوي الصناعات والمهن

وفي الجدول التالي مقارنة بين اعمال سكك الحديد الاميرية في السنوات الثلاث الماضية

	١٩١١	١٩١٢	١٩١٣
الايرادات ...	٣٦٩١٠٠٠ ج٠م	٣٩١٣٦٠٠ ج٠م	٣٨١٩٠٠٠ ج٠م
المصروفات ...	٢٠٣١٠٠٠ «	٢٢٩١٠٠٠ «	٢١٩٠٠٠٠ «
صافي الايراد ...	١٦٦٠٠٠٠ «	١٩٢٥٠٠٠ «	١٦٢٩٠٠٠ «
الايراد بالكيلو متر من الخطوط المفتوحة	١٥٤٩ «	١٦٣٧ «	١٥٩٧ «
صافي الايراد بالكيلومتر من الخطوط المفتوحة	٦٩٧ «	٦٧٩ «	٦٨١ «
نسبة مصروفات التشغيل الى الايرادات في المئة	٥٥٬٠٢	٥٨٬٥	٥٧٬٣٥
عدد الركاب ...	٢٧٩٤١١٨٧	٢٨٧٨٢٧٣٦	٢٨٥٧٣٧٠٥
زنة البضائع بالطن ...	٦٣٧٠٧١٦	٦٩٠٤٩٣٧	٦٥٢١٩٧٦
قيمة سكة الحديد بالتقدير	٢٦٠٩٣٠٧٧ ج٠م	٢٦٧٠٣٤٠٥ ج٠م	٢٧٢٩١٩٤٣ ج٠م
فائدة رأس المال ... (على هذه القيمة)	٦٬٣٦ في المئة	٦٬٠٨ في المئة	٥٬٩٧ في المئة

ولم يصب من قطارات الركاب بما أدى الى موت بعض ركابهِ الا قطار واحد

و بلغ ما انفقتهُ المصلحة في سنة ١٩١٣ على المصروف لحساب رأس المال ٤٤٦٠٠٠ ج٠م

وسيزيد المقدر لمصروفات التشغيل في سنة ١٩١٤ نحو ١١٢٠٠٠ ج٠م على المقدر لها في سنة ١٩١٣

وقد فتحت الاعتمادات الآتية للمصروف لحساب رأس المال في سنة ١٩١٤

	ج م
خطوط جديدة	١٠٠٠٠٠
كباري جديدة	١٠٠٠٠٠
ثمن ارض	٧٠٠٠
وضع خطوط وفرش الحصى	٤٤٠٠٠
تحسين المحطات ونظام الاشارات	٣٤٠٠٠
تحسين محطة مصر ومداخلها	٢١٠٠٠
محطة الاسكندرية	٢٤٠٠٠
مساكن المستخدمين	١٩٠٠٠
تحسين سكك الحديد الفرعية	٣٢٠٠٠
المركبات	٣٠٠٠٠
شتى	٢٢٠٠٠
مصروفات عمومية	١٠٠٠٠
المجموع	٤٤٣٠٠٠

زادت ايرادات خطوط الوجه القبلي الفرعية زيادة قليلة على ايراداتها سنة ١٩١٢ وزاد عدد ركابها ومعظم الفضل في ذلك الى فتح الخط بين بني سويف واللاهون

والحالة في خط الاقصر واصوان حسنة نعم ان ايراداته نقصت كنقصها في سائر الخطوط ولكن النقص في مصروفاته كان اكثر من النقص في الايرادات

التلغرافات

بلغت ايرادات التلغرافات ١٣٠٤١٢ ج . م وكانت ١٣٨٦٣٧ ج . م في سنة ١٩١٢ وبلغت مصروفات التشغيل ١١٢١٨٩ ج . م وكانت ١١٣٥٠٠ في سنة ١٩١٢

وقد مد خط جديد عام للتلفون من القاهرة الى بني سويف والفيوم ومد خط التلفون من الاسماعيلية الى السويس والى بورت سعيد وتم بعض التعديل في الاسكندرية وبني فيها بعض المساكن للموظفين

وبلغ حساب رأس المال للتلغراف الآن ١٩٩٤٨٧ ج. م وما صرف لحساب رأس المال في اثناء السنة الماضية ١٠٣٨٩ ج . م

وفتح بضعة مكاتب جديدة في اثناء السنة

سكك الحديد الضيقة

في مصر ثلاث شركات لسكك الحديد الضيقة وهي

سكة حديد الدلتا الضيقة المصرية

سكة حديد مصر السفلى

سكة حديد الفيوم

ومجموع اطوال خطوطها الآن ١٢٨٠ كيلو متراً اي بزيادة ٣٢ كيلو متراً عما كانت في سنة ١٩١٢ وقد نشأت هذه الزيادة عن الخط الجديد الذي مدتهُ سكة حديد الدلتا الضيقة بين السلاهيب وبلطيم . وسكة حديد مصر السفلى شارعة في مد خط جديد طويل ولكنهُ لم يحسب في الاطوال المتقدمة لأنهُ لم يفتح للنقل بعد

وقد بلغت ايرادات الشركات الثلاث ٣٠٩٠٠٠ ج.م فزادت ٩٠٠٠ ج.م عن ايراداتها في السنة السابقة ومعظم هذه الزيادة من نصيب سكة حديد الدلتا الضيقة وبلغ مجموع مصروفات التشغيل ١٨١٢٤٢ ج.م بزيادة ٧٨٩٨ عن مصروفات السنة السابقة ولكن صافي الايراد زاد

الباب الثاني

في الزراعة

١٠ — كلام عمومي

في الجدول التالي مساحة اهم المزروعات التي زرعت سنة ١٩١٢ ومحصول كل منها تقديراً

الزراعة	الزمام افدنة				المحصول تقديراً		
	الوجه البحري	الوجه القبلي	محافظة السويس	المجموع	المحصول كلهُ	محصول الفدان	متوسط محصول السنين السابقة
القطن ...	١٣٣٩٥٦٥	٣٨٣٤٨٥	٤٤	١٧٢٣٠٩٤	٧٥٥٤٠٠٠ قنطار	٤٫٣٨	٤٫٢٧
القمح ...	٦٧٨٧٤٧	٦٢٦٦٣٤	١٩٧	١٣٠٥٥٧٨	٦٩٧٢٠٠٠ أردب	٥٫٣٤	٤٫٦٦
الشعير ...	١٦٥٧٨٥	٢٠٣٣٠٠	٧٣	٣٦٩١٥٨	٢٠٧٨٠٠٠ »	٥٫٦٣	٥٫٢٠
الارز ...	٢٢٩١٤٩	١٣٢١٨	—	٢٤٢٣٦٧	١٢٨٠٠٠٠ »	٥٫٢٨	٥٫٧٤
الذرة ...	١١٧٣٧١٦	٤٥٨٤٧١	٣٦٩	١٦٣٢٥٥٦	١٠٣٥٠٠٠٠ »	٦٫٣٤	٦٫٨٥
الذرة البلدية ...	—	٢٢٠٢٠٤	—	٢٢٠٢٠٤	١٣٦٣٠٠٠ »	٦٫١٩	٧٫٠٣
قصب السكر ...	٢١٩٩	٤٦٢٤١	٢٨	٤٨٤٦٨	٢١٦٢٩٠٠٠ قنطار	٤٤٦٫٥	٤٢٥٫٠

١١ – القطن

لم يأت موسم سنة ١٩١٣ حسب التقدير المبني على الاحوال الجوية التي جاءت مناسبة لهُ في اوائل الصيف وعلى قلة فتك الدودة. نعم ان الجنية الاولى كانت جيدة جداً ولكن وطوء فيضان النيل الذي جاء بالغاً اقصى الدرجات ابقى التربة اجف من المعتاد ففتحت لوزات القطن قبل اوانها وكانت النتيجة ان قلت الجنية الثانية فقلَّ بها المحصول وكان فيهِ كثير من الالياف والبزور غير البالغة. والمرجح الآن ان المحصول يأتي حسب التقدير الذي قدر في نوفمبر وهو ٧٥٥٤٠٠٠ قنطار

وفتحت اسعار الموسم اولاً اعلى من اسعار السنة السابقة ثم هبطت بعد ذلك رغماً عن قلة الموسم الاميركي . ولا يظهر ان الاسعار سترتفع ايضاً ما دامت المتأخرات في الاسكندرية كثيرة

ولم يزد زمام الاطيان المزروعة قطناً عما كانت سنة ١٩١٢ سوى ١٢٧٩ فداناً . وفي الجدول التالي مقدار ما زرع من كل صنف من القطن عام ١٩١٢ و ١٩١٣

صنف القطن	الزمام بالفدان سنة ١٩١٣	الزمام بالفدان سنة ١٩١٢	الزيادة او النقص عن سنة ١٩١٢
ميت عفيفي... ...	٦٢٣٧٣٧	٦٩١٩١٠	٦٨١٧٣ –
اشموني	٣٥٦٤٨٥	٣٤٤٢٦٥	١٢٢٢٠ +
ينوفتش	١٧٣٤٣٩	٢٣٩٢٣٢	٦٥٧٩٣ –
سكلاريدس ...	٢٤٧٢٩٢	١٩٧٤٥٦	٤٩٨٣٦ +
نوباري	٢٠١١٣٧	١٥٨٥٦٧	٤٢٥٧٠ +
اصيل	٦٥٩٥٨	٣٩٨٣٦	٢٦١٢٢ +
عباسي	٣٧٣٨٣	٣٦٣٥٤	١٠٢٩ +
فولتس وغيره ...	١٧٦٦٣	١٤١٩٥	٣٤٦٨ +
الجملة... ...	١٧٢٣٠٩٤	١٧٢١٨١٥	١٢٧٩ +

فقلت ايضاً مساحة الاطيان التي زرعت من الميت عفيفي والينوفتش . وقام الاصيل مقام الميت عفيفي في بعض الاماكن وكان النقص في الينوفتش اكثر مما كان في الميت عفيفي بالنسبة الى الزمام المزروع منهُ وحلّ السكلاريدس والنوباري محله كما حلت الانواع الدقيقة من هذين النوعين محل الرتبة المتوسطة من الميت عفيفي في بعض الاماكن. وظهرت نتيجة ذلك في هذا الجدول وهو يتضمن متوسط اسعار الفلي جودفير من هذه الاصناف الثلاثة في دسمبر سنة ١٩١٢و١٩١٣

الصنف	ثمن القنطار بالريال		الزيادة او النقصان عن سنة ١٩١٢
	١٩١٢	١٩١٣	
الميت عفيفي	١٨ ٨/٣٢	١٨ ١٢/٣٢	+ ٤/٣٢
النوباري	١٩ ١٠/٣٢	١٩ ٦/٣٢	— ٤/٣٢
السكلاريدس	٢١ ٢/٣٢	٢٠ ٢٤/٣٢	— ١٠/٣٢

والطلب على بزرة الحكومة التي توزَّع على الفلاحين آخذ في الازدياد وهذا ما وزع منها في السنتين الماضيتين

سنة ١٩١٢	٤٢٢٧٣ اردباً
سنة ١٩١٣	٩٠٠٩٦ اردباً

نتج من بزر القطن الذي يربي في الجيزة والقرشية اربعة اصناف جديدة من القطن عرضت على لجنة من الخبراء في الاسكندرية فاشارت اللجنة بزرع صنف منها والتوسع في زراعتهِ. ويرجى ان التجارب التالية توصل الى صنف يتم نضجهُ باكراً فيجنى قبلما يتولد فيهِ دود اللوز

بذلت الهمة في غضون السنة الماضية لتعليم صغار الفلاحين بواسطة ثمانية وثلاثين حقلاً من حقول الامتحان كيف يصلحون زراعة اطيانهم بما لديهم من الوسائل على اسلوب معقول قليل النفقة اكثر من ذي قبل

وأبدلت الفتحات الواسعة التي تجري بها المياه من الترع بمواسير مختلفة الاقطار حسب

زمام الاطيان التي تروى بها. ويرجى ان هذه الطريقة تمنع تغريق الاطيان بالمياه الكثيرة الامر الذي يميل اليه الفلاح خوفاً مما كان يقاسيه في ما مضى من الجفاف في زمن الصيف وحينئذ تقلّ الرطوبة الكثيرة من التربة فانها مضرة بالقطن كالجفاف الكثير . واستمرت التجارب بمعرفة فعل المياه بالتربة من حيث قلته وكثرته ولكن النتائج لم تكن واحدة في كل الاماكن ولعل السبب وطوء الفيضان

واعيدت الكرّة على دودة القطن كما في سنة ١٩١٢ على الاساليب نفسها فنجحت كما نجحت في العام السابق كما نجحت التدابير الخصوصية التي ذكرتها في تقريري السابق . واعظم ما اتجهت اليه الانظار في آفة الدودة كان المرض الداخلي الذي اشير اليه سنة ١٩١٢ فقلّت اللطع كثيراً عما كانت في العام السابق وما فقس منها من الدود كان ضعيفاً قلّما نما حتى بلغ اشدّه ولكن همة رجال الحكومة لم تفتر بسبب ذلك ولا قلّ احتراسهم ولما ظهر مقدار كبير من الدودة في البرسيم سنة ١٩١٢ صدر قانون جديد يخول مصلحة الزراعة منع ري البرسيم بعد ميعاد معين وجعل هذا الميعاد سنة ١٩١٣ اليوم الحادي والثلاثين من شهر مايو في مناطق زرع الارز في شمالي الوجه البحري واليوم العاشر من شهر مايو في سائر البلدان بالوجه البحري . واذا روى احد برسيمهُ بعد الميعاد المعين حوكم على ذلك. كان البرسيم يراقب فاذا ظهرت الدودة فيهِ بمقدار كبير يخشى منهُ قطع حالاً وأتلف ما فيهِ من الدود . وقد فعل المزارعون ذلك دائماً تقريباً من تلقاء انفسهم حالما نبههم رجال الحكومة . ويقال بالاجمال ان المزارعين انفسهم اعترفوا بفائدة هذا القانون . ولذلك لم يقع بموسم سنة ١٩١٣ ضرر يذكر من دودة القطن . فقد أُعلن ظهور لطع الدودة في الوجه البحري في ١٣ مايو وللحال اخذ رجال الحكومة في مكافحتها وزاد عدد الافدنة التي ظهرت فيها اللطع رويداً رويداً الى آخر يونيو واول يوليو ثم جعلت تقلّ وزالت الضربة تماماً في آخر اغسطس . وكان الزمام المزروع قطناً ١٧٢٣٠٠٠ فدان فظهرت الدودة في ٤٨٦٦٠٠ فدان منها وقد ظهرت في العام الذي قبله في ٩٨٠٣٠٠ فدان وبلغ عدد ايام المكافحة مضروباً بعدد الانفار ٢٤٧١٥٠٠ وكان في العام السابق ٧٧٩١٨٠٠ من ذلك ٤٣٤٤ مما قدّمتهُ الحكومة. وقد قام المزارعون بهذا العمل بانفسهم في كل مكان تقريباً الاّ في مديرية البحيرة حيث كانت الضربة شديدة . وعوقب ٢٩٠٠ نفس لانهم لم يبلغوا عن ظهور الدودة في اطيانهم وعوقب ٦٨١ من العمد والمشايخ لاهمالهم ويقابل ذلك ٢٣٥٠٠ و٢٠٨٦ سنة ١٩١٢

وقد اشرتُ في مقدمة هذا التقرير الى ان دودة اللوز القرنفلية زادت زيادة تدعو

الى الخوف واشرت ايضاً الى الوسائل التي اتخذت حتى الآن لابادتها . اما دودة اللوز العادية فلم تضر بالمحصول كما كانت تضر سابقاً مع انها كانت كثيرة في اماكن عديدة . وقد بحثت لجنة دودة القطن ودود اللوز برئاسة دولة البرنس حسين باشا كامل في بعض الاساليب التي أشير بها لمكافحة هاتين الضربتين وجربت تجارب كثيرة تستحق النظر

وصفتُ في تقريري الماضي حلقات الاقطان التي اقيمت في كل الانحاء التي يزرع القطن فيها لكي تساعد صغار الفلاحين على بيع اقطانهم وتقيهم من غش الذين يحتالون عليهم . وقد ظهر من تجارب سنة ١٩١٢ ان بعض تلك الحلقات وضعت في غير المحل المناسب لها فالغيت وانشئت حلقات غيرها في اماكن اصلح لها ولم تكن النتائج واحدة في كل مكان فقد نجحت الحلقات في بعض الاماكن نجاحاً كبيراً فوفت بالحاجة ولم تنجح في اماكن اخرى لقلة الاقبال عليها . ولكن زاد مقدار الاقطان التي بيعت فيها كلها نحو ٥٠٠٠٠ قنطار عما بيع فيها سنة ١٩١٢ وتم الاتفاق سنة ١٩١٣ مع مجالس المديريات على بيع سماد الجمعية الزراعية الخديوية في الحلقات . فنجح هذا العمل نجاحاً تاماً ونطاقه اخذ في الاتساع

١٢—السكر ومحصولات أُخرى

لا ينتظر ان موسم السكر لسنة ١٩١٤ يفوق في كميتهِ الموسم السابق

وقد بلغ مقدار القصب الذي عصرتهُ شركةُ معامل السكر وتكريره ٧٤١٠٠٠ طن مقابل ٥٣٧٠٠٠ في العام السابق وبلغ السكر المستخرج منـهُ ١٢٫٨ في المئة وتجرّب الشركة التجارب الآن لادخال صنف جديد من القصب من جاوى ينتظر أن يكون أقل تأثراً بتغيرات الجو التي تحدث حينما يصير القصب في حالة البلوغ

وكان محصول الارز والذرة الشامية والذرة البلدية أقل من المتوسط ولكن لم ترتفع الاسعار عن المعتاد لكثرة ماورد من الحبوب والدقيق من الخارج . وقد لحق موسم الذرة بعض الضرر من قلة المياه . وتأخر الموسم في بعض الاماكن ولم يبلغ جيداً

وجرّبت التجارب في أربعة أماكن مختلفة لمعرفة الفائدة النسبية من استعمال نترات الجير ونترات الصودا والسياناميد فظهر منها ان السمادين الاولين أي نترات الجير ونترات الصودا أنفع من الاخيرين . وزاد المحصول المسمد بنترات الجير في إحدى التجارب زيادة كبيرة . وتجرب التجارب الآن لمعرفة فائدة القصفات المصري وهو في حالة الطبيعية

١٣—طاعون الحيوانات والمواشي

ظهر من احصاء عدد المواشي والجواميس لسنة ١٩١٣ ان المواشي زادت ١٧٠٠٠ وان الجواميس نقصت ١٩٠٠٠ وفي الجدول التالي عدد الحيوانات الواردة الى القطر المصري من السودان ومن البلدان الاخرى واكثرها للذبح

		١٩١٣	١٩١٢	الفرق
من السودان	بقر	١٠٤٢٤	١٥١٩٠	٤٧٦٦ −
	غنم ومعزى	٩٨٨٨٦	١٠٩٥٨٦	١٠٧٠٠+
	المجموع	١٠٩٣١٠	١٢٤٧٧٦	٥٩٣٤+
من البلدان الاخرى	بقر وجاموس	٣٣٦٠٥	٣٧٠٦٨	٣٤٦٣ −
	غنم ومعزى	٣١١٦٠٣	٢٨٤١٠١	٢٧٥٠٢+
	خنازير وغيرها	١٢٠٣	١١٣٧	٦٦+
	المجموع	٣٤٦٤١١	٣٢٢٣٠٦	٢٤١٠٥ +

نفق ١٨٢٤ بطاعون المواشي سنة ١٩١٣ أي نحو ١٤٪ في المئة وكان مما نفق ٤٢٪ في المئة سنة ١٩١٢

وقد بلغ عدد المواشي التي وقيت بالتلقيح المزدوج منذ أول استعماله في يوليو سنة ١٩١٢ الى آخر السنة التالية ١٨٦٠٠٠. وبلغ عدد المواشي التي نفقت بعد التلقيح المزدوج وفي جملته ما نفق مدة انتشار الوباء في هذه الآونة ٢١٠٠ أي ١٫١٣ في المئة

وظهر من التجارب في المواشي التابعة لمصلحة الدومين ان التلقيح المزدوج يقي المواشي ثمانية عشر شهراً ونصف شهر على الاقل

الباب الثالث

الاشغال العمومية

١٤ – الري

جاء فيضان سنة ١٩١٣ اوطأ جداً من متوسط الثلاثين السنة الماضية ولم يظهر من مناسيب النيل في بداءة سنة ١٩١٣ ان ايراد الماء الصيفي سيكون كافياً ولولا المقدار الزائد الذي حجز في خزان اصوان بواسطة تعليته لقصر الماء عن الحاجة ولذلك فقد اثبتت هذه السنة ان تسميك الخزان وتعليته اتيا في وقتها وثبت ايضاً انهُ لا بدَّ من خزن مقدار اكبر من الماء لسد الحاجة في السنوات التي يقل فيها الفيضان كثيراً وري ما يمكن استحياؤهُ من اراضي البور

وابتدأ الاخذ من الماء المخزون في ١٠ مارس ودام الى ٣١ يوليو وهو ميعاد متأخر جداً اي دام الاعتماد على الماء المخزون ١٤٤ يوماً والغالب ان لا تزيد هذه المدة على مئة يوم . ومع ذلك لم توجد صعوبة كبيرة في اعطاء الماء الكافي للري حتى اول يوليو الا اياماً قليلة في شهر ابريل حينما زاد الطلب على الماء لزرع القطن

وفي مدة القسم الاول من الصيف كان الماء يوزَّع بالدقة ويُكتفى باقل ما يلزم منهُ ثم ظهر ان هذا التدقيق كان لازماً جداً لان الفيضان جاء متأخراً اكثر من كل فيضان معروف تاريخهُ لانهُ جاء بعد الميعاد بشهر كامل ولذلك وُجدت مشقة كبيرة في توزيع المقدار الكافي بالسواء مدة شهر يوليو واوائل اغسطس رغماً عن كثرة الماء المخزون في الخزان

ولم يكتفِ الفيضان بانهُ جاء متأخراً بل جاء متغيراً جداً في عمق الماء الجاري في النيل وكانت النتيجة العامة ان فيضان سنة ١٩١٣ جاء اوطأ فيضان عُرف مقدارهُ

وكان الفيضان الواطىء في السنين الماضية رزيئة كبيرة تسبب مجاعةً في البلاد ولولم يبلغ الحد الذي بلغهُ الفيضان الماضي من الوطوء . والغالب ان الفرق بين الفيضان الجيد وغير الجيد يقوم بالارتفاع الذي تبلغهُ تدرجات الفيضان لا بمقدار الماء ولذلك فكل وسيلة تمكن من اجراء الماء مدة كافية على ارتفاع كافٍ تصيّر ماء الفيضان كافياً ولو كان من اوطإ الفيضانات

وللوصول الى هذه الغاية مدت الترع في اول عهد الاحتلال الى ابعد ما تصل اليهِ

جنوباً لكي يجري الماء فيها من اماكن عالية فيغمر الحياض التي تروى بها . ثم ظهر ان تمديد الترع كذلك لا يكفي وحده لمنع الشرق اذا كان الفيضان منخفضاً ولذلك بنيت القناطر في اماكن مختلفة لتحجز مياه الفيضان وترفع منسوبها فوق القناطر فتأخذ منها الترع الجانبية على الضفتين على منسوب كاف

وهذه القناطر تقي اطيان القطر من كل الطوارئ تقريباً ولكن القسم الشمالي من مديرية قنا وكل مديرية جرجا ومساحة ذلك كله ٦٠٠٠٠٠ و بعض حياض قليلة صغيرة في مديرية اصوان والجزائر الصغيرة التي في مجرى النيل هذه كلها لا يزال ريها متوقفاً على ارتفاع الفيضان . ولذلك نتج عن انخفاض الفيضان الماضي انخفاضاً غير عادي ان الماء لم يرتفع ارتفاعاً كافياً حتى يجري في الترع التي تروى منها الاماكن المشار اليها فبقي نحو ٤٠٠٠٠٠ من غير ري ولا يمكن منع حدوث ذلك ثانية الاّ بنفقات كثيرة طائلة وحدوثه نادر الوقوع جداً ويحدث بعد فترات طويلة. وانشاء قناطر ترفع مياه النيل حتى تجري في ترعة سوهاج التي تروي اكثر مديرية جرجا يكلف مليون جنيه على الاقل ويمكن انشاء هذه القناطر بعد انجاز الاعمال التي هي اهم منها

والارض التي بقيت شراقي لما تقدم لم تزرع كما كانت تزرع عادة بل زرع جانب كبير منها بالآبار والآلات الرافعة فاشتغل بريها كثيرون ولولا ذلك لبقوا بلا عمل

وكان للفيضان الواطئ نتيجة اخرى تدعو الى الخوف لانهُ تبعهُ انخفاض في مناسيب الماء اكثر من المعتاد في فصل الربيع وهذا يستلزم ان يكون الماء الصيفي اقل جداً من المعتاد وقد ذكرتُ في تقريري السابق انهُ يحتمل ان تدعو الحال الى عمل شيء يوقى بهِ القطر من هذا المحذور واشرت الى بناء سد في البحر الابيض على مقربة من جبل اولي وان الحاجة قد تدعو الى ذلك . وهذا السد لا يكفي وحدهُ لكل حاجة القطر المصري اذا تمَّ استحياء كل اراضي الوجه البحري القابلة للزراعة وتم تحويل ري الحياض الى ري صيفي في كل الوجه القبلي ولكنهُ يفي بالحاجة من الآن الى سنين كثيرة وقد لا يكون من حسن التدبير انشاء هذا السد اذا اريد بهِ مجرَّد زيادة الماء الصيفي في القطر المصري لان الحل الحقيقي لهذه المسألة يقوم على ما يظهر بمعالجة النيل حيثما يخرج من البحيرات الكبيرة لكي يجري فيهِ مقدار كافٍ من الماء دائماً . ولكن المكان الذي اختير لانشاء السد يصلح لان يُتحكم فيهِ بالنيل على نوع ما لمنع امواج الفيضان العالية جداً من النزول في النيل ولذلك فالحكمة تقضي بانشاء هذا السد لغرضين الاول وهو المقصود بالذات منع ضرر الفيضان الفائق الحد والثاني

صيرورته خزاناً لخزن الماء فوقهُ ولكن انشاءهُ لا يغني عن الاعمال اللازمة للتحكم بالمياه عند مصادر النيل في البحيرات الكبيرة لاجل حل مسألة الري الصيفي لكل القطر المصري حينما يتم استحياء كل الاراضي الصالحة للزراعة · وقد سُبر مجرى النيل حيث يراد انشاء هذا السد فوجد فيهِ صخر صلب نوعاً على عمق معتدل · ولم تحضَّر الرسوم التفصيليَّة حتى الآن ولكن ينتظر ان نفقات هذا العمل تكون اقل من مليون جنيه

١٥ — اعمال جديدة في الري

(١) مشروع صرف اواسط الغربية

بلغ ما حُفر باليد لاصلاح المصارف في غضون السنة ١٣٧٣٣٤٠ متراً مكعباً وكل هذهِ الاتربة تقريباً حفرت من غير ان تعمَّق المصارف التعميق المطلوب وما سيحفر منها بعد ذلك يكون تحت الماء ويحفر بالكراكات وستكون اجرة حفر المتر منهُ اقل من اجرة الحفر باليد

والكراكات المستعملة الآن وهي ١٣ كراكة اتمت حفر ٥٩٢٠٠٠ متر مكعب في غضون السنة

وابتدأ العمل في مباني السلاهيب وهي تشمل سحارة كبيرة تحت المصرف العمومي وقنطرة غما من بحر طيره الى هذا المصرف وقد تقدَّم تقدماً حسناً

وتمَّ انشاء خط لسكة حديد الدلتا الضيقة من براري الحامول (السلاهيب) الى خاشا حيث يراد اقامة الطلمبات وفتح هذا الخط في شهر يونيو الماضي

والعمل جارٍ في وضع مواسير من الخرسانة المسلحة في كل المصارف والترع مع عملية الحفر

و ينظر الآن في الاساليب اللازمة لري الاطيان التي تحفر فيها المصارف لصرفها حتى يؤخذ باصلاح الري حالما تتم المصارف

وبلغت الاموال التي صرفت في بحر السنة ١٣٨٥٥٥ ج ٠م وكل ما صرف حتى الآن ١٨٣٦٦١ ج ٠ م

(٢) مشروع صرف البحيرة

بلغ ما حفر باليد في الصيف الماضي من المصارف التالية وهي مصرف العموم وابو حمص

ودمنهور وابو المطامير وزاوية صقر وحوش عيسى وابو الزرازير ١٤٠٠٠٠٠ متر مكعب ٠
واقيم ٣٤ كبريًّا جديداً وغيِّر ٥٥ محارة وقناة » الخ

واشتغلت ست كراكات في مصرف العموم والشراشرة والنوبارية فحفرت ٧٣٨٠٠٠ متراً مكعباً وكانت كلٌّ منها تحفر نحو ٨٠٠ متر مكعب في اليوم مدة عشر ساعات

وأُتي بكراكة مائية من السودان الى الاسكندرية في اواسط ابريل تحفر في اليوم ٧٠٠٠ متر مكعب اذا اشتغلت عشر ساعات لكي تساعد الكراكات المار ذكرها وللحال شُرع في تركيبها فانزل جسمها في آخر اغسطس وهي الآن مستعدة تقريباً للعمل

وقد تم ثلاثة ارباع المجرى الذي حفر لتجري فيهِ المياه من طلمبات المكس وسيبلغ طولهُ ٩٦٠ متراً

وبلغت المصروفات في غضون السنة ١٢٨٦٥٠ ج٠م

وجرى العمل بهمة في درس مشروعات الري والصرف في هذه الجهة فوق الاعمال المار ذكرها

(٣) اعمال تحويل الحياض

استمرَّ العمل في دفع تعويض الحفر والردم ٠ واشتغلت مصلحة الري في درس توزيع ما يزيد من المياه الصيفية في الوجه القبلي اتباعاً للمشروع الذي يراد بهِ ري ١٢٥٠٠٠ فدان ريًّا صيفيًّا فوق ما يروى الآن ويقوم هذا العمل بفحص الطلبات التي قُدمت من الشركات والملاَّك لاخذ رخص بوضع آلات رافعة

واتجهت العناية في الوجه البحري الى معرفة مناسيب الاراضي التي تصرف في مصرف بحر البقر في الشرقية ٠ وقد اشتغل رجال الري بالاتفاق مع رجال المساحة وتبين النتيجة في خريطة عامَّة للقطر المصري تظهر فيها مناسيب الارض ٠ وتشتغل نظارة الاشغال الآن في اعداد هذه الخريطة

١٦ — السكك العمومية

انشئت السكك الجديدة التالية في غضون السنة على نفقة مجالس المديريات وهي

(١) سكة من بنها الى منية القمح في القليوبية والشرقية

(١١) سكة من بيله الى ظيره في الغربية

ومجموع طول هاتين السكتين نحو ٢٨ كيلو متراً ونفقة انشائهما ١٣٨٣٩ ج٠م٠ فنفقة كل كيلو متر ٤٩٨ ج٠م والعمل جارٍ في انشاء سكتين اخريين من بلبيس الى شبين القناطر ومن الجمالية الى المطرية . و ينظر الآن في انشاء سكة من بنها الى طنطا ومن بنها الى ميت غمر والمنصورة ومن محلة روح الى المحلة الكبيرة

واستمر العمل في رصف السكة من القاهرة الى الاسكندرية وذلك من طرفيها معاً

١٧ — القسم الميكانيكي

زاد عمل هذا القسم زيادة كبيرة فبلغ عدد الرخص التي اعطاها في غضون السنة لادارة الوابورات ١٧٥٧ وكان ١١٣٦ سنة ١٩١٢ فالزيادة ٦٢١ رخصة ومن ذلك ٥٠٨ رخص لوابورات الري يقابلها ١٩٨ رخصة سنة ١٩١٢ فالزيادة في رخص وابورات الري ١٥٧ في المئة وهذا يدلُّ على ان اقسام الري اشتغلت كثيراً في بحث مطالب الذين طلبوا الرخص بالآلات الرافعة

وكل الآلات الرافعة التي كانت تديرها مصلحة الري سلمت ادارتها للقسم الميكانيكي من اول السنة

١٨ — المباني الاميرية والكباري

جرى العمل سنة ١٩١٣ في المباني الاميرية التالية وهي

مدرسة طنطا الثانوية
مستشفى الخانكه (ثلاثة اجنحة جديدة)
مدرسة المعلمات في بولاق
سقوف واطئة في الانتكخانة
مستشفى قنا
محكمة اسيوط
مدرسة اسيوط الثانوية
سجن بنهــا

و بلغت النفقات نحو ٢٩٨٠٠٠ ج٠م

واقتصر العمل في الكبري الجديد في الجزيرة على اتمام اساساتهِ واقامة المباني الحجرية بسبب تأخر وصول مواد الصلب (الفولاذ) من انكلترا • ثم ان صفائح الحديد الحاملة لكبري قصر النيل كانت في حالة سيئة فدعت الحال الى اصلاحها وأُصلحت في غضون الصيف

١٩ — المتحف العربي وحفظ الآثار العربية

انفقت لجنة حفظ الآثار العربية ١٥٥٠٠ ج •م في السنة الماضية • ومن اهم المباني التي اشتغلت بحفظها جامع السلطان حسن وجامع عبد الباسط وجامع جمال الدين وجامع الاستدار وجامع السلطان قلاوون وقد كُشفت في الجامع الاخير نقوش جميلة من الجبس • ومن الكنائس القبطية كنيسة العذراء وانباشودا وابو سرجه وهي في مصر القديمة والدير الابيض في سوهاج

واضيف الى دار التحف العربية مجموعة من الزجاج المدهون بالمينا والخزف والبرنز والسلاح وهي هبة من دولة البرنس يوسف كمال

٢٠ — مصلحة الآثار المصرية

تتضمن اعمال السنة الماضية تقوية هيكلي القرنة وهيبة في الواحة الخارجة والنقب عن هيكل امون في الكرنك ومدافن سقارة في جوار مصطبة كاجمكاي ومروروكا واقسام من هيكل ادفو وهيكل اسنا واخيراً نزع ملكية بعض البيوت في الخرابة المدفونة للنقب عن هيكلي ستي الاول وابيدوس

وقد عُمل بالقانون الجديد لحفظ الآثار من غير تعب ويُرجَى ان مصلحة الآثار تتمكن بالمواظبة من ابطال ما مُنع من المتاجرة بها • وقد كان من نتائج هذا القانون ان المصلحة زادت الاماكن التي تحفظ الآثار فيها فقد انشئ ثلاثة متاحف صغيرة في اسيوط وطنطا والمنيا والفضل في انشائها لبعض الاعيان • هذا عدا المتحف الذي انشأتهُ شركة قنال السويس منذ سنوات في الاسمعيلية والمتحف الذي انشأتهُ الحكومة في جزيرة اصوان في السنة السابقة • اما متحف اسيوط الذي تبرَّع ببنائهِ وتحفهِ احد اعيانها الكرماء وهو سيد بك خشبه فيجب ان يكون مثالاً لترغيب الكرماء على انشاء متاحف مثلهُ في المديريات

الباب الرابع

في المعارف

٢١ — كلام عمومي

في القسم من هذا التقرير الخاص بمجالس المديريات كلام وافٍ عن اعمالها المتعلقة بالتعليم · فان التعليم الادبي في المديريات صار منوطاً بهذه المجالس · وكل المدارس التي ادارتها مجالس المديريات سنة ١٩١٣ تولّت نظارة المعارف تفتيشها · وسيبقى تحت ادارة نظارة المعارف جانب من المدارس الاولية التي يُنفَق عليها من اوقاف تديرها نظارة الاوقاف · والتعليم جارٍ في هذه المكاتب بانتظام تحت ادارة معلمين مؤهلين للتعليم وبحسب بروجرام معيَّن وفيها اللوازم المدرسية والنظام المدرسي المطلوب وتلامذتها يجتازون درجات التعليم المختلفة من غير ان يتأخروا تأخراً غير عادي · وفي الجدول التالي عدد التلامذة في المدارس المختلفة التي تديرها نظارة المعارف رأساً والمدارس التي تتولى تفتيشها فقط

(١) المدارس التي تديرها نظارة المعارف

المدارس	عددها	عدد التلاميذ	عدد التلميذات	المجموع
(١) المدارس الاولية				
المكاتب التابعة لنظارة الاوقاف	١٤٢	٨٧٨٩	٥٢٣٨	١٤٠٢٧
مدارس تعليم معلمي الكتاتيب	٢	١١٥	١٦٧	٢٨٢
مدارس منزلية	١	. .	٥٣	٥٣
مدارس صناعية	٣	٦٥٢	. .	٦٥٢
(٢) المدارس العليا				
مدارس ابتدائية عالية	٣٤	٧١١٩	٤٩١	٧٦١٠
مدارس ثانوية	٦	٢٥٣٢	. .	٢٥٣٢
مدارس صناعية (ومدارس ليلية)	٥	١٥٩٤	.	١٥٩٤
كليات فنية	٥	١٠٢١	٤١	١٠٦٢
الرسالة المصرية في اوربا	.	٤٧	٠٥	٥٢
المجموع	١٩٨	٢١٨٦٩	٥٩٩٥	٢٧٨٦٤

(٢) المدارس التي تتولى نظارة المعارف تفتيشها

المدارس	عددها	تلامذتها	تلميذاتها	المجموع
(١) المدارس الاولية				
مكاتب سكة الحديد	٠ ٠٣٦	٠٠٠ ٦١٥	٠ ٠٨٤	٠٠٠ ٦٩٩
مكاتب مجالس المديريات	٠ ٩١١	٠٥٠ ٨٥٣	٦ ٣٢٢	٠٥٧ ١٧٥
الكتاتيب الخصوصية ذات الاعانة	٣ ٢٩٤	١٥٧ ٥٨٨	١٦٦٩٤	١٧٤ ٢٨٢
المدارس المنزلية التابعة لمجالس المديريات	٢	...	٢٣١	٢٣١
مدارس مجالس المديريات لتعلم معلمي الكتاتيب	١٦	١ ٠٢٩	١٠٠	١ ١٢٩
اصلاحية الحكومة	١	٠٧٤٣	٧١	٨١٤
مدارس صناعية وزراعية تابعة لمجالس المديريات	٢٣	٢٢٩٠	...	٢٢٩٠
مدارس صناعية وزراعية خصوصية	٣	٤١٨	٧٢	٤٩٠
(٢) المدارس العليا				
مدارس ابتدائية عالية تابعة لمجالس المديريات	٧٨	٨ ٨٣١	١ ٦٦٢	١٠ ٤٩٣
مدارس خصوصية ابتدائية عالية	١٩	٣٣٠٣	٤٤٧	٠٣٧٥٠
مدارس ثانوية تابعة لمجالس المديريات	٢	٣٧٩	...	٣٧٩
مدارس ثانوية خصوصية	٤	٩٦٢	...	٩٦٢
مدرسة الفنون (خصوصية)	١	١٠٣	...	١٠٣
مدرسة تعليم الممرضات والقوابل	١	...	٤٥	٤٥
تلامذة يدرسون في اوربا على نفقة مجالس المديريات وغيرها	...	٢٠	...	٢٠
تلامذة يدرسون في اوربا على نفقاتهم	...	٣٠٠	١	٣٠١
الجملة	٤٤٩٣	٣٢٧ ٤٣٤	٢٥ ٨٦١	٣٥٣ ٢٩٥

٢٢ — التعليم الابتدائي

كان في مدارس الصبيان الابتدائية التابعة لنظارة المعارف ٧١١٩ تلميذاً سنة ١٩١٣ فزاد عددهم عمّا كان سنة ١٩١٢ زيادة طفيفة واكثرهم كانوا يحضرون الدروس فكان متوسط عدد الحضور ٩٦ في المئة من عدد المقيدين في الدفاتر

وقد اقفلت النظارة مدرستها الابتدائية في قنا جرياً على الاسلوب الجديد الذي من مقتضاهُ جعل مدارس المديريات تشارك الحكومة في التعليم · وادخل تلامذة مدرسة قنا في مدرسة مجلس المديرية هناك

وتنوّع بروجرام مدارس الحكومة قليلاً في العام الماضي فأُدخل فيهِ تعليم علم الهيجين في السنة الثالثة والرابعة

وقد جاء في التقارير السابقة تفصيل ما اتُّخذ من الوسائل لتعليم اولاد الاقباط التعليم الديني و يسرني ان اقول الآن ان ٩٠ في المئة من اولادهم يتعلمون التعليم الديني من معلمين اقباط كقسم من بروجرام التدريس القانوني

وقد ابدل جماعة من المعلمين الموقتين بمعلمين حائزين على دبلوما التدريس من مدارس علم التعليم جرياً على الطريقة التي اتبعت في السنوات الماضية · والمعلمون الموقتون الذين أُبدلوا بغيرهم استخدمتهم مجالس المديريات او استخدموا في مدارس خصوصية

وكان عدد الذين تقدموا لامتحان الشهادة الابتدائية سنة١٩١٣ أكثر ما بلغ الى الآن فانهُ بلغ ٦٦٢٨ اي زاد ٥٧٢ عمّا كان في السنة السابقة وهم من المدارس التالية

من المدارس التابعة لنظارة المعارف	١٦٣٠
من مدارس اخرى أكثرها خصوصي	٤٠٠٥
من الذين درسوا في بيوتهم	٠٩٩٣
والجملة	٦٦٢٨

و بلغ عدد الناجحين منهم ٤٨ في المئة وكان في العام السابق ٤٦ في المئة · وكان بين المتقدمين للامتحان ٦٢ بنتاً فنجح منهنّ ٠٣٠ وكان متوسط عمر الناجحين كلهم ½ ١٦ ومن تلامذة مدارس الحكومة وحدهم ¼ ١٥

٢٣ — التعليم الثانوي

ان الرغبة في التعليم الثانوي التي أُشير اليها في التقارير السابقة لم تقلّ رغماً عن التوسع في التعليم التجاري والصناعي والزراعي المتوسط بين التعليم الابتدائي والثانوي · وقد زاد الآن عدد التلامذة الذين اتموا دروسهم الثانوية ولذلك ارتفع متوسط الدرجة التي تطلب من التلامذة حتى يستطيعوا دُخول الكليات الفنيّة وصار في الامكان استخدام شبان ارقى علماً في دواوين الحكومة ولو في وظائف صغيرة

وقد تقدمت مدارس الحكومة الثانوية في السنوات الثلاث الاخيرة تقدماً متوالياً ففي سنة ١٩١١ كان عدد هذه المدارس خمساً وكان فيها ٢١٦٠ تلميذاً وسنة ١٩١٢ صارت ستّاً و بلغ عدد تلامذتها ٢٤٨٥ وقد بلغ عددهم في العام الماضي ٢٥٣٢ · وزاد عدد التلامذة في

المدارس المصرية الثانوية الخصوصية في هذه المدة من ٢٤٠٠ سنة ١٩١١ الى ٢٦٠٠ سنة ١٩١٢ و ٢٨٠٠ سنة ١٩١٣ واذا اضفنا الى ذلك التلامذة المصريين الذين يتعلمون في المدارس الاجنبية الثانوية بلغ عدد التلامذة المصريين في كل المدارس الثانوية لا اقلّ من ٦٣٠٠ . وسبب هذه الزيادة الحديثة في مدارس الحكومة هو اضافة فرقة جديدة الى مدرسة طنطا واربع فرق الى مدرسة رأس التين

ذكرتُ في تقريري السابق ادخال طريقة جديدة تمكّن نظارة المعارف من تفتيش المدارس الثانوية الخصوصية وقد بلغ عدد المدارس التي قبلت ذلك ستًّا وهي الآن تحت مراقبة نظارة المعارف وثلاث منها وهي المدرسة الالهامية ومدرسة الاقباط الكبرى في العاصمة ومدرسة المساعي المشكورة في شبين الكوم تأخذ كلٌّ منها ٥٠٠ ج . م اعانة حسب الترتيبات الجديدة التي وضعت في شهر اغسطس الماضي ومن مقتضاها ان تعطى اعانة سنوية للمدارس التي تعلم تعليماً ثانويًّا كاملاً حسب بروجرام نظارة المعارف او حسب بروجرام آخر حسبتهُ نظارة المعارف مساويًا لبروجرامها . والاعانات على نوعين نوع من قبيل رأس المال لعملٍ خاص ونوع من قبيل النفقات المدرسية وهذا الاخير لا يزيد على ٥ جنيهات لكل تلميذ او ١٠٠٠ ج . م للمدرسة . والاعانات التي اعطيت سنة ١٩١٣ كانت من النوع الاول وانفقت في اصلاح بناء المدارس وادواتها وقد استلزمت زيادة النفقات من قبَل اصحاب تلك المدارس انفسهم

والقوانين محفوظة جيداً في المدارس الثانوية وقد انتفى من هذه المدارس ما ظهر فيها منذ بضع سنوات من الاضطراب . ومما يسرُّ ايضاً ان عدد التلامذة في الفرق المختلفة ينقص تدريجاً ولكنهُ لا يزال كثيراً مع ان عدد تلامذة المدارس قد زاد . ومتوسط عمر التلامذة آخذ في القلة ايضاً وزاد عدد التلامذة الداخليين في المدارس الثانوية الخمس في القاهرة والاسكندرية زيادة كبيرة . وزاد ايضاً الاقبال على الرياضة البدنية ولكن لا تزال الحاجة ماسة الى اساتذة قادرين على جعل التلامذة يزيدون رغبة في الرياضة البدنية عن علم بفوائدها

وكانت نتائج الامتحان لنيل الشهادة الثانوية موجبة للرضا ولاسيما في تلامذة المدارس الاميرية . وزاد النجاح ايضاً في بعض المدارس الخصوصية . وقد كانت الزيادة مضطردة مدة السنوات الخمس الماضية في عدد طالبي الامتحان في القسم الاول ولاسيما من المدارس الخصوصية فتقدم التلامذة من ٣٩ من هذه المدارس سنة ١٩١٣ مع انهُ تقدم من ثماني

مدارس فقط سنة ١٩٠٩ · وقد بلغ عدد المتقدمين للقسم الاول ٢٤٣٢ وكان ١٨٣٥ سنة ١٩١٣ · ونجح منهم ٩٦٢ اي ٤٥ في المئة اما المتقدمون للامتحان في القسم الثاني من المدارس الاميرية ومن المدارس الخصوصية فلم يزد عددهم منذ مدة ولكن الذين نجحوا منهم وهم ٥٦ في المئة زاد عددهم كثيراً عمَّا كان في السنوات الاخيرة وبلغت الزيادة ٢٣ في المئة عن سنة ١٩١٢ · وهذه النتيجة تدلُّ على تقدم في درجة استعداد الطلبة وتأهلهم سببها بنوع خاص التقدم المتدرج في المدارس الخصوصية · ونجح المتقدمون للامتحان في القسم العلمي اكثر ممَّا نجح المتقدمون للامتحان في القسم الادبي كما كانت الحال قبلاً في الغالب · وانشاء التلامذة واجوبتهم كانت في الغالب مشوبة بالنقص في الاستدلال المنطقي وتنسيق الافكار وسقم الخط وخطإِ التهجئة وظهر ان كثيرين من الطلبة يعرفون كلمات كثيرة ولكنهم لا يحسنون اختيارها ووضعها في اماكنها اللائقة بها فانهم يكثرون من الاعتماد على قوة الذاكرة ويقللون من الاعتماد على قوة الحكم · وبلغ عدد الذين نالوا الشهادة الثانوية ٦٥١ وكان ٣٦٧ سنة ١٩١٢ وهذه الزيادة تدعو الى النظر في الجداول التالية التي يظهر منها كم من التلامذة الذين نالوا الشهادات واظبوا على متابعة الدرس وكم منهم وجدوا عملاً يعملون بهِ

القسم الاول

		المجموع
الذين يتمون دروسهم في القطر المصري		
في مدارس الحكومة	٥٢٣	
في المدارس الخصوصية	٣٠٩	
الذين يدرسون في بيوتهم	٠٠٥	٨٣٧
الذين يتمون دروسهم في الخارج		
في سورية		٠٠١
الذين استخدموا		
في دواوين الحكومة	٣٧	
في غيرها	٣٤	٠٧١
الذين بلا عمل		٠٥٠
	والجملة	٩٥٩

القسم الثاني

		المجموع
الذين يتمون دروسهم في القطر المصري		
في مدارس الحكومة العليا	٣٢٩	
في المدارس الخصوصية العليا	٠٠٦	
الذين يدرسون في بيوتهم	٣	٣٣٨
الذين يتمون دروسهم في الخارج		
في بريطانيا العظمى	٣٠	
« سورية	١٠	
« فرنسا	٠٩	
« اميركا	٠١	
« المانيا	٠١	
« سويسرا	٠١	٥٢
الذين استخدموا		
في دواوين الحكومة	١١٩	
« غيرها	٠٢٣	١٤٢
الذين بلا عمل		١١٤
والجملة		٦٤٦

٢٤ — تعليم البنات

ان ما كان من المقاومة لتعليم البنات والكراهة له كاد يزول تماماً وقد زادت الرغبة في تعليمهنّ . والحكومة باذلة جهدها لكي تلبي طلب الجمهور من هذا القبيل ومهتمة باتمام ذلك على منهاج قويم . وليس للنساء في مصر عمل يعملن به خارج بيوتهنّ سوى خدمة بنات نوعهنّ ولذلك وجب ان يقصد في تعليمهنّ اعدادهنّ للقيام بالاعمال البيتية

اما من حيث التعليم الاولي فنظارة المعارف ساعية منذ سنوات في تحويل بعض مكاتب الاوقاف التي يتعلّم فيها الصبيان والبنات معاً الى مكاتب للبنات خاصةً . فحولت كذلك ١٧ مكتباً فيها الآن ٢٧٣٦ بنتاً و ٨١ معلّمة ٦١ منهنّ تعلمنَ في مدارس المعلمات .

ويعلَّم في هذه المدارس كلها الخياطة والتطريز ومبادئ الهيجين · وادخل في بعضها تعليم الاطفال على سبيل التجربة ويعلَّم في اربع منها الطبخ والغسل · وسيعم تعليم هذه المواضيع العملية كل مكاتب البنات متى سمحت الفرص · وفي مدرسة تعليم معلمات الكتاتيب في بولاق ١٦٧ تلميذة يتعلَّمنَ لكي يُعلمن وكان فيها ١٠٩ سنة ١٩١٢ و٦٩ سنة ١٩١١ · و٣٩ من تلميذاتها الآن يتعلمن ليصرنَ معلمات في التدبير المنزلي وقد وسّعت هذه المدرسة ايضاً وستفتح مدرسة مثلها في الاسكندرية في سبتمبر المقبل · وفي المدرسة المنزلية في القبة ٥٣ تلميذة

اما من حيث التعليم الابتدائي فالمدرسة السنية ومدرسة عباس مملوءتان وقد بلغ عدد تلميذاتهما ٤٩١ تلميذة وفيهما كل ما يلزم لتعليم الطبخ والغسل وادارة المنزل وفي المدرسة السنية ٤١ تلميذة وكان فيها ٣٦ تلميذة سنة ١٩١٢ و ٢٨ سنة ١٩١١ · وفي بلاد الانكليز اربع تلميذات مصريات يتعلمن كيف يعلمنَ الاطفال (في ما يسمى كندرغارتن اي بستان الاطفال) وواحدة تدرس لتنال دبلوما التعليم من جامعة كمبردج · ويبنى الآن في الاسكندرية مدرسة ابتدائية كبيرة للبنات ومدرسة كلية لتعليم معلمات التعليم الابتدائي

وتدير مجالس المديريات ٢٩ مكتباً للبنات ومدرستين منزليتين وثلاث كليات لتعليم معلمات الكتاتيب و ١٥ مدرسة ابتدائية للبنات

وكان الامتحان للشهادة الابتدائية مشتركاً يدخلهُ الصبيان والبنات وتقدَّم اليهِ في العام الماضي ٦٢ تلميذة نجح منهنَّ ٣٠ ولكن جُعل الامتحان الآن للبنات وحدهنَّ وسيتضمن امتحاناً عمليًّا في الطبخ والغسل والخياطة والتطريز وامتحاناً كتابيًّا في الهيجين وتدبير المنزل وسيكون لهذا الترتيب شأن كبير في القطر كلهِ لان مدارس مجالس المديريات والمدارس الخصوصية تطبق تعليمها الابتدائي على هذا الامتحان

٢٥ — التعليم الزراعي والصناعي والتجاري

في تقرير السنة الماضية وصف مختصر لنظام هذه المصلحة وعلاقتها الشديدة بمجالس المديريات . وقد امتازت سنة ١٩١٣ بالتوسع المستمر في المدارس المرتبطة بهذه المصلحة وما قرَّ القرار عليهِ من نقل ادارة المدارس الزراعية وتفتيشها الى نظارة الزراعة التي تألفت حديثاً

ومن اوجه الترقي التي حدثت في العام الماضي في التعليم الزراعي اضافة مبانٍ جديدة الى المدرسة الزراعية المتوسطة في مشتهر واتمام تنظيمها وقد صارت مستعدة الآن لقبول

٤٠ تلميذاً في كل سنة في سني التعليم الثلاث . وتحوَّلت مدرسة الغربية التابعة لمدرسة دمنهور الصناعية الى مدرسة زراعية متوسطة لتسعين تلميذاً وتمّت الرسوم لبناء مدرستين متوسطتين من هذا النوع في السنطة والزقازيق . والعمل جارٍ في بناء المدرسة الاولى . وفتحت مدرسة جديدة من مدارس العزب في المنصورة بعناية مجلس مديرية الدقهلية ومساعدة مصلحة التعليم الزراعي والصناعي وستكون مدة التعليم فيها ثلاث سنوات وتكون مستعدة لقبول ١٢٠ تلميذاً . وانشئت مدرسة اخرى من هذا النوع في بيلاوهي فرع من مشروع اصلاح الاراضي وتعميرها التابع لمجلس مديرية الغربية . ولهذه المدرسة اسلوب خاص بها على نوع ما وهي تعلم تلامذتها مجاناً وقد تمت الرسوم اللازمة لمدرستين من هذه المدارس في المنيا وابو تيج وجهز معمل لدرس طبائع الحشرات في مدرسة الجيزة الزراعية

وابتدأت مدرسة صناعية كبيرة في طنطا ومدرسة للحياكة في المحلة الكبرى و يراد انشاء مدارس صناعية في المنيا والسنطة والزقازيق حسب مشروع مجالس المديريات المذكور آنفاً

وتقدّم التعليم التجاري باقامة مبانٍ فسيحة لمدرسة التجارة العليا . ووسع البناء الذي كانت تشغلهُ المدرسة العليا والمدرسة الوسطى واعطي كلهُ للمدرسة الوسطى . وقد تم تنظيم هاتين المدرستين الآن واضيفت اليهما سنة ثالثة

وتظهر كثرة الطلب على التعليم الصناعي بكل انواعهِ من ان ١٤٨٠ طالباً طلبوا الدخول في المدارس العشر المختلفة الانواع التابعة لمصلحة التعليم الصناعي حيث لا اماكن لاكثر من ٥٤٢ طالباً

ان نقل التعليم الزراعي الى نظارة الزراعة خطوة مهمة في هذه المصلحة التي اتسع نطاقها سريعاً من حين تولّى ادارتها المستر سدني ولز سنة ١٩٠٧ فانها كانت حينئذٍ مقصورة على مدرسة واحدة في الجيزة وقد صار لها الآن ١١ مدرسة (مدرسة كلية عليا فيها ١٨٤ طالباً ومدرستان متوسطتان فيهما ١٥٤ طالباً وثمانية من مدارس العزب فيها ٢٤٧ طالباً) و ٦ مكاتب او مدارس اولية فيها قسم للتعليم الزراعي . ومدارس اخرى تبنى الآن . وتقدم للامتحان من كلية الزراعة العليا ٣٠ طالباً سنة ١٩١٣ فنجحوا كلهم ونالوا الدبلوما وهذا دليل على ان تعليمهم كان على تمام المراد . و يسرني ان اقول ان كل هؤلاء تقريباً وجدوا مراكز مناسبة لهم . والمصريون يرغبون في التعليم الزراعي ولا يزال ما بلغهُ هذا التعليم من الانتظام العملي قابلاً للاتساع جداً اذا بذلت مجالس المديريات همتها في معاضدة رجال الحكومة

ومدرسة الصناعة الخديوية في بولاق ومدرسة الهندسة في الجيزة تمثلان التعليم الصناعي

المتوسط والاعلى . وادارة هاتين المدرستين حسنة وهما آخذتان في الاتساع في عدد تلامذتهما ولوائح دروسهما . وتدل الظواهر على نجاح ما أُدخل من التعليم العملي ولاسيما فتح معمل جديد في مدرسة بولاق لآلات البخار والحرارة والآلات الكهربائية ويرجى ان يتسع نطاق هذا المعمل وتزيد فوائده العملية

والورش التي تديرها هذه المصلحة في بولاق واسيوط والمنصورة جارية جرياً حسناً في عملها . وفي جهات مختلفة من البلاد ١٤ مدرسة أُخرى من هذا النوع تديرها مجالس المديريات او الجمعيات الخصوصية . وهذه المدارس الصناعية صالحة بنوع خاص للقيام بحاجات الاماكن التي انشئت فيها . وقد توطدت اركانها الآن واهم ما يطلب منها ان تقوي نظامها وتعليمها وتجعل لها شأناً في الصنائع المحلية . ولا يزال الاقبال عظيماً على هذه المدارس والغالب ان عدد طلاب الدخول اليها يكون ضعفي الاماكن الفارغة فيها او ثلاثة اضعافها . واشد الرغبة هو في الصناعة الهندسية ولاسيما تركيب الآلات وتشغيلها . وتهتم المصلحة في احياء الصنائع الوطنية التي أُهملت ومراقبة مستقبل التلامذة بعد خروجهم من المدارس . ويميل التلامذة ان يذهبوا الى القاهرة او الاسكندرية للتفتيش عن عمل يعملونهُ فيهما بدلاً من ان يسعوا ليجدوا عملاً في بلادهم وقد بذلت الهمَّة لمقاومة ذلك بجعل المدارس مراكز يقصدها طالبو العمَّال حينما يحتاجون الى عامل متعلم ويستشيرونها في جلب الآلات والادوات الجديدة الى ورشهم وفي عمل ما فيهِ صعوبة خاصَّة من الاعمال

وتحسين الصنائع الوطنية من أهم الاعمال واذا اقتضت الصناعة مهارة في العمل فالمدارس الصناعية تقوم مقام التمرُّن في المعامل . وقد عُرفت الآن انها تخرج صنَّاعاً امهر من الصناع الذين يتعلمون في الورش البلدية لان اكثر هذهِ الورش الاَّ ما كان منها في المدن الكبرى لا يزال يستعمل اساليب قديمة جدًّا . ويرجى انهُ لا تمضي سنون كثيرة حتى يتخرَّج صنَّاع ماهرون في الهندسة والنجارة والسكافة والخياطة

ومن امثلة ما تمَّ من هذا القبيل ادخال الانوال الجديدة في المحلة الكبرى بواسطة مدرسة الحياكة التي هناك ونجاح عمل البسط في نجع حمادي من تعلم هذه الصناعة في مدرستها الصناعية . ومن المشروعات التي ينظر فيها الآن انشاء معمل لورق الحزم والرزم في الوجه البحري من قش الارز ومدبغة على الاساليب الحديثة في المنصورة لاجل امتحان الاساليب الجديدة والجري عليها . وانشاء معمل ومدرسة للنسج في دمياط ليكونا انموذجاً . فان فيها الآن نحو ٤٥٠٠ حائك ومنسوجاتهم مستعملة في كل القطر المصري وهي غالية الثمن ولكن طرق نسجها صارت

قديمة مهملة فاذا انشئت مدرسة وضعت فيها الآلات الحديثة صارت مثالاً يجري الحاكة على منوالهِ فتزيد منسوجاتهم جودةً ومقداراً

وقد سرَّني ان رأيت منهاجاً جديداً في التعليم الصناعي وهو المشغل البطرسي في القاهرة الذي انشئ تذكاراً للمرحوم بطرس باشا غالي وهو مدرسة لتعليم البنات التفصيل والخياطة والتطريز . وقد نالت هذه المدرسة اعانة من مصلحة التعليم الصناعي . وهي اول معهد اريد بهِ تعليم البنات المصريات عملاً مخصوصاً . وقد اضيف اليها دكان يباع فيهِ ما تصنعهُ البنات فيها وبلغ ثمن ما بيع فيهِ في السنة الماضية ٤٠٥ ج . م

٢٦ — تعليم المعلمين

زاد الطلب كثيراً في العام الماضي للدخول في كليات تعليم المعلمين التابعة لنظارة المعارف عما فيها من الاماكن الخالية. و يظهر الآن انهُ قد مضى الزمن الذي كان يصعب فيهِ ان يقبل الشبان المصريون على التعلم لاجل احتراف التعليم

و يبلغ عدد التلامذة الآن الذين يتعلمون في مدارس النظارة او في المدارس التي تراقبها النظارة هكذا

في مدارس النظارة	٩٦١
في مدارس مجالس المديريات	١١٢٩
الجملة	٢٠٩٠

فالمدرسة الخديوية لتعليم المعلمين من صف الافندية صارت مدرسة عليا بالغاء قسمها الواطئ وكان فيها ٢٣٥ طالباً نال ٢٨ منهم الدبلوما سنة ١٩١٣ وعيِّن اكثرهم معلمين في مدارس الحكومة . وقد بلغت هذه المدرسة حالة من الارتقاء يسهل معها ان يخرج منها كل سنة عدد يزيد على حاجة مدارس الحكومة فيستخدم في مدارس مجالس المديريات والمدارس الخصوصية

ومدرسة المعلمين الناصرية التي تعلم معلمين من صف المشايخ وُسع نطاقها وصار فيها ١٣ فرقة و ٣٥١ طالباً والذين نجحوا في الامتحان ونالوا الدبلوما استخدموا كلهم تقريباً للتعليم . وفي مدرسة عبد العزيز التي لتعليم المعلمين ١١٥ طالباً

والمدارس التابعة لمجالس المديريات فيها ١٣ مدرسة لتعليم معلمي الكتاتيب و ٣ لتعليم معلماتها وتتولى نظارة المعارف مراقبتها

٢٧ — مدرسة الطب

دخل هذه المدرسة ٥٠ طالباً سنة ١٩١٣ ودخل مدرسة الصيدلة ١٠ طلاب وكان عدد الطلاب في المدرستين آخر السنة ٢٥٨ طالباً . ونال الدبلوما الطبية ٣٢ طالباً ودبلوما الصيدلة طالب واحد وذلك اصلح من السنة السابقة التي لم ينل فيها الدبلوما سوى ١٦ طالباً من المدرستين

وقد زار المدرسة السر هنري موريس مندوباً من قبل مدرستي الاطباء والجراحين الملكيتين فاظهر سروره بنوع عام من التعليم ونجاح التلامذة . وكان من نتيجة التقرير الذي كتبه ان اللجنة المتحدة اشارت على مدرستي الاطباء والجراحين الملكيتين ان تنيل التلامذة المصريين الذين يجتازون الامتحان في اي وقت كان ما كانت تنيله للتلامذة الذين يجتازون الامتحان امام مندوبيها . وهذا مما يسر ذكره لانه اعتراف صريح بارتفاع درجة التعليم وبدقة الامتحان ولذلك لاعجب اذا عجز بعض التلامذة عن اجتياز الامتحان ولكن عدد هؤلاء لا يتجاوز الحد كما يبين من المقابلة التالية بين نسبة الساقطين في امتحان المجلس الانكليزي المتحد والساقطين في امتحان مدرسة الطب المصرية

	نسبة الساقطين في المئة		
	في الطب	في الجراحة	في علم التوليد
في المجلس الانكليزي المتحد ...	٣٨٫٣	٣٩٫٨	٣٧٫٨
في مدرسة الطب المصرية ...	٢٧٫٧	٤٠٫٦	٣٣٫٣

وحيث ان مندوب مدرستي الاطباء والجراحين الملكيتين كان حاضراً في امتحان مدرسة الطب المصرية فالمقابلة بين نسبة عدد الناجحين منها ومن المدرستين الملكيتين تدل على كفاءة مدرسة الطب المصرية وتعود بالمدح على اساتذتها

وقد زيد في السنة الماضية مساعد لاستاذ البيولوجيا ومساعد لاستاذ الكيميا ومساعد لاستاذ التشريح ولكن لا يزال عدد المساعدين اقل من ان يبيح للاساتذة التفرغ للبحث

العلمي المبتكر الذي تحتاج اليهِ البلاد ومواده فيها كثيرة جداً · وقد بذلت كل وسيلة لتدريب الشبان المصريين ليكونوا مساعدين للاساتذة ولكن الربح من ممارسة صناعة الطب اوفر من رواتب المساعدين فيجتذب ابرع الطلبة ولذلك يصعب وجود رجال فيهم الكفاءة اللازمة يريدون ان ينقطعوا للبحث العلمي والكسب القليل

ومما يستحق الذكر و يدعو الى الفخران الدكتور عبدالعزيز اسمعيل وهو اصلاً من تلامذة مدرسة الطب المصرية ومن اطباء مستشفاها الآن جُعل عضواً في مدرسة الاطباء الملكية · ولا يوجد في اوربا الآن الا اثنان من تلامذة الطب المصريين لاتمام دروسهم الطبية · ومما يدعو الى الاسف ان عدد المصريين المؤهلين لان يتابعوا دروسهم على هذه الصورة لكي ينتظموا في سلك التدريس في مصر ليس اكثر من ذلك

٢٨ — التلامذة المصريون في اوربا

ذكرت في تقريري الماضي المشكلة المترتبة على وجود كثيرين من الشبان المصريين في البلدان الاوربية حيث يرسلهم آباؤهم ليتموا دروسم · و يظهر مما امكن الوصول اليهِ من الاخبار ان عدد هؤلاء الشبان الآن ٧٥٠ واكثرهم في انكلترا وفرنسا · وجانب صغير منهم من الارسالية المصرية والباقون يدرسون على نفقتهم · وقد وضع في العام الماضي مشروع من مقتضاه تعيين اناس يقومون بما يحتاج اليهِ هؤلاء التلامذة اشد الاحتياج من العناية والارشاد ·وقد تقرر هذا المشروع الآن وهو يحوي اولاً لجنة استشارية في مصر مؤلفة من اناس يختارهم اباء التلامذة او القيمون عليهم و يرأسها ناظر المعارف · وثانياً من مراقبين اوربيين ومصريين يقيمون في لندن وباريس وجنيف لاجل المراقبة اللازمة هناك ·وقدصار الاعتماد على ذلك والعمل بهِ وارجو ان يكون من ورائهِ فائدة كبيرة في سيرة التلامذة ودروسهم

٢٩ — الكتبخانة الخديوية

عيّن مدير جديد للكتبخانة الخديوية في الصيف الماضي وهو الدكتور شاد رجل من المستشرقين الممتازين وقد تولى التحرير في انسكلوبيذيا الاسلام بضع سنوات وكان اخيراً مدرساً للغات الشرقية في برسلو

ومن الكتب التي اضيفت الى الكتبخانة الخديوية في العام الماضي كتاب فارسي فيهِ

صور حسنة تاريخهُ سنة ٨٨٩ هجرية كان من كتب مهرجا كشمير . وكتب اسلامية طبعت بامر سلطان المغرب الاقصى السابق مولاي عبد الحفيظ وقد اهداها جلالتهُ الى الكتبخانة . و بلغت الكتب التي اضيفت الى القسم الشرقي ٩٩٤ مجلداً ٩٥٢ منها باللغة العربية . و بلغت الكتب التي اضيفت الى القسم الاوربي ٩٧٣

وقد زاد عدد القراء كثيراً بزيادة ساعات المطالعة كل يوم وكان ٢٣٠٠٠ من القراء في السنة الماضية من تلامذة المدارس ومن طلبة الازهر

وحتى الآن لم تصدر الكتب الادبية التي ينقحها احمد زكي باشا ولكن صدر جزءان من صبح الاعشى للقلقشندي طبعا في المطبعة الاميرية على نفقة الكتبخانة وهما المجلد الاول من هذا الكتاب وسيصدر منهُ المجلدات الستة الباقية . والمجلد الذي صدر حسن الطبع وهو مقسم الى فقرات ومشكول ومرقوم حسب ما قرَّ عليهِ قرار مجلس الكتبخانة الاعلى منذ نحو سنتين . ويراد ان يخصص كل سنة مبلغ كبير لطبع ما لم يطبع من الكتب ويكون طبعها على هذهِ الصورة

الباب الخامس

في الداخلية

٣٠ — الامن العام

يظهر من الجدول التالي عدد الجرائم حسب أنواعها في السنة القضائية الماضية

نوع الجريمة	١٩١١	١٩١٢	١٩١٣
قتل	٧٦٧	٨١٦	٨١٣
الشروع في القتل	٦٦٥	٦٠٥	٦٠١
السرقة باكراه	٣٦٩	٣٦١	٤٢٨
الشروع في السرقة باكراه ...	٤١	٥٠	٤٠
الجرائم الاخرى	١٨٤٦	١٩٥٢	٢٢١٤
الجملة	٣٦٨٨	٣٧٨٤	٤٠٩٦

وقد حفظ ١٨٤١ قضية من هذه القضايا وحكم في ٣١٨ قضية منها بالبراءة وفي ١٨١٣ قضية بالادانة ولا تزال ١٢٤ قضية معلقة . والتي حكم فيها بالادانة صدر الحكم فيها على ٢٩ بالاعدام (وفيها زيادة كبيرة عن السنين السابقة) وعلى ١٣٤ بالسجن المؤبد وعلى ٨٥١ بالاشغال الشاقة

ويظهر من ذلك ان عدد جرائم القتل والشروع فيه قد نقصت قليلاً عما كانت عليه في السنتين الماضيتين ولكن جرائم السرقات باكراه والشروع فيها وغيرها من الجرائم الاصغر منها زادت زيادة كبيرة . ولا تزال مديرية أسيوط فوق غيرها في عدد جرائم القتل والشروع فيه. ولكن مجموع هذه الجرائم والجرائم الاخرى في تلك المديرية قد نقص في السنتين الماضيتين بواسطة ما بُذل من الهمة هناك .وكانت الجرائم في المنيا ١٤٩ مقابل ١٠٠ في السنة السابقة وكلها تقريباً ناتج عن الخصومات وطلب الاخذ بالثار ولسبع منها فقط علاقة بالسرقة . ومما يدل على عدم احترام القوانين في هذه المديرية الحادثة التالية وهي ان رجلاً ضرب آخر بفأس على رأسه فقتلهُ ولدى التحقيق شهد أهل القتيل ان الحادثة قضاء وقدر مدعين ان القتيل سقط على فأسه فقُتل وحفظت القضية ثم انهم أخذوا بثأرهم من القاتل بايديهم فقتلوهُ بضربة فأس . وزادت جرائم القتل في الجيزة والاسكندرية وبلغت في الاسكندرية ٤١ ولكن نصفها قتل أطفال

وزيادة عدد السرقات باكراه في الغربية والشرقية والمنيا وجرجا وقنا مما يسوء ذكرهُ ويدعو الى انتباه خاص . ومن الجرائم التي زادت الحرق الجنائي فانها بلغت ٧٢٤ وكانت ٦٢٤ في العام السابق وهي أصعب الجرائم اكتشافاً وادانةً . وجرائم الاعتداء بلغت ١٥٠ وكانت ٩٣ والجنح التي ارتكبها مجرمون ذوو سوابق فصارت جنايات بلغت ٥١٦ وكانت ٤٠٢ والزيادة الاخيرة تؤيد ما قلتهُ سابقاً عن عدم كفاءة نظام السجون الحاضر كرادع عن الجرائم . ومما يدعو الى الرضا قلة جرائم سم المواشي واتلاف الحاصلات (صارت ٢٩٠ وكانت في العام الماضي ٥١٢) لان هذه الجرائم من أدلّ الدلائل على حالة الامن العام في المديريات

وزادت الجرائم في العاصمة ٢٧ جريمة وهذه الزيادة كلها تقريباً في الضواحي في شبرا ومصر العتيقة وحلوان . وقد أعيد في الصيف الماضي تنظيم البوليس وتوزيعهُ فحسنت النتيجة في الاشهر الاخيرة من السنة.وحدثت حوادث سرقة أعطي فيها من سرقت أمتعته مادة مبنجة في طعامهِ أو شرابهِ . وزادت الجرائم قليلاً في الاسكندرية وكثيراً في بورت

سعيد. أما المديريات فكانت الزيادة النسبية الكبرى فيها في الجيزة . وينتظر ان تحسن الحال من تغير في ادارة هذه المديرية . وزادت الجرائم في الغربية ١٢٣ . وهي الاولى الآن في عدد الجرائم فقد بلغت فيها ٥٢٩ وكانت في مديرية أسيوط ٤٣٣ . وعدد الجرائم في الدقهلية وجرجا والمنيا وقنا في حالة غير مرضية . وحدثت أحسن النتائج في الفيوم حيث أبدى رجال الحكومة المحلية همة كبيرة ونجحوا في كبح مقلقي الراحة العمومية الذين أشرت اليهم في تقرير سنة ١٩١١ . وظهر التحسن أيضاً في بني سويف والمنوفية أما في سائر المديريات فعدد الجرائم لم يتغير تغيراً يذكر لا في زيادة ولا في نقصان . ومما يستحق الذكر ان نسبة الانتحار الى كل مئة الف من السكان هي واحد فقط يقابل ذلك تسعة في انكلترا و٢٥ في فرنسا

وادارة الامن العام في نظارة الداخلية اهتمت اهتماماً مخصوصاً في السنة الماضية لكي تجعل رجال الحكومة المحليين يفحصون بالتدقيق كل البلاغات التي تبلغ اليهم عن الجرائم ويضعوا كل جريمة منها في الباب الخاص بها حسب درجتها . ولا شبهة ان هناك ميلاً لتقليل اهمية البلاغات على قدر الامكان وحسبان الجنايات جنحاً لكي يقل عدد الجنايات في الاحصاء . وأرسلت الاوامر المشددة في هذا الموضوع الى رجال الحكومة في الاقاليم . واعيد فحص كل الحوادث بالتدقيق في مركز العموم و بكثيرين من الموظفين الذين ظهر انهم اخطأوا من هذا القبيل الى امام مجالس التأديب . وكانت نتيجة ذلك ان زاد عدد الجنايات في الاحصاءات ولا بدَّ من ان يكون لذلك عاقبة حسنة

واستعملت وسائل عديدة في سنة ١٩١٣ لاصلاح الامن العام ومن اهمها تنظيم دوريات الفلاحين تحت مراقبة شيخ او شيخ الخفر تكملة لدوريات البوليس الفرسان او المشاة ودوريات الخفر . والجرائم الكثيرة الوقوع هي الحريق وسرقة المواشي واتلاف المحصولات في جوار القرى ولا بدَّ من منعها بواسطة دوريات في أوقات منتظمة وحيث نظمت دوريات الفلاحين بدقة وحسن نظر كما في المنوفية نتجت عنها نتائج حسنة وستعمم في كل البلاد . ولسوء الحظ دعت الحال الى توقيف هذه الدوريات في الوجه القبلي لان انخفاض النيل دعا الى جعل الجميع يعملون في رفع الماء . ومن الوسائل المفيدة تنقيح قوائم المشبوهين بعد ان اتسعت جداً حتى صار يعسر استعمالها . وستقتصر هذه القوائم في المستقبل على المشبوهين المشهور امرهم فيسهل على رجال الحكومة المحليين ان يراقبوهم مراقبة فعلية . وبذلت الهمة في جمع الاسلحة التي لا رخصة فيها . ومما يستحق

الالتفات ان حوادث الاعتداء بالسكاكين والفؤوس والرفوش بدلاً من الاسلحة النارية قد زادت عما كانت ويعدُّ الآن قانون للاسلحة اشد من القانون الاول صرامة واكثر شمولاً .

واكرر في الختام ما قلتهُ في السنة الماضية وهو ان المسؤولية الكبرى في الامن العام واقعة على المديرين ورجال الحكومة في المديريات . واصلاح الامن العام لم يجارِ معدل الاصلاح في سائر الامور المتعلقة بمصالح البلاد فيجب على المديرين ان يوجهوا عنايتهم كلها الى هذا الامر الجوهري فاما ان يكلل سعيهم بالنجاح او يثبت ان واجباتهم الاخرى تستغرق كل وقتهم وقواهم فلا يستطيعون ان يوجهوا العناية الكافية الى الامن العام وحينئذ تقضي الضرورة بالنظر في تغيير النظام الحالي

٣١ – الادارة المركزية وادارة المديريات والبوليس

كان مجموع قوة البوليس في آخر العام الماضي ٤٧٤ ضابطاً (٥٣ منهم اوربيون) و٨٥٥٥ من صف الضباط والانفار

وتمت في العام الماضي اعادة تنظيم قوة الخفر التي شرع فيها سنة ١٩١٠ وأتم ٣١٣٨٥ من خفراء الليل والنهار مدة تعليمهم ولم توجد صعوبة في تدبير رجال للانتظام في قوة الخفر الا في البحيرة واصوان . وزيدت الاجور في المنوفية فدعا ذلك الى دخول اناس في قوة الخفر من طبقة أعلى مما في سائر المديريات . وانتهت في العام الماضي مدة كثيرين من الخفراء الذين انتظموا بعد ان أدخل نظام التعليم العسكري الجديد في الخفر

ويسرني ان اقول ان ٧٥ في المئة منهم جددوا خدمتهم لمدة ثلاث سنوات والخمسة والعشرون في المئة الباقون عشرة في المئة منهم رفتوا لانهم دون المطلوب وخمسة عشر ابوا ان يجددوا خدمتهم . ويرجى الشروع في تدريب خفراء العزب في سنة ١٩١٤

وقد عملت قوة البوليس السوداني اعمالاً كثيرة مفيدة مدة السنة وهي ٢٢٠ من الهجانة والمشاة

وخرج من مدرسة البوليس في السنة الماضية ١٨ تلميذاً ودخلوا قوة البوليس . وفي هذه المدرسة الآن ١٠٤ يتعلمون فيها . ويتعلم فيها ايضاً بعض أنفار القرعة ليدخلوا في صف البوليس الراكب لانهُ لم يعد في الامكان اخذ البوليس الراكب من الجيش فاتم ٥٦ منهم تمرنهم في خلال السنة واضيفوا الى البوليس ودخلها ١٥٠ من انفار القرعة سنة

١٩١٣ يتعلمون فيها فخرج منهم ٢٥ ووزعوا على حرس السجون وعين الباقون في البوليس

ولم تعطَ رخصة لاحد بحمل السلاح الأ بعد البحث المدقق عنهُ وعن سوابقهِ . وقد أُعطيت ١٠٨٩ رخصة سنة ١٩١٣ وسحبت ٤٠٦ رخص . واقفل نحو ٤٠ محلاً من محلات بيع الاسلحة اكثر من نصفها لتجار بيع الاسلحة وما بقي للذين صناعتهم تصليح الاسلحة لانهم يشترون البنادق القديمة ويصلحونها و يبيعونها للفلاحين . ولم تعطَ رخص جديدة لتجار الاسلحة الجديدة بل اعطيت رخصة واحدة لواحد من الذين يصلحون السلاح

وقد فصلت لجان التحكيم والصلح في ١٨٧٥٣ قضية في خلال السنة وكانت قد فصلت في ١٣٩٤٨ قضية سنة ١٩١٢

ونزعت ١٤٩٤ رخصة من رخص صيد الطيور في الاثني عشر شهراً الاولى بعد صدور قرار مايو سنة ١٩١٢ واعطيت ١٣٣٣ رخصة بعد ذلك التاريخ وضبطت ٢٩٣ مخالفة لهذا القانون مدة الاثني عشر شهراً الاولى بعد تنفيذهِ وضبطت ١٤١ مخالفة بعد ذلك

وضبط رجال خفر السواحل والجمارك والبوليس ٢٢٨٢٨ كيلو غراماً من الحشيش سنة ١٩١٣ مقابل ١٧٧٨٤ كيلو غراماً سنة ١٩١٢ . واقيمت ١٨٨٣ قضية على استعمال الحشيش في الاماكن العمومية وحكم بالادانة في ١٧٥٢ قضية منها يقابل ذلك ٢٠٩٨ قضية و ١٩٩٦ ادانة سنة ١٩١٢

واقيمت ٧٧ قضية بسبب القمار فحكم بالادانة في ٦١ منها وبالبراءة في ٧ وحفظت قضيتان ولا تزال ٧ تحت النظر

وحوكم ١٦٤ نفساً لبيعهم المسكرات من غير رخصة مقابل ١٩٧ سنة ١٩١٢ وحكم بالادانة على ١٤٠ منهم وبالبراءة على ٣ وحفظت قضية ولا تزال ٢٠ قضية تحت النظر

واعطيت ١١ رخصة لبيع المسكرات اي مقدار ما اعطي سنة ١٩١٢ وتسع من هذه الرخص لمحلات في القاهرة والاسكندرية في شوارع فيها كثيرون من السكان الاوربيين

ومما يستحق الذكر العمل المفيد الذي تعملهُ ادارة تحقيق الشخصية في القاهرة وتقدمها ونجاحها المستمرّان . فقد بلغ عدد «الفيش» في الادارة المركزية ١٧٣٢٩٩ في آخر سنة ١٩١٣ مقابل ١٦٠٤٨١ سنة ١٩١٢ . وحققت شخصية ٤٨١٧ من ذوي السوابق الذين اتي بهم للمحاكمة في غضون السنة وكانوا قد حاولوا اخفاء شخصيتهم بانتحالهم اسماء جديدة مقابل ٤٥١٦ سنة ١٩١٢ . وقد اخذ ١٣١٥٤٨ من هذا «الفيش» سنة ١٩١٣ مقابل ٩٠٠٥٥ سنة ١٩١٢

٣٢ — مجالس المديريات

كان تحت تصرف مجالس المديريات سنة ١٩١٣ مبلغ ٦٢٠٠٠٠ ج٠م منها مبلغ ٣٣٨٠٠٠ ج٠م مرحّل من السنة السابقة يقابل ذلك مبلغ ٦١٥٠٠٠ ج٠م سنة ١٩١٢ ونقص ايراد الخمسة في المئة من اموال الاطيان ١٥٠٠٠ ج٠م عمّا كان في العام السابق بسبب وطوء النيل ولكن زادت ايرادات اخرى نحو ١٠٠٠٠ ج٠م

وبلغ ما صرفتهُ مجالس المديريات ٣٤٢٠٠٠ ج٠م ومن ذلك مبلغ ٦٠٠٠٠ ج٠م خصص لاعمال المنافع العمومية والباقي وهو ٢٨٢٠٠٠ ج٠م للتعليم وكان الرصيد ٢٧٨٠٠٠ فرُحِّل الى السنة الحالية

والمبلغ الذي صرف على التعليم وُزّع هكذا

للادارة	٣١٠٠٠ ج٠م	(اي ١١ في المئة)
للتعليم الاولي والمدارس الصناعية	١٨٢٠٠٠ « «	(اي ٦٤ « «)
للتعليم الابتدائي والعالي	٦٩٠٠٠ « «	(اي ٢٥ « «)

واني اوجه النظر الى مصروفات الادارة التي يظهر انها تزيد عمّا يلزم . وممّا يسرّ ذكرهُ ان ما انفق على التعليم الاولي زاد من ٥٦ في المئة سنة ١٩١١ الى ٥٨ في المئة سنة ١٩١٢ ثم الى ٦٤ في المئة في السنة الماضية

وقد مضى على القانون الذي يخول مجالس المديريات ادارة التعليم فيها اربع سنوات ولذلك يحسن ان تذكر خلاصة ما قامت هذه المجالس بهِ من هذا القبيل . فقد تولت هذه المجالس حتى الآن ادارة ٩١١ مدرسة للتعليم الاولي وكان عددها ٨٤٧ مدرسة سنة ١٩١٢ و ٧٥٤ سنة ١٩١١ وفي هذه المدارس او الكتاتيب ٥٧١٧٥ ولداً وكان عددهم ٥٢٣٢٣ سنة ١٩١٢ و ٤٥١٧٣ سنة ١٩١١ . ولكن في القطر المصري الآن ١٠٠٠٠ كتّاب متفرقة في البلاد . ويظهر من الاحصاء الاخير ان اولاد المصر بين الذين سنهم بين ٥ و ١٠ يبلغ عددهم ١٥٠٠٠٠٠ فواضح من ذلك ان مجالس المديريات لم تمس حتى الآن الاّ اطراف مسألة تعليم عامّة الشعب

ومن التسع مئة والاحد عشر كتاباً التي تتولى مجالس المديريات ادارتها ٤٦٥ تديرها المجالس وتنفق عليها و ٤٤٦ تعطيها اعانة وهي خصوصية ولكن المجالس فضّلت في الغالب ان تنشئ مدارس اولية خاصّة بها عن ان تحاول اصلاح المدارس الخصوصية الموجودة بتقديم

الاعانة لها · ولم يجرِ على الاسلوب الاخير الاَّ اربعة مجالس وهي مجلس الغربية فساعد ٢٨١ كتَّاباً والفيوم فساعد ٧٤ كتَّاباً والبحيرة فساعد ٤٥ كتَّاباً والجيزة فساعد ٤٠ كتَّاباً · و ٢٩ كتَّاباً من ٩١١ تحت ادارة المجالس خاصَّة لا يتعلَّمُ فيها الاَّ البنات وكان عددها ٢٣ سنة ١٩١٢ و ١١ سنة ١٩١١ وقد زاد عدد البنات في هذه الكتاتيب او المدارس الاولية من ٤٢٢٩ سنة ١٩١١ الى ٥٢٣٥ سنة ١٩١٢ و٦٣٢٢ سنة ١٩١٣ · ويمكن حسبان ٢٤١ من كتاتيب الصبيان و ٢٤ من كتاتيب البنات انها كتاتيب راقية · وقد فتشت نظارة المعارف سنة ١٩١٣ كل الكتاتيب او المدارس الاولية التي تحت ادارة مجالس المديريات تفتيشاً قانونيًّا منتظماً وكان عدد التلامذة الحضور وقت التفتيش السنوي ٤٦٧٦٢ ووجد منهم ٣٢٨ اعمى و ١٤٧ عمياء · وقد استظهر ١١٩٣ من التلامذة القرآن كلهُ و ١٢١٢ استظهروا نصفهُ على الاقل · وكان عدد المعلمين ٢١٠٧ والمعلمات ٤٩

وقد انيط كل التعليم الاولي بمجالس المديريات من اول سنة ١٩١٤ كما ذكرت سابقاً فهي مكلَّفة بالانفاق عليها وبترقيتها وتوسيع نطاقها كلٌّ في مديريتهِ · وقد دُبِّر تدبير وقتي لسنة ١٩١٣ من مقتضاهُ ان تدفع نظارة المعارف ٦٤ في المئة مما يعطى للمدارس الاولية التي كانت تعطيها اعانة لتفتشها والباقي وهو ٣٦ في المئة تدفعهُ مجالس المديريات

ولا بدَّ لكل مجلس من مجالس المديريات ان ينشئ مدرسة كلية لتعليم المعلمين حتى يتيسر لهُ العدد الكافي من المعلمين الاكفاء اذا ارادت هذه المجالس ان تنشئ في مديرياتها ما يصلحُ من المدارس الاولية · وقد انشأت اربع مدارس كلية سنة ١٩١٠ لتعليم المعلمين ثم انشأت ثلاثاً سنة ١٩١١ وسلمتها نظارة المعارف اربع كليات سنة ١٩١٣ ففي كل مديرية الآن مدرسة كلية لتعليم المعلمين ما عدا الغربية والمنوفية واصوان ولكن مجلس مديرية الغربية عازم على انشاء مدرسة مثل هذه قريباً · واني واثق ان اهتمام مجالس المديريات بمدارس تعليم المعلمين لا يقلُّ في المستقبل عمَّا هو عليهِ الآن لان وجود المعلمين الاكفاء ضروري جدًّا لحفظ مقام التعليم في المدارس

وتدير المجالس الآن ٢٥ مدرسة صناعية مقابل ١٨ مدرسة صناعية سنة ١٩١٢ · وست منها في الشرقية اولية فقط ويرجى ان تصير عملية · وقد انشأت المجالس كلها مدارس صناعية ولا يستثنى من ذلك الاَّ مجالس الشرقية والمنوفية والمنيا · وستُفتح مدرسة زراعية في شبين الكوم سنة ١٩١٤ · ويُنظَر الآن في مشروع لانشاء مدرسة كبيرة صناعية وزراعية في الزقازيق · وعند المجالس احدى عشرة مدرسة صناعية (او فرع صناعي)

في طوخ وطنطا والمحلة ودمنهور والفيوم وبني سويف وابو تيج وسوهاج ونجع حمادي ولقصر واصوان . وتعلم في هذه المدارس الهندسة الميكانيكية والنجارة والنقش والترصيع وحياكة الحرير وعمل البسط والخياطة وعمل نقوش الجبس والطباعة . ومدرسة المحلة لا تعلم الاّ الحياكة . اما من حيث التعليم الزراعي فقد حوّل مجلس البحيرة مدرسة العزب التي في دمنهور الى مدرسة زراعية متوسطة . وترى مدارس العزب الآن في المنصورة وبيلا وطوخ وامبابه والفيوم وبني سويف وسوهاج ونجع حمادي . ويتولى مجلس الدقهلية ادارة مدرسة تجارية ليلية في المنصورة . وقد انشأ مجلس الجيزة ومجلس بني سويف مدارس لتدبير المنزل . وكان في المدارس الصناعية التابعة لمجالس المديريات في شهر دسمبر الماضي ٢٥٢١ (٢٢٩٠ تلميذاً و ٢٣١ تلميذة) مقابل ٢٠٩٧ في العام الماضي

واما من حيث التعليم الابتدائي فعند مجالس المديريات الآن ٤٣ مدرسة ابتدائية عالية للبنين و ١٠ للبنات وهي تعطي اعانة لعشرين مدرسة ابتدائية عالية من المدارس الخصوصية للبنين و٥ للبنات . فتحت سلطتها ٦٣ مدرسة ابتدائية للبنين و١٥ للبنات . وقد انشأت ٢٧ من مدارس البنين هذه و ٤ من مدارس البنات . وفي هذه المدارس الآن ٨٨٣١ تلميذاً و ١٦٦٢ تلميذة مقابل ٧٧٤٩ تلميذاً و ١٦٨١ تلميذة سنة ١٩١٢ و ٦٥١٩ تلميذاً و ١١٣٤ تلميذةً سنة ١٩١١ . و ٢٨ في المئة من التلامذة كلهم بنون وبنات يتعلمون مجاناً . ونسبة التلامذة الاقباط الى التلامذة المسلمين في المدارس الاولية التابعة لمجالس المديريات ٣ في المئة فقط واما في المدارس الابتدائية فهم ٢٧ في المئة . وستفتح مدرستان جديدتان سنة ١٩١٤ . وفي اول يناير الماضي اقفلت نظارة المعارف مدرستها الابتدائية في قنا وانتقل تلامذتها الى مدرسة مجلس المديرية حسب الاتفاق بينهُ وبين النظارة . ومن اول ابريل التالي سيأخذ مجلس الغربية مدرسة طنطا الاميرية الابتدائية ويتولى الانفاق عليها . وقد جرى اربع مجالس على ارسال التلامذة الى اوربا وهناك الآن ٦ منهم في انكلترا و ٥ في بلجكا و ٢ في فرنسا يدرسون الزراعة او الهندسة او التجارة

وخصص مبلغ ٦٠٠٠٠ ج.م (اي ١٨ في المئة من مجموع نفقات مجالس المديريات) لاعمال ذات منفعة عمومية وكان المخصص لها في العام السابق ٤٨٠٠٠ ج.م (اي ١٧ في المئة من النفقات) و٦٠٠٠ ج . م (٤ في المئة) سنة ١٩١١ فالزيادة حسنة . وأنفق ٤٢٠٠٠ ج . م من الستين الف جنيه على المشروعات الصحية المختلفة . وقد اشرت سابقاً الى صيدليات الاولاد ومدارس الوالدات . فهذه الصيدليات موجودة الآن في المنصورة

وطنطا والزقازيق ومنوف وبني سويف والمنيا واسيوط والفيوم . وستفتح قريباً في الجيزة ودمنهور. وقد نجحت صيدلية الفيوم بنوع خاص فانها فتحت في يوليو فاكتتب الفلاحون في القرى المجاورة لينشئوا فروعاً لها تزورها السيدة المنوطة بها ادارتها من وقت الى اخر . وعولج لا اقل من ١٨٠٠٠ ولد قبلما انتهت السنة . وانشئت مدارس الوالدات في المنصورة وطنطا والزقازيق والمنيا وشبين الكوم وستفتح مدارس مثلها في دمنهور وسوهاج والمرجح ان غيرها يفتح في اماكن أخرى في خلال السنة

وتمت في السنة الماضية مستشفيات الرمد التي شرع فيها سنة ١٩١٢ في دمنهور والمحلة الكبرى والزقازيق والمنيا وقنا وانفق عليها ٩٥٠٠ ج . م وانشيء مستشفى جديد نقال في الدقهلية ومستشفيان في الغربية . وفتح مستشفيا زفتة وكفر الشيخ . وتمّ اربعة مستشفيات لعزل المصابين بالامراض المعدية في المنوفية وانشيء مثلها في الفيوم والمنيا . وفي النية انشاء سبعة مستشفيات من هذا النوع في الدقهلية و ١١ في المنوفية و ٦ في المنيا و٢ في اسيوط في خلال سنة ١٩١٤ . وانفقت مجالس المديريات ٢٧٠٠ ج . م على تدريب حلاقي القرى وتقديم صناديق الادوية لهم لكي يستعملوها في قراهم . وصرفت مجالس القليوبية والشرقية والدقهلية والمنوفية والغربية ٦٥٠٠ ج . م على ردم البرك ومنع ضررها بالصحة العمومية فردمت في خلال السنة لا اقل من ١٠٩ برك مساحتها ٩٨ فداناً وذلك بمساعدة المسجونين . وصرف ٢٩٠٠ ج . م على انشاء سكك زراعية في الدقهلية واسيوط . وابتيعت مطافئ للقرى وأعطيت الاعانات لجمعيات مختلفة مما يستحق الاعانة كملاجئ الايتام وجمعية الرفق بالحيوانات . ومن الاعانات الحرية بالذكر اعطاء مكتبة طنطا العمومية ٢٠٠ ج.م. وقررت مجالس الشرقية والدقهلية والمنوفية وبني سويف واسيوط انشاء منابت حيث تزرع بزور الاشجار المثمرة. واحضرت مجالس اسيوط والفيوم والمنيا رجالاً خبيرين بزراعة القطن من الوجه البحري ليعلموا الفلاحين في مديرياتهم كيفية اصلاح زراعته

فيحق لمجالس المديريات ان تهنأ بما تبديه دائماً من الغيرة والهمة في أمور التعليم والاعمال ذات المنافع العمومية . ولكن لا يزال في مشروعاتها تناقض وفي اساليبها تضاد فيجب ان تبذل جهدها في توحيد مشروعاتها واتباع خطة معينة فيها

٣٣ — البلديات والمجالس المحلية

اشرت سابقاً بشيء من الاسهاب الى الثلاث عشرة بلدية والخمسة والثلاثين مجلساً محلياً. وقد طلبت مدينة اسيوط ومدينة بنها ان تحولا الى بلديات مختلطة ووضعت صورة الاوامر العالية بجعلهما كذلك وستعرض على الجمعية التشريعية في الوقت المناسب. وستمنح مدينتا الفشن وشبين الكوم مجلسين محليين في خلال سنة ١٩١٤

وتمّ عمل جهاز ماء الشرب في منفلوط في العام الماضي واستعمل. وتم القسم المتعلق بالنور الكهربائي في بلبيس من مشروع ماء الشرب والتنوير واستعمل والعمل جارٍ في وضع المواسير الكبرى لماء الشرب . وتم أيضاً توسيع جهاز النور الكهربائي في الزقازيق وتغيير جهاز الماء فيها. وزيد طول مواسير الماء الكبرى في قنا ولقصر. وشُرع في عمل جهاز النور الكهربائي لدمياط وجهاز النور الكهربائي لدمنهور طرح في المناقصة . والزيادة مستمرة في تمهيد الشوارع ورصفها وتبليطها. وعملت ١٣ مدينة اعمالاً مهمة من هذا القبيل . والعمل متقدم في مشروع المجاري السطحية في القسم الشمالي الغربي من طنطا ويجب ان يتم في يوليو المقبل . وبنيت مسالخ في البلينا ومنيا القمح واسطبلات بلدية في دمنهور والسويس وبنها . وأعيد بناء اصطبلات دمياط . وضرب اهالي رشيد ومطرية المنزلة ضرائب اختيارية محلية على انفسهم لكي يزيد ايراد مجلسيهما . ووضع في العام الماضي مشروع لجمع مال يساعد به المستخدمون الدائمون في المجالس المختلطة وهو مبني على أن كل مستخدم يدفع ٦ في المئة من راتبه والمجلس البلدي يدفع ما يساوي ذلك . فتزول بهذا المشروع شكوى طالما شكاها مستخدمو المجالس المحلية والبلديات

القاهرة

تمت الآن المجاري الكبرى وستستعمل في اكتوبر المقبل واما المجاري الفرعية المتصلة بها فتكاد رسومها تتم وسيشرع في عملها بعد ذلك

وبلغت نفقات الاعمال التي عملتها مصلحة مدينة القاهرة او راقبتها ٣٤٠٠٢٠ ج . م سنة ١٩١٣ فزادت ٤٦٠٠٠ ج . م عن السنة السابقة

وقد تم الآن مرفأ ساحل أثر النبي وتم انشاء المخازن قبل وصول الغلال من الوجه

القبلي . والمعاملات التجارية كثيرة جداً هناك حتى تدعو الحال الى توسيع هذه الاعمال في المستقبل القريب على الراجح

وقد تمت بعض التغييرات في ميداني القلعة والمحطة لتسهيل حركة النقل والانتقال وتحسين هذين الميدانين المهمين فزال ما كان يحدث من الازدحام في ميدان المحطة بازالة بعض المباني غير الصالحة وترتيب سكك المركبات ترتيباً اصلح من ذي قبل . ونزعت ملكية ١٩٠٠٠ متر مربع في ميدان للقلعة ومهدت لكي يكون منها ساحة فسيحة مناسبة لذلك المكان

بلدية الاسكندرية

قُدِّر ايراد السنة المالية التي تبتدىء في اول ابريل سنة ١٩١٤ ٣٢٥٠٠٠ ج . م ومصروفاتها ٣٢٢٥٠٠ ج . م فيكون الرصيد الباقي ٢٥٠٠ ج.م ولا بدّ من ايجاد مصادر جديدة للايراد كما ذكرت في تقريري السابق فالعوائد والضرائب في الاسكندرية خفيفة جداً الآن ولعلها اخف منها في كل مدينة اخرى في الدنيا ولكن الاعمال العمومية كتنظيف الشوارع وعمل السكك ونزح المجاري من درجة عالية

وفي الاسكندرية شركات خصوصية أعطيت في الزمن الماضي امتيازات بتسيير الترامواي وتوزيع المياه على المدينة والبيوت وتنويرها . فامتياز شركة التنوير اعطي سنة ١٨٦٥ لثلاثين سنة ثم مد الى ١٣ دسمبر سنة ١٩٩١ . وقد كثر التذمر في السنين الاخيرة من غلو اسعار النور فاستشار المجلس البلدي رجال المحاماة وعزم أن يرفع شكواه الى المحاكم لتفصل فيها

والاعمال العمومية كعمل الطرق والمجاري تعمل حسب مشروع عام يراد به تحسين المدينة . والعمل متقدم في الحاجز الغربي والمينا الشرقي ويرجى ان هذا الحاجز يقي اراضي الرصيف الجديدة من أمواج البحر وقت اشتداد النوء . وقد عينت الحكومة لجنة لتدرس مسألة الترعة المحمودية التي تمر في المدينة الى المينا الغربي لانها مصدر مياه الشرب فيها وهي الترعة الوحيدة للملاحة بينها وبين سائر القطر . ويرجى ان يعمل ما يصلح ارصفتها وينظم الملاحة فيها

بلدية بورت سعيد

ان مالية هذه البلدية المختلطة لا تزال وطيدة الاركان فقد قدرت ايراداتها ٢٥٢٤٢ ج م لسنة ١٩١٣ فبلغت ٢٥٥٠١ ج م وهي من الموارد التالية — من الاعانة المقررة ٥٧٦٧ ج م من نصف عوائد الاملاك ٦٤١٣ ج م من الرسوم المحلية ٧٩٩٤ ج م من الضرائب الاختيارية ٥٣٢٥ ج م والجملة ٢٥٥٠١ ج م

ويقدر ما يجمع من الاموال المقتصدة لاجل المجاري حتى اول ابريل سنة ١٩١٥ بمبلغ ٢٦٢١٨ ج م . والعمل في هذه المجاري سائر بسرعة والمرجح انهُ لا تمضي ثمانية عشر شهراً اخرى حتى تتم

وينشأ هناك الآن صيدلية للاولاد

٣٤ — السجون

لقد استعفى كولس باشا من منصب مفتش عموم السجون في شهر اكتوبر بعد خدمة طويلة نافعة للحكومة المصرية وهو من اقدم الموظفين الانكليز لانهُ دخل الحكومة المصرية سنة ١٨٨٣ بوظيفة قومندان الجندرمة في الاسكندرية وتقلَّب في وظائف مختلفة ومنها حكمدارية بوليس مصر الى ان جُعل مفتشاً عامًّا للسجون سنة ١٨٩٧

وخلفهُ الاميرالاي وتنجهام بك

وكان عدد المسجونين في ختام السنة مع الالف الذين يشغَلون الآن في السودان ١٤٨٠١ مقابل ١٣٩٤١ في ختام سنة ١٩١٢ و ٥٠٥٠ منهم محكوم عليهم بالاشغال الشاقة (مقابل ٤٧٨٠ سنة ١٩١٢) و ٦٨٤٦ محكوم عليهم بالتوقيف او السجن (مقابل ٦٦٣٨ سنة ١٩١٢) و ١١٠٠ مسجونون على ذمة الاستئناف (مقابل ٨٦٧ سنة ١٩١٢) و ١٨٠٥ منتظرون المحاكمة (مقابل ١٦٥٦ سنة ١٩١٢) وكان بين المسجونين في آخر السنة ٤٦١ امرأة (مقابل ٤٧١ سنة ١٩١٢)

وحكم في خلال السنة على ٢١١ رجلاً و ٥ نساء بالسجن في اصلاحية البالغين الى مدد غير معينة وذلك حسب دكرتو ١١ يوليو سنة ١٩٠٨ وبلغ عدد مَن فيها في آخر السنة ٨٧٧ (مقابل ٧٣٨ سنة ١٩١٢)

وبلغ عدد الذين في اصلاحية الاحداث في ٣١ دسمبر ٨١٥ (مقابل ٦٩٧ سنة ١٩١٢)

وهم ٧٤٤ صبيًا و ٧١ ابنة ٠ ومتوسط الذين كانوا فيها يوميًا على مدار السنة ٧٦٦
وبلغ عدد الوفيات من المسجونين في خلال السنة ٢١٩ او ٩و١٤ في الالف (مقابل ٨ و١٤ سنة ١٩١٢) وتوفي ٥١ بالسل الرئوي (٥و٣ في الالف) و ١١ بامراض معْدية (٩و٠ في الالف) و ٢٤ أخرجوا من السجن لاسباب مرضية (مقابل ١٨ سنة ١٩١٢) وكان ٦ منهم مصابين بالسل الرئوي

وبلغ عدد الذين أخرجوا من السجن في خلال السنة تحت شروط ١٧٣٨

وبلغت مصروفات المصلحة ما عدا مصروفات ترميم السجون وصيانتها ٦٨٩ ٢٣٢ ج٠م مقابل ٢٠٨٤٤٨ ج٠م سنة ١٩١٢) وبلغ ايراد اشغال المسجونين ٥٩٣١٨ ج٠م (مقابل ٥٠٣٦٣ ج٠م سنة ١٩١٢) وبلغت نفقات كل مسجون حيث يقدم للمسجونين اكلهم وشربهم ١١ ج٠م و ١٧٨ مليماً في السنة (مقابل ١١ ج٠م و ١٤٠ مليماً سنة ١٩١٢)

واعادت بعض الجرائد الحملة في غضون السنة على مصلحة السجون لاستبدالها خبز القمح بخبز الذرة البلدية ٠ ولكن لا صحة لما زعمتهُ من جهة نوع الخبز المستعمل ٠ ثم ان الاحصاءات الصحيَّة تدل على ان المسجونين لم يضروا بهذا التغيير

٣٥ — تجارة الرقيق الابيض

ممَّا يحسن ذكرهُ ان جمعية من كل التبعات انشئت في بورت سعيد مثل جمعية القاهرة والاسكندرية لمنع تجارة الرقيق الابيض ٠ وتألفت لجنة من الاعيان برئاسة المحافظ فساعدتها الحكومة وشركة ترعة السويس ماليًا فوق الاشتراكات التي اكتتب بها المحسنون ٠ ولم تألُ جمعية القاهرة وجمعية الاسكندرية جهداً مدة السنة ٠ وقد استُقبل ٨٤٣ من الفتيات القاصرات حال نزولهنَّ من السفن الى البر في الاسكندرية ١١٣ منهنَّ اوربيات و ٦٨٤ عثمانيات مسيحيات او اسرائيليات و ٤٦ تركيات مسلمات وسُلّمنَ كلهنَّ لرؤساء الدين اوارسلن الى بيوت اقاربهنَّ او اصدقائهنَّ او سُلمنَ لعنايتهم ٠ وانقذ ٩٥ فتاة من البغاء وجعلن تحت عناية جمعيات خيرية مختلفة ٠ وشكي على ٧٤ من المتجرين بالرقيق الابيض في خلال السنة فنُفي ٥٢ منهم وهذا افضل مما حدث سنة ١٩١٢ اذ شكي على ٨١ فلم ينفَ منهم من القطر سوى ٢١ ٠ واهم ما فعلهُ البوليس من حيث محاكمة تجار الرقيق الابيض انهُ حاكم تاجراً مشهوراً في كل البلدان وهو مالطي من التبعة الانكليزية فحكم عليهِ بالسجن تسعة اشهر والاشغال الشاقَّة وغرّم عشرين جنيهاً والمصاريف وان يقدم ٢٠٠ جنيه ضمانًا حين خروجهِ من

السجن . وقد كان لهذا الحكم تأثير كبير في تجار الرقيق . وحوكم سبعة غيره فحكم بسجنهم ولا تزال ثلاث قضايا تحت المحاكمة

٣٦ — الحج

ابتدأ موسم الحج في اوائل يوليو فذهب ١٣٦٦٧ من الحجاج المصريين الى الاماكن المقدسة مقابل ١٣٠٠٠ سنة ١٩١٢ وكان عدد الحجاج الاجانب ٢٢٠٦٦ اجتاز القنال ١٧١٩٥ منهم وسار ٤٨٧١ الى الاماكن المقدسة من السويس وبورت سعيد. وفي الرابع من نوفمبر اعلن مجلس الكورنتينا الدولي ان الحج ملوث بسبب ظهور الوباء فاتخذ رجال الحكومة الاجراءات العادية في هذه الحال فمرّ في الطور ٢٦٣٨٩ حاجًّا وهم راجعون الى بيوتهم . ودخل المستشفى هناك ٧١٦ حاجًّا ٣٩٥ منهم مصريون و ٣٢١ اجانب وتوفي من الحجاج المصريين ٥٢ ومن غيرهم ٦٥ . وهو اقل عدد بلغته الوفيات حتى الآن على ما هو مذكور . وقد قلّ عدد الوفيات ٥٠ في المئة في السنوات العشر الاخيرة وينسب ذلك الى تحسين المحلات التي ينزل الحجاج فيها والى طريقة العلاج الجديدة التي تعالج بها الدوسنطاريا . وأعلن انتهاء الحج في ١٣ يناير الماضي . والاساليب التي استعملت سنة ١٩١٢ لراحة الحجاج وتقليل نفقاتهم استعملت ايضًا في السنة الماضية فوفت بالمراد . ورضيت شركة البواخر الخديوية ان بعض موظفي الحكومة الذين يذهبون الى الحج على بواخرها يكونون بمثابة مفتشين في تلك البواخر ليقرروا لاولياء الامر عمّا يرونهُ من معاملة الحجاج . فجاءت تقاريرهم موجبة للرضا . وقد زيد التسهيل على الحجاج باصدار تذاكر سفر للذهاب والاياب لكل المسافة التي يسيرونها

الباب الرابع

في الصحة العمومية

٣٧ المستشفيات والصيدليات

في القطر المصري ٢٢ مستشفى عمومي تتولى ادارتها مصلحة الصحة العمومية ويظهر من الجدول التالي عمل هذه المستشفيات سنة ١٩١٣ مقابلاً بعملها سنة ١٩١٢

	١٩١٢	١٩١٣	الزيادة او النقصان
عدد المستشفيات	٢٢	٢٢	٠٠
عدد الاسرة فيها	٢٣٢٦	٢٤٠٩	+ ٨٣
المرضى الداخليون	٤٠٤٦٠	٤٢٧٩٤	+ ٢٣٣٤
المرضى الاختياريون	١٧٠٣٩	١٧٦٥٢	+ ٦١٣
ايام المعالجة	٦١٤٩٢١	٦٢٧٨١٣	+ ١٢٨٩٢
مرضى خارجيون جدد	١٩٢٢٢٧	٢٠٧٨٨٢	+ ١٥٦٥٥
مشاهدات المرضى الخارجيين	٤٢٤٧٠٧	٤١٧٨٤٥	— ٠٦٨٦٢

وعينت ممرضات من الراهبات الفرنسويات في مستشفيات بورت سعيد واسيوط واصوان فوفى تعيينهنّ بالغرض المطلوب . وفي النيّة تعيين مثلهنّ في مستشفيات اخرى سنة ١٩١٤

ويبنى الآن مستشفى في قنا يسع ٥٢ سريراً ويراد انشاء مستشفىً مثلهُ في دمياط . واضيف الى مستشفى الاسكندرية بناء يسع ٨٠ سريراً ومسكن للمرضات . وشُرع في مستشفى للامراض المعدية في الزقازيق يسع ١٨ سريراً

وسيوضع جهاز اشعة رنتجن سنة ١٩١٤ في مستشفى الاسكندرية ومستشفى اسيوط حيث اطباء هذين المستشفيين تمرنوا على استعمالها

ويبلغ عدد الصيدليات التابعة لمصلحة الصحة ٤٥ ويعالج الفقراء فيها مجانًا ويسعفون بالوسائل العلاجية . وبلغ عدد المرضى الذين عولجوا سنة ١٩١٣ مجانًا ٤٠٢٨١ مقابل ٣١٩٤٦ سنة ١٩١٢ فالزيادة ٨٣٣٥ والمراكز التي لا مستشفيات فيها للحكومة يجهّز اطباء الصحة فيها بكثير من الادوية البسيطة وغيارات الإسعاف الطبيّة لكي يستطيعوا ان يعالجوا الفقراء مجانًا

الرمد

في اماكن مختلفة من البلاد الآن ١١ مستشفى خاصًّا بالرمد وفيها ايضًا اربعة لم يتم بناؤها واثنان موضوعان في اماكن وقتية والجملة ١٧ سبعة منها انشئت في السنتين الاخيرتين . وشفي ٢٥٠٠٠ سنة ١٩١٣ واما الذين فحصوا وعولجوا فكان عددهم اكثر من ذلك كثيراً . وعملت

٣٠٠٠٠ عملية اكثرها في الصغار لاجل التراخوما ومنع نمو الشعر داخل الجفن الذي كثيراً ما ينتج عن هذا المرض . وتقدّم للمعالجة في هذه المستشفيات ٩٠٠٠ من العمي والعور . وكان نصف الذين عولجوا من الذين سنهم اقل من ٢٠ سنة

ومنذ ست سنوات الى الآن وعيون التلامذة في مدرسة طنطا تفحص للبحث فيها عن التراخوما ومعالجتها فكانت النتيجة ان الحوادث التي يشتد فيها هذا المرض حتى يصير شديد العدوى نقصت من ٤٣ في المئة الى ١٠ في المئة . وسيعمل بهذا الفحص والعلاج في المدارس الابتدائية في كل مدينة فيها مستشفى رمدي للحكومة وذلك من اول السنة المدرسيّة التالية . ويفحص ايضاً تلامذة مدارس الاطفال في تلك المدن . وينظر في طريقة لمعالجة الاطفال المصابين بالرمد

٣٨ — الجنون

بلغ عدد الاسرة الآن في مستشفى المجانين (بيمارستان) بالعباسية ١١٥٠ وفي مستشفى الخانقه ٤٠٠ والجملة ١٥٥٠ . والحاجة ماسة لزيادة الاسرة بسبب الزيادة السريعة في السنين الاخيرة في معدل الذين يدخلون المستشفى . وينظر الان في زيادة الف سرير الي مستشفى الخانقة. وقد نتج عن اتساع محلات المجانين تحسُّن واضح جداً في الاحصاءات المتعلقة بالجنون فثبت ان الوسائل التي اتخذتها ادارة معالجة المجانين منذ عشرين سنة لتحسين حالهم قد أثمرت وجاءت بنفع كبير لفريق من السكان كان قبلاً مهملاً تمام الاهمال

وأرسل الى هذين المستشفيين سنة ١٩١٣ ٨٧٠ مجنوناً من الذين شُهد رسمياً بجنونهم وعولج في المستشفيات المحلية ٤٦٠ من الذين لم يُشهَد رسمياً بجنونهم معالجة وقتية

واضيف الى المستشفيين طبيب انكليزي وثلاث ممرضات من بيمارستان انكليزي

وعمل حديثاً بعض التغيير في اسلوب معالجة المجانين لزيادة الرفق بهم فكانت النتيجة حسنة جداً وينظر الآن في اصلاحات أخرى من هذا القبيل

وقد اشرتُ سابقاً الى فصل ادارة الجنون عن مصلحة الصحة العمومية وجعلها مصلحة قائمة برأسها . وسيسنُّ قانون للجنون حتى يتيسر بهِ مراقبة الاعمال التابعة لها مراقبة فعلية

٣٩ — التدابير الصحية في البلديات والمدن

زاد اهتمام المجالس البلدية حديثاً بالتدابير الصحية في مدن القطر الكبيرة وقد حاولت

الوصول الى حل مرضٍ لها على اساليب مختلفة. الا ان بعض اعضاء المجالس البلدية والمحلية يرى ان التدابير الصحية من الامور المتعبة التي تقتضي نفقات طائلة فلا يحسن الاقبال عليها الا في المستقبل البعيد . ولا شبهة ان دون اجراء هذه التدابير مصاعب كبيرة ولو كانت المجالس البلدية شديدة الرغبة فيها. والعمل في ذلك جارٍ على هذا الاسلوب

تنشأ المراحيض العمومية الآن بالتدريج في المدن فتمنع ما كان خطراً مستمراً على الصحة العمومية فيها

ولكن لا يزال مجال العمل واسعاً جداً من هذا القبيل لكي يفي بالحاجة ولكي يزول كره الطبقات الواطئة لاستعمال المراحيض

وينظر الآن في اعداد دكرتو جديد لمراقبة الاماكن المضرّة بالصحة ومتى صدر تقلّ الصعوبة في التحكم بالمسائل الصحية التي تعرض ولا سيما متى كانت الاماكن ملكاً للاجانب

نعم ان هذه الاماكن كلها بها رخص ولكن الرخص كانت تعطى بسهولة في الزمن الماضي من غير الالتفات الواجب الى اهمية تقييدها بشروط تمنع كونها مصدر خطر على الصحة العمومية

ويرشح الماء الآن لاكثر عواصم المديريات . والتي ليس فيها ماء مرشح بل تستقي من ترعة مجاورة لها أو من النيل حُفظ الماء الذي تستقي منهُ من الشوائب على قدر الطاقة بجعلها تستقي من اماكن مخصوصة وتعيين اماكن مخصوصة لرسو القوارب ونحوها . وهذا التدبير لا يفي بالغرض تماماً ولكنهُ اصلح تدبير حيث لا يوجد المال الكافي لاقامة اجهزة غالية نوعاً لترشيح الماء

ورصف شوارع البنادر الكبرى الجاري الآن بسرعة افاد كثيراً في تسهيل تنظيفها وكسح الاقذار منها كما ان انشاء مستودعات النفايات قلل تراكمها في الدور والشوارع وهذه النفايات تُملأ بها البرك التي في جوار البنادر فاذا جرى ردمها بانتظام وغطيت بطبقة من التراب فلا ضرر من ذلك

وحيث وجدت البلديات والمجالس المحلية كان اعضاؤُها يميلون الى عدم الاستعانة برأي الخبراء في الاعمال الصحية العادية او في المشروعات الجديدة . ولكن سيزيد مَن ينوب عن رجال الصحة في البلديات فيرجى حينئذٍ ان تتسع الاعمال الصحية حتى يزيد اهتمامها باصلاح البنادر ونزح مجاريها ومراقبتها للاماكن المضرّة بالصحّة فيها . وحيث وضع نظام محدود معقول وعُمل بهِ سواء كان في المدن الكبرى او في المدن الصغرى فالنتيجة في اصلاح صحة السكان كانت عظيمة جداً

وقد تضمّن العمل الذي تمّ في العام الماضي في المدن ذات البلديات انفاذ جانب من القوانين الخاصة بالامور المذكورة آنفاً

٤٠ — في الحلاقين

ان حلاّق القرية في القطر المصري يشبهُ في حرفتهِ الحلاق الجراح الذي كان في بلاد الانكليز في غابر الزمن فان القانون يخولهُ ان يطعّم ويختن ويحجم ويضع العلق ويواسي الجراح البسيطة وذلك بعدما يجتاز نوعاً من الامتحان ولكن لا يجوز لهُ ان يصف دواء

وعلى كل حلاّق ان يحضر بعض الدروس مدة ثلاثة اسابيع في مستشفى المديرية ويجتاز الامتحان وينال شهادةً

وتعين مصلحة الصحة حلاقاً في كل قرية نائباً عنها ويسمّى الحلاقون المعينون كذلك بالحلاقين الصحيين ويطلب منهم ما يأتي

التطعيم — كل طفل يجب ان يطعّم في مدة الاشهر الثلاثة الاولى بعد ولادتهِ ما لم يكن مريضاً . ويجب على الحلاق ان يتأكد ان الطفل تطعّم ويجوز ان يطعمهُ حلاق آخر غيرهُ من الذين أجيز لهم التطعيم

تحقق الوفاة

اعطاء رخصة بالدفن

اعطاء شهادة بالوفاة

التبليغ عن الوفيات التي يشتبه في انها حصلت بمرض معدٍ

التبليغ عن الامراض المشتبه فيها او عن ظهور الامراض المعدية

إعلام طبيب صحة المركز عن الامور المتعلقة بالصحة

واذا كان الحلاق الصحي أميًّا لا يستطيع القراءة والكتابة ناب عنهُ في القيد صرّاف البلد

وابتدأ سنة ١٩١٢ العمل بمشروع من مقتضاه تمرين رجال قادرين على القراءة والكتابة ومدربين على الاسعاف في الحوادث . وقد استمرّ هذا العمل بنجاح ويسمّى الرجال الذين تمرّنوا كذلك حلاقي الاسعاف الصحي

ويتمرّن حلاّق الاسعاف الصحي في المستشفى مدة ثلاثة أشهر يقوم في خلالها بما يلزم من الاعمال للمرضى الذين في المستشفى والذين يحضرون العيادة الطبية تحت مراقبة طبيب المستشفى وذلك بدلاً من تمرّن الحلاّق الاعتيادي الذي يقوم بحضور الخطب مدة ثلاثة

اسابيع كما تقدَّم . وتقدَّم الخطب لحلاقي الاسعاف الصحي حسب بروجرام وضعته مصلحة الصحة . وحيث يوجد مستشفى رمدي يدرِّب طبيبهُ هؤلاء الحلاقين تدريباً خصوصياً وحينما يتم تمرينهم يمتحنون ويكتب على شهادة الفائزين منهم أنهم تمرَّنوا على الاسعاف الطبي

وقد بلغ عدد الرجال الذين اجتازوا الامتحان ٢٥٣ سنة ١٩١٣ وبلغ عدد كل الذين اجتازوا الامتحان ٣٨٩ حتى آخر سنة ١٩١٣ . وأعطي اكثرهم صناديق فيها لوازم الاسعاف الطبي وبعض الادوية البسيطة لكي يستعملوها لاهل قراهم وتعليمات مطبوعة في كيفية استعمالها وأعطوا أيضاً دفاتر يومية ليقيدوا فيها كل الحوادث التي يشاهدونها ويذكروا الاسعاف الذي استعملوهُ

وبعض هؤلاء الحلاقين استفادوا جداً من التمرُّن ويستطيعون ان يجتازوا الامتحان بنجاح تام

ويختلف عدد الحوادث التي يراها الحلاقون اختلافاً كبيراً حسب كبر القرية وموقعها من البلاد وحالة الحلاق نفسه . مثال ذلك أنه يظهر من القوائم التي وردت من الدقهلية والشرقية ان حلاقاً في قرية من هذه القرى ابتدأ عملهُ في أغسطس سنة ١٩١٢ فشاهد حادثة واحدة من حوادث الرمد وثلاث حوادث عادية وارسل حادثتين الى الطبيب الصحي فبلغت الحوادث كلها ستاً الى آخر سنة ١٩١٣ . وحلاقاً آخر في قرية أخرى شاهد ٢٥٦ حادثة من حوادث الرمد و٣٣٤ من الحوادث العادية وارسل ٣ حوادث الى الطبيب الصحي فجملة ما شاهده ٥٨٧ حادثة في أقل من مدة الحلاق الاول

ويرجى انهُ مع الزمن يبدل كل الحلاقين الصحيين القدماء الذين لم يتعلموا بحلاقين متمرنين جيداً من حلاقي الاسعاف الصحي

٤١ — معهد البحث الهيجيني

كان أكثر اشتغال هذا المعهد في العام الماضي بتشخيص الامراض المعدية والوافدة وفي قسمه الكيماوي بتحليل الطعام والماء والعقاقير والادوية . وقد زاد عملهُ زيادة مستمرة في السنوات الاخيرة ولم يقم بها في العام الماضي الا بصعوبة لما اعترضهُ من اعمال البناء المختلفة : ولهذا السبب عينه كان بحثهُ العلمي المبتكر محدوداً ومع ذلك استطاع ان يوالي البحث في بعض المواضيع التي شرع في البحث فيها من قبلُ وان يطرق مواضيع جديدة

وقد اضطر اثنان من رجالهِ ان يخصصوا اكثر وقتهم لمباحث متعلقة بلجنة طاعون

المواشي وادّى هذا العمل الى نتائج مهمة جداً لها شأن عملي كبير . ويعدُّ الآن تقرير مفصل عن ذلك . من المسائل الباقية تحت البحث اكتشاف طريقة لاتقاء صدمة حمى تكساس بعد التقليح المزدوج في طاعون المواشي

وجرى البحث في حقيقة الدسنطاريا التي تحدث في القطر المصري . ومن المحتمل ان يؤدي هذا البحث الى تغيير في الآراء المتبعة حتى الآن من حيث سبب هذا المرض . ويرجى بنوع خاص ايضاح بعض الانواع من وفيات الاطفال التي هي من اهم المسائل الصحية في هذا القطر

والحميات الملارية قليلة في مصر واكثر ما يرى منها الحمى المثلثة الخفيفة ولكن يحسن ان تكتشف مصادر العدى بهذهِ الحمى . وقد شوهد في ضواحي القاهرة في العام الماضي حوادث كثيرة متفرقة من الحمى المثلثة البسيطة. وامتحن فعل بعض المواد الكيماوية المختلفة في قتل عُوَم الناموس التي تكون في الماء. وابتدأت التجارب لاكتشاف اصلح أنواع السمك لاستئصال هذهِ العوم

وانتهى بحث البكتيريولوجي الذي كان يبحث خصوصاً في سبب انتشار الطاعون وانتقالهِ في الاماكن الموبوءة.وتم عملهُ ويعدُّ الآن تقريرعنه. والنتائج العمومية لا تزال كما هي في اماكن اخرى اي ان للجرذان وبراغيثها شأناً كبيراً في نقل الطاعون الدبلي وانهُ لا بدَّ من ايجاد طرق مناسبة لاستئصال الجرذان وبراغيثها . ومن المعلوم ان الامل ضعيف بايجاد طريقة الآن لاستئصال الجرذان ولذلك يلزم قتل البراغيث لانها الناقل الحقيقي للعدوى من الجرذ الى الانسان. والبحث جار في هذه المسألة الآن

واهم اعمال المعهد الهيجيني مراقبة مياه القاهرة ومدن الارياف وسيناط ذلك ببكتيريولوجي خصوصي سنة ١٩١٤

ومن المسائل التي يبحث فيها الآن مسألة تجهيز مدن الارياف الكبيرة بمجارٍ تنفي بزحها . ويلزم لهذا البحث تجارب كثيرة سيقوم بها رجال المعهد الهيجيني

وقد وضعت قواعد لمعرفة الجيد من لبن الجواميس وستوضع قواعد مثلها للبن البقر لكي تمكن مراقبة اللبن مراقبة كافية . واكتشف في القسم البكتيريولوجي طريقة للتمييز بين لبن الجواميس ولبن البقر وسيكون لها فائدة كبيرة في منع الغش.ويلزم ان تراقب الاطعمة مراقبة وافية في القطر المصري ولذلك ستوضع قواعد لانواع الاطعمة المختلفة ولكن المراقبة الكافية يلزم لها قوانين ترجع اليها

الباب السابع

في الحقانية

٤٢ — المحاكم الاهلية

حدث تغيير عظيم في السنة الماضية في عدد المحاكم الاهلية وتوزيعها فانشئت محكمة كلية جديدة في المنصورة لراحة المتقاضين والحق بها بعض المحاكم الجزئية التي فصلت عن محكمتي الزقازيق وطنطا الكليتين . وأنشئت محكمة جزئية جديدة في الاسكندرية واخرى في القاهرة لتخفيف الضغط عن محاكم تينك المدينتين

وستفتح محكمتان اخريان في القاهرة قريباً واستبدلت مأمورية طوخ القضائية بمحكمة جزئية ونتج عن انشاء محاكم الاخطاط في سنة ١٩١٢ وما تلاهُ من اعمال التشريع الاخرى انشاء ٢٨ محكمة جزئية جديدة و١٩٩ محكمة من محاكم الاخطاط في السنة الماضية . وقد سبق لي ان قلت في الكلام على مشروع محاكم الاخطاط الذي وصفتهُ في تقريري الماضي انها ستأخذ اختصاص المحاكم المركزية واقول الآن ان جانباً من هذه المحاكم الغي . وقلت ايضاً ان جانباً من سلطة المحاكم المركزية سيرد الى قضاة المحاكم الجزئية وكان قد اخذ منهم قبلاً وقد كان ذلك سبب زيادة المحاكم الجزئية التي تقدم الكلام فيها

فاصبح عدد المحاكم في القطر المصري الآن كما يلي

٨ محاكم كلية
٩٠ محكمة جزئية
٢٨ محكمة مركزية (للجرائم الصغيرة في المحافظات فقط)
٢٣٥ محكمة من محاكم الاخطاط

(١) المحاكم المدنية

وفي الجداول التالية بيان اعمال هذه المحاكم في سنة ١٩١٢ — ١٩١٣ القضائية مقابلاً مع اعمالها في سنة ١٩١١ — ١٩١٢ القضائية

(١) — قضايا جديدة

	١٩١١ — ١٩١٢	١٩١٢ — ١٩١٣
محكمة الاستئناف	١٣٨٣	١٣٠٧
المحاكم الكلية		
(ا) استئنافي	٤١٤٣	٣٧٧٧
(ب) ابتدائي	٦٦٥٩	٧٢٠٧
المحاكم الجزئية	١٧١٧٦٩	٢٠٦٨٩٢
المحاكم المركزية	٢٤١٤٧	١١٩٢٨
محاكم الاخطاط	٩٩٥٣	٢٥١٢٣٦
المجموع	٢١٨٠٥٤	٤٨٢٣٤٧

(٢) قضايا انتهت

	١٩١١ — ١٩١٢	١٩١٢ — ١٩١٣
محكمة الاستئناف	١٣٤٧	١١٦٦
المحاكم الكلية		
(ا) استئنافي	٤٤٠٨	٣٥٣١
(ب) ابتدائي	٦٥٠٤	٦٥٦٤
المحاكم الجزئية	١٦٧٥٣٤	٢٠٧٣١٢
محاكم المراكز	٢٤٣٢٦	٩٩٥٦
محاكم الاخطاط	٧٧٧٢	٢١٦٤٨٧
المجموع	٢١١٨٩١	٤٤٥٠١٦

(٣) قضايا باقية (في آخر السنة القضائية)

	١٩١١ — ١٩١٢	١٩١٢ — ١٩١٣
محكمة الاستئناف	١٠٩٧	١١٩٥
المحاكم الكلية		
(ا) استئنافي	١٦٨٦	١٨٢٨
(ب) ابتدائي	٢٥٦٤	٢٩٨٠
المحاكم الجزئية	٢٦٢٥٦	٢٢٥٩٢
محاكم المراكز	١٦١٧	—
محاكم الاخطاط	١٣٧٢	١٤٦٧٦
المجموع	٣٤٥٩٢	٤٣٢٧١

واذا استثنينا قضايا الاستئناف فان عدد القضايا المدنية الجديدة زاد زيادة عامة على عددها في السنة السابقة وقد نقص عدد القضايا في المحاكم المركزية بسبب الغاء هذه المحاكم في المديريات بعد تعميم محاكم الاخطاط في انحاء القطر المصري في شهر فبراير سنة ١٩١٣ وقد احيلت القضايا المدنية كلها الآن الى المحاكم الجزئية ومحاكم الاخطاط

وزاد عدد القضايا في محاكم الاخطاط زيادة عظيمة سببها زيادة عدد هذه المحاكم حتى صار ٢٣٥ بعد ما كان ٣٦ ويرى من الجداول المتقدمة ان متوسط نصيب كل محكمة من هذه المحاكم من القضايا نحو ١٠٧٠ قضية

وزاد عدد القضايا الباقية الاّ في المحاكم الجزئية حيث زادت الهمة في انجاز العمل فكانت النتيجة مما يبعث على الرضى والارتياح

(٢) المحاكم الجنائية

أدرجت احصاءات الجرائم لسنة ١٩١٣ في هذا التقرير في الباب الخاص باعمال نظارة الداخلية وقد نقص مجموع الجنح نقصاً قليلاً لاول مرة منذ عدة سنوات (فصار ٩٢٩٣٨ وكان ٩٣٧٤٣) وهذا النقص على قلته يبعث على الرضى والارتياح ولكن عند انعام النظر يتضح ان الفرق ناشئ بالاكثر عن نقص القضايا المتعلقة بالطاعون البقري ودودة القطن فان

عدد هذه القضايا يتوقف على مبلغ انتشار هاتين الضريبتين في اثناء السنة٠ اما الجنح الخطيرة التي تؤثر مباشرة في الامن العام فلا دليل يدل على تحسن ما فيها ولكن في جرائم التزوير واتلاف المحصولات نقصاً يبعث على الرضى

وفي الجدول التالي احصاء للجرائم الكبرى مقابلة مع جرائم سنة ١٩١١— ١٩١٢ القضائية

الجرائم	١٩١١ — ١٩١٢	١٩١٢ — ١٩١٣
السرقات	٢٧٧٧٦	٣١٢٨٨
التزوير	٤٤٨	٤٠٣
النصب	٨٣٦	١٠٠٣
خيانة الامانة	٢٢٥٨	٣٠٩٣
سم المواشي	٣٧٨	٤٨٦
اتلاف المحصولات	٣٠٢٠	٢٨٧٣

واحصاء السرقات في هذا البيان يشمل جميع السرقات التي ليست جنائية فهو لا يقابل الاحصاء المدرج في تقرير السنة الماضية حيث ذكر عدد محاكمات السرقة المهمة فقط

٤٣ — المحاكم المختلطة

لا تزال الزيادة في الاعمال المدنية والتجارية في هذه المحاكم مطردة كما حدث في السنة الماضية وفي الجدول التالي مقابلة بين ما تمَّ في السنتين القضائيتين الماضيتين

	١٩١١ — ١٢	١٩١٢ — ١٣
قضايا باقية في أول السنة	٧٠٨٠	٦٦٨٩
قضايا جديدة	٢٤٢٥٠	٢٦٨٧٦
المجموع	٣١٣٣٠	٣٣٥٦٥
قضايا انتهت	٢٤٦٤١	٢٦٩٥٨
قضايا باقية في آخر السنة	٦٦٨٩	٦٦٠٧

فيرى من هذا الاحصاء ان عدد القضايا الجديدة زاد ولكن معظم الزيادة واقع في قضايا المحاكم الجزئية وهي قضايا ليست بذات اهمية . اما عدد القضايا المدنية فيكاد يكون على حالهِ واما القضايا التجارية فنقص عددها قليلاً ومن دواعي الرضى والارتياح ان المحاكم تمكنت من تحمل الزيادة في اعمالها بزيادة عدد القضايا التي انهت فيها

ونقص عدد التفاليس في السنة الماضية فبلغ ٣٨٠ مقابل ٥٧٣ في السنة السابقة ولكن النائب العمومي لدى المحاكم المختلطة لا يعدُّ هذا النقص دليلاً على تحسن الحال بل يعزوهُ الى رسوم التعريفة الجديدة التي تقضي بايداع ١٢ ج . م عند طلب افلاس تاجر ويحتمل ان هذا القيد ادى الى منع تقديم الطلبات الباطلة او التي يقصد بها مجرَّد التشفي

وتقدم ١٣٧ طلباً للصلح الاحتياطي مع الدائنين في اثناء السنة فلم يقبل منها سوى ٩١ مقابل ١١٩ من ١٨٥ في سنة ١٩١٢ وقد شكت الصحف من طريقة انفاذ قانون الافلاس بوجه عام في المحاكم المختلطة وكثر التنديد في بعض الدوائر بقانون الصلح الاحتياطي بموافقة المحاكم بحجة ان الآداب التجارية في هذا القطر لا تسوغ منح سلطة غير مقيدة بقانون كالذي يمنحها الشارع الآن ولكن هذه الحجة تنحرف كثيراً الى التطير والتشاؤم فالغاء مبدإٍ شائع في معظم قوانين بلدان أوربا يكون تقهقراً ليس في الحجج التي تقدمت ضدهُ ما يسوغهُ في نظري . وعلاج هذه الحال انما يكون بان يتعاون الدائنون والمحاكم على التشديد في انفاذ القانون الموجود . واني اقتبس في هذا المقام ما ذكرهُ المستشار القضائي في تقريرهِ الاخير في هذا الشأن واقوال النائب العمومي التي نقلها المستشار : —

« واني ألفت الانظار خاصة الى ما جاء في مذكرة النائب العمومي من الملاحظات من التفاليس والصلح الاحتياطي التي كثر كلام الصحف المحلية عنها أخيراً . اما عن الافلاس بوجه عام فيرى النائب العمومي من المهم ان يأخذ التجار مزيد الحيطة والحذر في سبيل الحصول على معلومات صادقة بشأن يسار وسمعة الذين يتعاملون معهم بمبالغ كبيرة على الحساب اذ يظهر ان التهاون في هذا الامر بالغ حده في هذه البلاد عادة . ويقترح فوق ذلك ان تقرر هنا الطرق التي نجحت في بعض البلاد الاخرى والغرض منها اتخاذ التدابير السريعة لتصفية مراكز التجار الذين ينذرون بطريق البروتستو لعدم قيامهم بدفع ما عليهم من الكمبيالات وهي اقتراحات جديرة بالعناية وسينظر فيها

« اما عن احكام القانون بشأن الصلح الاحتياطي التي وجهت الصحف اليها اخيراً سهام

النقد المر فقد اصاب النائب العمومي كل الاصابة اذ اشار الى ان المساوىء التي عظمت الشكوى منها ترجع بالاكثر الى تفريط الدائنين انفسهم وقلة اكتراثهم وكثيراً ما تكررت الاشارة الى هذا الامر من قبل . اذ لا يخفى ان الصلح لابد ان توافق عليه غالبية الدائنين وأن لا تقل الديون المطلوبة لهذه الغالبية عن ثلاثة ارباع مجموع الديون كلها . وزيادة على ذلك فان الضمانات التي يطلب من المدين تقديمها للوفاء بتعهداته متروك امر تقدير نوعها وكفايتها للغرماء . فكل التبعة تقريباً في قبول او رفض الصلح ملقاة على عاتق الغرماء انفسهم . فاذا قبلوا مع ذلك صلحاً في احوال لاتسوغ التساهل او لا تتفق مع الشروط التي وضعها القانون فليس من العدل ان تنسب المساوىء الناجمة عن هذا القبول الى نقص في القانون او الى عيب في المبدإ ذاته . لأن مبدأ الصلح الاحتياطي مستحب بل وضروري ليتمكن المدينون الذين خانهم الحظ رغم ظهارة ذمتهم من الخلاص مما يجره عليهم الحكم بالافلاس من الشدة البالغة والعار الكبير . وهذا المبدأ موجود في جميع الشرائع الحديثة تقريباً وان اختلف في شكله بعض الاختلاف . ومن الواجب بداهة على الدائنين عامة ثم على المحاكم بعد ذلك أن يقفوا حائلاً في سبيل بعض افراد الغرماء الذين قد تدفعهم عوامل المنفعة الشخصية الى الافراط في العمل بهذا النظام المبني على فكرة الانسانية لان هذا الافراط مناف للآداب العامة وضار بما للتجارة المحلية من طيب السمعة »

٤٤ — التشريع

(١) التشريع الاهلي

كانت اعمال التشريع المتعلقة مباشرة بنظارة الحقانية في السنة الماضية اقل جداً منها في السنوات السابقة ولم يستطع مجلس شورى القوانين النظر في كثير من مشروعات القوانين فستعرض على الجمعية التشريعية الجديدة التي حلت محلّ ذلك المجلس. ولم يحن الوقت للاشارة بالتفصيل الى هذه المشروعات التي هي عرضة للتنقيح والتعديل كما لا يخفى ولكني اقتبس البيان الموجز التالي من تقرير المستشار القضائي السنوي للدلالة على ماهيتها بالاجمال فقد قال المستشار « وهذه المشروعات تتعلق بتعديلات ادخلت على قانون العقوبات وباعادة النظر في قضايا الجنايات وتوسيع اختصاص المحاكم الجزئية وتعديل قانون تحقيق الجنايات وقانون انشاء محاكم الجنايات تعديلاً يراد به وضع حد لما كثر وقوعه من الخلاف في الاختصاص بين القاضي الجزئي وقاضي الاحالة وهناك ايضاً مشروع قانون يحتوي على ١٤٠

مادة يشمل احكام الوصاية والقوامة والغيبة ومعهُ مشروع قانون آخر منفذ لهُ وقدوضع هذا القانون اجابة للشكوى المتوالية من سير المجالس الحسبية الموجودة الآن فقرَّ القرار على ان تشرف المحاكم الاهلية على ما يجريهِ الاوصياء والقوام والوكلاء في ما يعهد فيهِ اليهم مع عدم المساس باحكام قانون الاحوال الشخصية الساري على ذوي الشأن في هذه الاحوال»

وقد أُدخل في السنة الماضية بعض التعديلات على قانون انشاء محاكم الاخطاط سنة ١٩١٢ ويقضي أول هذه التعديلات بزيادة عدد تلك المحاكم زيادة كبيرة. ولما وضع مشروع قانون محاكم الاخطاط لم يرَ من اللازم انشاء هذه المحاكم في بنادر المراكز لوجود قاضٍ في كل منها وهو القاضي الجزئي ولكن الاختبار في اعمال محاكم الاخطاط أظهر ان عدد القضايا التي تمَّ فيها الصلح بواسطة محاكم الاخطاط خفف عبء العمل كثيراً عن المحاكم الجزئية فعدل القانون الاصلي بانشاء ٧٧ محكمة جديدة في بنادر المراكز ولم يعد القاضي الجزئي يجلس وحده في محل المركز

واستبدلت لائحة الاجراءات الموقتة لمحاكم الاخطاط بلائحة اخرى صدر بها قانون جديد فجعلت الاجراءات الجديدة في غاية البساطة . وهي تقضي بحضور الخصوم انفسهم امام المحكمة ولا تجوز الانابة الا في احوال استثنائية ولا يقبل المحامون في هذه المحاكم وتكون المرافعة شفاهية ولا تقبل مذكرات مكتوبة ولا يجوز كذلك قبول خبراء المحاكم الاهلية في محاكم الاخطاط وقد ابطل حق الطعن في الاحكام الغيابية ووضع في القانون ضمان كافٍ فاذا غاب المدعي عليهِ في الجلسة الاولى تؤجل القضية ويعلن بالحضور الى جلسة اخرى ونيط تنفيذ احكام محاكم الاخطاط بالعمد وبسطت الاجراءات المتعلقة بالتنفيذ على المنقولات والمزروعات والحجز على مال المدين عند الغير واذا لم يدفع المحكوم عليهِ الغرامة يجوز تنفيذها بحبسهِ مدة اقصاها اربعة ايام بدلاً من ٢٤ ساعة كما في القانون الاصلي

وصدر قانون ثالث بتنقيص رسوم محاكم الاخطاط فتعفى الدعاوى التي لا تتجاوز ١٠٠ غرش من الرسوم تماماً وقد ادى تخفيض الرسوم الى قيمتها الزهيدة الحالية الى الاقبال على هذه المحاكم الجديدة

وصدر قانون آخر يجيز جعل جميع انواع العقود المتعلقة بعقار او منقول تحت مراقبة محاكم الاخطاط حيث يكون سجل خاص يسجل العقد فيهِ بلا رسم وينتج عن السير بمقتضى القواعد المطلوبة ان عبء الاثبات يقع على من ينازع في صحة العقد وقد جعل ذلك اختيارياً اجابة لطلب مجلس شورى القوانين ولكن الجمهور لم يقبل كثيراً على استعمالهِ

(٢) — التشريع المختلط

اشرت في السنة الماضية الى مسألة اصلاح الاجراءات في المحاكم المختلطة وقلت ان في معرض النظر مشروعاً يقضي بادخال بعض التعديل فهذا المشروع صار الآن قانوناً وفي ما يلي بيان موجز لاهم التعديلات التي ادخلت بهِ

(١) ابطال المعارضة في الاحكام الغيابية لعدم تقديم الدفاع واستبدال ذلك بالطريقة المتبعة في المحاكم الاهلية فقد اظهر الاختبار انها وافية بالمرام

وسيحرم ذلك المدينين مما اعتادوهُ بكثرة في الماضي من مماطلة الدائنين ومحاولة الحيلولة دون حصولهم على حكم قاطع

فوافقت الجمعية التشريعية المختلطة على مبدإ هذا التعديل ولكنها رأت ان تنفيذهُ بشدة يجب ان يعدل بنصوص المواد ٥٦ و ١٢٤ و ١٢٩ بمعنى انهُ يصح ان يكون الحكم غير قابل للمعارضة اذا حضر المدعى عليهِ الجلسة الاولى بطلب تأجيل ولم يحضر الجلسات التالية او ابى تقديم دفاعهِ

والغرض من المواد ٥٣ و٥٥ و٥٧ التي وضعت بناء على اقتراح رجال المحاماة هو وضع نظام لاطلاع الخصوم على المذكرات المكتوبة وغيرها من الاوراق والمستندات يكون اوفى واشد احكاماً من النظام السابق مع اجتناب الافراط في جعل القيود جامدة ففضلت الجمعية ان يترك الامر لتصرف رؤساء الدوائر وفطنتهم على وضع نظام دقيق

والاعتراض على هذه النصوص هو ان العقاب المنصوص عليهِ في المادة ٥٥ اختياري للمحكمة ولذلك يخشى ان يجد القضاة صعوبة في انفاذ هذه الاحكام الجديدة

(٢) اقترحت الحكومة الغاء حق تجريح الشهود بتاتاً وجعل اجراءات المحاكم المختلطة من هذا القبيل مماثلة لاجراءات المحاكم الاهلية ومشابهة لمعظم النظامات الاوربية الحديثة ولكن الجمعية التشريعية لم ترضَ الاَّ بادخال تعديلات خفيفة فألغت الفرق بين التجريح والاعتراض وسمحت بان الشاهد الذي حصل تجريح في شهادتهِ تسمع شهادتهُ على سبيل الاستدلال من غير ان يحلف اليمين والمرجح ان الاصلاح الاخير عديم الفائدة

(٣) ادخلت التعديلات التالية لتقليل رفع قضايا باطلة لاسترداد المنقولات المحجوز عليها بقصد تأجيل انفاذ الاحكام الخاصة بها وهي:—

(١) ألغي حق المعارضة في الاحكام التي تصدر في دعاوى الاسترداد

(ب) انقص ميعاد الاستئناف الى عشرة ايام

(ج) اذا قدمت دعوى استرداد لاول مرة يجوز لقاضي الامور المستعجلة ان يأمر بالبيع اذا تبين لهُ ان الغرض من الدعوى مجرد المكيدة وتعطيل سير العدالة واذا رفعت دعوى استرداد مرة ثانية فلا توقف البيع ما لم يأمر القاضي بايقافهِ

(د) اذا استؤنف الحكم وتبين للمحكمة ان فساد الدعوى ظاهر فللمحكمة ان تأمر باجراء البيع بالشروط التي تراها عادلة

(٤) استبدلت النصوص غير الوافية الخاصة بتقدير قيمة الدعاوى بنظام جديد موضوع على مثال النصوص الواردة في قانون المرافعات الاهلي

(٥) جعلت مصروفات الخبراء تحت مراقبة المحكمة وذلك منعاً للعادة غير المحمودة وهي ان يطلب الخبراء من الخصوم دفع مبالغ من المال مقدماً لسد مصروفاتهم

(٦) اصلاحات أخرى صغيرة الشأن لتسهيل العمل وازالة العوائق في سبيل الاجراءات وهي

(ا) زيدت الاحوال التي تنفذ فيها الاحكام موقتاً

(ب) على المحاكم ان تضرب اجلاً معيناً لاتمام الاجراءات التمهيدية

(ج) انقصت المواعيد المقررة للمسافات ويجوز انقاصها فوق ذلك بامر من القاضي

(د) مصاريف الاجراءات التي يتخذها احد الخصوم بدون ان يكون لها لزوم مثل مصاريف الحكم الغيابي تكون على هذا الخصم ولو كسب دعواهُ

(ه) يبتدئ ميعاد الاستئناف من تاريخ اعلان الحكم للفريقين

واقترحت الحكومة توسيع اختصاص المحاكم الجزئية في المواد العقارية ولكن الجمعية التشريعية لم توافق على هذا الاصلاح

وانما تيسر ادخال هذه الاصلاحات في اجراءات المحاكم المختلطة بعد ايجاد اداة تشريعية جديدة ولكن يظهر ان الجمعية التشريعية لا تميل كثيراً الى احداث تغيير كبير الشأن في الاجراءات الحالية

وقد رأت نظارة الحقانية وجوب درس ما يمكن ادخالهُ من الاصلاح في الاجراءات درساً دقيقاً منظماً فعينت اخيراً لجنة فنية مهمتها الحالية وضع قانون مرافعات جديد للمحاكم الاهلية فاذا نجحت هذه اللجنة في عملها فالمأمول ان المرافعات المختلطة تستفيد منهُ فيما بعد

اذ ان بعض اعضاء اللجنة كانوا في ما مضى قضاة في المحاكم المختلطة فهم عالمون حق العلم بالعيوب التي تكثر منها الشكوى في الوقت الحاضر

٤٥ — مدرسة الحقوق

ذكرت في تقريري الماضي ان مدرسة الحقوق الحقت بنظارة الحقانية وعقب ذلك تعيين المستر شلدن آموس الذي كان مستشاراً في محكمة الاستئناف الاهلية مديراً للمدرسة خلفاً للمستر هل الذي اختير لمنصب رئيس مفتشي المحاكم الاهلية وقد نجح المستر هل مدة تقلده منصب ادارة المدرسة في ترقية التدريس وتحسين النظام في المدرسة والمأمول ان التقدم يظل مطرداً في عهد خلفهِ الذي دلّت اعمالهُ على انهُ متشرع وقد غيَّر وبدَّل في بيان الدروس في السنة الماضية بقصد تعزيز التعليم العملي في القوانين ولي امل بان ذلك يؤدي الى تخريج متخرجين مصريين واقفين تمام الوقوف على المبادئ القانونية وصالحين لأن يقوموا حق القيام باعمال المحاماة والقضاء

ولا يقتصر عدد المتخرجين المتعلمين في مدرسة الحقوق على جميع الذين ينالون شهادة الحقوق بل يجب ان يضمّ اليهِ التلامذة الخارجون الذين يقبلون في الامتحان السنوي من غير ان يدرسوا في المدرسة وكذلك طالبو شهادة المعادلة من الذين درسوا الحقوق في غير المدرسة فانهم ينالون شهادة المعادلة اذا جازوا امتحاناً خصوصيًّا في بعض المواضيع ذات الشأن المحلي وكان عدد الاولين في السنة الماضية ٨ وعدد الآخرين ١٠ وعدد متخرجي المدرسة الذين نالوا شهادتها ٥٧ وقد شهد الممتحنون بقلة معارف الطلبة الخارجين الذين تقدموا للامتحان النهائي عن السنوات الاربع وسقط ٥٠ في المئة من ١٢٤ طالباً خارجاً تقدموا للامتحانات المختلفة. ولا يستغرب ذلك فان جانباً كبيراً منهم كانوا طلبة في مدرسة الحقوق واضطروا الى مغادرتها بسبب توالي سقوطهم في الامتحانات . ولا يخفى ان الامتحان في ذاتهِ ليس سوى طريقة غير وافية للوقوف على معرفة الطالب وعلمهِ وان جانباً كبيراً من الطلبة الخارجين كتّاب في دواوين الحكومة فليس من مصلحة وظائفهم ان يشغلوا اوقاتهم في محاولة اجتياز امتحان نجاحهم فيهِ قليل. وعلاوة على ذلك فقد اشتدَّ الزحام في صناعة المحاماة ولذلك يرجح ان يكون من الصواب تضييق التسهيل الذي يعطى للطلبة الخارجين الآن بتعيين عدد مرات الامتحان التي يسمح بها لطالب الامتحان منهم كما هي الحال لطلبة المدرسة نفسها

وقد ادخل تغيير في امتحان المعادلة سنة ١٩١٣ لاجل التحقق من كفاءة الطلبة وربما اقتضت الحال ادخال اصلاح آخر من هذا القبيل فان دروس الشريعة الاسلامية لطلبة مدرسة الحقوق تشمل الاحوال الشخصية والمعاملات وجزءاً من قانون الوقف والمرافعات ولكن طلبة المعادلة يمتحنون في الاحوال الشخصية فقط ومع ذلك فشهادة المعادلة تخول اصحابها كل الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها حائزو شهادة الليسانس من متخرجي المدرسة وفي جملتها حق المرافعة امام المحاكم الشرعية فاتقاء لما قد يصيب ارباب القضايا في المحاكم الشرعية من جراء جهل المحامين عنهم اقترح ان يشمل امتحان المعادلة جميع مواد الشريعة الاسلامية الموجودة في بيان مدرسة الحقوق وتدبير كهذا جدير بالقبول

الامضاء : كتشنر

تقرير

عن المالية والادارة والحالة العمومية

في السودان سنة ١٩١٣

مرفوع

من الفيكونت كتشنر الى السر ادورد جراي

مصر في ٢٨ مارس سنة ١٩١٤

مولاي

اتشرف بعرض تقريري عن احوال السودان في سنة ١٩١٣

الامضاء : كتشنر

الباب الاول

المقدمة

اهم حوادث السنة في السودان الضمان الرسمي الذي قدمتهُ حكومة جلالة الملك لقرض قدرهُ ٣٠٠٠٠٠٠ ج٠م تنفق في ترقية زراعة القطن في السودان

اما في ما سوى ذلك فقد كانت السنة قليلة الحوادث التي تستحق الذكر فانصرف هم الحكومة بالاكثر الى مشكلة المحافظة على المصالح والخدمات الموجودة اللازمة وابقائها بمنزلتها من الكفاءة في سنة رديئة شح فيها النيل وقلّ المطر ٠ ومن دواعي الارتياح والرضى ان السودان قام بسد نفقاتهِ وظلّ سائراً سيراً مرضيًّا في سبيل الارتقاء والتقدم المعيّن لهُ بالرغم عن هبوط النيل هبوطاً يقل نظيرهُ وعن عدم هطل المطر في انحائهِ هطلاً منتظماً ويستثنى من حالة الرضى هذه الحد الجنوبي الشرقي من البلاد حيث تجارة السلاح والذخيرة رائجة بين الحبشة وبلاد النوير ٠ والاعتبارات المالية تمنع حكومة السودان من انشاء ادارة وافية في البلاد التي بين خور يابوس وبحيرة رودلف ومن احتلال جبال بوما ٠ نعم ان الحكومة فعلت شيئاً من هذا القبيل بعد الحملة التأديبية التي جردتها على بلاد الانواك في سنة ١٩١٢ فانشأت نقطاً عسكرية في اكوبو ونجاك وناصر ولكن المشكلة لا تحلّ حلاً مرضيًّا حتى تحتل كل البلاد احتلالاً فعليًّا الى الحدود ٠ ثم ان الحالة السياسية في اديس ابابا وعجز حكومة الحبشة الظاهر عن منع تهريب السلاح من السواحل يزيدان الاضطراب في المقاطعات التي تجاور حدود السودان والتي يظهر انها غير خاضعة تماماً لحكومة الحبشة المركزية وبناء على الاتفاق المبرم مع حكومة اوغندا جرى تحديد الاملاك تحديداً يجعل التخوم وافية في ما يتعلق بتوزيع القبائل

الباب الثاني

في المالية

تأثرت الايرادات في السنة الماضية بسبب قلة المطر في سنتي ١٩١٢ و١٩١٣ وشح النيل شحاً قليل النظير في سنة ١٩١٣ وما نشأ عن ذلك من كساد التجارة ولكن بالرغم عن معاكسة الاحوال فان احصاءات الجمارك تدل على زيادة الواردات ما عدا النقود و بضائع الترانسيت فقد بلغت قيمتها ٢١٠٩٧٧٦ ج٠م في سنة ١٩١٣ وكانت ١٩٦٧٤٢٩ ج٠م في سنة ١٩١٢ اما الصادرات فنقصت قيمتها و بلغت ١٨٦ ١١٨٥ ج٠م وكانت ١١٩ ٣٧٣ ١ج م ولكن هذا النقص يكاد يكون كلهُ ناشئاً عن هبوط اسعار الصمغ ونقص مواسم الحبوب . ففي الجهات الشمالية ولا سيما مديريتي دنقلة وحلفا توالى شح النيل حتى كان هبوطهُ الغريب في سنة ١٩١٣ فاثر ذلك في رفاهة الاهلين وادي الى كساد التجارة٠ وقد جبي معظم الضرائب بلا مشقة ولكن قلة المطر في مديريتي النيل الازرق والنيل الابيض اضطرت الوطنيين الى اخذ مواشيهم الى الجنوب انتجاعاً للرعى فتأخرت جباية عوائد الحيوانات٠ وقد اثر هبوط النيل في جباية الضرائب في الشمال ايضاً والمأمول ان انشاء نظام الري الذي سيشرع فيهِ قريباً يحول دون وقوع مثل ذلك في المستقبل فلا يبقى الوطنيون تحت رحمة الاحوال الجوية غير الملائمة

ولم تقفل حسابات سنة ١٩١٣ بعد ولكن يقدر ان النتيجة ستكون كما يلي

	ج م
الايرادات	١٦٤٤٠٠٠
المصروفات	١٦١٥٠٠٠
زيادة الايرادات على المصروفات	٢٩٠٠٠

وفي الجدول التالي بيان الايرادات من ابواب الايراد الكبرى في السنتين الماضيتين٠ وارقام سنة ١٩١٢ هي ما تحصل فعلاً اما ارقام سنة ١٩١٣ فمبني على تقدير ما سيكون

	١٩١٢	١٩١٣
الايرادات من	ج٠م	ج٠م
المديريات	٤٣٦٥٧٨	٥٠٩٠٠٠
المصالح	٩١٩٠٥٧	١٠٠٤٥٩٠
الخدمات المحلية	١٤٢٨٦٠٥	١٦٦٤٥٧٠

وبلغ ما جبي من اموال الاطيان ٤٥١٠٠ ج.م وكان المقدر لها ٥٣١٠٠ ج م فالعجز ٨٠٠٠ ج.م وسببهُ المتأخرات التي كانت باقية في آخر السنة واعفاء بعض الاطيان من الضريبة اما اموال العشور فزادت في معظم الانحاء بالرغم عن قلة المطر

وكان عبء الاموال المقررة في ما مضى واقعاً على الزراع واصحاب الاطيان والمواشي ولكن الحكومة سنت في سنة ١٩١٣ قانوناً يقضي بفرض ضريبة على ارباح التجار وتكون بالنسبة الى تلك الارباح

ويقدر مجموع الايرادات من المصالح بنحو ١٠٥٤٠٠٠ ج.م وكان المقدَّر لها في الميزانية ١٠٦٠٢٠٠ ج.م فالعجز ٦٢٠٠ ج.م

وفي الجدول التالي بيان ايرادات المصالح ذات الايراد في السنتين الماضيتين

	١٩١٢	١٩١٣
	ج.م	ج.م
الجمارك	٩٣٧٦١	١٨٦٧٦٠
الوابورات	١٧٣٤٤٢	١٤٨٨٤٠
البوستة والتلغرافات	٦٢٤٢١	٦٣٢٠٠
سكك الحديد	٥٠٥٣٠٠	٥٥٣٢٥٠

والزيادة العظيمة في ايرادات الجمارك ناشئة عن الاتفاق الذي بين الحكومة المصرية وحكومة السودان وبموجبهِ تدفع الحكومة المصرية الى السودان الرسوم التي تتقاضاها في الموانىء المصرية على البضائع الواردة الى السودان والصادرة منهُ وكان المقدَّر لايرادات الجمارك في الميزانية ١٧٧٥٠٠ ج.م فزاد المتحصل المنتظر ٩٢٦٠ ج.م. ومعظم النقص في ايرادات مصلحة الوابورات ناشىء عن نقل الوابورات بين حلفا والشلال الى مصلحة سكة الحديد والحاقها بها وهذه الوابورات تصل بين سكة الحديد المصرية وسكة الحديد السودانية وعلاوة على ذلك فقد نقصت ايرادات مصلحة الوابورات بسبب الكساد العام في التجارة

وكان رصيد المال الاحتياطي الذي لم تفتح عليهِ اعتمادات ١٢٩٣٨٢ ج.م في ٣١ دسمبر ١٩١٢ والاعتمادات التي فتحت عليهِ ١١٩٣٨٢ ج.م فاذا اضيف الرصيد بعد ذلك الى الايرادات المختلفة التي تضم اليهِ كان مجموع الباقي من المال الاحتياطي نحو ٦٥٠٠٠ ج.م في ١ يناير ١٩١٤

ميزانية سنة ١٩١٤

قرّ القرار على تغيير شكل الميزانية في هذه السنة وعلى عدم درج ارقام المصالح المحلية في المديريات وذلك بسبب سن قانون الضرائب المحلية وهو يسوغ انشاء البنادر والنواحي في المديريات ودرج ايرادات ومصروفات كل بندر او ناحية على حدة وعليه فالارقام الخاصة بالايرادات والمصروفات المحلية لا تدرج في المستقبل في الميزانية العمومية بل يكون لها ميزانية قائمة بذاتها

وكان المقدر للايرادات والمصروفات ما عدا المصالح المحلية في المديريات ١٥٤٧٢٠٠ ج٠م

وفي الجدول التالي بيان المقدر للايرادات والمصروفات في سنة ١٩١٤ مقابلاً مع سنة ١٩١٣ مع حذف المصالح المحلية في المديريات في الحالين

		١٩١٤	١٩١٣
الايرادات		ج٠م	ج٠م
المديريات		٥١٩٠٠٠	٤٨٧٠٠٠
المصالح		١١٢٥٠٠٠	١٠٦٠٢٠٠
	المجموع	١٦٤٤٠٠٠	١٥٤٧٢٠
المصروفات		ج٠م	ج م
المديريات		٣٨٥ ٣٢٨	٣٧١ ١٧٩
المصالح		١ ٢٥٨ ٦٧٢	١ ١٧٦ ٠٢١
	المجموع	١ ٦٤٤ ٠٠٠	١ ٥٤٧ ٢٠٠

فالايرادات والمصروفات تفوق المقدّر لها في سنة ١٩١٣ بمبلغ ٩٦٠٠٠ ج ٠ م

و يقدّر ان معظم الزيادة في ايرادات المديريات سيكون من باب اموال العشور وباب عوائد الحيوانات

الباب الثالث

في المواصلات

سكك الحديد

في الجدول التالي بيان المصروفات والايرادات في سنتي ١٩١٢ و ١٩١٣

السنة	جملة الايرادات	مصروفات التشغيل	الربح	نسبة المصروفات الى الايرادات في المئة
	ج ٠ م	ج ٠ م	ج ٠ م	
١٩١٢	٥٠٩٦٢٩	٣٧٥٨٧٦	١٣٣٧٥٣	٧٣٬٧
١٩١٣	٥١٦٨٧٦	٣٩٦٤٩٦	١٢٠٣٨٠	٧٦٬٧

وكان نقص الارباح منتظراً بسبب زيادة المصروفات في تجديد الخطوط وسواها ولكن الربح في سنة ١٩١٣ فاق ما قدر لهُ في ميزانية تلك السنة بالرغم عن ارتفاع الاسعار ولاسيما اسعار الفحم والحديد ونقص صادرات الصمغ ٠ وليس لدى مصلحة سكة الحديد الآن خطوط جديدة ولكن الهمة مبذولة في جمع المهمات القديمة من الخطوط الموجودة لاجل مد خط فرعي الى طوكر

وكان فيضان الابحر والانهر في الصيف اوطأ من المنسوب المعتاد في ذلك الفصل فكان فصل الملاحة فيها اقصر من المعتاد ولكن ايرادات وابورات الخرطوم بلغت المقدر لها وسيتجاوز الايراد من نقل البضائع والمتاجر الايراد من هذا الباب في السنة السابقة بمبلغ ٥٠٠٠ ج ٠ م وقد سدَّ الايراد من تأجير الوابورات للسياح ومحبي الصيد والقنص ومن الاتجار مع الحبشة في جمبيلة ومن تحسن اعمال البوستة ما نشأ من الخسارة بوطوء فيضان بحر الجور وقصر فصل الملاحة في النيل الازرق بحيث زاد المقدر لهُ في الميزانية ٣٠٠٠ ج ٠ م وتحول اتجاه مجرى تجارة الصمغ من كردوفان فصار هذا الصمغ ينقل بسكة الحديد رأساً

واذكر في هذا المقام انهم اكتشفوا مجرى للماء بين بحر الجور وبحر لول ومتى تدبر المال اللازم فيحسن فتح هذا المجرى تماماً وتطهير بحر الغزال ليتيسر الوصول الى الجزء الغربي من مديرية بحر الغزال

وقد اثبت التوغل في داخلية البلاد شدة الحاجة الى وابورات لا تغطس كثيراً في الماء وتسهل ادارتها وتسييرها للملاحة في فروع النيل الصغرى وسيمتحنون لهذا الغرض وابوراً خفيفاً يسيرهُ محرك يدور بالزيت الخام

الطرق والآبار

ظلت جميع طرق المواصلات الموجودة مفتوحة وفتح ما طولهُ ٢١٠ كيلو مترات من الطرق الجديدة واستمر العمال في حفر الآبار في مديريتي كردوفان وكسله وحفر ٥٣ بئراً جديدة اخرى في انحاء مختلفة واقيم كبري معلق من الصلب طولهُ ١٣٠ قدماً على نهر باروكلا بقرب جبيلة

البوستة والتلغراف

زادت الايرادات ١٨٥٣ ج٠م والمصروفات ٤٧٨١ ج٠م وتدل الاحصاءات على ان عدد الرسائل زاد زيادة قليلة ولكن عدد الطرود والحوالات نقص والسبب في نقص الحوالات فتح فرع للبنك الاهلي المصري في الابيض

والعمل جارٍ في تدبير اسلاك التلغراف الاضافية بين الخرطوم والاتبره وود مدني وسيؤدي ذلك الى تخفيف الزحام على خطين يكثر ارسال التلغرافات بهما وقد شرع ايضاً في تجديد خط الصحراء بين بربر وسواكن وحالة الاسلاك بالاجمال حسنة بقدر ما ينتظر اذا اعتبرنا التلف الذي تتعرض لهُ بالنار ومن الحيوانات البرية والقرضة (النمل الابيض) واعتداء الوطنيين

صناديق التوفير

اذن في انشاء صناديق التوفير في ٢٨ مايو وفتحت فروع لها في الخرطوم وسواها في اكتوبر ولكن لم يكثر ايداع الدراهم فيها الاَّ في مديرية دنقلة فظهر جليًّا ان لا بدَّ من انقضاء زمن حتى يستطيع السودانيون ان يقدروا مزايا هذه الصناديق حق قدرها

الباب الرابع

في الزراعة والري

الري

كان فيضان سنة ١٩١٣ اوطأ فيضان عرف منذ اكثر من مئة سنة فكان منسوب النيل في كل مديرية دنقله اوطأ من متوسط السنوات الاخيرة بمترين مع ان هذا المتوسط كان واطئاً ايضاً فنشأ عن ذلك ان حياض تلك المديرية لم ترو قط

وقد اعدّ مشروع كامل لارواء جزء من ارض الجزيرة وهو يشمل انشاء سد على النيل الازرق في مكوار الواقعة على بعد ٨ كيلو مترات الى جنوب سنار ومد ترعة طولها نحو ٧٠ كيلو متراً وحفر الترع الفرعية التي تستمد الماء منها وقد اخذوا يسبرون غور الارض في المكان المعين للسد للوقوف على افضل مكان لانشاء فم الترعة . وقد تمت اعمال المساحة والبحث في حوض النيل الابيض لتحويله الى مصرف لماء الفيضان وخزان للماء بانشاء سد عند جبل اوليا وقد اخذوا « قطاعات » لوادي النيل على ابعاد مختلفة بين جبل اوليا وملاكال وسبروا غور الارض في المحل الذي اقترح بناء السد فيه . ودار العمل في طوكر لابراز المشروع الذي يمكن من التحكم بماء خور بركة فان النقص العظيم في الاراضي التي زرعت في طوكر بسبب قلة الماء اظهر لزوم هذا المشروع . وقد اسفر الري في كسله بواسطة سدود وقناطر نهر القاش عن نتيجة تبعث على الرضى والارتياح

الاراضي وتسجيلها وتسويتها

انصرف هم مصلحة الاراضي بالاجمال الى الامور المتعلقة باراضي المدن والبنادر وتقدموا تقدماً يذكر في التدابير التي اتخذوها لتسوية الاراضي وترقية حالها في اهم بنادر البلاد ولا سيما الابيض والنهود وطوكر . اما في الاطيان الزراعية فقد كانت الصفقات قليلة وعديمة الاهمية ولكن الحكومة باعت مساحات صغيرة وكان تأجير اراضي الحكومة الزراعية كالمعتاد في كل سنة . ومنحت الحكومة بضعة امتيازات في الاراضي البعيدة عن النيل واخصها امتياز باستخراج الملح في رأس روايا وامتياز بالبحث عن الماء واخراجه بالآبار الارتوازية بين النيل الازرق والاتبرة لري الاراضي التي يمكن زرعها في تلك الجهات

وقد تمت تسوية ملكية الاطيان وتسجيلها في مركز القطينة من اعمال الجزيرة وتمَّ ايضاً تسجيل عقود الاراضي في بندر الابيض وتكاد تكون الدعاوي المتعلقة بملكية الاراضي معدومة في المراكز التي تمَّ فيها اعمال المسح وتسوية الملكية

الزراعة

زادت مساحة الاطيان المزروعة زيادة تبعث على الرضى ومعظم هذه الزيادة ناشيءٌ عن جودة الامطار في كردوفان · وفي الجدول التالي بيان مساحة الاطيان التي زرعت في سنة ١٩١١ وسنة ١٩١٢ وسنة ١٩١٣

	١٩١١	١٩١٢	١٩١٣
	فدان	فدان	فدان
اراضٍ تروى بالآلات من الانهر	١١٦٠٠٠	١٢٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠
اراضٍ تروى رياً طبيعياً			
(١) بفيضان الانهر او ارتفاعها	١٢٩٠٠٠	١٥٧٠٠٠	١٢٣٠٠٠
(٢) بالمطر	١٤٥٨٠٠٠	١٦٦٠٠٠٠	٢٠٥٠٠٠٠
المجموع	١٧٠٣٠٠٠	١٩٣٧٠٠٠	٢٣٠٣٠٠٠

وقد كان التفاوت كالمعتاد على أشده في محصولات الذرة والدخن والحبوب التي يعول السودانيون عليها في طعامهم

ومن بواعث الرضى اتساع نطاق زراعة السمسم والفول السوداني والذرة الشامية والقمح. اما النقص في مساحة الاطيان التي تزرع قطناً فناشيء كلهُ من أسباب جوية وليس عن عدم مبالاة الوطنيين الذين ظهرت فيهم دلائل الاهتمام الشديدة بجميع انواع الزراعات

وقد فاقت نتائج زراعة السنة الثانية في حقل التجارب الزراعية في الطيبة نتائج السنة الاولى وبلغ متوسط محصول القطن من الفدان الواحد في مساحة اكبر من مساحة المزروع في السنة الاولى ٦٫٥ القنطار في عام ١٩١٢ — ١٩١٣ وكان المتوسط ٣٫٥

القنطار في عام ١٩١١ — ١٩١٢ ورتبة القطن عالية وبما ان مدة الامتحان انتهت فقد نيطت ادارة هذا الحقل بشركة « سودان بلانتاشنس سنديكات » على قاعدة تجارية . واظهرت نتيجة الموسم في طوكر مرة اخرى صحة السياسة التي جرت الحكومة عليها في في مسألة الاطيان التي تزرع قطناً في طوكر وقد تحسنت طرق الزراعة هناك وجني القطن تحسناً بيناً فزاد متوسط المحصول وعلت الاسعار ثم ان بيع القطن بالمزاد العلني بعد فحصه وتبويبه بواسطة الخبيرين الذين عينهم الحكومة كفل للمزارعين الحصول على الثمن العادل لقطنهم

ارتياد المجهولات والمساحة

التقدم في هذا الباب مطرد بالاجمال وقد سهل العمل جداً باستخدام الوطنيين في الاعمال الطبوغرافية وأوشكوا ان يكملوا خريطة السودان العامة الجديدة بمقياس ١/٢٥٠٠٠٠ وستصدر في الربيع

الغابات

والنجاح مستمر في توسيع نطاق غابات الصمغ في كردوفان ووقايتها وهو من أشد الاعمال اهمية ومن بواعث الرضى ان الوطنيين انفسهم اخذوا يقدرون مساعي الحكومة في ترقية هذا العمل الذي لهُ علاقة شديدة بخيرهم ورفاهيتهم وقد غرسوا ٢٠٠٠٠ شجرة لستك اخرى في صاوليل علاوة على ما كان مغروساً فيها وعددهُ ٦٥٠٠٠ شجرة من لستك سيارا وقد زادت الايرادات ٧١٢٣ ج . م في الاشهر التسعة الاولى من سنة ١٩١٣ وبلغ مجموع الايرادات في تلك المدة ٩٢٢٣٧ ج . م

وقاية الصيد

يستفاد من احصاءات الصيد الى تاريخ كتابة هذا التقرير ان عدد الحيوانات التي اصطيدت بلغ ١٩٠٣ منها ٩٦٨ اصطادها السياح والزائرون و٩٣٥ اصطادها حاملو رخص الموظفين وقد كانت نتيجة السنة الماضية حسنة . ويفهم من الروايات والاخبار ان حيوانات الصيد اخذت تقلُّ في كردوفان واعالي النيل ويعلل هذا النقص في كردوفان بزيادة الاسلحة النارية التي وقعت في ايدي الوطنيين لسوء الحظ

الباب الخامس

في الاشغال العمومية

كانت الاموال المعينة للاشغال العمومية كما يلي

	ج ٠ م
(ا) الميزانية العادية للاشغال العمومية	٥٤٤٦١
(ب) الاعتماد الخصوصي للمباني الجديدة في اشغال سنة ١٩١٣	٢٥٠٠٠
(ج) اعمال شتى	١٠١٥

وعلاوة على ما تقدم فقد بقي للصرف في سنة ١٩١٣ البواقي الآتية من الاعتمادات سابقة وهي

	ج ٠ م
رصيد الاعتمادات الخصوصية للمباني الجديدة (١٩٠٨ و ١٩٠٩)	٢٨٥٦
« الاعتماد الخصوصي للمباني الجديدة سنة ١٩١٠	٣٧٣٨
« « « « « « ١٩١١	١٩٠٨٧
« « « « « « ١٩١٢	٢٠٨٧٥

وقد قامت مصلحة الاشغال العمومية كالعادة باعمال مختلفة اخذت الاموال اللازمة لها من المصالح المحلية في المديريات وقد تقدموا تقدماً مرضياً في الاعمال الجديدة ولا سيما في المديريات الجنوبية ولا يزال التنوير الكهربائي وتوزيع ماء الشرب بالاقانيب في مدينة الخرطوم على ما يرام وكذلك طلبات حقل التجارب الزراعية في الطيبة بالجزيرة وقد نيطت ادارتها بمصلحة الاشغال العمومية

مدينة بورت سودان وميناؤها

اكملوا نصب الآلات الرافعة الاضافية على مدخل السفن في الحوض وصار في الطاقة رفع السفن التي يبلغ وزنها ٨٠٠ طن وحالة الارصفة وطرق الونشات ومخازن الجمارك والمكاتب على ما يرام ولكن الحاجة شديدة الى مشروع جلب الماء وتوزيعه بطريقة منتظمة دائمة

الباب السادس

في التعليم

لم يقع تغيير مهم في هذه المصلحة والعمل جارٍ في انفاذ بيان سنة ١٩٠٦ على قدر ما تسمح به الحالة المالية ولا تزال مدرسة الهندسة ومدرسة المعلمين والقضاة تؤديان عملهما المفيد والمدارس الابتدائية العالية مملوءة كلها بالطلبة ولدى معظمها طلبات عديدة للدخول فيها ولكني لا ارى وجوباً لزيادة عدد هذه المدارس وافضّل ان تخص الاموال التي يمكن تدبيرها بنشر التعليم الصناعي والفني والاولي

الآثار القديمة

لا يزال الباحثون يلقون نجاحاً في بحثهم في الاطلال القديمة فقد تمكنت البعثة الاميركية في كرمه في المدة الاخيرة التي اشتغلت فيها من كشف الردم عن موقع مهم للامبراطورية الوسطى واسفر عمل اربع سنوات متوالية في مروي عن العثور على خرائب عديدة مهمة وحصرت بعثة اكسفورد عملها في جوار مروي بدنقله فأخذت تبحث وتحقق في مدفن وهيكل هناك يظهر انهما كانا خزانتين ملكيتين في العصر الاثيوبي واستمر المستر ولكم في اعمال الحفر في سنار فكشف الردم عن عدد كبير من القبور القديمة

الباب السابع

في الحقانية

حكمت المحاكم غير الايجازية بادانة ١٦٩٧ نفساً مقابل ١٥٤٧ نفساً في السنة السابقة. وحكمت المحاكم الايجازية بادانة ١٦١٦٤ نفساً مقابل ١٧٦٤٧ نفساً ومع ان جرائم العنف والاكراه لا تزال على حالها فقد زادت جرائم الاعتداء على المال زيادة كبيرة والمرجح ان السبب الاكبر في هذه الزيادة تحسن طرق الضبط واشتداد الميل الى ابلاغ الجرائم للحكومة. ومما يؤثر ذكره هنا ان الجرائم قليلة شمالي الخرطوم . ومن الامور التي تستحق الذكر

هذه السنة ورود عدة قضايا من كسله تختص باقتناء السلاح بغير رخصة وخرق حرمة قانون وقاية الصيد

وقد زاد عدد القضايا المدنية زيادة كبيرة فبلغ في الاثني عشر شهراً ١٥٠٤١ مقابل ١١٩٥٠

التشريع

لم يصدر سوى اربعة قوانين في اثناء السنة وهي

(١) قانون ضريبة التجار

(٢) قانون تصدير الحيوانات وتوريدها

(٣) قانون مساحة مدينة الخرطوم

(٤) قانون الجمارك

المحاكم الشرعية

بلغ عدد القضايا الجديدة في اثناء السنة ١٠٤٥٥ قضية يقابلها ٩٤٧٥ قضية في السنة السابقة ومع كثرة الاعمال فالمحاكم تنظر في القضايا من غير ابطاء يذكر وقد بلغت من الكفاءة شأواً بعيداً والفضل في بلوغها هذه المنزلة عائد الى التعليم والتمرين في مدرسة القضاة بكلية غردون التي يؤخذ موظفو المحاكم الشرعية منها الآن والى همة قاضي القضاة وفطنته وكفاءته

ونقص عدد عقود الزواج وزادت نسبة الطلاق وقد يعلل ذلك بان الناس ليسوا في اليسر الذي كانوا فيه منذ بضع سنوات

الباب الثامن

في الادارة

السجون

زاد عدد الذين سجنوا لجرائم خطيرة وعدد الذين سجنوا في سجون الضابطيات وزاد عدد ذوي السوابق والصبيان الذين ادخلوا الى الاصلاحية وقد كان سلوك المسجونين بالاجمال حسناً والتقارير الطبية تشهد بجودة التدابير الصحية في السجون

البوليس

يبلغ عدد رجال البوليس الملكي الراكب الآن ١٢٣٥ والمشاة ٢٧٠٠ ولا تلقى الحكومة صعوبة في تجنيدهم ويكادون يكونون كلهم من الاماكن التي يخدمون فيها ويستفاد من التقارير الواردة عن جهادية بحر الغزال ان في تلك المديرية فصيلة من الرجال المدرّبين يحسنون العمل المطلوب منهم في البلاد المتوحشة التي يقومون بواجباتهم فيها

الرق

ان التدابير والاحتياطات التي اتخذتها الحكومة جعلت النخاسة مستحيلة وقد وقع بضع حوادث في السنة الماضية وقلت حوادث محاولة تهريب الرقيق من الحبشة والحدود الجنوبية الغربية وسواها ونقع حوادث خطف من حين الى آخر ولكن المنوط بهم منع الرق يهتمون بامرها وفي الغالب تكلل مساعيهم بالنجاح

الباب التاسع

في الصحة العمومية

سلمت البلاد في السنة الماضية من الاوبئة الخطرة وقلت الاصابات بحمى الملاريا بسبب قلة الامطار وزيادة الاهتمام بمقاومتها. والمأمول ان نشر قوانين الري في قانون الصحة العمومية يؤدي الى تحسين الحالة الصحية في معظم الاراضي التي تروى وقد دلت حالة بعض المزارع ولا سيما مزرعة التجارب التي للحكومة في شمبات على ان من المستطاع ري الاراضي من غير ان يكثر البعوض وتنتشر الملاريا

ولا يزال مرض النوم منتشراً في مقاطعة نهر ياي وقد عثروا على اصابات به في بقاع أوسع من البقاع الاولى في غرب منقلة وغرب بحر الغزال وجاءت الانباء بأنهُ منتشر في الكنغو غربي طنبره والى الجنوب الغربي منها ويخشى من ظهور هذا المرض في طنبره قريباً والخطر شديد في الجزء الشمالي من بحر الغزال بسبب دخول اشخاص مصابين بالمرض من غرب منقلة ويقال بالاجمال ان الصحة العمومية في السودان حسنة ويستثنى من ذلك احوال قليلة ولكن وفيات الاطفال لا تزال كثيرة

الطب البيطري والطاعون البقري

لا يزال التقدم مستمرًّا في تنظيم مصلحة الطب البيطري وقد قسمت اعمالها في اثناء السنة الى اربعة اقسام وهي القسم العام والقسم الخاص بالمساحة والقسم الخاص بالكورنتينات والقسم الخاص بتربية الحيوانات مع ما يتبع هذه الاقسام من المكاتب والاقلام الخاصة بالمخازن والحسابات ٠ وقد تفشت الامراض المعدية ولاسيما طاعون المواشي والالتهاب الرئوي المعدي تفشياً نادر المثيل في الكثرة ولكن النجاح في مكافحة انتشار الاوبئة والامراض بين المواشي زاد ايضاً والظاهر ان الالتهاب الرئوي المعدي انتقل الى مواشي السودان من بلاد دارفور المجاورة فقد عثروا على بؤَر لهذا الداء في مواضع شتى من مديريات كردوفان والنيل الابيض والنيل الازرق ٠ ومما يذكر بالارتياح ان المصلحة اكتسبت ثقة الاهالي بنجاح مساعيها في وقاية قطعانهم ٠ وقد نشأ عن غياب موظفي المصلحة عن الخرطوم للتفتيش في المديريات فترات في اعمال التحليل واختصار في التجارب والامتحانات العلمية ولكنهم خطوا خطوة في تنشيط تربية الخيل وعند الحكومة «طلوقة» يمكن للاهالي استخدامهُ مجانًا وقد أُطلق في السنة الماضية ١٩٢ مرة مقابل ٧٦ مرة في سنة ١٩١١

الباب العاشر

في السكان والعمال

لا يزال عدد السكان آخذاً في الزيادة بالنسبة المقررة في المديريات التي يستطاع فيها وضع احصاءات بما يقرب من الضبط ويظهر من دفاتر المواليد والوفيات في البنادر الكبرى ان عدد المواليد من الذكور يزيد كثيراً على عدد المواليد من الاناث ولكن عدد الذكور في مجموع السكان لا يزال اقل من عدد الاناث

وقد جاء فيضان النيل واطئًا والمطر قليلاً عقب سنة لم تكن الاحوال فيها على ما يرام ايضاً فزاد عدد الموجود من العمال على المطلوب اما من حيث الكفاءة فالعامل السوداني ينقصهُ كثير من مزايا جارهِ العامل المصري ومع ان الحكومة لم تعمل اعمالاً كبيرة فقد بلغ مجموع العمال الذين استخدمتهم ٨٢٣٠ عاملاً في شهر فبراير وهو اكبر مجموع عرف منذ انشاء قلم العمال الذي استعان بهِ اصحاب الامتيازات من الاوربيين واصحاب المزارع من المصريين وسواهم

الباب الحادي عشر

في الشؤون العسكرية

الحالة العامة

ظلت كفاءة الجيش محفوظة ولكن فتح اقسام جديدة زاد التبعة التي على عاتق الجيش وسيؤدي الى توسيع نطاق توزيع الوحدات العسكرية وقد الف بلوكان استوائيان في قسم بحر الغزال فتيسر استرجاع الجنود النظامية من يمبيو وطنبره الى مركز الرئاسة في واو ولكن سلوك بعض قبائل غرب بحر الغزال قضي باقامة فصيلة مؤلفة من بلوك من الاورطة الثانية عشرة السودانية بقيادة ضابط بريطاني في راجا وتتألف الحامية البريطانية في الخرطوم من ستة بلوكات من المشاة وفصيلة من الطبجية مع ما يتبعها وفصيلة من البيادة الراكبة الهجن

وقد كانت صحة الجنود بالاجمال جيدة جداً فنقص عدد الذين دخلوا المستشفى ٤٠٣ عن عددهم في سنة ١٩١٢ وكان متوسط عدد المرضى اليومي اقل ايضاً ولا يخفى ان الجيش يخدم في بلاد تختلف اقسامها اختلافاً كثيراً في الأقليم وهي منتشرة على ثلاثين درجة من العرض الجغرافي فانحصار عدد المرضى في ٢٧ر١ في المئة يعد من اعظم دواعي الرضي والارتياح ٠وقد انتبهوا الى مسألة ماء الشرب في الخرطوم وستوضع حنفيات ماء الشرب في جميع القشلاقات فيها ٠ وجاء المستشفى الجديد في ام درمان بفوائد عظيمة

الحركات الحربية

سارت الدوريات وجرت حركات حربية صغيرة في المواضع التالية

دنكة اجاك (بحر الغزال) لتأييد سلطة الحكومة ومعاقبة المعتدين على الوطنيين الموالين على ضفاف نهر الرهد ونهر دندر لمنع تجارة السلاح الخ

في بلاد لاو والزراف (النوير) لجباية الجزية

في الدبة (مديرية دنقلة) لكبح جماح الذين يشنون الغارة في جبل نحل ولمنع تجارة السلاح

في مقاطعة جوير (النوير) لمنع تجارة السلاح

في بلاد الكبابيش لمنع شن الغارات

في جبل دقيق لحدوث اضطراب بين القبائل

في مقاطعة توي (الدنكة) لاخماد الفتن والاضطرابات بين القبائل

الامضاء : كتشنر

فهرست

تقرير مصر

الباب الخامس

في الداخلية

الباب السادس

في الصحة العمومية

الباب السابع

في الحقانية

تقرير السودان


Bibliotheca Alexandrina
04099921